

استراتيجيات الأحزاب الإسلامية في الانتقال الديمقراطي
حركة النهضة التونسية أنموذجا

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إشراف الأستاذ الدكتور:

السعيد ملاح

إعداد الطالبة:

صباح عزوز

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نور الدين دخان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد ملاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عبد الله هوادف	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
توازي خالد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مناقشا
فلة قصدي	أستاذ محاضر-أ-	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مناقشا
مسلم بابا عربي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة ورقلة	مناقشا

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي أنار لي درب العلم ووفقني على أداء هذا العمل.

أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور ملاح السعيد على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة ولم ييخل على بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث وتذليل الصعوبات وشكراً لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

إلى كل عائلتي: أبي، أمي، إخواني، أخواتي
إلى أصدقائي وزملائي.
أهدي ثمرة هذا العمل

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار التحليلي والتاريخي للدراسة.

المبحث الأول: ماهية الحركات الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الحركات الإسلامية.

المطلب الثالث: طبيعة علاقة الحركات الإسلامية بالديمقراطية.

المبحث الثاني: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية.

المطلب الأول: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية قبل الربيع العربي.

المطلب الثاني: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية بعد الربيع العربي.

المبحث الثالث: الحدود المفاهيمية والنظرية للانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: أنماط واستراتيجيات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: عوامل ومحركات الانتقال الديمقراطي.

الفصل الثاني: تاريخ حركة النهضة في العملية السياسية بتونس.

المبحث الأول: طبيعة الفواعل السياسية للنظام السياسي التونسي قبل 2011.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي النشأة والتطور.

المطلب الثاني: مرتكزات النظام السياسي التونسي.

المبحث الثاني: نشأة وتطور حركة النهضة.

المطلب الأول: حركة النهضة عوامل النشأة والتطور.

المطلب الثاني: مراحل تطور حركة النهضة.

المطلب الثالث: الرؤى الفكرية والهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية.

المبحث الثالث: علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي في تونس قبل 2011

المطلب الأول: علاقة حركة النهضة بنظامي الرئيس بورقيبة وبن علي.

المطلب الثاني: المشاركات الانتخابية لحركة النهضة في تونس.

الفصل الثالث: مكانة حركة النهضة ومسار الانتقال الديمقراطي بعد 2011.

المبحث الأول: العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي 2011.

المطلب الأول: العوامل السياسية.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثاني: استراتيجية النهضة في بناء التوافقات للمرحلة الانتقالية بعد 14 جانفي 2011.

المطلب الأول: النهضة واستراتيجية التوافق بعد ثورة 14 جانفي 2011.

المطلب الثاني: بناء التوافقات في المرحلة الانتقالية الثانية.

المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية الثالثة. استراتيجية النهضة في بناء التوافقات مرحلة التدعيم

الديمقراطي بعد أكتوبر 2014.

المبحث الثالث: حدود مسار الترسيع الديمقراطي بعد أكتوبر 2014 – 2019.

المطلب الأول: قياس مستويات الترسيع وفق مؤشر العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: قياس مستويات الترسيع وفق مؤشر طبيعة العلاقة بين الفواعل السياسية في

تونس.

المطلب الثالث: قياس السلوك السياسي لحركة النهضة في المسار الانتقالي كمؤشر للترسيخ

الديمقراطي.

الفصل الرابع: تحديات بناء التوافقات السياسية في تونس.

المبحث الأول: التحديات الداخلية.

المطلب الأول: التحديات السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: تأثير القوى الإقليمية على دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: موقف دول الجوار الإقليمي العربي.

المطلب الثالث: موقف دول الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: التحديات الدولية.

المطلب الأول: تحديات القوى الكبرى.

المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.

الخاتمة

الخلاصة

المقدمة

تشهد الساحة السياسية العربية تنوع كبير على مستوى الأحزاب السياسية من يساريين وعلمانيين وإسلاميين وقد عرفت الدول العربية خلال أواخر 2010 حالة من الانتفاضات والثورات والحراك التي هدفت إلى إسقاط النظام القائم الأمر الذي أدى إلى إحداث تغييرا واضحا وتبدلا جليا في ملامح الخريطة الحزبية العربية بتلاشي وتراجع الحزب الحاكم لصالح تقدم وتنامي قوى وأحزاب أخرى، وقد برزت هذه الحالة في المشهد السياسي التونسي الذي شهد أولى الانتفاضات والثورات العربية حيث تعدد فيه الفاعلون السياسيون منهم حركة النهضة الإسلامية، التي تميزت بحضور شعبي بعد ثلاث عقود من الإقصاء، ولقد عرف الإسلاميون في أغلب الدول العربية دور المعارضة السياسية التي تعاني الإقصاء والتهميش والقمع، وفجأة بعد الثورات العربية وجدت هذه القوى نفسها في السلطة ولم يكن تفكير الإسلاميين عموما وحركة النهضة على وجه الخصوص قبل الثورات العربية يؤمن بتسلم الحكم بتحدياته ومعيقاته، حيث استطاعت حركة النهضة في تونس الحصول على النسبة الأكبر من مقاعد البرلمان مما مكّنها من تشكيل حكومة ائتلافية ولوحظ الاعتدال على الصعيد الفكري في المواقف الفكرية لحركة النهضة عما تبنته في فترة السبعينات من القرن الماضي وبذلك اتسم خطابها بالمرونة وقد راعت الحركة بذلك أطياف المجتمع المدني التونسي من يساريين وعلمانيين وإسلاميين، وبالتالي انتهجت حركة النهضة موقفا معتدلا وسياسات وسطية جعلتها مقبولة على مستوى الوسط الشعبي في ظل تنافسها مع الفرقاء السياسيين وهذ من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس.

وقد دلت تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم عن عدم وجود مدخل وحيد إلى الديمقراطية كما أنها أبانت عن تمايز البلدان والمناطق في أوضاعها الذاتية والموضوعية. كما أن السياق العربي الناظم لعملية الانتقال الديمقراطي خلافا لغيره من السياقات ينفرد بجملة من المتغيرات تجعل مسؤولية الفاعلين السياسيين، والقوى الاجتماعية الساعية إلى إنجاز مقصد الانتقال أكثر دقة وصعوبة. بيد أن صعوبة الانطلاق لا تعني استحالة تحقيقه أو تخطى معوقاته، وفي تونس مهد الثورات العربية الأولى حصل قدر كبير من الوفاق حول ضرورة الانتقال إلى وضع جديد من الحكم، وتواجه حركة النهضة التونسية التي ما تزال تشق طريقها في مجال بناء النظام العديد من النقائص وقد أسندت لها مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية.

وشهدت هذه المرحلة العديد من التجاذبات، وكان على حركة النهضة تقديم رؤيتها في بناء الانتقال الديمقراطي في خضم الجدل السياسي حول العديد من القضايا السياسية المهمة لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي في تونس.

أهمية الموضوع وأهدافه:

تنتج أهمية الدراسة من خلال دراسات النموذج في إبراز دور المراحل الانتقالية وصلابتها في تثبيت وتكريس دعائم الدولة محل التحول السياسي، فتونس مثلت استثناء فريدا في حيوية التدافع السياسي والاجتماعي السليم والإيجابي من خلال المخارج المؤسسية والدستورية خلال جميع المراحل الانتقالية بعد ثورة 14 جانفي 2011.

لذلك تبرز الأهمية في دراسة النموذج التونسي اعتبارا لتقاطعاتها مع الفضاء الإقليمي المغاربي، لذلك فإن خصوصية النموذج تبقى مهمة جدا لسحبها على عملية البناء الدولاتي والديمقراطي في بلدان المنطقة دون الحاجة إلى استيراد نماذج من خارج المحيط المجتمعي والسياسي والمحلي، بالتركيز بشكل خاص على دور الأحزاب منها حزب النهضة الإسلامية لمرحلة ما بعد الثورة ومن خلال الهيئات التي مثلت دورا مساعدا ورقابيا في مرافقة الانتقال الديمقراطي.

يتناول موضوع الدراسة واحد من أهم الثورات السلمية العربية التي شهدتها المنطقة العربية خلال القرن الواحد والعشرون وهي ثورة أثرت ليس على تونس فحسب بل على كل المنطقة العربية، لذا فإن تناول موضوع الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال دراسة حركة النهضة يسهم في الإجابة على دور الأحزاب الإسلامية في بناء الانتقال الديمقراطي واستراتيجيتها في ذلك.

تمثل الدراسة تأصيلا نظريا لبعض المفاهيم المرتبطة بالأحزاب الإسلامية والانتقال الديمقراطي وبحث في المداخل النظرية للانتقال الديمقراطي وهنا تكمن أهمية الدراسة.

تسليط الضوء على استراتيجيات الأحزاب الإسلامية في دعم الانتقال الديمقراطي.

وأهمية الدراسة تبرز في توضيح الدور الذي لعبته حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية في بناء الانتقال الديمقراطي في تونس بعد الثورة 17 ديسمبر 2010 من خلال موقفها من قضايا الدستور الجديد ومبدأ فصل السلطات والتداول السلمي للسلطات ومدى انتهاجها سبل التسامح السياسي والفكري في ظل مجموعة التحديات التي واجهتها خلال فترة حكمها لتونس وما ميز هذه الفترة من تفاعلات وتجاوزات.

حرص الباحث أن يتعمق في تحليل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس لتقديم أسلوب واستراتيجيات ونتائج قيام الأحزاب الإسلامية بعملية الانتقال الديمقراطي من خلال مناقشة هذا الموضوع بصورة علمية، مستعرضين آراء المفكرين والكتاب والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع. تستقي الدراسة أهميتها من ارتباطها الجزئي بتفسير تجربة حركة النهضة التونسية في بناء الانتقال الديمقراطي.

ترمي هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة بعض الإشكالات والمعوقات والتحديات التي تعترض التحول الديمقراطي في تونس.

قلة الدراسات السياسية الأكاديمية التي تتناول دور الأحزاب الإسلامية في بناء الانتقال الديمقراطي بشيء من التفصيل.

أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن كل باحث له مجموعة من الأسباب التي جعلته يختار موضوع محدد للدراسة لهذا إن اختيار هذا الموضوع كميدان للدراسة يرجع إلى مجموعة من الأسباب، الموضوعية والذاتية ويمكن ذكر بعضها في الآتي:

- زيادة الاهتمام بموضوع الأحزاب الإسلامية وموضوع الانتقال الديمقراطي، في السنوات الأخيرة بعد الثورات العربية التي شهدتها العالم العربي خاصة بعد وصولها للحكم لأول مرة في كل من تونس ومصر وتصدرها للمشهد السياسي العربي بطريقة مباشرة.
- محاولة تقديم إطار نظري قد يساهم في تفسير دور الأحزاب الإسلامية في بناء الانتقال الديمقراطي.
- ومن أسباب اختيار الموضوع كذلك دخول حركة النهضة التونسية معترك الحكم كتجربة أولى مما يستدعي قراءة وتحليل هذه التجربة والوقوف على أبرز ملامحها وسماتها والسلوك السياسي الذي انتهجته في تعاملها مع الأحزاب السياسية، مدى تغلبها على الخلافات التنظيمية الداخلية ومدى توفيقها بين خطابها الدعوي والديني وقدرتها على الانتقال من العمل السري إلى العمل العلني، كذلك مدى مرونتها في تمرير مجموعة من المسائل ذات العلاقة بمفاهيم الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطات وأثر هذه السياسات على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

أدبيات الدراسة:

هتمت العديد من الدراسات على اختلاف أنواعها بدراسة موضوع الأحزاب الإسلامية ودورها في الانتقال الديمقراطي ومن هذه الدراسات:

- كتاب **الحركات الإسلامية في الوطن العربي** للباحث عليه علاني، دراسة مقارنة بالحالة التونسية عام 2005، المنشورة للباحث عليه علاني، حيث تناول الكتاب ظاهرة الحركات الإسلامية، نشأتها وتطورها، وقيام الحركة الإسلامية في تونس، كما تطرقت الدراسة إلى علاقة الحركة الإسلامية بالسلطة السياسية.
- كتاب **المشهد السياسي في تونس** الدرب الطويل نحو التوافق، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات 2014. ناقش فيه الباحث أوضاع أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس وتعقيدات الأزمة السياسية، احتمالات المرحلة المقبلة وكيفية تعامل حركة النهضة مع الوضع.
- دراسة **مونيكا ماركس أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء صياغة الدستور التونسي الإقناع الإكراه أو تقديم التنازلات**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، 2014. تناولت فيه الباحثة دور حركة النهضة في صياغة الدستور الجديد وتوضيح موقفها بشأن القضايا الحاسمة وأهم التنازلات التي قدمتها النهضة فيما يتعلق بإدراج الشريعة في الدستور، الموقف من المرأة، نظام تونس الجديد والموقف التوافقي الذي قدمته حركة النهضة.
- كتاب **النهضة الهروب من المعبد الإخواني** للباحث منذر بالضيافي، والذي رصد فيه الكاتب مسار الاسلام السياسي في تونس من حركة دعوية في السبعينات إلى حركة تحكم بعد الثورة، ورصد الكاتب حدود القطيعة والتواصل مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتطرق الكاتب إلى محاولة تجنب حركة النهضة لما حدث للإخوان في مصر، لتنتقل في مراجعات التي برأيه فرضتها التحولات الكبرى في العالم العربي خاصة بعد ثورات الربيع العربي ويؤكد الكاتب على صعوبة الفصل بين الدين والسياسة، ويستبعد الكاتب حصول قطيعة وفك ارتباط مع الإخوان المسلمين.
- كتاب **الثورة التونسية المجيدة**، بنية الثورة وسيرورتها من خلال يومياتها. درس الكاتب ثورة الياسمين التونسية من شتى أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياقاتها المحلية والإقليمية والدولية وتطرق الكاتب إلى مختلف ردود الفعل التي رافقت الثورة، حاول الكاتب ترتيب أحداث ويوميات الثورة وركز على تحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي وسياسات التنمية وتوجهاتها في تونس منذ الاستقلال.

- كتاب الإسلاميون في الدولة، تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة، للكاتب جلال الوزغي، يقدم فيه الكاتب قراءة مبدئية، لتجربة حكم حزب النهضة التونسية، خلال فترة ما بعد ثورة الياسمين مباشرة بعد الانقسام السياسي من الداخل وحالة الاستقطاب الإقليمي.
- كتاب من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، الإسلاميون في تونس، مسيرة ألم وأمل. أحمد النيفر وآخرون، حاولت الدراسة الإجابة على السؤال حول أصل هذا التيار وكيف تحول من حركة دينية هدفها الدعوة إلى الله إلى أكبر حزب سياسي معارض في البلاد، وكما تطرقت الدراسة إلى المراحل التي مرت بها الحركة وكيف تعاملت مع الأزمات وعلاقتها بالمدارس الإسلامية الأخرى، وحاول الكاتب الإجابة على سؤال: هل النهضة حركة دينية أم حزب مدني
- مقالة للباحثة ولكن فازية بعنوان: دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة. الصادرة في مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، التي تطرقت فيه الباحثة إلى الثورة في تونس وما نتج عنها من وصول الحركة الإسلامية والمتمثلة في حركة النهضة والتي طرحت تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية في تونس وسبل التعايش بين مختلف التيارات السياسية الفاعلة في الحياة السياسية، ورأت الباحثة أن الرهان الحقيقي الذي يواجهها في الحكم هو طرح بديل لسياسة النظام السابق يحقق مطالب جميع الأطراف وهو فرصة للحركة لإثبات موقفها من العديد من المواضيع كالديمقراطية، التعددية، المعارضة ومسألة الحريات، وهي المسائل التي تعرف جدلا كبيرا في الساحة السياسية في تونس ما بعد الثورة.

إشكالية الدراسة:

تشهد الساحة السياسية العربية، تنوع كبير من حيث الأحزاب السياسية من يساريين وعلمانيين وإسلاميين، ولقد عرف الإسلاميون في أغلب الدول العربية دور المعارضة التي تعاني التهميش والإقصاء من قبل النظام القائم في هذه الدول، وفجأة بعد الثورات العربية وجدت الأحزاب الإسلامية نفسها في السلطة لأول مرة في تاريخها بعد أن كانت تعمل في السرائرها شأن حركة النهضة التونسية وبذلك وصلت حركة النهضة التونسية لأول مرة لمقاييد الحكم وهو ما وضعها أمام تحدي القيام بعملية بناء التوافقات الديمقراطية في تونس، علما أن عملية الانتقال الديمقراطي بإجماع علماء الانتقال تتراوح ما بين سقوط نظام تسلطي وإجراء انتخابات ديمقراطية. لذلك فبناء التوافقات مهم جدا لنجاح عملية الانتقال والمرور لمراحل الترسخ. وبالرغم من تنوع الخلفيات الإيديولوجية والفكرية

للأحزاب السياسية إلا أن الأحزاب الإسلامية تجد مشاكل كبيرة في بناء توافقاتها السياسية في المراحل الانتقالية.

لذا فإن الإشكالية المطروحة هي: كيف استطاعت حركة النهضة في تونس بناء توافقاتها السياسية بالرغم من خصوصيات المرحلة الانتقالية؟
وسنحاول تحليل ودراسة هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي نوجزها على الشكل التالي:

- ما هي أهم المضامين المفاهيمية والأطر النظرية المتعلقة بدراسة موضوع الأحزاب الإسلامية والانتقال الديمقراطي من الناحية النظرية؟
 - كيف أثرت البيئة الداخلية والخارجية على نشأة حركة النهضة في تونس؟
 - كيف أدارت حركة النهضة المرحلة الانتقالية؟ وما هي أهم التحديات والعوائق التي واجهتها خلال فترة حكمها؟
 - ما هي أهم الإنجازات التي حققتها حركة النهضة في تونس؟
- فرضيات الدراسة:

- والمراد من الفرضية أنها تأويل مؤقت لا يزال بعيداً ومنفصلاً عن الحقيقة وفحص الواقع ، فإذا دُرِس واختبر الواقع فإنه يصبح إما فرضية باطلة لا بد رفضها وتعديلها ، أو قانوناً حقيقياً يصلح ليكون قانوناً يشرح مسار الظواهر،، وتقتضي الصياغة السليمة للفرضية أن تكون دقيقة وواضحة وخالية من التناقضات¹، وعليه لابد من صياغة فرضيات وفق شروط علمية ومنهجية صحيحة، لهذا جاءت فرضيات الدراسة على النحو الآتي:
- كان لحركة النهضة دور هام في بناء الانتقال الديمقراطي في تونس وتأثرت بالظروف الداخلية والخارجية.
 - سياسة التوافق التي اعتمدها حركة النهضة ساهمت في نجاحها في بناء الانتقال الديمقراطي في تونس.

¹ - عبد الله محمد الشريف، "مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية". الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص ص 38-39.

حدود الدراسة:

لقد حددت فترة الدراسة منذ بداية التحولات السياسية عرفتها تونس بداية عام 2011 إلى غاية 2019 وعليه ستناقش الدراسة أهم القضايا والأحداث التي شهدتها الحياة السياسية التونسية في السنوات الأخيرة خلال وصول حركة النهضة للحكم.

مناهج الدراسة: ينبغي على أي باحث في دراسته أن يصور بحثه بالتفكير في المناهج التي سيستعملها في كل مرحلة من مراحلها، على اعتبار أن المنهج مسألة مهمة في أي بحث علمي لهذا اعتمدنا على المناهج التالية في هذه الدراسة:

- **منهج دراسة حالة:** يقوم منهج دراسة حالة بجمع بيانات ومعلومات شاملة وكاملة ومفصلة عنها، بغرض الوصول إلى فهم أعمق وجيد للظاهرة أو الحدث المدروس، أو ما يمثلها ويحتويه من ظواهر وأحداث وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتوفرة عن الوضع الحالي والماضي¹ ويتم اعتماد هذا المنهج على اعتبار أن الدراسة تتناول الانتقال الديمقراطي في تونس كدراسة حالة.
- **المنهج المقارن:** تكمن أهمية هذا المنهج في الدراسات على أنه يساعد في استخلاص أفضل التجارب للاقتداء بها، وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تعانيها الدول. كما أنه له مكانة مرموقة في مجموعة المناهج التي يعتمد عليها الباحثون والمفكرون في الدراسات والأبحاث، وقد وظف هذا المنهج لاكتشاف دلالات التشابه أو الاختلاف في موضوع الأحزاب الإسلامية في العالم العربي وتونس للخروج بنتائج واستنتاجات تسمح لنا بفهم واستيعاب هذا الموضوع جيدا.
- **المنهج التاريخي:** يعتبر هذا النهج من أشهر المداخل الوصفية لأنه يهتم بدراسة الحقائق والأحداث السياسية التي وقعت في الماضي والأدوار التي لعبتها بعض الشخصيات البارزة، وذلك لإظهار مدى تأثيرها على الأحداث سياسات الدول المعنية وعلاقاتها في ذلك الوقت وتأثيرها في الوقت الحاضر.² ومنه لا يمكن فهم حاضر الظواهر إلا بالعودة إلى ماضيها، وهذا ما دفعنا إلى استخدام المنهج التاريخي من خلال توضيح أهم التطورات التاريخية التي مرت بها حركة النهضة الإسلامية ومكانتها في الحياة السياسية مع التفسير والتحليل والمناقشة.

¹ - كمال دشلي، "منهجية البحث العلمي": مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص 63.

² - طه حميد حسن العنبيكي، نرجس حسين زاير العقابي، "أصول البحث العلمي في العلوم السياسية": دار الأمان، ط 1، 2015، ص 87.

منهج تحليل المضمون: من خلال دراسة الموثائق الرسمية التي صدرت عن حركة النهضة خلال إشرافها على بناء الانتقال الديمقراطي في السنوات الأخيرة، وتحليل مضمون هذه القرارات والوثائق الرسمية المنظمة للحياة السياسية.

المنهج الوصفي: المنهج الوصفي هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً من خلال جمع المعلومات القياسية عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة المتأنية، واستعملنا المنهج الوصفي لغرض البحث والوقوف على دور حركة النهضة الإسلامية في العملية السياسية في تونس قبل وبعد الثورة خاصة إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد 2011، ودراستها ووصفها وتحليلها.

الاقتربات:

1- اقتراب علاقة المجتمع بالدولة: يعود هذا الاقتراب إلى "جويل مجدال"، مؤسس هذا النهج للدراسات حول العالم الثالث على وجه الخصوص. تم تطوير نهج العلاقات بين الدولة والمجتمع، والذي يبدأ بتحديد جميع المنظمات، الرسمية وغير الرسمية، التي تمارس الرقابة الاجتماعية Social Control، والتي يمارس الناس من خلالها سلوكياتهم، سواء في الأسرة أو المجموعة الصغيرة أو الأصدقاء أو العصابات أو الشلل أو الأحياء أو النوادي أو النقابات. كل هذه المنظمات تحدد القواعد التي يمارس الناس سلوكياتهم وفقاً لها وبالتالي فإن الدولة ليست فريدة في ممارسة الرقابة أو الرقابة الاجتماعية، ولكن هذه الجماعات أيضاً تضع معايير للسلوك خارج إطار القانون أو المعايير التي وضعتها الدولة دون أن يعني ذلك خروجاً عن القانون، تختلف الدول في ذلك وفقاً لقدرتها على السيطرة وممارسة الرقابة الاجتماعية وتحديد معايير السلوك ويرى بأن العملية السياسية هي رهان من يصنع القواعد ويمارس الضبط والقوة والإكراه وهي الدولة في مواجهة المجتمع المدني والسياسي أو التي لها مطالب وأهداف سياسية¹، ويصلح هذا الاقتراب لتفسير الحالة السياسية في المنطقة العربية خاصة في تونس بعد ثورة 2011، ويحلل الاقتراب انعكاس ذلك من تقييد للعمل السياسي الممارس على الحركات السياسية خاصة حركة النهضة، بشكل يعمل في تزايد القطيعة بين الدولة ومجتمعها، ما يؤدي إلى احتقان داخلي وحدوث اضطرابات حادة ونشوء حالة من عدم الاستقرار، وهو ما أدى إلى الانفجار الثوري الهادف إلى تغيير النظام السياسي وإعادة ترتيب

¹ - نصر محمد عارف، "إبستمولوجيا السياسة المقارنة"، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، لبنان، ص325.

العلاقة بين المجتمع والدولة وتغير موقع الحركات الإسلامية من المعارضة إلى السلطة وعملية التغيير فيها .

2- الاقتراب الوظيفي والبنوي: ويهدف كل منهما إلى إبراز دور الأحزاب السياسية، حيث يأخذ الاقتراب الوظيفي في الاعتبار وظيفة الأحزاب السياسية وعلاقتها بالمجتمع بتوعيته وهيكلته وتأطيره، بينما يبرر الاقتراب البنوي دور الأحزاب السياسية باعتبارها فاعل أساسي في عملية التغيير السياسي.

3- الاقتراب المؤسسي: وهو اقتراب يهتم بالمؤسسات التي تستطيع أن تؤثر في السياسة وينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم والسياق الاجتماعي والثقافي للمؤسسة بالإضافة إلى الأبنية والهيكل المكونة للنظام والأطر الرسمية ومدى التزامها بالقواعد الدستورية.

4- اقتراب الكوربوراتية: وتعرف الكوربوراتية على " أنها نظام لتمثيل المصالح وفقا لنمط من الترتيبات المؤسسية الموحدة، يحقق الارتباط بين المصالح المنظمة في المجتمع وأجهزة اتخاذ القرار في الدولة، فهي إحدى أنماط التمثيل المصلحي الذي تكون فيه المصالح مندمجة وموحدة "1، أي أن الكوربوراتية كمذهب سياسي واقتصادي تشير إلى بنية تسمح للدولة بالهيمنة على نشاط التنظيمات الاجتماعية والسياسية وإدراجها في البنية التنظيمية للدولة، ويمكن للدولة في هذا الشكل من التنظيم الترخيص لتأسيس هذه التنظيمات.²

يستفاد من هذا الاقتراب دراسته لمنظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية والنقابات على أساس أنها تمثل قنوات مجتمعية تابعة للنخب الحاكمة، تساعد على تنفيذ سياساتها أو التحكم في العملية السياسية لصالحها، وهو المؤشر الذي تركز عليه الأنظمة العربية لشرعنة سلطاتها مع تمدها لأبعد الحدود³، استعملنا هذا الاقتراب من خلال دراسة سيطرة الدولة على نشاط الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية بما فيها الحركات الإسلامية محل الدراسة، أي تلك الأطر الغير رسمية بما يكرس مفهوم دولة المجتمع بالاعتماد على أجهزة الدولة في مختلف المستويات، ويفسر هذا الاقتراب تعامل الأنظمة السابقة في تونس مع حركة النهضة الإسلامية في فترات محنتها عبر غلق المجال السياسي أمامها بالمضايقات والمساومات التي صادفتهم في عملهم السياسي.

¹ - خديجة بوعامر، " دور الربيع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل للدراسات المستقبلية، 2018، ص6.

² - خديجة بوعامر، التعاضدية مدخل تحليلي لدراسة استمرار النمط النيوباتريمونيالي للحكم في إفريقيا، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد03، 2020، ص564.

³ - خديجة بوعامر، " دور الربيع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي"، مرجع سبق ذكره، ص6.

الفصل الأول

الإطار التحليلي والتاريخي للدراسة

تمهيد:

احتلت الحركة الإسلامية معظم مساحة الاهتمام السياسي في العالم العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين ولا شك أن تعاظم أمر الحركة الإسلامية جاء محمولا على عاطفة شعبية عارمة حملتها إلى أوجها في ثمانينات القرن الماضي، إذ لم تكن تخلو دولة من دول العالم العربي من حركة إسلامية ناشطة، وما من شك في أن الحديث عن الانتقال في المشهد العربي الراهن لا يمثل طرفا دون الآخر، وإن لم يكن مفاجئا بروز الحركات الإسلامية كقوى صاعدة في المشهد الانتقالي افترض مزيدا من تأمل أثار الانتقال على الحركات الإسلامية خاصة بعد بروز موضوع الانتقال الديمقراطي بعد الثورات العربية.

المبحث الأول: ماهية الحركات الإسلامية

نظر لأهمية الدور الذي لعبته الحركات الإسلامية السياسية في أحداث ما سمي "بالربيع العربي" هذا ما جعل المهتمين بهذا المجال المعرفي يولونه كامل الأهمية في البحث والدراسة، وتعد الحركات الإسلامية مكونا أساسيا للمشهد السياسي العربي، ولا يمكن تصور أن تكون خارج العملية السياسية وقد كرست انتفاضات الربيع العربي هذا المنظور والحقيقة التي أكد عليها الباحثون لما تمتلكه هذه الحركات من قدرات تعبوية وتنظيمية، والتي في نفس الوقت تثير مخاوف الدول والأنظمة الغربية الكبرى. والمتتبع لدراسة مفهوم الحركات الإسلامية يجد أنه يصعب إعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم الحركات الإسلامية بسبب تعدد الرؤى الإيديولوجية للدراسين والاكاديميين والمنشغلين بدراسة هذه الحركات، وهذا ما أصاب القاموس المفاهيمي لمفهومها بحالة من التضخم والاستقرار، وفي ما يلي بعض التعاريف المقدمة من الباحثين على اعتبار أن كل باحث يقدم تعريف بناء على نظريته لهذه الحركات من خلال رفضهم أو قبولهم لها داخل المجتمعات الإسلامية، لذلك تحاول الدراسة تقديم وضبط مصطلح الحركات الإسلامية للتحكم الجيد في البحث وكذلك معرفة وجهات النظر المختلفة التي عرفت الدراسات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية

لقد كانت الحركات الإسلامية على اختلافها دائما تحت الضوء لأنها تنشط في واحدة من أهم بقاع العالم اقتصاديا وسياسيا، إلا أن الاهتمام تزايد من طرف الباحثين بدراسة هذه الحركات بعد

أحداث 11 سبتمبر¹2001، وضرورة البحث ودراسة البناء الفكري لهذه الحركات ومختلف المفاهيم التي تتعلق بها.

أولاً: مفاهيم الحركة الإسلامية

1- مفهوم الحركة الإسلامية : مفهوم الحركة الإسلامية: يطلق بعض الباحثين على مصطلح "الحركات الإسلامية" ويفضل آخرون مصطلح الأصولية ويذهب آخرون إلى استخدام مصطلح الإسلاموية على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتدعو إلى تطبيق قيم وقوانين الإسلام في الحياة العامة والخاصة على حد سواء والمعادية أو المعارضة في هذه المطالب للحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قد فشلت في الامتثال لتعاليم الإسلام أو انتهكتها، ويطلق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذه الصفة وتنشط في هذا المجال السياسي ونادرا ما يطلق وصف الأحزاب الإسلامية على الجماعات صوفية غير ناشطة في السياسة، ولا يطلق هذا الوصف على الأحزاب تقليدية ذات خلفية إسلامية، مثل حزب الأمة في السودان أو الاستقلال في المغرب، في حين أن الحركات المعارضة للأنظمة السياسية القائمة في الدول العربية تسمى حركات إسلامية.²

يقصد بالحركة في مجال الفكر السياسي هو ما كان خاضعا لفكر وساعيا إلى تطبيق غايات معينة استنادا إلى منهج منظم ومخطط، فالحركة إذن تعتمد على الفكر بوصفه الباعث والمحرك وتسعى من خلال النتائج إلى تحديد غايات وأهداف معينة وتعتمد في الوصول إلى هذه الأهداف على منهج مدروس، ويشير المفهوم كذلك إلى القائمين بممارسة العملية السياسية (فكرا ونظما) انطلاقا من تصورات المنهج الإسلامي في السياسية والحكم ومن ثم فإن هذه الأدوار السياسية قد يكون معترفا بها من قبل الأنظمة الحاكمة العربية بوصفها أدوار سياسية شرعية وقد لا يكون معترفا بها (أدوار سياسية غير شرعية).³

¹ - غنية شليغم، الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، دراسة سيسيو-سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان، 2012 ص 303.

² - غنية شليغم، مرجع نفسه، ص 303

³ -بشار حسين يوسف، وجيه عغد علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية، جماعة الإخوان المسلمين نموذجا"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد الاول، 2011، ص5.

ويعرفها عبد الوهاب الأفندي: وهو مصطلح يطلق على الحركات الناشطة في الساحة السياسية والداعية إلى تطبيق الإسلام وقوانينه في الحياة العامة والخاصة، وهو الاسم الذي تطلقه الحركات على نفسها.¹

وهناك من يرى أن الحركات الإسلامية هي مجموعة من التنظيمات الحزبية المتعددة التي تتبنى الإسلام فكراً ومنهجية، وتعمل في مجال العمل السياسي الإسلامي وبنظرة شمولية للحياة، وتسعى جاهدة لإعادة صياغته لتتلاءم مع توجهات الإسلام، وتطمح إلى إحداث نهضة شاملة للشعوب الإسلامية من خلال تصورها الإسلامي، ومحاولة التأثير على جميع جوانب المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفقاً للمبدأ الإسلامي وهكذا فإن الحركات الإسلامية السياسية تشترك في الانتساب إلى الإسلام بوصفه أساساً ومرجعية وتحاول هذه الحركات أن تجعل الإسلام الحكم النهائي والمطلق الذي يحدد رؤيتها الخارجية.

وهنا يرى "محمد حسين فضل الله" أن العمل الإسلامي يتحرك في جزئيتين، جزئية الدعوة من أجل تغيير القاعدة الفكرية للإنسان، وجزئية الثورة من أجل تغيير القاعدة السياسية للحياة من حوله، ولا بد من إيجاد حالة من التوازن بين حركة العمل في الجزئيتين لأن لكل واحد منهما مناخاً ومنهجاً وطريقاً قد يختلف عن الآخر مما يخلق في بعض المراحل حالة الارتباك في هذا الموقف.²

ويعرفها فريد عبد الكريم: إنها جماعة سياسية منظمة مرجعها الوحيد هو الإسلام، هدفها الرئيسي هو تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية.³

ويعرفها نوح فليدمان: إنها حركة تسعى إلى الاستيلاء على مقاليد الدولة القائمة ومن ثم تحويل المجتمع من خلال برنامج ومبادئ وقوانين قادرة على تنفيذها بمراسيم وحركة أيديولوجية، وتتباين الإسلاموية بقدرتها على تأسيس شيء جديد ونقي.⁴

كما عرفت الحركات الإسلامية بأنها تلك الجماعات التي تشترك في رؤية مشتركة لجانب واحد من الإسلام أو تفسيراته كإطار مرجعي لها، سواء من حيث وجودها أو أهدافها، والتي تنشط بطرق

¹ - عبد الوهاب الأفندي (وآخرون)، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص 10.

² - منى جلال عواد، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي، نموذج حزب الله، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 1، 2014، ص 292.

³ - عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص 14.

⁴ - نوح فليدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهضوها، ط 1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 138.

مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها عن الإسلام في المجتمعات والبلدان والمناطق التي توجد فيها.

ومنه تهدف الحركة الإسلامية إلى تأسيس المجتمع المسلم والدولة الإسلامية على أساس فهم شامل للإسلام.¹

ويعد مصطلح الحركات الإسلامية هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً بين الكتاب والباحثين، والسبب هو أن هذا المصطلح أطلقته الحركات الإسلامية نفسها، لذلك فهو من المصطلحات المقبولة من قبلها، وعندما نتحدث عن الحركات الإسلامية فإننا نعني تلك الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتدعو إلى تطبيق الإسلام وقوانينه في الحياة العامة والخاصة، وهذا الاسم لا يشمل الجماعات الإسلامية غير النشطة في المجال السياسي، مثل: الجماعات الصوفية أو الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية، مثل حزب الاستقلال في المغرب، وهذا يعني أن الحركات الإسلامية هي اسم يطلق على تلك الحركات التي تضع الدعوة والدولة في برنامجها، أي حركة لا تسعى إلى الحكم أو إلى شمولية الإسلام لكل الواقع الذي يعيشه الإنسان ليست حركة إسلامية في المصطلح، وإن كانت في الواقع نشاطاً إسلامياً، فالحركات الإسلامية تؤمن أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها دون الاشتغال في السياسة... فهذه الحركات لم تقدم نفسها بصفقتها حركة إحياء ديني بل بصفقتها حركة إصلاح سياسي واجتماعي وفكري حتى وإن كانت مسائل ذاتية الهوية الإسلامية من شموليات فكرها ومن فقرات فهمها الإسلامي، بهذا المعنى كان طغيان المسألة السياسية لدى أصحاب هذه الحركات استجابة تلقائية لتحديد جوهره السياسي متعاملين مع مسألة الدولة بوصفها "أم المسائل وأساس الإصلاح" في حين يرى أحد قادة الحركات الإسلامية أن الحركة الإسلامية هي حركة إصلاح تستهدف الفرد والجماعة وتبغى إعادة بناء المجتمع الإسلامي وإحيائه وأسلمته، وهي إلى جانب ذلك حركة ضد التغريب والاعتراب الثقافي ومن الاستقلال الاقتصادي والفساد الأخلاقي استناداً إلى المبادئ الإسلامية في المساواة والعمل الاجتماعي، يفضل البعض استخدام مصطلح الحركات الإسلامية بوصفها الحركات التي تحاول إعادة دور الإسلام إلى الحياة السياسية وارتضت العمل في المجال السياسي لتمييزها عن باقي الحركات الإسلامية الأخرى.²

¹ - يوسف أحمد احمادي، محسن رمضان جابر، أثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارستها السياسية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد التاسع: المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر، 2019، ص 20.

² - نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، ط 1، عمان: الجنان لنشر والتوزيع، 2013، ص 38.

تضم الحركة الإسلامية بمفهومها الواسع جميع الأفراد والجماعات التي تسعى جاهدة لتغيير مجتمعاتها من خلال استخراج وتبني أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي الوقت الذي تختلف فيه هذه الجماعات في طرقها ومناهجها وأساليبها وقضاياها الراهنة، فإنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والارتباط الوثيق بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر، إنهم يريدون تحويل الإطار المرجعي في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة.¹

ثانياً: المصطلحات المتعلقة بالحركة الإسلامية

تتشابك العديد من المفردات والمصطلحات مع مفهوم الحركة الإسلامية ولكنها تختلف معها في المعنى ومن هذه المصطلحات:

أ- الأصولية الإسلامية: الأصولية هي مفهوم تم تطويره في الغرب لوصف معتقدات بعض الدعاة الإنجيليين بأن كتاب الانجيل هو كلمة الله الحرفية والأبدية، وتم توسيع هذا المعنى لاحقاً ليشمل جميع أنواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش وفقاً للنص الديني، وهكذا هناك الأصولية اليهودية، الأصولية المسيحية، والأصولية الإسلامية. من ناحية أخرى، لا تشكل الأصولية الإسلامية من قبل الحركات السياسية فحسب، بل تحمل أيضاً مجموعة مختلفة من الميول الفكرية المعتدلة والمتشددة والمتنوعة من حيث الخطابات السياسية.²

والأصولية: هي ترجمة للمصطلح Fondamentalisme الإنجليزي ويعرفها قاموس أكسفورد "Oxford" على أنها حركة أرثوذكسية تقوم على مفهوم مضاد لليبرالية.³ وكلمة الأصولية مشتقة من كلمة الأصل في العربية، والتي تتوافق مع الفرع.⁴

وعرفها علماء غربيون بأن الأصولية الإسلامية تشير بمعناها الموسع إلى تجديد الإسلام في كل مناحي الحياة العامة والشخصية للمسلمين، والمتمثلة في زيادة ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية، والزيادة في المنشورات الدينية والبرامج الإعلامية الداعية إلى تطبيق الشريعة، وإنشاء البنوك على الطريقة الإسلامية، وتطوير المنظمات الإسلامية وحركات النشاط ويؤكد الغرب عموماً على هذه

¹ - إيهاب الأخضر، الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس، جويلية 2021، ص 180

² - أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 163.

³ - Dictionair OXFORD. NEWYOK: university press. 1999. p336.

⁴ - رضوان أحمد الشمصان الشباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 22.

النقاط¹ غير أن ما يلاحظ أنه هناك فرق واضح بين الحركات الإسلامية والأصولية وهذا المصطلح أطلق على الحركات الإسلامية السياسية في محاولة من الغرب ربط هذه الأخيرة بالأصولية المسيحية بكل سلبياته التي أودعها في الضمير الأميركي بشكل خاص والغرب المسيحي بشكل عام، وهو مصطلح فكري يشير إلى خلفيات فكرية مرتبطة بالدلالة السلبية التي أعقبته.

لذلك عندما يتلقى المتلقي الغربي مصطلح الأصولية الإسلامية، ستلجأ مرجعته الفكرية إلى ذلك التاريخ الكنسي المرتبط باضطهاد التقدم العلمي والإنساني الأوروبي، ومن ثمة تصله دلالات جامدة ومتخلفة عن الإسلام، فالتاريخ الإسلامي لم يعرف الأصولية عبر مراحل تطور المجتمعات الإسلامية وإنما عرف السلفية وهي تختلف عن الحركات الإسلامية المعاصرة.²

وأشار الدكتور أحمد الموصلي، في دراسته عن المفكر سيد قطب، يؤكد على الأصولية كالتالي:
 أولاً: إنها ليست مجرد حركة سياسية، ولكنها حركة فكرية تستند إلى الأسس الفلسفية.
 ثانياً: على الرغم من ظهور الأصولية الإسلامية كحركة تقليدية محافظة، إلا أنها في الواقع حركة أكثر تقدماً وأقل تحفظاً من حركة المصلحين المسلمين المعاصرة.

ثالثاً: أن الأصولية أكثر فهم للعلم وتأثيره في المجتمع وقيمه مقارنة بالإصلاحيين.
 رابعاً: أخيراً، لا تدعو إلى تفسير حرفي للقرآن الكريم وتعتقد أنه من الضروري التجديد في الإسلام والأصولية لإسلامية مختلفة تماماً على الأصولية المسيحية من حيث أنها:

- 1- تدعو إلى العودة إلى القرآن والسنة والخذ بالتراث الفكري للأمة الممثلة في الاجتهاد.
- 2- ترى بضرورة التحديث في الإسلام.
- 3- لا تعتقد بالتفسير الحرفي لنصوص القرآن في جميع الحالات.
- 4- إنها تؤمن بشمولية الإسلام لجميع نواحي الحياة.
- 5- تدعو إلى إنشاء دولة إسلامية من خلال الشورى والانتخاب.

بالرجوع إلى العناصر السابقة، نجدان الأصولية، عندما تدعو إلى العودة إلى الأصل، القرآن والسنة، لا ترفض الركam المعرفي المتمثل فيما يسمى بالاجتهاد، الذي جعل منه الإسلام فرض كفاية

¹ - عزيزنوري، الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة)، ص 92.

² - أسماء قطاف تمام، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجاً"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013)، ص 20.

قد يتحول إلى التزام فردي، ومن خلال اعتماد التجديد وعدم اعتماد التفسير الحرفي، فقد ترك الباب مفتوحاً لتطوير نفسه وتجديد المنهج الإسلامي. ليشمل جميع جوانب الحياة، ومن خلال الدعوة إلى قيام الدولة عن طريق الانتخاب والشورى، فقد أغلقت الطريق أمام إنشاء كهنوت ذو طبيعة متجددة.¹

أ- الحركات الإسلامية والتطرف: يقصد بالتطرف تجاوز مستوى الاعتدال والوقوف في النهاية بعيداً عن الوسط، يعرفه إيمانويل كانت "Emanuel kant" أن التطرف في المعنى العام للكلمة يعني النطق بالأقوال وممارسة الأفعال التي تتجاوز مستوى وحدود العقل البشري.

التطرف السياسي يعني الدعوة الفردية والجماعية للتغيير الجذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ولا يقتصر على الحركات الإسلامية فقط. كونه جزءاً من أيديولوجية الحركات الإسلامية فهناك التطرف الحكومي في المواقف والإجراءات والتطرف العلماني، فمن الخطأ أن ننسب العنف السياسي للحركات الإسلامية حصراً.²

لأن الواقع يثبت على أن العنف السياسي هو الشيء الوحيد الذي يتساوى فيه الجميع، وما يطلق عليه بالعنف الديني أو التطرف الديني يخفي وراءه العنف الذي تمارسه النظم السياسية ضد خصومها الإسلاميين بغلق أبواب الوصول إلى السلطة السياسية بطريقة شرعية وهي بهذا الإجراء تدفعهم إلى ممارسة العنف لكي تبرر لجوئها للعنف المضاد والقمع لحماية كيانها.

ب- السلفية: السلفية في اللغة مصدر صناعي من السلف والسلف مادة ثلاثية: س ل ف، قال ابن فارس: سلف، السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق من ذلك السلف: الذين مضوا، والقوم السلاف: المتقدمون.³

قال تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾.⁴

وقوله تعالى: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾.⁵ أي سبق وتقدم.

وقوله تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾⁶، أي سابقين كما استعملت كلمة "السلف" في السنة للدلالة على نفس المعنى السابق.

¹ - رضوان أحمد الشمصان الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - أسماء قطاف تمام، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ - أحمد سالم، عمرو بيروني، ما بعد السلفية، قراءة نقدية في الخطاب السلفي المعاصر، ط 1، لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، ص 25.

⁴ - سورة الحاقة: الآية 24.

⁵ - سورة البقرة: الآية 275.

⁶ - سورة الزخرف: الآية 56.

وفي كلام أصحاب كتب العقائد السلفية يطلق هذا المصطلح بالأصالة على صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وبالتبع على كل من اتبع نهجهم وسار على طريقهم من أهل الفروق التالية.

قال السفاريني "المرد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم وأئمة الدين من شهد له بالإمامة وعرف عظم شأنه في الدين وتلقى الناس كلامهم خلف من سلف دون من رمي ببدعة أو شهر بلقب غير مرضي مثل: الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية....".

يبدو هذا واضحا عند "أحمد فريد" إذ يقول معبرا عن السلفية المعاصرة "السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم من أهل القرون الخيرية الثلاثة والسلفيون هم الذين يعتقدون معتقد السلف الصالح رضي الله عنهم وينتهجون منهج السلف في فهم الكتاب والسنة"، والدلالة المنهجية المشتهرة في أوساط السلفيين لمصطلح السلفية هي أنه: القرآن والسنة بفهم سلف الأمة وعلى هذا المفهوم تربى جيل الشباب السلفي منذ بزوغ ما يعرف بالصحوة الإسلامية، ويؤكد الشيخ الألباني بعد حوار طويل مع "عبد الحليم أبو شفة" أن التسمية بالسلفي جاءت تميزا عن المسلمين الذين لا يتبعون الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح وإن تسموا بالإسلام والسنة.

ويقول "مقبل الودعي": الاتجاه السلفي اتجاه إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله على فهم السلف الصالح، والمراد بالسلف الصالح هي القرون المفضلة أي سنة الأولين من المسلمين، فالطريق الصحيح للإسلام هي طريقة السلف الذين يعبدون الله على بصيرة ليست عليه جدل المعتزلة ولا غلو الشيعة والصوفية بل كتاب الله وسنة نبيه ويمتاز السلفيون في هذا الصدد بأنهم يرون أن الاتجاهات الأخرى وإن اتفقت على تفصيل وتقدم تلك الطبقات من السلف، إلا أنهم حادوا وأخطئوا كثيرا مما كان عليه السلف من الاعتقادات والأعمال وطرائق التفقه المنهجية في الدين وأنهم هم من حققوا النسبة للسلف على مستوى الشعار وعلى مستوى التطبيق والتفعيل.¹

وتعرف السلفية بأنها نسبة إلى السلف...والسلف هو الماضي ... وفي لسان العرب "لابن منظور": السالف: هو المتقدم أي الماضي، ولذلك كانت السلفية الدينية والسلفية في الدين: هي الرجوع في الأحكام الشرعية إلى منابع الإسلام الأولى، أي الكتاب والسنة مع إهدارها ماسواها.²

¹ - أحمد سالم، عمرو بيروني، المرجع نفسه، ص 27.

² - محمد عمارة، الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية، القاهرة، (د.ن.ط) : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 21.

ولقد نشأت الإسلامية إذن في تواصل مع السلفية وفي قطيعة معها في آن معا، فالإسلاميون بأجمال الفقه السلفي، إنهم يدعون العودة إلى القرآن الشريعة والسنة ويرفضون الإجماع والقياس التفسير، الفلسفة وكذلك المذاهب الأربعة ويطالبون بحقهم في الاجتهاد والتفسير ولكنهم لا يكتفون بذلك، هناك ثلاثة نقاط تميز الإسلاميين بوضوح عن أشكال وصيغ السلفية الأخرى لاسيما سلفية العلماء وهي: الثورة السياسية والشريعة وقضية المرأة.¹

والخلاصة يقدمها نصرالدين الألباني المفكر الأكثر مركزية في إرساء المفاهيم السلفية المعاصرة بغض النظر عن جهده التحديثي المشهور بقوله "الذي ينتسب إلى السلف الصالح فإنه ينتسب إلى العصمة على وجه العموم".

ويقرر السلفيون المعاصرون أن طريقة السلف هي المنهج السلفي ويعني المنهج السلفي: الطريق والسبيل والمذهب العملي والعلمي المتبع الذي يسلكه أتباعه ومؤيدوه، وعلى أصوله وقواعده تتبنى أحكامه وعقائده وفلسفته، ويرى السلفيون أن منهجهم هو منهج الإسلام نفسه وهو الطريق القويم والسبيل القاصد البينة معالمه المأمولة عواقبه وهو صراط الله المستقيم وحبله المتين الذي أمرنا الله باتباعه.²

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.³

وأما خصائص ومميزات المنهج السلفي فهي كالتالي:

- 1- الشمول متمثلا في شمولية تناوله وعرض رسالته وشمولية حركة دعائه الفكرية الإصلاحية بالإضافة لشمولية النظر في أدلة أحكامه وعقائده.
- 2- التوسط والاعتدال بين المناهج الإسلامية والفلسفية الأخرى.
- 3- مواجهة البدع والتحذير منها.
- 4- نبذ الجمود الفكري والتعصب المذهبي.
- 5- الثبات والاتفاق على مسائل الاعتقاد.
- 6- الوضوح والبيان والسلامة من التناقض والاضطراب.
- 7- موافقة الفطرة السليمة والعقول السديدة.

¹ - أولفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة، نصيرة مروة، ط2، لبنان: دار الساقى للطباعة العربية، 1976، ص17.

² - أحمد سالم، عمرو بيروني، مرجع سبق ذكره، ص30.

³ - سورة الأنعام: الآية 153.

ج-الحركات الإسلامية والإسلام السياسي: لابد من القول بأن مصالح الإسلام السياسي هو من المصطلحات التي يشوبها الغموض من حيث المقصود والدلالة الواقعية وفي هذا الشأن يقول "رضوان السيد" وهو أحد المهتمين بهذا الجانب: "فإن المعنى بذلك يظل غامضاً أو مشكلاً"، وسبقه بهذا الاستنتاج الكاتب الفرنسي "فرانك ميرمييه" حيث قال "أحاذر اليوم استعمال تعابير من قبيل الإسلام السياسي والإسلاموية أو التطرف الإسلامي، وذلك بسبب تنوع التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية وتباينها واختلافها بدءاً من حزب العدالة والتنمية التركي إلى داعش مروراً بالإخوان المسلمين والمسلمين المناهضين للرأسمالية بتركيا.

وهناك من أطلق الإسلام السياسي على التوصيف الجمعي للأفكار والدول والجماعات والحركات التي تتبنى الإسلام نسبياً أو كلياً كسياسة ونظام حكم فقيل: "إن الإسلام السياسي ما هو إلا تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهاجاً حياتياً مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهاجاً تدخل ضمن هذا التعريف.

ثالثاً: تاريخ نشأة مصطلح الإسلام السياسي

اتفقت آراء العلماء حول حداثة مصطلح الإسلام السياسي لكنهم اختلفوا في تحديد تاريخ نشأته فمنهم من ذهب إلى أنه نشأ بعد سقوط دولة الخلافة العثمانية الإسلامية في بدايات القرن العشرين وترافق ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث "اكتسب التأكيد على السياسة في الدين الإسلامي قبولاً نتيجة لسقوط الدولة العثمانية أو بالأصح إلغاء الخلافة الإسلامية في عهد كمال أتاتورك" وكانت حركة (الإخوان المسلمين) في مصر التي تأسست عام 1928 هي أولى ردود الفعل بسبب وضعية مصر المتميزة إسلامياً (وجود الأزهر مثلاً)، كما ظهر لأول مرة في نفس الفترة والمكان شعار (الإسلام دين الدولة) والذي استعمله "الدكتور عبد الرزاق السنهوري" في مطلع بحث له في مجلة (المحاكاة الشرعية) في أكتوبر 1929، ومن هنا يتضح بأنه شعار حديث وليس له أصل في الإسلام ولكن الظروف التاريخية كانت تحتاجه، وأيد هذا الاتجاه عدد من المفكرين نحو ناجي الخشناوي وإبراهيم سليم الفهد وغيرهم.

وهناك من عزا تاريخ نشأته إلى بداية ظهور حركة الإخوان المسلمين كما أشار إلى ذلك وهبة مراد بقوله: "وبظهور الإخوان المسلمين تسييس الإسلام"، وهذا غير صحيح فالسياسة أصلية الانتماء إلى الإسلام كما أن الإسلام يحوي في جوهره وأحكامه نظاماً سياسياً متميزاً وبينما يرى آخرون أن انطلاقة مصطلح الإسلام السياسي كانت في الفترة الممتدة من بداية ستينيات إلى ما بعد ثمانينات

القرن العشرين وذلك تبعا لأحداث هامة أفرزت تلك الظاهرة، حيث شهدت تلك الحقبة انطلاقا الثورة الإيرانية التي حولت إيران إلى الحكم الإسلامي ورافقتها ظهور عدة فصائل أعلنت الجهاد ضد احتلال الروس أفغانستان وكذلك تنامي نفوذ جماعة الجهاد في مصر.¹

بينما يعتقد المفكر الفرنسي فرانسوا بورقا: أن تسمية الإسلام السياسي الذي استخدم في القرن التاسع عشر كمرجع للإسلام، وعلى مر السنين أخذ محتوى شبه إجرامي للأقل الانتباه أو للأكثر جرأة. وسطاء هذا الجزء من البنية البشرية للكرة الأرضية، يمكن للمرء اليوم أن يتعرض للاشتباه في كونه إسلامياً أو حتى اتهامه من طرف الآخرين بذلك.²

ويعرفه كذلك: الإسلام السياسي تسييس كل ماهو إسلامي والعودة به إلى الأصول وإن استلزم ذلك العودة المسلحة، ويشير هذا المصطلح إلى مساعي الجماعات الإسلامية لإقامة الدولة الإسلامية والتي برأيهم لا تتحقق إلا بالعمل على إيجاد مجتمع إسلامي جديد وعلى إقامة حكومة إسلامية تحفظ الدين وترى شؤون الأمة الإسلامية.³

ويطلق وصف الإسلام السياسي على المجموعات الدينية النشطة، مع ملاحظة تحديد:

الأول أن تكون قد قامت في الأصل من أجل أهداف سياسية، أو تبنت لاحقا أهدافا سياسية.

والثاني أن تعرف نفسها كفاعل سياسي أهلي.⁴

ويعرفه "راشد الغنوشي": أقصد بحركة الإسلام السياسي أن تعمل على تجديد فهم الإسلام وأقصد أيضا هذا النشاط الذي يبدأ في السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام بعيدا عن الأساطير الموروثة وعن التمسك بالأخلاق.⁵

ويعرف الإسلام السياسي كذلك: تسييس كل ما هو إسلامي والعودة به إلى الأصول وإن استلزم ذلك العودة المسلحة ويشير هذا المصطلح إلى مساعي الجماعات الإسلامية لإقامة الدولة الإسلامية والتي برأيهم لا تتحقق إلا بالعمل على إيجاد مجتمع إسلامي جديد وعلى إقامة حكومة إسلامية تحفظ الدين وترعى شؤون الأمة الإسلامية.⁶

¹ - فرج حمد سالم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 12-16.

² - فرنسو بورقا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة، سحر سعيد، ط1، سوريا: شركة قدمس للنشر والتوزيع، 2066، ص222.

³ - رائدة قنديل، غسان أبو حسن، حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين، حزب الله نموذجا، ط1، (د، ب، ن): مركز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية الديمقراطية، 2008، ص6.

⁴ - توفيق السيف، تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعودية، كتاب مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ندوة مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014، يونيو، ص115.

⁵ - فرنسو بورقا، الإسلام السياسي صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري، ط2، القاهرة: دار العالم الثالث، 2001، ص30-31.

⁶ - رائدة قنديل، غسان أبو حسن، حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين، حزب الله نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص6

وقد صنف الكاتب "محمد ظريف" الإسلام السياسي إلى إقصائي واستيعابي، حيث عرف الإسلام السياسي الإقصائي (الراديكالي) بأنه هو عبارة عن منهج حركات الإسلام السياسي المرتكز على مفاهيم معينة مثل: الجاهلية، والتكفير، وتستخدم منهج العنف أو الجهاد كما تسميه هذه الحركات كوسيلة للتغيير السياسي لأجل تحقيق هدف إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة، وعرف الإسلام السياسي الاستيعابي (المعتدل) بأنه عبارة عن المنهج القائم على التعايش السلمي والدعوة بالتي هي أحسن والقبول بالدخول في العملية الديمقراطية.

وحدد الدكتور حيدر إبراهيم معايير التنظيمات التي تنتهي إلى الإسلام السياسي وهي:

- 1- نظرة شمولية للإسلام.
 - 2- محاولة هذه الأحزاب الوصول إلى أسلمة الدولة والمجتمع من خلال الوصول إلى السلطة، أو الدعوة وإيجاد تنظيم هرمي ومؤسسي يهدف إلى تحقيق تلك الغابات.
 - 3- الاهتمام بالتربية والتعليم واستخدام المجالات الرسمية منها وغير الرسمية مثل المدارس والمساجد وأجهزة الإعلام.¹
- ويرى الباحثون أن الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية يرفضون في أغلبهم مصطلح الإسلام السياسي، وقد برز اتجاهين فكريين في هذا المفهوم، اتجاه يرفض تسمية الإسلام السياسي واتجاه يؤيد التسمية.

الاتجاه الأول: الاتجاه الفكري الذي يرفض تسمية الإسلام السياسي

ويذهب أتباع هذا الاتجاه إلى رفض إطلاق تسمية الإسلام السياسي على الحركات والأحزاب التي تتبنى الإسلام بعده الإطار الشرعي لعملها (فكرا وممارسة) من كونها تسمية تساهم في تجزئة الإسلام وتفتيته بحسب تقسيمات مختلفة من قبيل الإسلام السياسي والإسلام الأصولي والإسلام الروحي والإسلام الزمني، وينظر للتسمية بعدها مقصودة من قبل أعداء وخصوم الدين الإسلامي، لذلك نجد من يذهب إلى حد تحريم المصطلح من أن اللفظ يدخل في إطار أخذ جزء من دين الإسلام وترك الجزء الآخر منه وهو كفر بالله لأن الدين الإسلامي دين واحد يشمل العبادات والمعاملات بما فيها قضايا التي تتعلق بالحكم والسياسة، ويرى محمد سعيد عشناوي بأن المفهوم يؤدي إلى الخلط بين الدين والسياسة ويؤدي إلى بالتالي بالضرر بالاثنان معا وإبراز الأضرار تفرقة المسلمين إلى طوائف وملل هذا من جهة ومن جهة أخرى استعمال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لتبرير ممارسة الأنظمة

¹ - يوسف أحمد إحمادي، محسن رمضان جابر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

السياسية القائمة للقمع ومنع الحريات سواء من قبل تلك الأنظمة التي كانت قائمة ما قبل إلغاء السلطنة العثمانية أو تلك الحركات الإسلامية التي ظهرت ما بعدها.

ويذهب "هشام جعفر" إلى القول بأن الحديث عن حركات الإسلام السياسي باعتبارها وحدة واحدة خطأ كبير فلا بد من الأخذ بنظر الاعتبار التعددية في الرؤى والتصورات والاستراتيجيات التي تحملها تلك الحركات، ويرى أن إضفاء صبغة سياسي على الإسلام يؤدي إلى خلط وتشويش لأنه ينتج مصطلح يجزئ الإسلام كدين ويقترح استعمال مصطلح الحركات السياسية الإسلامية¹.

بينما يذهب يوسف القرضاوي إلى أن: مصطلح الإسلام السياسي هو مرفوض كونه جزء من مخطط عدائي وضعه أعداء الإسلام لتفتيته وتجزئته وتقسيمه جغرافيا أو تاريخيا أو مذهبيا فيوجد الإسلام الثوري، والإسلام الرجعي والكلاسيكي والإسلام اليميني والإسلام اليساري، والإسلام المتمتد المنغلق والإسلام المنفتح مشيرا في ذلك إلى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد موحد وهو إسلام القرآن والسنة².

الاتجاه الثاني: الاتجاه الفكري الذي يقبل بتسمية الإسلام السياسي

ويؤمن أتباع هذا الاتجاه إن وصف بعض الحركات والأحزاب بتسمية "الإسلام السياسي" ليس فيه أي انتقاص من الدين الإسلامي ومن دوره في الحياة بل العكس إذ هناك من يرى "الإسلام السياسي هو صناعة رأي عام مستنير، يجمع الأمة لا يفرقها³.

الملاحظ من خلال التطرق إلى تعريف الحركات الإسلامية على أنها الأحزاب التي تعمل في الساحة السياسية وتسعى للمشاركة والوصول إلى الحكم، وأن مصطلح الحركات الإسلامية تعرض للكثير من الخلط مع مصطلحات أخرى نظرا لاختلاف نظرة وتوجهات الباحثين.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الحركات الإسلامية

لقد اختلفت وتنوعت الدراسات وتزايد الاهتمام الإعلامي والأكاديمي والسياسي بظاهرة الحركات السياسية الإسلامية في محاولة من الباحثين تحديد بدايات ظهور الحركات السياسية الإسلامية بين من يرجعها إلى بداية الدين الإسلامي، ومن يرجعها إلى الفكر السياسي المعاصر، وقد

¹ - طارق عبد الحافظ الزبيدي، تغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي، دراسة في المقومات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، ص280.

² - عبد الرزاق قريوع، إشكالية الدولة في مشروع الإسلام السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد16، العدد1، 2019، ص244.

³ - طارق عبد الحافظ الزبيدي، تغريد حنون علي، مرجع سبق ذكره، ص281.

حاولت الدراسة البحث في فئاتها وأنواعها بما يمكن من دراستها بأكبر قدر ممكن ودراسة كل ما يتعلق بأسباب انتشارها وأهدافها بقدر من الموضوعية والحياد العلمي.

أولاً: ظروف النشأة

قد كانت الحركات الإسلامية وليدة جملة من الأسباب والظروف الداخلية والخارجية ساهمت كلها مجتمعة في ظهورها دون أن يكون هناك أفضلية لسبب على آخر، تكاد الفرضيات النظرية المتداولة اليوم في الأدبيات العربية تتلخص في ثلاث فرضيات أساسية:

- **الفرضية الأولى:** تعطي الأهمية والأولوية للأسباب السياسية وترى في النمو المتزايد في الطلب على الإسلام تعبيراً عن إخفاق الحركة القومية العربية وتعويضاً لها في الوقت نفسه، ويحتج هؤلاء بالبرهان عن مقولتهم بأن النمو المتسارع للحركات الإسلامية والمشاعر الدينية قد ارتبط في المجتمعات العربية التي شهدها العرب عام 1967. وما رافقها وتبعها من اهتزاز للأفكار القومية العربية ونظمها وعقائدها.

- **الفرضية الثانية:** تربط نمو الحركة الإسلامية بتفاقم الأزمة المادية والاقتصادية في الدول العربية وفي ظل تفاقم عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية.¹ وفشل الأنظمة السياسية العربية بعد الاستقلال في تحقيق التنمية المرجوة في ظل الإيديولوجيات الغربية، ومنه جاء الخيار الإسلامي كأحد البدائل المطروحة لحل الأزمة التي تواجهها هذه الدول والمجتمعات²

- **الفرضية الثالثة:** المتداولة حول طبيعة وأسباب نشوء المد الإسلامي فهي تذهب أبعد من ذلك لتضع موضوع تنامي الحركة الإسلامية على أرضية الفكر الإسلامي نفسه، حيث إنها الفرضية الأكثر انتشاراً والتي ترى أصل المسألة كامن في طبيعة العقلية العربية أو العربية الإسلامية، وترى أن موقف التيارات الإسلامية حول مقاومة الاستلاب والغزو الثقافي لها وكأنها تبرر للانغلاق أكثر مما هو تعبير عن واقع فعلي أو جواب على مشكلة قائمة.³

ومن خلال ما سبق ذكره يرى "حسنين إبراهيم توفيق" في كتابه النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، التمييز بين مرحلتين أساسيتين لظهور الحركات الإسلامية، فكانت المرحلة الأولى: مرحلة تحليل الحركات الإسلامية والبحث عن تفسير لهذه الظاهرة، بحيث ظهرت دراسات خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين قد اهتمت وركزت بصفة أساسية على

¹ - برهان غليون، نقد السياسة، الدولة والدين، ط4: المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007، ص229.

² - سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء 1989-2013، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة، ص204.

³ - برهان غليون، نقد السياسة، الدولة والدين، مرجع سبق ذكره، ص229.

دراسة عوامل ظهور الحركات الإسلامية السياسية وأسباب تنامي دور بعض الحركات التي كانت موجودة وتعمل بالفعل، وإذا كان بعض الدارسين قد نظر إلى هذه الحركات السياسية كجزء من عملية الإحياء أو الانبعاث الإسلامي التي أخذت أشكالاً عديدة: منها سلوكية وسياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، فإن أبحاث عديدة أوردت أسباباً متنوعة لتفسير هذه الظاهرة السياسية منه ما هو عوامل داخلية ومنه ما يندرج ضمن إطار العوامل الخارجية.

أ-العوامل الداخلية:

ومن أبرز هذه الأسباب: الأزمات الاجتماعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية، التي شهدتها بلدان عربية كثيرة بدرجات مختلفة وأشكال مختلفة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين والتي تنامت درجتها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، مما أثبت إخفاق النظم العربية في تحقيق الالتزامات التي رفعتها منذ الخمسينات بشأن التنمية المستقلة والعدال الاجتماعي.¹

1- تزايد عمليات التغريب العملية على المستويات كافة بما يظهر النظام معاديا للقيم الإسلامية وجذورها الفكرية كان له أثر واضح في ظهور الحركات الإسلامية وتزايد نشاطها، وهذا ما يتفق عليه أغلب المفكرين الذين يرجعون أسباب ظهور الحركات الإسلامية إلى العملية والتغريب بكونها من الأسباب الرئيسية فمثلا يقول حيدر إبراهيم علي "إن تاريخ الحركة الإسلامية التونسية هو التاريخ الموازي أو المضاد للبورقيلية وفي إطار واسع للغرب".

وعلى حد قول: "راشد الغنوشي" إن الهزائم المتكررة للسياسات العلمانية للنظام هي التي مهدت الطريق لانتعاش الخطاب الإسلامي.

لقد كان التغريب تحد حضاري نهضت لمواجهته الدعوات الإسلامية وحركاتها لكنه لم يكن هو كل التحدي فلم يكن عدوانهم للتغريب نابعا من رضاهم عن الواقع الفكري المتمثل في تصورات المسلمين للإسلام أو تطبيقاتهم لتعليمه بل كان هذا الواقع وهذه التصورات وذلك السلوك في رأيهم إنما تخلفا ذاتيا وانحرافا عن الجادة الإسلامية.²

¹ - خليفة بوزاي، الحركات الإسلامية وإشكالية الممارسة السياسية في العالم العربي: التحديات والرهانات، مجلة مشكلات الحضارة، جوان 2016، ص7.

² - برهان غليون، نقد السياسة، مرجع سبق ذكره، ص220.

وبالتالي كان نشوء الحركات السياسية الإسلامية رد فعل ضد الغزو الثقافي والعملة بمعناها الواسع... وعلى الرغم من تشابه ظروف نشأتها يؤكد "حيدر إبراهيم علي" بأن هذه الحركات تختلف في درجات تطورها وأساليب عملها وعلاقاتها الداخلية مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، وصلاتها بالخارج.¹

2- الأزمة السياسية التي تتضح في ضعف لا بل غياب المعارضة السياسية مما أدى إلى وجود فراغ سياسي حاولت الحركات الإسلامية استثماره من خلال تجنيد الكم الهائل من الموالين والأنصار فضلاً عن غياب حركة معارضة منظمة على الصعيد الوطني تجعل الحركات الإسلامية والإثنية وحتى الاجتماعية في بعض الأحيان تأخذ شكلاً يتسم بالعقوبة وافتقارها لقاعدة شعبية وجماعية واسعة وعدم فاعلية خطابها السياسي فضلاً عن تبعثرها إلى وحدة الصف.²

3- البعض يرى أن من أهم الأسباب تراجع المشروع القومي العربي النهضوي وتفشي البيروقراطية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدم إعطاء الشعوب حقوقها في المشاركة عن طريق الاختيار النزيه حيث حدثت عملية صعود الحركات الإسلامية السياسية مع انحسار المد القومي التقدمي وتراجع المشروع العربي للاستقلال السياسي والاقتصادي بسبب بعض العوامل الذاتية أهمها: غياب الديمقراطية وقيادة الطبقة البورجوازية التي تعرف بالبيروقراطية للمرحلة.

وهناك من عز سبب ظهور ظاهرة تسييس الأديان السماوية والوضعية في العصر الحديث إلى الحرب الباردة بين القطبين يقول رضوان السيد: "إن الحرب الباردة هي التي أنتجت الإسلام السياسي، والإنجيليين الجدد حتى البوذية والهندوسية"، وأظن هذا الرأي مبالغ فيه إن لم يكن جانبه الصواب.³ بعض الدارسين يطلقون على عملية ظهور الحركات الإسلامية السياسية الصحوة الإسلامية أو يرجع أحمد السيد عوامل ظهورها إلى ظرف اجتماعي وسياسي وثقافي ومجموعة أزمات عديدة حدثت في الوطن العربي مثل أزمة وظاهرة الشرعية وافتقاد ما يعرف بالفاعلية وأزمة المساواة والعدالة الاجتماعية والهزائم العسكرية المتتالية وتمثلت أزمة الشرعية بتبني معظم الأنظمة العربية في سلطتها العلمانية التي تقوم على فصل الدين عن الدولة وبالتالي إقامة مجتمع مدني على غرار المجتمع الغربي.

¹ - خليفة بوزاي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² - برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص 229.

³ - فرج حمد سالم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

أما أزمة العدالة الاجتماعية فظهرت مع تعميق التفاوت الطبقي والسياسي والثقافي في داخل الدولة الواحدة فقد شكلت الطبقة الدنيا القاعدة الشعبية للحركات الإسلامية التي وجدت في الإسلام ملاذا لها من القهر الذي تعانيه من الطبقة الحاكمة وبالتالي وجدت في الإسلام شرعية لحقها ضد الأنظمة الحاكمة¹، ومن الأسباب الاجتماعية الأخرى التي أسهمت في تحريك التيارات الإسلامية عمليات الهجرة الواسعة من الريف إلى المدن التي عادة ما ترافق التنمية المتسارعة والتحديث الواسع العشوائي، وبما أن المدن تكون غير قادرة على استيعاب هذه الهجرات الواسعة مما يكون سبب لارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة فيها فتتحول مثل هذه البيئات في هذه الحالة إلى ملاذ آمن للجماهير المحرومة²، وكان الدور البارز هو ما قامت به الحكومات نحو الإسلام السياسي حيث ساعدت الحكومات المستبدة في البلدان العربية والإسلامية على نمو الحركات الإسلامية "المعتدلة" بقصد الاستمرار على استحوادها على السلطة نتيجة لأنانيتها وقصر نظرها و اتخذت من هذه الحركات أداة قائمة لمواجهة الحركات الديمقراطية العلمانية من أجل البقاء في السلطة دون منافس³.

ب-العوامل الخارجية: لنشأة الحركات الإسلامية في العالم العربي.

1- هزيمة حزيران 1967: هناك من يرى أنه في حالة الأزمات والهزائم لاسيما العسكرية منها تحتوي الناس بالدين وتعود إليه، فالمسلمون في كل المراحل والعصور كانوا يتجهون نحو الدين لإيجاد العزاء وهذا ما ينطبق على المجتمعات العربية، فبعد هزيمة حزيران 1967 أخذ المجتمع لاسيما الفئات الأكثر تهميشا ووعيا فيه في اللجوء إلى المخزون الإسلامي لتجعل منه إطارا جديدا سياسيا وفكريا للتعبير عن معارضتها وأداة لبلورتها عقائديا وتنظيميا وروحيا ونفسيا فقد أصبح الفكر الإسلامي موضع توظيف دائم لأمل وعملية التغيير في أكثر من مكان في العالم العربي والإسلامي وبدأ ينظر إليه بكونه الإيديولوجية الوحيدة التي يمكن الوثوق بها بعد أن انهارت الإيديولوجيات الأخرى، الأمر يتعلق هنا بظاهرة عامة انتشرت في العالم العربي منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين لاسيما بعد أن سجل العرب هزيمة أمام إسرائيل عام 1967 التي كانت أزمة خانقة في التيار الفكري الذي كان سائدا في الستينات والمتمثل بالتيار القومي الذي كان يهيمن على الساحة الإيديولوجية العربية آنذاك، لأن هذه الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فحسب بل كانت هزيمة تجربة بكاملها هي (التجربة الناصرية) فلقد خاض

¹ - رائدة قنديل، غسان أبو حسن، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - نعم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص113.

³ - مصطفى محمود، الإسلام السياسي والمعركة القادمة، القاهرة: مطبوعات أخبار اليوم (د،س،ن)، ص81.

الرئيس "جمال عبد الناصر" هذه الحرب تحت شعار القومية العربية، لذا فإن هزيمته كانت هزيمة للقومية العربية وهذا ما دفع "أنور السادات" فيما بعد أن يخوض حرب 1973 تحت شعار آخر هو الإسلام¹، وقد أدت هذه الهزيمة إلى احتلال أراضي ثلاث دول عربية هي (مصر، الأردن، سوريا) والأهم من ذلك هو احتلال القدس من طرف اليهود عدو المسلمين الديني والتاريخي.²

2- الثورة الإيرانية 1979: تشكل الثورة الإيرانية أحد أبرز العوامل الخارجية التي شجعت على انتشار الحركات الإسلامية لأنها جعلت من هذه الحركات وبمختلف اتجاهاتها الفكرية تنظر إلى المستقبل بكثير من الأمل فلقد نهت الثورة الإيرانية طموح الإسلاميين وغيّرت من نظرهم إلى الحكم ولم تعد ممارسة الحكم بالنسبة لهم بعيدة المنال كما كانوا يتصورون بل أصبحت هذه العملية ممكنة، لأن الثورة الإسلامية الإيرانية قدمت للحركات الإسلامية مثالا عمليا للثورة الإسلامية (النموذجية) هذه من جهة أما من جهة أخرى كان ينظر إلى هذه الثورة على أنها ثورة شعبية اكتسحت نظاما امتد حكمه لمدة طويلة دون تغيير وكان يمثل أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط وحليف لأكبر دولة في العالم يقول "الغنوشي": إن ثورة إيران هي ثورة الإسلام ضد الطغيان السياسي والاستقلال الاقتصادي ومازال إعجاب الإسلاميين بالثورة الإيرانية لأنها جاءت كرد فعل تجاه سياسة العلمنة خصوصا تلك التي طبقت بعد عام 1971، وجاءت كرد فعل تجاه المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها إيران بسبب رغبة الشاه في بناء قوة حربية تجاوزت قدرة الميزانية ودعم الثورة للحركات الإسلامية في العالم الإسلامي.³

3- بينما يعتقد معظم الباحثين في الغرب أن نشوء ما يسمى بالإسلام السياسي يرجع إلى المستوى الاقتصادي الضعيف لمعظم البلدان في العالم الإسلامي.⁴

4- الدعم الدولي: وفي خضم الموضوع الدولي الذي طرح إدمون دونيه تساؤلا كان حول طبيعة ومستقبل الإسلام السياسي في شمال إفريقيا في ظل التغيرات التي أحدثتها الحضارة الأوروبية في الحالة الاجتماعية للمسلمين وفي إجابته يورد أنها عجلت الانتشار السريع للإسلام النقي

¹ - نغم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² - رائدة قنديل، غسان أبو حسن، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ - نغم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁴ - فرج حمد سالم الزبيدي، ندوة المصطلحات المعاصرة وأثرها في تكوين الرأي العام - رؤية تأصلية: جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، السودان، 3 نوفمبر، 2016، ص 18.

والتقليدي نسبيا للأشخاص الذين كانوا أكثر صرامة في ظل السيطرة الغربية، وأشار إلى أن ذلك يعود لسببين هما أن الاتصالات قد تحسنت بصفة عامة وانتشرت التعاليم الدينية وتنوعت بحلول الاستعمار، نشر المبادئ والأفكار المعادية للإسلام، حيث شكلت مشاريع الهيمنة الغربية على الوطن العربي عاملا هاما في ظهور حركات الإسلام السياسي.¹

وقد عملت الدول الغربية جهودها في فتح قنوات للاتصال مع الحركات الإسلامية والسماح لها باللجوء إلى أراضيها تحسبا لأي تطور واستثمار هذه العلاقة بما يخدم مصالحها فقد استفادت الخارجية الأمريكية من بعض التنظيمات الإسلامية لمواجهة القوى الشيوعية وما يسمى القومية في الوطن العربي الإسلامي على حد سواء، ففي تقرير صمد رعام 1978 كتبه بعض من الخبراء الأمريكيين ونشر سلسلة دراسات استراتيجية جاء فيها إن التيارات الدينية الإسلامية أو غيرها من الممكن أن يتم توظيفها في رفع مستوى الوعي الديني على حساب تقدم ما يسمى الإيديولوجية الشيوعية في البلدان الإسلامية... حيث إن هذا قد يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ترافق ذلك مع الدعم التي حصلت عليه هذه الحركات من الدول النفطية.²

وما يمكن قوله في النهاية أن الحركات الإسلامية هي الحركات التي تعمل في المجال السياسي وتستند في مرجعيتها إلى الدين الإسلامي، بينما الإسلام السياسي هو مصطلح غربي النشأة والانطلاقة تم إطلاقه من طرف خصوم الإسلام في الداخل من اللادينيين والعلمانيين والليبراليين العرب وخصومه في الخارج وخاصة الغرب لتقسيم الإسلام إلى إسلاميات متعددة، وقد تعددت أسباب نشأته من أسباب داخلية وخارجية.

1- خصائص وأهداف الحركات الإسلامية:

أولاً: خصائص الحركات الإسلامية

تتميز هذه الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص التي تشترك فيها معظم الحركات الإسلامية ذات البرامج السياسية وقد تكون غير موجودة عند الحركات الدينية التي ليس لديها برامج سياسية بل برامج إصلاحية ويمكن إجمال الخصائص في التالي:

- 1- يعد هدف التغيير الاجتماعي والسياسي قاسم مشترك للحركات الإسلامية عبر الزمن حيث يرمز تراثها الفكري إلى رفضها للأوضاع القائمة في هذه المجتمعات والنظم الإسلامية باعتبارها

¹ - رائدة قنديل، غسان أبو حسن، تراجع سبق ذكره، ص 9.

² - نغم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 118.

أوضاع تخرج عن الإسلام الصحيح من وجهة نظرها، وتركز مجهودها على إقامة الإسلام كنظام متكامل للحياة الاجتماعية والحياة السياسية للمسلمين.

2- تتميز الحركات الإسلامية ببنائها الفكري الفريد، فكل جماعة تطرح مقولتها الفكرية وشعاراتها والقيم التي تدعو إليها لإقناع الأعضاء والحفاظ على تضامن الجماعة الداخلي، كما لا يتسم البناء الفكري لكل الحركات الإسلامية بالغموض، فاكتسب بناؤها طابعا إيديولوجيا حاد على قدر المبادئ والمعتقدات بالقياس إلى ضرورات التعامل مع الواقع لتحقيق الأهداف.¹

ويرى "محمد ظريف" بأن الحركات الإسلامية تلتقي بثلاث خواص هي:

- أولا: بأنها كلها تعطي الأولوية لقضية السلطة سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وهي بهذا أحدثت قطيعة مع الإسلام السياسي السني الذي كان يرى بضرورة طاعة الحاكم ولو لم يتقيد بأحكام الشرع من أجل المحافظة على وحدة جماعة المسلمين.
- ثانيا: ترفض النظام السياسي والقانوني الغربي.
- ثالثا: وترى أن البديل هو قيام دولة خلافة إسلامية يحكمها الدين²، وتدعو للعودة للأصليين القرآن والسنة، ولا تلغي الركام المعرفي للأمة المتمثل في الاجتهاد الذي جعله الدين الإسلامي فرض كفاية قد يتحول إلى التزام فردي.³

3- يتميز معظمها ببنية تنظيمية قوية: نظرا للطبيعة السرية الذي اتسمت به الحركات الإسلامية عبر الزمن وإصرارها على تحقيق التغيير الاجتماعي وذلك نتيجة لبطش النظام السياسي ومحاولة احتوائها.

4- ونلاحظ أن جميع الحركات الإسلامية تتفق حول مرجعية الدين الإسلامي من بين وحدة الهدف أي الدعوة إلى نظام إسلامي أو إقامة دولة إسلامية، لكنها تختلف حول الأساليب والوسائل لتحقيق ذلك الهدف وعموما هناك أسلوبين نميز من خلالهما الحركات الإسلامية المتشددة عن الحركات الإسلامية المعتدلة ويمكن أن يدخل ضمنهما جميع التيارات الإسلامية، علما أن أول من تفتن ونظر إلى هذين الأسلوبين هو عالم السياسة الفرنسي (François Burret) عندما ميز بين العمل السياسي من القمة والعمل السياسي من القاعدة ثم طبقهما

¹ - مصطفى جزار، تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016، ص 178.

² - رائد محمد عبد الفتاح الدبيعي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ - رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

عالم الاجتماع الفرنسي (Gilles Kepel) والمختص في الحركات الإسلامية (Olive Roy) اللذان ميزين أسلمة ثورية من القمة وأسلمة اجتماعية من القاعدة:

- الأسلوب الأول: يتعلق بالأسلمة من القمة يعتمد هذا الأسلوب على العنف المسلح للوصول إلى السلطة يعتمد الجهاد في بعده المادي وليس الروحي، ويرى أنه لابد للحركات الإسلامية من الانقضاء على أجهزة الدولة حتى تسلم المجتمع بالعنف، عنف الدولة المنظم على حد تعبير (max veber) "ماكس فيبر" أنه يفرض ويجسد هذا الأسلوب جماعة الجهاد في مصر والتيار المتشدد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.

- الأسلوب الثاني: يتعلق بالأسلمة من القاعدة يعكس دائما منهجا سلميا في العمل السياسي فهو يرفض صراحة العنف ويؤمن بالتربية والتعليم اللذين لابد أن يشملا كل المجتمع، كما يهدف على المدى الزمني الطويل إلى امتصاص كل أشكال المعارضة التي تواجه تحقيق المشروع الإسلامي ومن ثم أسلمة المجتمع كافة ويعتقد هذا الأسلوب أن الزمن سيلعب في نهاية المطاف لصالحها.¹

وقد تميزت الحركات الإسلامية في عند ظهورها بالتركز على الذات ورفض الآخر والاختلاف كليا معه، ولذلك وقفت الحركات الإسلامية ضد كل التيارات القومية واليسارية كما تميزت في بدايتها بالانعزال ورفض عملية الحوار والديمقراطية، وتغليب طريقة الصراع على الحوار وشيوع الجمود الفكري الذي يعرقل الحياة ويقيد أي فكر جديد ويحصره، وتنحصر اهتمامات الحركات الإسلامية حسب رؤية رفعت السيد فيما يسمى الوحدة الوطنية الإسلامية والرغبة في إعادة اللحمة للمجتمع الإسلامي الممزق.²

ثانيا: أهداف الحركات الإسلامية

وبغض النظر عن أسباب ظهور هذه الحركات أو تلك فهناك من يحدد أهداف الفكر الحركي الإسلامي حسب وصفه بما يلي:

- 1- مواجهة التيار الفكري اللاديني على المستوى الفردي وعلى المستوى الحركي التنظيمي.
- 2- مجابهة الهجمات الفكرية التي رفعت ما يسمى شعار الإلحاد العلمي بمسميات الاشتراكية والقومية وغيرها.
- 3- الإصلاح الذاتي على أساس تجديد الفكر الإسلامي وتحريك عجلة الاجتهاد.

¹ - عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - حسن محمد طوالة، خطر الإسلام السياسي بين الحقيقة والافتعال { <https://www.abewar.org/debat/shau> }، تم التصفح 2017/10/18.

4- السعي نحو تحقيق الوحدة الإسلامية، وهذا الهدف ناتج من شمولية الدين الإسلامي من جهة ونزعة ما يعرف بالتححر فيه من جانب آخر.

وهناك من يذهب إلى ضرورة التمييز بين الدول الإسلامية المنشودة والدولة الدينية، إذ أن الدولة الإسلامية يفترض أن تستمد سلطانها من الجماعة وهي لاتصل إلى الحكم ولا تزال عنه إلا بموافقة المجتمع الإسلامي أي يعني ليس للحاكم الإسلامي سلطة دينية تأتيه من السماء كما كان يدعي بذلك بعض حكام أوربا في ظل الحكومات الثيوقراطية¹، وبالتالي الحركات السياسية الإسلامية تهدف إلى إقامة حكومة إسلامية تستند إلى تطبيق شرع الله، وذلك عن طريق المشاركة السياسية مع الحكومات والأحزاب التي تعتبرها علمانية، وكذلك القبول بالديمقراطية من أجل تحقيق هدفها داخل البلاد الإسلامية. ومروها بالتقويم كان مع أواخر الثمانينات لدى بعض الحركات الإسلامية.²

ومن خلال هذه التعاريف التي ذكرت سابقا فإن الحركات الإسلامية تداخلت مجموعة من العوامل كانت سبب في نشأتها السياسية اختلفت بين عوامل خارجية وداخلية ساعدت على الظهور، وتتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأحزاب السياسية الأخرى، منها المرجعية الإسلامية لعملها السياسي.

المطلب الثالث: طبيعة علاقة الحركات الإسلامية بالديمقراطية

لعل البحث في العلاقة بين الديمقراطية والإسلام السياسي لابد أن يثار في سياقات تاريخية معينة من بينها تلك المسألة المتكررة والمتعلقة بمواجهة السلطة، ففي كل مرة تكون القوى الإسلامية طرفا في المواجهة، فإن قضية العلاقة بين هذه الحركات وقضية الديمقراطية تثار من قبل السلطة للتشديد على طابع العنف في هذه القوى ما يسوغ مواجهتها، كما قد تثيرها تلك القوى ذاتها لتعتبر المواجهات المتكررة مؤشرا على تسلط النخب الحاكمة وتعسفها من فاعلية الفكرة الإسلامية أو ممن يمثلونها.³

وقد عادت قضية الحركات الإسلامية وموضوع الديمقراطية خاصة بعد وصول الإسلاميين للحكم في مصر وتونس بعد ثورات الربيع العربي.

¹ - طارق عبد الحافظ الزبيدي، وتغريد حنون علي، مرجع سبق ذكره، 284

² - زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، الحركة الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(14)، ص 206.

³ - سفيان فوكة، إشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي: بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد01، جوان2020، ص626.

أولاً: نقاش الإسلام والديمقراطية

لقد أعادت الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي ووصولها للحكم الجدل داخل الساحة السياسية والأوساط الأكاديمية البحثية حول جدية هذه الحركات في التحول نحو الديمقراطية من جهة، وحول ملائمة الديمقراطية مع الإسلام من جهة ثانية.

اتجاهات من داخل الحركة الإسلامية ليست كتلة واحدة بل تتفاوت من حركة سياسية إلى أخرى وقد تتفق أو تختلف بحسب نضج الحركة وصلابتها وخطتها وأفكارها، ومن خلال الترصّد والتحليل نجد الحركات الإسلامية تختلف فيما بينها في الموقف من الديمقراطية، بالإضافة إلى موقف التيارات العلمانية من ديمقراطية الحركات الإسلامية:

1- الموقف من الديمقراطية داخل الحركات الإسلامية: إن الديمقراطية في جانبها الإجرائي ليست إلا مجموعة من القواعد الأولية والأساسية التي تبين من هو الموكّل له الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بالجماعة ووفق أية إجراءات¹، ويلاحظ المراقب للخطاب الإسلامي المعاصر وحركيته إنتاجيته الثقافية أن هناك قراءات جديدة تختلف نوعياً في ما هو سابق من القراءات لبعض القضايا التي تعدّ قلقة وجدلية في ما يسمى الفكر الإسلامي كقضية الديمقراطية والقراءات الجديدة فيها، تحول من الإطلاق إلى النسبية في النظر إليها من كونها مذهباً اجتماعياً وفكراً فلسفياً يخالف ما هو في الفكر الإسلامي إلى كونها تحتوي على مكاسب مطلوبة وراجعة، وفي الوقت نفسه لا تتعارض ومقاصد التشريع الإسلامي بتلك الحدود والنسب كأن تكون الديمقراطية تقابل الدكتاتورية أو أنها تعني التعايش السلمي بين الجماعات والفصل بين السلطات الثلاث في الدولة، وتداول السلطة بشكل سلمي والشورى والانتخاب وإعطاء الناس حقهم في إبراز الرأي والأخذ بنظام الأكثرية وما أشبه كل ذلك بشرط لا يتعارض مع أصل من أصول الشريعة الإسلامية ولا مقاصدها.

ومنذ عقد التسعينات من هذا القرن ومسألة الديمقراطية تطرح بطريقة متصاعدة ومكثفة في الخطاب الإسلامي السياسي المعاصر بأشكال مختلفة من الفهم والتحليل التاريخي والفلسفي والسياسي واللغوي تكشف عن تحول في عملية الرؤية السياسية وتغيير في النظرية الفكرية السياسية عند الإسلاميين، وفي الخطاب الثقافي الإسلامي الراهن تطرح الديمقراطية كجدل وحوار رئيسي وحيوي ومهم حتى إنه بات على الكثير من الجماعات والمفكرين الإسلاميين إعطاء رؤية في مسألة الديمقراطية عند الكثير من الحركات الإسلامية.²

¹ - رقيقة مجدوب، الدولة في فكر الحركات الإسلامية الجزائرية، منيرفا، مجلد 03، عدد 06، جوان 2017، ص 89.

² - زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، مرجع سبق ذكره، ص 211.

ويرى الباحثين أن موقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية متفاوت، فالبعض يقبلها لأسباب تكتيكية علما بأنها ليست من أولويات أهدافه أو استراتيجياته أو اهتمامه، والبعض يرفضها رفضا تاما صريحا ويعتبرها ضد الإسلام، ويمكننا هنا اقتباس التصنيف الذي قدمه الأستاذ "خالد جروب" للحركات الإسلامية من حيث موقفها من الديمقراطية الذي يصنف "الطيف الإسلامي" في ثلاث تيارات في ما يتعلق بموضوع الديمقراطية:

- التيار الأول: هو تيار الحركات الإسلامية المعتدلة، تيار الإخوان المسلمين ومن يقترب منهم أو يدور في فلكهم أو يحمل أفكارهم" بالنسبة إلى هذا التيار على المستوى النظري يمكن رصد تعقيد متصاعد لموضوع الاقتناع بالديمقراطية، بالمجمل هناك الأطروحة العامة التي تبني على التعددية وقبول الآخر والمشاركة السياسية، ولكن المشكلة أن هذه الحركات موجودة في المعارضة، والتفكير وأنت في المعارضة يختلف جذريا عما يكون عليه حين تكون في السلطة، ومصادقية كل هذه الأطروحات تعرضت لضربة في الصميم مع التجربة السودانية".

ومن مفكري في هذا الرأي نجد راشد الغنوشي وقبل أن يصل الغنوشي إلى هذا المستوى من القبول بالعملية الديمقراطية فإنه قد تدرج من مرحلة يمكن اعتبارها بأنها ابتعدت عن المبادئ التي آمن بها الغنوشي فيما بعد، نظرا لأن النظام الديمقراطي فيما يراه الغنوشي شكلا ومضمونا، فهو من حيث الشكل اعتراف بمبدأ سيادة الشعب وأنه مصدر السلطة وأنه مصدر السلطة التي تمارس بالانتخاب ويتمتع بحقوق متساوية، وفصل السلط، والتنظيم السياسي والنقابي والحق في الحكم للأغلبية وحق الأقلية في المعارضة من أجل الحصول على السلطة بشكل شرعي، أما من حيث المضمون يعتبر اعتراف بذاتية الإنسان وكرامته، والنص على حقه في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على اعتبار أن المشاركة على المستوى الاجتماعي والسياسي هي جوهر المثال الذي يهدف إليه نموذج الحكم الديمقراطي وليس التمثيلي ومن ثم على اعتبار أن المثل الأعلى للحكم للديمقراطي هو للمحكومين ليصبحوا حاكما ليحققوا بأنفسهم الأهداف والغايات التي يطمحون إليها.¹

هذا الاتجاه من الخطابات الإسلامية يحاول التنقيب عن المشتركات والمبررات في التراث الديني لإيجاد التوفيق والانسجام بين الأسس والمنطلقات ما بين الإسلام والحداثة الغربية سواء على مستوى الشكل أو المضمون أو كليهما معا.

بمعنى أنه ينبغي التمييز بين الديمقراطية كهدف أو إيديولوجية وعقائد وأفكار وبين الديمقراطية كنظام حكم ومنهج وأسلوب نظام آلية لإدارة الناس وتنظيم حياتهم الاجتماعية

¹ - عبد الرحيم العلام، الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1: المركز الثقافي العربي، المغرب، 2014، ص122.

والسياسية والاقتصادية، وينفي "راشد الغنوشي" وجود أي تناقض بين الآليات الديمقراطية وقيم الإسلام إذ يقول: ليس مستحيلا أن يعمل الجهاز السياسي الديمقراطي من خلال المعتقدات الإسلامية فيحقق الديمقراطية... إذ يمكن للآليات السياسية الديمقراطية مثلما يحدث مع الآليات الصناعية باعتبارها أرتا بشريا أن تعمل في إطار مناخ ثقافي وعلى أرضيات فكرية مختلفة، كما دعا "محمد الغزالي" و"محمد عمارة" إلى إقامة نظام حكم إسلامي يجمع بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية بالاستناد إلى نموذج الدولة الإسلامية الراشدية¹، والحركات الإسلامية في أغلبها اليوم هي أقرب إلى الاعتدال منه إلى التشدد وإلى المرونة منه إلى التصلب وإلى الواقعية منه إلى الثورية، يرافق ذلك دعوات كثيرة نحو ترشيد الحركة الإسلامية والصحو الإسلامية باتجاه الاعتدال والوسطية².

فالحركات الإسلامية عليها أن تمارس حقوقها كطرف سياسي معترفة بغيرها من الأطراف السياسية الأخرى مقدمة اختياراتها الخاصة للنموذج الإسلامي، وتشارك في النظام جزئيا لتدريب أفرادها على إدارة المؤسسات وعلى قيادة الجماهير وتعبئتها السياسية وتوعيتها بأهداف التي تسعى إليها الحركة الإسلامية، فالمجتمع الإسلامي لم ينزل مكتملا ولم يسقط في يوم واحد، وإنما بني حجرا حجرا وسقط حجرا حجرا، وهكذا تكون إعادة البناء³.

فبعد أن كانت بعض الحركات الإسلامية لا تؤمن بالمشاركة السياسية مع النظام السياسي أصبحت اليوم تؤمن وتشارك ولها برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي واضح المعالم ومحدد الخطوات والمراحل، وهناك فئة أخرى من الحركات بلورت لها مشروعا سياسيا يأخذ في الاعتبار خصوصيات المرحلة وأولويات الضرورة والقدر الممكن من التحقق والإنجاز والتدرج بالجزء عوضا عن الفورية والكل والتفكير القريب قبل التفكير البعيد والتخطيط الممكن عوضا عن التخطيط الأمثل⁴.

¹ - عبد السلام شهيد عجي العيسى، جدل الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020، ص 476.

² - زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، مرجع سبق ذكره، ص 212.

³ - محمد رفيق العايب، تداعيات ثورات الربيع العربي على عملية التغيير عند الحركات الإسلامية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 5، جانفي 2018، ص 217.

⁴ - زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، مرجع سبق ذكره، ص 214.

إن مشاركة الأحزاب الإسلامية في الحياة الانتخابية في الكثير من البلدان العربية تعطي دلالة مهمة على أن العديد من التيارات السياسية تعتنق الاتجاه الوسطي أو المرن فيما يتعلق بالقضية الديمقراطية.¹

إذ يرى باحثون أنها تمكنت عمليا بعض التيارات الإسلامية أن تتكيف مع النظام الديمقراطي وأن تتحول إلى معارضة قوية في بلدان مختلفة مثال: الجزائر، ومصر، وتونس، وتركيا، ولبنان، الأردن، اليمن، المغرب، الكويت وباكستان، وهم يجدون في هذا دليلا على مرونة العقيدة الإسلامية وقابلية الإسلاميين على عملية التكيف مع الواقع.²

ويسجل "زكي الميلاد" أن مصادر قوة الحركات الإسلامية أنها تحظى اليوم بنفوذ شعبي كبير داخل المجتمعات العربية وأنها تمثل الطبقات الوسطى في العديد من هذه المجتمعات وأنها ذات جذور ثقافية وفكرية راسخة، لذلك فإن الإسلاميين كانوا مفكرين أم أحزابا أم جماعات أم قوى مجتمع مدني مؤهلون بالفعل للعب دور رئيسي في نقل المجتمعات العربية إلى مرحلة من الإصلاح العام لكن هذا يتطلب منهم قراءة دقيقة لهذه المرحلة الانتقالية واللحظة التاريخية والمطلوب ليس فقط التقدم بمبادرات سياسية تؤكد التزامهم بقواعد اللعبة الديمقراطية بل أن يترافق ذلك مع عملية اجتهاد وتجديد في الخطاب الديني والفقه ي يقوم على قراءة اجتهادية إسلامية للنصوص قادرة على التعامل مع العصر ومشكلاته بروح من الجرأة على الانفتاح والتطوير ومشكلة كثير من الحركات الإسلامية وبالتحديد جماعة الإخوان المسلمين أنها تقدم خطابا سياسيا يشير إلى حسم المسار نحو قبول الديمقراطية والتعددية، لكن هذا لا ينعكس على أدبياتها الفكرية بصورة واضحة ولا على مناهج التنشئة في أطرها التنظيمية، التي لا يزال كثير منها يعتمد أدبيات وكتبا تقول الجماعة إنها تجاوزتها، إذ لا يمكن القبول بأن الإسلاميين يؤمنون بصورة مدنية- ديمقراطية للإصلاح السياسي دون أن يتوازي ذلك مع قيام هذه الحركات بدورها في عملية إصلاح ديني وتنويري نحو المجتمعات العربية في بناء رؤية جديدة للوظيفة الاجتماعية والسياسية للدين تقوم على تعزيز مبدأ المواطنة والمسؤولية المدنية والأخلاقية وقيم الحياة اليومية الأخلاقية.³

¹ - حسن رمضان، الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي أية علاقة، كتاب الدين والسياسة والديمقراطية، ط1: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، 2007، ص18.

² - عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، سبتمبر 2013، ص118.

³ - العيفة سالي، الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية، دراسات إسلامية، ص170.

ومن هذا الجزء المعتدل من الحركات الإسلامية لا يعتبر فكرة الديمقراطية مناقضة للدين للتصور الديني وتعد مرادفا لفكرة الشورى وتعطي الأولوية في مشروعها السياسي لقضايا حقوق الإنسان وحقوق المشاركة السياسية، إنه لا يمكن إنكار أن العديد من الحركات الإسلامية أقدمت على تجديد أنظمتها الإدارية والحركية نحو تطبيق نظم الشورى الديمقراطية عبر توسيع دائرة المشاركة في صنع القرارات السياسية والحركية العامة، واعتماد الترشح للانتخابات والأخذ بأكثرية الآراء بواسطة المجالس العامة الموسعة.¹

- التيار الثاني : هو الذي يسميه الأستاذ "خالد حروب" أقصى اليسار الإسلامي أو أقصى اليمين، وهو الجماعات المتطرفة التي لا تؤمن بالفكرة الديمقراطية من الأساس وترى أنها ملحقة بجاهلية القرن العشرين، وبعض هذه الجماعات يمكن أن يصلوا إلى تكفير أي إسلامي يتحدث عن الديمقراطية والتعددية ويعتبروها مظهرا من مظاهر جاهلية القرن العشرين، ويعيش هذا التيار على قمع التيار المعتدل²، ومن هذه الجماعات "تنظيم الجهاد الإسلامي في مصر"، فقد جاء في كتاب "الفريضة الغائبة"، وثيقة التنظير الفقهي التي اعتمد عليها تنظيم الجهاد إن القوة هي السبيل الوحيد لعودة الإسلام مع رفض فكرة الإصلاح عن طريق تولي المناصب والمراكز في الدولة، ورفض فكرة الدعوة بالحكمة وإقامة قاعدة جماهيرية عريضة كسبيل لإقامة الدولة الإسلامية³. ونجد هذا التوجه الرفض للديمقراطية يؤكد هذا النوع من الإسلاميين أن جميع أشكال الحياة الغربية تقوم على ثقافة ووجهة نظر تتعارض مع الإسلام وثقافته ووجهته، كما يجادلون بأن مسعى الغرب لتعميم نموذجهم الثقافي والحضاري والسياسي هو جزء لا يتجزأ من مشروعه لسيطرة على الشعوب في العالم وعلى المسلمين بشكل خاص، وما الديمقراطية وتمكين المرأة والمواطنة والدولة المدنية إلا شكل من أشكال الغزو الثقافي والسياسي.

- التيار الثالث: هو تيار المثقفين الإسلاميين من كتاب وصحافيين وغيرهم، وهؤلاء مواقفهم من الديمقراطية متقدمة وتعتبر أكثر المواقف تقدما تجاه الديمقراطية التعددية ويحاولون تقديم إسهامات تؤثر في صلب التيار العام، والمساحة المشتركة بينهم وبين الآخرين هي مساحة عريضة

¹ - سفيان فوكة، مرجع سبق ذكره، ص 631.

² - علاء الدين يوسف، الثقافة الديمقراطية والحكمة المحلية: دراسة مقارنة في الدول المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2021، ص 59-60.

³ - زكي أحمد، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 75.

جدا لكن المشكلة بالتعريف أن هؤلاء مستقلون وأصواتهم مهما كانت عالية تأثيراتها في واقع الجماعات في الشوارع تبقى محدودة، على خلاف تأثير أفكار ورموز ذوي العلاقة بالجماعات مباشرة¹، والحقيقة أن هذا الاتجاه بدأ يفرض نفسه، وأصبح تيارا قويا بعدما كان مغمورا، لاسيما مع بروز النظام الدولي الجديد الذي اعتمد الديمقراطية والتعددية والليبرالية السياسية أو شعار عصر الديمقراطية أو ما سمي "الموجة الثالثة للديمقراطية" ... فضلا عن مقولة شاعت لتفسير أزمة الواقع العربي وتردها إلى فقدان الديمقراطية، وأحاط ذلك جميعا مناخ إعلامي في الداخل والخارج جعل مفهوم الديمقراطية أكثر شيوعا وانتشارا، ولعل أبرز هؤلاء المفكر المغربي "محمد عابد الجابري" قائلا: إننا عندما نطالب بتفعيل الديمقراطية في العالم العربي فإنما نطالب في حقيقة الأمر بإحداث انقلاب تاريخي لم يشهده عالمنا العربي، لا على المستوى الفكري ولا السياسي ولا الاجتماعي والاقتصادي من قبل، إذا فلابد من نفس طويل ولا بد من عمل متواصل، فالعملية الديمقراطية في بيئتنا الاجتماعية العربية ليست مسألة سهلة وليست انتقالا من مرحلة سياسية إلى مرحلة بل هي ميلاد حقبة جديدة وبالتأكيد عسيرة. ويرى "محمد أركون" أن غياب الديمقراطية الحقيقية التي تسمح بتداول السلطة السياسية وتسمح بوجود منابر ثقافية فكرية حرة تعبر عن كل الاتجاهات والقوى في الواقع تجمد حركة المجتمع ويصاب عقل الأمة بالتوقف والشلل ضمن هذا الإطار يطالب "فهبي الشناوي" بأن تكون الديمقراطية في قمة أولويات الحركة السياسية.²

- التيار الرابع: يتكون من الإسلاميين المؤيدين والمبررين والمنظرين للسلطات الدكتاتورية.³ ومن المفكرين رأي "محمد سليم العوا" وهو على تماس بالعمل الإسلامي حيث يقول: إنه حسب رأيه أن وجود الأحزاب السياسية في ظل الأوضاع الحالية للمجتمعات الإسلامية مسألة ضرورية لتقدمها، ولضمان حرية الرأي فيها ولضمان عدم استبداد واقعها في جل هذه المجتمعات أو كلها. وهناك جانب آخر من الموقف من الديمقراطية هو مسألة تحرير بعض الحركات الإسلامية مشروعها السياسي وإعطاء الأولوية الرئيسية لحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية كالحركة الإسلامية في الخليج وتونس وغيرها، كما أن هناك جانبا آخر على درجة كبيرة من الأهمية وهو ما ن ما حدث فعليا لدى العديد من الحركات الإسلامية في صياغة بنيتها الداخلية إداريا وحركيا بطريقة

¹ - علاء الدين يوسف، الثقافة الديمقراطية والحكامة المحلية: دراسة مقارنة في الدول المغاربية، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

² - عبد السلام شهيد عجي العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 481

³ - علاء الدين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

الشورى والديمقراطية من خلال توسيع دائرة المشاركة بالرأي وصناعة المواقف والقرار السياسي والحركي واعتماد نظام الترشيح والانتخاب والأخذ بأكثرية الآراء في اجتماعات ومؤتمرات موسعة الحضور.

ثانيا: الاتجاه الذي يرفض ديمقراطية الحركات الإسلامية

كثيرا ما أتهمت الحركات الإسلامية بأنها عدو الديمقراطية ولا تؤمن بها لا كمنهج ولا كمنهج وأنها مصدر يهدد وجود ومستقبل الديمقراطية والحقيقة أن أكبر ضحايا الديمقراطية هي الحركات الإسلامية، والعجيب أن تجد من ينعت هذه الحركات بأوصاف لا تليق بأصحابها وأنها لا تستند إلى أي أساس موضوعي، فعلى قول علي خليل علي حيدر هناك تشابه عجيب ومختلف في نفس الوقت ذاته بين الأحزاب الدينية في البلاد الإسلامية وما يسمى بالحركة الفاشية في إيطاليا وألمانيا، وسواء نظرنا إلى وجوه التشابه في مختلف الظروف الموضوعية المحيطة بالحركتين أو الأطروحات الفكرية والممارسة العلمية المتوقعة على مستوى الحزب والدولة¹.

رغم إعلان الحركات الإسلامية قبولها بالديمقراطية إلا أن ذلك لم يمنع البعض بمن التشكيك مصداقية إيمانهم بالديمقراطية وقبولهم بها، إذ تلفت الباحثة هالة مصطفى الانتباه إلى أن طبيعة الفكر الإيديولوجي والسياسي لتيار الإسلام السياسي والتي تقوم على فكرة المرجعية الوحيدة التي يؤمنون بها هي سبب تشكيك بقية السلطات والقوى السياسية، بل حتى فئات المجتمع في مصداقية قبولها بالديمقراطية وجديتها في التمسك بقواعد العملية السياسية، وتستشهد هالة مصطفى بالنموذج الإيراني الذي لا تتردد في التعبير عن خوفها منه. في حين عبد السلام ياسين ... يعتقد أن الديمقراطية والشريعة لا يمكن أن يتعشا معا طالما أن كل منهما الشورى والديمقراطية ينطلق من مرجعية مختلفة جذريا ويعتقد أن الديمقراطية هي أخت اللادينية كما الشورى أخت فريضة الصلاة والزكاة².

أما جيلان شويدلر "jillan.shwedler" فيتكلم عن الديمقراطية الداخلية داخل الحركات الإسلامية، حيث يؤكد على أن الحركات الإسلامية هرمية ومنغلقة داخليا أكثر من كونها ديمقراطية وشفافة... فإذا ما كانت الديمقراطية الداخلية مؤشرا على قدرة الحزب على المشاركة في الديمقراطية الخارجية، فإن وضع الحركات الإسلامية مغلق جدا³.

¹ - زكي أحمد، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² - عبد السلام شهيد عجمي العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 478.

³ - تماركوفمان ويتس، الأحزاب الإسلامية، ثلاث أصناف. ترجمة الزيتونة، مجلة الديمقراطية، journal of Democracy : الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية، جامعة هوبكنز الأمريكية، المجلد 19، العدد 3، 2008، ص 5.

ويرفض الغرب ديمقراطية الحركات الإسلامية، ومما يدعم هذا العداء "الحقد الموروث على الإسلام والمسلمين والإعلام الغربي الموجه من قبل اليهود وتشويه صورة الإسلام، اختزاله في إرهاب واستعداد اليهود للغرب على الإسلام من حركات إسلامية وأقليات مسلمة في الغرب، وقد ساهم في هذا الاستعداد جماعات الضغط اليهودية في الغرب مثل "هيرتزوغ ورايين وتنتياهو"، فقد كتب الأخير كتاب سماه "استئصال الإرهاب" ذكر فيه الإسلام ووصفه بالإرهاب، وضع في الكتاب خطة شاملة لمكافحة الإرهاب مما حدا "كلينتون" تبني هذا الكتاب بما فيه من إجراءات لمكافحة الإرهاب. ومما يجدر التنبيه عليه في هذا السياق أن لا ينظر إلى الغرب على أنه مؤسسة واحدة تسيطر على جميع القطاعات في المجتمع الغربي.¹

وفي دراسته لمستقبل الحركات الإسلامية قدم "غراهام - فولر" عدد من المتغيرات التي حسب رأيه ستؤثر تأثيراً حاسماً على سير الإسلام السياسي المستقبلي بشكل إيجابي إذا كان لهذه الحركات أن تبقى من بينها.

ويرى غراهام "فولر" العقدان القادمين من الزمان سوف يضعان طلبات وضغوطات أكبر بكثير على الحركات الإسلامية، حيث تكتسب فعلاً موقعا معينا داخل النظام السياسي عبر العالم السياسي وفي الوقت الذي يستطاع فيه كبح الحركات الإسلامية العنيفة وبالحقيقة يجب كبحها، يجب أن لا تكبح الحركات الإسلامية غير العنيفة ولذلك لن تبقى الحركات بعدئذ تواجه تحدي الوجود والبقاء، وإنما تواجه الحاجة إلى أن تقدم إلى الجمهور بعض الأجوبة المنتجة والمفيدة للمشكلات.²

نخلص من خلال التطرق إلى موضوع الديمقراطية عند الحركات الإسلامية هناك من ترفض تقبل الديمقراطية وترى أنها ضد الإسلام وهي توجه غربي بغرض الهيمنة على الأمة، من جهة أخرى هناك الحركات والأحزاب التي تعمل في المجال السياسي والتي قبلت بفكرة الديمقراطية وترى أنها لا تختلف عن الشورى في الإسلام، من جهة أخرى من العلمانيين والغرب من تشكك في قابلية هذه الحركات لممارسة الديمقراطية وترى أنها تهدف للوصول إلى السلطة، وقد جاءت ثورات الربيع العربي كاختبار حقيقي لهذه الحركات لتثبت موقفها وقابليتها للديمقراطية.

¹ - محمود الشريف، محمد عثمان بشير، مستقبل علاقات الغرب بالإسلام السياسي في الشرق الأوسط في مضمار التنافس الحضاري والاختراق الاجتماعي، التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2000، ص170.

² - غراهام ئي، فولر، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد محمود التوبة: بلغريف ماكميلان، ص233.

المبحث الثاني: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية

انطلاقاً من الواقع الذي تعيشه الحركات الإسلامية فإن هناك مجموعة من المشكلات والتحديات المختلفة التي تواجهها الأمر الذي أدى إلى قيامها بمراجعات فكرية وممارساتية والقيام بإصلاحات لتحقيق متطلبات على مستواها.

المطلب الأول: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية قبل الربيع العربي

تعرضت الحركات الإسلامية بعد مدة من نشأتها للعديد من المشكلات وقد جاءت ثورات الربيع العربي لتنقل هذه الحركات من المعارضة والدور الهامشي إلى لعب دور مهم في الساحة السياسية العربية.

أولاً: المشاكل التي تعاني منها الحركات الإسلامية

1- فقدان الوحدة العضوية بين الحركات الإسلامية سواء في هذا الخط الفكري والنهج الحركي والأسلوب الإعلامي والعنوان السياسي والوسائل العملية، مما جعل القضية تأخذ بعداً سلبياً لا يخلو من الخطر حيث تعيش كل حزب وحركة إسلامية منفصلة عن الحركات والتيارات الإسلامية الأخرى من حيث الوعي والممارسة والعمق والامتداد، مما يمنع العاملين في هذا الموقع من تقديم الدعم للعاملين الآخرين في مواجهة التحديات القاسية.

2- ويرى السيد فضل الله أن المشكلة الأهم والأخطر هي تكمن في عدم وجود برنامج تفصيلي يتناول التصور الإسلامي للعناوين الإسلامية الكبيرة في الخط الإسلامي السياسي والنهج الاقتصادي والأسلوب الإعلامي والحركة الأمنية، حتى أن بعض الحركات التي توصلت إلى دولة لاتزال تنطلق في تقنياتها الإسلامية من المفردات الفقهية المتناثرة هنا وهناك من دون منهج عام تتوزع خطوطه عن كل المواقع أو غيرها.¹

3- وقد مر على فكر الحركات الإسلامية حين من الزمان نحو ثلاثة عقود كي ترسم مفاهيم الغرب الحديثة عن المواطن والوطن، وقد ظلت قضية الأمة الإسلامية تجمع كل المسلمين من ربوع الدنيا في تفكير الحركات على حساب الانتماءات الوطنية والقومية الأخرى.²

4- إن الواقع المعقد والتحدي الخطير الذي تواجهه الحركات الإسلامية في قضايا المصير قد لا يسمحان للمسلمين بالحصول على النتائج الإيجابية لأن القوى المضادة تتمتع بقوة مادية أكبر

¹ - أمل هندي، ونزار جودة، التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، قراءة في أفكار محمد حسين فضل الله، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 6، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 22.

² - إبراهيم الملم، مفهوم المواطنة والوطن في فكر الحركات الإسلامية من خلال ممارستها السياسية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، ديسمبر 2017، ص 264.

وامتدادات سياسية أوسع وبضغط إعلامي أقوى وبوسائل أمنية أكبر خطورة، مما يفسح المجال بقوة للتحالف مع القوى الكبرى التي تتفق مع الحركة الإسلامية في الهدف المرحلي أو في خطوات الطريق مع تحديد المساحة الفكرية والعملية في مسألة التحالف أو التنسيق أو اللقاء بما يهدد القاعدة الفكرية أو السياسية أو الواقع الأمني الحيوي.

5- النقطة الرابعة حددها فضل الله في مسألة "العنف" كعنوان يبرر الأسلوب العملي الذي تعتمد عليه الحركة في خط المواجهة بعدها الوسيلة الوحيدة في حركتها السياسية حسب الإعلام المعادي الذي يعمل على الإيحاء بذلك كما لو كان العنف هو الخصوصية المميزة لنشاط الإسلاميين، وكان العنوان الجديد الذي حاول الإعلام الداخلي والخارجي يحركه ضد الإسلاميين هو عنوان الأصولية، هذه الكلمة التي تختزن في داخلها فكرة العنف كوسيلة وحيدة للحركة، وفكرة إلغاء الآخر وذلك من خلال التجربة الغربية التي عاش فيها البعض من البشر في هذا الاتجاه ويتم ذلك كله في غياب الإمكانيات الإعلامية الواسعة لدى الحركة الإسلامية بالمستوى الذي تتولى فيه عملية الدفاع عن الواقع الذي تعيش فيه دائرة الصراع، الأمر الذي يجعل الأنظمة وحلفائها الدوليين يمارسون القمع الأمني والإعلامي والسياسي ضد الحركة الإسلامية هنا وهناك، وهناك العداء العلماني للحركات الإسلامية بالأساليب التالية:¹

- الفرض القصري للعلمانية.

- إحلال القانون العلماني في الصياغات الحديثة في الفراغ الناشئ عن عدم تقنين الفقه الإسلامي.

- ادعاء وحدة القانون بيننا وبين الغرب، لأن العقل الغربي والعقل الشرقي كلاهما يوناني وفقه الرومان هو مكون من مكونات حضارتنا كما هو الحال في الحضارة الغربية.

- ونداء خلو الإسلام من مرجعيته وحاكميته في الدولة والسياسة والاجتماع ومن ثم فقه المعاملات لأن الإسلام كالنصرانية علماني يدع ما لقيصر لقيصر واتخاذ الأقليات أداة اعتراض على حاكمية شريعة الإسلام.²

كما أن مقولة "تسييس الدين"، كما تتميز بها أدبيات الصراع العلماني جزء عضوي من أطروحة هذا التيار بل منطلق ميسر لكافة النقاشات المعرفية والسياسية.³

¹ - أمل هندي، ونزار جودة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - محمد عمارة، الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، ط 1، القاهرة: دار الشروق، 2003، ص 56.

³ - عبد القدوس أنحاس، جدل الإسلاميين الخلاف العلماني - الإسلامي (حالة المغرب نموذجاً)، ط 1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 104.

6- الحرب التي تقودها دول الاستكبار العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ضد الإسلام الحركي، بحيث تعمل على محاصرة معتنقيه في مواقعهم بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف إضعافهم وتقييد حركتهم وإسقاط مصداقيتهم ومصادرة حرياتهم وتشويه صورتهم بمختلف الأساليب الإعلامية والسياسية والأمنية والثقافية والدينية.

7- الاكتفاء بتقديم الشعارات العامة والمقولات العاطفية دون دراسة موضوعية للواقع وتعقيداته والميل إلى تقليد الأنماط التقليدية التي لا يلزمنا بها القرآن والسنة ولا تلبى احتياجات الحياة المعاصرة كما يغلب على عمل الحركات والتيارات الإسلامية على أنه مرتجلا ويفتقر إلى التخطيط المسبق الذي يعتمد على دراسات موضوعية تلتزم بمبادئ البحث العلمي بالإضافة إلى الإسراع في قضية تكفير العامة والحكام، بل حتى المجتمعات بأسرها واندفاع الجماعات الإسلامية إلى الاصطدام بخصوصها بعاطفة تحرمها من إدارة العواقب وكذلك وجود نوع من القطيعة بين الحركات الإسلامية والصدام مع الأنظمة الحاكمة.

8- ضعف الجانب التصوري لمشروع المستقبل وكثرة المجاهيل، أي أنه ليس للحركة تصور واضح للمستقبل لاسيما ما يتعلق بالتنمية بجميع جوانبها سواء في الميداني أو الدستوري.

9- لاتزال هناك غلبة في أسلوب الزعامة الفردية في التعامل مع القاعدة.

10- غلبة الانشغال بالوصول إلى السلطة عن المجتمع وكأن المشكلة كلها في السلطة ولا يوجد مجال آخر للعمل.

11- الانقسام أو اختلاف الكلمة، حيث تصبح الحركة المنسجمة في الظاهر مجموعة حركات متباينة في الواقع نتيجة اختلاف المطامع على الرغم من تمكّنها دائما من تحديد الخطر المشترك وحشد المعارضة ضده، إلا أنه كثيرا ما نشهد صراعات داخلية على السلطة أو مشاكل حول تعريف النظام الإسلامي للحكومة المقبلة وتطبيقه، فالسياسات الإسلامية على غرار السياسات العلمانية تتأثر بالفئوية والحزبية الناشئة من تنوع التفسيرات الإيديولوجية أو التصورات الإسلامية والصراعات الداخلية على الزعامة.¹

ثانيا: موقع الحركات الإسلامية في السياسة قبل الربيع العربي 2011

بعد سنوات طويلة من تأسيس الدولة الوطنية مازالت الدول العربية تعاني من الأزمات الاقتصادية والسياسية وبعد سنوات طويلة...ورغم كل المبادرات المتكررة من الأنظمة العربية في خطوة منها لاحتواء الأوضاع وذلك بإجراء إصلاحات سياسية في مقدمتها التعديلات الدستورية وتوسيع

¹ - نغم محمد صالح، مرجع سابق ذكره، ص 389.

المشاركة السياسية، لكن هذه الأنظمة لم تدرك بعد بأن الديمقراطية هي فكر وممارسة قبل أن تكون نصوص ودساتير، كما أن هذه الديمقراطية حق طبيعي وليست هبة من الحكم مثلما فعلت النظم العربية في الكثير من الأحيان.

وبدورها قامت الدول الغربية بالضغط على هذه الدول للانتقال نحو الديمقراطية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير واقتراحات البنك الدولي للإصلاح السياسي، لكن كان مصير كل هذه المبادرات الفشل الحتمي كونها لم تعبر عن الإرادة الشعبية وأن الشعوب العربية التي حررت أراضيها كانت تنشد في كل انتصاراتها بأن الحرية تأخذ ولا تعطى، هذه الشعوب تجد نفسها مطالبة بمبادرة ثورية يكون الهدف من ورائها تحقيق فعال للديمقراطية كل هذا ساعد على تفجير الأوضاع في الدول العربية وانعكس بدوره في بروز المتغير الجماهيري كمؤشر جديد لأحداث عملية التحول الديمقراطي، وحدث هذا بعد الثورة الشعبية التي أطلقت من تونس مع بداية سنة 2011 وتتميز هذا المرحلة بما يلي:

1- كسر حاجز الخوف لدى الشعوب العربية التي طالبت بحقها في العدالة والحرية وتجسيد هذا في آلية الثورة الشعبية، التي اعتبرها الأستاذ "إبراهيم عرفات" بأنها محاولة جديدة لخلق قيم سياسية توصف بأنها جريئة.

2- انهيار بعض الأنظمة العربية الحاكمة نتيجة الضغوط الشعبية وتجسد هذا في رحيل بعض الرؤساء ومقتل بعضهم، ونتج عن هذه التحولات السياسية مرحلة انتقالية تميزت بانتخابات برلمانية ورئاسية، عبر فيها ولأول مرة المواطن العربي عن رأيه السياسي بكل حرية وكانت من مخرجات هذه المرحلة:

- المنافسة الشديدة بين التيار العلماني المتمثل في الأحزاب التقليدية الليبرالية من جهة ومن جهة ثانية التيار الإسلامي المعارض.
- فوز الأحزاب الإسلامية بأغلب المناسبات الانتخابية بما فيها المواعيد الرئاسية التي كانت محرمة عليها قبل هذه المرحلة.
- الدخول في مرحلة انتقالية تميزت بتواصل الصراع بين الأحزاب الإسلامية التي أصبحت في السلطة والأحزاب الليبرالية التي أصبحت في المعارضة.¹

¹ - محمد مجاهدي، العملية الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبل الحركات الإسلامية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 2، 2014، ص 393.

وبالتالي اعتبرت ظاهرة ما سمي "الإسلام السياسي" من الحقائق الأساسية في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي في البلاد العربية، والتي برزت إثر حدوث ما يسمى بالربيع العربي ولذا فمن الصعوبة تجاوز هذه الحقيقة أو التغافل عن وقائعها، ومع انفتاح هذه الظاهرة على البعد السياسي فقد فرض ذلك مجموعة من الأبعاد لعل أهمها:

1- التحول من إطار المعارضة إلى مشروع الدولة : لعل أهم الأبعاد التي ترتبط بمشروع الحركات الإسلامية التحول من مشروع المعارضة إلى بناء الدولة مع إدراك التباين في مستوى المشروع وإبعاده، فالمعارضة تتحدد بحدود المواجهة مع النظام وضرورة إسقاطه، وهو الأمر الذي يتباين مع كلفة بناء النظام السياسي التي تفترض صياغة رؤية جماعية كلية لمشروع الدولة وعبر نسق من المرتكزات السياسية والاقتصادية والأمنية، فالبقاء في مشروع المعارضة من شأنه أن يعكس صفو مسار الأداء السياسي ويعود عليه بالضعف والانكسار وبالتالي تداعي المشروع وسقوطه.

2- إشكاليات العلاقة بين الدعوة والدولة: من خلال تقديم المشروع الإسلامي كمشروع للتطبيق وليس نظاماً للدعوة، مما يفرض توفير منهجية سياسية وتدابير جديدة حتى يتمكنوا من اجتياز المسافة بين الدعوة والدولة، يبدأ أن ذلك يعكس تحدي كبير للقوى الإسلامية بعد توليها الحكم في البلاد العربية فليس فقط التمييز بين الدعوة والدولة وإنما كذلك العلاقة بين المؤسسة الدعوية والجهاز الحكومي من جهة، والعلاقة بين المؤسسة الحزبية والجهاز الحكومي من جهة أخرى وخطورة تحكم هذا الجهاز في الأداة الحزبية.¹

3- إجادة الفعل النقدي: لم يسلم أداء التيارات الإسلامية سواء في مرحلة المعارضة أو الحكم من ارتكاب العديد من الأخطاء، ولذلك فلتحقيق انسياب المشروع الإسلامي ونجاحه فإن ذلك يفترض تفعيل منطق الانتقاد الذاتي من خلال عناصر قراءة أبعاد التجربة وتفكيك عناصرها، وصولاً إلى صياغة رؤية أو إعداد مشروع سياسي جديد يأخذ بعين الاعتبار الوقائع الداخلية ومعطيات الواقع الدولي والتغيرات والتحولات التي تعود على واقع التجربة ومستقبلها.

4- تفترض الديمقراطية كفكرة أولية والتزام واحترام الموجودات الفكرية والسياسية والدينية الموجودة بالدولة، وبالتالي فإن ذلك يفرض احترام التعددية كفكرة أولاً وواقع وممارسة ثانياً انطلاقاً من تعميم مبدأ المواطنة الذي يعكس المساواة في الحقوق، مادامت الدول القائمة

¹ - علي محمد علوان، ياسر علي إبراهيم، الأنظمة السياسية العربية والإسلام السياسي، دراسة في آثار الحراك الجماهيري، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

اليوم لا تتألف من المسلمين حصراً، كما أنه انطلاقاً من قواعد المساواة المعمول بها في المواطنة فحتى الأقلية الصغيرة من المواطنين تملك حق النقض ضد أي إجراء للتمييز ضدها، ورغم وجود اجتهادات في هذا الجانب إلا أن المشكلة لم تحل نهائياً.

5- جدوى البناء لا جدوى الشعارات: فمنطق إدارة المجتمع والسلطة يتجاوز بعد الشعارات المجردة ويحتكم إلى جدوى الخطط والمشاريع التي تعالج مآزق الواقع وأزماته المتعددة، وإذا كانت أبعاد الواقع قد أكدت قدرة هذه التنظيمات على تأمين التعبئة الجماهيرية والإيديولوجية بفعل الشرعية التي تعتمدها جراء اقتران خطابها بالشرع، فبناء القدرة لا يتحقق إلا بقدرة البناء والوجود، وذلك لا يكون إلا بتجاوز الخطاب الشعارتي الذي وإن مكن هذه القوى من الوصول إلى السلطة فإنه لن يؤمن لها البقاء فيها بل لابد أن يقترن بحدود العمل ومجالات السعي وأبعاد المشروع، فالدولة تعبير سياسي ومؤسسي عن المجتمع البشري تتألف من إطارات سياسية منتخبة وقيادات وطواقم إدارية وفنية وبيروقراطية محترفة ومتفرغة مهمتها الأساسية رعاية المصلحة العامة¹، وهو ما تميزت به الحركات الإسلامية بالنظر لصلابة تنظيماتها العقيدية، رغم افتقارها إلى القيادات الكاريزمية لأنه يمتلك كاريزما الشريعة الإسلامية، وكاريزما التنظيم الاجتماعي أو الجماعة التي تحتضنها وكاريزما التي تهدف إلى إقامة الدولة التي تنفذ الشريعة وتستبعد الشرعية.

6- امتلاكه مشروعية وثقة في نفسه وفي المنظور العام بالفوز في الانتخابات بعد الثورات العربية فقد كانت لدى الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية المشابهة دائماً مشكلة مع الجمهور وقد كانوا حتى هزيمة عام 1976 حركات أقلية وعنيفة، ولذا ما كان اعتراضهم وما كانت جدالاتهم مع الديمقراطية لأنها غربية وتغريبية فقط، بل للإحساس بأن الناس لن يحسموا الأمر لمصلحتهم حتى في انتخابات حرة.²

7- حيث كانوا يقولون ويكتبون: كيف لنا أن نقدم حكم العامة على حكم الله في صناديق الاقتراع على فرض حريتها وهي ليست حرة؟ بل هي لله عَزَّ وَجَلَّ، لكن سقوط كل شرعية للأنظمة الأمنية والعسكرية السائدة، ثم ما أجري من تلاؤمات وتأويلات بين المرجعية العليا والديمقراطية الإجرائية، ثم حدوث الثورات التي ركبوها أمواجها، كل تلك الأمور دفعت شرائح عريضة من

¹ - علي محمد علوان، ياسر علي إبراهيم، الأنظمة السياسية العربية والإسلام السياسي، دراسة في آثار الحراك الجماهيري، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - رضوان السيد، الإسلام السياسي ومسألة (الشرعية) في المجتمع والدولة، الظهور والمآلات والمستقبل، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 83.

الجمهور باتجاههم وقد أكسبهم ذلك ثقة بالنفس ما كف من قربها قليلا غير ما اقتطعه منهم السلفيون في صناديق الاقتراع، وما قلل ذلك من سوء عصمة الشريعة لديهم، بل إن أحدهم قال إن الجمهور إنما قبل بانتخابهم على حكم الشريعة والجماعة صونا لإيمانه، إضافة إلى أن ذلك صار مفيدا في المشهد العام وفي المشهد العربي.

8- وأهمها تمكنه من القيام بعمليات تحويل مفهومه في قلب الدين، ارتبطت به وارتبط بها ويصعب إخراجها وإخراجها من يقين العامة وبعض الخاصة إلا بعد مدة من نجاح الدولة المدنية والحكم الصالح، وذلك مثل الإسلام دين دولة والدولة ضرورة لصون الدين، وارتباط الشرعية بالشريعة والإسلام هو الحل.¹

نلاحظ من خلال هذا أن الحركات الإسلامية تعاني من مشكلات داخلية أثرت على عملها السياسي وجاءت ثورات الربيع العربي لتصل الحركات أول مرة للحكم وفرصة وتحدي للإسلام السياسي لتحويل التصورات النظرية لممارسات واقعية.

المطلب الثاني: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية بعد الربيع العربي

مع الربيع العربي لا يزال النقاش حول " الإسلام السياسي " وحركاته يمثل أبرز محاور النقاش المتعلقة بمسألة الحكم في العالم العربي، خاصة بعد أن أوصلت الثورات والحركات الاحتجاجية الإسلاميين إلى السلطة في كل من مصر وتونس والمغرب²، وهذا ما أدى للبحث عن دورها في الحياة السياسية ومستقبلها في العمل السياسي بعد وصولها للحكم.

أولا: تحولات الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي

وبالاستناد إلى العناصر الثلاثية التي طرحها غبريال الموند Almond وفربا " Verba. S " حول أنماط الثقافة السياسية عنده والمكونة من الثقافة الضيقة والثقافة التشاركية يمكننا تحديد نموذج قياسي يمكن من خلاله وضع أساس مرجعي للحركة الإسلامية الهادفة للعمل ضمن حدود السياسة المؤسسية وذلك للتأسيس لتمايزات بين ما هو ممكن وغير ممكن في هذا السياق، تبرز في أقصى اليمين الحركات الراديكالية المعبرة عن ثقافة العزلة والرافضة لأي فكرة للتصالح والاشتباك مع النسق السياسي إلا من باب التغيير الجذري، كما أنها غير مدركة لأهمية القضايا الوطنية وكذا آلية عمل النظام السياسي أما بالنسبة لثقافة الخضوع فتنسحب على الحركات التبريرية المدركة لتأثير الدولة عليها في مقابل عجزها عن التأثير عليها، بالتالي فهي ترفض فكرة التغيير تحت أي ظرف، بل وتعتبره

¹ - رضوان السيد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - سفيان فوكة، مرجع سبق ذكره، ص 637.

خرق غريب في منظومة القيم السائدة وتستند في ذلك إلى بعض نصوص الفقه السبطيني المفسرة لفكرة الحاكم المتغلب، ليأتي في الوسط تيار يمين/ يسار/ وسط والتي تعترف بوجود تأثير متبادل بينها وبين الدولة وانطلاقاً من مفهوم "الويبري" للسيادة في كون الدولة تمتلك القوة الشرعية للحكم فقد خضعت التظاهرات الثلاثة آنفة الذكر لمنطق "الأمننة Securitization" فأصبحت في خضمه كل خطابات الحركات الإسلامية بغض النظر عن فرضية الاعتدال والاشتمال تقرأ ضمن حالات اللأمن. بالنظر إلى ثنائية "ماكس فيبر" فيما يتعلق بثنائية "أخلاق القناعة" مقابل "أخلاق المسؤولية" فإن تداعيات "ما بعد الربيع العربي" ستدفع بالحركات الإسلامية تدريجياً نحو شكل جديد وواقعي في اتجاه أخلاق المسؤولية التي تعطي الأولوية إلى مآلات الأفعال حتى وإن كانت في اتجاه مضاد لقناعاتها، وهو في هذا يتوافق مع ما يشير إليه "محمد المختار الشنقيطي" فيما يخص بإعطاء الأولوية لقيم الأداء السياسي بدلاً من قيم البناء السياسي.

هذا الاتجاه الجديد يعكس "وجهة النظر السياقية" حسب أوليفيه روا "Oliver Roy" التي ترى أن سلوك الحركات الإسلامية ليست بدافع إيديولوجي وإنما تفاعلات الأحداث فبالتالي فهي تفاعلية وقابلة للتكيف على عكس من ذلك ترى "وجهة النظر الجوهرية" أن سلوك الإسلاميين توجهه الإيديولوجية في الأساس وأن أي تنازلات اتجاه إكراهات الواقع هي بمثابة تنازلات تكتيكية. في الواقع فإن صعود الإسلاميين للحكم تعكسه "وجهة النظر الجوهرية"، إلا أن عجز الأحزاب في علاج الأسباب المؤدية للثورة على الأنظمة السلطوية وما ترتب على ذلك يؤدي بنا إلى ترجيح "وجهة النظر السياقية" والتي يقدم فيها حزب النهضة التونسي متجلباً لهذه الزاوية من حيث التركيز على ممارسة الإسلاميين للسياسة بدلاً من طرح الأسئلة من قبيل موقف الإسلام من السياسة.¹

لكن إعادة التفكير في تحولات الإسلاميين في فترة ما بعد الربيع العربي في اتجاه تبني المنظور السياقي قد يثير جدلاً آخر مفاده أن تبني هذا الطرح يعكس في حقيقة الأمر تنازل من قبل الإسلاميين لضغوط الخصوم، وليست كنتيجة لتأصيل علمي ووعي عميق من داخل بنية الحركة.. فتصبح بالتالي خطابات بعض الإسلاميين لا تختلف عن نظيراتها العلمانية، لهذا يرى "أصف بيات" في نموذج التحليلي أن تحولات الحركات الإسلامية في اتجاه "ما بعد إسلاموي" لا يعني التحول إلى ما بعد إسلامية أو التحول اتجاه العلمنة، بل إن المبدأ الغائي الذي تقوم عليه المابعدية في هذا السياق قائم على التركيز على الحقوق بدلاً من الواجبات وعلى التعددية بدلاً من الصوت المنفرد، ليتحول بذلك

¹ - عبد الحق دحمان، استراتيجية عمل الأحزاب الإسلامية، قراءة نقدية في المنظور السياقي: مركز المجدد للبحوث والدراسات، تركيا، 3 أوت 2021، ص 6-7.

التفكير الرغبوي الذي يعكس وجهة النظر الجوهريّة لبعض الحركات الإسلامية من الدعوة إلى تطبيق الشريعة والتركيز في المقابل على مقاصد الشريعة.¹

ويرى الباحث "خليل العناني" أن هناك ستة عوامل تؤثر في تعيين أو تحديد مستقبل الحركات الإسلامية وهي كما يلي:

1- أن يفشل سيناريو الإقصاء والاستئصال سواء من خلال أنظمة سلطوية قديمة أو جديدة وهذا سيؤدي إلى عودة الخيار القديم المرتبط بالدمج من خلال وضع قواعد جديدة للعبة السياسية، حيث يتم السماح للإسلاميين بالمشاركة في العملية السياسية عبر تحجيم قوتهم كما كانت الحال في عهد حسني مبارك.

2- فشل الحرب على الإرهاب، وقد أثبت أن هذا الفشل هو الذي يؤدي إلى مزيد من "الإرهاب" وقد يعود الغرب إلى البحث عن إسلاميين معتدلين حسب الوصفة الغربية لإحداث توازن مع الحركات الجهادية العنيفة.

3- أن تستعيد الحركات الإسلامية عافيتها وأن تتحول إلى جزء من التيار العام وأن تستعيد الوعي المقاوم للسلطوية العربية، وهو ما سيؤدي إلى انفتاح بعض القوى غير الإسلامية على التعاون مع القوى الإسلامية وبالتالي عودة تأثير هذه القوى على الساحة.

4- أن تعيد الحركات الإسلامية تموضعها داخل خريطة التغيير العربي وتبتعد عن الخطوات الإقصائية والانتقامية من شركائها في عملية التغيير.

5- أن تحافظ الحركات الإسلامية على تماسكها في مواجهة الإقصاء.

6- أن تعيد النظر في القضايا المؤجلة وتبتعد عن سياسة الغموض الاستراتيجية في قضايا، مثل الدولة المدنية، المرجعية الوطنية.²

وفي دراسته لمستقبل الحركات الإسلامية قدم "غراهام فوللر" عدد من المتغيرات التي حسب رأيه ستؤثر تأثيراً حاسماً على سير الإسلام السياسي المستقبلي بشكل إيجابي إذا كان لهذه الحركات أن تبقى من بينها:

1- أن العقدان القادمان من الزمن سوف يضعان طلبات وضغوطات أكبر بكثير على الحركات الإسلامية، حيث تكتسب فعلاً موقعا معينا داخل النظام السياسي عبر العالم السياسي وفي

¹ - عبد الحق دحمان، استراتيجية عمل الأحزاب الإسلامية، قراءة نقدية في المنظور السياقي، مرجع نفسه، ص 6-7.

² - عنبرة بن مرزوق، مستقبل حركات الإسلام السياسي بعد فشل ثورات الربيع العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 49، 2019، ص 3-50.

الوقت الذي استطاع فيه كبج الحركات الإسلامية العنيفة وبالحقيقة يجب كبجها، يجب أن لا تكبح الحركات الإسلامية غير العنيفة ولذلك لن تبقى الحركات بعدئذ تواجه تحدي الوجود والبقاء، وإنما تواجه الحاجة إلى أن تقدم للجمهور بعض الأجوبة المنتجة والمفيدة للمشكلات.¹ يذهب باحثون مثل "أولفيه روا"، "جيل كيبيل"، "سعد الدين إبراهيم" و"فرانسوا بورغا" إلى أن الإسلام السياسي هذا فشل وهو في طريقه إلى الانقضاء، لكن له في المجتمعات العربية والسلطات مستقبل لعدة أسباب: تأسسه على فكرة وعقيدة استعادة الشرعية التي حظيت بوزن مضاعف بسبب تضائل الشرعية الأخرى شرعية الدولة الوطنية العربية، لقد ظهرت لدينا من جهة مقولة الشرعية المتشبثة بالشرعية بوجهها الجديد ذي الجانب العقائدي، السياسي والتنظيمي. ولدينا من جهة ثانية الدولة الوطنية العربية ممثلة بالعسكريات والأمنيات والفئويات التي تخلت عن الدولة والشرع وانصرفت إلى التقسيمات بالداخل، والاعتماد على البقاء في السلطة على التوازنات الدولية والإقليمية وصولاً إلى الاستقرار في أحضان الهيمنة الأمريكية المتجددة.²

وهناك من يتحدث عن ما بعد الإسلاموية حيث هناك مناظرات ونقاشات أخرى مرتبطة بالسياقات والمسارات التي تؤدي إلى ولادة ما بعد الإسلام السياسي وصعوده، ونجد أنفسنا هنا أمام أكثر من اتجاه وتحليل.

حيث نجد في هذا السياق أن عالم الاجتماع الأمريكي "أصف بيات" يريد بهذا المفهوم ما بعد الإسلاموية أن يشير إلى الوضعية التي تتأكل فيها شرعية وجود الحركات الإسلامية سواء كانت في المعارضة أو في السلطة، بما يدفعها إلى تجديد نفسها ومراجعة أصولها الفكرية وبنية مشروعها الفكري والسياسي.³

- الاتجاه الأول: يرى بأن مفهوم "ما بعد الإسلام السياسي" مرتبط بنهاية الإسلام السياسي أو فشله وخيالاته المتتالية، بعد أن عجزت الحركات الإسلامية عن تحقيق أحلامها وآمالها ظهرت مشروعات وأفكار ما بعد الإسلام السياسي التي تعلن فشل تلك الحركات والدخول في مرحلة جديدة. لقد توصلت تحليلات "أولفيه روا" إلى التأكيد على إخفاق هذه الحركات في بناء مجتمع جديد وعدم قدرتها على الوصول إلى السلطة وتقديم نفسها كبديل إيديولوجي ذو مشروع جاد، ويستند في

¹ - غراهام ثي، فولر، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد محمود التوبة: بلغريف ماكميلان، ص233.

² - رضوان السيد، الإسلام السياسي ومسألة (الشرعية) في المجتمع والدولة، الظهور والمآلات والمستقبل، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، 2014، ص83.

³ - جاب الله بوجمعة، طوال عبد العزيز، جدلية سطوع وأفول حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2020، ص217.

هذا الحكم على ميل الكثير من تياراتها إلى الحلول الثورية الراديكالية ضد الداخل والخارج عن طريق تحول روادها من "مناضلين سياسيين" إلى "أصوليين جدد" معادون للغرب ورموزه، عبر "روا" عن هذا الفشل في سياق ما أسماه بالتحول نحو حالة "ما بعد الإسلام السياسي".¹

- الاتجاه الثاني: يرى بأن "ما بعد الإسلام السياسي" هو حصيلة تطور طبيعي للإسلام السياسي ومرحلة تاريخية جديدة، فخلال العقود الماضية انتقل الإسلاميون من رفض اللعبة الديمقراطية إلى القبول بها جزئياً ثم كلياً، ثم تطورت رؤيتهم للديمقراطية للقبول بالتعددية وتداول السلطة وأخيراً القبول بفصل الدعوي عن السياسي وبالدولة المدنية، بمعنى أنهم انتقلوا بالتدريج مع الانخراط بالعملية السياسية والديمقراطية من كائنات دينية متحفظة إلى كائنات تؤمن بالعملية الديمقراطية بصورة أكبر، وبالتالي نحن لسنا أمام مرحلة تقهقر وانحيار للإسلام السياسي، سواء على صعيد أيديولوجي أو سياسي أو شعبي، بل على النقيض من ذلك نحن أمام مرحلة متقدمة ضمن المسار الخطي الذي انتقلت من خلاله هذه الحركات الإسلامية المقصودة، أو اتجاهها مهما من اتجاهات الإسلام السياسي اليوم، ومن المتوقع أن تصل حركات وأحزاب إسلامية أخرى إلى النهايات نفسها.²

ثانياً: التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية

1- على الحركات الإسلامية أن تثبت قدرتها على استيعاب هذه المرحلة "الصفيرية" في الحياة السياسية والتخلص من ضغط الإرث السياسي السابق والانتقال من "فقه الضرورة" وخطاب الابتلاء والصبر إلى مرحلة الخطاب السياسي المرن والحر، وعليها أيضاً تجنب السعي وراء مكاسب اللحظة عبر محاولات الحصول على أكبر جزء من كعكة السلطة في هذه المرحلة السياسية الحساسة، التي لم تتجاوز فيها المجتمعات بعد مساحة التحولات القلقة إلى حيز الاستقرار، فمازالت القوى التقليدية (الجيش، القوى الرأسمالية، النخبة العلمانية) تمسك بكثير من مفاصل الدولة الأمنية والاقتصادية والسياسية، لذا يجب أن تركز أولوية الحركة الإسلامية على بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية الصلبة الراسخة، لتكون ضامناً لاستمرار الفضاء السياسي الحرفي المستقبل.

¹ - سفيان فوكة، مرجع سبق ذكره، ص 633.

² - بلال التليدي، مراجعات الإسلاميين، دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ص

2- على الحركة الإسلامية أن تطور فضاءها الفكري والهيكلية الداخلي، إذ ينبغي ترسيخ الممارسة الديمقراطية في مؤسسات الحركة عبر القيام بانتخابات مفتوحة وشفافة وتجاوز الأساليب القديمة التي كانت تعتمد في اختيار المسؤولين على التزكيات والتوافقات بين مجموعة محدودة من القيادات النافذة حتى إن جرت انتخابات شكلية.

وإذا كانت بعض الحركات الإسلامية في المغرب العربي (في تونس والمغرب)، قد طورت أدواتها المفهومية وأنضجت تصوراتها بشأن عدة مسائل مرتبطة بالفكر السياسي (كالتي تدور حول طبيعة علاقة الدين بالدولة، والعلاقة بالقوى العلمانية والدوائر الغربية، وقضايا الهوية والمواطنة والحريات، والفضائيين العام والخاص...)، فإن بعض الحركات الإسلامية في المشرق العربي ما زالت لم تحسم كثيرا من هذه المسائل، وما زالت تعيش في داخلها جدلا واسعا بين المحافظين والإصلاحيين.¹

3- أهمية الفصل بين المسارين الدعوي والسياسي، حيث ترى الحركات الإسلامية بوحدة الدين والدولة بحيث لا يكون هناك تمييز بين القانون الديني والديني أو بين المواطن والمؤمن، وتنبذ الحركات الإسلامية تقسيم العلاقات والشؤون الاجتماعية إلى تلك التي يقال إنها تخص مجال الدين وتلك التي تخص النشاطات الدنيوية، وبالنسبة إلى الإسلاميين كل شيء في المجتمع من التربية إلى السياسية إلى الاقتصاد يجب إخضاعه لتأثير الإيمان الحقيقي، ويناضل الإسلاميين لخلق دولة ومجتمع إسلامي متكاملين، وهذه الرؤية ترتكز بدورها على مبدأ الشريعة، ليس فقط قانون المسائل الدينية ولكن أيضا العلاقات المجتمعية²، ففي الوقت الذي حسم فيه "حزب النهضة التونسي" خياره بأنه "حزب سياسي"، واستطاعت الحركة الإسلامية في المغرب إنتاج نموذج ناجح في الفصل الكامل بين الحركة الدعوية والحزب السياسي، بقيت بعض الحركات الإسلامية في المشرق العربي تمارس هذا التداخل بوضوح.

إذ أنها غالبا ما تلجأ إلى تشكيل حزب يكون بمنزلة ذراع سياسية للحركة، ويخضع دوما لقرارات قيادة الجماعة، وهو أمر يوسع من هامش التداخل بين الفضاء السياسي الذي يعتمد على التكتيك والتحالفات والحسابات الواقعية، وبين الفضاء الدعوي الذي يعتمد على التربية والتعليم والدعوة والعمل الإغاثي، وهذا سيسهم في تسييس العمل الدعوي، وتسييس الفتاوى ومنابر الجمعة، وعدم فك الارتباط بين الشيخ/ الداعية "ورجل السياسة" وهو الأمر الذي سيجعل كثيرا من مناطق

¹ - نواف بن عبد الرحمن القديبي، الإسلاميون وربيع الثورات العربية: الممارسة المنتجة للأفكار: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012، ص 21-22.

² - خليفة بوزازي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

التنافس السياسي تتجاوز مساحة "المشروعات والبرامج" وتدخل في حيز الصراع الديني الذي يستلهم مفردات الانحراف والفسق والبدعة والعداء للدين.

4- إن الحركات الإسلامية كانت تعيش دوماً في فضاء المعارضة، وهو فضاء لا يجعلها في موقع الاختبار ولا يضعها على محك التجربة العملية لإدارة المجتمع، بل يبقيها دوماً في حيز المثالية المتحررة من المسؤولية، وعلى مقاعد التقييم والتشريح والنقد لإخفاقات السلطة.

وإذ كانت المعارضة دوماً "مثالية" فإن السلطة تمارس بطبيعتها أعلى درجات "الواقعية" وهي تخضع دوماً لضغوط الواقع، وتلتزم بمستوياته السياسية والاقتصادية والأمنية، فهي المسؤولة عن توفير الأمن وحل الأزمات السياسية وتنمية الاقتصاد وتنشيط الاستثمار وتوفير الوظائف وتقليص نسب البطالة، والحد من التضخم وتحسين التعليم والصحة ومد الخدمات للقري والإرياف وحل مشاكل المناطق العشوائية وما إلى ذلك من ملفات ضاغطة من أي سلطة سياسية، لذلك فإن نجاح الإسلاميين في الانتخابات يضعهم أمام الخطوة الأولى في مشروع الامتحان الكبير لإثبات قدرتهم على النجاح في إدارة الدولة والمجتمع.¹

5- تحدي مفهوم التغيير السياسي: يحاول "شفيق منير" في كتابه نظريات التغيير بناء مفهوم التغيير السياسي في الفكر الإسلامي، من خلال العودة إلى نصوص القرآن الكريم، ومناهج الأنبياء في الإصلاح ومن خلال كذلك استنطاق التغيير من سيرة الرسول ﷺ، ومن رصد تجارب التغيير المختلفة وخاصة العالم العربي خلال القرون الأخيرة.²

6- غياب التجديد والإصلاح: ظهر هذا التقويم مع أواخر الثمانينات حين اكتشفت بعض الحركات الإسلامية أنها لم تكن دقيقة في حساباتها السياسية والاستراتيجية خلال المرحلة السابقة التقويم³

يوضح "راشد الغنوشي" المقاصد الغائبة في فكر الحركة الإسلامية ولاسيما عدم وجود مشروع مجتمعي، وقد تساءل عما إذا كانت الشريعة جاهزة للتطبيق في أجواء المجتمع الإسلامي المعاصر وقال "لا يزال زعماء الحركات يمارسون تجربة المحاولة والخطأ في أفضل أحوالهم، وطالب الغنوشي أن تصاغ ثقافة العصر في إطار إسلامي فيرى الناس الإسلام مجسداً في نظريات وتطبيقات الاقتصاد والفن

¹ - نواف بن عبد الرحمن القديبي، الإسلاميون وربيع الثورات العربية: الممارسة المنتجة للأفكار: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2012، ص 21-22.

² - خليفة بوزازي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، الحركة الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (14)، ص 206.

والأدب والمسرح"، ويعترف صراحة نيابة عن الحركات الإسلامية فيقول "نحن لم نحدد بعد البرنامج المتكامل الشامل".

7- التحديات السياسية: وي تقتضي على التخلي عن عقلية احتكار الحقيقة وممارسة الوصايا

الحصرية في الشأن العام سواء كان دينيا أم سياسيا، لإتقان لغة الاعتراف والتداول مع الآخرين، قام بعض الإسلاميين بتأسيس أحزاب سياسية لا تعمل تحت راية دينية، كما فعل الإخوان المسلمون الذين أسسوا حزبا جديدا تحت مسمى الحرية والعدالة، فالعمل تحت راية دينية إسلامية في مجتمع متنوع طائفيًا هو لغم، من الأفضل والاكثّر ملاءمة لأولئك الذين يعملون في السياسة أن يعترفوا بنسبية معرفتهم، ودنيوية سياستهم ومدنية برامجهم.

ومنه الحركات الإسلامية كانت ضحية سوء تقديرها للواقع السياسي والاجتماعي المحلي، كما وقعت ضحية الإيديولوجية وغياب رؤية للمستقبل بسبب بقائها في المعارضة منذ تأسيسها، كما أن الدول العربية تعاملت معها دوما بتوجس وعدم إشراكها في الحياة السياسية نظرا لأنها تستعمل العنف من طرف الحركات الإسلامية في مرحلة ما من تاريخها، وإضطهاد الحكومات لهذه الحركات من جهة أخرى كما أثبتت تجارب بعد الربيع العربي أن قادة الحركات الإسلامية لا تملك مشروع دولة، وإنما فقط شعارات ترفعها في معارضة سياسة الحكومات العربية.¹

إن وصول الحركات الإسلامية للحكم في البلدان العربية ونجاح البعض منها مثل تونس وفشل الأخرى ورغم قصر عمر هذه التجربة أدى إلى فتح المجال أمام النقاش حول فشل أو نجاح هذه الحركات في قيادة التغيير داخل البلدان العربية، وهناك من يرى أننا أمام ما بعد الإسلام السياسي، في حين هناك من ينظر أن عليها القيام بمراجعات من أجل الاستمرار في العمل السياسي.

المبحث الثالث: الحدود المفاهيمية والنظرية للانتقال الديمقراطي

إن عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي هي نتيجة تفاعل بين النسق السياسي وبيئته الداخلية والخارجية، وبعد أن ساد الاعتقاد عند الباحثين والأكاديميين الغربيين بأن المنطقة العربية عvisية على انتشار المد الديمقراطي العالمي، وركزت أبحاثهم على كشف مسببات الاستعصاء ومداخل الانتفال الديمقراطي في البلدان العربية، جاءت الأحداث السياسية أو ما سمي "بثورات الربيع العربي"، لتعيد النظر لدى الباحثين على مدى صحة هذه الافتراضات النظرية كفرضية الاستثناء العربي من الديمقراطية، خاصة بعد أن كشفت الساحة العربية عن فاعلين جدد وعوامل مؤثرة جديدة، وهو ما يدفع بدراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي السلمي والفرق بينها وبين الأشكال الأخرى من التحولات.

¹ - خليفة بوزازي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الأول: تعريف الانتفال الديمقراطي

منذ منتصف السبعينات كان انتشار الديمقراطية في الكثير من البلدان في جنوب قارة أوروبا ومنطقة أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية وقارة إفريقيا ملحوظا، ونما عدد الدول التي تصنف بأنها ديمقراطيات بشكل مطرد من 42 في عام 1972، إلى 52 في عام 1980، إلى 76 في عام 1994 وإلى 90 دولة في عام 2007، مع انهيار الشيوعية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وصلت الديمقراطية إلى كل منطقة من مناطق العالم لأول مرة في التاريخ، يسمي "هنتغتون" هذه الظاهرة "بالموجة الثالثة" من الديمقراطية.

يشكل التوسع العالمي للديمقراطية تحديا لعلماء الاجتماع، وتتمثل اهتماماتهم الرئيسية في دراسة القوى الدافعة التي تدفع موجة التحول الديمقراطي، وإعادة فحص النظريات الراسخة التي تؤكد على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في التنمية الديمقراطية، واستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها استدامة الديمقراطيات الجديدة وتعزيزها.¹

لا تخلو أي دراسة من إطار مفاهيمي يوضح ويحدد المصطلحات الغير مفهومة المركبة والممتبسة لذا حاولت الدراسة التطرق للمفاهيم المتعددة والمتنوعة التي قدمت لمصطلح الانتفال الديمقراطي والتي تختلف باختلاف الدارسين والمدارس الفكرية، في محاولة لضبط الأطر المفاهيمية للانتقال الديمقراطي.

أولا: مفهوم الانتفال الديمقراطي

1- تعريف الانتفال الديمقراطي: Democratic Transition : تمتلئ المكتبة المعاصرة بشكل عام والعربية بشكل خاص منها بصفة خاصة بالأدبيات التي تتدارس قضية تطبيق الاستبداد والانتقال إلى أنظمة ديمقراطية لاعتبارات دولية ومحلية... مما أدى إلى تعدد الاصطلاحات المستعملة والخلاف على تعريفها.²

يمثل مصطلح الانتقال "transition" كغيره من مصطلحات الدراسات الاجتماعية والسياسية مفهوما جدليا من جهة تحديد دلالاته، وسياقات تشكله العلمية والمعرفية، فعلى الرغم من شيوع المصطلح على نحو واسع في الدراسات السياسية المقارنة وتوظيفه في مجال الدراسات التي عنيت بالتحويلات الديمقراطية وحالات الانتفال في الأنظمة السياسية، إلا أن ثمة صعوبات منهجية

¹ - Sangmook Lee, *Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea*, Taiwan Journal of Democracy, Volum3, NO.1 July 2007, p102.

² - بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، (رسالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وإبستمولوجية تحول دون إيجاد توافق بين الباحثين والأكاديميين حول تقديم تعريف واحد للمفهوم، وتوخي مقارنة موحدة لحالاته المتباينة، إن كل ذلك على مستوى المقاربات النظرية الكلية "macropolitique" أو المقاربات الجزئية "micropolitique" ومع ذلك تتفق أغلب مدارس البحث في السياقات المقارنة على تبني نقطة انطلاق محورية في أية مقارنة إبستمولوجية لمفهوم الانتقال مؤداها أنه لا يمكن النظر إلى التحولات الديمقراطية على أنها مسارات خطية لدى كل الدول والمجتمعات والتجارب وإنما على العكس من ذلك هي مسارات افتراضية غير مؤكدة وغير خطية فحسب غيرمو أودنيل "girmo odonil"، فإنه منذ عام 1986 كانت إحدى السمات الخاصة للتحولات هي كونها غير مؤكدة بشكل متزايد.

فمن الناحية التاريخية، تدين الدراسات الأكاديمية الأولى حول موضوع الانتقال الديمقراطي، إلى إسهامات الدراسات من أصل "أنجلوسكسوني" التي انكبت على تسليط الضوء على المشكلات الخاصة بالديمقراطية بشكل عام، ومشكلات التحول الديمقراطي ما بعد الشيوعية بشكل خاص، مع الإشارة إلى أن دراسة التحولات الديمقراطية كانت موجودة بالفعل كفرع لدراسة العلوم الاجتماعية قبل ذلك وكان هدفها دراسة وتحليل ديمقراطيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، في إيطاليا واليابان وألمانيا الغربية في الخمسينات، والبرتغال وإسبانيا واليونان في السبعينات، وأخيرا دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وتشيلي وباراغواي) في الثمانينيات، وفقا لموجات التحول الديمقراطي التي عرفت القارات الثلاثة أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا كما تقصت تلك الدراسات والأبحاث التي اهتمت بإشكاليات الديمقراطية في العالم.¹

وبسبب ظاهرة الانتقال تمت كتابة العديد من الأدبيات حول الأنظمة الاستبدادية وأزماتها، فضلا عن توضيح معالم الطريق إلى التحولات الديمقراطية، مما أدى إلى ولادة علم حقيقي سمي بـ "علم الانتقال" "Transitologie" فحسب موريس جوديه "Maurice Godlier" فإن الانتقال يعرف بأنه تلك الحالة التي يحدد فيها المرء مرحلة فاصلة بين مرحلتين في تطور المجتمع، وهي المرحلة التي يواجه فيها هذا المجتمع المزيد من الصعوبات الداخلية والخارجية، تدفع إلى إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على أسس منطق الجدل والتجاذب بين المرحلتين، وتؤدي في نفس الوقت إلى تشكيل علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة قد تغدوا عنيفة أو اقل عنفا إلى حد ما وستصبح بشكل أو بآخر مدخلا إلى ميلاد مجتمع جديد بمؤسساته السياسية وقيمه الثقافية

¹ - لزهروناسي، الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى، مقارنة في الاستعصاء الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص 5.

ومنظوماته السوسيواقتصادية، فحسب موريس جوديه Maurice Godlier"، فإنه لتحليل عمليات وفترات الانتقال وجب أن يواجه المرء نفسه بلحظات محورية من التاريخ، وهي اللحظات التي تصنع أو تلخص أكثر من غيرها ديناميات ذلك التاريخ على المستوى النظري، يتطلب هذا التحليل حشد جميع تخصصات العلوم الاجتماعية، والتي تجد نفسها بالتالي في مواجهة حدود قدراتها على تفسير التاريخ، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مفهوم الانتقال "transition" موجود أيضا داخل أدبيات الفكر الماركسي نفسه فبالنسبة لماركس فان مصطلح الانتقال يتوافق مع الانتقال من مرحلة التطور التاريخي إلى مرحلة أخرى، ففي ثلاثينيات القرن الماضي حدث هذا التحول نحو الشيوعية، التي كانت تعتبر بمثابة حتمية نهائية للتاريخ، وقد تطورت هذه الفكرة كثيرا بمرور الوقت حيث حدث الانتقال بعد ذلك من الأنظمة الاشتراكية القائمة إلى الأنظمة الديمقراطية والرأسمالية والأشكال المؤسسية المصاحبة لها، وعلى هذا المعنى، فالتحول الديمقراطي يعيد إحياء فكرة التطور العام لاقتصاد السوق والمؤسسات الرأسمالية ومنظومة القيم الاجتماعية الليبرالية في القرن العشرين.¹

في نهاية القرن العشرين، وفي سياق مختلف تماما أعاد سقوط الشيوعية إشكالية الانتقال الديمقراطي إلى صلب النقاشات والسجلات الأكاديمية، حول الدول التي تمر بمرحلة انتقال من الشيوعية إلى الليبرالية، وبسبب هيمنة "الفكرة الديمقراطية"، ظهر التحليل المقارن لتجارب دول جنوب أوروبا ما بعد عام 1974 وأمريكا اللاتينية في الثمانينات، ضمن مجموعات أكاديمية وبحثية نظرية توافقية نسبيا، جعلت من الممكن إضفاء الطابع الرسمي على نموذج التحول حسب ما سماه صموئيل هنتغتون "بالموجة الثالثة من الديمقراطية"، كما أسست الشهرة العالمية لغيليرمو أودونيل وفيليب سي شميتر، ولورنس وايتيد، بدايات علم الانتقال "Transitologie"، حيث تم استخدام فكرة الانتقال من قبل هؤلاء الباحثين لتعريف التغيير السلمي في إسبانيا، إذ سرعان ما أصبح عملهم الجماعي "التحولات من الحكم الاستبدادي: الاستنتاجات المؤقتة حول الديمقراطيات غير المؤكدة" المنشور في عام 1986 مرجعا في هذا المجال الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى ولادة علم حقيقي يعنى بالتقصي والدراسة والبحث في المسائل الديمقراطية ومقتضياتها المؤسسية والسياسية والسيوسواقتصادية سمي بعلم العبور أو الانتقال Transitologie .

وفي سياق التحديد الإستمولوجي لمصطلح الانتقال الديمقراطي، نشير إلى تعدد الدلالات التي ترد على المصطلح الواحد دون تمييز حدود ومنطلقات فاصلة بين التوظيف لها في سياق الأبحاث والدراسات التي تعنى بمسألة الديمقراطية، فعلى سبيل المثال تبرز بين الباحثين الاختلافات الدلالية

¹ - لزهروناسي، الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى، مقارنة في الاستعصاء الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص5.

بين مصطلحي الانتقال الديمقراطي "transition démocratique" والتحول الديمقراطي "transformation démocratique"، اللذين يبدوان في الوهلة الأولى بنفس الدلالة والمعنى، بيد أنهما يختلفان سياقياً في التعبير عن مرحلة الديمقراطية وسيورتها، فهناك تميز واضح بينهما لدى كثير من المفكرين، حيث يرون أن الانتقال الديمقراطي هو إحدى مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعتبر إحدى أخطر المراحل لاحتمال تعرض النظام لانتكاسات تعيد العملية برمتها إلى مربع التسلطية أو الشمولية الأولى، حيث يتسم النظام في هذه المرحلة بطابع مختلط تتعايش فيه كل مؤسسات النظام القديم والحديث معا ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة¹، كل هذا يعني أن الانتقال الديمقراطي هو سيورة عملية سياسية، تنطلق بدون أن يتغيب عنها أي فاعل هام من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، الذين كانوا يقاتلون من أجل احتكار السلطة لصالح أحدهم، إنه سيورة يدخل فيها هؤلاء جميعاً في حركية تاريخية، لتأكيد هوياتهم السياسية أو لتغييرها بإعطائها تفسيرات جديدة تبرر تبنيهم لأدوار سياسية جديدة.²

وقد تطرق الباحثين العرب لهذا المفهوم منهم: المفكر المغربي "عبد الله بلقزيز" الذي عرف الانتقال الديمقراطي بأنه "تغيير ثوري رغم أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير".³

في دراسات أخرى يتم استخدام مصطلح الديمقراطية (Democratization). الذي يدل على إقامة النظام الديمقراطي، كعملية يمثل الانتقال (Transition) وهي إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم الاستبدادي ويحدث توافق الاختيار الشعبي الحر السبيل لتشكيل الحكومة وتسبقه عملية التحرير (Liberalization) التي تأتي بتغييرات سياسية واجتماعية تتيح لأفراد الشعب الحرية في التغيير التنظيم الإعلام، حق المعارضة، والضمان القانوني لها للوصول أخيراً إلى الترسخ الديمقراطي (Democratic consolidation) وعليه فالانتقال الديمقراطي يمثل الإنسلاخ التام عن النظام عن النظام التسلطي وتكريس تعددية وتداول حقيقي على السلطة، ولا يقف عند التحولات الجزئية التي تنشئ نظم حكم هجينة (Hybrid systems) تعددت أوصافها عند الباحثين ما بين شبه تسلطية- (Semi-authoritarianism) وتسلطية (Soft-Authoritarianism) حسب غوردن منيز (Gordon P Means).

¹ - لزهروناسي، مرجع نفسه، ص 6.

² - سامية عبد اللاوي، أثر الانتقال الديمقراطي على عملية تعديل الدستور لسنة 2016، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، خنشة، المجلد 02، العدد 08، جوان 2017، ص 1165.

³ - عزوق نعيمة، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي، تونس أنموذجاً 2011-2017، مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 1، 2018، ص 323.

وديمقراطية ليبرالية (illiberal Democracy) ويستعمل "جيلز" Barry Gills و (joel Racamora) عبارة الديمقراطية المنخفضة بشدة (Low Intensity) والتي تعتمد على ما تسميه "مارشبو سيسني" (Marsha P. Posusney) الانتخابات التسلطية التي تكرر الحكام المتسلطين وتنشئ مجالس للتمثيل بدون إرادة ولا تحقق التداول.¹

تستخدم عادة في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان شكل مترادف مثل: الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، والانتقال والديمقراطية... كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية، أو التحول عن النظم السلطوية إلى حكم شعبي أو ديمقراطية وهي العملية التي تقتضي إصلاحاً أو تحولاً في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي من هنا فإن محاولة التأسيس المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي تستدعي الإشارة إلى الأصول اللغوية للمصطلح حيث أن كلمة التحول في اللغة تعبر عن تغير نوعي حقيقي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول الديمقراطي في اللغة إلى التغيير أو النقل، لذلك يقال عن شيء غيره مكانه وكلمة التحول العربية تقابلها في اللغة الإنجليزية "Transition".²

ومنه يقصد بالانتقال الديمقراطي *Transiton démocratique* الانتقال من مرحلة إلى أخرى من خلال أسلوب جديد في لإدارة الأمور³ ويبقى المسلم به هو أن الانتقال الديمقراطي هو مسار سياسي يتصف بالانتقال التدريجي من نظام غير ديمقراطي (أي تسلطي) إلى نظام ديمقراطي تم تحضير أرضيته مسبقاً من خلال توسيعات مختلفة في ميدان الديمقراطية، وتمثل درجات التقدم والتنمية ووجود سابق لهذا النوع من الأنظمة في دولة معينة عوامل مساعدة لنجاح الانتقال الديمقراطي.⁴

ثانياً: علاقة الانتقال الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به (مفاهيم مشابهة)

تتداخل مجموعة من المفاهيم مع مفهوم الانتقال الديمقراطي، وهي في الواقع ليست مرادفة لها، لكنها تتداخل معها من ناحية ولكنها تختلف عنها من ناحية أخرى، وسنتطرق لهذه المفاهيم ومعرفة علاقتها بمفهوم الانتقال الديمقراطي.

¹ - زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² - يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، مارس، 2014، ص 148.

³ - فاطمة مسعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج، دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011، ص 215.

⁴ - نبيلة بودي، الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 8، جوان، 2017، ص 18.

1- الإصلاح السياسي: ويُعرف الإصلاح السياسي عند صموئيل هنتغتون بأنه تغيير القيم التقليدية وأنماط السلوك ونشر وسائل الاتصال المختلفة والتعليم وتوسيع مجال الولاء بحيث يتجاوز الأسرة والقرية والقبيلة وصولاً إلى الأمة، وعملية علمنة الحياة العامة وعقلانية الهياكل في السلطة وتقوية المنظمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس ما يسمى بالعزوة بمقاييس الكفاءة، ودعم التوزيع الأكثر إنصافاً لموارد الدولة المادية والرمزية.

وينظر إلى الإصلاح السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على التكيف مع إيقاع التغيير داخل الإطار المجتمعي والإطار الإقليمي والدولي، وتطوير كل الآليات السياسية للسلطة والمجتمع بالانتقال من واقع إلى أخرى أحسن، من أجل تحقيق نقلة حضارية والارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة.¹ وظهر مع انهيار الاتحاد السوفياتي واندلاع الثورات في شرق أوروبا وعرف على أنه: (الانتقال من نظم سياسية دكتاتورية إلى أنظمة سياسية تأخذ بالأشكال والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية)²، وربطه البعض بظاهرة الانتقال الديمقراطي ليصبح معناه مرادفاً لمعنى الانتقال الديمقراطي.

2- التنمية السياسية: وهناك الكثير من المفكرين ربط التنمية السياسية بالبناء الديمقراطي انطلاقاً من إفضاء عمليات التنمية إلى إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، مما يسمح بفسح المجال لمشاركة فئات اجتماعية واسعة في العملية السياسية فضلاً على حماية الحقوق وضمان الحريات وتوفير شرعية للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والتأثير فيه، لذا نجد بأن العديد من المفكرين يرون بأن "التنمية السياسية بمعناها الحقيقي هي بناء الديمقراطية". في هذا السياق عرفها "صاموئيل هنتغتون" بأنها "إسباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية".³

يعتبر "لوسيان باي" التنمية السياسية بمثابة مقدمة للتنمية الاقتصادية وهي التحديث السياسي وتنظيم للدولة القومية، وفق بناء لمؤسسات الدولة على الأسس الديمقراطية وهي استقرار

¹ - يوسف الخزاعلة، الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010 - 2013م، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 03، 2015، ص4.

² - عادل تركي القاضي، الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن: (2011 - 2014)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 03، 2015، ص 3.

³ - شهرزاد صحراوي، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب 1996-2017، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019)، ص19-20.

وتغيير منتظم، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة، أما "باكهام" فقد اعتبر التنمية السياسية كمترادف للديمقراطية والتحديث السياسي.¹

ومنه نجد أن مفهوم الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية يلتقي في عدد من الخصائص في التدرج والمراحل، التأثير بالمعطيات العالمية وخصائص البيئة الداخلية، بالإضافة إلى الطبيعة الجذرية أو الثورية للتغيير المستهدف، وعدم فصلهما بين التغيير السياسي والتغيير في الأبعاد الاجتماعية الأخرى، ويتقاطعان في الأهداف أي تحقيق مقومات الحداثة السياسية.

3- التحول الديمقراطي: عرف "صاموئيل هنتغتون" التحول الديمقراطي بأنه "عملية معقدة تتصارع فيها الجماعات السياسية المختلفة من أجل السلطة وتختلف من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية، وهي سلسلة تطويرية يحدث فيها المرور من نظام سياسي سلطوي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح".

إذن عملية التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي تقوم على مجموعة من الإجراءات التي تسمح بالانتقال من أنظمة ذات طبيعة استبدادية أو شبه سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية، ويعني هذا تطبيق مجموعة من الإجراءات أو اتخاذ مجموعة من السياسات التي تؤكد هذا التحول، من أهمها مسألة احترام الدستور واحترام سيادة القانون، ووجود هيئة تشريعية منتخبة انتخاباً شفافاً ونزيهاً، واستقلال الهيئة القضائية وحرية مؤسسة الصحافة والإعلام، وتحقيق التعددية السياسية والحزبية واحترام مبادئ وحقوق الإنسان.

4- الديمقراطية: Democratization: التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وانهيائه وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية، القانونية، المؤسسات والعمليات السياسية، فضلاً عن ذلك فقد تشهد عملية التحول صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول، ويرى كل من مايكل وإميتشي وكاثارين أن التحول الديمقراطي هو إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام شبه استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية.²

¹ - إبراهيم بن داود، صعود وأفول قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية: (دراسة تجارب المشاركة السياسية لحركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 1، ص 1389.

² - علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 1، العدد 2، أكتوبر 2015، ص 53.

جادل "شومبيتر" بأن الديمقراطية الحديثة نشأت جنبا إلى جنب مع الرأسمالية، وفي علاقة سببية معها.¹

ومنه تعتبر المرحلة الانتقالية لإرساء الديمقراطية فترة من عدم اليقين السياسي الكبير، تستلزم هذه المرحلة عمليات أوسع وأكثر تعقيدا مرتبطة بإضفاء الطابع المؤسسي على مجموعة ديمقراطية جديدة من القواعد للحياة السياسية لذلك تعتبر هذه المرحلة نظاما هجيناً. السمة الرئيسية لهذه المرحلة هي أن مؤسسات النظام القديم تتعايش مع مؤسسات النظام الجديد وغالبا ما يتقاسم المستبدون والديمقراطيون السلطة، سواء من خلال الصراع أو بالاتفاق، تكتمل نهاية فترة الانتقال الديمقراطي عندما تقوم ديمقراطية جديدة بإصدار دستور جديد وإجراء انتخابات حرة للزعماء السياسيين مع وجود عوائق قليلة أمام المشاركة الجماهيرية، ومع ذلك من الصعب التمييز بين بداية مرحلة التوطيد ونهاية فترة الانتقال الديمقراطي. يجادل "هيغلي وجونتر" بأن الديمقراطيات تتماسك فقط عندما يقترن إجماع النخبة على الإجراءات بمشاركة جماهيرية واسعة في الانتخابات والعمليات المؤسسية الأخرى، ترى "فالينزويلا" أيضا على أن عملية التوطيد تصل إلى نهايتها عندما يتم إنشاء سلطة الحكومة والمسؤولين التشريعيين المنتخبين بشكل عادل، وعندما يتوقع الفاعلون السياسيون الرئيسيون والجمهور عموما أن يستمر النظام الديمقراطي لفترة طويلة في المستقبل.²

ثالثا: عوامل ظهور علم الانتقال الديمقراطي

1- عولمة الديمقراطية: تصاعد مد ما أطلق عليه عالم السياسة الأمريكي "صامويل هنتغتون" Samuel P. Huntington موجة الديمقراطية الثالثة بحلول العقد الأخير من القرن العشرين، حيث انتشرت الأنظمة التي توصف بالديمقراطية بصورة شبه كونية ومعها المطالب بالحرية السياسية وبالمشاركة والتمثيل والمحاسبة، ما أفضى إلى ما يصفه "لاري دايموند" "Larry Diamond" عولمة الديمقراطية "Globalisation of Democracy"، فقد أحصت مؤسسة "بيت الحرية" "Freedom House" بحلول سنة 1990 خمسة وستين نظاما حرا وفي خضم هذا الوضع صارت الديمقراطية قيمة عالمية ومعيارا للحكم على الأنظمة الصالحة والفسادة، لاسيما بعد أن تبنتها الهيئة الأممية بشكل صريح، ففي عام 1996 اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الموجه للجمعية العامة أن الديمقراطية

¹ - Rory McCarthy , *Will Tunisia's fragile transition survive the Sousse attack? Tunisia's Volatile Transition to Democracy* , Middle East Political Science , November 6. 2015, p20.

² - Sangmook Lee, *Op.cit*, p103.

تمثل مفهوما أساسيا ضمن ميثاق الأمم المتحدة رغم أنه لم يأتي على ذكرها لفظا وإنما أوحى بها لتتبع ذلك إجراءات أكثر وضوحا، فقد اتخذت على مستوى الجمعية العامة قرارات متعلقة بتعزيز الديمقراطية ودعمها عبر العالم، من أبرزها القرار 96/55 في ديسمبر 2000 تحت عنوان "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، الذي دعا الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية عبر تكريس مبادئ التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ودورية الانتخابات وقبل ذلك تدخلت قوة أممية سنة 1994 بقيادة الولايات المتحدة استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم 940 لإنهاء الانقلاب العسكري في "هايتي" وإعادة الرئيس "جان برتران أريستيد Jean-Bertrand Aristide المنتخب ديمقراطيا إلى الحكم، ليتكرس بذلك مبدأ التدخل من أجل الديمقراطية، إضافة إلى مبدأ التدخل الإنساني، كما أصبح إرساء الحكم الديمقراطي محورا أساسيا لجهود حفظ وبناء السلام في البلدان التي واجهت نزاعات وحروب أهلية، وشهدت قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2005 United Nations Democracy Fund¹.

وظهر توجه مماثل على مستوى المنظمات الإقليمية حتى التي لا تملك تقاليد مماثلة لتلك التي تم ترسيخها على مستوى الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق الموجة الثالثة في جنوب أوروبا وشبه الجزيرة الإيبيرية- اليونان والبرتغال وإسبانيا- حيث اعتمد الاتحاد الإفريقي مثلا في سنة 2000 بجمهورية الطوغو سياسة تقوم على عدم الاعتراف بالأنظمة التي تأتي بها الانقلابات، كما تعددت وتنوعت الفواعل الدولية المشاركة في جهود ما يسمى "ترقية" أو "نشر" الديمقراطية Democracy Promotion لتشمل تشكيلة متنوعة تضم الدول الغربية خصوصا والأمم المتحدة والوكالات والهيئات التابعة لها وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية على رأسها الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- ومنظمات دولية وغير حكومية ووطنية حكومية وشبه حكومية على غرار المنحة القومية للديمقراطية National Endowment for Democracy الأمريكية، ومن بين الفواعل الأخرى التي تعد مؤثرة وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال والأفراد المغتربين والمستفيدين من اللجوء السياسي، وتتراوح الوسائل المعتمدة حسب "دافيد غوردن" David Gordon بين اعتماد سياسة العصا القائمة على العقوبات وسياسة الحوافز في شكل منح وهبات مالية يضاف إليها الجهود الدبلوماسية، ويعول أيضا حسبه على القوة الرمزية القيمة للديمقراطية.

2- علم الانتقال والأنظمة الهجينة: وبرز أيضا بالموازاة مع الموجة الثالثة في الساحة الأكاديمية أدب واسع يهتم بتفسير ظاهرة انتقال البلدان من الأنظمة التسلطية إلى الديمقراطية شكل مجالا

¹ - زكرياء بوروني، دروس علم الانتقال الديمقراطي من تجليات الربيع العربي: هل تصمد فرضية الاستثناء، مجلة العلوم القانونية السياسية، المجلد 10، العدد 3، ص 883.

فرعياً ضمن حقل السياسة المقارنة يطلق عليها المتخصصون "علم الانتقال" (Transitologie/Transitology) قوامه تراكم البحوث والدراسات المستندة للتحليل المقارن للبيانات والمعطيات عن الحالات التي خبرت هذه التجربة، والتي قدمت أدوات معرفية من مفاهيم ومقاربات نظرية عملت من خلالها على إبراز العوامل المسببة ومختلف المعوقات والمشكلات التي تواجه عملية الديمقراطية أو انتقال النظم إلى الديمقراطية، وعلى رأسها مشكلة استقرار النظام الديمقراطي وترسيخه في ظل ارتداد عدد كبير يناهز الثلثين من بين الدول التي عرفت تجربة الانتقال منذ بداية الموجة في 1974، ما أدى إلى بزوغ ميدان آخر للمعرفة السياسية بتوجيه الاهتمام نحو عملية أخرى متداخلة مع الأولى لكنها ترتبط بفواعل وتتطلب عمليات اجتماعية وسياسية مختلفة نسبياً تكشفها مقاربات تفسيرية خاصة بها تندرج ضمن ما يسمى "علم الترسخ" (Consolidologie/ Consolidology).¹

لقد تبين أن كثيراً من الانتقالات لم تفض إلى ديمقراطية حقيقية وإنما إلى ظهور أنظمة هجينة Hybrid Regimes تجمع مظاهر الديمقراطية من انتخابات دورية وتعددية حزبية في غياب جوهرها وهو حرية التنافس السياسي دون قيود وعدالته ونزاهته من التزوير، ما يتيح إمكانية التداول الحقيقي على السلطة، حيث انتبه عدد من الباحثين إلى هذا الواقع الذي يستدعي النظر بتمعن وحذر لا يتماشى مع الرؤية المفرطة في التفاؤل التي طبعت النموذج المعرفي السائد في علم الانتقال قبلاً، باعتبار أن أي بلد يخطو خطوة بعيداً عن التسلطية يتجه حتماً نحو الديمقراطية، فالعملية الانتقالية غير يقينية من حيث نتائجها كما عبر "أودونيل" "Guillermo O'Donnell" و"شميتز" Philippe Schmitter في عملهما المرجعي، وقادت في كثير من الحالات إلى وضع خاص يطلق عليه "كاروثيرز" Thomas Carothers "المنطقة الرمادية Gray Zone، مما يستدعي تحليل الأنظمة الخاصة التي آلت إليها كما يدعو كل من "ليفيتسكي" "Steven Levitsky" و"واي" "Lucan A.Way".²

3- أهمية الانتقال الديمقراطي: أثبتت العديد من الدراسات الغربية أن عملية الانتقال الديمقراطي ألقت اهتماماً كبيراً من قبل المفكرين والباحثين خلال فترات زمنية مختلفة، باعتبارها تجربة ناجحة في تحقيق الديمقراطية في الأنظمة التي كانت تحت مظلة الاستبداد والتعسف ولذلك فإن المشروع المتعلق بالانتقالات الديمقراطية مثير للاهتمام لأسباب التالية:

¹ - زكرياء بوروني، دروس علم الانتقال الديمقراطي من تجليات الربيع العربي: هل تصمد فرضية الاستثناء، مرجع سبق ذكره، ص 883.

² - زكرياء بوروني، دروس علم الانتقال الديمقراطي من تجليات الربيع العربي: هل تصمد فرضية الاستثناء، مرجع نفسه، ص 883.

تسمح الديمقراطية السياسية بالحصول على أعلى مستوى من الحرية الفردية، ومن زيادة الحريات المدنية وهذا هو الهدف الرئيسي الجدير بالاهتمام، والتحرر من الاضطهاد التعسفي وتوسيع نطاق الحريات السياسية والسعي إلى الحرية بالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية التي تتميز بالقوانين التعسفية وغير عادلة.

وتتميل الديمقراطيات أيضا إلى أن تكون أقل عنفا من الديكتاتوريات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى، وهو اقتراح أساسي لحجج السلام الديمقراطية، ومن منظور السياسة الدولية يشكل تأمين الديمقراطية أو ضمان الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وسيلة للحد من الصراع العالمي وزيادة التعاون، ويشير منظرو نظريات السلام الديمقراطي إلى تعميم تجريبي قوي فنادرا ما تذهب الديمقراطيات إلى الحرب مع بعضها البعض، وبالتالي كلما زادت الديمقراطية في الدول، كلما قل احتمال تورطها في الصراع.¹

4- شروط الانتقال الديمقراطي: يمكن اختزال شروط عملية الانتقال الديمقراطي، أو ما يسميه بعض الدارسين عملية الجيولوجيا السياسية للانتقال في قيام ثقافة سياسية حديثة لدى السلطة السياسية وعند المعارضة السياسية على حد سواء تسمح بقيام وعي جديد بالمجال السياسي وبالعلاقة الدولة مع السلطة داخل المجتمع إنها الثقافة الجديدة التي تحل مسألة التوافق والتراضي والتعاقد وعملية التنازل المتبادل محل قواعد التسلطية والاحتكار والإلغاء.²

رابعا: مراحل الانتقال الديمقراطي

إن عملية الانتقال ذات طابع مرحلي كما ثبت من التجارب المقارنة القريبة زمنيا لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية التي تدعم محاولة التعميم النظري من ذلك سيرورة المراحل التي قدمها "توماس كاروتيرز" (thoms carothers) كآلاتي:

1-مرحلة الانفتاح (theopening): وهي مرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية بفضل توسيع هامش الحرية، وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي وإدخال تغيرات سياسية عميقة.

¹ - أسماء صالح، جدلية التنظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد6، العدد1، ص 3-4.

² - جواد الرباع، العدالة الانتقالية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الثامن، 2018، ص47.

2-مرحلة الاختراق (the Break through): يحل فيها النظام الديمقراطي محل السلطوي بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والشفافية ومن خلال بناء مؤسساتي يتم إرساؤه عادة بإصدار دستور جديد.

3-مرحلة الترسخ: (The consolidation): وتتطلب وقتا أكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات، وإرساء آلية الانتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة السلطة وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية وتأصيلها في ثقافة المجتمع.

والإيمان المشترك بين عدد واسع من الباحثين في العلوم الإنسانية بأهمية الدراسات المقارنة للوصول إلى تعميمات تساعد في فهم وتحديد مسارات الانتقال من نظم تسلطية إلى الديمقراطية والذين عكفوا عن دراسة هذا الموضوع الذي بات يشكل في السنوات الأخيرة حقلا خصبا للبحث العلمي وصار يحظى باهتمام مضاعف كنتيجة للتحويلات السياسية التي عرفتها الدول الناشئة عن التفكك السوفياتي وعموم الدول التي كانت تعشق النهج الاشتراكي ليؤسسوا ما يسمى علم الانتقال (Transitologie)¹

يعتبر صاموئيل هنتغتون يعتبر أن ترسيخ الديمقراطية رهين بمرور تناوبين على الأقل على السلطة بعد الانتخابات الحرة الأولى²

ويرى هنتغتون أن مسألة التحول الديمقراطي تحتوي على ثلاث مراحل هامة وهي مرحلة انهيار النظام التسلطي القديم مرحلة إقامة النظام الديمقراطي، والخطوة الأخيرة مرحلة دعم وتوطيد النظام الديمقراطي الجديد.

ويوجد تقسيم آخر لمراحل التحول الديمقراطي بأربع مراحل:

1- المرحلة الأولى: وهي مرحلة القضاء على النظام الاستبدادي القائم خلال الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، ويحدث في المجتمع خلالها العديد من الاختلافات، بهدف إرضاء مصالح من يقودون مرحلة التحول وتحديد قواعد العملية السياسية وتعيين الفاعلين المسموح لهم بدخول السياسية.

¹ - دحماني مولود، أترمخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011-2015، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات متوسطة ومغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)، ص 28-29.

² - مود نافارو، ترجمة عبد العزيز فجال، الانتقال الديمقراطي {https://www.ahewar.org} {تم التصفح في 202/02/03}

وينهار النظام الاستبدادي بعدة عوامل أهمها الصراع بين الأشخاص المعتدلين الذين استفادوا من مناصب قيادية في ظل النظام الاستبدادي لكنهم اقتنعوا بضرورة إجراء تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته السياسية المتهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إجراء أي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام الاستبدادي وهم يمثلون مصدر تهديد للنظام الجديد من خلال الانقلاب والمؤامرات وهذا الصراع يحدث في ظل انقسامات وانشقاقات داخل النظام السياسي القائم وفي ظل ضغوط دولية للقيام بتحول سياسي ديمقراطي.

وقد لا ينجح على انهيار النظام الاستبدادي قيام نظام ديمقراطي، وإنما نمط أخرى من أنماط النظم الاستبدادي، إذ يلاحظ أنه في المرحلة الأولى من عملية التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية تسير بطريقة خطية أو ذات منحنى أو اتجاه تصاعدي، فالتحول الديمقراطي قد لا ينجح في بعض الدول نتيجة جملة من الأسباب مثل عملية المقاومة من جانب القوى المدنية أو العسكرية أو غياب الظروف الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة.

ويحدث في المجتمع خلال هذه المرحلة الكثير من الصراعات بين القوى التي تقود عملية التحول الديمقراطي والذين يريدون أحداث بعض الإصلاحات السياسية في النظام من أجل المحافظة على شرعية النظام السياسي القائم وبين العناصر المتشددتين الذين لا يرفضون إجراء أية إصلاحات على الإطلاق.

وتتوقف ما يسمى بعملية انهيار النظام الاستبدادي القديم على درجة تماسكه وقوة المعارضة السياسية وتماسكها، وعلى مقدار الضغوطات الخارجية والداخلية ودرجة الاستقطاب والصراع بين العناصر المتشددتين والمعتدلين.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي: تشكل هذه الفترة الزمنية للانتقال

من النظام الاستبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي، ويحدث هذا الانتقال والتحول عندما يتكيف النظام السياسي مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على المحافظة وعلى ذاته ويتم إحلاله بنظام ديمقراطي جديد.

وتحتوي هذه المرحلة الانتقالية على مراحل من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي تقدم ديمقراطي وتطور محتمل فيما بعد، وهذه الفترة تتطلب إقامة تعديلات دستورية من أجل تقنين حرية ممارسة العمل الحزبي وضمان حماية الحريات العامة، ويواكب ذلك إقامة انتخابات عامة شفافة يتنافس فيها عدد معتبر من الأحزاب.¹

¹ - شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي العوامل والمراحل والأشكال، دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، 8 نوفمبر 2019، ص20-21.

ولأنها تعد فترة زمنية من الريبة من وعدم التأكد حيث تزيد مخاطر الانتكاس والتراجع إلى الحكم السلطوي فقد وصفها "آدم بريزفورسكي" "Adam Przeworksi" إنها تشبه آلة الغزل، فبمجرد أن ترتفع الكرة لأعلى يمكنها أيضا أن تنزل وتدور لأسفل بطريقة سريعة، خاصة في ظل وجود منظمات النظام القديم، وبالتالي الديمقراطيون والقادة المتحكمين في السلطة غالبا ما يتقاسمون الحكم سواء من خلال الصراع أو الوفاق.

عادة ما يعلى سقف وطموحات المطالب الديمقراطية في هذه المرحلة وتتوسع موجات الاحتجاجات وتظهر المطالب ضد الفساد والاستبداد والقهر والظلم، وتنطلق الشعارات التي تطالب بالعملية بالديمقراطية الكاملة التي تتخطى الخطوات الجزئية مثل إصلاح منظومة الانتخابات أو الأحزاب أو الهيئات من أجل ضمان المشاركة والمساءلة لكل الشخصيات والقيادة بما في ذلك الزعيم السياسي.

حيث تشهد هذه الفترة حالة من التحول السياسي الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للانتقال الديمقراطي، حيث نجد تنازلات محددة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، حيث يترتب عليها مطالب جديدة من الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

وننتج عن هذه المرحلة مجموعة من الآثار المهمة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي، حيث يتم إعادة تعريف وتوسيع مجال الحريات المسموح بها للأفراد من خلال توفير عدد من الضمانات من أجل حماية الفرد والجماعة من قهر الدولة، كما يشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي بحرية في القضايا ذات المصلحة العامة ومحاولة الحد من الرقابة على العملية الانتخابية.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة تقوية وترسيخ النظام الديمقراطي: تحمل هذه المرحلة الطابع المؤسسي حيث أنه يتم الاتفاق بين القوى السياسية المتنوعة على قواعد اللعبة السياسية التي تحكمها ويلتزم بها الفاعلون والقوى السياسية المتنوعة وهذه الفترة كما يرى "لورانس وايتهد" Lawrence Whitehead، تشمل الالتزامات والتعهدات على قواعد العملية الديمقراطية أكثر من المؤسسات بحيث ينتشر فيها الاعتقاد عند الفاعلين السياسيين بعدم وجود بديل للعملية الديمقراطية للوصول إلى الحكم، ومنه يتحقق التماسك الديمقراطي من خلال تخلي النظام القائم الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام الاستبدادي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات حديثة تعزز القواعد الديمقراطية، ويسود اعتقاد بين القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بضرورة الديمقراطية لاستمرارية النظام وبقائه، كما تثير قوى المعارضة من خلال طرح مسائل هامة وتظهر هياكل حديثة بحيث يكون هناك شفافية في الاقتراحات بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم الجيدة والثقافة السياسية لترسيخ مسألة الديمقراطية.¹

¹ - شريف البوشي، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

ووفقا لما قاله "دايموند"، فإن التوطيد الديمقراطي يعني تحسين جودة وعمق وأصالة الديمقراطية بأبعادها المختلفة: المشاركة والتمثيل على نطاق أوسع وأكثر استقلالية وشمولية، حماية الحريات المدنية بشكل أكثر شمولاً وصرامة، المساءلة والشفافية.¹

4- المرحلة الرابعة: مرحلة النضج السياسي الديمقراطي. تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء السياسي الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة حتى تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لكل مواطنيها، وهي تشمل تحول أوسع يغطي كل المؤسسات الاجتماعية الخاصة ولا يطالب ليس فقط بالمساواة الظاهرية في الفرص ولكن بتحقيق المساواة الفعلية فيما يتعلق بتوزيع جميع المنافع المحققة.

وتشتمل هذه المرحلة من النضج الديمقراطي على عمليتين مستقلتين وفي نفس الوقت مترابطتان وهما قضية الديمقراطية الاجتماعية وقضية الديمقراطية الاقتصادية.

حيث تعني مسألة الديمقراطية الاجتماعية أن العمال والشباب وأعضاء جماعات المصالح والحركات السياسية والجهات الفاعلة الأخرى لديهم حقوق وواجبات متساوية لأن الانتقال إلى الديمقراطية هو عملية يتم من خلالها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير في السابق بمبادئ أخرى، وتعني قضية الديمقراطية الاقتصادية أنها تشمل الوصول إلى الآليات والسياسات لضمان توزيع المنافع الاقتصادية على الأفراد وكل فئات المجتمع على أساس معايير العدالة الاجتماعية والمساواة.

تعني مرحلة النضج توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتتضمن هذه الحقوق تقارب في مستويات الدخل والثروة، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وضمان الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز.²

وتقتضي عملية الانتقال الديمقراطي توفر شرطين أساسيين:

1- الإرادة السياسية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل.

2- الإطار التعاقدي لتفعيل تلك الإرادة السياسية في مجالها المؤسساتي.³

¹ - Sangmook Lee, *Op.cit*, p104.

² - شريف البوشي، مرجع سبق ذكره، ص 21-20.

³ - الوناس حمداني، الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر 1989-1992، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019، ص 18.

المطلب الثاني: أنماط واستراتيجيات الانتقال الديمقراطي

أولاً: أنماط الانتقال الديمقراطي

1- التحول من أعلى (الإصلاحي): في هذا النمط تقوم السلطة نفسها أو الجناح الإصلاحي فيها بالتوجه نحو الديمقراطية وإتاحة الحريات نسبياً، ليس لإيمانها بالديمقراطية كفلسفة للحكم ولكن لحماية وجودها والحفاظ على استمرارها في ظل وجود خطر محقق تقتنع معه النخبة الحاكمة بأن كلفة الانتقال نحو الديمقراطية أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية ويمكن تسمية هذا النوع تغييراً أو تحولاً من الداخل، وبهذا الخصوص يذكر عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هنتغتون" Samuel Huntington أن الأسباب الأمنية والأسباب الداخلية هي التي تقود إلى مسألة التحول الديمقراطي، حيث أن الحاكم يجد نفسه معرضاً للخطر من الداخل المحلي أكثر من الخارج فيقوم بمسألة التحول للديمقراطية نظراً لخوفه من أن يقوم بذلك شخص آخر، ويرتبط هذا الشكل من التحولات بظهور قادة إصلاحيين لهم قناعة بضرورة التحرك نحو التحول الديمقراطي وإدخال تعديلات جديدة على النظام ويصل هؤلاء القادة إلى السلطة بعد خلافتهم، من خلال حدوث تغيرات في القيادة من داخل النظام أو اختيار الرئيس القائم لخليفته من الإصلاحيين أو من خلال الانقلاب العسكري في النظم الاستبدادية.

إلا أن القيادة وإن بدا أنها تحولت طواعية نحو الديمقراطية فإنها لا تنشئ ديمقراطية كاملة بل تحتفظ لنفسها عادة بسلطات تحميها وتحمي نفوذها وربما تسمح لها في وقت ما بالانقضاض على عملية التحول وتقويضها مجدداً أو على الأقل تقوم بالاحتفاظ لنفسها بالحق في عملية التنافس على الحكم وعدم تهديد مصالحها وامتيازاتها، ولذلك فإن عملية التحول من أعلى غالباً ما ينتج عنها ما يسمى (بالديمقراطية المقيدة).

ولذلك يشير بعضهم إلى استراتيجيتين يمكن اللجوء إليهما من جانب النخب، ولو على المستوى النظري وهما: استراتيجية الفرض بالقوة، واستراتيجية المساومة والحلول الوسط وصولاً إلى ميثاق للتحول، ويلاحظ أن اللجوء إلى الاستراتيجية الأولى هو الأقل شيوعاً في عمليات التحول الديمقراطي من أعلى، لكن ذلك لا ينفي اللجوء إليها في بعض عمليات التحول في أمريكا اللاتينية لاسيما البرازيل والإكوادور، وعرفت الكثير من الدول حول العالم هذا النمط أيضاً من التحول مثل: إسبانيا، وزامبيا والبرازيل واليونان والبرتغال.¹

¹ - نبيل علي، محددات موقف النظام الدولي من التحول في العالم الإسلامي: أركان للدراسات والأبحاث والنشر، (د.ب.ن) (د.س.ن)، ص7.

وفي بعض الحالات يقدر الإصلاحيون أن الانفتاح سيحول دون تخليهم عن السلطة في انتخابات ديمقراطية حقيقية، غير أن ديناميات الانتفال وتغير العلاقة بين الحكومة والمعارضة، قد تؤدي في النهاية إلى الديمقراطية أي الناتج النهائي قد يفوق ما أراده بعض الإصلاحيين أنفسهم، وبشكل عام شهدت حالات الانتفال تلك بعض الضمانات، ففي نظم الحكم العسكرية كانت أبرز الضمانات حفظ مكانة المؤسسة العسكرية وعدم النظر في الانتهاكات السابقة لحقوق المواطنين، وذلك كما حدث في البرازيل.¹

2-التحول من أسفل (الثوري): يأتي هذا النمط من التحول الديمقراطي من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية قد تصاحبها أعمال عنف تطالب النظام القائم بضرورة إحداث تحول نحو الديمقراطية وإتاحة الحريات، ويتميز بضعف القيادات السياسية القائمة على النظام السياسي في مواجهة المعارضة في ظل تصدع النخبة السياسية الحاكمة وتخلي المؤسسة العسكرية عن مساندة النظام الاستبدادي والمساندة الشعبية والواسعة للمعارضة بالقدر الذي يسمح لها بالإطاحة بالنظام التسلطي القائم على مثل حالات كل من دولة ألمانيا الشرقية، والأرجنتين، ورومانيا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، والمكسيك ومالي وساحل العاجل وإندونيسيا، والغابون، وكان هذا ما حدث في الجزائر عام 1989 عندما اشتعلت مظاهرات في العاصمة الجزائرية ضد الرئيس الشاذلي بن جديد وجهة التحرير الوطني الحاكمة .

وتحت تأثير هذه المظاهرات قننت مجموعة من التعديلات الدستورية وأقر قانون الجمعيات السياسية الذي يسمح بتشكيل أحزاب سياسية إلى جوار حزب جبهة التحرير الحاكم، وتكرر هذا النمط في كل من تونس ومصر ضمن ما سمي " بثورات الربيع العربي".

3-التحول عن طريق التفاوض (الإحلالي): يأتي هذا النمط في ظل حالة من التآزم السياسي والتوازن النسبي في نقاط القوة بين النظام والمعارضة وهو ما يصعب مهمة كل منهما في حسم الموقف لصالحه، فتترسخ القناعة لديهما بأفضلية المفاوضات كأسلوب للحل، والتي قد تكون برعاية داخلية أو خارجية، يسعى خلالها النظام للحصول على أكبر قدر من الأمان لرموزه بعد الخروج من السلطة، المعارضة تسعى لتأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية. تحدث "صامويل هنتغتون" عن الأسباب الرئيسية لإرساء الديمقراطية من خلال هذا الشكل وحصرها في فقدان النظام السياسي القائم

¹ - عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع دراسات الديمقراطية: في بلدان العربية، بيروت، لبنان، ماي 2009، ص57.

للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الإيديولوجيا التي كان يقوم عليها النظام وتردي الوضع الاقتصادي مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب وضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوى السياسية عن الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر. ويذهب "هنتغتون" إلى أن إحدى عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين حالة من حالات التحول نحو الديمقراطية فيما أسماه الموجة الثالثة تمت خلال التفاوض.¹

حيث يحدث هذا الانتفال عندما يصل الطرفان إلى قناعة أنه من المستحيل أن ينتصر طرف على الآخر، ثم يبدأ الحديث عن إمكانية التفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية، بمعنى أنه مع تساؤل أو انقسام قوة النظام ومع تصاعد قوة المعارضة واستغلالها للمساحة التي يوفرها الانفتاح السياسي، يضطر النظام إلى التفاوض أو ما يعرف بالاتفاق أو التعاقد مع المعارضة بشأن الانتقال، قد تكون المفاوضات بين النظام والقوى المعارضة للنظام بأكمله، مثل المفاوضات التي شهدتها جنوب إفريقيا بين حكومة الفصل العنصري والنقابات العمالية والقوى والأحزاب السياسية، قد تأخذ المفاوضات شكل المؤتمرات الوطنية، كما جرى في بعض الدول الإفريقية مثل دولة بنين والسنغال ومالي، وغالبا ما تتميز العملية الانتقالية بالتأرجح بين الإضرابات والمظاهرات من ناحية وقمع المعارضين وإساءة معاملتهم من جهة أخرى ثم ينتهي الأمر بالتفاوض كما حدث في أورغواي عام 1983 وفي بوليفيا عام 1987، وبولندا عام 1988.²

يبدو من المفارقة أن حكومة سلطوية ستفعل ذلك وتتبع سياسات قد تؤدي إلى زوالها، لكن بعض قادة النظام قد يدركون الفوائد المهمة للقيام بذلك، من خلال هذا الوعي يمكن فهم اختيار الحكومة لتعزيز التحول الديمقراطي "كلما تجاوزت تكاليف القمع عن تكاليف السلم كلما زادت فرصة وجود نظام تنافسي".³

4-التحول عن طريق الانقلاب العسكري: يندر الحديث عن نمط مثل هذا في أدبيات التحول الديمقراطي لأنه قد يدرج ضمن النمط الأول (التحول من الداخل/ أعلى) أو النمط الثاني (التحول من أسفل/ الثوري) ورغم كونه يبدو أقرب للأول إلا أن إدراجه ضمن النمط الثاني أكثر موضوعية لأنه في الأغلب، يأتي الانقلاب العسكري الديمقراطي بعد احتجاجات شعبية تطالب بالحرية والديمقراطية

¹ - نبيل علي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

² - عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

³ - ScootMainwaring, *Transitions To Democracy And Democratic Consolidation: Theoretical And Comparative Issues*, Working Paper 130-November 1989. p 27.

يؤيدها الجيش فيقوم بإزاحة النظام الحاكم وتسليم السلطة لقيادات منتخبة من الشعب، مثل انقلاب المشير (سوار الذهب) في السودان عام 1985، وانقلاب علي بن محمد" في موريتانيا عام 2005، وكذلك انقلاب 1974 في البرتغال الذي أطاح بنظام (سالازار).¹

وتواجه الأنظمة العسكرية بشكل عام توترات يمكن أن تؤدي بها إلى الانسحاب من مناصبها على وجه الخصوص هناك دائما بعض التوتر تقريبا بين الجيش كمؤسسة عسكرية والنظام، حيث يسعى الجيش كمؤسسة للبقاء بعيدا عن السياسية والحفاظ واحتراف ووحدة القوات المسلحة يشارك الجيش في السياسة وإن بدرجات متفاوتة، وقد تؤدي الخلافات السياسية بين النظام وبين المؤسسة العسكرية حيث يمكن أن تسبب انقسامات داخل القوات المسلحة وقد يختار القادة العسكريون ترك مناصبهم كوسيلة للحد من هذه الانقسامات. ويمكن أن يؤدي تراجع الشرعية إلى زيادة تكاليف البقاء في السلطة.²

ورغم أن الدور الخارجي يتضخم في حال وقوع انقلاب عسكري، إلا أن الدعم الدولي للانقلابات العسكرية غير موجه للانقلابات الديمقراطية وإنما ينصب بالأساس على الانقلابات غير الديمقراطية التي تستهدف تقويض نظم ديمقراطية لحساب الخارج أو حتى نظم ديكتاتورية (ولكنها ممانعة) لمصالح خارجية أو لمصالح ذاتية تتمثل في الاستحواذ على السلطة.

غير أنه وإن كان من الممكن التمييز بين أنماط مختلفة للتحويل الديمقراطي، فإنه لا يمكن الفصل بينهما بشكل كامل بحيث نحكم بنمط محدد في كل حالة من حالات التحويل، فقد يجتمع أكثر من نمط في دولة واحدة في الوقت نفسه...كما أنه مع اختلاف أنماط التحويل تختلف طبيعة التدخل الدولي وحجمه ونتائجه في كل حالة حسب خصوصيتها من حيث قدرات الفاعلين والظرف التاريخي والموقع الجغرافي.³

ثانيا: استراتيجيات الانتقال الديمقراطي

إن نجاح الانتقال الديمقراطي مرهون بمجموعة من الاستراتيجيات:

1- الإصلاحات الدستورية: الإصلاحات الدستورية حتمية عند الانتقال الديمقراطي، من أجل تكريس سيادة الشعب صاحب السلطة وضمان حقوقه ببناء نظام ديمقراطي وضبط سلطات ومسؤوليات الحكام وكذا حقوق وحريات الجماعات والأفراد والفواعل الأخرى كالأحزاب ومنظمات

¹ - نبيل علي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

² - ScootMainwaring, op.cit, p.27

³ - نبيل علي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

المجتمع المدني، وتنظم عمل المؤسسات وعلاقاتها فيما بينها فالانتقال إلى الديمقراطية يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد والذي يتجسد في الدستور، أي قدرة الإصلاحات الدستورية والمؤسسية على مواكبة النسق السياسي والاجتماعي في المرحلة الانتقالية أي أنه يؤسس لعلاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع وفق عقد اجتماعي جديد¹، وتختلف نماذج الإصلاحات الدستورية من دولة لأخرى فمنها من أسقطت الدستور القديم بالكامل (نموذج تونس) ومنها من أجرت عليه تعديلات تتلاءم والمرحلة الجديدة (نموذج التشيلي).

2- العملية التشريعية وبناء الدستور: تلعب العملية التشريعية دورا هاما في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي من خلال صياغة القوانين خاصة الدستور، وهذا ما يكفل بدفع العملية الانتقالية الديمقراطية إيجابا، ومن هنا يمكن تحديد أربع أدوار أساسية:

- دور الفاعل: من خلال إقرار قوانين وتشريعات محفزة للمشاركة المنظمة.
 - دور الحامي: للدولة من هيمنة طرف جديد كما كان الأمر قبل عملية الانتقال.
 - دور المحفز: عبر تمكين الكيانات والجماعات المهمشة في السابق من حقوقها.
 - دور الضامن: في عدم العودة إلى السلطوية فيما يطلق عليه الردة عن الديمقراطية.
- 3 -بناء الدستور في المرحلة الانتقالية:** تعد كتابة دستور في مراحل ما بعد الانتقال من الأنظمة الاستبدادية ذات أهمية كبيرة، حيث أن الانتقال إلى نظام ديمقراطي يتطلب عقدا اجتماعيا جديدا وتعتبر الوثيقة الحاكمة لهذه العلاقة هي وثيقة الدستور، تتابن الخطوات التي تنتهجها كل دولة في هذا الصدد:

- منها من يسقط الدستور القديم بالكامل.
- منها من يقوم بإجراء تعديلات عليها لتكيف وطبيعة المرحلة الجديدة وترتبط هذه المسألة حسب طبيعة الانتقال إن كانت تمثل قطيعة فعلية مع الماضي، أو تتم عن طريق عملية تفاوضية وتعتبر عملية صياغة الدساتير مهمة معقدة نظرا لكون:
- العملية تسبقها مفاوضات عديدة وتنازلات بين الفاعلين خاصة في القضايا الكبرى التي تخص هوية المجتمع وشكل نظام الحكم.
- تمر العملية بمجموعة من المراحل تبدأ بالإتفاق على مجموعة واسعة من الأهداف والمبادئ وآليات إعداد المسودة.

¹ - فاتح النور رحموني، مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي، أشغال الملتقى الوطني، إشكاليات المؤسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا، المنعقد 8 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، ص32.

- تمر على نقاش شعبي لها، ثم تعرض على الاستفتاء وتوضع بعد ذلك موضع التنفيذ.
 - انطلاقاً من دراسة العمليات التأسيسية للدستور يمكن استنتاج أهم المحاور التي تستند إليها الدساتير في مراحل الانتقال الديمقراطي، كما تخبرنا به المدرسة الدستورية وفق ثلاث محاور أساسية كما يلي:
 - **المؤسسات:** فيها يتحدد شكل الدولة والنظام السياسي والتوازن بين السلطات الرسمية بما يضمن تعاون بين مختلف هياكل الدولة وكذا الرقابة على جميع السلطات، خصوصاً السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية.
 - **القواعد القانونية:** من خلال منظومة تضمن تجانس القواعد القانونية وترتيبها بشكل محكم، القوانين الدولية، الدستور، القوانين العضوية.
 - **الحقوق والحريات الأساسية:** من خلال إرساء ضمانات قضائية لاحترام الدستور وكذا حماية حقوق وحريات المواطن ووضعها في صلب الدستور.¹
- 4- إشكالات بناء الدستور في السياق الانتقالي: في إطار صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية تواجه العملية مجموعة من الإشكالات يمكن حصرها فيما يلي:
- أ- إشكالية توافق الفاعلين حول مضمون الدستور: تبرز أهمية التوافق بين الفاعلين كشرط لنجاح الانتقال الديمقراطي وتقليص التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعملية الانتقالية، عبر دستور يضمن استدامة نتائج العملية التوافقية من خلال إيجاد توازنات معينة بين النخب تنقل الدولة من حالة اللايقين إلى حالة مستقرة في إطار نظام سياسي ديمقراطي وعدم العودة إلى حالة ما قبل الانتقال.²
 - ب- إشكالية السلوك التصويتي للناخبين حول الدستور: يطرح دور الناخبين في السياقات الانتقالية أهمية كبرى، ومن ثم يمكن تحديد مسألتين ترتبط بدور الناخبين:
 - **المسألة الأولى:** تتعلق بقدرة الناخبين على التكيف مع الوضع الجديد مقارنة بالسياقات السلطوية قبل الانتقال وقدرته على التجاوب الفعال مع المسار التأسيسي الجديد في ضوء كثافة السيولة والجدال الذي يصاحب العملية الانتقالية.
 - **المسألة الثانية:** تتعلق بمخاطر ربط الناخب لقراره التصويتي بوجود أزمة اقتصادية واجتماعية تصاحب عملية صياغة الدستور، وهو ما قد يعطي فرصة لبعض القوى السياسية في التأثير

¹ - دحماني مولود، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - دحماني مولود، مرجع نفسه، ص 49.

على الناخب لإعادة بعض الممارسات السلطوية كحل عملي من أجل تجاوز الوضع المتأزم في المجتمع.

ج- إشكالية التكريس الدستوري للانتقال الديمقراطي: تطرح العملية الدستورية مجموعة من الإشكالات تتعلق أساساً بقدرة الدستور على ترجمة أو استيعاب التوازنات الهشة في المرحلة الانتقالية من خلال ما يلي:

- إشكالية السلطة التأسيسية: من خلال جدلية التداخل في مسؤولية وضع المعايير التي تحكم بناء الدستور الجديد.
- إشكالية تعدد الخيارات الدستورية: المرتبط أساساً بالتعدد في التجارب العالمية وهو ما يؤدي إلى طرح إشكالية الخصوصية الوطنية، وهو ما يعطي للعملية سمة التعقيد خصوصاً في ضوء انقسام إيديولوجي اثني عرقي في المجتمع، تحتاج إلى إيجاد نوع من التوافقات بين الفاعلين.
- إشكالية التوافق حول شكل النظام السياسي: خصوصاً في ضوء اختلاف الإشكال المتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات، نظام برلماني-رئاسي، وهو ما يؤدي عادة إلى إيجاد دساتير مختلفة لتجاوز الخلافات في تحديد شكل نظام الحكم فيتم على سبيل المثال الجمع بين الأنظمة الرئاسية والبرلمانية.¹

ثانياً: التوافق السياسي

وعرفها "ليمبروخ بأنها: استراتيجية إدارة النزاعات من خلال عملية التعاون والوفاء بين مختلف النخب بدلاً من التنازع والأخذ بالأكثرية".²

إن أهم ما يميز الديمقراطية التوافقية أنها جاءت بعد التجربة وليس قبلها، لأنها بدأت كسياسات عملية ضرورية ودساتير تتناسب مع الحاجة والتجربة التاريخية والثقافية للبلدان التي تتدخل فيها القوميات، فالديمقراطية التوافقية تتضمن مجموعة معقدة من القواعد التي من المفترض أن تمكن الحكم الديمقراطي والتعايش السلمي بين مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات التعددية، كونها توفر الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية ما يفضي إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الانسجام والوحدة الوطنية، وبذلك فهي لا تستقي عناصر

¹ - فاتح النور رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

² - نيهان سالم مرزق ألو جاموس، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني. مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 24، 2020، ص 4.

النجاح من التراكمات والخبرات التاريخية كما هو حال الديمقراطية التمثيلية، بقدر ما تستمد عناصر نجاحها من واقع المجتمعات التعددية.¹

ولعل أهم ميزة تميز التجربة التوافقية هي أربعة عناصر أساسية وفقا "آرنت ليهارت" وهي: حكومة ائتلافية أو تحالف واسع يشمل حزب الغالبية وسواه، ومبدأ التمثيل النسبي داخل الوزارة، وبشكل أساسي في الإدارة والمؤسسات والانتخابات، حق النقض المتبادل للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرارات، والإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل مجموعة.²

وبحسب "ليهارت" فإن التوافق في حكومة وطنية ائتلافية قادرة على تحقيق التوافق توفر الخصائص التالية: -قدرة النخب التمثيلية على أن تستوعب المصالح والمطالب المختلفة للمجموعات الفرعية التي يمثلونها ويتطلب ذلك القدرة على تجاوز الانقسامات والانضمام إلى جهود موحدة ومشتركة مع قيادات الجماعات الفرعية المنافسة وهذا يعتمد هذا على التزامهم بالحفاظ على النظام السياسي القائم واستقراره، وأخيرا تستند العوامل المذكورة على افتراض أن النخب على دراية بمخاطر الانقسام السياسي، والواقع أن هذه النقاط المفصلة هي مسألة واحدة تتعلق بواقعية النخب السياسية وانفتاحها، ويمكن أن تنسب هذه العوامل جميعها إلى ما يعرف بقناعات النخبة السياسية والعلاقات بين الثقافات الفرعية المختلفة والعلاقات بين النخبة والجمهور في كل ثقافة فرعية فردية.³

والهدف من ذلك تمكين الثقافات الفرعية بإدارة شؤونها بنفسها في الميدان التي تخصها مباشرة.⁴

5-على الرغم من أن ليهارت اعتمدت نظريته الديمقراطية على الخصائص سالف الذكر، إلا أنه لا يمكن تطبيق النموذج التوافقي والحفاظ على ديمومته واستمراره بحسب ليهارت من دون مجموعة من العوامل المساعدة التي من خلالها فقط يمكن خلق الظروف المواتية لتوطيد الديمقراطية في المجتمعات التعددية، هذه العوامل المساعدة يمكن إيجازها على النحو التالي:

¹ - ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، 2009، ص 59.

² - آرنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر، زينة حسني، ط 1، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، بيروت، ص 8.

³ - عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد 30، يناير 2018، ص 14.

⁴ - عبد العظيم جبر حافظ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003، الواقع، الإشكالية، الحلول، المجلة السياسية والدولية، ص 516-517.

- أ- حجم الدول: إن فرص نجاح إقامة الديمقراطية التوافقية في الدول الصغيرة هي أكبر من إقامتها في الدول الكبيرة على اعتبار صغر الحجم له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام النظام التوافقي وأيضاً على احتمال نجاحه، فهو يعزز روح التعاون والتسويات ويعمل على تخفيض أعباء صنع القرارات، ففي الدول الصغيرة تزداد فرص التعاون والتواصل بين القادة والزعماء السياسيين مما يؤدي إلى تراجع احتمال التنافس السياسي بينهم إلى لعبة صفرية، حيث يتحول ربح أي زعيم سياسي إلى خسارة تصيب منافسه والعكس صحيح.
- ب- التحدي الخارجي: انطلاقاً من مقولة أن التهديدات الخارجية عادة ما تخلق التماسك الداخلي الذي بدوره يعزز احتمالات نجاح النموذج التوافقي في الحكم، فالدول الصغيرة نسبياً وغير المتجانسة اجتماعياً عادة ما تكون عرضة لتحديات خارجية تهدد بقاءها، لذلك يستشعر قادة النخب القطاعية والزعماء السياسيين الحاجة إلى التفاهم والتعاون لتجنب دولهم هذه المخاطر الخارجية، ما يوفر الظروف المناسبة لإنجاح النموذج التوافقي في الحكم.
- ج- إن الديمقراطية التوافقية تنطلق من فكرة عدم وجود قطاع يشكل الأغلبية داخل الدولة على اعتبار أن ذلك يشكل عقبة أمام الإدارة السلسلة للنظام التوافقي.¹
- ومنه يتضح أن الديمقراطية التوافقية غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي داخل المجتمعات ما لم تكن هناك ظروف تساعد على نجاحها.²
- هناك ثلاث أشكال من التوافقات: التوافق الإثني- الاجتماعي "conseciational pact" مثل على ذلك بلجيكا وسويسرا ولبنان، ومطلوب في مقايضة التجاذب مسألة القبول بالتمثيل النسبي الذي يعدل من مفهوم قضية الديمقراطية (الرابح هو من يحدد مصير الخاسر)، ثم هنالك التوافق على القيم المتعالية والكونية أي عقد اجتماعي بين مجموعة من الأفراد تخلصوا من علاقاتهم الجماعية والتراث الثقافي التاريخي بما في ذلك الدين الجماعي وأحسن مثال هو فرنسا وأخيراً هناك الاتفاق السياسي القائم على التوافقات الظرفية والعقلانية الهادفة (هدف/وسيلة) والحسابية (ربح/ خسارة) كما نجده في نظريات في ما يسمى العقلانية الشكلية.³

¹ - رشيد ساعد، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، ص 1736.

² - عمر حاجي سليمان حاجي، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد 2003، الفرص والتحديات، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، جامعة الشرق الأدنى، 2020، نيقوسيا)، ص 25.

³ - حمادي الرديسي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

إلا أن السير على خطى التوافقية في الواقع السياسي لم يكن إلى الأبد، بل كان مؤقت ومرحلة لانتقال المجتمع نحو الاستقرار الأفضل، ولم تؤد التوافقية في تطبيقها إلى تجزئة جغرافية وقومية للدولة بل أصبحت هذه الترتيبات السياسية خطوة حكيمة في سبيل الاستقرار وتكوين المجتمع السياسي، ودولة متكاملة من جديد.¹

وقد ظهر مفهوم التوافق السياسي كطريقة مهمة ومؤثرة في إدارة المراحل والفترات الانتقالية وذلك كمقدمة لوضع أرضية سياسية وأرضية اجتماعية أكثر استقراراً، حيث تتسم المراحل الانتقالية غالباً بصراعات واختلافات جذرية بين الفواعل السياسية والاجتماعية، فهي مرحلة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث في فترة زمنية واحدة، فهذه المرحلة تتسم بدخول مفاهيم ومعايير قيمية جديدة فكراً وممارسة، من خلال الانفتاح السياسي وحقوق الإنسان والحريات وغيرها، فغالباً يكون هناك اتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناء على مخرجات توافقية، ومنه فهو يعبر في جوهره عن تكييف مبدأ الأكثرية والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي.

ثالثاً: العدالة الانتقالية

معظم تجارب الانتقال الديمقراطي عاشت إشكالية العدالة الانتقالية، والتي تتميز عن العدالة الكلاسيكية باللجوء إلى المقاربة السياسية، في فترة تاريخية يسقط فيها النظام السابق بالكامل وتنتصر قوى التغيير كذلك بشكل نهائي، فيكون من الضروري إيجاد حل وسط لعناصر النظام القديم وقوى التغيير الجديدة، فغالباً يتم تأسيس لجان الحقيقة والقيام بالمصالحة لإيجاد مخرج لهذه المعضلة، ومعرفة حقيقة الانتهاكات وتحديد مسؤولية الأطراف.²

في تعريف للعدالة الانتقالية يشير تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عام 2005 على أنها تشتمل على عمليات وآليات مرتبطة بالمحاولات التي يحاول المجتمع بذلها لتفهم وتجاوز تركة الماضي واسع النطاق بمن أجل ضمان والمساءلة والعدل والمصالحة.

فمن خلال هذا التعريف تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها مقاربة لتحقيق العدالة من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات الإصلاحية في فترات انتقالية تمر بها الدول وهي:

- الانتقال من حالة الصراع الداخلي أو الحرب الاهلية إلى حالة السلام.

¹ - الحسين لرقط، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسخ الديمقراطية في تونس 2010-2019، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيم السياسي الإداري، جامعة الجزائر 3-، 2019-2020)، ص 27.

² - فاتح النور رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

- الانتقال من حالة سقوط النظام القانوني القائم إلى حالة مرحلة بناء الدولة.

- الانتقال من حكم تسلطي إلى نظام قانوني.¹

تركز العدالة الانتقالية على مجموعة من الإجراءات أهمها: تقوم العدالة الانتقالية على مجموعة من الآليات والأدوات بعضها ذو طابع قانوني قضائي والبعض الآخر لا يحمل هذه الصفة أي ذو طابع سياسي اجتماعي عادة ما يتم اعتمادها عقب سقوط الأنظمة التسلطية، أي في المراحل الانتقالية لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي ويمكن أن نجل أهم هذه الآليات فيما يلي:

1- المحاكمات والملاحقات القضائية: أي إحالة المتورطين في الجرائم الخطيرة والانتهاكات

الجسيمة فترة النظام الشمولي السابق وفترة النزاع المسلح والمرتكبة من الطرفين النظام والمعارضة على القضاء ما يساعد على تعزيز دولة القانون ومحاربة سياسة اللاعقاب وترسيخ البناء الديمقراطي، وتعد هذه الآلية عماد العدالة الانتقالية وضرورة لنجاح الانتقال الديمقراطي، وغيابها قد يؤدي تعثره إلى زعزعة الثقة في مؤسسات الدولة والقضاء.

2- لجان الحقيقة والعدالة والمصالحة: هي لجان مسائلة غير قضائية تهدف إلى كشف

الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المرتكبة فترة النزاع المسلح أو فترة النظام الشمولي، والتحقيق في حيثياتها وأسبابها ومرتكبيها سواء كانوا ينتمون إلى الجهات الحكومية والأجهزة النظامية أو إلى جهات غير حكومية.

وتعد هذه اللجان ضرورية لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، إذ تقوم بتنظيم جلسات استماع يقدم خلالها الجناة والضحايا والشهود رواياتهم بخصوص التجاوزات والانتهاكات مع توفير الحماية لهم وتقوم بتنظيم جلسات الصلح التي قد تقضي إلى منح الضحايا العفو للجنة بعد اعتذار هؤلاء، كذلك تعمل على تقديم اقتراحات وتوصيات لتفعيل المصالحة وتعزيز مسار الانتقال الديمقراطي وتعميق الإصلاح المؤسسي لا سيما المؤسسات المتورطة في الانتهاكات في ظل النظام التسلطي السابق، ما يجعلها آلية ذات أولوية قصوى لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، ومن أشهرها: لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا عام 1995، هيئة الحقيقة والعدالة في البيرو عام 2001، هيئة الحقيقة والكرامة في تونس عام 2014... الخ.

3- برامج تأهيل الضحايا اجتماعيا وإجراءات التعويض وجبر الضرر: هي إجراءات تمويلها الدولة

تعترف من خلالها بالأضرار المتكبدة في إطار النزاع السياسي أو المسلح أو في إطار النظام

¹ - دحماني مولود، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الديكتاتوري السابق وتعمل على معالجتها، تسهم في جبر الأضرار المترتبة عن انتهاكات الحقبة الماضية، ويأخذ التعويض شكلين مادي ومعنوي¹

4- منح العفو المشروط: بمعنى منح عفو مشروط بكشف الجناة للحقيقة واعترافهم واعتذارهم رسمياً وعلنياً شفويًا وكتابيًا للضحايا أمام الملاء، وفي جلسات الاستماع وجلسات الصلح التي تنظمها لجان الحقيقة والعدالة والمصالحة، مع إبداء الندم وإظهار الاستعداد للتعاون مع النظام الديمقراطي الجديد لإنجاح الانتقال الديمقراطي والتكفير عن الأخطاء السابقة، طبقت هذه الآلية في جنوب إفريقيا والأرجنتين... الخ.

5- الإصلاح المؤسسي: ليس منطقيًا أن يتم المباشرة في مسار المحاسبة والمحاكمات وتعويض الضحايا مع استمرار نفس مؤسسات النظام التسلطي السابق ونفس المسؤولين الذين تورطوا في ارتكاب الانتهاكات والممارسات القمعية، لذلك لابد لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي تفعيل آلية أساسية من آليات العدالة الانتقالية وهي آلية الإصلاح المؤسسي، من خلال إدخال تعديلات هيكلية عميقة في المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، أو تطهيرها من العناصر التي تبث تورطها في ارتكاب الجرائم في ظل النظام السابق أو على الأقل غطت عليها، والتي تسمى بعملية العزل السياسي، ويشمل الإصلاح المؤسسي إصلاح مؤسسات الدولة الأمنية كقوات الأمن والجيش والشرطة، وكذا إصلاح قطاع العدالة والمؤسسة التشريعية والتربوية... الخ.

عملية الإصلاح المؤسسي عملية العزل السياسي عرفتها عدة دول مرت بمرحلة الانتقال الديمقراطي وطبقت خلالها آليات العدالة الانتقالية، وعلى سبيل المثال الإصلاح المؤسسي للأجهزة الأمنية والقضائية وإجراء العزل السياسي الذي مس بعض المسؤولين والقضاة وقادة الأجهزة الأمنية والشرطة المتورطين في انتهاكات نظام "بن علي في تونس عقب "ثورة الياسمين" أواخر 2010.

كذلك الأمر في ليبيا عقب "ثورة" 17 فبراير 2011، ومصر عقب "ثورة" 25 يناير 2011، وتساعد هذه الآلية على إزالة أسباب النزاع والانتهاكات والقمع، وتعمل على إعادة الثقة في أجهزة الدولة ومن ثم إنجاح الانتقال الديمقراطي.²

6- العملية الانتخابية في المرحلة الانتقالية: العملية الانتخابية مرتبطة بالضرورة بالنظام الديمقراطي فهي وسيلة أساسية لتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع، فلا وجود

¹ - نعيمة عزوق، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجاً 2011-2017، مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 01، جوان 2018، ص 328.

² - نعيمة عزوق، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجاً 2011-2017، مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 01، جوان 2018، ص 328.

لديمقراطية بدون انتخابات غير أن الانتخابات وحدها غير كافية، فهي ليست مؤشراً نهائياً على وجود الديمقراطية دائماً، فقد لا تحدث ديمقراطية فعلية رغم وجود العملية الانتخابية، إذ لم تتوفر شروط النزاهة والتنافسية والتناوب على السلطة، فيجب احترام قواعد اللعبة السياسية و العملية الديمقراطية والقبول بنتائج الصندوق، وهذا ما يطرح قضية الجهة المكلفة بتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية ومدى استقلاليتها وقدرتها على تجسيد شروط الانتخابات النزاهة والشفافية¹. وبداية الانتقال يعني حدوث توافق بين النظام والمعارضة حول تبني الانتخابات والقبول بنتائجها، وعدم التوافق على هذا المبدأ يعني زيادة التعقيد في اللعبة السياسية²

7- متطلبات الانتخابات الديمقراطية: عند ربط الانتخابات بالديمقراطية يجب البحث عن

المعايير الأساسية لوصف الانتخابات بأنها ديمقراطية وهذا من خلال ثلاثة معايير:

- معيار فعالية الانتخابات: ويعني أن لعملية الانتخابات أغراض ووظائف تنطوي على مجموعة من النتائج الفعلية في نظام الحكم وليست غاية في حد ذاته.³
- معيار ما يسمى بحرية الانتخاب: يتمثل في أن الانتخابات تجري في ظل سيادة القانون وتتميز بالمنافسة واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن.
- معيار شفافية الانتخابات الديمقراطية: وهو اجراء الانتخابات بشكل دوري ومنتظم وتتميز عملية إدارتها والإشراف عليها وإعلان نتائجها بحياد سياسي وعدالة وشفافية.
- الانتخابات في السياق الديمقراطي: الانتخابات أمر حيوي في الانتقال الديمقراطي فلا يمكن تصور عملية "ديمقراطية" بدون انتخابات، من هذا المنطلق توفر الانتخابات مجموعة من النتائج الإيجابية مثلما يمكن أن تؤدي إلى انعكاسات سلبية على مسار الانتقال الديمقراطي وفق ما يلي:

أ- الانعكاسات الإيجابية:

- التمثيل الحقيقي للمصالح والقوى الاجتماعية: خاصة تلك التي كانت مضطهدة في مراحل الاستبداد.

¹ - فاتح النور رحموني، مرجع سبق ذكره، ص34.

² - السعيد ملاح، عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد05، جوان2013 ص245.

³ - دحماني مولود، مرجع سبق ذكره، ص 49-52.

- إضفاء الشرعية على الحكومة والسلطة التأسيسية: ما يعني القدرة على تأسيس انتفال ديمقراطي صحيح.

- قدرة المواطن على مراقبة عمل المؤسسات الانتقالية: ما يؤدي إلى استجابة أحسن في التعامل مع المسائل اليومية مقارنة بالحكومات في السياقات الاستبدادية.

ب- الانعكاسات السلبية: الفائزون غير الديمقراطيون، تظهر فوز أحزاب غير ديمقراطية في الانتخابات التنافسية معضلة كبيرة في مسار الانتقال الديمقراطي، خاصة الأحزاب المرتبطة بالنظام السابق، والتي تستفيد من الأوضاع الصعبة للمرحلة الانتقالية، وضعف التعبئة للقوى السياسية الجديدة للحصول على تأييد شعبي واسع...

الانتخابات والصراع الاثني: يمكن للانتخابات أن تفاقم في ظل ظروف معينة عمليا من الصراع الاثني بدلا من المساعدة على التخفيف منه، ويرجع ذلك إلى بروز أحزاب قومية متشددة وعودة أحزاب وشخصيات تمتد للنظام السابق تشارك بفاعلية في انتخابات حرة ونزيهة، حيث تحاول استخدام أحزاب القومية المتشددة كتكتيكات للفوز بالتأييد الواسع للناخبين، ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى بروز عنف اثني ينتج عنه تعطيل المسار الانتقالي.

هشاشة الأنظمة الحزبية: في إطار المراحل الانتقالية أو في ظل أجواء الانقسام السياسي الحاد عادة ما تنتج صياغة أنظمة حزبية هشة وغير مستقرة تؤثر على مسار الانتخابات التأسيسية، ما يعيق بالتالي وجود نظام حكم فعال خاصة التشديد في إنشاء الأحزاب والتي تؤدي إلى تغييب مصالح اجتماعية كثيرة عن التمثيل بصورة مناسبة ما يؤدي بها إلى المشاركة في أطر غير القنوات الاجتماعية في إطار قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.¹

إن الجهات الفاعلة المهيمنة في السياسة الديمقراطية ليست دائما مهمة في الفترات الانتقالية بل على العكس من ذلك، على سبيل المثال، الأحزاب والانتخابات ضرورية لفهم الديمقراطية، لكنها قد تكون ثانوية خلال المرحلة الانتقالية، حيث من بين التحولات الأخيرة في أمريكا اللاتينية الحالة البرازيلية هي الوحيدة التي لعب فيها الحزبان دورا في الانتخابات منذ بداية الفترة الانتقالية، على الرغم من أهمية الاستفتاءات في الأوروغواي وشيلي والدعوة للانتخابات ودور الأحزاب الفعال والهام، ولكن في حالات تظهر متأخرة نسبيا على مسرح الساحة الانتقالية، على العكس من ذلك فإن استمرار قوة

¹ - دحماني مولود، مرجع سبق ذكره، ص 49-53

وهيمنة الجيش في عملية الانتقال وظلت الجيوش فاعل متطفل في الديمقراطيات الجديدة، ولكن في الديمقراطيات الراسخة يصبح دوره إلى حد كبير أقل وضوحاً.¹

رابعاً: مآلات الانتقال الديمقراطي والتحديات

يعتبر مسار الانتقال الديمقراطي عملية مركبة تتداخل في مساراتها ونتائجها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، حيث يجمع الخبراء والباحثين على أن المرحلة معقدة نظراً لاحتمالية ارتداد النظام الجديد عن المسار الديمقراطي وكون عملية التفكيك وإعادة البناء المتدرجة والجاري تطبيقها، يتشارك فيها كل الأطراف ذات التوجهات السلطوية وكذا الديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

ومن ثم تأخذ حالات الانتقال الديمقراطي ثلاث حالات:

1- نجاح الانتقال الديمقراطي والتمهيد للترسيخ الديمقراطي: من خلال تحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً وهو ما يعني في نفس الوقت المرور إلى مرحلة أخرى لاستكمال المسار، فنجاح الانتقال الديمقراطي، وفق الأدبيات النظرية هو التأسيس لمرحلة جديدة تتجاوز فيها الدولة مرحلة اللايقين للدخول في مرحلة جديدة تدعى مرحلة الترسخ الديمقراطي.

2- فشل الانتقال الديمقراطي والنزاع عن المسار: بمعنى أنه لا يؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، نظراً لحدوث ردة أو انتكاسة قد تكون نتيجة لانقسام عميق في المجتمع أو حرب أهلية على سبيل المثال لا الحصر.

3- ارتداد مسار الانتقال الديمقراطي: وتأسيس أنظمة سياسية هجينة وهي الأنظمة التي تجمع بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض عناصر الديمقراطية.²

4- ويكتمل الانتقال الديمقراطي حسب "لينز وستيبان" بـ:

- الاتفاق على الإجراءات السياسية لتشكيل حكومة منتخبة.
- وصول الحكومة إلى السلطة كنتيجة مباشرة للتصويت الحر والشعبي.
- للحكومة سلطة الأمر الواقع لوضع سياسات جديدة.
- ليس من الضروري تقاسم السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية.³

¹ - Scott Mainwaring, *op.cit*, p32.

² - دحماني مولود، مرجع سبق ذكره، ص53.

³ - G-Shabbir Cheem, *Democatic Trasition and Consolidation: Regional Practices and Challenges in Pakistan: Pacific Governance and Democracy Initiative East- West Center*, p16.

خامسا: خصائص المرحلة الانتقالية

ولأن المرحلة الانتقالية حساسة في تحديد مآل العملية الديمقراطية والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي فهي تتميز بالخصائص التالية:

1- صراع النفوذ بين جميع الأطراف القديمة الموجودة: سواء التي زالت وبقيت تبعاتها أو شبكاتهما كما حصل في مصر، أو أطراف قديمة لم تزل موجودة كما حصل في البلدان التي يحدث فيها تعديلات دستورية هذا الطرف القديم سواء سعي طرفا قديما أو قوى تقليدية أو قوى متحركة أو منتفعة سوف يبذل قصارى جهده للحفاظ على الوضع القائم بأعلى المكاسب وأقل الخسائر والآخر هو الطرف الجديد، أصبح بحاجة لأن يدخل في مرحلة انتقالية حتى يستطيع أن يتأقلم مع عملية الانتقال.

2- الاضطرابات وعدم الاستقرار في المرحلة الانتقالية: قد تكون اضطرابات عنيفة أو متوسطة أو بسيطة وهي ناتجة عن اختلال توزيع القوى، وهناك تطوير وتطور لشرعيات جديدة، فاللاعبون بشكل عام لم يتغيروا لكن مواقعهم تغيرت، وبالتالي هم يبحثون عن خلق لعبة جديدة حتى يقيموا على أساسها الإدارة أو الحكم أو السياسة مستقبلا.

3- تعتبر عملية التحول بمثابة عملية جراحية حقيقية حيث تتطلب إلى مهارات عالية في إدارة التحول بأقل الأضرار والخسائر وبأعلى الفوائد والمصالح، وتأمين عملية التحول من أهم القضايا التي يجب أن يتم التفكير فيها والانتقال من التأمين إلى الإدارة مع الأخذ بعناصر الملائمة ومسألة القدرة على ممارسة المرونة في ظل التفاعل بين الأطراف المختلفة وفق أسس يقررها الحدث نفسه وفق بيئته وأولوياته وأهدافه قصيرة وطويلة المدى ويحدد عناصر الانطلاق إلى المسار المطلوب.

4- اتفاق الفاعلين على آليات وضوابط للانتقال: حاجة الفاعلين للاتفاق على ضوابط تحكم سير العملية الانتقالية، وهذا يؤدي إلى دخول قوى وتأثيرات وآليات جديدة، فهناك آلية تنظيمية ومؤسسية تحضر للانتقال في المستقبل، فمثلا تونس تم انتخاب الجمعية التأسيسية¹ فيما سبق نستنتج أن أشكال الانتقال الديمقراطي متعددة في أشكالها ومختلفة في سياقاتها، ولكن هذا لا يعني أن الانتقال الديمقراطي هو ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي وهو بصدد تغيير تنظيمه القديم إلى تنظيم جديد يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن

¹ - محمد كرزاي، إدارة حركة النهضة التونسية للمرحلة الانتقالية 2011-2014، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، ماي 2018، ص 118-119.

كل تجربة من تجارب الانتقال الديمقراطي تعد وصفاً جديدة تساهم في بناء نظرية الانتقال الديمقراطي.¹

سادساً: مؤشرات الانتقال الديمقراطي

- 1- اللاعبون لا يعرفون نتائج الانتخابات مسبقاً.
 - 2- المعارضة لا تتبنى خيار سقوط النظام كلياً لتجنب منطق اللعبة الصفرية التي تقود إلى العنف.
 - 3- تراجع عوامل الثقة والشك بين اللاعبين والفواعل.
 - 4- توفر فوائد للجميع.
 - 5- تقليل دور التأثير الخارجي والإبقاء على الحركات الداخلية للانتقال.²
- من خلال هذا، الانتقال الديمقراطي يمر بمجموعة من الاستراتيجيات من إصلاحات دستورية وتوافق سياسي وعدالة انتقالية، مع وجود خصائص مختلفة للانتقال عن التحول الديمقراطي وغيره، من أهمها اتفاق الفاعلين على آليات وضوابط المرحلة الانتقالية مع اتفاق الباحثين على أهمية وجود حكومة أو دولة هي التي تقود الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: عوامل ومحركات الانتقال الديمقراطي

أولاً: عوامل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

تؤكد أدبيات دراسة الانتقال الديمقراطي على حقيقة اختلاف تجارب الانتقال من إقليم جغرافي إلى آخر، بل وحتى بين دول الإقليم التي تتقاسم نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية وربما حتى الإيديولوجية، فقد تم التأكيد على التنوع الحاصل في تجارب الانتقال، ولأجل ذلك لا يمكن المجادلة بوجود نموذج موحد للانتقال الديمقراطي يسري على جميع الدول العربية لحقيقة الاختلاف في مستوى النمو الاقتصادي، درجة التجانس الاجتماعي وحتى استراتيجية الموقع بين المشرق والمغرب ومع ذلك فإنه في الحالة العربية توجد مظاهر للتشابه البنيوي في أنظمة الحكم.

بغض النظر عن طبيعة الأسباب المؤدية إلى الانتقال الديمقراطي فهي تبدو في النهاية كعوامل محفزة أو فرص مساعدة على الانتقال الديمقراطي والمساهمة فيه، كما تظهر ذلك تجارب الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي خارج العالم العربي، وتلخص أدبيات دراسة الانتقال الديمقراطي الأسباب المؤدية إلى الانتقال في ثلاث فئات من العوامل: عوامل اقتصادية، عوامل مجتمعية وعوامل خارجية،

¹ - منصور جلطي، حول الديمقراطية والانتقال الديمقراطي - دراسة في المفاهيم - مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 49.

² - السعيد ملاح، عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 245.

وإذا كان المفترض أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، وبالتالي أن تؤدي هذه الأسباب إلى انتقال الديمقراطي حقيقي في دول العالم العربي كما حصل في غيرها من الدول إلا أن خصوصية هذه العوامل في العالم العربي مقارنة بغيره جعلتها تبدو أقرب للقيود منها للفرص.¹

1- العامل الاقتصادي: تعد نظرية التحديث ل"مارتن ليبست" إحدى المداخل الشهيرة لتفسير الانتقال الديمقراطي، وقد اعتبرت إطاراً مناسباً لفهم عملية الانتقال من التسلط نحو الديمقراطية وهي تجادل بأن الديمقراطية تخرج من رحم الديكتاتورية عن طريق التنمية الاقتصادية، فعندما تنمو الدول تصبح البنى الاجتماعية أكثر تعقيداً، أكثر نشاطاً، المجتمع المدني أكثر قوة، وبالتالي يصبح حكم الديكتاتورية أقل تأثيراً وعكس ذلك تماماً افترض "Preze worski"، أن عملية الانتقال في الأنظمة ذات المداخل الاقتصادية العالية من المرجح أن لا تتم، وبأن عوامل التحديث التي جادل بها "ليبست" لا تقدم تفسيرات مقنعة لفهم الانتقال الديمقراطي، بل إن "Ulfelder" و"Lutisick" جادلوا أن الانتعاش الاقتصادي يعزز أكثر استقراره الدول التسلطية، وأن التراجع الاقتصادي هو الذي من شأنه أن يعزز أكثر احتمالية التحول نحو الديمقراطية.

في الواقع تبدو النظرية الثانية أقرب لأن تنطبق على كثير من دول المنطقة العربية، حيث أن الازدهار الاقتصادي وتحسن مستوى الدخل الفردي خاصة بفضل مداخل النفط رغم أنه ساهم في بناء طبقة وسطى إلا أنه لم يترجم ذلك التحديث إلى مطالب مجتمعية قوية بالإصلاح السياسي تقودها الطبقة الوسطى، لأن إيرادات النفط التي تؤول للدولة أسست لشرعية ريعية استطاعت الأنظمة من خلالها تعزيز سلطتها الأحادية عبر توزيع المساعدات ورشوة المعارضين المحتملين وبناء جهاز أمني قمعي مما أدى إلى تقويض فرص بناء مجتمع مدني قوي يقود التغيير.

من جهة أخرى، لم يكن ممكناً الاعتماد على الطبقة البرجوازية لقيادة التغيير نحو الديمقراطية لأن مكانة هذه الطبقة في البناء الاجتماعي العربي لطالما كانت خاصة لا يمكن مقارنتها بمكانة البرجوازية في الأنظمة الغربية، فالبرجوازية العربية كانت دوماً مرتبطة بعلاقات مباشرة وصلات بالنظام الحاكم ولهذا جاء إخلاصها لليبرالية السياسية مثل إخلاصها لليبرالية الاقتصادية محل شك، فالذي كان يهم هذه القوة الاجتماعية في شأن الحريات هو حرية التملك والاستثمار مع التنكر لأي من أشكال الحريات السياسية، ويظهر ذلك في ارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية الغربية في

¹ - راجع زغواني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، 2019، ص 63.

السياسة في مقابل حرصها على منع أي محاولة للتدخل في حرية الاستثمار، فالبرجوازية العربية منذ نشأتها نمت بلا ليبرالية سياسية وبعدها تقربت من السلطة شددت على التنمية بلا ديمقراطية.

2- العامل المجتمعي: تظهر حالات عديدة لتجارب الانتقال الديمقراطي أن للعامل المجتمعي

أي وجود طلب شعبي على الديمقراطية دور فعال ومؤثر في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، يتعلق الأمر هنا بدور المجتمع المدني¹، الذي لا هو من صلاحيات التنمية الرسمية للدولة ولا كملكية خاصة للأفراد لكنه في نفس الوقت، خزان تنظيمي وبشري في خدمة كل أفراد المجتمع، معصرن لآليات تشكيل وأداء الدولة في مرحلة حاسمة من حياتها وهي السيرة الانتقالية²، ومدى فاعلية قواه ومنظّماته في ممارسة الضغوط لأجل إسقاط الحكم الأحادي واستبداله بنظام حكم تعددي لقد أكدت دراسات عدة حول المجتمع المدني صحة الفرضية التي تربط بين الانتقال الديمقراطي والمشاركة السياسية، إذ يعتمد انتفال قابل للتطبيق بدرجة كبيرة على ثقافة "المساهمة السياسية" أي استعداد المواطنين للانخراط في الشأن السياسي، والمشاركة السياسية في شكلها غير الرسمي من خلال النشاطات الاجتماعية والسياسية، التظاهرات والاحتجاجات ودور الشبكات الاجتماعية، وكل انتفال ديمقراطي لا يتوقع له النجاح دون ثقافة المساهمة، أي مشاركة فعالة للقاعدة المجتمعية التي تفرض إرادتها وتنبثق عنها السلطة السياسية، فالمرتكز الأساسي للسلطة السياسية في نظام ديمقراطي هي القاعدة المجتمعية التي يستمد منها شرعيتها، قوتها واستمراريتها.

إن ثقافة المساهمة تتطلب أن يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي أو جماعة ضغط، وترتكز ثقافة المساهمة على ركيزتين الأولى هي حقوق المواطنة والثانية هي المشاركة السياسية. بالنسبة لركيزة المواطنة، فلا تزال المرتكزات القبلية والأسرية أو الطائفية والإثنية هي السائدة في العالم العربي وإن تفاوتت من دولة إلى أخرى، بما يقصي دور المواطنة في القيام بدور فعال في الأمور السياسية، ومن ثم التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة، أما ركيزة المشاركة في صنع القرار فتضل هناك في العالم العربي درجة كبيرة من الانفرادية التي تقلص من دور المواطنين في صنع القرار في مجتمعاتهم، فالسلطات العربية الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستقلال استطاعت أن تخلق ثقافة

¹ - رابع زغواني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، مرجع نفسه، ص 63.

² - رابع علي موسى، الإصلاح السياسي وإشكالية تجديد البنى، الاجتماعية السياسية. قراءة في سيرة الانتقال الديمقراطي الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017، ص 126.

خضوع في ظلها تحول النظام السياسي إلى كيان مقدس لا تجوز مناقشته ومطالبته بالإصلاح، وتحول المواطن إلى آلة لا تعرف سوى وحدانية السلوك والامتثال، وبالتالي فإن علاقة الحاكم بالمحكوم أسست لثقافة خضوع بدل ثقافة المساهمة.

ولاتزال الأنظمة السياسية في العالم العربي تتحكم في القاعدة المجتمعية كنتيجة حتمية لتبعية المجتمع المدني وفشله في فرض إرادته على النظام ومساهمته في التحول نحو الديمقراطية وذلك يؤكد أن النظام السياسي في العالم العربي لا يمنع وجود إطار مؤسسي للمجتمع المدني، ولكنه بالمقابل يفرض سلطته على هذا الإطار المؤسسي أو يجعله وفق إرادته أو حتى يلغيه تماماً.¹

ومن هنا فإن هذه المؤسسات تساهم بشكل واسع وفعال في نشر القيم الديمقراطية مما يجعله منها مدارس لتمكين الأفراد وتعليمهم على إدارة مسألة الاختلافات بالوسائل السلمية في ضوء التسامح والاحترام والتسوية لذلك لا حدود لأنشطتهم إلا في مجتمعات العالم الثالث التي لاتزال أنظمتها السياسية والاجتماعية غير مستقرة، حيث تمنعهم من ممارسة النشاط المجتمعي الديني والسياسي وبالتالي يضعف نشاطها لأن الدين والسياسة هما المحركان الأكثر أهمية عند مجتمعات العالم الثالث.²

3-عدم الفعلية الدستورية والمؤسسية: حيث خضوع العديد من البلدان لتجربة دساتير لا علاقة لها بالواقع الفعلي الذي تتعايش معه ولا تلبى المتطلبات الحقيقية للشعب، وبالتالي مع تصاعد المشكلات السياسية لتلك البلدان أصبح من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، يجب أن يتم من خلال عملية المراجعة أو التعديل أو إعادة البناء الدستوري مع مراعاة قضية التوافق بين النصوص الدستورية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إضافة إلى المؤسسات التي يتم من خلالها وضع أحكام الدساتير موضع التنفيذ الحقيقي.³

4-العامل الخارجي: ساهم في انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي خاصة خلال العولمة والثورة المعلوماتية في خلق بيئة دولية مناسبة للانتقال الديمقراطي في العالم لتنعم بالتأييد بدعم وتأييد من القوى في الخارج فضلاً عن قوى الداخل، وبذلك أضحت العامل الخارجي عاملاً مساعداً بدرجات مختلفة وأشكال متنوعة لدفع بعمليات التحول الديمقراطي في بلدان ما يسمى بالموجة الثالثة ولعل أبرز مظاهر هذا الدعم تظهر فيما يلي:

¹ - راجع زغواني، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² - طه شريف، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال: المعهد المصري للدراسات، {<https://www.eipss-eg-org.cdn.am>}, (تاريخ التصفح 2020/6/2).

³ - حسين بهار، التجربة والتحول الديمقراطي، دفا تر السياسة والقانون، أبريل 2011، ص 136.

- أ- دور قوى الديمقراطية الغربية في دعم العمليات الانتقالية، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لنظم السياسية التي تمر بمرحلة انتفال أو ممارسة الضغوط وفرض عقوبات على النظم التسلطية، وكمثال على ذلك يبدو دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واضحا في نشر وتعزيز الديمقراطية في وسط وشرق أوروبا بالنسبة للأول ووسط جنوب أمريكا بالنسبة للثاني.
- ب- دور المؤسسات المالية الدولية وخاصة مؤسسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشجيع سياسات التحرر الاقتصادي والسياسي من خلال ما يسمى "المشروطة السياسية"، أي ربط تقديم القروض بمباشرة إصلاحات سياسية في سياق تطبيق أساسيات الحكم الرشيد.
- ج- دور المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تقديم أشكالاً متنوعة من الدعم لتنظيمات المجتمع المدني المحلية ومراقبة العملية الانتخابية في الدول التي تمر بفترة الانتقال، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغط عليها.
- د- يعتبر عامل العدوى والانتشار عاملاً دافعاً لعملية الانتقال على المستوى الإقليمي في بعض الحالات بحيث أن قدرة بلد ما في تأسيس نظام سياسي ديمقراطي قد يكون له آثار إيجابية على القوى السياسية في البلدان المجاورة للانتقال والسير في نفس الاتجاه.¹
- ومع ذلك هناك نقطتان مهمتان يجب الإشارة إليهما بخصوص أهمية دور التأثيرات الخارجية في دعم عملية الانتقال الديمقراطي:

أولهما: درجة تأثير العامل الخارجي على عملية الانتقال الديمقراطي وتختلف من حالة إلى حالة أخرى حسب الاستراتيجيات المختلفة للفاعلين الدوليين وطبيعة الظروف والمؤثرات المحلية في البلدان المستهدفة، وقد أكدت العديد من الدراسات على أن المؤثرات الخارجية لا تعطي تأثيراتها الإيجابية بخصوص الانتقال أو كون تأثيراتها نسبية ومحدودة في حال عدم وجود القوى والعوامل المحلية المحركة للانتقال الديمقراطي، مما يؤكد أن الأصل في قضية الانتقال هو العوامل المحلية بينما العوامل الأجنبية لها دور داعم.

ثانيهما: أن بعض المؤثرات الخارجية لعبت دوراً مهماً في دعم وترسيخ الانظمة الاستبدادية وعدم دعم التحول نحو الانتقال الديمقراطي، والحالة النموذجية لذلك تتمثل في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الانظمة الاستبدادية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه الانظمة في الانصياع لمصالحها، أي أن سياسات المتعاقبة للإدارات

¹ - رايح زغواني، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الأمريكية تجاه البلدان العربية استندت في جزء هام منها على أساس التضحية بمبادئ الديمقراطية والقيم وحقوق الإنسان من أجل المصالح. ولذلك عانت واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في هذه البلدان في مرحلة ما بعد الحادي عشر سبتمبر من معضلة انعدام المصداقية.¹

5- سقوط فرضية الاستثناء الثقافي: لقد كانت فرضية ما يطلق عليه "لاري دايموند" الحتمية الثقافية محل تشكيك ورفض من طرف كثير من الباحثين الغربيين، حيث عمدوا إلى تفنيد مقولة ثبات وتماسك مكونات الثقافة السياسية واستعصائها على التغيير، التي جرى تكذيبها معرفياً وموضوعياً بالوقائع ولسبب معياري كون تصديقها يؤدي إلى حكم نهائي بالتسلطية على بعض الشعوب فقد دعا "صاموئيل هنتغتون" للحذر من التشبث بذريعة العوائق الثقافية في وجه المجتمعات الإسلامية والقيم والمعتقدات الآسيوية التي يطلق عليها " الكونفوشيوسية" بالنسبة للمجتمعات الآسيوية، حيث أثبت التاريخ حسب أنه ثقافات ديناميكية قابلة للتغيير مع تعاقب الأجيال.

وفندت دراسات أخرى الاستثناء الثقافي بالنسبة للشعوب العربية، فاستناداً إلى بيانات "مسح القيم العالمية" World Values Survey أكد فريق بحث يتصدره، "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart أن العرب ليسوا أقل تأييداً من غيرهم للنظام الديمقراطي، ومن أبرز الأمثلة عن هذه الدراسات أيضاً تلك التي أجراها الباحث "مارك تيلسر" Mark Tessler بالتعاون مع باحثين آخرين منهم باحثون ميدانيون عرب وخصت عدداً من الدول العربية²، وآخرها كانت تلخيصاً لبيانات "الباروميتر العربي" الذي تأسس سنة 2006 بتمويل من "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية" وتوصلت مسوح عربية إلى نتائج مماثلة حيث اتفقت على أن أغلبية من العينة المستجوبة تصل في المتوسط إلى الثلثين تؤيد النظام الديمقراطي، ومنها المسح الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية بين 2009 وبداية 2010 أي قبل شهور من أحداث الربيع العربي في تسع بلدان عربية (الجزائر، والمغرب، والأردن وفلسطين، لبنان، السعودية واليمن، والسودان، ومصر) وأيضاً المسح الذي أجراه المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات بالدوحة تحت عنوان " المؤشر العربي" 2012-2013، والذي أعقب اندلاع الأحداث... وكانت أحداث الربيع العربي أيضاً في صالح فرضية الاستثناء الاقتصادي للدول النفطية التي اعتمدت الأنظمة فيها على الربيع لشراء السلم الاجتماعي بزيادة الإنفاق لتوفير فرص توظيف واستثمار وخدمات

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، الحركات الإسلامية والسلطة في دول "الربيع العربي" قضايا وتساؤلات، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول، ط1: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 2.

² - زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص 897

وإنشاء مرافق، وكذا لحفظ وتعزيز قواعدها الاجتماعية ذات الطابع الديني والقبلي التقليدي بالنسبة للملكيات الخليجية التي لم تواجه واقع الانتفاضات الشعبية باستثناء البحرين التي تتميز بالانقسام الطائفي السني- الشيعي.

6- الحركات الإسلامية فاعل أساسي في أي عملية تغيير سياسي: يعترف كل من "الفريد ستين" و"خوان لنز" بأن الدين كعامل كان حاضرا في بعض الانتقالات الديمقراطية، فالكنيسة الكاثوليكية على وجه التحديد قامت بدور مهم وإيجابي في الانتقال الديمقراطي إلى الديمقراطية في بولندا والتشيلي والبرازيل، ومع ذلك بقي هذا العامل هامشيا بالنسبة للجهود العلمية للتنظير للموجة الثالثة، لكن الدور الذي لعبه ما سمي بالإسلام السياسي في أحداث "الربيع العربي"، سيجعل المهتمين بهذا المجال المعرفي يولونه كامل الأهمية.

وتعد الحركات الإسلامية مكونا أساسيا للمشهد السياسي العربي ولا يمكن تصور أن تكون خارج ملعب السياسة في أي عملية تغيير للأنظمة السياسية، وقد كرست انتفاضات الربيع العربي هذه الحقيقة التي أكدها الباحثون لما تمتلكه هذه الحركات من قدرة تنظيمية وتعبوية، والتي في ذات الوقت تثير مخاوف الأنظمة والدول الغربية الكبرى.¹

انطلاقا من النقاشات السابقة أن الانتقال الديمقراطي هو انتقال النظم من التسلطية إلى الديمقراطية بتوافق بين النخب السياسية، ظهرت بعد ما عرف "بديمقراطيات الموجة الثالثة" ولتحقق الانتقال الديمقراطي لابد أن يمر بمجموعة من المراحل والشروط، ويتحقق الانتقال عند إجراء انتخابات وإنشاء دستور. وبالنسبة للبيئة العربية تزايد الحديث عن الانتقال الديمقراطي خاصة بعد ثورات الربيع العربي وسقوط فرضية الاستثناء العربي لتقدم التجربة العربية في الانتقال الديمقراطي خاصة بعد ما حدث في تونس.

ثانيا: المداخل المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي وأنماطه في العالم العربي

تنوعت وتعددت المداخل والمقاربات التي تعالج وتفسر بالدراسة والتحليل عملية التحول الديمقراطي وفي الآتي أهمها:

أولا: المداخل المفسرة:

1- المدخل التحديتي: هذا النهج هو اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بالنظر إلى أن أغنى دول العالم هي دول ديمقراطية، وهذا يرجع في أنها ربطت بين مدخلين هما تحقيق المسألة الديمقراطية والتنمية يساهم في توطيدهم معا بشكل دائم.

¹ - زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص 897.

كان آدم سميث "Adam Smith" في كتابه "ثروة الأمم" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال الدعوة إلى الليبرالية السياسية كشرط ضروري للأداء الجيد للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي إلا أن المعالجة العملية الأكثر دقة وانتظاماً فيها تتعلق بالربط بين الديمقراطية والتنمية، تظهر من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست "S.M lipst"، وقدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية، التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية".

وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي Political Man" الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.

وفقاً لأطروحة "ليبست" ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة و ديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية.¹

وبالتالي تنطلق من كون الحداثة الاقتصادية تساهم في التطور السياسي والذي سيؤدي إلى سقوط النظام السلطوي وبالتالي التحديث السياسي الذي يعني: "قدرة النظام السياسي على التكيف مع التغيرات الحاصلة في النظام نفسه، فتصبح التحولات الاجتماعية احتياجات ومتغيرات سياسية، إلا أن هذا التطور السياسي العام يحتاج إلى ظرف لاستيعابه وإرساء سياسة عامة وبنى جديدة تحمي عملية التطور من التفكك والانقلاب نفسه عن طريق إنتاج شكل جديد للنظام السياسي لا يملك قدرة الاستجابة لتحدي التحديث.²

وقد تزايد في الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة تحديث المجتمعات النامية واقتصادياتها، كشرط مسبق لعمليات الانتقال الديمقراطي في هذه الدول، فالعديد من الدراسات وكذلك التجارب

¹ - يونس مسعود، يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

² - أسماء صالح، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الواقعية أثبتت أن الكثير من البلدان التي عرفت إجهاض لتجربتها الديمقراطية، كان مرده أساسا للتركيبية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية لهذه البلدان غير المساعدة على الانتقال الديمقراطي.¹

2- المدخل الانتقالي: تزعم هذا التيار الباحث السياسي دانكورت روستو "Dankwart Rustow"،

بمقالته "Transition to Democracy" في 1970 كرد على نظرية الحداثة لـ "ليبست"، في رأي هذا الاتجاه أنه من الضروري دراسة العوامل بصفة عامة التي تفسح المجال والطريق أمام قيام الديمقراطية، ولابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية نشوء الديمقراطية في المقام الأول وعمد "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فهو يركز على السويد وتركيا، فتبين له أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر بأربع مراحل أو طرق هي :

- ظروف الخلفية: "الوحدة الوطنية" أي أن تكون الشخصية القومية واضحة ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.
- المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة).
- مرحلة القرار: (الاختيار) وهي فترة تاريخية يقرر فيها أطراف النزاع السياسي العالق الوصول إلى التسويات، واعتماد القواعد النهائية لممارسة السياسية.
- مرحلة التعود: هنا يبقى مستقبل الديمقراطية غير مؤكد إذ أن إبرام الصفقات والتسويات يأتي نتيجة الضغوط القسرية.²

3- مدخل الثورة: إن تعريف مفهوم الثورة صعب للغاية، بسبب تنوع فهم المصطلح وتنوع

مقاربات المفكرين له، كل حسب فكره وتخصصه في هذا الاتجاه سيتم متابعة معظم وجهات النظر. حيث أنه يوجد من يستخدمه لتدليل على التغييرات المفاجئة والجذرية التي تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما تتغير قاعدة قائمة ويتغير النظام الاجتماعي والنظام القانوني المصاحب له فجأة وأحيانا بعنف، وهناك من يعرفها على أنها تغييرات ذات طبيعة راديكالية (غير سياسية)، حتى لو حدثت هذه التغييرات ببطء وبدون عنف.

تعرفها موسوعة علم الاجتماع على أنها: تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تغيير المجتمع ظاهريا وبشكل جوهري من النمط السائد إلى نمط جديد

¹ - سمير قط، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 232.

² - يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

يتلاءم ويتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف التي وضعتها الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة ودموية، كما قد تكون سلمية ومفاجئة سريعة أو بطيئة تدريجية.

فمن ذلك، ارتبط مفهوم التحول السياسي-الديمقراطي-كاصطلاح أكاديمي في عهده الأولى بظاهرة الثورات، حيث تعد في هذا الشأن الثورتان "الإنجليزية 1640"، و"الفرنسية 1789"، أبرز المحطات الأولى للتحول السياسي في تاريخ الدولة الوطنية في شكلها الناتج عن معاهدة "واستفاليا 1648"، إذ فرضت الثورتان مراجعة الأفكار القديمة حول ثبات الطبيعة والعقد الاجتماعي، فالتحول هو الهدف المحوري والجوهري لكل الثورات.¹

4-مدخل الثقافة السياسية: لعامل الثقافة السياسية في مجتمع ما دور كبير في أحداث عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي، ولقد تنوعت المفاهيم والأفكار والتعاريف المعطاة لمفهوم الثقافة السياسية.

ويمكن تحديد عناصر الثقافة السياسية على النحو التالي:

- 1- أنها تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.
 - 2- أنها ثقافة جزئية لإنهاء جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
 - 3- أنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في البنى الاقتصادية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصّصه الدولة لإحداث التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
 - 4- أنها تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، وهذا لاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.
- ولقد ميز "الموند وباول" بين ثلاث أنواع من الثقافة السياسية هي:

- الثقافة السياسية الهامشية الانعزالية "الضيقة أو المحلية": وهي تعني بعدم الاهتمام واللامبالاة العامة بالنظام السياسي وما يتصل به والشعور بالاغتراب، وهنا يعجز الفرد عن تقييم أي نوع من الأحكام الصحيحة عن أهداف السياسة العامة التي توجد في مجتمعاتهم،

¹ - يونس مسعودي، علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير دراسة حالي الجزائر والمغرب 1990-2014، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020)، ص 22.

وهذه النوعية من الأفراد يكونون حاملين النشاط السياسي في تحقيق أي تقدم في عملية التحول الديمقراطي.

- الثقافة الخضوع: وهي عبارة عن مجموعة أفعال النظام السياسي وموقف الأفراد السلبي اتجاهها إذ يولونها بالاحترام المفرط من خلال أعمالها ويخضعون لها، كما أن هذا النوع من الثقافات يتسم في التعرف على عملية صنع القرارات السياسية ونوعية المؤسسات السياسية ونوعية المؤسسات السياسية ومدخلات ومخرجات العملية السياسية، ورغم ذلك كله يبقى الأفراد سلبين تجاه النظام السياسي في ظل هذه الاتفاقية، لأنهم يعتقدون بعدم إمكانية التأثير فيه ويخافون القيام بأي تجاوز ضده معتقدين بأن أي تعبير ضد النظام يعرضهم إلى الخطر، وهنا تفقد مشاركة الفرد وفعاليتها لاعتقاده بعدم جدوى دوره.

- ثقافة المشاركة: هي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين، ويشعرون بأنهم قادرون على إحداث التأثير في السلطة السياسية، ويعدون مثل هذا الشعور طبيعياً ويدعوهم إلى التدخل والمشاركة في الحياة السياسية العامة من خلال مؤسسات الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، ولثقافة السياسية العديد من الوظائف البالغة الأهمية منها:

- 1- التعرف على طبيعة البناءات والمؤسسات والنظم السياسية.
- 2- المساعدة في تحديد مفهوم المواطنة وحقوقها.
- 3- دورها في التحديث والتنمية الشاملة وتحقيق عملية المشاركة السياسية وتحديثها.
- 4- محاربة الأفكار الداخلية وأزمات الهوية والاندماج والمساعدة في خلق الثقافة السياسية الوطنية.

الجدير بالذكر أن احتمالات "الدمقرطة" تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية فبالنسبة لمنظري التحديث تمثل الثقافة السياسية متغيراً تفسيرياً مركزياً لعمليات الديمقراطية، فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال، ومهما يكن فإن تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تؤكد القيم الكبرى الحاضرة والحاملة للديمقراطية، وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر بكل تجلياته وعناوينه وتسعى إلى

¹ -زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر، ص 588-587.

تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان، فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية.¹

إن التوقعات الديمقراطية Democratic Expectation تكون مرهونة بمدى النجاح في صياغة نظام ديمقراطي مستقر يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، إذ تساهم المتغيرات الثقافية كغيرها من المتغيرات بدور مساعد في أحداث التحول الديمقراطي، فالمتغير الثقافي يقصد به مجموعة القيم والرؤى والأفكار التي تساعد على التحول الديمقراطي، والتي تكون متشربة بقيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والتعددية وحرية الفرد في اعتناق أفكاره وقيمه الدينية، وهنا يتعلق الأمر بمدى وجود تجانس في المجتمع، وعدم انقسامه انقساماً حاداً إلى إثنيات وطوائف... وبالتالي فالديمقراطية، لكي تكون النظام الأمثل للحكم، تتطلب مواطنين ديمقراطيين الثقافة والتفكير، وأن المجتمع المثقف من الصعب أن تخترقه المؤثرات المعادية مهما كانت قوتها، لأنه يمتلك الوعي الضروري والقدرة لتجاوز الأزمات مهما عظمت، وهو القادر على تصريف شؤونه ومحاسبة حكامه إن أساءوا.²

5- المدخل البنيوي: (المدرسة البنيوية) يعتبر كتاب "الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" لبارنتغتون مور من الأدبيات الكلاسيكية حول موضوع تحول المجتمعات إلى الحداثة والديمقراطية فحسب الكاتب هدف الكتاب هو اكتشاف، ماهي البنى الاجتماعية والوضائع التاريخية التي تساهم أو تعرقل تطور الديمقراطية البرلمانية انطلاقاً من هذا الكتاب اكتسب الطرح البنيوي أهمية في اهتمامه بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وبالعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، ويمكن تلخيص أفكار هذه النظرية فيما يلي:

- تنطلق المدرسة من شرح العلاقة بين ملاك الأرض والبرجوازيين من جهة والنظام القائم وكيف تتفاعل وتكون هذه العلاقة استجابة لديناميكيات التطور والتقدم الحديث في المجتمع.
- التحول الديمقراطي هو نتيجة واسعة لتغير التركيبة الطبقية والبنيوية في المجتمع، وكمحصلة للصراعات والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وبما يتماشى مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وايدولوجيتها السياسية.
- الانتقال الديمقراطي لا ينطلق من اختيارات النخب السياسية في فترة زمنية محددة.

¹ - زياد جهاد حمد، مرجع سبق ذكره، ص 589.

² - زياد جهاد حمد، مرجع نفسه، ص 589.

وإنما يأتي انسجاما مع التغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية وظهور طبقات ونخب جديدة تسعى إلى اكتساب السلطة والتغير وفق مصالحها ما يجعلها تؤثر في القيم الثقافية السائدة في الدولة لتحقيق الممارسة الديمقراطية.

6-مدخل النخبة في تفسير الانتقال: من بين الإسهامات التي برزت في تفسير الانتقال الديمقراطي من منظور استراتيجي، نشير إلى أفكار "لينز" و"هيرشمان" التي بينت المتغيرات السياسية لتحديد مراحل الانتقال الديمقراطي من منطلق دور النخب والقادة السياسيين في إعداد الأجندة السياسية، لذلك يرى "باري غرانت" Parry Grint "أن النخبة هي زمرة صغيرة لها أدوارا استثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويرى أنه من الضروري توفير شرطان حتى تصبح الأقلية نخبة وهما الوعي الذاتي والتعاون والتماسك الداخلي بين أفرادها.

يرى "لينز" أن دور النخب يكون صعبا وحاسما خلال مراحل التغير والتعديل، فإعداد الأجندة الأولية والإدارة الماهرة يحددان منذ البداية مالا الانتقال الديمقراطي، فالقادة مطالبون بإثبات جدارتهم بالحكم وبتأكيد شرعية النظام الجديد وما يتصل بالأخيرة من حسن إدارة لأطراف الموالة والمعارضة وغيرها من المسائل، من خلال التأكيد على مقتضيات الانتقال الديمقراطي الناجح يكون "لينز" قد أبرز الأهمية الاستراتيجية لمبادرات النخب السياسية وفتح الطريق أمام تحليل الانتقالات بوصفها تفاعلات استراتيجية والتفسيرات الإرادية للتغير، ويبقى الافتراض الرئيسي لدى "لينز" أن الديمقراطية في جوهرها قضية مهارة سياسية¹.

ثالثا: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي التحديات عوامل الفشل والنجاح

تعاني المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية ضمن مسار الانتقال إلى الديمقراطية من عدد التحديات قد تؤثر سلبا على مسيرتها.

أولا: التحديات الداخلية الخارجية التي تواجه الانتقال الديمقراطي

1-التحديات الداخلية: جوهر المشكلة هو في نتاج ممارسات الأنظمة الحاكمة التي استبعدت الخيار الديمقراطي في عملية تداول السلطة السياسية بطريقة سلمية، فأصبح هذا الخيار مستحيلا في ظل السيطرة من فرد واحد وحاشيته على قدرات الدولة ومعظم الموارد الوطنية والاجتماعية ومعظم وسائل الإعلام والاتصال وسواها، بل وقد تمادت تلك الأنظمة في التركيز على الهم الأمني تجاه شعوبها على حساب كل الأهداف، حتى أصبح الهم الأمني هو الوحيد والفريد الذي من الضروري الالتفات إليه قبل أي من الأهداف الأخرى، وكل ذلك مرتبطا بهدف السيطرة على المجتمع وتقييد حركته لتأكيد

¹ - أسماء صالح، مرجع سبق ذكره، ص 14.

سيطرته على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تضمن تحقيق مصالح مجموعة السلطة وضمان استمرارها في البقاء فيها.

وثمة من يرجع هذا الاستعصاء السلطوي في العالم العربي إلى النشأة المعاصرة للدولة العربية والتي نشأت في الأغلب، إما على حامل المؤسسة العسكرية (الجيش)، وإما على خلفيات قبلية/ عشائرية هكذا قادت هذه الأوضاع إلى تآكل الدولة المفترضة (دولة المؤسسات والقانون) لصالح السلطة، وإلى تهميش المجتمع وعرقلة تحديثه وتمدينه، كما أدت إلى التحكم بمصادر الثروة والقوة والتشريع.

ويكفي أن نلاحظ أن جميع النخب الحاكمة اليوم في الدول العربية قد تلقت السلطة بسيطرة مباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المستعمرة وتفاهمها المسبق معها، أو بسبب تبنيها المشروعية التاريخية حيث لم يعد هذا الأمر فيها يحدد أصوله مثل بعض الملكيات والمشيوخات، أو بمناسبة الانقلابات العسكرية وعدم اعتماد أي منها في صعودها إلى الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذه السلطة على أي استشارة حقيقية للمواطنين، وما زالت ترفض تقديم وجودها وبقائها في الحكم وحتى سياساتها اليومية المعتمدة لأي استشارة أو موافقة شعبية، لأنها لا تقبل بأي شكل أن لربط استمرارها في الحكم بالموافقة أو قبول الرأي العام، وترى أنه يجب أن ينظر إليها على أنها حقيقة موجودة تماما وظاهرة قائمة بحد ذاتها وغير قابلة لأي مناقشة ولا يمكن أن يتم توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض لها.¹

وتعد قضية سيولة التنظيم السياسي والتحالفات المتغيرة داخله وخارجه واحدة من أهم التحديات في المجتمعات في هذه المراحل والتي تتطلب تحديد خريطة طريق تتمتع بقبول واسع خلال فترة ما يسمى بالاستقرار، ثم بناء حكومة لديها قدر كافي من الثقة والدعم الشعبي، حيث صعوبة الاجماع العام على القضايا السياسية الرئيسية المتعلقة بمسار وهوية الدولة في ضوء تزايد الحالة السيولة وغياب الآليات القانونية الصارمة، باعتبار أن السعي وراء بناء النظام السياسي الجديد ذو أطر ديمقراطية يتطلب بالضرورة خلق وتجديدا قانونيا مناسباً لأن ممارسة العملية الديمقراطية لا تتم إلا وفقا لقواعد محددة تنظم عملية الصراع والمنافسة.²

¹ - سامر مؤيد عبد اللطيف، أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي، مجلة رسالة الحقوق، العدد 02، 2013، ص 144.

² - عائشة سالي، دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية، دول ما بعد الحراك العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 01، 2021، ص 197.

بروز الثنائيات المتصارعة: في العديد من الانتقالات الديمقراطية تظل بني النظام التسلسلي تؤجل التغيير الديمقراطي¹، فحسب تعبير الدكتورة "هناء عبيد" بعد نهاية النظام القديم وخاصة من خلال آلية الانتقال من القاع، فإنه يسلط الضوء على القضايا التي تشكل تحدياً للمرحلة الانتقالية وتؤدي إلى تقسيم الرأي العام عنها:

أ- ثنائية الاستقرار - الفوضى: تعتبر الثورة الفعل الفجائي الذي يهدف إلى التغيير بشكل جذري ويتعرض لجملة من المصالح والقيم والترتيبات ويدمرها، مما يؤدي إلى تفجير تلك الازدواجية بين القديم والحديث الاستمرارية والانقطاع والاستقرار والفوضى، ولكن اعتبرت هذه القضية بمثابة مبرر لبقايا النظام القديم تستخدمه لتخويف من الدعوة إلى التغيير ومن عواقبه، فالنظم الاستبدادية معروفة أنها تتميز ببتبادل تقليدي بين الأمن أو التغيير.

ب- ثنائية الفئوي-السياسي: حيث نجد أن التحليل الماركسي للثورة يركز على الأساس الاجتماعي-الاقتصادي، بينما نجد مفكرين آخرين يحذرون من خلط المطالب السياسية والاجتماعية أو ما يسمى بالمطالب الفئوية على غرار "حنة أرندت" التي اعتبرت أن المزج بين الميدان الثوري السياسي والذي الهدف الأساسي منه ممارسة الحرية، وبين المتطلبة الاجتماعية والاقتصادية، بينما نجد أنه في العديد من الأمثلة التي عرفت مرحلة انتقالية في تاريخها السياسي دوراً رئيساً للمطالب الفئوية التي ساهمت بشكل كبير في نجاح العملية الانتقالية.

ج- ثنائية المدنية-الدينية: يمكن ملاحظة هذه الازدواجية بوضوح في التجارب الانتقالية للبلدان الإسلامية والتي وجدت فيها القوى الانتقالية صعوبة في القيام بصياغة خطاب وطني يتم فيه دمج جميع الفصائل ذات المرجعية الدينية والتوجه الليبرالي للثوريين، حيث هذا الأمر يستعصي معالجته لأنه يشكل ما يسمى بإعادة طرح العلاقة بين الدين والدولة الوطنية ولا يتسع مجال الدراسة هنا لإيفائه حقه².

من المعروف أن أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية هو إنهاء المرحلة الانتقالية وللوصول لمرحلة الاستقرار، وذلك من خلال تحقيق الانسجام الداخلي أزمة الثقة بين مختلف القوى السياسية المشاركة في عملية التغيير، والتواصل الجيد مع مختلف أطراف الشعب المتعددة بما في ذلك فلول النظام السابق، بالإضافة إلى ملاحقة ومحكمة المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم بحق

¹ - السعيد ملاح، ساعد بلواضح، الانتقال الديمقراطي في إسبانيا: استراتيجية التدرج في بناء التوافقات الانتقالية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 94.

² - عائشة سالي، دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية، دول ما بعد الحراك العربي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

دعاة التغيير وملاحقتهم في إطار ما يحدده القانون بمعنى تحقيق العدالة الانتقالية وإنشاء هياكل أو لجان متخصصة في ذلك.

كما تواجه المرحلة الانتقالية ضرورة تحريك الاقتصاد وتعزيز سياسات العدالة الاجتماعية وتعزيز المشاريع التنموية التي تحرك عجلة الإنتاج من أجل ضرورة تحسين آليات توزيع الدخل، بحيث لا يكون هناك تهميش لأي شريحة اجتماعية وعلى الخصوص الفئات الاجتماعية التي لا تجد من يمثلها في دوائر صنع القرار، حيث أن أحد أهم الدوافع التي ساهمت في الرغبة بالإطاحة بالنظام الاستبدادي القديم هي غياب العدالة الاجتماعية وتدني المستوى المعيشي واحتكار الفئات المهيمنة للموارد، في المقابل تواجه المرحلة مشاكل أمنية تتطلب أخذ الحذر من حالة الانفلات الأمني التي قد تثيرها بعض الجهات.

2- تحديات خارجية: على المستوى الخارجي حيث يجب الحذر من التدخل الخارجي في هذه المرحلة لأن الدولة تكون مكشوفة تماما وغير مستقرة وستحاول الأطراف الأجنبية فرض املاءاتها وسياساتها على النخب الانتقالية إذ أن الإطاحة بالنظام القديم يكون مهددا لمصالح الدول الأجنبية في البلاد.

كما أن بعض القوى الدولية ليست في مصلحتها إقامة الديمقراطية في البلدان الأخرى أجل الحفاظ على قوتها السيطرة على مواردها المواقع الاستراتيجية التي تحتلها هذه الدول، فبعض الجهات تسعى لتغذية الخلافات الداخلية عن طريق دعمها سريا بالسلاح مثلا أو عن طريق دعم وتمويل مؤسسات المجتمع المدني، وكذا محاولتها فرض النخب السياسية التي تخدم مصالحها في المنطقة. إلا أن هذا الأمر لا يعني التهرب من التفاعل مع القوى الخارجية بل يعني اكتساب الشرعية الدولية عن طريق احترام القوانين والأعراف الدولية خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وكذلك احترام نصوص المعاهدات الإقليمية والدولية التي وقعها النظام السياسي القديم بما لا يتعارض مع مصالح الشعب والتوجه لإلغاء ما يريد الشعب إلغائه بالوسائل القانونية بعد وصول السلطة المنتخبة شعبيا إلى سدة السلطة.¹

بالإضافة إلى هذه التحديات فكرة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي والتي تعني به التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي، ويرى "خليفة الكوري" أن آلية الانتقال الديمقراطي مفتوحة عربيا للأسباب الآتية:

¹ - عائشة سالمي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

- 1- الإخفاق السياسي: حيث امتازت الأنظمة العربية الحاكمة بالقوة لحفظ الحكم والإنتاج وقد عمق الإخفاق السياسي في فشل إنجاز الحدود الدنيا للتنمية السياسية الديمقراطية.
 - 2- الحروب الأهلية، إن تسلط السلطة لم يقدم ضماناً للحماية من الغضب الاجتماعي حيث أن إقفال المجال السياسي دفع الجماعات إلى أساليب العنف للتعبير عن رغباتها.
 - 3- الضغوط الدولية، حيث تضطر الدول الكبرى لفتح ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت ضغط الرأي العام، وتنظيمات حقوق الإنسان.
 - 4- نمو ثقافة سياسية ديمقراطية: توسع التعليم وانتشاره وتطور وسائل الاتصال والاحتكاك بالخارج ورفع معدلات النمو الثقافي.
- رابعاً: التحديات التي واجهت الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي: وقد فشلت الدول العربية في تحقيق انتقال ديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي للأسباب التالية:

- 1- اصطدام الثورات العربية بهياكل سلطوية قوية عازمة على الدفاع عن امتيازاتها مهما كان المقابل بالإضافة إلى غياب المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية برعاية التحول الديمقراطي، فالسياسات المشوهة التي انتهجتها النظم الحاكمة في الدول المعنية كرسّت البنى والهياكل التسلطية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث استخدمت آليات زادت من ترسيخ هياكل التسلط وبنى الفساد وذلك باعتماد إصدار قوانين وتشريعات استثنائية مقيدة لحقوق المواطنين وتأسيس عدد كبير من المؤسسات والأجهزة وتكليفها بحماية النظام وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإحكام السيطرة على منظمات وقوى المجتمع المدني عبر الإجراءات القانونية والإدارية والأمنية، بحيث تجعل من الحاكم هو اللاعب الرئيسي في نسج خيوط وقواعد اللعبة السياسية.

فالموروث السياسي التقليدي من الهياكل التسلطية ومنظومة الفساد التي وجدتها الشعوب العربية المنتفضة بعد ما سمي الربيع العربي شكل أحد أهم التحديات والعراقيل الرئيسية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، لذلك فعملية إعادة تفكيك البنى التسلطية وهياكل الفساد تحتاج وقتاً أطول وكذلك تتطلب اعتماد مقاربة تشاركية تضم مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني، تعمل في مجملها على صياغة أرضية سياسية توافقية حول سياسات الإصلاح السياسي الشامل قصد تحقيق الهدف الرئيسي إلا وهو التحول الديمقراطي¹، وفي الصدد

¹ - يوسف أزوال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 06، ص 31.

إصلاح الدولة، يمكن الاستناد لما ذكره الباحث "برهان غليون" البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة"، حيث يوجد اتفاق شبه تام لمعظم الباحثين مفاده أن للدولة دور مؤثر في التنمية بكل مجالاتها وتعزيز الانتقال نحو الديمقراطية.¹

2- التوجه نحو بناء الدولة أم التأسيس للديمقراطية: تعد مسألة بناء الدولة في الدول العربية والتأسيس للديمقراطية أحد أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة خاصة مع الضعف الذي يميز أجهزتها ومؤسساتها. وفي الصدد إصلاح الدولة يمكن الاستناد لما ذكره الباحث "برهان غليون" البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة والاجتماعية والسياسية، فالموروث السياسي التقليدي من الهياكل السلطوية ومنظومة الفساد التي وجدتها الشعوب العربية المنتفضة بعد ما سمي الربيع العربي، شكل أحد أهم التحديات والعراقيل الرئيسية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، لذلك فعملية إعادة تفكيك البنى السلطوية وهياكل الفساد تحتاج وقتاً أطول وكذلك تتطلب اعتماد مقاربة تشاركية تضم مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني، تعمل في مجملها على صياغة أرضية سياسية توافقية حول سياسات الإصلاح السياسي الشامل قصد تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو التحول الديمقراطي²، ومع ذلك من الخطأ وضع التحولات القديمة والجديدة في سطر واحد، وتتجلى الديمقراطية الجديدة في أمرين أساسيين: الأول: في علاقتها مع الوقت: حيث لم يتطلب انشاء الديمقراطية في الأنظمة الجديدة سوى 5 أو 6 سنوات في حين أن الديمقراطي الحقيقية تتطلب قرن ونصف من الزمن.

الثاني: في التوجيه أو الإدارة: ففي التحولات السابقة لم نكن نعرف إلى أين نتجه كل ما هناك هو تعاقب للأحداث التي لا يمكن التحكم في أسبابها ولا تفسيرها، حيث كانت الهيمنة للتكتيكات اليومية بين الفاعلين السياسيين حتى الوصول إلى نظام مفتوح، ومنه يمكن القول إن الجديد فيما يتعلق بالانتقال الديمقراطي هو علاقته بالزمن وإذا كانت عملية التحول

¹ - يونس مسعودي، الانتقال الديمقراطي بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، ص 976.

² - يوسف أزوال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الديمقراطي تتطلب قرن ونصف قرن في الديمقراطيات الرائدة، فإنها لا تدوم في الأنظمة الجديدة باستثناء خمسة أعوام أو ستة أعوام.¹

3- الاستقطاب الديني والسياسي الحاد بين تيار الإسلام السياسي من جهة، وتيار العلمانية الديمقراطية من جهة ثانية، لاسيما في كل من التجريبتين التونسية والمصرية، عكس ما هو موجود في ليبيا واليمن من انشقاقات جهوية وقبلية وطائفية أثرت بشكل كبير على العملية السياسية زمن الحراك العربي،²

4- ازدياد قوة وتأثير قوى الإسلام السياسي في المجتمعات العربية، فالإطار المرجعي لهذه القوى هو إطار يقوم على الأحكام والمبادئ المطلقة التي لا يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأن تطبيقها محتواها وبالتالي هذه القوى قد أعلنت عن إيمانها بالديمقراطية وسعيها إليها إلا في واقع الممارسة تكون محددة بإطار فكري محكم لا يمكن بحكم طبيعة هذا الإطار أن تخرج عنه.

5- غياب الثقافة السياسية الحاضنة لعملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية.

6- ضعف منظمات المجتمع المدني وعدم قدرتها على الإسهام الفعال في عملية الانتقال الديمقراطي.

7- المصالح القوية التي يمكن أن تتعرض للتهديد نتيجة الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية وهو ما أدى إلى توحيد القوى في بدايتها، وذلك حتى لا تشكل مصدرا لتهديد هذه المصالح.

8- الدعم الخارجي لعملية الانتقال الديمقراطي تحول إلى إشكالية تواجه الانتقال الديمقراطي بحد ذاته في الدول العربية، أو يرجع ذلك على ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي سياسات لا تلقى قبولا لدى المواطنين العرب، الأمر الذي خلق حالة من الشك والريبة في أي دعم خارجي من هذه البلدان يتعلق بالانتقال الديمقراطي في البلاد العربية.³

ولهذا للانتقال الديمقراطي أربعة عوائق تتمثل في: الشرعية العصبوية، والشرعية الدينية، والشرعية الوطنية ومقاومة الطابور التسلطي والنفعي، وفي المقابل يرى خليفة الكواري أن الدول

¹ - جواد الرباع، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - يوسف أزوال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ - منصور جلطي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

العربية بحاجة إلى هدنة سياسية وصفقة سياسية، وعليها أن تفتح المجال السياسي المغلق وتصحيح الهياكل السياسية القائمة، وتعيد صياغة مصادر شرعية السلطة.¹

ومنه يمكن القول أن المقاربات التي أسسها مجموعة من الباحثين حاولت البحث في شروط الانتقال الديمقراطي الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتوفر حتى تكون هناك ديمقراطية ومدى ارتباط ذلك بالنخب وإرادة الدولة في التغيير، ومدى توفر ذلك في دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية التي شهدت انتقال ديمقراطي بعد الثورة خاصة تونس.

وبالنسبة للبيئة العربية تزايد الحديث عن الانتقال الديمقراطي خاصة بعد ثورات الربيع العربي وسقوط فرضية الاستثناء العربي لتقدم التجربة العربية في الانتقال الديمقراطي وقد ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية في دفع نحو الانتقال الديمقراطي، رغم وجود الكثير من التحديات لتؤكد قابلية البيئة العربية لتحول ديمقراطي في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، خاصة بعد ما حدث في تونس ومصر بعد 2010.

¹ - عزيزة المدني، قراءة في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، للمؤلف علي خليفة الكواري (وآخرون): مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص5.

خلاصة الفصل الأول:

حيث تطرقت الدراسة إلى المفاهيم المركزية لموضوع البحث، وذلك من خلال تأصيل نظري ومفاهيمي للحركات الإسلامية والانتقال الديمقراطي، حيث تم التطرق إلى تعريف الحركات الإسلامية، على اعتبار أنها حركة سياسية إسلامية تعمل في المجال السياسي وتسعى للوصول إلى السلطة عن طريق المشاركة السياسية مع النظام الحاكم، وكما تطرقت الدراسة إلى المصطلحات التي اقترنت بالحركات الإسلامية مثل "العنف، الأصولية"، وتطرقنا إلى مصطلح الإسلام السياسي والجدل بين المؤيدين للمصطلح والرافضين، كما تطرقنا إلى أسباب ظهور الحركات الإسلامية وأهداف الحركات الإسلامية والمراجعات التي قامت بها الحركات الإسلامية بخصوص القضايا الكبرى في عملها، مثل العنف، الديمقراطية، العلاقة مع الغرب، وموقفها من التيارات الأخرى، وتم التطرق إلى المشاكل التي تعاني منها الحركات الإسلامية عموماً، وتطرقنا بالدراسة إلى موقعها في العملية السياسية بعد الربيع العربي، خاصة بعد عجز الحركات الإسلامية عن معالجة أسباب الثورة على النظم العربية، والتطرق إلى مستقبل الحركات الإسلامية في العملية السياسية خاصة بعد فشل تجارب حكم الإسلاميين في بعض الدول العربية.

لتخلص الدراسة على أن الحركات الإسلامية بعد وصولها للحكم عجزت عن معالجة أسباب الثورة وأن تحولات ومراجعات الحركات الإسلامية، لم تكن تأصيل علمي نابع من فكر الحركات الإسلامية وإنما تنازلت الحركات الإسلامية لضغوط الخصوم، لتتحول لأحزاب مدنية لا فرق بينها وبين الأحزاب العلمانية.

وانتهى الفصل بتأصيل نظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي، وخلص إلى أن الانتقال الديمقراطي هو المرحلة التي تسبق التحول النهائي نحو الترسخ للديمقراطية، ويحصل نتيجة تغيير من القمة أو عن طريق الثورة، وهو تغيير يهدف إلى قطع العلاقة مع النظام القديم الفاسد، وتأسيس نظام جديد ديمقراطي.

كما تطرقت الدراسة إلى عوامل الانتقال في العالم العربي، والتي أكدت على رفض فرضية الاستثناء العربي وأكدت على سعي الشعوب العربية للديمقراطية، وأنها العامل الوحيد لتحرر من الاضطهاد والتعسف وتحقيق الحريات السياسية، وكما تطرقت الدراسة للبحث في مداخل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، والتحديات التي يواجهها الانتقال الديمقراطي من تحديات داخلية وخارجية. وخلصت الدراسة إلى أن الانتقال الديمقراطي في العالم العربي يواجه مشكلة إصلاح الدولة أولاً ثم التأسيس إلى الديمقراطية، خاصة مع ضعف المؤسسات وأجهزة الدولة العربية وذلك من

خلال إعادة صياغة مصادر لشرعية، وتبني مقاربة تشاركية تضم مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق الهدف الرئيسي وهو الانتقال الديمقراطي.

الفصل الثاني

تاريخ حركة النهضة بالعملية

السياسية في تونس.

تمهيد:

تعتبر الثورة التونسية 14 جانفي 2011 أول انتفاضة شعبية تطيح بنظام حكم بولييسي، وبذلك تصبح تونس بثورة شعبها أنموذجا للعالم العربي لأنها أسقطت نموذج الدولة البوليسية السائدة عربيا فلم تتوقع السلطات التونسية أن تتطور الثورة وتأخذا أبعادا جديدة، شاركهم فيها الشعوب العربية على امتداد العالم العربي تتمحور حول ارتفاع الأسعار ونقص الوظائف ولكنها تتمحور أيضا الطريقة التي تعامل بها الدول العربية مواطنيها، وتنكر عليهم الحقوق الإنسانية الأساسية في حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية والمساءلة السياسية، وإمكانية توزيع عادل لفوائد النمو والتنمية والموارد وقد كانت ثورات الربيع العربي سبب رئيسي في وصول حركات إسلامية للحكم منها حركة النهضة في تونس.

المبحث الأول: طبيعة الفواعل السياسية للنظام السياسي التونسي قبل 2011

يرجع قيام النظام السياسي التونسي إلى ما قبل الحماية الفرنسية على تونس، إلى العهد العثماني إلى قيام الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي بزعامة الزعيم الحبيب بورقيبة، من بعده نظام الرئيس بن علي، الذي يحمل نفس التوجهات الإيديولوجية والفكرية، أدى كل هذا إلى نظام أحادي، غير تعددي، تسلطي، من خلال مجموعة من الآليات القانونية التي حافظت على النظام التونسي منذ الاستقلال وقيام الدولة التونسية الحديثة، وحتى قيام الثورة التونسية ديسمبر 2010.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي النشأة والتطور

لقد مر النظام التونسي الحديث بمجموعة من المراحل التي شهدت ميلاد الدولة التونسية الحديثة وشكلت ملامح النظام التونسي، والتي سنتطرق لها كالتالي:

أولاً: النشأة التاريخية للنظام السياسي التونسي

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ وقوعها تحت نفوذ الدولة العثمانية عام 1574 ومنذ عام 1881 فرضت الحماية الفرنسية على تونس ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث عهود¹: عهد الباشوات، وامتدت منذ عامي 1574-1591 وكان الباشا يعين من قبل السلطان العثماني، أما العهد الثاني عهد الدايات، وامتدت منذ 1574-1630 وكان حاكم تونس ينتخب من الديوان، والفترة الثالثة أطلق عليها عهد البايات، حيث أصبح الحكم في تونس وراثيا منذ منتصف القرن السابع عشر، وقد تولته

¹ - شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ص 76.

عائلتان، الأولى المرادية إلى عام 1702، والثانية العائلة الحسنية والتي وقعت على اتفاق "باردو"، والذي بمقتضاها أصبحت تونس محمية فرنسية، وهذه العائلة ظلت في السلطة حتى بعد زوال الاحتلال الفرنسي لتونس، وقرر المجلس التأسيسي في تونس 1957/07/25 إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، هذا الإعلان جاء بعد عام ونصف من إعلان الاستقلال، ليصبح الحبيب بورقيبة بعدها أول رئيس للجمهورية التونسية.¹

وهذا القرار لم يكن ليصدر لولا إرادة الزعيم باعتبار أن إلغاء الملكية لم يكن هدفا سياسيا للحزب الحر الدستوري "الجديد"، على الأقل من خلال منطوق مؤتمراته، غير أن استكانة أغلب البايات وخضوعهم لإرادة المستعمر باستثناء المنصف باي (حكم الإيالة التونسية فيما بين 1942-1943) خصوصا جعل شرائح عريضة من الشعب التونسي لاسيما الفئات المستنيرة التي تلقت تعليما عصريا في المدرسة الصادقية تفقد تدريجيا ولاءها لدولة الباي و بالتالي ولاءها لمرجعيتها الأبوية ولم يقتصر دور هذه الفئات الاجتماعية المنتمية في أغلبها إلى الطبقة الوسطى على فك ارتباطها بالمرجعية الأبوية "البايوية"، بل عملت على تأسيس شرعية جديدة للحكم.²

وبعد إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في 1957/07/25، صدر دستور ديمقراطي يعترف بحرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع والتجمع وقد عدل في 1988-12-22.³

1- الدولة البورقيلية ومحاولات بناء الدولة: اتجه بورقيبة إلى بناء دولة عصرية تركز الأبوية بوصفها نظاما رمزي مؤسس في العقل الباطن الجماعي للثقافة العربية الإسلامية بشكل عام والثقافة التونسية بشكل خاص على الولاء لمرجعية دينية شرعية ممثلة في مؤسسة الباي لكن المشروع البورقيلي كان يهدف إلى بناء أبوية جديدة قادرة على تأسيس دولة "وطنية" تدين بالولاء إلى بورقيبة بوصفه رئيسا وتقوم على مرجعية حداثة على مستوى المشروع وممارسة الاستبداد سياسي في الحكم، وهذا النمط من الحكم الناتج عن التزاوج التعسفي بين مرجعية التقليدية والمظهر حديث "سماه شرابي" بالأبوية المطورة حديثا.

¹ - شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² - مراد مني، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسو تاريخية في التجربة التونسية (1861- 2011)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص 157.

³ - أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011) ص 41.

ولم يكن من الممكن لبورقية أن يحقق هذا البناء القيادي إلا من خلال القضاء على عائقين أساسيين وهما مؤسسة الباي من جهة والمؤسسة القبلية من جهة أخرى والتي كانت تمثل مرجعية اجتماعية أعاق تطور المجتمع نحو الحداثة بحسب الرؤية البورقيبية.

تم إلغاء الملكية في تونس بفعل صدور قرار 25 جويلية 1957، لكن هذا القرار لم يكن ليصدر لولا إرادة بورقية حيث أن إلغاء الملكية لم يكن هدفا سياسيا للحزب الحر الدستوري "الجديد" على الأقل من خلال منطوق مؤتمراته، غير أن استكانة أغلب البايات وخضوعهم لإرادة المستعمر باستثناء المنصف باي خصوصا جعل شرائح عريضة من الشعب التونسي لاسيما الفئات المستنيرة التي تلقت تعليما عصريا في المدرسة الصادقية تفقد تدريجيا ولاءها لدولة الباي وبالتالي ولاءها لمرجعيتها الأبوية ولم يقتصر دور الفئات الاجتماعية المنتمية في أغلبها على الطبقة الوسطى على فك ارتباطها بالمرجعية الأبوية "البابوية" بل عملت على تأسيس شرعية جديدة للحكم، إثر وفاة المنصف باي في منفاه الفرنسي نتيجة مواقفه الوطنية سنة 1948 سقطت آخر دعائم الولائية "للعرش الحسيني" وأصبح المجال مفتوحا لبورقية لتأسيس ولائية أبوية مستحدثة على أنقاض أبوية تقليدية لم تتمكن من التأقلم مع مختلف المتغيرات الوطنية والدولية.

إن الولاء للعرش "الحسيني" كان ولاء سطحي خاصة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وانتصاب نظام الحماية الفرنسية في تونس لذلك لم يحدث قرار إلغاء النظام الملكي وتعويضه بالنظام الجمهوري احتجاجات شعبية أو معارضا سياسية ذات دلالة.

كما كان لزاما على بورقية القضاء على الولاءات القبلية المعروفة في تونس باسم "العروشية"، إن خطر القبلية بالنسبة لبورقية لا يتمثل في تعطيلها لمسار الحداثة فحسب بل كذلك في منافستها لسلطة الدولة إذ كثيرا ما مثلت القبيلة خطرا حقيقيا على السلطة المركزية في الفضاء المغاربي خلال العصر الحديث.¹

ثم يطرح بورقية بديلا للمرجعية القبلية التي أعلن رغبته في تحطيمها حيث يؤكد أن الحزب الحر الدستوري التونسي لم يركز على النزعة القبلية وبالتالي فإن المؤسسة الحزبية التي تمكنت من قيادة الأمة على- حد تعبير بورقية - إلى الاستقلال كانت براء من كل نزعة قبلية.

غير أن الحزب لا يمثل إلا وسيلة لتجسيم وحدة قومية أو أمة تونسية حسب التصورات البورقيبية وتؤكد بعض الدراسات التاريخية أن النخبة التونسية التي قادها بورقية بعد خروج

¹ - مراد مهي، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص 157-158

الاستعمار كانت تعتقد أنه من مسؤوليتها بناء دولة باعتبار أن دولة الاستقلال هي المفعلة لمفهوم الأمة الذي يقترب كثيرا من مفهوم الدولة الأمة الذي عرفته أوروبا في القرن التاسع عشر.

وفي هذا الإطار كان بورقيبة حريصا على إضفاء الصفة القطرية "للقومية التونسية" بما يعني ذلك من إعادة تشكيل للهوية التونسية أي استبعاد الهيمنة الانتماء العربي الإسلامي على مكوناتها. وفي الحقيقة فإن بورقيبة اكتفى بوضع الأسس الجوهرية لما يمكن اعتباره مشروع ثقافي للأمة التونسية في حين قامت نخبة من المثقفين المتبنين للمشروع البورقيبي تأصيل هذا المفهوم نظريا وتبرز في هذا الإطار محاولات كل من الوزير الأول الأسبق في العهد البورقيبي "محمد مزالي" ووزير الثقافة "البشير بن سلامة" الذي حاول إيجاد مشروعية حضارية لمفهوم الأمة التونسية من خلال أهم مؤلفاته، حيث يعتبر هذا الأخير أن الكارثة تأتي عندما "لا نقيم وزنا لشعور آخر هو في نفس أهمية الشعور الأول-المقصود هو الانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية.- ولاشك أن نجاح تجربة كمال أتاتورك في إعادة تشكيل مفهوم الأمة التركية شجع القادة التونسية إلى تبني هذا التوجه الذي يقوم على إيديولوجيا "حادثوية" مناقضة للنموذج التقليدي المحافظ الذي تمثله نخبة أخرى زيتونية أساسا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لم يكن مقتصرًا على تعبئة وطنية لجيل الاستقلال بل كان يستهدف الأجيال الجديدة كذلك حيث وقع توظيف المدرسة لتجسيم هذا المشروع.

مثل مفهوم الوحدة القومية بمعناه القطري المفهوم الأكثر تداولًا على مستوى الخطاب السياسي البورقيبي وذلك لشحنه التعبئة التي وظفها بورقيبة لتبرير سياسته المتميزة مع المشروع العروبي الذي كان يمثله أساسا جمال عبد الناصر وقد انعكست هذه التوجهات البورقيبية على مستوى المؤسسة البرلمانية.¹

وعلى مستوى الدولة جسد الرئيس الحبيب بورقيبة مركبا من الدكتاتورية الحديثة ولم يكن ممكنا حتى أن يوازن الاستبداد السياسي بنفوذ الكبير للجماعات الأهلية الذي عادة ما يضع حدا للاستبداد في العديد من المجتمعات الانسانية التقليدية لأن الدولة قد اتسمت منذ زمن مبكر بنوع من المركزية المتشددة التي تتجاوز البنى الأهلية والمحلية، وقد أثر على الدولة أنها مركزية لصغر المساحة الجغرافية وغلبة التمرکز المدني والحضري، هذه العوامل تضافرت فيما بينها وشكلت أرضا

¹ - مراد مهي، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص 157-158

صلبة لتشكيل حكم شمولي تحت غطاء الحزب الدستوري، حيث أن بورقيبة عمل على توثيق علاقة الحزب الدستوري بالمؤسسات المدنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل.¹ وتم تكريس مبدأ الرئاسة مدى الحياة وذلك بمنح الرئيس الراحل بورقيبة حق الحكم مدى الحياة بموجب القانون الدستوري عدد 13 لسنة 1975 ما يلي "اعتبارا للخدمات الجليلة التي قدمها المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة للشعب التونسي، إذ حرره من الاستعمار، وجعل منه أمة موحدة ودولة مستقلة عصرية كاملة السيادة يعلن مجلس النواب إسناد رئاسة الجمهورية مدى الحياة إلى الرئيس "الحبيب بورقيبة". وبذلك شكل هذا الحق امتيازاً شخصياً يتمتع بمقتضاه رئيس الجمهورية وبصفة غير معهودة بحق شخصي في ممارسة الوظيفة الرئاسية بصفة دائمة وسلطوية في إطار جمهوري.²

واستمرت الجمهورية الحديثة التي تم تبنيها بعد الاستقلال استمرت في تقليص دور المواطن حتى وإن أدخلت مفاهيم جديدة على المخيلة السياسية للتونسيين مثل الانتخابات والبرلمان والرؤساء، ولطالما اعتقد الحبيب بورقيبة أنه له هو وحده الحق في تقرير ما هو في مصلحة تونس حيث أنه لم يتردد في معاقبة كل من سولت له نفسه مخالفته الرأي، لذا اقتضت الديمقراطية في عهده على التصويت لحزب واحد ورئيس واحد لأكثر من ثلاثين عاماً حتى تضاعلت المنافسة أو كادت وعمل الجميع على قتل أي نوع من المنافسة مهما كانت صغيرة قبل يوم الانتخابات.³

ثانياً: تطور النظام السياسي التونسي

منذ الاستقلال السياسي لتونس 1956 سيطر على جهاز الدولة نخبة سياسية، إدارية من الشرائح العليا للفئات الوسطى، وهي في نفس الوقت الفئة القائدة للحزب الدستوري الجديد وعملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة، التي تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها والتغلب على الأزمات التي كانت تهدد وحدتها ووجودها في مختلف مراحل نموها ومع ذلك ظل تكوين هذه الدولة التونسية

¹ - شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجاً)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ص 76.

² - إسماعيل الأطرش، قوي بوحنية، مبدأ عدم مسؤولية رئيس الجمهورية سياسياً أمام البرلمان وأسسها في النظام الدستوري الجزائري والنظام الدستوري التونسي، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 45.

³ - روضة بن عثمان، تستطيع أن تحكم ولكنك لا تستطيع أن تحكم، رؤى الشباب التونسي الناشط سياسياً حول الديمقراطية والمشاركة بعد الثورة، تقرير مؤتمر، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا، ص 05.

الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي الضعيف وتعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية بسبب ممارسة هذه الدولة لما يسمى الوصائية على المجتمع المدني الناشئ.¹

وفي خضم مشروع تحديث الدولة، كان لابد من تحديث آليات إنتاجها ومن ثم قامت حكومة تونس المستقلة برئاسة الحبيب بورقيبة بتغيير طبيعة النظام الاقتصادي، وتدخلت بكل قوتها في قطاعاته وبصفة مباشرة، في محاولة منها لإعلان القطيعة مع مجتمع الحقبة الاستعمارية خصوصا في جانبه الاجتماعي الذي يرى أنه سبب التخلف والاستعمار... ساعدت الكاريزما والقوة السيكلوجية للرئيس "الحبيب بورقيبة" ممزوجة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمجتمع التونسي جراء خروجه من نير الاستعمار، في تمرير تصوره للمشروع الجديد والذي قام على ركيزتين أساسيتين وهما العقلنة والعلمانية.²

ويبدو أن النظام السياسي التونسي اتسم بسيطرة نخوية على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، هذه السيطرة نتج عنها نظام حكم استبدادي بوليسي، بمعنى آخر ديكتاتورية بصيغة عصرية فهناك مؤسسات قائمة وشكل من أشكال الدولة العصرية ولكن في المضمون هناك تركيز للسلطة وعدم فصل بين السلطات وغياب فاعل لمؤسسات المجتمع المدني، عملية ديمقراطية موجودة شكلا ومعطلة مضمونا والمحصلة النهائية نظام سياسي ديكتاتوري يجمل نفسه ببعض الممارسات الديمقراطية التي لا تشكل مؤثرا في نظام الحكم وليست شريكا في اتخاذ القرار بكافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد مر النظام السياسي بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: منذ بداية السبعينات بدء يتبلور تيار جديد يعرف بالتيار اليساري الراديكالي وهو خارج الحزب الشيوعي التونسي المعروف بنزعته التصالحية، وضم المثقفين الثوريين والعمال الرياديين.

وخرج الاتحاد العام من أغلبية الشباب المثقف في انتفاضة احتجاجية عام 1978، وكان من أبرز نتائجها مواجهات دامية بين النقابيين وقوات الأمن التونسي، انتهت بالقضاء على استقلالية الحركة النقابية التونسية وتركت هذه المواجهة أثارا على الحالة السياسية التونسية، ونشأت الحركة الطلابية المتمردة على الحكم والسلطة، وبدأ التحول وتشكل الأحزاب وتفعيل الحركة الإسلامية.

¹ - شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، والعلوم الإدارية، ص 78.

² - محمد رحالي، إصلاحات الدولة التونسية ومهددات المشروع السياسي الاقتصادي الجديد، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، ص 76.

1-الحركة الثانية: بداية الثمانينات حاول بورقيبة امتصاص الاحتقان السياسي الحاصل في تونس وذلك بعد انتفاضة عام 1978، وعين "المزالي" كوزير أول (1980-1986) ووعد "مزالي" بالتخلي عن سياسة الانغلاق والتشدد متعهدا بإنجاز إصلاح شامل، تمخضت عنها عودة القيادة النقابية بعد انتفاضة عام 1978 بقيادة الحبيب عاشور، ولكن سرعان ما توقف الإنتاج السياسي في تونس عندما أمر الحبيب بورقيبة بتزوير الانتخابات التشريعية 1981.

2-المرحلة الثالثة: وفي خضم مشروع تحديث الدولة، كان لابد من تحديث آليات إنتاجها ومن ثم قامت حكومة تونس المستقلة، حيث بدأت تونس باعتناق ونمو مذهب الخصخصة الرأسمالية ووضعت دينامية جديدة للبنى المدعومة لتمثل هذه المصالح عبر خلق مؤسسات المجتمع المدني الحديث، وكل ذلك توج بصورة خاصة بتجديد الاتحاد العام التونسي للشغل ونيله الاستقلال الذاتي وإنشاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في عام 1977، وبروز صحافة مستقلة ومعارضة للمصادرات وتدابير الحظر، ورفع الحظر عن الحزب الشيوعي التونسي، ومنحت في هذه المرحلة الشرعية في 19 نوفمبر 1977 لحزبين آخرين معارضين هما : حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية...ومن خلال تتبع مراحل تطور النظام السياسي التونسي، نجد أن تونس شهدت العديد من الانتفاضات الشعبية الهادفة لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي مثل: انتفاضة الخبز وغيرها، هذه الاحتجاجات كانت مؤشرا على أن هناك نظاما سياسيا تعثره الكثير من السلبيات مما يستدعي حدوث هذه الانتفاضات، وهناك مؤشرات على عدم وجود حالة ديمقراطية.¹

1- مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي 1987-2011: في اليوم السابع من نوفمبر 1987، استحوذ الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الحكم بعد تنحيته الرئيس السابق لحبيب بورقيبة بناء على تقارير طبية تثبت عجز الرئيس عن أداء المهام الدستورية، حيث انتهج فتح المجال أمام الحريات والتعددية السياسية والعفو على الناشطين السياسيين، وأسماه "العهد الجديد"، وأعطى طابعا انفتاحيا من خلال ترسيخ مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا، وإلغاء المادة التي تقرر رئيس الجمهورية ينتخب مدى حياته، وتم استبدالها بمادة تسمح للرئيس بأن ينتخب مرتين، ولكن سرعان ما تغير سنة 1997، حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 1999 و2004 و2009.

والمتتبع للمشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس في تلك الفترة يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى الواقع، والفجوة بين الأطر والهيكل الدستورية

¹ - شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، ص78.

والمؤسسية من ناحية والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، وأصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع، كما تميز خطاب الديمقراطية في تونس بالازدواجية، إذا كانت الحكومة التونسية حريصة على تحسين صورتها أمام العالم الخارجي، فيما يتعلق بالتزامها بتطبيق المبادئ الديمقراطية، وبالموازاة مع كل ذلك مارست كل أشكال القهر على كل من يخرج على سياسية "بن علي"، كما يلاحظ أن مختلف تعديلات الدستور التي قامت بها السلطة التونسية تصب في تعزيز مكانة رئيس الجمهورية وزيادة نفوذه وسيطرة الحزب الحاكم وتهدف إلى إقصاء وتهميش المعارضة السياسية وفرض مزيداً من القيود على حقوق التعبير، وحرية الصحافة، اعتقال القيادات وشكلية التظاهر بالديمقراطية، مما أدى إلى التصحر السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وإلى تفجير العديد من الاحتجاجات والانتفاضات قادت إلى الثورة التونسية 14 جانفي 2011 والتي أسست للجمهورية الثانية.¹

من خلال تناولنا لنشأة النظام السياسي التونسي، تبين لنا أن تونس الحديثة قامت بعد الاستقلال من خلال حكم الزعيم الحبيب بورقيبة، الذي حاول تكريس الأبوية البورقيبة على الشعب التونسي والسيطرة على الحكم، حتى تم الانقلاب عليه من طرف بن علي لتدخل تونس في مرحلة جديدة لكنها تكرر نفس نظام الحكم الانفرادي رغم كل مظاهر التعدد التي تبناها بن علي.

المطلب الثاني: مرتكزات النظام السياسي التونسي

لقد اعتمد النظام التونسي في عهد الرئيس بورقيبة، والرئيس بن علي، على جملة من الآليات والإجراءات القانونية من أجل الحفاظ على النظام، وقد ارتكز النظام على مجموعة من المرتكزات والتي سنتطرق إليها كالتالي:

أولاً: مرتكزات النظام التونسي:

كان النظام التونسي يرتكز قبل ثورة 14 جانفي 2011، على جملة من المقومات السياسية والمقومات الإدارية أبرزها على الإطلاق:

1- أولاً النظام الرئاسي.

2- المركزية الإدارية.

¹ - حبيب حسن اللولب، الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 3، جانفي 2017، ص 67.

1- النظام الرئاسي: مثل النظام الرئاسي الخيار الأول لواضعي الدستور التونسي لسنة 1959، لكن سرعان ما تطور هذا النظام إلى نظام رئاسي يجمع كل السلطات في رئيس الجمهورية ويجعل منه محور النظام السياسي في الدولة، وقد أكد واضعو الدستور منذ الديباجة على نيتهم (تأسيس ديمقراطية تقوم على سيادة الشعب وأساسها نظام رئاسي مستقر يقوم على أساس التمايز بين السلطات)، وشكل البحث عن الاستقرار منذ البداية سبب لتعزيز نفوذ رئيس الجمهورية على حساب السلطات العامة الأخرى في الجمهورية، وأسس نظام سياسي قوي يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسسي في الدولة¹. وقد نص دستور 1956 على "خيار نظام رئاسي"، حيث اشترط على تكريس النظام الرئاسي بحثا عن الاستقرار السياسي مع تطوير هذا النظام أحيانا للواقع السياسي التونسي آنذاك، مع خيار بورقبيبة في إقامة نظام رئاسي قوي ومستقر في ظل فشل تجربة الجمهورية الفرنسية الرابعة².

فهو على سبيل الذكر لا الحصر: رئيس الدولة (الفصل 38 من الدستور)، رئيس الإدارة (الفصول 55/53/35)، رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة (الفصل 44)، رئيس الدبلوماسية (الفصول 45 و48) حيث هو الذي يعلن الحرب ويعلن حالة السلم وينصب في الوظائف العليا المدنية والعسكرية، وهو المتحكم في المسار الحكومي، ينصب الوزير الأول وجميع أعضاء الحكومة وينهي المهام (الفصول 51/50/49)، وهو الذي يتحكم في المسار التشريعي (الفصل 28)، وفي المسار الدستوري (الفصل 72 إلى الفصل 78)، وهو الناطق الرسمي باسم الدين الإسلامي.

تمكن الرئيس بذريعة الاستقرار السياسي ومتطلبات بناء الدولة الفتية وتدعيم روابط الوحدة الوطنية وتحديث المجتمع، والتنمية الاقتصادية من تصفية أعدائه السياسيين وإلغاء التعددية الحزبية وفرض الرقابة الصارمة على جميع وسائل الإعلام وعلى مؤسسات المجتمع وتطويرها لخدمة السلطة التنفيذية.

ومن دون حاجة إلى تعداد اختصاصات رئيس الجمهورية، يمكن التأكيد أن النظام السياسي الرئاسي الذي وضع على مقاس الحبيب بورقبيبة مثل النواة الأولى للتسلط في النظام الرئاسي، ووفر له الأرضية لكي يترسخ ويصبح أبرز مفهوم هيكلي للنظام في تونس.

¹ - لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي قبل 14 كانون الثاني، يناير، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، قطر، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 فبراير، ص38-39.

² - معزز القرقوري، النظام السياسي التونسي: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2020، ص121.

ويعتبر خيار النظام الرئاسي في تلك الفترة من تاريخ تونس مخاطرة حيث مثلت منذ الاستقلال انقلاب مستمر على الدستور وعلى الديمقراطية¹، والنظام الرئاسي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، فتمارس كل سلطة الاختصاصات المسندة إليها بالاستقلال عن السلطات الأخرى، وتكن الكفة الراجحة في ميزان الحكم تميل في الغالب إلى جانب السلطة التنفيذية، وتنحصر السلطة في هذا النظام برئيس الدولة الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحكومة.

وعموما كان اختيار النظام الرئاسي واضحا من خلال تطبيق آلياته التقليدية وان كان بشكل نسبي وهو الاستقلال العضوي بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتخصص الوظيفي وغياب موضوع المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية أمام البرلمان خاصة في ظل غياب جهاز حكومي كما هو متعارف عليه في الأنظمة السياسية البرلمانية فهي هيئة جماعية تضامنية تنطلق من البرلمان وتحمل المسؤولية السياسية أمامه بخصوص السياسة العامة التي يحصل على أساسها على ثقة غرفة البرلمان.²

2-سلطات تنفيذية متضخمة للرئيس: بقي الرئيس في الجمهورية التونسية الأولى بمنزلة الفاعل المركزي المهيمن على النسيج المؤسساتي كله، فكان مؤسسة في البلاد، فهو رئيس الدولة الذي يمارس سلطته التنفيذية عن طريق مساعدة حكومة يرأسها وزير أول، وهو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه واحترام الدستور والقوانين والمعاهدات واستمرار الدولة.³

وتونس منذ أول دستور لها اتجهت نحو تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، فانفرد بممارسة السلطة التنفيذية، أين أسس دستور 1959 لنظام الأحادية وكل التعديلات التي أدخلت عليه كرسست عن طريق ثنائية تنفيذية صورية، مقلصة بذلك من دور الوزير الأول على رأس الحكومة مما جعل الحكومة بمثابة الأداة التنفيذية لرئيس الجمهورية والدرع الواقى له عند إثارة المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية.⁴

على الرغم من أن الرئيس كان يتكفل قبل التعديل الدستوري لعام 1976 بضبط الاختيارات الأساسية للسياسة العامة للدولة، ويتولى الإشراف على تنفيذها، فإنه أصبح بعد التاريخ المذكور

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

² - معتز الفرقوري، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ - حسن طارق، دستورية ما بعد إنفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، ط1: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2016، بيروت، ص 235.

⁴ - هنية قصاص، عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي لعام 2014، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، ص 718.

يمارس صلاحية توجيه السياسة العامة للدولة وضبط اختياراتها الأساسية، مع ذلك لم تسمح الممارسة بتوضيح المسافة بين وظيفة التوجيه الرئاسي ووظيفة التنفيذ الحكومي، إذ أن مفهوم التوجيه ظل غامضاً من حيث حدوده ومجالاته، وبالفعل اثبت الواقع أن سلطة الرئيس بقيت قوية وامتدت إلى ما هو أبعد من التوجيهات، قبل استرجاع بعض الاختصاصات المنقولة إلى الوزير الأول بمقتضى التعديل الذي طال الفصل 60 من الدستور في عام 1988.

تمتع الرئيس في الجمهورية التونسية الأولى بحق مطلق في تعيين الوزير الأول، الأمر الذي جعل هذا الأخير مسؤولاً في الأساس أمام الرئيس، في ظل ضعف المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، حيث يمكن الرئيس إقالة الوزير الأول، حتى إن كان يحظى برضا السلطة التشريعية، ومن مظاهر تضخم صلاحيات الرئيس التنفيذية تحكمه في قرارات مجلس الوزراء، من حيث الاشراف عليه ورئاسته و توجيه عمله، فعلى الرغم من نص الدستور على إمكان تفويض حق رئاسة هذا المجلس إلى الوزير الأول، بقي بن علي يستفرد برئاسته لضمان التحكم في السياسة العامة للبلاد، وللاستمرار اتصاله المباشر بأعضاء الحكومة استمراراً أوجده الرئيس المذكور لتأكيد عرfa دستوريا في المجالس الوزارية الضيقة، التي غالباً ما كانت تشمل الرئيس والوزير الأول والبعض من الوزراء المعنيين بجدول أعمال الاجتماع، بالإضافة إلى مستشارو الرئيس و كل من تدعو الضرورة إلى حضورهم من بعض الموظفين السامين، وغالباً ما كان الرئيس يلجأ إلى حقه الدستوري في ممارسة السلطة التنظيمية وهي ممارسة لم تعمل التعديلات المتتالية للدستور التونسي إلا على تحصينها وتقويتها وتوسيع مجالات اللجوء إليها.

علاقة الرئيس بباقي المؤسسات:

1- علاقته بالحكومة: تمثل خيار المجلس التأسيسي التونسي بعد الاستقلال في تأسيس نظام سياسي قائم على قوة السلطة التنفيذية، هذا ما أدى إلى جعل هذه السلطة الأهم في الهندسة الدستورية للجمهورية الأولى، كرس نص الأصلي الدستور السلطة التنفيذية الاحادية، أي وجود رئيس يرأس الدولة والحكومة معاً، ويقوم بمساعدته مجموعة من كتاب الدولة، ولم يكن في هذا الإطار وزيراً أول ولا حكومة بالمعنى الدقيق للحكومة.¹

على الرغم من أن عام 1969، شهد إحداث منصب الوزير الأول الذي يرأس الحكومة، ما يعني أننا أصبحنا أمام سلطة تنفيذية ثنائية، فإن ذلك لم يفرز اقتساماً حقيقياً للسلطة، أو حتى حداً أدنى من التوازن في العلاقة بين الرئيس والحكومة.

¹ - حسن طارق مرجع سبق ذكره، ص235.

الواقع أن سلسلة من التعديلات المتتالية عملت على محو أثر تعديل، 1969 الذي اعتبره بعضهم بمنزلة جرعة برلمانية في النظام الرئاسي، سرعان ما تلتها جرعات رئاسية مضادة رسخت الطابع غير المتوازن للنظام الرئاسي التونسي، الأمر الذي جعلنا أمام ثنائية شكلية للسلطة التنفيذية، لا تمنع من اعتبارها مكونة من رأس واحد، لا من رأسين، حيث تتحدد وظيفة الوزير الأول في القيام بمساعدة رئيس الجمهورية في ممارسة سلطته التنفيذية، والذي يتولى باعتباره الرئيس الفعلي توجيه السياسات العامة للدولة وتعيين أعضاء الحكومة كبار الموظفين السامين وممارسة سلطة التنظيم علاوة على ترأسه المجلس الوزاري.¹

وعليه فإن الحكومة في النظام السياسي التونسي لا تحتل نفس المكانة التي تحتلها في النظام البرلماني حيث نص الفصل 37 من الدستور تتمثل على أن وظيفة الحكومة هي مساعدة رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية، وأشار الفصل 58 أنها تضمن على تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق التوجيهات والاختيارات التي يحددها رئيس الجمهورية، يتم تعيين رئيس الحكومة بحرية كاملة من قبل رئيس الدولة، بينما يتم تعيين أعضاء الحكومة بناء على اقتراح الوزير الأول، و يحق لرئيس الجمهورية إنهاء مهام الحكومة أو عضو أي عضو فيها تلقائيا أو باقتراح من رئيس مجلس الوزراء، فالحكومة مسؤولة عن تصرفاتها لدى رئيس الدولة كما أنها مسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة أمام مجلس الوزراء الذي يمكنه أن يصوت على لائحة ضدها فيجبرها على الاستقالة.²

2- علاقته بالبرلمان: مؤسسة البرلماني والكاريزما البورقيلية: لم تكن فكرة إيجاد برلمان تونسي جديدة، فقد ظهرت منذ الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر وتواصلت بالرغم من نظام الحماية الفرنسي مطلباً رئيسياً للنخبة التي قادت الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها، وقد تجسّمت كل هذه الطموحات المشروعة إثر صدور دستور 1959 حيث خصص الباب الثاني للسلطة التشريعية³، لم تتضمن مسودة الدستور الثانية بتاريخ 30 جانفي 1958 والنسخة النهائية بدستور 1 جوان 1959 إلا مؤسسة واحدة فقط للسلطة التشريعية وهي مؤسسة

¹ - مراد مهني مرجع سبق ذكره، ص 161.

² - خليل غالي، تأثير مبدأ الفصل بين السلطات في الممارسة السياسية والمؤسسية-دراسة حالة المغرب - الجزائر - تونس.

(www.maroclaw.com) ص 1

³ - مراد مهني مرجع سبق ذكره، ص 161.

مجلس الأمة الذي تم تغيير اسمها من مجلس الأمة إلى مجلس النواب وفقا للتعديل الدستوري في 9 جوان 1981.¹

1-2- مجلس الأمة تجسيد للتصورات البورقيبية للوحدة القومية : مثلت السلطة التشريعية في تونس هيكل وحيد سمي حتى تعديل 1981 مجلس الأمة، وذلك تأكيدا للتوجهات البورقيبية الهادفة لبناء أمة تونسية وقد كانت الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس القومي التأسيسي الذين أصدروا دستور 1959 منتمية إلى الحزب الحر الدستوري، لذلك لم تكن هناك سجلات ذات دلالة فيما يتعلق بإيديولوجيا الأمة القطرية خاصة بعد حسم مسألة الزعامة السياسية لصالح بورقيبة وعلى حساب صالح بن يوسف الذي كان يمثل التوجه العربي في الحزب كما لم تمثل هذه التسمية ردود فعل احتجاجية من قبل عموم المواطنين التونسيين نتيجة الشخصية الكارزمية للزعيم بورقيبة من جهة وتدني الوعي السياسي للمواطن التونسي العادي بفعل استفحال الأمية التي كانت تقارب نسبة 80٪ في السنوات الأولى للاستقلال.

غير أن الإشكالية التي طرحت في إطار المجلس الوطني التأسيسي هي: هل يقع الاكتفاء ببرلمان ذي مجلس واحد أو اعتماد برلمان ذي مجلسين، فاللجنة المكلفة بالنظر في "السلطة التشريعية" كانت أعدت مسودة بتاريخ 20 نوفمبر 1956 تضمنت بابا خاصا بالسلطة التشريعية يشمل مجلسين (غرفتين) المجلس الوطني (المواد من 31 إلى 61)، ومجلس الشورى (المواد من 62 إلى 73)، وكان المقترح أن يتركب المجلس الوطني من نواب منتخبين مباشرة من قبل الشعب على أساس نائب لكل أربعين ألف ساكن وان يتعهد بممارسة السلطة التشريعية، وأما مجلس الشورى فقد كان من المفروض أن يضم ثلاثين عضوا تنتخبهم المجالس الجهوية والبلدية اعتبارا لعدد السكان وحسبما يضبطه القانون وقد وصف المشروع الأولي للدستور هذا المجلس بأنه استشاري وعهد إليه بمهمة النظر في مشاريع القوانين لإبداء رأيه فيها مهما كان موضوع هذه القوانين.²

وقد تم التراجع عن هذا المشروع البرلماني المتكون من مجلسين بعد إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957، وبدأ أعضاء المجلس القومي التأسيسي يتجهون تدريجيا نحو البرلمان ذي المجلس الوحيد وتجسم ذلك مع مداولات المجلس التأسيسي لشهر جانفي 1958 ليتأكد بصفة نهائية إثر ختم رئيس

¹ - ثامر سعداوي، الولاء والغنيمة: الزبونية السياسية في المؤسسة التشريعية التونسية مجلس المستشارين نموذجا (2005-2011)، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، ص 536.

² - مراد مهي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

الجمهورية 1959 الذي نص الفصل 18 منه على وجود هيكل وحيد يمارس السلطة التشريعية هو مجلس الأمة.

وقد جسد دستور جوان 1959 على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من خلال ذكر بعض النقاط التالية:

- تولي الدستور تحديد مهام السلطة التنفيذية على وجه أخص رئيس الجمهورية، مما يعطيها علوية فحين يختلف الأمر بالنسبة للسلطة التشريعية فقد حدد المشرع بعض اختصاصاتها وأحال بعض منها إلى القانون بتوضيحها في نصوص لاحقة والتي هي بطبيعة الحال أقل قيمة من الدستور.
- تميز رئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية باختصاصات هذه الأخيرة منفردا وإشراكه بقوة في السلطة التشريعية التي يفترض أن تكون كلها أو أغلبها على الأقل لنواب الشعب المنتخبين.
- مسؤولية صياغة السياسات العامة وضبط السياسات الاستراتيجية تعد من اختصاصات رئيس الجمهورية والإشراف المباشر على تنفيذها من خلال حكومة يختارها هو ولا دخل للنواب فيها مما يعني التحييد التام للمجلس الشعبي عن وضع السياسات وعن تنفيذ السياسات وعن محاسبة الحكومة.
- ليس للسلطة التشريعية حق مراقبة الحكومة أو مساءلتها ومساءلة رئيس الجمهورية. ومجمل القول في هذا الصدد أن دستور 1959 قد جعل السلطة التشريعية تصاب بنوع من الشلل العملي في ممارسة دورها الطبيعي باعتبارها آلية تشريعية ومؤسسة رقابية على الجهات التنفيذية.¹ حيث أن النظام التونسي كان رئاسيا متميزا يهيمن فيه الرئيس على كافة المؤسسات حتى عندما أراد المؤسس الدستوري إدخال بعض الآليات البرلمانية عام 1976، كإجابة ممكنة لحل أزمة سياسية بعد فشل تجربة التعاضد.²

2-2- من مجلس الأمة إلى مجلس النواب: عرفت البلاد التونسية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي أزمات اجتماعية وسياسية حادة تمثلت خاصة في أحداث 26 جانفي 1978 الدامية التي سقط خلالها حسب تقديرات بعض المؤسسات الحقوقية مئات القتلى،

¹ - عبد اللطيف باري، نهضة عمران، التجربة البرلمانية التونسية واقع وآفاق، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02، أفريل 2018، ص 70.

² - حليلة بروك، آلية حل البرلمان في الأنظمة المغاربية على ضوء الإصلاحات الدستورية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 14، أكتوبر 2016، ص 239.

وكذلك أحداث مدينة قفصة في جانفي 1980 الناجمة عن محاولة مجموعات مسلحة تونسية مدعومة من نظام معمر القذافي السيطرة على هذه المدينة والتي انتهت بالقضاء على هؤلاء المتمردين.

كان لهذه الأحداث انعكاسات واضحة على السياسة البورقيلية التي بدأت تفقد بريقها نتيجة مرض بورقيلية وتقدمه في السن، حيث حاول الزعيم السابق استعادة مكانته المهزوزة من خلال تعديل دستوري، سمح بإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها مكنت العديد من أحزاب المعارضة من المشاركة وحققت "تعددية" على مستوى الشكل على الأقل، غير أن هذا التعديل كان قد سبقه تعديل آخر ذو صبغة فنية أبدل تسمية البرلمان إلى مجلس النواب، ولم ينتج عن التعديل تغيير لقواعد تنظيم البرلمان أو تركيبته أو سير عمله.

جاء في التعليل الرسمي لتغيير التسمية ما يلي "اجتنابا لما تشكله تسمية المجلس النيابي بـ "مجلس الأمة" من تكرار لمبدأ وقع الإعلان عنه بصفة واضحة، وحرصا على جعل الانسجام في النص الدستوري بين الشكل والمضمون، فإننا نقترح استعمال عبارة "مجلس النواب".

ولعل البراغمية السياسية التي عرف بها بورقيلية هي التي دفعته إلى هذه التعديل الدستوري الذي غير الاسم وحافظ على كل خصائص المؤسسة البرلمانية التونسية، لذلك فإن هذه المرونة ليست أكثر من تكتيك سياسي اتخذته بورقيلية في نهاية حكمه لاستعادة بريق الماضي، وانتهى بانقلاب 7 نوفمبر 1987.¹

3- نظام 7 نوفمبر 1987 وتطور المؤسسة البرلمانية: إثر صعود "زين العابدين بن علي" بفعل انقلاب طبي وظف فيه الفصل 57 من الدستور، دخلت البلاد التونسية في مرحلة من الحكم الكلياني ذي الطابع البوليسي حيث وقع تجنيد المؤسسة الأمنية لإرهاب كل القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام البوليسي اعتمد بالإضافة إلى تدعيم عدد أفراد المؤسسة الأمنية ورصد إمكانات مادية هائلة لفائدتها إلى إخضاع أعوان الأمن أنفسهم هرسة معنوية هدفها بناء عقيدة أمنية تدين بالولاء إلى النظام الاستبدادي ولا إلى الوطن، وعموما فإن الأنظمة الكليانية بمختلف أصنافها سواء كانت بوليسية أو عسكرية أو ثيوقراطية، تتميز بسعيها إلى مراقبة كل فعاليات المجتمع المدني من أجل احتوائها أو إلغائها من الوجود في حالة معارضتها بمعنى "أن كل شيء في الدولة، لا شيء خارج الدولة ولا شيء ضد الدولة" كما عبر عن ذلك بكل وضوح "موسليني" في تعريفه لنظام الحكم.

¹ - مراد مهنى، مرجع سبق ذكره، ص 161.

وبالفعل فقد عاش المواطن التونسي العادي قمعا معنويا كبيرا جعله يطلق عبارة "الحاكم" على عون الأمن وعبرة "المعلم" على شخص الرئيس وهي مصطلحات جديدة في القاموس السياسي الشعبي، مما أثار اهتمام العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية الذين اعتبروا أن هناك انحدارا كبيرا على مستوى الممارسة السياسية في تونس ترجم من خلال هيمنة هذه المصطلحات. وأصبح الحصول على الوظائف ومختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية رهين لا مجرد الولاء السياسي المعلن فحسب بل كذلك دفع إتاوات لفائدة هذه العصابات، وهكذا وقع تهميش دور المؤسسات لفائدة سلطة موازية محمية من قبل رأس النظام، ولتجميل هذا الواقع البائس وقع الترويج للعديد من قصص النجاح بالتواطؤ مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بعلاقات زبونية مع النظام وكذلك مع بعض الدوائر الأجنبية، ومن المفارقات أن يكون إبراز قصة نجاح وقع الترويج لها هي قصة النجاح الاقتصادي التي كشفت "ثورة الكرامة والحرية" عن زيفها وذلك بإمالة اللثام عن الإحصائيات الحقيقية لنسبة البطالة وحجم الفساد المالي والسياسي، كما عمل النظام السابق على الترويج لإصلاحات على مستوى المؤسسة البرلمانية.

4- تأثير نظام 7 نوفمبر ف على مؤسس البرلمان: عمل نظام السابع من نوفمبر على خلق جيئات تحاول تسويق وترويج صورة النظام الديمقراطي التعددي، وشملت هذه الاستراتيجية في مؤسسة البرلمان التي تم توظيفها كبقية مؤسسات الدولة في هذا الاتجاه، وتجسدت مظاهر هذا التوظيف في مستويين على الأقل.¹

أ- إنشاء غرفة برلمانية ثانية وتعزيز صورة البرلمان التعددي: وهو مجلس ذو صبغة استشارية غير ملزمة ولا ليست له سلطة فعلية، تمكنه من إبطال أي مشروع قانوني ما يصادق عليه مجلس النواب والسلطة التنفيذية، وبالتالي فإن دور المجلس محدود، إن لم يعتبر صوريا وأعتبر مجالا لممارسة ما يسمى الزبونية السياسية.²

وقد عمل نظام 7 نوفمبر من خلال إصدار القانون الدستوري المؤرخ في 1 جوان 2002 القاضي بإحداث غرفة برلمانية ثانية تسمى مجلس المستشارين إلى محاولة إقناع الرأي العام المحلي والدولي بإنجاز إصلاح تاريخي يتمثل في توسيع دائرة التمثيل النيابي، غير أن المتمعن في تركيبة هذا المجلس من ناحية والمحددات السياسية التي فرضتها نظام 7 نوفمبر 1987 سوف يستنتج زيف هذه المزاعم.

¹ - مراد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² - ثامر سعداوي، مرجع سبق ذكره ص 538.

ينص الفصل 19 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959 على نظام انتداب أعضاء مجلس المستشارين والذي يبين وجود ثلاث صيغ وهي انتخاب غير مباشر على المستوى الجهوي وانتخاب غير مباشر على المستوى الوطني وتعيين مباشر من قبل رئيس الجمهورية.

ب- انتخاب غير مباشر على المستوى الجهوي: نصت الفقرة الثالثة من الفصل 19 على أن مجلس المستشارين يشمل عضوا أو عضوين عن كل ولاية باعتبار عدد السكان يتم انتخابه على المستوى الجهوي من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين، يبين هذا النمط من الانتخاب الضيق محدودية تمثيلية المجلس للجهات، وقد برر بعض أساتذة القانون الدستوري الموالون للنظام، هذه الصيغة إلى التقليل من كلفة العملية الانتخابية وهو تبرير مردود إذا ما علمنا حجم تكلفة إحتفالات 7 نوفمبر في كل سنة.

ج- انتخاب مهني غير مباشر على المستوى الوطني: جاء في نفس الفصل ما يلي "ثلث من أعضاء المجلس يتم انتخابه على المستوى الوطني من بين الأعراف والفلاحين والأجراء، وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية ضمن قوائم لا يقل عدد الأسماء بها عن ضعف عدد المقاعد الراجعة إلى كل صنف وتوزع المقاعد بالتساوي بين القطاعات المعنية، "إن إدراج تمثيلية القطاعات المهنية في تمثيلية الهياكل النيابية يوحي بضمان مصالح هذه الفئات وتمكينه من لعب دور سياسي بالإضافة إلى دورها النقابي غير أن احتواء السلطة لقيادات هذه المنظمات جعل منها مجرد تمثيلية شكلية مفرغة من أي مضمون ودليل ذلك أن "الاتحاد العام التونسي للشغل" ¹ منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية، تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية ² أهم منظمة نقابية في تونس رفضت الانضمام إلى المجلس واعتبرته مجرد هيكل شكلي لا يستجيب لطموحات الاتحاد.

د- تعيين مباشر من قبل رئيس الجمهورية: نصت الفقرة السابعة من الفصل 19 من دستور 1959 "يعين رئيس الجمهورية بقية أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية". لا شك أن هذه الصيغة الثالثة تدحض بصفة واضحة مزاعم التمثيلية، حيث أن الشخصيات الوطنية الحقيقية والنخب الفاعلة كانت إما في السجون أو المنافي أو مستقلة عن

¹ - مراد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 161-164.

² - سهام الدريسي، الاتحاد العام التونسي للشغل، المكون المدني المشارك في إدارة الحكم، تم التصفح في {<https://fikercenter.com>}

أجهزة الدولة الاستبدادية ولم يتبق على الساحة السياسية إلا ما يمكن تسميتهم "بمثقفي البلاط" الذين تماشوا مع النظام السابق في مقابل توظيفهم لتمرير هذه "الإصلاحات الوهمية". بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن المتمعن في طبيعة الصلاحيات الممنوحة لأعضاء مجلس المستشارين يلاحظ محدوديتها حيث ينص الفصل 28 من الدستور 1959 على ما يلي "يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقاً لأحكام الدستور، ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين"، بمعنى أنه ليس لأعضاء مجلس المستشارين الحق في عرض مشاريع القوانين مثل أعضاء مجلس النواب أي الإقرار بعدم تمتعهم بالمبادرة التشريعية، كما ينص نفس الفصل على أن عدم مصادقة أعضاء مجلس المستشارين على مشاريع قوانين الميزانية لا يمنع من عرضها على رئيس الجمهورية للختم إن صادق عليها مجلس النواب قبل 31 ديسمبر.¹

وقد تم تبرير هذا الانتقال في تكوين المجلس بكونه جاء لتوسيع المجال تمثيل الشعب في المجالس النيابية، بحيث يحدث التمثيل العام المباشر لجميع المواطنين في الغرفة الأولى، ويحدث تمثيل غير مباشر لهم من خلال مختلف مكونات المجتمع في غرفة البرلمان الثانية. ويبقى مجلس النواب صاحب الاختصاص التشريعي العام في حين يكون مجلس المستشارين ذا اختصاص مسند.²

هـ- إحداث برلمانات استشارية: عمل نظام 7 نوفمبر كما سبق ذكره على محاولة إيهام الرأي العام الوطني والعالمي بتبني نموذج ديمقراطي من خلال مبادرات شكلية مفرغة من كل مضمون فعلي، وفي هذا الإطار وقع إحداث برلمانات استشارية هدفها المعلن هو تدعيم الثقافة البرلمانية لدى مختلف الشرائح العمرية وباطنها إرادة لاحتواء فعاليات المجتمع المدني، وقد تجسد ذلك في مؤسستين استشاريتين على الأقل.

1- برلمان الأطفال: وقع إحداث هذا البرلمان الاستشاري من قبل النظام السابق في إطار سياسة هادفة لتسويق صورة المدافع عن حقوق الطفل، قد نص نظام الانتساب لهذه المؤسسة على أن النصف الأول من الأعضاء يقع انتخابهم من بين أعضاء المجالس البلدية للأطفال في الجهات، والنصف الثاني يقع اختياره من بين المتفوقين في الدراسة والمبدعين في مختلف مؤسسات الطفولة، غير أن هذه الضمانات لا تعني شيئاً على مستوى الممارسة إذ أن هذا

¹ - مراد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 161-164.

² - خليل غالي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

البرلمان ما هو إلا وسيلة لتنشئة الأطفال ولاسيما المتفوقين منهم على قيم "الولاء لصانع التغيير"، وهو ما تؤكدته بيانات الاعتراف بمنجزات السابع نوفمبر "وباعتزاز الأطفال" بالمكتسبات التي حققوها في زمن "التغيير" تحت إشراف القيادة الرشيدة، كما أن الأهداف المعلنة لبرلمان الأطفال المتمثلة في دعم ثقافة الحوار والديمقراطية تتناقض تماما مع وضعية الطفل التونسي في زمن الرئيس السابق حيث يتشرب هذا الطفل قيم الخوف والخنوع من خلال ما يعايشه من إرهاب معنوي يمارس على والديه وعلى عموم الشعب في الحياة العامة.

2- برلمان الشباب: وقع إحداث هذا البرلمان في إطار تفعيل ما أقره النظام السابق من اعتبار سنة 2010 السنة الوطنية للشباب، والتي انتهت بمفارقة غريبة وهي اندلاع ثورة الحرية والكرامة ضده بقيادة هؤلاء الشباب أنفسهم، وصدر القانون عدد 23 لسنة 2010 المتعلق بإحداث برلمان الشباب بهدف معلن وهو "نشر الثقافة الديمقراطية لدى الشباب وتعميق الوعي بالانتماء إلى الوطن وتعزيز الولاء له".

وقد تحقق ذلك فعلا ولكن بصورة لم يتوقعها النظام ولا العالم بأسره، كما تبرز محدودية هذه المؤسسة في كونها انعكاسا لواقع المشهد السياسي المتأزم وليست تأسيسا لواقع جديد، حيث ينص الفصل الثالث من القانون المذكور على "يضم برلمان الشباب عددا من الأعضاء مساويا لعدد أعضاء مجلس النواب بكيفية تعكس تركيبة الأحزاب المتمثلة فيه وعلى مستوى الدوائر الانتخابية" بمعنى محاولة إعادة إنتاج نفس الواقع الرديء، وهو نموذج صارخ يبين شكلية إصلاحات النظام.

لعل هذه المزايدات التي حاول بمقتضاها نظام 7 نوفمبر توظيف الشباب لتلميع صورته هي التي سارعت بالقضاء عليه بمعنى أن خلق تناقضات حادة بين واقع الاستبداد السياسي من جهة ونصوص شكلية تحاول تسويق صورة النظام الديمقراطي، هي التي ساهمت في تفجير الأوضاع بالكيفية التي شاهدها إبان ثورة الحرية والكرامة ابتداء من 17 ديسمبر 2010¹.

تمتع الرئيس في الجمهورية التونسية الأولى بالإضافة إلى الاختصاصات المنوطة به باعتباره رئيسا للبلاد بصلاحيات موسعة في علاقته بمؤسسة البرلمان، ويذهب الكثير من فقهاء القانون الدستوري إلى الجزم أنه تحول إلى مشروع أصلي عوضا عن البرلمان من خلال عدد من الإمكانيات الدستورية التي جعلت من المؤسسة الرئاسة المهيمنة على الوظائف الطبيعية الخاصة بالبرلمان ومنها:

- الحق في المبادرة التشريعية: بمقتضى الفصل 28 من الدستور التونسي السابق، الذي يسمح للرئيس بعرض مشروعات القوانين على مجلس النواب والمجلس الاستشاري، والحقيقة أن جل

¹ - مراد ممني، مرجع سبق ذكره، ص 164.

القوانين التي كان يوافق عليها المجلس النيابي تعود إلى مبادرات الرئيس، ففي عام 2001، كانت القوانين كلها التي أقرها هذا المجلس في الأصل مبادرة رئاسية.

- الحق في الختم على القوانين: أي حق التوقيع عليها بعد إحالتها إليه من رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، حيث يمكنه رفض التوقيع عليها على الرغم من موافقة المجلسين عليها، كما أنه يملك سلطة تقديرية لفحص محتوى القوانين وتقويمها، حيث تمكنه هذه السلطة من إرجاعها إلى البرلمان من أجل قراءة ثانية يشترط لقبولها نسبة الثلثين من أعضاء مجلس النواب.

أ- لحق في التشريع بواسطة مراسيم في حالة منح التفويض من مجلس النواب أو في أثناء العطلة البرلمانية أو في حالة حل مجلس النواب.¹

وقد شهدت تونس بعض الإصلاحات الجزئية في فترة بن علي كتدقيق الدستور وتحديد مدة الولاية الرئاسية وإصدار قانون الأحزاب عام 1988، والسعي لبناء توافق وطني بين القوى السياسية والحزبية والنقابية، إلا أن وقائع الانتخابات والمشاركة السياسية طيلة تلك الفترة، تشير في مجملها إلى عدم حدوث تغيير ملموس في وضع الحريات وارتفاع نسبة المقاطعة وحجم التزوير وطغيان حزب واحد أو الحزب المهيمن وهو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.²

وتتمثل بعض مخاطر النظام السياسي التي تجسدت في تونس فيما يلي:

- فشل هذا النظام في التأقلم خارج بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وربما الثقافية كذلك وانقلابه خارج وطنه إلى نظام رئاسي ينتج الاستبداد.

- عدم القدرة على توفير الاستقرار، ولقد أثبتت تجربة تونس بأن الاستقرار يتحول في هذا النظام عندما يغادر مكانه إلى جمود واحتكار للفضاء السياسي من قبل الرئيس التونسي.

- عدم القدرة على توفير حل للأزمات السياسية، لأن هذا النظام لا يعترف بوجود طرق مؤسساتية لحل النزاعات السياسية التي تنشأ بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وغالبا ما تتحول الأزمة السياسية في الأنظمة الاستبدادية الرئاسية إلى أزمة النظام سياسي.

- شخصنة السلطة من بسبب تضخيم اختصاصات رئيس الجمهورية وغياب آليات المراقبة والمحاسبة السياسية.

¹ - حسن طارق، مرجع سبق ذكره، ص 236.

² - عبد اللطيف باري، نزهاء عمران، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

ويتأسس النظام السياسي التونسي على مبدأ ضمني يمكن التعبير عنه "بمبدأ الفصل بين ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية". فرئيس الجمهورية الذي يمارس كل الاختصاصات في الدولة لا يتحمل أي مسؤولية¹، حيث لاحظنا أن المؤسس الدستوري في 1988 وفي إطار إجراء تغييرات هامة، لم يحافظ التعديل على الخطوط العريضة لمهام واختصاصات الرئيس في النظام السياسي التونسي فقط والتي كانت محل انتقاد بل ذهب في تدعيم دوره إلى حد أبعد، خاصة بعد حذف الفقرة الخامسة من الفصل 63 (قبل التعديل)، والتي تقضي بتقديم رئيس الجمهورية استقالته في حال مصادقة المجلس الجديد على لائحة أخرى في نفس الظروف والأسباب، وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد استبعد أية مسؤولية يمكن أن يتحملها رئيس الجمهورية في حالة معارضته للبرلمان.²

- توفر آفاق شغور منصب رئاسة الجمهورية أرضية خصبة للنخبة الحاكمة للتصارع على الحكم بهدف خلافة رئيس الجمهورية، ولابد من التذكير بأن الوضع (الطبيعي) لانتقال السلطة السياسية في الأنظمة الرئاسية أصبحت موتاً أو انقلاباً على رئيس الجمهورية.
- تمنح الانتخابات في الأنظمة الرئاسية أفضلية إلى حزب رئيس الجمهورية إطلاقاً من التالية قاعدة الكل للفائز في الانتخابات الرئاسية، وتمكن هذه القاعدة حزب الرئيس من الفوز بالانتخابات التشريعية والمحلية وتؤدي في الأنظمة الرئاسية الاستبدادية إلى تسلط الحزب الحاكم على المؤسسات التمثيلية الوطنية الجهوية، المحلية والمهيمنة ما يؤدي إلى انغلاق النظام السياسي واختزال الحياة السياسية في الحزب الحاكم ومن يقف ورائه وفي شخص رئيس الجمهورية.
- عدم قدرة النظام الرئاسي عن تحقيق التوافق، فالرئيس الذي يفوز بالأغلبية لا يحتاج إلى تشكيل حكومات ائتلافية مما يعطي نمطا قيصرياً لأسلوب الحكم والذي بدوره يغذي النزعة الاستبدادية.

- يقوي النظام الرئاسي نفوذ الرئيس ويضعف الأحزاب السياسية.
- وقد برهنت التجربة التونسية بأن الحزب الحاكم هو الذي يستمد شرعيته وقوته من الرئيس وليس العكس، وقد أثبت الحزب المسيطر في مناسبتين على عدم قدرته على مساندة الرئيس وتجنبيه الانقلابات، مثل ما وقع مع الرئيس الراحل بورقيبة في السابع من شهر نوفمبر 1987 والرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011.

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 38-40.

² - حليمة بروك، مرجع سبق ذكره، ص 142.

- عدم قدرة النظام الرئاسي عن تطور وتحقيق انتقاله الديمقراطي، فالحاجس من الاستقرار حول مبدأ (استمرارية الدولة) إلى مبدأ (استمرارية رئيس الجمهورية)، وأصبح الهدف الوحيد من الإصلاح هو دعم سلطة الرئيس في النظام السياسي.

وإذا كان النظام الرئاسي يوفر الركائز السياسية للسلطوية فإن المركزية الإدارية توفر مجالا إضافيا للتدفق والانتشار في جميع مناطق الجمهورية.¹

2- المركزية الإدارية: لقد تميز تنظيم الجماعات في تونس منذ 30 أوت 1858 بتوجه مركزي قوامه تغليب اللامركزية على مفهوم اللامركزية مقابل ضعف إدارة الحكم المحلي، وقد استند هذا التوجه إلى جملة من المسوغات لتبرير عدم الأخذ باللامركزية.²

تمثل الإدارة امتدادا للسلطة السياسية فهي مجموعة الأجهزة والهيكل المرتبطة عضويا ووظيفيا بالسلطة التنفيذية تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ تطوراتها وبرامجها السياسية في الدولة حيث تتعزز مركزية السلطة السياسية في النظام الرئاسي التونسي بالمركزية الإدارية، إذ لا يتحقق الاستبداد في أرض الواقع إلا من خلال تفاعل وتضافر الأبعاد السياسية والإدارية، وتسهم المركزية الإدارية بشكل عام في تعزيز النفوذ السياسي لرئيس الجمهورية في النظام السياسي كما توسع في الامتداد الترابي للنظام السياسي.

أ- دعم وتعزيز نفوذ رئيس الجمهورية: حيث تمثل المركزية أسلوب تنظيم إداري يتحدد اختياره بالبيانات الفنية، والاقتصادية والسياسية واختيار هذا التنظيم يعكس طبيعة العلاقة القائمة بين سلطات الدولة العمومية من جهة وبين المواطنين والنظام السياسي من الناحية الأخرى.

مثلت المركزية الإدارية إحدى الخيارات الأساسية لدستور 1959، وذلك لما تحققه من انسجام مع موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي التونسي.

ولتسليط الضوء على هذه التفاعلات ودورها في دعم النفوذ السياسي لرئيس الجمهورية يجب تفسير بعض المفاهيم، يميز الفكر الدستوري الليبرالي بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية، تعرف الوظيفة السياسية بأنها وظيفة تتمثل في وضع الخيارات الأساسية في الدولة، وترجع ممارسة هذه الوظيفة إلى الحكومة كجهاز سياسي، وتبين ذلك عند الرجوع إلى دستور الجمهورية التونسية

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - يوسف أزروال، ليلى لعجال، اللامركزية والانتقال إلى الحكم المحلي بتونس - المرتكزات القانونية والسياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 711.

بأن الرئيس يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية في البلد فهو الذي يرسم سياسة الدولة العامة الفصل 49 للدستور وهو الشخص الذي يحول هذه التصورات إلى نصوص قانونية (الحق في المبادرة التشريعية الذي يستمد من الفصل 28 من الدستور)، وهو المكلف بتنفيذ القوانين بحسب أحكام الفصل 53 من الدستور).

يظهر رئيس الجمهورية من خلال أحكام الدستور بمثابة رئيس الإدارة التونسية ومن بين هذه الأحكام نذكر بشكل أساسي اختصاصاته في:

- إسناد الوظائف الإدارية العليا والمدنية والعسكرية (الفصل 54 من الدستور).
- تنفيذ القوانين وممارسة السلطة الترتيبية العامة (الفصول 35-53).

وتعتبر ممارسة السلطة التنظيمية العامة من أهم الوظائف في تعزيز مكانة رئيس الجمهورية في التنظيم الإداري التونسي، حيث هي عبارة عن سلطة (التشريعية) موازية للسلطة البرلمانية، حيث تمنح لرئيس بوصفه رئيس للإدارة وتمكنه من عملية إصدار أحكام قانونية تملك نفس خصائص النص التشريعي، وبذلك يصبح رئيس الجمهورية التونسية من خلال سلطته الترتيبية المتحكم الفعلي في الإدارة على كل من مستوى إحداثها وتنظيماتها وتنشيطها وعملية تعيين القائمين عليها.¹

ونتبين من خلال ما سبق بأن المركزية الإدارية تعزز تأثير الرئيس في التنظيم السياسي وتمكينه من احتكار جميع مراكز صنع القرار السياسي والإداري، وهو ما من شأنه أن تعميق مجال الحكم الفردي كخصوصية من خصائص الحكم الاستبدادي مع تهميش دور السلطات الأخرى في البلاد حيث يمكن الشكل الإداري المركزي التونسي الاستبدادية من التدفق إلى كل مناطق.

ب- امتداد المجال الترابي للاستبداد: تلعب الإدارة الجهوية والمحلية في تونس دورا أساسيا في انتشار الحكم الاستبدادي من المركز إلى الأطراف، ويتحقق انتشار السلطوية بفضل التنظيم الإداري الجهوي والمحلي الذي تنتفي فيه كل مقومات الاستقلالية وتمثل مؤسستا الوالي والمجلس الجهوي مرتكزاته الأساسية.²

وقد مثل غياب الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في تونس أبرز معوقات التنمية وأحد أهم أسباب التوتر الاجتماعي والسياسي، وعلى الرغم من أهمية الاستقلالية في تدعيم اللامركزية وتكريس الديمقراطية المحلية فإنها لم تحظ باهتمام السلطات التأسيسية المتعاقبة التي لم تقم بتكريسها لا في دستور 1861 ولا دستور 1959، كما تعاملت السلطة التأسيسية طويلا بكثير من تهميش

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

² - لطفي طرشونة، مرجع نفسه، ص 45-46.

وعدم المبالاة رغم التفاوت الجلي في مستوى النمو بين مختلف الجهات والبلديات خاصة في المناطق الريفية داخل البلاد.¹

يشغل الوالي موقعا مفصليا في التنظيم الإداري ويمثل حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والإدارة الجهوية والمحلية وتتميز وظيفته بصبغتها المزدوجة: سياسيا وإداريا يعينه رئيس الجمهورية بأمر وباقتراح من وزير الداخلية بناء على معايير سياسية.

وتتميز خطة الوالي بتعدد الانتماءات وتعدد الاختصاصات فهو ينتمي في نفس الوقت إلى الإدارة المركزية، والإدارة الجهوية والإدارة اللامركزية وهذا التوسع يمكنه من شغل جميع المجالات الإدارية وفرض إرادة السلطة المركزية وتنفيذ ورؤاها السياسية في جميع مناطق الجمهورية.

يمثل السيد الوالي الدولة والحكومة في المناطق، وهو ينتمي إداريا إلى وزارة الداخلية ويمارس عن طريق هذه الصفة تخصصات متعددة تجعله المراقب الحقيقي في المجال الإداري الجهوي والمحلي ومطالب بتمثيل الدولة وتنفيذ سياسة الحكومة والتنسيق بين مختلف البرامج القومية الجهوية والمحلية للتنمية ويقوم بمراقبة مختلف الإدارات المدنية للدولة والجماعات العمومية المحلية في كل المناطق.

يملك الوالي ازدواجية في الصفة فهو في نفس الوقت ممثل للدولة في المنطقة ورئيس للولاية كإدارة لامركزية على النطاق الإقليمي، ويتمكن من خلال ازدواجية صفته كعون للدولة ورئيس لجماعة عمومية لامركزية فهو قادر على تحقيق الارتباط العضوي بين الإدارة المركزية في الدولة والإدارة اللامركزية مما يعزز نمط التنظيم اللامركزي المرتبط برابطة عضوية مع الدولة، ويفتقر إلى أدنى مقومات الاستقلال وتتحول إلى ما يسمى الإدارة اللامركزية² التي تعتبر أحد مظاهر المشاركة الشعبية ومن أبرز مظاهر الديمقراطية، ويعبر عنها "بالبعد المحلي للديمقراطية"³، من آلية للديمقراطية المحلية والحكم الذاتي إلى هيكل إداري للدولة يرأسه ممثل الدولة في الأقاليم ويضمن تحقيق برامج وألويات الدولة على المستوى الإقليمي والمحلي.

وتتميز الولاية باعتبارها مجموعة عمومية بتركيبة خاصة، حيث تتكون من هيكلين الوالي والمجلس الجهوي.

¹ - فريجة زنبط، محمد الناصر بوغزالة، السلطة المحلية في الدستور التونسي لسنة 2014، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية

والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 821

² - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

³ - فريجة زنبط، محمد الناصر بوغزالة، مرجع سبق ذكره، ص 825.

ويتألف المجلس الجهوي من المحافظ أو الوالي رئيساً وأعضاء المجلس المنتخبين في الولاية وكذلك رؤساء المجالس البلدية للولاية ورؤساء ما يسمى المجالس القروية، ورؤساء المصالح الخارجية للوزارات على مستوى دائرة الولاية ومجموعة من أصحاب الكفاءات، يثير هذا التركيب بعض الملاحظات:

1- تقليص مجال الشرعية الانتخابية على المستوى الجهوي، لأن العضوية في المجلس لا تستند إلى تنظيم انتخابات جهوية مباشرة بل تقوم على الصفة في ظل القانون.

2- كما أن هذا الهيكل يقلل من نطاق المشاركة السياسية، حيث يقوم بشكل أساسي على مبدأ الجمع بين الوكالات الانتخابية المتعددة، وتمكن نفس النخبة (أعضاء المجالس النيابية بالجهة ورؤساء البلديات بالجهة) التي تنتهي إلى نفس الحزب الحاكم من احتكار جميع الوظائف التمثيلية في الدولة على جميع المستويات الوطنية، الجهوية، والمحلية، مما يؤدي إلى إقصاء وتهميش المنتمين إلى أحزاب المعارضة من التمثيل على المستوى الجهوي والمحلي.

ومنه نلاحظ في هذا الجزء أن النظام التونسي يستمد ركائزه الهيكلية من النظام الرئاسي ويتغذى من المركزية الإدارية، ويقلص المجال السياسي على المستوى المحلي في رئيس الجمهورية وعلى المستوى الإقليمي والمحلي في الوالي.¹

ثانياً: آليات النظام التونسي

يطمح النظام التونسي من أجل ضمان بقائه في السلطة ولأجل تحقيق هذا الهدف يلجأ إلى الكثير من الوسائل القانونية وغير القانونية من أهمها: ضبط نظام الإصلاح السياسي وضبط المنظومة الانتخابية.

1- التحكم في منظومة الإصلاح السياسي: تمتد الجذور الفكرية الإصلاحية إلى القرن التاسع عشر واتخذ الرئيس بورقيبة من الإصلاح منهج سياسي لعملية الحكم يعتمد على المرحلية في تطوير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، وطورت بعده النخب السياسية لنظام الرئيس بن علي خطاب سياسي قائماً على مسألة الإصلاح السياسي التي تستند إلى شعارات ذات بعد (استشرافي) براغماتي لا تمتد بصلة إلى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي التونسي.

ويهدف الإصلاح في الخطاب السياسي الرسمي لنظام بن علي بصفة عامة إلى:

أ- التوسع في مجال المشاركة السياسية.

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

ب- تركيز وتثبيت دولة القانون والمؤسسات وانفتاح النظام السياسي القائم وتعميق المنافسة على السلطة والتعددية.

ومع ذلك أن الإصلاحات المعلنة عنها اكتفت في الحقيقة بإدخال بعض التغييرات الشكلية على البنية الدستورية والإجرائية للنظام السياسي دون أن تغير بصفة جذرية في أساليب الحكم، وكان الهدف الحقيقي للإصلاح هو غلق الفضاء السياسي والسيطرة على مسار الانفتاح الديمقراطي بما يضمن تحقيق واستمرارية السلطة.

2-توسيع مجال المشاركة السياسية: تجسد هذا التوسع في إنشاء مجلس المستشارين كمجلس كبرلمان ثان وفق التعديل الدستوري لعام 2002، ويتكون هذا المجلس من أعضاء يمثلون الجماعات العمومية المحلية وأعضاء يمثلون مختلف القطاعات المهنية والشخصيات الوطنية يعينهم رئيس الجمهورية نظرا لكفاءاتهم.

ويهدف إنشاء هذا المجلس في الخطاب الرسمي إلى انفتاح السلطة السياسية أمام مختلف المكونات وشرائح المجتمع من ناحية أولى وإلى عقلية العمل التشريعي من ناحية أخرى، لكن هذه المبررات لا تعكس الواقع، ويمكن إنشاء مجلس المستشارين رئيس الجمهورية من اكتساح مواقع التأثير إضافية في البرلمان من خلال الأعضاء المعنيين مقابل ولائهم ودعمهم للاتجاهات والاولويات التي تسعى إليها السلطة التنفيذية.

تمثل عضوية الأشخاص المعينين (عائقا) تسلطي يهدف إلى الامام وتطويق الوظيفة التشريعية والتصدي لكل مشروع قانون لا يحظى بموافقة رئيس الجمهورية، ويوفر الخبراء المعينون من طرف رئيس الجمهورية (أقلية تصد) تعزز نفوذها في النظام السياسي التونسي.

وتؤول تركيبة مجلس المستشارين إلى تضيق في مجال التمثيل الديمقراطي وانغلاق النخبة السياسية على نفسها، لأن هذه التركيبة تمكن نفس الأشخاص من الجمع بين الوظائف الانتخابية على جميع المستويات الاقليمية والمحلية والمهنية، كما أنها تعطي إمكانية إضافية للحزب الحاكم لاحتكار مراكز صنع القرار على حساب المعارضة.¹

من ناحية أخرى تجسد التوسع في مجال المشاركة السياسية في بعض الإصلاحات الرمزية مثل التحقيق من سن الترشح لعضوية مجلس النواب من 30 إلى 32 عاما وتوسيع مجال الاستفتاء. وثبتت التجربة التونسية بأن الاستفتاء تحول من تقنية للديمقراطية إلى أسلوب للحكم الفردي وتدعيم النظام الاستبدادي.

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 47-49.

امتد نطاق الاستفتاء في دستور الجمهورية التونسية من الاتفاقات الدولية التي تتعلق بوحدة المغرب العربي إلى المجالين التشريعي والمجال الدستوري، وكان الغرض من إثراء نظام الاستفتاء في الواقع إلا من أجل ضمان بقاء رئيس الجمهورية في السلطة وتمكينه من السيطرة والتحكم في الإصلاحات الدستورية التشريعية.

وبفضل الاستفتاء الدستوري عام 2002 استطاع رئيس الجمهورية إلغاء أحكام الدستور المتعلقة بتحديد النيابة الرئاسية مما فتح الباب لمبدأ الرئاسة دون قيود زمنية.¹

وخلال فترتي حكم الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي، ساهمت المؤسسة البرلمانية في صياغة القوانين المكرسة لتسلط ونظام حكم الحزب الواحد، ومن الآليات التي اعتمدتها في ذلك هي القيام بالتعديلات الدستورية، وإن ساهمت هذه التعديلات الدستورية في ضمان استمرار حكم الرئيسين فإنها لم تلمس مؤسسات السلطة التشريعية إلا في التعديل الدستوري لـ 1 جوان 2002، والذي وافق على انشاء غرفة برلمانية ثانية والتي هي مجلس المستشارين.² وتهدف الإصلاحات في جزء منها حسب الخطاب الرسمي إلى تدعيم وتكريس دولة القانون والمؤسسات.

أ- دولة المؤسسات والقانون: تمثل دولة القانون والمؤسسات أحد المحاور الرئيسية لخطاب ما يسمى الإصلاح السياسي لنظام السابع من شهر نوفمبر، ويعود الدور الأساسي لتطوير هذا المفهوم للمجلس الدستوري وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسة فإنها لم تتمكن من أداء وظيفتها بطريقة مرضية لعدة أسباب نذكر منها:

- تبعية المجلس الاستشاري لرئاسة الجمهورية الذي يتدخل في عملية تعيين أعضائه كما يحتكر طرق إخطاره.

- لا تكرر الإجراءات التي وافق عليها المجلس مبدأ المواجهة ولا يحق لأعضاء غرفة البرلمان طلب مراقبة النصوص التشريعية.³

وبغض النظر عن عوائق المجلس الدستوري فإن عملية الرقابة على دستورية القوانين تساهم بدورها في تدعيم موقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي التونسي، ذلك أن احتكار إخطار المجلس الدستوري تجعل منه المتحكم الوحيد في مجريات الرقابة على دستورية القوانين.

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 47-49.

² - ثامر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 536.

³ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 47-49.

بالإضافة إلى الآلية الدستورية يستثمر النظام الاستبدادي النظام الانتخابي بهدف السيطرة السلطة والحد من المنافسة السياسية وتهيش الأحزاب السياسية.

ب-التحكم في المنظومة الانتخابية: يمكن فهم النظام الانتخابي "على أنه مجموعة الأسس والمبادئ والقوانين والإجراءات التي تحدد بها العملية الانتخابية أي التوصل إلى تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية"¹، ولكنه يشير في معناه الدارج في الأدبيات الانتخابية إلى الكيفية التي يصوت بها الناخبون والطريقة التي بواسطتها يتم تحديد الفائزين والخاسرين، أي حزمة القوانين التي تنظم عملية تحويل الخيارات الفردية إلى خيارات جماعية، والأصوات إلى حصص من المقاعد.²

تحتل الانتخابات في دولة تونس مكانة هامة وأساسية ضمن مرتكزات النظام التونسي حيث تمثل فترة من فترات الانفتاح السياسي للنظام، وتحتل منذ التسعينات موقعا خاصا لما تتميز به بحسب الخطاب الرسمي من صيغة تأسيسية لعهد جديد وتحولات ديمقراطية، وتوفر الانتخابات فرصة للحكومة لإدخال الإصلاحات ولإثراء البنية الشكلية القانونية والإجرائية للديمقراطية، إلا أن المتابع لهذه الانتخابات يظهر ضعف تأثيرها في المنظومة السياسية حيث تعتبر انتخابات غير تنافسية بدون اختيار وبنائج مسبقة بدون مفاجأة أو رهانات حقيقية، ولا تتجاوز في أغلب الحالات عملية تحريك النظام القانوني والإجرائي للنظام السياسي مع المحافظة على خصائصه الجوهرية.³

أجريت أول انتخابات نيابية تعددية منذ الاستقلال سنة 1959 شارك فيها الحزب الدستوري الحاكم والحزب الشيوعي التونسي، لكن لم تمر خمس سنوات حتى صادقت القيادة السياسية الحاكمة في مؤتمر الحزب الدستوري سنة 1964 على نظام الحزب الواحد ومنذ ذلك الوقت أصبح النظام الانتخابي على مفصل على مقاس الحزب الواحد حيث لا توجد منافسة ولا صراع من أجل الدفاع عن مقاربات ومناهج متنوعة من حيث الأفكار ومختلفة في شق التوجهات، وقد كان نظام الاقتراع يعتمد على قائمة الأغلبية في دورة واحدة، وكانت معظم القوائم واحدة ومغلقة.³

وعادة ما تمنح الانتخابات السلطة السياسية مجالا يسمح بإعادة هيكلة الفضاء السياسي على سبيل المثال ما تم إدراجه بمقتضى التعديل الدستوري لعام 1997 فيما يتعلق بالأحزاب السياسية والتعددية ومن خلال هذه الأحكام تمكنت السلطة السياسية من السيطرة وضبط الأسس

¹ - بطيب نريمان، عبد اللطيف بوروي، تجربة الإصلاح الانتخابي في تونس بعد 2011، مجلة المفكر، العدد 18، فيفري 2019، ص 82.

² - علاء الدين بالنور، التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 12، عدد 01، أفريل 2021، ص 419.

³ - ناريمان بطيب، عبد اللطيف بوروي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الإيديولوجية والتنظيمية للأحزاب التي يسمح لها قانونيا بالانخراط في العملية السياسية وإقصاء الأحزاب السياسية الإسلامية لما تمثله من خطر على استمرارية سلطة رئيس الجمهورية.

إلا أن هذا الحراك على مستوى النصوص التشريعية لم يصاحبه في الواقع تطوير حقيقي للنظام السياسي، فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى تمكين الحزب السياسي الحاكم، ومن خلفه رئيس الجمهورية من الامساك بالسلطة وإعادة إنتاج المقومات الأساسية للنظام.

تثبت التجربة أن الانتخابات في الوضع التونسي غير قادرة على تحقيق التحول الديمقراطي، ويرجع سبب فشل الانتخابات في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في الأوضاع الاستبدادية إلى جملة من الأسباب أهمها: التضارب والصراع بين الشرعية الانتخابية والشرعية الاستبدادية وما ينتج عن هذا التضارب من إغلاق للمجال السياسي ورفض للتداول على الحكم.

وفيما يتعلق بالتضارب والصراع بين الشرعية الانتخابية والتسلطية تكفي الإشارة إلى أنه في الأنظمة التسلطية نادرا ما يستمد الحاكم شرعيته من الانتخاب، وغالبا ما يتم الوصول إلى الحكم خارج إطار القانون وفي انتهاك للشرعية الانتخابية والحاكم الذي لا يستمد شرعيته من الانتخاب لا يقبل التنازل على الحكم عن طريق الانتخاب.

كما أن ضعف بنية السلطة في النظام التونسي لا يوفر إمكانيات لتداول سلطة الحكم خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلطة الرئاسية، فالرئيس الحبيب بورقيبة نصب نفسه رئيس مدى الحياة وقام "بن علي" بتعديل الدستور التونسي في أحكامه التي تتعلق بتحديد عدد النيابات الرئاسية، وتثبت تجارب الأنظمة التسلطية أن تداول الرئاسة لا يتم أبدا بطريقة انتخابية سلمية بل غالبا ما يتم من خلال التوجهات الثورية.

لقد تحولت الانتخابات في الوضع الاستبدادي من طريقة لتحقيق الانتقال الديمقراطي إلى عقبة أمام الانتقال الديمقراطي بسبب تأثيرها السلبي على الأحزاب السياسية، وتلعب طريقة الاقتراع دورا أساسيا في مسألة تطويق وتوجيه الانفتاح الديمقراطي بما يضمن الاستمرارية في إنتاج وإعادة إنتاج الخصائص الأساسية للتسلط.

وتتحدد طريقة التصويت باعتبارين أساسيين وهما: تحقيق مبدأ العدالة في التمثيل ومبدأ النجاعة في الحكم.

ويتحقق الهدف الأول من خلال اعتماد التمثيل النسبي، الذي يتيح فرصا لتمثيل كافة الأحزاب السياسية مهما كان حجمها بما يتناسب مع درجة انتشارها بين الناخبين¹، اعتمدت السلطات في

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 50-53.

تونس نظام القائمة المغلقة طيلة ثلاثين سنة منذ 1959 إلى غاية 1989، على اعتقاد أن هذا النظام الانتخابي يحقق الانسجام ويساعد على إنجاز برامجها من أجل دعم الوحدة الوطنية والقضاء على مظاهر التعصب والعروشية والجهوية والقبلية، وقد انتهج "بورقيبة" نظام انتخابي أحادي سيطر عليه الحزب الدستوري ما أفرز نظاما سياسيا أحاديا على خلاف "بن علي"، الذي أنتج نظاما انتخابيا تنافسيا وتعدديا شارك فيه عدد من الأحزاب ذات طبيعة معارضة أو شبه معارضة إلى جانب الحزب الحاكم "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، وبالرغم من ذلك كان هو الآخر ينتج في النهاية نظاما أحاديا.¹

ولتجسيد تصوراتهِ في الانتقال الديمقراطي اعتمد المشرع التونسي نظاما انتخابي يمزج بين نظام الأغلبية على المستوى الدوائر ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني ويتجسد التمثيل النسبي بتخصيص جزء من المقاعد لأحزاب المعارضة يتم توزيعها فيما بينها على مستوى المحلي بحسب نسبة الأصوات التي تم حصلت عليها، وهذه الطريقة تمكن الحزب الحاكم من الحصول على جميع المقاعد المخصصة لها والتي تحصلت عليها، كما تمكنه من الفوز بجميع المقاعد المخصصة للدوائر والسماح لأحزاب المعارضة لكي تتنافس مع بعضها البعض على المقاعد المخصصة لها والتي تتوزع على المستوى الوطني، ويساهم أسلوب الاقتراع المعتمدة في عملية تهميش المعارضة، وتشرذمها فهي لا تتنافس مع الحزب الحاكم بل تنافس نفسها للفوز بالمقاعد المخصصة لها.

ويمكن هذا النظام الانتخابي النظام السياسي من التحكم في الوقت نفسه في عملية اختيار أحزاب المعارضة المسموح لها بخوض العملية السياسية (إقصاء الأحزاب السياسية الإسلامية بموجب الفصل 8 من الدستور) في حجمها (من خلال عدد المقاعد المخصصة لها) وفي درجة الانفتاح السياسي التي تناسبه لضمان بقائه في الحكم، فهو يمنح موقعا للمعارضة السياسية داخل جهاز الدولة يدمجها في النظام السياسي القائم ويحرمها من قدرتها على التأثير في الحياة السياسية.²

وكانت هذه التعددية على مقاس السلطة السياسية والقرب منها والولاء لها وحصلت أحزاب المعارضة الموالية للسلطة على مقاعد في البرلمان مقابل دعمها الغير مشروط للنظام أما أحزاب المعارضة الجادة بمختلف توجهاتها من إسلاميين ويساريين وقوميين فلم يتم الاعتراف بها ولم تمنح تراخيص، إضافة إلى عدم تمثيلها في البرلمان.³

¹ - ناريمان بطيب، عبد اللطيف بوروي، مرجع سبق ذكره، ص 86

² - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ - ثامر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 533.

نتبين في الخاتمة بأن الهاجس الأساسي الذي يسيطر على النظام السياسي في تونس هو البقاء في الحكم حيث التجأ هذا النظام السياسي ليحقق بقاءه إلى كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة وبالتالي تحقيق انتقال النظام السياسي في تونس من طور (التسلطية المتجذرة) إلى طور الاستبداد بالحكم والسلطة.

وفي الواقع فإن الاستبداد يمثل الوجه الحقيقي للتسلطية ويرتبط به بنويها ووظيفيا ولا يمكن تحقيق أحدهما إلا بتحقيق الآخر.¹

لقد كان المجال التونسي منذ أواسط السبعينات خصبا ومهيئ بروز ظاهرة الإسلام السياسي، وذلك بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها النظام السياسي خاصة والمجتمع التونسي عامة زيادة على ذلك أن تونس تعتبر من بين الدول العربية القليلة التي يتميز المجتمع فيها بتجانس ديني وطائفي وعرقي، كما أن المجتمع التونسي وبرغم مظاهر الحداثة التي كانت سائدة كان مجتمعا محافظا في عمقه، لذلك ورغم سيطرة النظام السياسي وسطوته لم تجد "الجماعة الإسلامية" صعوبات كبيرة في العمل والانتشار منذ انطلاقها.

وتبدأ الحركات الإسلامية في تونس بحركة التيار الإسلامي "حركة النهضة" باعتبارها الحركة الأكبر منذ ثمانينات القرن الماضي، وتمر الخارطة السياسية بجماعات وتيارات إسلامية ذات رؤى أخرى.

المبحث الثاني: نشأة وتطور حركة النهضة

بعد مرحلة الاستقلال وتشكل الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين حصلت قطيعة بين التيار الإسلامي والتيارات السياسية الأخرى، والدولة العربية حديثة الاستقلال، وهذا ما دفع إلى قيام حركات سياسية إسلامية، تحاول إعادة إحياء مقومات الأمة منها حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقا بحركة النهضة والتي مرت بمجموعة من المراحل.

المطلب الأول: حركة النهضة عوامل النشأة والتطور

لقد مرت حركة النهضة التونسية بمجموعة من المراحل، وتداخلت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والذاتية التي أدت في مجملها إلى نشأة الحركة. لذلك سوف نبحث في العوامل التي أدت إلى نشأة الحركة، والتي تركزت في عوامل داخلية وخارجية على النحو التالي:

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

أولاً: حركة النهضة عوامل النشأة والظهور

هي حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية يعمل في إطار النظام الجمهوري التونسي ووفقاً لقوانينه ويسعى لتحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية والإسلامية، ويعتمد وسائل الديمقراطية في تحمل المسؤوليات، يتخذ شعار حرية عدالة، تنمية.¹

1-ظروف النشأة: يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وخارجية.

أ-العوامل الداخلية:

- النهج البورقيي: حصلت تونس على استقلالها التام بتاريخ 1956/03/20، بعد أن تزعم المحامي الحبيب بورقيبة الحركة الوطنية لفترة امتدت لأكثر من عشرين عاماً، وكان شخصية سياسية مثيرة للجدل وهو بكل المقاييس يشكل ظاهرة استثنائية في تاريخ الحكام العرب، كان على النقيض من عبد الناصر في تصوره لمشروع التقدم، وفي نظرتة للغرب بقي مبهوراً بأوروبا، ولاسيما فرنسا، ويشعر بأن العروبة مغرقة في التقاليد اللاعقلانية، وأن الوحدة العربية فكرة ديماغوجية.²

قرر بورقيبة منذ اللحظات الأولى للاستقلال أن يضرب الحديد وهو ساخن وقبل أن يطيح بالحكم الملكي السابق، ليعلن الجمهورية وينفرد بسلطة القرار، وأن يستفيد من أجواء النصر والاستقلال، ويشرع في تقويض أسس النظام القديم، ويقلب الأوضاع الاجتماعية والتربوية والثقافية رأس على عقب من دون تردد، حسم أمره مع ثلاث ملفات كانت ولا تزال تشكل خطوطاً حمراء يتجنب الحكام العرب الاقتراب منها خوفاً من فقدان الشرعية، وتجنباً لردود فعل القوى المحافظة وهذه الملفات هي: المرأة، والنظام التربوي والشؤون الدينية... عندما كانت جميع الأطراف (النظام والنخبة والمجتمع) مشغولة بمخلفات أزمة الستينات.³

وكغيره من الزعامات العربية لم يستطع لحبيب بورقيبة من تمرير رؤيته الحداثية على المجتمع التونسي الذي بدوره رفض النهج البورقيي في الحداثة، لأنه كان يتعلق برهانات سياسية خاصة بالنظام التونسي ولم يعبر عن تطلعات الشعب التونسي، مما أسهم في ظهور حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية التي رفضت ما يأتي من الغرب داعية إلى استعادة الهوية العربية والإسلامية

¹ - مسعود حبشي، أحمد طعيبة، العوامل المؤثرة في الأداء السياسي لحزب النهضة التونسية بعد التغييرات السياسية في الفترة 2010-2014، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 13، 2019، ص 3.

² - صلاح الدين الجورشي، المشهد السياسي في تونس، قوى ومواقف، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس: مركز المسار للدراسات والبحوث، ط 3، ص 22-09.

³ - صلاح الدين الجورشي، ثورة الياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

لتونس، ووجد الكثير من الشباب التونسي ضالته في هذه الحركة الناشئة ردا على تبعية تونس الاقتصادية والسياسية والثقافية للغرب في ضوء فشل التجارب العربية القومية الاشتراكية.

- النشاط اليساري والنقابي: كان لإضراب عام 1978 الذي أطلقه "الاتحاد العام التونسي للشغل"، والذي ذهب فيه العديد من الضحايا المدنيين نتيجة تدخل الجيش التونسي الأثر الواضح في تبني حركة النهضة (الاتجاه الإسلامي حينها) القضايا الاجتماعية فيما يتصل بمفاهيم الديمقراطية والمشاركة في السلطة وعدالة توزيع الثروة، ولم تكن لهذه القضايا أي اهتمام في فكر الحركة وكان ذلك القصور في تأثر الحركة بفكر سيد قطب وما تميز به هذا الفكر من تركيزه على المسائل العقائدية دون الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات العامة

كما استفادت حركة النهضة من تنامي الحركات الطلابية اليسارية تحت قيادة التيار اليساري الماركسي، وعجز النظام الحاكم عن السيطرة عليه بالرغم من وسائل العنف التي استخدمها النظام ضد الحركات اليسارية.¹

فوجد في نشاط الحركات الإسلامية وخاصة حركة النهضة سبيلا للحد من انتشار وصعود الحركات اليسارية، كونها تشكل معارضا رئيسيا لها، عطفًا على أحداث يناير 1978، والتي أذنت بخطر استيلاء اليسار على النظام في الوقت الذي أكدت فيه الحركة الإسلامية أن خطر اليسار على المجتمع أكثر من خطره على الحكومة.

1- نضج الخطاب الإسلامي وبداية اقتناع كوادر الحركة الإسلامية بضرورة أداء دور في الواقع السياسي.

2- إغراق السلطة التونسية في حال التبعية، وضرورة التصدي لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي.²

ب-العوامل الخارجية: أسهمت مجموعة من الأسباب والعوامل الخارجية في صعود حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، لعل أهمها: الثورة الإسلامية الإيرانية التي شكلت دافعا لأغلب الحركات الإسلامية لانتقاد الأنظمة السياسية في علاقاتها الخارجية وتبعيةها للغرب بعدما استطاعت

¹ - محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي، 2010-2015، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016)، ص35.

² - إيتسام حمود محمد، عواد إبراهيم خضر، حركة النهضة الإسلامية وعلاقتها مع النظام التونسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 10، العدد 36، ص72.

الإطاحة بأبرز الأنظمة السياسية المعروفة بتبعيةها للغرب، إلى جانب تعثر المشاريع القومية والاشتراكية في العديد من البلدان العربية، ويمكن تلخيص العوامل الخارجية المذكورة على النحو التالي:

- الثورة الإيرانية: لعبت الثورة الإيرانية دورا دافعا لحركة النهضة التونسية بإحيائها الجانب الفكري والثقافي والتربوي الإسلامي، بما قدمته الثورة الإيرانية لمفهوم الصراع الاجتماعي كبديل عن صراع الطبقات الذي تطرحه الماركسية، بتقديمها مقولة الصراع بين المستضعفين والمستكبرين، مما مكن حركة النهضة من الدخول في موضوع الصراع الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وقد تأثرت حركة النهضة تأثرا كبيرا بالثورة الإيرانية التي جاءت ضد الاستعمار والأنظمة التابعة للغرب، مما أعطى الحركة قوة جديدة في مساندتها للنقابات والفقراء وتمردها على علاقات تونس الخارجية، وخرجت حركة النهضة من إطار نقدها الديني الأخلاقي، واتسعت دائرة تمردها لتطال علاقات الدولة وسياساتها التغريبية، وبالتالي ازدادت أبعاد الحركة الأخلاقية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

كما مثلت الثورة الإيرانية لحركة النهضة مرجعا فكريا شكل تنوعا في أدبيات ومرجعيات الحركة، ومن طرفها أيدت حركة النهضة الثورة الإيرانية وانتقدت الحركات الإسلامية التي تحفظت عليها لما قدمته الثورة الإيرانية من مصطلحات سياسية كثورة المستضعفين، والصراع بين الفقراء والأغنياء¹، والتي رأت فيها بديلا إسلاميا للصراع الطبقي الذي يطلقه الماركسيون، وقد جاء اندفاع حركة النهضة لثورة الإيرانية لأنها رأت فيها إمكانية لتحقيق الدولة الإسلامية وإعادة الاعتبار لرجال الدين، والقدرة على الإطاحة بالأنظمة المستبدة التي يعتبر فيها نظام الشاه من أقوى الأنظمة في الشرق الأوسط

- تعثر المشاريع القومية والاشتراكية: شأنها شأن الحركات الإسلامية الأخرى، لعب فشل الأنظمة العربية الحاكمة لاسيما بعد هزيمة عام 1967 دورا هاما في صعود حركة النهضة أمام تعثر المشاريع القومية والاشتراكية في الدول العربية في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين الوضع الاقتصادي والاستقرار الأمني والسياسي مما حذا بالشباب العربي البحث عن خيارات بديلة فوجد نفسه في الحركات الإسلامية خاصة في تونس التي أرهقتها سياسات اللحاق بالغرب. كما شكل فشل التجربة الاشتراكية في أواخر الستينات في تونس إحدى الدوافع الرئيسية لصالح المد الديني وانتشار ظاهرة التدين الإسلامي التونسي في سبعينيات القرن العشرين، وقد لاقت دروس "عبد الفتاح مورو" وآخرين من قيادات حركة النهضة رواجا في المساجد اتضح في حضور المئات

¹ - أيمن محمود السبيسي، أمريكا وحركات الإسلام السياسي منذ سبتمبر 2011: العربي لنشر والتوزيع، ص 63-64.

من التونسيين لهذه الحلقات والدروس، استفادت حركة النهضة من هذه الحالة في الوقت الذي لم تستطع فيه المؤسسة الدينية الرسمية من ضم هذه الشخصيات والقيادات تحت جناحها بسبب عدم ترحيبها بذلك كما هو موقف السلطة السياسية، مما أدى إلى تطور هذا النشاط من مجرد دعوة ودروس ومواعظ إلى نشاط تنظيمي وحركي سار به "راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو" حتى تشكيلهم الجماعة الإسلامية ومن ثم حركة الاتجاه الإسلامي والمعروفة بحركة النهضة حالياً.¹

- حدة الهجوم الإمبريالي الأمريكي في الوطن العربي، إذ استفادت السياسة الخارجية الأمريكية من الحركات الأصولية الإسلامية، ومعظم القوى الطائفية على تنوعها واختلافها بصفقتها مخزونا إيديولوجيا لمحاربة القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية في العالم العربي والعالم الإسلامي، ففي تقرير نشر عام 1978 أي قبل عام واحد من قيام الثورة الإيرانية، كتبه عدد من الخبراء الأمريكيين، ونشر حينها في سلسلة "دراسات استراتيجية" جاء فيها: "إن التيارات الدينية الإسلامية أو غيرها من الممكن توظيفها في رفع مستوى الوعي الديني على حساب تقدم الإيديولوجية الشيوعية في البلدان الإسلامية" إن هذا قد يخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية".²

التقت في مطلع السبعينات مجموعة صغيرة من الأفراد بأحد مساجد العاصمة التونسية وبدأت النواة الأولى للحركة الإسلامية تشق طريقها بخطاب إيديولوجي يتميز بالبساطة والوضوح. ورغم أن العناصر المؤسسة لهذه الحركة كانت تتحرك علناً، وتعطي الدروس في المساجد وتجتمع في زواياها وتنشر مجلة (المعرفة) التي تباع في الأكشاك التونسية، وتدعو إلى الحجاب الذي بدأ يظهر الأولى مرة في تونس في منتصف السبعينات، إلا أن السلطة والنخبة اعتقدت أن الأمر ليس أكثر من (ظاهرة عابرة)، ولم ينتهوا إلى جدلية هذه المسألة وخطورتها على الوضع السائد وتوازنات القوى حتى جاء الإنذار من بعيد، وتمكنت الثورة في إيران من الاطاحة بنظام الشاه.

وكان نقد الواقع العربي والعالمي من وجهة نظر أخلاقية حافزا لافتراض بناء نموذج قيمي بديل يحرر الشباب من الانحلال والتفاهة، ويشعرهم بأنهم أصحاب رسالة في الكون والحياة وأنهم قادرون على تغيير المجتمع والعالم الذي من حولهم، المهم أن يبدؤوا بتغيير أنفسهم وكانت أوروبا خصوصاً والغرب عموماً، هما الهدف الرئيسي للنقد والشك، باعتبارها النموذج المهيمن الذي يجب التحرر منه كشرط مسبق لاستئناف الحضارة الإسلامية.

¹ - محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها: اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ص 280.

ولم يمضي وقت طويل حتى تشكلت بوضوح تضاريس الساحة الإسلامية في تونس، فما بين بداية السبعينات ووصولاً إلى أواسط الثمانينات¹، فظهور التيار الإسلامي في تونس وثيق الصلة بالتيار الإخواني، ليأخذ بعد ذلك طابع وطني، ولقد مرت النهضة بالعديد من المحطات التاريخية الحافلة بالأحداث حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم وقد أرسى أسسه الفكرية من أفكار سيد قطب، ومالك بن نبي، وعلال الفارسي وغيرهم من المفكرين، لكن هذا لم يمنع الحزب من التكيف والتأقلم مع الواقع التونسي، وهو ما أعلنه رئيس الحزب "راشد الغنوشي" قائلاً إن الحركة الإسلامية في تونس ذات خلفية فكرية متنوعة، تتداخل فيها عناصر ثلاث: التدين التونسي التقليدي أو المذهب الفقهي المالكي، والثقافة المشرقية الإصلاحية الثقافة الحديثة العقلانية.²

ولقد عرف حزب النهضة العديد من المراحل التطورية مكنته من التأقلم مع ثقافة ومتطلبات المجتمع التونسي، مما أسفر عما يمكن تسميته بالصيغة التونسية للفكر الإسلامي، انطلاقاً من قناعة مفادها أن تونس لا تحتاج لاسترداد تجربة الحركات الإسلامية التي قد لا تتماشى ومتطلبات المجتمع التونسي ومنطلقات الحركة، ولقد تم تغيير اسم الحزب عدة مرات فمن الجماعة الإسلامية عام 1979، إلى حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981، ثم حركة النهضة عام 1989، ثم حزب النهضة في عام 2011، ولقد ساعدت الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية على تفعيل دوره بعد الثورة.

ثالثاً: المؤسسون والشخصيات القيادية

1- محمد الصالح النيفر (1902-1993) ولد بالضاحية الشمالية للعاصمة، وتعلم بالمعاهد الزيتونية، وتدرج إلى جميع المستويات إلى أن تحصل على الشهادة العلمية التطوع، درس في جامع الزيتونة ثم أدار الفرع الزيتوني للبنات وأسهم في بعث جمعية الشبان المسلمين أواخر العشرينات بزعامة محمد الطاهر بن عاشور، ثم أحدث جمعية (النشأ الرياضي) سنة 1931 التي تحولت إلى (الملعب التونسي)، وتولى رئاسة جمعية الشبان المسلمين سنة 1940، وأهتم كذلك بالأطفال اللقطاء المهملين، بإحداث دار الرضيع حتى لا يتم تنصيرهم وقد تحولت الجمعية بفضل رئاسته إلى منظمة راسخة.

عاش "محمد الصالح النيفر" ثلاث مراحل، أولها مرحلة الصراع مع الزعيم الحبيب بورقيبة والتي انتهت بسبب تضيق الخناق عليه بهجرته إلى الجزائر وقد تزامنت مع استقلالها، ومارس خلالها

¹ - صلاح الدين الجورشي، ثورة الياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

² - كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس مابعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجاً، ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018، ص 280-281.

النيفر التدريس في جامعة قسنطينة، وقدم الدروس المسجدية والإذاعية في جمعية الإصلاح الأخلاقي والاجتماعي، وهو ما سبب إحراج للرئيس هواري بومدين، فقرر محمد صالح النيفر العودة إلى تونس، وكانت هذه هي المرحلة الثالثة من حياته والتي تتوجت بتأسيس حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981، ثم لشدة مرضه انسحب من النشاط العام دون أن ينقطع عن متابعته حتى وافته المنية سنة 1993.

2- صالح بن عبد الله: ولد سنة 1952 بقلعة سنان في ولاية الكاف بتونس، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بالكاف التونسية، ثم التحق بالجامعة حيث درس علوم اقتصادية وتحصل على الإجازة سنة 1973، ثم التحق بالمدرسة القومية للإدارة (مرحلة ثالثة) حيث تخرج قاضيا بدائرة المحاسبات سنة 1977-1978، وسافر إلى أمريكا وإلى فرنسا حيث بقي فيها سنة كاملة للحصول على الإقامة ثم عاد ليشغل بدائرة المحاسبات.

حيث يعد من أوائل مؤسسي العمل الإسلامي الحركي (1969-1970)، وشارك في كل المؤسسات والأنشطة منذ انطلاق الحركة وحضر أغلب مؤتمراتها، وحكم عليه سنة 1981 بعشر سنوات سجنًا قضى منها ثلاثًا، وفي 1987 حكم عليه بخمس عشرة، ومنذ سنة 1989 حكم عليه مرات متتالية من أجل التدريس في المساجد.

عرف داخل الحركة بعدم مساومته على المبادئ، وعارض تغيير اسم الحركة من الاتجاه الإسلامي إلى النهضة بشدة، كما عارض دخولها الانتخابات التشريعية على اعتبار أن الوقت غير مناسب، وأن الحركة لا تتعجل وتتجاوز المراحل، وكان يرفض التوجه المبالغ فيه نحو السلطة ويرى العمل من خلال الشعب.

3- عبد الفتاح مورو: ولد عبد الفتاح مورو عام 1948 بحي باب سويقة بالعاصمة التونسية ودرس في المدرسة الصادقية بتونس، ثم ذهب إلى كليتي الحقوق والشريعة في آن واحد، وتخرج فيهما في عام 1970، أي أنه تحصل على شهادة في القانون وأخرى في العلوم الإسلامية وعمل مدة في جهاز الدولة قضيا حتى عام 1977، قبل أن يستقيل لاحقا من مؤسسة القضاء ليتفرغ للمحاماة.

بدأ نشاطاته الإسلامية عام 1960 في الثانويات والمساجد، وفي عام 1968 التقى راشد الغنوشي في المسجد بالعاصمة التونسية، وبدأ الاتفاق على إقامة حركة إسلامية في البلاد، وفي سنة 1973 وبعد محاولة تنظيم لقاء لمئة شخص في مدينة سوسة اعتقلت الشرطة التونسية عبد الفتاح مورو ورأشد الغنوشي.

وبعد هذا الحادث تقرر إنشاء منظمة سرية (منظمة الجماعة الإسلامية)، حيث تنقسم إلى إقليمية ووطنية، وصارت تنشط بشكل رئيسي في المساجد والجامعات.¹

حيث مع أنه مع احتدام المواجهة بين الاتجاه الإسلامي والنظام الحاكم وقتها في أواخر عهد الرئيس بورقيبة (1985-1987) وبدايات حقبة الرئيس زين العابدين بن علي، ولاسيما بين 1989-1991 كانت المساجد والجوامع مسرحاً لصراع سياسي مستعر²

يعد مورو من أبرز مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي مع راشد الغنوشي، وفي عام 1981 اعتقل مع أول حملة اعتقالات تطال الحركة في زمن بورقيبة، ثم تعرض سنة 1992 لحملة تشويه شخصية من قبل نظام زين العابدين بن علي.

جمد عضويته في حزب النهضة بعد عملية باب سويقة، التي نسبها هو شخصياً للحركة في حين نفتها هذه الأخيرة، وبعد عودة "راشد الغنوشي" من المنفى، قال مورو إنه سوف يشارك مرة أخرى في النشاط السياسي، حيث شارك في انتخابات المجلس التأسيسي ضمن القائمة المستقلة، مع مجموعة من المستقلين باسم "التحالف الديمقراطي المستقل"، لكنه لم ينجح وبعد الانتخابات تم ترشيحه لمنصب مستشار لحكومة "حمادي الجبالي"، لكنه لم يعين وعاد إلى صفوف حركة النهضة بعد مؤتمرها عام 2012 وانتخب في مجلس شورى الحركة نائب لرئيس الحركة راشد الغنوشي.

4- راشد الغنوشي: ولد في حزيران/ يونيو 1941 بالحامة في ولاية قابس بتونس، وهو سياسي ومفكر إسلامي تونسي، مؤسس الحركة الإسلامية وزعيم حركة النهضة التونسية ومساعد الأمين العام لشؤون القضايا والأقليات في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، درس في تونس ومصر وسوريا، وتحصل على الإجازة في الفلسفة، وفي عام 1968 انتقل إلى فرنسا بهدف استكمال الدراسة في جامعة السوربون، بدأ أولاً بتعلم اللغة الفرنسية مجاناً في إطار التعاون مع منظمة أليانس فرانسيز، وهنا بدأ نشاطه بين الطلاب العرب والمسلمين، وانظم إلى جماعة التبليغ واهتم بمجال الوعظ في الأحياء التي فيها مهاجرون من شمال إفريقيا، حوكم عدة مرات عام 1981 وعام 1987، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، وحوكم غيابياً عام 1991 مرة أخرى وحوكم عليه بالسجن مدى الحياة، وحوكم أيضاً عام 1998 نفس الحكم السابق.

¹ - أحمد الجلال، حركة النهضة إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية، أوراق سياسية: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص13.

² - محمد اليوسفي، الغنوشي ونو ستالجيا "معركة المساجد": خارج اللحظة التاريخية، { <https://www.almayadeen.net/articles> } تاريخ التصفح 2022/11/15

غادر الغنوشي إلى الجزائر العاصمة في 11 أبريل/ نيسان 1989 بعد صراعات مع السلطة، ثم ذهب بعد ذلك إلى السودان، حيث تحصل على جواز سفر سوداني دبلوماسي واستقر في مدينة أكتون ضواحي العاصمة لندن، ومنح حق اللجوء السياسي في أغسطس 1993.

في أثناء فترة نفيه من تونس، منعت عدة دول الغنوشي من الدخول إليها، مثل الولايات المتحدة ومصر ولبنان، وفي مارس 1995 طرد من إسبانيا في أثناء مشاركته في ندوة دولية عقدت في قرطبة حول الإسلام وعلاقته بالحدث.

بقي في المنفى 21 سنة وعاد إلى تونس في 30 يناير/ كانون الثاني 2011 بعد الثورة التونسية وفاز مع الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بجائزة شاثام هاوس الملكية البريطانية لحرية الفكر والتعبير في 2012.

فكريا ألف كتباً عديدة منها: طريقنا إلى الحضارة، نحن والغرب، حق الاختلاف وواجب وحدة الصف، القضية الفلسطينية في مفترق الطرق، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، حقوق المواطنة في الدولة الإسلامية، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، القدر عند ابن تيمية، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، وقد ترجمت بعض من كتبه إلى لغات أجنبية كالإنجليزية، والفرنسية، والتركية، والإسبانية والفارسية.¹

5- محمد العكروت: قيادي عصامي، كان أحد الأعضاء الخمسة في أول خلية أدت قسم الالتزام في الحركة في بداية السبعينات، تلقى تعليمه الثانوي بقابس، واضطر بسبب وضعه المادي إلى الانقطاع عن الدراسة لينخرط في التجارة في مدينة قابس، حيث كان أحد أبرز مؤسسي العمل الإسلامي بها، ومنها انتدب ضمن قيادة الجيل الثاني بإشراف الجبالي لعضوية المكتب التنفيذي مسؤولاً عن الإدارة والمالية وشارك في كل مؤتمرات الحركة ومنها مؤتمر 1984، وفي التشكيل القيادي الذي انبثق عنه.

انتدب مسؤولاً عن العمل الاجتماعي أي القطاع النسائي في المكتب التنفيذي، وشهد هذا القطاع حينها (1984-1987) أعظم تطور وازدهار في تاريخ الحركة، حيث برزت على الساحة قيادات نسائية فاعلة بوصفهن عضوات في المكتب المذكور، مثل السيدة النجار وابنتها والسيدة عفيفة مخلوف وغيرهن، وفي المرحلة التي تلت محنة 1987 واصل محمد العكروت مهامه القيادية عضواً في مجلس الشورى ومدرسا في المساجد واعتقل سنة 1990.

¹ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

6- الصادق شورو: من مواليد 1952 حاصل على دكتوراه في الكيمياء من كلية العلوم بتونس ومدرس بكلية الطب في مادة الكيمياء حتى اعتقاله سنة 1991، وعضو بلجنة البحث العلمي في تخصصه بالمركز الجامعي للبحث العلمي بمنطقة برج السدرية في الضاحية الجنوبية للعاصمة تونس، وعضو بنقابة التعليم للاتحاد العام التونسي للشغل، وعرف بتأييده للنضال الطلابي وحضر المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للطلبة.

انضم شورو لعضوية مجلس الشورى المركزي للحركة منذ بداية الثمانينات، وانتخب في مؤتمر 1988 رئيسا للحركة، وواصل أداء مهامه بالحركة حتى أعتقل في 17 فبراير/ شباط، 1991 وحوكم أمام المحكمة العسكرية سنة 1992 على رأس 265 من الشخصيات القيادية للنهضة، وقد طلب الادعاء العام إعدامه، ولكن تحت ضغوط المنظمات الحقوقية والإنسانية اكتفى النظام بإصدار حكم في حقه بالسجن مدى الحياة، ونقل بعد ذلك لأكثر من سجن، أفرج عنه يوم 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 ضمن آخر مجموعة من قيادات النهضة، وذلك بعد ثمانية عشر عاما قضاه في سجن (المرناقية)، منها 13 عاما كاملة في سجن انفرادي، ثم أعتقل مرة أخرى بعد شهر من إطلاق سراحه على خلفية مداخله أجراها لقناة الحوار، التي استند إليها النظام السابق ليسند له تهمة إعادة تنظيم حركة النهضة، وقد أصدرت المحكمة حكما يقضي بحبسه سنتين ولم يطلق سراحه إلا في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010.

7- صالح كركر: حاصل على شهادة السلك الثالث في العلوم الاقتصادية ودرجة الدكتوراه في علم الإحصاء وهو أحد المؤسسين للحركة ورجل المؤسسة الأول فيها، في سنة 1981 صدر بحقه حكم بالسجن 11 سنة مع 15 من القياديين في الحركة، كان أول مسؤول عن المؤسسة التنظيمية بها، وبقي على رأسها طيلة العشرية الأولى التي أعقبت تاريخ التأسيس، وتحمل مدة طويلة نيابة رئاسة الحركة ورئاسة مجلس الشورى¹، وقد تولى مسؤولية قيادة الحركة في صيف 1987 إلى أكتوبر/ تشرين الثاني 1988، وحكم عليه بالإعدام سنة 1987 فغادر البلاد سرا في سنة 1988 ليستقر في لندن ثم في باريس، حيث تحصل على اللجوء السياسي.

وفي 1993 أصدر وزير الداخلية الفرنسي "شارل بالسفوا"، نزولا عند رغبة السلطات التونسية، قرارا بترحيله، ثم عدل عنه بقرار آخر يقضي بفرض الإقامة الجبرية عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2002 اتخذت حركة النهضة قرارا بفصله من صفوفها، وعد هذا القرار من أخطر القرارات الصادرة عن الجهاز التنظيمي، وقد أصيب بجلطة دماغية خلفت له أضرارا كبيرة ذهنية وبدنية في 15

¹ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 13-15.

يناير/ كانون الثاني 2005، وفي 26/ تشرين الأول في 2011 قررت السلطات الفرنسية رفع الإقامة الجبرية عنه بعد 18 سنة.

تولى مسؤوليات قيادية في حركة الاتجاه الإسلامي كعضوية مجلس الشورى ونيابة رئاسة الحركة (الاتجاه الإسلامي) ورئاسة مجلس الشورى (الاتجاه الإسلامي)

8- حمادي الجبالي: من مواليد سوسة الساحلية، مهندس أول في الطاقة الشمسية، التحق بمؤسسات الحركة وخاصة المؤتمر ومجلس الشورى منذ بداية الثمانينات، عرف في الحياة السياسية بعد اعتقال القيادة التاريخية لحركة الاتجاه الإسلامي ومحاكمتها سنة 1981، وانتخبه مجلس الشورى في 1982 رئيسا للحركة، وقد ساهم الجبالي مع علي العريض في إدارة الحركة في مرحلة دقيقة جدا تلتها أول اعتقالات واسعة في صفوفها.

ابتداء من سنة 1984 وبعد إطلاق سراح القيادة التاريخية وعودتها إلى رأس الحركة تولى عضوية المكتب التنفيذي والمكتب السياسي ومجلس الشورى، وفي سنة 1987 التي عزم فيها بورقيبة على استئصال الحركة، كان له دور بارز في إدارة المواجهة، وبالرغم من حرص السلطات على اعتقاله فقد نجح الجبالي في الحفاظ على حرية حركته ومواصلة إدارة المواجهة في وضع حرج، تولى رئاسة تحرير جريدة الفجر منذ صدورها حتى اعتقال، وأوفقت الجريدة عن الصدور بعد قرابة سنة عن صدورها وحوكم أمام المحكمة العسكرية سنة 1992 وصدر ضده حكم بالسجن 15 سنة.¹

9- اللبيب اللوز: ولد عام 1953 بمدينة صفاقس بتونس، حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم التحق بالجامعة ودرس العلوم الاقتصادية وتخرج سنة 1973 وعمل مقاولا في بداية السبعينيات، ثم تفرغ للدعوة والتدريس حيث كان كثير التنقل بين مساجد ولاية صفاقس، التحق بتنظيم الحركة منذ السنوات الأولى، فهو من الرعيل الأول ومؤسس العمل بها، وقد شغل عاملا للمنطقة بعد مؤتمر 1979، ثم التحق بالعمل المركزي ليشرف على الدعوة، ثم عضوا في مجلس الشورى منذ سنة 1979 حتى 1991، وهو عضو مؤسس لحركة الاتجاه الإسلامي وللنهضة وقد تولى رئاسة مجلس الشورى ما بين سنتي 1988 و1991 على فترات متقطعة، ثم رئاسة الحركة في شهر يونيو/حزيران 1991 حتى تاريخ إيقافه في سبتمبر/أيلول من سنة 1991.

عرف بموافقه المبدئية وعارض تغيير اسم الحركة، وكان يرى ضرورة أن تشارك الحركة في النشاط السياسي بصفتها الإسلامية، وليس الاقتصار فقط على العمل الدعوي والاجتماعي، وأن يتجسد ذلك في خطابها، فهو يرى أن المعركة الحقيقية هي معركة الهوية قبل أن تكون معركة سياسية،

¹ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وكان يدعو إلى تكوين قيادات دعوية شعبية، وقد عرف بفصاحته وخطابته واختار البقاء في تونس على الهجرة رغم اشتداد الحملة الاستئنصالية، كان عضوا بالمكتب السياسي للحركة والناطق الرسمي بالنيابة إثر اعتقال علي العريض، عرف بالتزامه بالعمل الجماعي وبحرصه على الشورى ووقوفه عند قرار المؤسسات.

حكم عليه غيابيا بعشر سنوات سجنا في محنة 1981، وقد خرج في تلك الفترة إلى الجزائر مع عائلته وعاد سنة 1984 إثر وفاة والدته، وبعد مواجهة الحركة الثانية مع نظام بورقيبة سنة 1987 رجع لصفاقس في العام 1988، حيث بقي فيها متخفيا.¹

10- علي العريض: من مواليد مدينين في الجنوب التونسي، تخرج مهندسا أولا من مدرسة البحرية التجارية بالساحل التونسي، واكب مؤسسات الحركة وخاصة المؤتمر ومجلس الشورى منذ أوائل الثمانينات، وأشرف بين 1982 و1986 على لجنة مشروع الأولويات التي بلورت مشروع الحركة، وأجابت على أولوياتها وتصورها لمنهج التغيير، وبلورت طبيعتها بصفتها حركة سياسية مدنية سلمية،² بتعبير أدق: تبني خطاب سياسي لا يضحى بالقيم الإسلامية ومبادئ الإسلام، ولا يقف على النقيض مع قيم الديمقراطية كأداة حكم عصرية³.

ترأس علي العريض مجلس الشورى من 1982 إلى مؤتمر ديسمبر/ كانون الأول 1986، وتولى بصحبة حمادي الجبالي إدارة قيادتها الداخلية وتوثيق العلاقة مع الوسط السياسي في أجواء من الملاحقة الأمنية الشديدة بين محاكمة القيادة في 1981 والانفراج السياسي في 1984 الذي أعقبه مؤتمر أعاد انتخاب القيادة التاريخية على رأس الحركة، شغل علي العريض عضوية المكتب التنفيذي وكان رئيسا للمكتب السياسي منذ مؤتمر سنة 1988 حتى تاريخ اعتقاله في 23 ديسمبر/ كانون الأول 1990، وكان كذلك الناطق الرسمي بالنيابة للحركة، حكم عليه سنة 1987 بعشر سنوات سجنا غيابيا، ثم حكم عليه في نفس السنة بالإعدام الذي أسقط عنه بعفو رئاسي سنة 1988، ومثل سنة 1992 أمام المحكمة العسكرية التي صدرت عليه حكما بالسجن 15 سنة، وزيادة على ألوان التعذيب البدني الفظيع الذي تعرض له "العريض" في أوراقه الداخلية في أثناء الإيقاف التحفظي الذي استمر أشهراً، خضع في السجن بعد الحكم عليه لضغوطات مادية ومعنوية شديدة، كان من بينها ما نشرته

¹ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² - أحمد الجلال، مرجع نفسه، ص 19.

³ - سلام الجمل، حركة النهضة التونسية بين الخطاب والممارسة السياسية، { <https://democraticac.de> } { تم التصفح 2022/09/15 }

صحيفة الفضائح المخبرانية (الإعلان) من ادعاء امتلاك شريط فيديو يتهمة بالوقوع في (جريمة جنسية) وكان كل ذلك لحمله على الاستقالة وطلب العفو، لكنه صبر واحتمل.

خلال ما يعرف بفترة الانفراج النسبي وانخفاض حدة الضغط على رموز الحركة الإسلامية بعد العفو العام على أغلب قادتها من عام 1988 إلى بداية عام 1991، استمر العريض في تقلد مناصب حساسة داخل الحركة سواء بصفته ناطقا رسميا باسمها عام 1990، أو رئيسا لهيئتها التأسيسية، ليعاد اعتقاله أواخر عام 1990، ويحكم عليه حينها بالسجن 15 عاما قضى منها 10 سنوات كاملة في زنزانة انفرادية وأفرج عنه في أكتوبر/ تشرين الأول 2004.

في عام 2005 قرر أغلب رموز المعارضة وعدد من الحقوقيين والشخصيات المستقلة توحيد صفوفهم لمواجهة نظام بن علي في إطار ما يعرف بـ (هيئة أكتوبر 18) وكان علي العريض من أبرز المؤسسين لهذه الهيئة بصفته ممثلا عن حركة النهضة، رفقة كل من سيمر ديلو ونورالدين البحيري، إلى غاية تفككها بشكل آلي عقب الثورة التونسية، بسبب التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية عموما.

عقب قيام الثورة في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010 وفرار بن علي في 14 يناير/ كانون الثاني 2011، حيث فتح فوز حركة النهضة فيها بأغلبية المقاعد في المجلس التأسيسي باب تقلد المناصب العليا في الدولة أمام علي العريض بداية بحقيبة وزارة الداخلية في حكومة رئيس الوزراء المستقيل حمادي الجبالي وصولا إلى ترشيحه لمنصب رئاسة الوزراء.¹

من خلال دراسة حزب حركة النهضة نجد أن مجموعة من الظروف الداخلية ساهمت في محاربة التغريب ومحاولة الإصلاح الديني في تونس، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي كانت سبب في نمو الحركات الإسلامية عموما وحركة النهضة خصوصا والتأثير بتجربة الإخوان في مصر لتأسيس حركة النهضة التي كان هدفها الأول الإصلاح الديني وحاولت الجمع بين الدعوي والسياسي.

المطلب الثاني: مراحل تطور حركة النهضة

لقد مرت حركة النهضة في تونس بمجموعة من المراحل منذ تأسيسها، ومرت علاقتها بنظام الرئيس بورقيبة بالصراع إلى مرحلة الرئيس بن علي حيث تراوحت بين الإقصاء والاحتواء إلى غاية ثورة 14 جانفي 2011.

¹ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أولاً: الحركات الإسلامية في تونس

من رحم حركة النهضة انبثقت تيارات إسلامية أخرى، وكانت خارطة الحركة الإسلامية التونسية متعددة التوجهات ولا يمكن التقليل من أهميتها، ومن أهم هذه الحركات:

1- الإسلاميون التقدميون: هي ظاهرة ثقافية حركية خرجت من جذور حركة النهضة، وتأسست نتيجة لقيام بعض المثقفين والأساتذة من ذوي الاتجاه الإسلامي بمراجعة الفكر الإخواني الذي مثل الأرضية الإيديولوجية للحركات الإسلامية.

ترفض مجموعة الإسلاميين التقدميين التي تشكلت نواتها الأولى في أواخر السبعينيات التعصب والانغلاق الفكري، وتتخذ موقفا عقلانيا من التراث الإسلامي وتنتهج على الاشتراكيين والليبراليين وكان هذا التيار يحمل في بدايته مذهب السلف الصالح، واعتمد على مقولة اليسار الإسلامي وركز على العقل أكثر من تركيزه على النص، وحمل الإسلاميون التقدميون على عاتقهم فكرة تجديد الإسلام، وذهبت هذه الجماعة إلى القول بجواز تعطيل الثوابت عندما يكون هناك ضرورة إلى ذلك وكان من أبرز قيادات هذه الجماعة حميدة النيفر، وصالح الدين الجورشي، وزباد كريشان الذين أصروا على الاستمرار في خطهم الإسلامي، فمن رؤيتهم الثقافية والفكرية والعقلانية، بعد قرار راشد الغنوشي تحويل الجماعة الإسلامية إلى حركة الاتجاه الإسلامي في بداية الثمانينات.

2- الحركة السلفية: ركزت هذه الحركة السلفية على العلوم الشرعية والمساجد في عهد الرئيس السابق (بن علي) ولم تمارس السياسة، توصف هذه الحركة بأنها التيار الإسلامي في تونس الصاعد في صمت، شيخها هو الخطيب الإدريس الذي أُلقت السلطات التونسية القبض عليه عام 2006 بعد اشتباكات مسلحة في تونس، كانت التهمة التي وجهت إليه "الإفتاء بالقيام بعمليات جهادية، وعدم الإرشاد عن وقوع جريمة".

وتجد الأفكار السلفية قبولا بين بعض فئات الشباب التونسي المتعلم الذي يتعامل مع الإنترنت، وينشط السلفيون التونسيون على المواقع الاجتماعية ولا ينظمون أنفسهم داخل تيار معروف له زعامته وناطقون باسمه، من الجدير بالذكر بأن الجيل الجديد من السلفيين التونسيين لم يسمع عن شيخ السلفية التونسية الإدريسي، ويتعلق بمشايع من مصر والخليج يتابعهم عبر الفضائيات الدينية التي ساهمت في نشر الفكر السلفي بتونس.

3- حزب التحرير الإسلامي التونسي: هو فرع تنظيم دولي، تأسس بمدينة القدس عام 1953، على يد تقي الدين النبهاني المنشق عن الإخوان المسلمين، ظهر حزب التحرير الإسلامي في تونس نتيجة نشاط العديد من المؤمنين بفكرة حزب التحرير، وقد عقد الاجتماع التأسيسي للحزب

في يناير 1983، وكان هذا الحزب يخطط للاستيلاء على السلطة ومن ثم إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية وذلك من خلال وسائل وطرق تبناها الحزب في دستوره العام.¹

قد نجح حزب التحرير في تونس في استقطاب عدد من العسكريين من بينهم الضابط "محمد جربي" زعيم حزب التحرير في تونس، وفي عام 1990، تم اعتقال وملاحقة معظم قيادات الحزب وأصدرت المحكمة أحكاما بالسجن على عدد من قادة الحزب، تولت قيادات الحزب مجموعة مدنية وعسكرية بالتوافق فيما بينهم، ومن رموزها الظاهر العبادي، محمد فاضل شطارة ومحمد الحرب، كان حزب التحرير الإسلامي يصدر نشرة سرية بعنوان (الخلافة)، وقد ربطت السلطات التونسية بين نشاطات الحزب ومحاولات انقلابية فاشلة لإسقاط السلطة في تونس. من الجدير بالذكر إقرار حزب التحرير بالتعددية السياسية في إطار المرجعية الإسلامية ورفضه للأنشطة المسلحة أو دعم العنف، لكنه يعمل على ضم العسكريين إلى صفوفه ويعتبرهم جزء من القوة التي يطلب منها تغيير الأوضاع.²

وبهذا يمكن اعتبار حركات الإسلام السياسي في تونس حركات اجتماعية ذات إيديولوجيا دينية سواء انتظمت في حزب سياسي على غرار حزب النهضة وحزب التحرير وجهة الإصلاح السلفية أو انتظمت خارج إطار رقابة الدولة، ومن دون انتظام معنوي ضمن المنظومة المدنية، تستمد مشروعيتها مباشرة مما تعده سلطة إلهية على غرار تنظيم أنصار الشريعة.³

ثانيا: مراحل تطور حركة النهضة

1- المرحلة الأولى: من أواخر الستينات إلى غاية 1981 (الجماعة الإسلامية)، حيث كانت هناك حلقات تعقد في جامع الزيتونة تركز على التوعية العقائدية وتلخصت في توضيح المفاهيم الإسلامية، وتتفوق على الكثير من الأفكار العلمانية المسيطرة على الشباب ثم أنشأت حلقات في جوامع أخرى بدأت تستقطب فئات الشباب من المجتمع، ثم بدأت تتأسس في تونس النواة الأولى للحركة الإسلامية وكانت في الأولى على شكل جمعية إسلامية أقرب إلى خلية منظمة أو مهيكلية، بدأت لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في نيسان 1972 وكان راشد الغنوشي من أبرز مؤسسيها مع عبد الفتاح مورو وآخرين، وقد تأثر منظروها بأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي، كما تأثروا بفكر سيد قطب منظر الإخوان المسلمين.

¹ - أيمن محمود السيدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² - أيمن محمود السيدي، المرجع نفسه، ص 64.

³ - محمد الحاج سالم، الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الأيديولوجي ومتطلبات الحركات الاجتماعية، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، مارس، 2016، ص 147.

اقتصرت نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد ومن خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم.¹ وفي أثناء ذلك بلغت البورقيبية في بعدها السياسي الفردي أوجها، إذ انتخب بورقيبة لأول مرة في حياته وفي حياة الزعامات العربية رئيسا مطلقا مدى الحياة في مؤتمر صفاقس 1975، وبدأ الانشقاق الليبرالي بخروج صهر بورقيبة "حسيب بن عمار" و"المستبري" وغيرهما، ونشوء حراك حقوقي لأول مرة في تونس 1977 ونشوء بدايات عنيفة مع الدولة (الخميس الأسود) 26 جانفي 1978 وانتماء الحركة لأول مرة إلى الحركة النقابية العمالية ودورها الإصلاحي بعدما كانت القضية الاجتماعية والاقتصادية حكرا على التفكير الشيوعي الماركسي، ومازالت نكبة الأمة في 1967 تلقي بظلالها الكثيفة على المشهد العربي والإسلامي، ثم جاءت أحداث قفصة 1980 لتنتهي الحقبة الرأسمالية الليبرالية التي قادها المرحوم "الهادي نويرة"، من بعد فشل السياسة التعااضدية الاشتراكية التي يتهم فيها بورقيبة أحمد بن صالح بفرضها في 1969، حيث شهدت الحركة في مرحلتها المبكرة الأولى تحولات محلية وإقليمية ودولية كبرى، ولم تكن سوى متابعة لها مهمة بها بل سريعة التأقلم معها، في صائفة 1979 كان مؤتمرها التأسيسي الأول وكان قانونها الأساسي يقول في فصله الأول أن الجماعة تهدف إلى الدعوة إلى الإسلام، وانظم إليه عدد من الحقل الطلابي وجزء غير يسير من النخبة، انكشف بالكلية تقريبا أواخر 1980، مما أرغم بورقيبة لأول مرة على التصريح في أفريل 1981 على أنه لا مانع من وجود تنظيمات حزبية بشرط الوطنية وغير ذلك، واضطرت الحركة إلى إعلان أول استفتاء قاعدي في تاريخها "هل تعلن عن نفسها حزبا سياسيا أم لا؟"، وكان الانتصار للحزب ساحقا تجاوز الثلثين، فكان أول مؤتمر استثنائي عقب تصريح بورقيبة وكان الإعلان في 6 جوان 1981 في سابقة لم تشهدها الأمة أبدا، إذ لأول مرة في التاريخ تعلن حركة سياسيه إسلامية عن تبنيها غير المشروط للديمقراطية وقبولها بالقانونية مما أربك بورقيبة حقا رغم دهائه السياسي وحنكته وخبرته، بل أربك الإعلان كيانات إسلامية سابقة ولكن في الاتجاه المعاكس.

القوانين الحاكمة لهذه المرحلة التأسيسية الأولى: المقصود بهذا القانون هو أن النخبة الأولى المؤسسة لم تكن أسيرة التحنط التراثي أي التدين التقليدي الأدنى إلى الأسطورة والخرافة حيث كان الانتقال سريعا من الدعوة الفردية إلى المجتمع، ثم إلى الدعوة الجماعية المفتوحة ثم إلى التنظيم الذي خلص إلى مؤتمر تأسيسي وقانون، وهو تطور مدني كبير بمقياس تلك الأيام ثم إلى معالجة الآثار المرقوبة.

¹ - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والخمسون، جامعة بغداد، ص20.

يعد أول وأكبر انكشاف في تلك المرحلة، أي الإعلان وكان ذلك بالطريق الديمقراطي الداخلي بل خضع الاستفتاء إلى الديمقراطية الشعبية الأفقية الواسعة.¹

ثم انتهت الحقبة الأولى المؤسسة إلى الانتظام في حزب سياسي علني قانوني يعلن تبني الديمقراطية ويقدم أوراق اعتماده لدى وزارة الداخلية.

2- المرحلة الثانية: من عام 1981-1987 (حركة الاتجاه الإسلامي).

على إثر سقوط نظام الشاه في عام 1979 وانتصار الثورة الإسلامية، استمدت الجماعة الإسلامية قوتها من هذا الانتصار، من أجل استكمال أنشطتها وأدوارها بغية تحقيق أهدافها، وتم الإعلان عن حل الجماعة الإسلامية لتحل محلها حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981، واتخذت من مبادئ الثورة الإيرانية دفعة من أجل تغيير الوضع العلماني الاغترابين في تونس، ثم أصدرت حركة الاتجاه الإسلامي بيانها التأسيسي وأكدت على ضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف:

- إنهاء التبعية للنموذج الغربي.
- القيام بحركة تجديدية للمجتمع التونسي وفقا لأسس الدين الإسلامي مع التكيف والتأقلم مع متطلبات الحداثة والعصرنة لتشجيع الانفتاح عن الآخر ومحاربة التقوقع على الذات.
- العمل على إعادة الحرية للشعب التونسي وتخليصه من القيود الداخلية والخارجية التي يفرضها النمط والثقافة الغربية.
- الالتزام بالعدالة التوزيعية وفقا للأسس الفكرية الاقتصادية الإسلامية.
- استعادة الكيان الثقافي والحضاري والسياسي للإسلام، والسعي لنشره على أوسع نطاق بدءا من المحلي إلى الوطني إلى الإقليمي إلى العالمي.

واعتمدت حركة الاتجاه الإسلامي العديد من الآليات لتطبيق أهدافها، لعل أهمها:

- أ- تنشيط دور المساجد والمعاهد في نشر الفكر الإسلامي
- ب- إحياء الحركات الإسلامية من خلال الدعوة إلى البحث والبحث في الفكر الإسلامي.
- ج- إرساء أسس اللغة العربية والحث على تعلم اللغات الأجنبية.
- د- صياغة مفاهيم الإسلام الاجتماعي ورفع المظالم ونبذ العنف.
- هـ- إعطاء صورة سليمة عن نظام الحكم الإسلامي وتخليصه من التشويه الذي تعرض له من القوى الغربية.²

¹ - الهادي بريك، من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، الإسلامية في تونس (مسيرة ألم وأمل)، أحميدة النفير وآخرون: سلسلة كتاب الإصلاح، الكتاب الثالث، جوان 2015، ص42.

² - كتزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: مرجع سبق ذكره، ص282.

وكانت الحركة قد تعرضت لمحنة قاسية في جانفي 1983، مما اضطر أمينها العام (حمادي الجبالي) للإعلان عن نفسه وعن مكتبه، وفي 1986 عاد الشيخ الغنوشي برمزيته السياسية تلك إلى التدريس في المساجد، وحصل ثاني أكبر انكشاف "الزهروني صائفة 1986" ليكتشف بورقيبة أن عصاه لم تكن غليظة مع هؤلاء بالحد الكافي والقاسي لابد من تجديدها، فكانت حملة الاعتقالات الواسعة بدءا من 9 مارس 1987، ثم لتتطور إلى محاكمة غير دستورية لقيادة الحركة "محكمة أمن الدولة، التي لم ترق لبورقيبة الذي طلب بإعادتها لإعدام عشرين فرد، وكانت مناسبة لتحرك أوربي غربي لإنقاذ بورقيبة من بورقيبة نفسه، وترتيب اعتلاء بن علي قطعاً للطريق أمام الإسلاميين.¹

وكان قد أعيد اعتقال راشد الغنوشي في شهر آب/ أوت 1987 وحوكم مع مجموعة من رفاقه بتهمة قيام عناصر من حركة الاتجاه الإسلامي بتفجير أربعة فنادق سياحية في تونس العاصمة في شهر آب/أوت 1987، وقد أنكر راشد الغنوشي هذه التهمة وندد بأعمال العنف التي شهدتها تونس، غير أن محكمة أمن الدولة حكمت عليه بالسجن المؤبد بتهمة تهديد أمن الدولة والاتصال بدولة أجنبية كما حكم بالإعدام على سبعة من رفاقه ونفذ الحكم في اثنين منهما.

رحبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة في 7 تشرين الثاني 1987 وبنت علاقة جيدة مع زيد العابدين بن علي، لتخوض حركة النهضة مرحلة جديدة ما بين المشاركة في العمل السياسي وما بين المواجهة.²

القوانين الحاكمة لهذه المرحلة: المقصود بهذا هو أن الحركة لم تكن واعية في بامتدادات التوسع قاعدي عند الإعلان عن نفسها...واقترحت الحركة الباب السياسي والنقابي والشأن العام بنشاط حثيث ودأب كبير وجدية ومثابرة، وكان رصيدها القيمي يمكنها رغم ذلك كله من الصمود والمقاومة في المرحلة الاستثنائية الكبرى خلال 1981 و1983 و1984 أي ثورة الخبز التي ساهمت فيها الحركة وأخيرا 1987، وكان ذلك الرصيد القيمي والشعبي مسؤولا على نجاحها في القوائم المستقلة في انتخابات 2 أكتوبر 1989 التي نظمها بن علي لتدشين عهده بالواجهة الديمقراطية، حيث أكسب قانون التسييس والتسييس الحركة انفتاحا غير محدود على الواقع بكل محيطاته، بل كانت المحن عوامل مساعدة على نشوء ذلك القانون نفسه في الحركة مما جعلها حزبا سياسيا ينافس على السلطة وعلى فعاليات المجتمع المدني وينخرط في العملية بذكاء ديمقراطي وتوافق مع الخصم العقائدي لأجل

¹ - الهادي بريك، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² - ابتسام حمود محمد، عواد إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

التمكين للحريات والحقوق ناهيك أنه لم يتخلف أي فصيل شيوعي أو ماركسي في تونس و لم يندد باعتقالات 1981 و لا حتى 1987، ذلك هو معنى التسييس والتسييس¹.

3- المرحلة الثالثة: من عام 1987 إلى عام 2010 (حركة النهضة) غيرت الحركة إثمها إلى حركة النهضة، حيث شاع نوع من التوافق بين الحركة ونظام بن علي، وفي سنوات 1988 و 1989 و 1990 تمتعت حركة النهضة بنوع من الحرية التي مكنتها من إرساء جذورها في المجتمع التونسي لكن سرعان ما تعرضت للتضييق من قبل النظام الحاكم مما دفعها إلى نقل أنشطتها إلى المنفى، حيث قامت بتطوير خطابها السياسي ونادت بالدولة الديمقراطية والتحرر من الحصار الذي فرضه النظام وقد قامت الحركة بإطلاق وثيقة 18 أكتوبر التي دعت من خلالها إلى التداول السلمي على السلطة ودعم الحريات والمساواة².

هنا نجحت الحركة في أمرين:

أولهما: تفعيل الصمود في وجه الآلة الأمنية لبن علي.

وثانيهما: تفعيل الآلة الحقوقية والإعلامية والسياسية لتحرير تكتل داخلي وخارجي مناهض

لسياسة بن علي³.

وأصبحت قيادات الحركة بين الاعتقال والنفي وصار الغنوشي لاجئاً سياسياً في بريطانيا، في المنفى نجح راشد الغنوشي في الحفاظ على الإطار السياسي للحركة الإسلامية التونسية النهضة، وأخذ يصدر البيانات تعليقاً على مستجدات الأحداث والتطورات السياسية في تونس، وبعد سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عاد راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة من منفاه بعد عشرين عاماً، وحصلت حركة النهضة على ترخيص لإنشاء حزب سياسي ليصبح بذلك أول حزب سياسي إسلامي قانوني في تونس⁴.

القوانين التي حكمت هذه المرحلة: المقصود بهذا هو أن الحركة سرعان ما استعادت طبيعتها السلمية الديمقراطية في خطابها وممارساتها وظهرت كزبون مفضل جداً لدى الطاقم الحقوقي المشتغل في العالم "الحر"، وجاءت كارثة سبتمبر 2001 لتزيد الطين بلة ولتعلن أن الإسلام هو رديف الإرهاب بالتمام والكمال، وظهرت الحركة كحزب سياسي سلمي ديمقراطي مكافح من أجل الحرية وتوحدت

¹ - الهادي بريك، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² - كنزة فني، مرجع سبق ذكره، ص 283.

³ - الهادي بريك، رجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ - أيمن محمود السبيسي، أمريكا وحركات الإسلام السياسي منذ سبتمبر 2011: العربي لنشر والتوزيع، ص 64.

كلمة المناضلين من كل مشرب في تونس عام 2005، والقانون الذي حكم النهضة في مرحلتها الأخيرة الثبات على النهج الديمقراطي السلمي.¹

4-المرحلة الرابعة: من 2010 إلى غاية انتهاء فترة الحكم. قدمت حركة النهضة نفسها كبديل لتولي نظام الحكم عن باقي البدائل ذات التوجهات اليسارية والليبرالية ونقلت اسمها من حركة النهضة إلى حزب حركة النهضة، كونه الحزب الأكثر تنظيماً مقارنة بالتيارات الإسلامية الأخرى وقد حقق فوزاً ساحقاً في انتخابات ما بعد الثورة في أكتوبر 2011.²

تأسست حركة النهضة التونسية كباقي الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي من أجل إحياء الدين وكانت حركة دعوية في البداية، وقد كان للنهج البورقيبي التغريبي دور كبير في نشأتها، وقد تحولت الحركة بعد ذلك لحزب سياسي حاول دخول الساحة السياسية في تونس رغم كل التحديات التي تعرض لها إلى غاية 2010.

من خلال تتبع مراحل تطور حركة النهضة نجد أن النظام السياسي رفض مشاركة حركة النهضة الإسلامية في العمل السياسي خاصة في عهد الرئيس بورقيبة الذي قابل الحركة بالسجن والإقصاء لتأتي مرحلة بن علي الذي حاول فتح المجال أمام ممارسة الحركة للسياسة في تونس، من ثم حدوث المواجهة بين الحركة والنظام السياسي التونسي لتعود الحركة للعمل السري والإقصاء حتى قيام الثورة في تونس 2010 ورحيل بن علي.

المطلب الثالث: الرؤى الفكرية والهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية

لقد ظهرت حركة الاتجاه الإسلامية أول مرة كحركة تجمع بين الجانب السياسي والدعوي ونتيجة تطور العمل السياسي اضطرت حركة النهضة للقيام بمراجعات، وفصل للعمل السياسي عن الدعوي وهذا ما سنتطرق إليه من خلال العناصر التالية:

أولاً: حركة النهضة الهيكل التنظيمي والأهداف

لقد حاولت حركة النهضة منذ تأسيسها اعتماد تنظيم سياسي وهيكل قوي يمكنها من ممارسة عملها كحزب دعوي وسياسي في البداية ثم كحزب سياسي ولقد اعتمد على النقاط التالية:

1- الهيكل التنظيمي لحركة النهضة: ظهرت الحركة كتنظيم سياسي يحاول أن يجد له مكاناً في

الساحة السياسية التونسية حيث عمدت الحركة على تشكيل هياكل مركزية:

¹ - الهادي بريك، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - كتزة فني، مرجع سبق ذكره، ص 283.

1-1- المؤتمر العام: وهو أعلى سلطة في الحزب ويتكون من نواب عن المنخرطين حسب نسب وتمثيلية يحددها مجلس الشورى، يضاف إليهم رئيس الحزب ورئيس مجلس الشورى وأعضاء المكتب التنفيذي.

2-1- مجلس الشورى: ويتكون من 150 عضو، ثلثان ينتخبهم المؤتمرين بالاقتراع السري المباشر على أن يتولى الثلثان في أول دورة لمجلس الشورى اختيار الثلث الأخير.

3-1- المكتب التنفيذي: يقترح رئيس الحركة على مجلس الشورى أعضاء المجلس التنفيذي، بما في ذلك الأمين العام ونائبا له أو نوابا له، ويتولى المكتب التنفيذي مهام تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس الشورى، ووضع برامج عمل سنوية.

4-1- هيئة النظام: ينتخب مجلس الشورى هيئة نظام تتولى النظر في الطعون المتعلقة بالعقوبات والإجراءات التأديبية.

5-1- هيئة المراقبة والتدقيق المالي: ينتخب مجلس الشورى الهيئة، وتتولى مراقبة وتدقيق الحسابات المالية للحزب.

ثانيا: أهداف الحركة

تعمل حركة النهضة على تحقيق الأهداف التالية:

1- حماية الاستقلال الوطني وتنمية مكتسباته وتفعيل وحدة المغرب العربي ودعم التوجهات الوجدانية بين الشعوب العربية الإسلامية.¹ وكانت الحركة خلال عقدين 1991- شبه مغيبة داخليا²

2- تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة.

3- توفير الظروف الملائمة لرعاية الأطفال والشباب، والنهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه.

4- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي.

5- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي والعربي والعالمي.

¹ - أيمن محمود السيدي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² - رجاء البصلي، مستقبل حركة النهضة في تونس، {<https://carnegieendowment.org/sada>}. {تم التصفح 2022/09/11}

6- اعتماد اللغة العربية لغة أساسية في مجالات التعليم والإدارة والارتقاء بها لتكون أداة نهضة حضارية تسهم في توحيد الأمة.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف ارتأت حركة النهضة اعتماد الوسائل الشرعية في إطار القوانين الجاري العمل بها.

ثالثاً: تطور الرؤى الفكرية لحركة النهضة

لقد كانت بداية حركة النهضة في أواخر ستينيات القرن العشرين، تحت مسمى الاتجاه الإسلامي، ثم تحت اسم حركة النهضة، حيث قامت على مجموعة من المرتكزات الفكرية التي تميزها عن باقي الحركات السياسية الأخرى وتميزها كحركة سياسية إسلامية والتي هي كالتالي:

1- مرتكزات حركة النهضة العقيدية والفكرية: جاءت مصادرها الفكرية من تمازج وتفاعل ثلاث مكونات رئيسية تتلخص هذه المكونات فيما يلي:

- المكون الأول: التدين التقليدي التونسي: بما يشتمل على المذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية والتربية الصوفية.

- المكون الثاني: التدين السلفي الإخواني: ويشتمل على التدين السلفي القائم على الأخذ بما جاء في الكتاب والسنة، وأولوية النص على العقل، ورفض البدع والوساطة بين العبد وخالقه، والفكر السياسي الاجتماعي الإخواني الذي يؤكد على مبدأي الحاكمية لله والعدالة الاجتماعية والأخوة، والجانب العقائدي الذي لا يلقى اهتمام للجوانب الاجتماعية والسياسية، ويفصل في الأمور من وجهة عقائدية، وهو جانب مغلق لرفضه الثقافات الأخرى، ويقسم الناس إلى إخوة وأعداء.¹

- المكون الثالث: ويتألف من مجموعة من العناصر أبرزها:

1- التوجه الإسلامي العقلاني: ظهر هذا التوجه في سبعينيات القرن العشرين، ويدعو إلى التحرر من ظواهر النصوص وتوجيه النقد الحاد للإخوان المسلمين باعتبارهم عائقاً لنهضة الإسلام، علاوة على تقسيم الناس إلى أسس اجتماعية وسياسية، وليست عقائدية.

2- إعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية: التي قلل الإخوان من شأنها، وأبرز روادها الأفغاني والطهطاوي، وقاسم أمين، وخير الدين الثعالبي، والطاهر حداد.

3- الأخذ بالفهم المقاصدي للإسلام، بمعنى فهم النصوص حسب موافقتها أو مخالفتها للمقاصد مثل العدل، والحرية، والإنسانية والتوحيد.

¹ - أيمن محمود السبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

4- الاستفادة من الثقافة الغربية فيما يتعلق بثقافته وعلومه الإنسانية، بالإضافة إلى الجوانب العلمية والتقنية.

أخذت الحركة منذ ثمانينات القرن العشرين تعطي الأولوية للتيار العقلاني على حساب التدين السلفي الإخواني، تماشياً مع ظروف الواقع ولما ينطوي عليه المنهج السلفي الإخواني من عنف جعل أبناء الحركة في عزلة عن مجتمعهم، ويرى راشد الغنوشي أن الحركة استهلكت الكثير من الوقت في قضايا هامشية تتعلق بطرق العبادة، وحينما شعرت بذلك أخذت تتصالح مع الطرق الصوفية دون أن يكون ذلك على حساب على الكتاب والسنة، أو تأجيج الخلاف بين المذاهب، وبالتالي أخذت الحركة بالتيار العقلاني لما فرضه عليها الواقع التونسي وخاصة في التعامل مع الحركات اليسارية الطلابية في مفاهيم الصراع الطبقي والحرية والمرأة، والتي لم تعالج في أدبيات المنهج الإخواني السلفي.

إن نقد التدين السلفي الإخواني القادم من المشرق في كتابات سيد قطب والمؤدودي والألباني، فسح المجال أمام حركة النهضة لتعامل مع النظام الحاكم والأحزاب الأخرى من وجهة نظر سياسية وليست عقائدية، مما جعلها تتفاعل مع الثورة الإيرانية في أواخر سبعينات القرن الماضي، والاستفادة من تطور التجربة الإسلامية السودانية فيما يتعلق بإعطاء المرأة دوراً متقدماً في المجتمع، والقبول بالتعددية بعدما اتخذ الفكر السلفي الإخواني موقفاً سلبياً منها مما جعل حركة النهضة تشكل تنظيماً سياسياً في عام 1981 باسم حركة الاتجاه الإسلامي والدخول بالحوار مع الأحزاب الشيوعية والعلمانية والاستفادة من التجارب الثورية الاجتماعية.

رابعاً: الخطاب الفكري والسياسي لحركة النهضة وموقفها من الديمقراطية والتعددية

والعنف والمرأة

إن الحديث عن الخطاب الفكري والسياسي لحركة النهضة فيما يخص مفاهيم الديمقراطية والتعددية والعلمانية والعنف، وموقفها من عمل المرأة وتعليمها ومشاركتها في الحياة السياسية يستدعي النظر في الدراسات والأدبيات الفكرية لحركة النهضة على مدار سنوات تأسيسها وإلقاء الضوء على هذه المفاهيم في أدبيات حركة النهضة، باعتبار هذه المفاهيم مؤشرات حقيقية لأي تحول ديمقراطي هذا من جانب ومن جانب، آخر في ضوء الاتهامات التي وجهت لحركة النهضة حول تنكرها لحقوق المرأة ومفاهيم الديمقراطية والتعددية، ولذا وجبت الإشارة إلى منظر حركة النهضة ورأئها

الفكري راشد الغنوشي الذي طالما قدم إنتاجا فكريا وأدبيا أسهم في توضيح الرؤية الفكرية لحركة النهضة للعديد من القضايا من منظور إسلامي.¹

1-موقفها من الديمقراطية: ربما تختلف حركة النهضة عن غيرها من الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، إذ أنها غالبا ما أكدت على أن الديمقراطية مبدأ أساسي من مبادئها، وموقفها منها مثبت وأن إشكالية الديمقراطية والحريات كانت القضية المركزية للإسلاميين التونسيين الذين حاولوا أن يسهموا في الوصول إلى موقف متكامل، يتقاطع مع الفكر الليبرالي مع الاحتفاظ بتمايز الفكر الإسلامي وتاريخه المختلف، فيرى "الغنوشي" مثلا أن هناك فرق بين الديمقراطية كمبدأ وعقيدة وبين وسائل الديمقراطية وآلياتها كما تظهر في المؤسسات والتنظيمات، مع العلم أن الحركة الإسلامية التونسية تميزت بالريادة في موضوع الديمقراطية، إذ بدأت منذ 1984 تعلن صراحة قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية وما يترتب عليها من نتائج، ومن جهة أخرى أكد "الغنوشي" أن الديمقراطية ليست مجرد إعلان دستوري لحقوق الإنسان وانتقال السلطة إلى الشعب واعتماد أسلوب الانتخاب في قيام السلطة التنفيذية والتشريعية، بقدر ما هي تقدير معين للإنسان وللكون وللحياة وتقدير يرسخ كرامة الإنسان وحريته وينأى به عن السقوط في هاوية الاستبداد²، حيث يرى الغنوشي " أن الديمقراطية هي بضاعتنا التي ردت إلينا إنها الشورى، على اعتبار أن هذه الأخيرة في الإسلام ظلت في معظم عهوده قيمة أخلاقية تصلح للوعظ وللإرشاد في الجمعة ولم تتحول إلى نظام سياسي، في حين أن الغرب قد طور الشورى وحولها إلى نظام سياسي".³

وعلى عكس بعض الحركات الإسلامية التي تتخذ موقف الرفض بالمعنى الفلسفي والحضاري للديمقراطية وتقبلها فقط كأداة أو نظام للحكم في أقل الأحيان وتفضل عليها مفهوم الشورى في معظم الأحيان، فإن حركة النهضة التونسية وعن طريق مؤسسها الغنوشي تتناول قضية التعارض بين الشورى من زاوية مختلفة تماما، فهي لا تحاول تأطير الديمقراطية دينيا كما سعى لذلك " حسن الترابي"، ولا ترى تعارضا أو تفصيح عن هذا التعارض، ولا تحاول التوفيق بينهما، وإنما تعتمد منهجا مختلفا يقوم على:

¹ - إبراهيم الملم، مفهوم التغيير لدى الحركة الإسلامية بين الدعوة والإصلاح السياسي في زمن الحراك الراهن لبعض الشعوب، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص دعوة إسلامية، جامعة باتنة 1 2018)، ص 55.

² - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ - عمر مرزوقي، فايزة صحراوي، الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: رؤية نظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جانفي 2016، ص 387.

- استبعاد الأسس الفلسفية الديمقراطية وتجنّبها من النقاش، وبدلاً من ذلك النظر للديمقراطية على أنها تراث إنساني عالمي أصبحت له أسس جديدة ليست بالضرورة أسس علمانية.

- وتهتم بترسيخ التقاليد الديمقراطية في الممارسة، أو بمعنى أصح إقامة تطابق بين الشورى والديمقراطية.

- تؤمن بمتطلبات أساسية في الديمقراطية ك تداول السلطة والاعتراف بالآخر أياً كان وترك الأمر للشعب يحكم على الأصح باختياره الحر.

- تعتبر الديمقراطية وسيلة المسلمين لإقامة المجتمع والدولة الإسلامية، وعندما تتحقق الدولة الإسلامية بالكامل فإن الحركة لا تشير إلى ما سيكون عليه موقفها من الديمقراطية، مع ملاحظة أنها تعتبر قيام الدولة مسألة تحتاج إلى زمن طويل.

وأهم محاور تفكير الغنوشي هو إسهامه الكبير في إعادة إنتاج الديمقراطية معرفياً وتاريخياً ومحاولة تفسيرها إسلامياً وربطها بتراث الإسلام، فهو لا يرى ديمقراطية في المنطقة من دون إسلام ولا إسلام من دون ديمقراطية فالمسألتان متلازمتان في منهج تفكيره، فهو يتفق مع عدد من الإسلاميين في أن مصطلح الديمقراطية يتسع ليشمل أنظمة سياسية متنوعة، كما أنه ثمة الصراع الأوروبي، ولكي تصلح الديمقراطية في رأيه للواقع الإسلامي لابد من إعادة استنباتها في الأرض الإسلامية وتخليصها من كل الشوائب العلمانية، ويدعو إلى تأصيل مفهوم الديمقراطية في الفكر الإسلامي، ولا يكفي كما هو معلوم القول بأن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، ولكن يقبل المسلمون الديمقراطية وكأنها جزء من عقيدتهم ورؤيتهم العامة.

لقد نجحت حركة النهضة في عملية إدماج البعد الديمقراطي في بنية الفكر الإسلامي والممارسة السياسية المجتمعية مؤكدة على قبول التداولية والتشاركية التي هي أساس وجوهر الممارسة الديمقراطية والتي جرى التشكيك بصدق التزام الإسلاميين بها، وهي تجربة تؤكد في خلاصاتها ومساراتها وبرامجها أن ما بعد الإسلام السياسي يتقاطع مع مرحلة وأطروحات هوياتية سابقة تركزت في خطابها الدعوي على مرجعية الدولة وليس المجتمع، بالإضافة إلى قيامها بمهمة توطيد الديمقراطية في صميم منظومة الفكر السياسي الإسلامي، حيث حولته إلى ثقافة مؤسساتية داخل تركيبها التنظيمية ومؤسساتها القيادية من حيث عمليات المساءلة والرقابة واختيار القيادات وترشيحها ولجأت هذه الحركات إلى الانخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية وممارسة وظائف سياسية محددة معتمدة ما يسمى بلغتها السياسية فقه المرحلة أو الضرورة

والذي يرتب عليها انتهاج الواقعية والمرونة السياسية والبدائل الناعمة بدلا من الطرح العقائدي والجذري.¹ في مقابلة مع صحيفة "لوموند" الفرنسية اليومية في 19 أيار/مايو/2016، أكد الغنوشي أن حركة النهضة: "تتخلى عن الإسلام السياسي لتدخل الديمقراطية الإسلامية. نحن ديمقراطيون مسلمون ولم نعد نلجأ إلى 'الإسلام السياسي' "²

كما أبدت حركة النهضة اهتماما بقضايا حقوق الإنسان لأسباب عملية وفكرية تأصيلية، فقد رأت إمكانية الاستفادة من المطالبة العالمية باحترام حقوق الإنسان وتنامي الحملات والمنظمات المهتمة برعاية عدم انتهاك هذه الحقوق، وبالتالي استفادت كثيرا في جذب الانتباه الدولي والتعاطف العالمي مع قضاياها في صراعها مع حكوماتها محليا، لذا أصبحت الحركة مطالبة بتحديد موقف فكري واضح من هذه المسألة، ولم يعد من الممكن أن تتجنب مناقشة حقوق الإنسان على المستويات المختلفة الفلسفية والثقافية والعلمية، فقد عرفت الحركة خلال محاكمات عام 1981 دور منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية في التضامن مع سجناء الضمير، وضمنان محاكمات عادلة وقانونية لذلك نجد كتابات حركة النهضة تسعى لإيجاد موقع لقضية حقوق الإنسان في خطابها السياسي وفكرها المكتوب، وهي بالتالي تواجه إشكالية التوفيق بين الثوابت الدينية ومتغيرات العالم المعاصر³، وبالتالي فإن حركة النهضة عملت على تأصيل قيمة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وقيمة النضال الوطني في تونس، وهو ما يؤكد الغنوشي بأن المشروع السياسي التونسي يقوم على جملة من التوجهات لتأصيل الديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع، وهو مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية.⁴

استمر نهج الإسلام السياسي التجديدي لحركة النهضة إلى غاية اندلاع ثورة الياسمين جانفي 2011 هذه المحطة شكلت نقلة نوعية مؤثرة في خطاب النهضة، حيث استخدمت لغة تستميل بها كل ما يرتبط بالمخيل العاطفي للدين في المجتمع التونسي الذي عرف تفسخا كبيرا بحكم المشروع

¹ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم عدلي، محددات دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1، 2121، ص 117-118.

² - سارة فوير، من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية الإسلامية: «حركة النهضة» التونسية تغير مسارها {<https://www.washingtoninstitute.org>}. تم التصفح {2022/02/11}.

³ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم عدلي، محددات دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

⁴ - خضر موسى محمد الزعنون، تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم "دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2013"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2019)، ص 151.

التغريبي على مدار العقود الماضية، لكنها استطاعت من خلال نضالها التغلغل في أعماق ضمير المجتمع التونسي لتثبت هويته العربية الإسلامية.

في بيان 2011 أقرت الحركة بالتزامها بمقومات الدولة المدنية الديمقراطية، وأضافت إقراراً جديداً غريباً عن الإسلام السياسي تمثل في تأكيدها لقاعدة المساواة بين الجنسين كأساس لتوزيع الحقوق والواجبات في إطار تكريس مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لينتقل الخطاب السياسي لحركة النهضة لمسار النهج الجديد.

2- العلمانية:

أ- العلمانية في العالم العربي: ارتبط مفهوم العلمانية في العالم العربي بالنفوذ الغربي بالمنطقة ومن الطبيعي أن يشكل هذا المصطلح *Secularism* ارتباطات عديدة عند الترجمة إلى اللغة العربية إذ يشير "فؤاد زكريا" إلى وجود التباس في الشكل الصحيح للمصطلح، فيقال "علمانية" إذا كان المقصود أنها مشتقة من كلمة "علم" ويقال "علمانية" إذا كان المقصود أنها مشتقة من كلمة "عالم" وهو المصطلح الأكثر منطقية باللغة العربية، لأن مصطلح العلمانية باللغات الأوروبية مرتبط بالأمور الزمنية وتم ترجمته من تلك اللغات إلى العربية، كما أن المفهومين "علمانية" و "علمانية" بكسر العين في السياق العربي متشابكان، لأن الخطاب العلمي ذو طبيعة دنيوية، إذ يركز على العالم من أجل فهم قوانينه.

ويستبعد عادل اللطيفي في كتابه "الدولة والثورة والحداثة" وجود العلمانية كتيار فكري وإيديولوجي ما يعني انتفاء الصفة الأنطولوجية لهذا المصطلح في العالم العربي والإسلامي باعتبار العلمانيين فئة منخرطة في نسق فكري موحد كما هو الحال في التجربة الأوروبية، وفضل استعمال "العلمنة" بكسر العين، للدلالة على المسار والنسق بدل "العلمانية".¹

ب- مفهوم العلمانية في فكر حركة النهضة: تبدي حركة النهضة رؤية خاصة لمفهوم العلمانية إذ تتصور بأن العلمانية هي ترتيبات إجرائية لحل إشكالات ظهرت في المجتمعات والدول الأوروبية وأن العلمانية ليست فلسفة وجود ولا يوجد نموذج واحد للعلمانية بل هناك علمانيات متعددة.

¹ - جلييلة العبادوي، السجالات الإسلامية العلمانية في الخطاب السياسي العربي، حركة النهضة التونسية أنموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص1242.

كما يرى الشيخ راشد الغنوشي بأن هناك عدة تغييرات تاريخية وإجرائية لمفهوم العلمانية، ويرى الغنوشي أن ما يميز الفكر العلماني هو مبدأ حيادية الدولة أي أن الدولة لا تتدخل في المجال الديني والمجال الخاص وأن الدين لا يتدخل في مجال الدولة.

وهذا الحياد كما يراه راشد الغنوشي له مسارات متعددة وأن الدين له حضور في المجال السياسي ويختلف ذلك من دولة إلى أخرى حسب التجارب التاريخية التي واجهت هذا المجتمع أو الدولة، ولذلك تفهم جيدا الغنوشي موقف فرنسا المانع للحجاب في الأماكن الحكومية والمؤسسات الرسمية لأن النموذج الفرنسي من العلمانية يمثل النموذج الأكثر تشددا في عملية حياد الدولة وموقفها الرافض لأي شعارات دينية سواء كانت إسلامية أو نصرانية أو يهودية لأجل هذا الموقف العلماني الذي تبنته الدولة الفرنسية في حين أن هناك نموذج المتسامحة مع الأديان.

ثالثا: حركة النهضة والفصل بين الدعوي والسياسي

يرى الباحث بلال التليدي أن عملية التحول في سلوك "النهضة" وخطابها، لم يكن مجرد قرار تنظيمي لحظي، يقصد محاولة إعادة هيكلة جسمها التنظيمي، لإظهار أهدافها في المجتمع وتثمينها، وإنما كانت عملية مراجعات فكرية ممتدة في الزمن، وزادت في التبلور لحظة القمع السياسي الذي امتد لعقدين من الزمن في ظل حكم الجنرال بن علي، بتدشين مراجعات ونقاشات فكرية واستراتيجية كانت تقصد بالدرجة الأولى إعادة تعريف هوية الحركة.¹

1- مفهوم الفصل بين السياسي والدعوي: يهدف هذا المدخل إلى تقديم المصطلحات، ورسم الحدود بينها حتى تتوضح بعض الإشكالات التي تخص مسألة الفصل بين السياسي والدعوي.

أ- العمل الدعوي:

لغة: الدعوة: أصلها دعوا، والدعوة من دعا كدعوة الإسلام، ومن معانها: الدعاء والنداء. وفي المصطلح الشرعي يقصد بالدعوة: قيام المكلفين بتبليغ الإسلام للناس وإقامته بينهم بطرق مشروعة.

أما في الاستعمالات المعاصرة فيقصد بها: "المناشط التي تسعى لتربية مجتمع على جوهر الدين وإرشاده إلى الخير والفضائل، وهو يكاد يقتصر في هذا الزمان على فعل التبليغ وفنه والمناشط التابعة لذلك.

¹ - بلال التليدي، "النهضة" التونسية.. قراءة في الفصل بين الدعوي والسياسي، {<https://arabi21.com/story>}، تم النصف {202/07/11}.

ب- العمل السياسي:

السياسة لغة: وهي فعل السائس الذي يسوس، والوالي يسوس الرعية وأمرهم، ومن معانها القيام بما يصلحه، أما في التعريفات الاصطلاحية المبسطة، فهي "طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية".¹

ويعرفها راشد الغنوشي بكونها: إدارة علاقات القوة بشكل رمزي ينقل الصراع من صورته البدائية العنيفة إلى صور رمزية مدنية، عبر الصحافة والأحزاب والانتخابات وتحشيد الرأي للضغط، مما جعل أساليب الديمقراطية المعاصرة الصورة المثلى لإدارة علاقات القوة في المجتمع والسياسة.

ج- حدود التمايز بين العمل السياسي والعمل الدعوي:

- التمايز بين المصطلحين على مستوى المضمون: من أبرز ميزات الخطاب الدعوي أنه خطاب أخلاقي وعظي، يستهدف تقويم الأخلاق وتربية النفس البشرية على المثل والخصال الحميدة والارتقاء بها عبر حضها على فعل الخيرات والنهي عن المنكرات بغية الفوز في الدار الآخرة، وهو معنى مشترك بين أغلب الأديان، وبالعكس من ذلك فإن الخطاب السياسي في عمومته خطاب واقعي مادي إلى درجة البراغمية، فيه المنفعة مقدمة على المثل والماورائيات.²
- التمايز بين المصطلحين على مستوى المنهج: وإن كان المنهج الدعوي يقوم في أساسه على ركيزة الكسب بمعنى أن الداعية تهدف إلى كسب عدد أكبر من الأتباع عبر جذبهم إلى دائرته إطلاقاً من ثنائية التهيب والترغيب، فإن الخطاب السياسي خطاب صدامي يواجه الخصوم ويتنافس معهم بغية التمكن والسيطرة.

في هذا الإطار، يقول أستاذ علم الأخلاق في جامعة قطر، الدكتور محمد مختار الشنقيطي: "منطق السياسية هو غير منطق الدعوة، منطق السياسة هو منطق مدافعة ومنافسة، ومنطق الدعوة الكسب، فرق كبير بين أن تسعى إلى كسر عدوك أو إلى كسبه.

د- الفصل بين الديني والسياسي: قد تبادر إلى أذهان الكثيرين أن الحركة أرادت من خلال الفصل استبعاد الدين والتحول إلى العلمانية من ذلك يقول فتحي أبو رواد مشيراً إلى الالتباس الواقع جراء غلط المفاهيم، ورأى أنه من الأنسب أن يكون فصل الحزبي عن الدعوي حتى لا يتطرق إلى الذهن معنى غير مراد بإطلاق تسمية الفصل عن الدعوى، وترسيخ لمعنى انفصال الدين عن الدولة

¹ - زينب خليل الخنيسي، الفصل بين السياسي والدعوي لدى حزب حركة النهضة التونسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، الجزء 1، ص 30-31.

² - زينب خليل الخنيسي، الفصل بين السياسي والدعوي لدى حزب حركة النهضة التونسية، مرجع نفسه ص 31.

وذلك هو عين العلمانية التي عادت الإسلام، إلا أن الوقائع مخالفة لذلك الطرح، حيث أكدت على المرجعية الإسلامية في فصلها الأول من القوانين الأساسية للحزب هو بيان لهويتها الفكرية، كما جاء في لائحة سبل إدارة المشروع لا خلاف أن الإسلام يقوم على مفهوم الشمول في التصور باعتبار هذا الدين يقوم على رؤية متوازنة لمختلف مناحي الحياة وفضلا عن ذلك صرح الغنوشي إعلاميا أن الفصل بين الديني والسياسي لا يمكن تصوره في عقل مسلم، كما أن أدبيات الحركة الصادرة بعد المؤتمر أكدت تمسكها بهذا المسار.

ثانيا: دوافع الحركة للتوجه نحو الفصل بين الدعوي والسياسي: تنقسم هذه العوامل إلى عوامل نابعة من الحركة، وأخرى نابعة من المحيط بشقيه الداخلي والخارجي.

1-عوامل الفصل الداخلية:

أ- عامل المراجعات: في معرض حديثه عن المسار الذي أدى بالحركة إلى الفصل، يقول الدكتور عبد الكريم الهاروني: ما توصلت إليه حركة النهضة هو تنويع لحوار دام سنين على كل المستويات المحلية والجهوية والمركزية، ووقع في المؤتمر المصادقة على خط السياسي، والاختيارات الفكرية، والتصور الاستراتيجي حول التخصص، واختارت النهضة اختيارا استراتيجيا لم يكن إملاء من أحد أو إكراه من أحد، وإن كانت مسألة الفصل خيارا استراتيجيا، إلا أن ذلك لا ينفي تداخل عوامل خارجية محيطية ودولية دفعت بالحركة نحو هذا الخيار.

في حقيقة الأمر، إن الحركة وإن توصلت إلى هذا القرار في مؤتمرها الأخير، إلا أن الفكرة في أساسها سبق وأن أصل لها الأستاذ صالح كركر، وهو أحد أهم القيادات المؤسسة للتنظيم، إذ نادى في فترة مبكرة إلى الفصل والاستقلال بين العاملين بقوله: "العمل الدعوي يجب أن يكون من المناشط القارة في المجتمع، ويجب أن تقوم عليه جهة مقتدرة ذات علم وخبرة ومصداقية، أي أن يكون من جهة المجتمع المدني بعيدا عن السلطة السياسية والمعارضة"، هي دعوة لم تلق استحسان أبناء الحركة وقياداتها في بدايتها، بل إنها كانت نقطة خلاف بين "كركر" والحركة، إلا أنه وعلى غرار اليسار الإسلامي الذي شكلت أطروحته نقطة خلاف مع الحركة انتهت بالانفصال، أصبحت الحركة تنادي بهذه المراجعات اليوم وتبناها بحذافيرها.

كما أنه يوجد مسألة يتغافل عنها أغلب الباحثين في خلفيات الفصل بين السياسي والدعوي لدى حزب النهضة ألا وهي أن هذا الطرح يجد له مقدمات كانت قد أفضت لدى النهضة، من ذلك التصور الفكري العام للسلطة في الإسلام لدى الحركة، فبالعودة إلى أدبيات الحركة الممثلة في كتب رئيسها الغنوشي نجد أن الرجل يعتبر السلطة شأنا مدنيا لا دينيا، بمعنى أن أهميتها أي السلطة لا

تكمّن في ذاتها وإنما من خلال ما أنيط بها من شرائع، فالسلطة لا تتمتع بوظيفة دينية بل اجتماعية، وبالتالي فإن الفعل أو الممارسة السياسية ليست مقدسة في ذاتها، كما أن التصور الوظيفي للدولة نزع عنهما كل صفة دينية، كما يقول الغنوشي: "إنه من المهم جدا التأكيد على الطبيعة الوظيفية المدنية للدولة في الإسلام المتمحورة حول إقامة العدل، بما يجعل شرعية وجودها تقاس بقدر ما تقيم من عدل وهو ما يجردها من كل مزاعم دينية أو حتمية لمكانتها، فهي مجرد ضرورة اجتماعية لسد ثغرة تضيق وتوسع حسب حال الجماعة¹. كانت النهضة تروج لأنصارها أنها مازالت حركة إسلامية وفيه لهويتها وأدبياتها، في حين كانت تسوق لبقية الأحزاب السياسية وللخارج على أنها حزب مدني يؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية. ترنح زاد من أزمته باعتبار أنها وجدت نفسها واقعة بين قطبين، يسعى كل قطب منهما إلى سحب الحركة نحو مداره².

الالتباس الراهن بشأن هوية الحزب نابع من تردد حركة النهضة في حسم قرارها بشأن طبيعة الحزب وماهية قاعدتها القابلة للتجديد، فوقف الدعوة الدينية يعني انتهاء الحركة وظيفيا لا رسميا، ولكن المشاركة السياسية في ديمقراطية متقلقة فضلا عن القيود الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها النهضة في عملها تجعل من الصعب تمييز الشكل الذي سيتخذه هذا الحزب تحديدا وما ستكون عليه مهمته³.

ب- معضلة التضخم السياسي: على غرار بقية الحركات الإسلامية خاصة الإخوانية، شكلت المسألة الدعوية حجر أساس في أدبيات هذه الأخيرة، فتحقيق أهدافها وبرامجها منوط بالأساس عبر إعداد الفرد والمجتمع على أسس موافقة الشريعة الإسلامية، وهو ما يعبر عنه بالتربية النفسية والإعداد الروحي، من خلال العمل الدعوي مما جعل الحركات الإسلامية تولي المسألة الدعوية أهمية بالغة.

ولكن مع انتقال الحركات الإسلامية للعمل السياسي الحزبي، وما صاحب ذلك من توجه عدد مقدر من الأطر التربوية والدعوية نحو العمل السياسي والاجتماعي، سقطت الحركات الإسلامية في التضخم السياسي، والمقصود بالتضخم السياسي داخل الجماعات هو أن يستغرق العمل السياسي الحزبي نشاط الجماعة على حساب العمل الدعوي، فضلا عن استنزاف العمل السياسي للطاقات

¹ - زينب خليل الخنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² - عبد العزيز الخميس، تونس: حركة النهضة وحيدة في مواجهة أزمتهما، <https://www.skynewsarabia.com>، تم التصفح 2022/17/03

³ - حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2019، بيروت، لبنان، ص 19.

الدعوية وهو ما سيؤدي إلى خلل داخل الهيكل التنظيمي للجماعة الإسلامية، وإلى ضعف في أدائها الدعوي إضافة إلى تأثير المجال الدعوي بإكراهات الضغوط السياسية.¹

ج- النأي بالمسألة الدعوية عن التجاذبات السياسية : وفي هذا السياق يتساءل الغنوشي عن موقع المشروع الإسلامي اليوم من عدة نقاط من بينها المجتمع المدني، فيقول الغنوشي "إن مركز الثقل في المنظومة الإسلامية الإنسان والمجتمع والأمة، باعتبارهم مستخلفين من الله، أما الدولة فليست مخاطبا أصليا إنما هي مجرد أداة من أدوات الجماعة وفي خدمتها، وبذلك فإن تخصيص المسألة الدعوية وقصرها على المجتمع المدني هو منحنى واختيار يجد في أدبيات الحركة تأصيلا سابقا، ابتغت من خلاله النأي بالدين عن تقلبات السلطة وصراعاتها فربما عادت دولة الاستبداد من جديد وكان الدين أول قربانها، نكاية في خصم حاولت استئصاله في الأوس القريب عبر سياسة تجفيف منابع الدين، لذا كان الأولى النأي بالمسألة الدينية عن تجاذبات السياسة.

2-عوامل الفصل الخارجية:

أ- سقوط الحزب الشمولي ومطلب التخصص: تتميز الحركات الإسلامية على رأسها حركة الإخوان المسلمين بالشمولية، هذا المنهج كانت تتبناه حركة النهضة في فترة متقدمة من نشاطها حيث أصل الغنوشي في كتاباته أن من ركائز الحركة الإسلامية الشمول، لكنها أصبحت اليوم تتجاوز هذا الطرح لعدة أسباب، لعل أهمها أنها كانت تخوض معركة ضد حزب حاكم شمولي بمؤسساته الشمولية، وهو ما جعلها تواجه خصمها بنفس المنطق أي الشمولية، لكن بعد سقوط الحزب الحاكم، وانفتاح المجتمع لم يعد هناك داعي لهذه الشمولية، في ذلك يقول الغنوشي : نحن نشأنا حركة شمولية في مواجهة حركات شمولية على رأسها الحزب الحاكم اليوم سقط النظام الشمولي ولم يعد مجال لهذه الشمولية فالمجتمع صار مفتوحا وفيه الديمقراطية، كما أنه لابد من الإشارة إلى أن تخلي الحركة عن مبدأ الشمولية ذلا يعني تخليها عن مبدأ شمولية الإسلام الذي تعتبره ركيزة من ركائزها فهو إذن تخصص مؤسسي يستهدف الهياكل والمؤسسات التنظيمية لا المرجعية.² حيث أوضح راشد الغنوشي، رئيس النهضة وزعيمها التاريخي منذ كانت الحركة محظورة، إن هذا التحول ليس مجرد وسيلة لمغادرة

¹ - زينب خليل الخنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² - زينب خليل الخنيسي، مرجع نفسه، ص 39-40 .

الإسلام السياسي والدخول إلى مجال "الديمقراطية الإسلامية" وحسب، بل هو أيضاً الحصيلة الطبيعية للمشاركة الكاملة للحزب في مجتمع ديمقراطي.¹

ب- مشاركة النهضة في السلطة : على الرغم من تحصلها على النسبة الأعلى في نتائج الانتخابات التشريعية 2011، إلا أنها لم تحظى بأغلبية مطلقة تجعلها تمارس الفعل السياسي بأريحية تامة خاصة أمام اصطدامها بمعارضة شديدة، من قبل العديد من الأطراف السياسية، التي لم تشأ أن ترى حركة إسلامية في السلطة، تتزعم المشهد القائم بما فيهم أصدقاء الأُمس الذين رفضوا الالتحاق بالائتلاف الحاكم، ومن ناحية أخرى، كانت الحركة تخوض وضعية حكم انتقالي تفتقد فيه إلى التجربة في ممارسة السلطة، خاصة أمام تراكم المطالب الاجتماعية والمشاكل الداخلية والأمنية هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي كانت النهضة واعية بحجم المخاوف الغربية من تموقع حركة إسلامية في السلطة تحديداً بعد أحداث الانقلاب في مصر، وما قدمه من شحنة للثورة المضادة التي سعت إلى استنساخ السيناريو المصري في تونس، وهو ما ولد ضغطاً متزايداً على الحركة.

ج- الموانع القانونية : من بين الأسباب التي تصرح الحركة أنها دفعت بها للفصل بين السياسي والدعوي هو المانع القانوني، وبالعودة إلى المرسوم المنظم للأحزاب والجمعيات وهو القانون عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، لا نجد فصلاً يتضمن بطريقة ضمنية أو صريحة ما يمنع الأحزاب من القيام على أساس ديني، لكن الفصل 3 منه يلزمها باحترام علوية القوانين، وبالرجوع إلى قمة الهرم في القوانين أي الدستور تضمن فصله السادس حكماً يلزم الأحزاب السياسية بتحييد المساجد عن الدعاية الحزبية، ومسألة تحييد المساجد قضية شغلت الرأي العام التونسي بعد الثورة بسبب خروج العديد من المساجد عن سيطرة وزارة الشؤون الدينية، وتحولها إلى ساحة للتجاذبات السياسية والمذهبية، كما أن الذهنية التونسية خاصة منها المتخوفة من الإسلاميين، تحتفظ جيداً بمشهد انطلاق نواة الجماعة الإسلامية من حلقة صغيرة داخل مسجد قبل أن تنتشر وتتحوّل إلى ظاهرة ثم حركة هي من أقوى الحركات السياسية في تونس.² إعتبر "راشد الغنوشي"، رئيس "حركة النهضة" في تونس أن توجه حركته نحو إعلان "تمايزا" بين شقيها السياسي والدعوي هو نوع من "النضج" ينسجم

¹ - حمزة المؤدّب، خروج النهضة المُرتَبِك من الإسلام السياسي، {https://carnegie-mec.org/2019/10/29}، تمّ التصفح {2022/08/02}.

² - زينب خليل الخنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

مع نصوص الدستور، ومساعي الحركة نحو التخصص، مؤكداً على أنه "لا مصلحة للحزب في فرض وصايته على المجال الديني".¹

ثالثاً: مدى واقعية الفصل بين السياسي والدعوي

إن كان المقصود بالفصل تخصيص ذراع سياسي مستقل عن الحركة، فإن حركة النهضة منذ 2011 تمارس السياسة عبر حزب مدني احتكم إلى الشروط القانونية في النشأة، وأخذ بآليات الديمقراطية في الفعل السياسي سواء قفي مسألة خوض الانتخابات أو على مستوى ممارسة السلطة، وهو ما قد يرجع عامل الإكراهات السياسية، خاصة منها الخارجية، كدافع أساس وراء هذه الخطوة، بغية درأ تهمة الإسلام السياسي التي باتت تشكل ذريعة لتدخل القوى الغربية في المنطقة علاوة على الضغوط التي تمارس على حركات إسلامية لم يعتد الغرب التعامل معها كسلطة سياسية حركات ينظر إليها بعين الريب والترقب، وهو ما يجعلها تنحو نحو تقديم ضمانات أكثر منحا يؤكد نظرية أن السلطة من أهم عوامل تطور إن لم نقل "ترويض" الحركات الإسلامية.² والواقع أن جل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في العالم العربي لا ترى حرجاً في دمج الديني بالسياسي والمزاوجة بين العمل الدعوي والعمل التعبوي لأغراض انتخابية، ومعلوم أن هذا التوجه في تلبس الدين بالسياسة يؤدي إلى احتكار طرف ما للمشارك الجمعي والتّطرق باسمه، وهو ما يؤثر على مسارات التنافس في العملية الانتخابية وعلى السلوك الانتخابي للمواطن.³

وأما على مستوى الملامح العامة، بات حزب النهضة يعرف نفسه في الفصل الأول من قانونه الأساسي الصادر إثر المؤتمر العاشر، كونه حزب مدني ذو مرجعية إسلامية...ومن هذه الناحية إن تأكيد النهضة على مرجعيتها الإسلامية أمام توجهاتها الجديدة يطرح إشكالية تتعلق بمسألة اتخاذ القرارات وسن القوانين ولئن كانت حركة النهضة تعرف بالنشاط والتصاق القيادات بالقواعد إلا أن تعرضها إلى حظر زاد عن عقدين من الزمن أحدث شرخاً فكرياً وتنظيماً داخلها، وإن كان قد استطاعت إعادة التنظيم فإنها لم تكن بالمستوى ذاته على المستوى النظري، من ذلك أن المنتمين في الداخل خاصة من كان منهم داخل السجون لم تتح لهم الفرصة لتطوير أدبياتهم عكس ما كان عليه

¹ - عادل الثابتي - حمدي يلدز، "الغنوشي": توجه "النهضة" نحو تمايز "السياسي" عن "الدعوي" نضج ينسجم مع الدستور {https://www.aa.com.tr/}، (تم التصفح 2022/06/11).

² - زينب خليل الخنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

³ - أنور الجمعاوي، الإسلام السياسي في تونس بعد "الربيع العربي": قراءة في تجربة "حركة النهضة"، {https://www.mominoun.com/articles} (تم التصفح 2022/6/01).

حال منتمي الحركة في الخارج، وهو ما جعل الأولى تحتفظ بالخلفية الفكرية الإخوانية، وعلى إثر المؤتمر العاشر كانت أغلب المواقف المعارضة للمنحى الجديد تأتي من هذه الفئة داخل الحركة.¹

ويوضح راشد الغنوشي أن هذا الفصل الذي يدعوا إليه ليس معناه التجزؤ الشمولي للفكرة الإسلامية بقدر ما يهدف إلى الفصل الوظيفي بين أبعاد المشروع، ولذلك يتركز فهمه بفصل الحزبي عن الحركي وليس معنى ذلك تحييد السياسة عن الحركة، لأن غاية الحركة هو إقامة مجتمع مسلم على ثوابت شرعية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

لكن تصريحات الغنوشي كانت محل ريبة من جماعات الحركات الإسلامية الأخرى، إذ تنص عباراته على تطبيق العمل الدعوي بتاتا في الممارسة السياسية، حيث يقول في تصريح له في جريدة لوموند الفرنسية "نحن نتجه نحو حزب يختص فقط في الأنشطة السياسية". ويقول "نريد أن يكون النشاط الديني مستقيلا تماما عن النشاط السياسي، هذا أمر جيد للسياسيين لأنهم لن يكونوا مستقبلا متهمين بتوظيف الدين لغايات سياسية، وهو أيضا جيد للدين حتى لا يكون رهين السياسة وموظفا من السياسيين.

ويؤكد رفيق عبد السلام وزير الخارجية السابق لوكالة فرانس برس إذ يقول "نحن حزب وطني يعتمد المرجعية الإسلامية ويتجه إلى تقديم إجابات على مشاغل واهتمامات التونسيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية".

ويقول في موضع آخر لم يعد هناك حاجة للإسلام السياسي الاحتجاجي في مواجهة الدولة نحن الآن في مرحلة البناء والتأسيس.

ولقد كان لفصل الدعوي عن السياسي لدى حركة النهضة التونسية ردود فعل عند كثير من الملاحظين وكذا أبناء التيارات الإسلامية الأخرى، فهناك من رأى أن هذه الخطوة هي أول تفلت من الحركة ومروق عن الثوابت الإسلامية وهناك من اعتبرها انسلاخا علمانيا وتبرؤا من الإسلاميين ومنهم من رأى غير ذلك.²

فبالنسبة لدول الربيع العربي وبخلاف تونس التي حسمت أمرها بانتهاج الحركات الإسلامية فيها منهج الفصل بين المسار الدعوي والسياسي، دخلت باقي الدول العربية في لعبة الصراعات الطائفية.³

¹ - زينب خليل الخنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

² - إبراهيم ملم، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ - نجوى غالم، أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 1، أكتوبر 2017، ص 137.

رابعاً: التعددية

إن فكرة الأحزاب السياسية وتعددتها في النظم السياسية فكرة حديثة ارتبطت بتطور الفكر الغربي الحديث، وعليه فإن هذه الفكرة اهتم بها مفكرو الإسلام المعاصرون ونتيجة لعدم وجود قول واضح حيال هذه المسألة فهناك أربعة آراء هي:

1- نظام غير حزبي: تتلخص هذه الفكرة في حكم الإخوان المسلمين في مصر، إذ كانوا يرفضون القبول بالتعددية السياسية والتعامل مع الأحزاب السياسية المبنية على إيديولوجية وضعية فقد دعا حسن البنا إلى حل جميع الأحزاب السياسية وإنشاء حزب له برنامج إصلاحي إسلامي.

2- نظام الحزب الواحد: يتضح من الرأي الأول أن الإخوان المسلمين في مصر يؤيدون ضمناً الحزب الواحد القائم على الشريعة الإسلامية، فأصحاب هذا الرأي يرون أنه لا داعي لقيام أحزاب ذات تفكير غير إسلامي ويجب إقامة حزب سياسي يدعى-حزب الله-ويرى المودودي أن في ظل مثل هذه الأحزاب لا يوجد صراع سياسي.

3- نظام تعدد الأحزاب الإسلامية: يعطي هذا الرأي الشعب المسلم حق تأسيس أكثر من حزب واحد، شريطة أن تكون كلها تستمد حريتها وأنظمتها ودساتيرها من الشريعة الإسلامية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن الله أعطى المسلمين حق تأسيس أحزاب سياسية للتأكد من نشر العدالة.

4- نظام تعدد الأحزاب: هو نظام إسلامي يمكن جميع طبقات المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم من تشكيل أحزاب سياسية دون اشتراط أن تكون جميعها قائمة على الشريعة الإسلامية على أن يكون النظام السياسي نظاماً إسلامياً، وأن تحترمه جميع الأحزاب والتيارات السياسية المتواجدة في المجتمع، ومن أجل إقامة حوار بين الحركات الإسلامية ومختلف التنظيمات السياسية الأخرى فلا بد من تحقق أمرين أولهما عملية هدم وثانيهما بناء.

وتشمل الأولى هدم فكرة المرجعية الواحدة، باعتبارها فكرة شمولية تصادر التعددية وهدم فكرة استحالة الحوار والاندماج مع باقي التنظيمات السياسية المعارضة، أما عملية البناء فتشمل القبول بالآخر ويعني هذا التسليم بحقه في حرية الرأي، والاعتقاد والتسليم بالتعددية الفكرية والسياسية وتداول السلطة، وإدانة كل صور العنف وفي الأخير تحديد برنامج سياسي.

وفي تونس يؤكد راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة أن هذه الأخيرة ليس عندها أي تحفظ اتجاه أي طرف سياسي آخر، سواء كان هذا الطرف إسلامي أو غير إسلامي.

وإذا كانت هناك أطراف أخرى لها تحفظات إزاء أطراف أخرى، فإن حركة النهضة ليس لديها أي تحفظ إزاء أي طرف آخر يقبل الحوار ويقبل الصراع الديمقراطي في البلاد ولا ينفي وجود غيره.¹

¹ - فازية ويكن، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة. مرجع سبق ذكره، ص 87-88

وقد صرحت حركة النهضة أنها لا تعارض أن يقوم في البلاد أي اتجاه من الاتجاهات ولا تعارض قيام أي حركة سياسية، وإن اختلفت معها اختلافا جوهريا كالحزب الشيوعي، انطلاقا من فكرة أن الشعب هو المستوى المركزي لإضفاء الشرعية على الحكم، فالحركة الإسلامية لا تدعي الوصاية باسم الإسلام ولا تعتبر نفسها ممثله الرسمي والوحيد. فبالمقارنة مع أغلب الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، فإن الحركة الإسلامية في تونس قررت أن تعمل ضمن المجتمع القائم فهي لا تدعي لنفسها امتلاك البديل الوحيد والكلي، ولكن امتلاك بديل من البدائل.

وقد شاركت حركة النهضة عن طريق أحد ممثليها في نوفمبر 1988، في التوقيع على ميثاق وطني يشكل عقدا مشتركا بين كافة التنظيمات الاجتماعية والهيئات والأحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم، على الرغم من أنه تضمن أفكارا تتناقض مع أفكار الحركة، وقد اعترفت فيه الحركة الإسلامية بالشرعية القانونية للدولة، بمعنى أنها لا تطرح نفسها في موقف مواجهة وتنافس على الأقل مع السلطة في ذلك الوقت.

خامسا: العنف

أكدت حركة الاتجاه الإسلامي في بيانها التأسيسي على "رفض العنف كأداة للتغيير وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة"، ومع إعلان نظام لحبيب بورقيبة السماح بالتعددية السياسية في عام 1981، أعلنت الجماعة الإسلامية عن تشكيل تنظيم سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وقد تبنت في بيانها التأسيسي النهج السلمي للتغيير ورفض العنف، وحتى في تفسيرها لمعنى الجهاد اعتبرته جملة من النشاطات السلمية التي تستهدف تعريف الناس بحقائق الإسلام من خلال جهود الدعاة الإسلاميين، وليس من عملهم إقامة الحدود و تقرباً أن تبنيها المنهج السلمي ليس مرحليا بل هو مبدئي، ولم تقدم نفسها وصية على الإسلام ولا ناطقا رسميا به في انسجامها مع عدم التعصب الديني، وسعت حركة النهضة منذ تأسيسها إلى تبني مواقف تدفع عنها تهمة العنف، وترى أن العنف هو أحد إفرازات الدولة الحديثة، ومن أبرز مظاهرها التغريب الذي تفرضه الدولة التونسية كوسيط يحقق الرغبة الغربية وطموحاته على مجتمعها من خلال فرض أنماط وقيم ثقافية دخيلة على المجتمع التونسي، وتقدم حركة النهضة نفسها ضحية للقمع والعنف من قبل النظام التونسي الحاكم والأحزاب السياسية الأخرى من خلال تعامل هؤلاء مع الحركة على أنها جسم غريب له مواصفاته وثقافته الخاصة جعل من هذا التعامل وسيلة اضطهاد بحق الحركة، إلا أن ذلك لم يثنأ بالحركة الابتعاد عن العنف الذي أبدته من خلال منافستها مع الأحزاب الأخرى في الجامعات على الرغم من محاولات الحركة اعتبار ذلك مقاومة ودفاعا عن النفس في محاولة منها لتخفيف وطأة اتهامها بالعنف.¹

¹ - إبراهيم الملم، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

تبنت حركة النهضة منذ تأسيسها التغيير السلمي والتدرج حتى إقامة الدولة الإسلامية بتقديمها وسائل الإقناع على أدوات العنف والتغيير الثوري والإكراه، وترى أن هذا التغيير من خلال تربية الفرد المسلم تربية سليمة مما يضمن تغيير الأمة الإسلامية ابتداء من سلوك الفرد وصولاً إلى إسهامه في التنمية الاجتماعية والبناء الاجتماعي وهي تعول بذلك على قدرة الأفراد بالتغيير من خلال وسائل التربية وتعديل السلوك بعيداً عن الإكراه، وهي تنتقد الحركات الإسلامية الأخرى التي قدمت نفسها وصية على المجتمع وتدعو بذات الوقت إلى التغيير الذي يشمل أدوات الإكراه والعنف¹، لقد رفض الغنوشي العنف كأداة للتغيير مركزاً الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الجسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة، كما رفض مبدأ الانفراد بالسلطة الأحادية لما يتضمنه "من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل طاقات الشعب ودفع البلاد في طريق لعنف"².

1- المرأة والمشاركة السياسية : هاجمت حركة النهضة في سنوات تأسيسها وضع المرأة وبخاصة في الغرب وكانت ترى في بداية نشأتها ضرورة التزام المرأة في حدود منزلها كأم وزوجة رافضة الاختلاط أياً كان سببه، وكانت أكثر تشدداً في رد فعلها على سياسات الحبيب بورقيبة الداعية إلى منع تعدد الزوجات، وإباحة الزنا وفرض الاختلاط في المدارس، وكانت الحركة ترى أن تعليم المرأة غير مرغوب فيه ويكون بحدود رفع الأمية فقط، وتزويجها بشكل مبكر خوفاً من الاختلاط وصدرت هذه المواقف عن الحركة بتأثيرها بالأدبيات المصرية والباكستانية في سنوات السبعينات من القرن العشرين، إلا أن تأثر الحركة بفكر حسن الترابي جعل منها أكثر مرونة وتعاطي في هذه المسألة، وترى الحركة أنها استفادت من التجربة الإسلامية السودانية التي كانت أكثر تطوراً وقبولاً لوضع المرأة.

لم تعطي حركة النهضة الاهتمام الكافي للمرأة في سنوات تأسيسها فكانت الحلقات الدينية الموجه للنساء تهتم بمسائل الفقه والتفسير والحديث، وكانت تختص في السلوكيات العامة ومسائل التعب وتدعو إلى التزام المرأة في منزلها والاكتفاء بقدر بسيط من التعليم، وعدم العمل خارج المنزل ومنع الاختلاط والخلوة حتى مع زملاء الدراسة، وقد جاء ذلك لتأثر الحركة بعنائها للسياسات البورقيبية بخصوص المرأة، وما جاء في الكتابات الإسلامية وإن طال تعامل الحركة على هذا النحو كان سيجعلها حركة نخبوية من الصعب أن تصل إلى الجماهير لافتقارها إلى دور المرأة التربوي وحجمها السكاني.

¹ - إبراهيم الملم، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

² - عبد الرحيم العلام، الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 122.

أجرت حركة النهضة مجموعة من المراجعات فيما يخص وضع المرأة المتعلق بعملها وتعليمها ومسألة الاختلاط في سبيل توسيع قاعدتها الجماهيرية والاجتماعية، ولتؤكد على مرونة خطابها.¹

حاولت الحركة مواكبة الوضع الذي اعتاد عليه المجتمع التونسي، فلم تعد تطالب بعودة المرأة إلى المنزل أو رفض الاختلاط أو الدفاع عن تعدد الزوجات حتى قضايا الحجاب.²

حيث تغير موقفها بعد أن تحولت حركة الاتجاه إلى حركة النهضة حيث أصبحت تدافع عن حق المرأة في العمل وتراه واقعا لا بد من مواجهته بروح جريئة، وترى أن رفض تعليم البنت تصورا بدائيا ليس له أساس من الدين ولا من المصلحة، وتوافق على الاختلاط بين الرجل والمرأة بشروط إسلامية ويعترف "الغنوشي" أن الحركة أخطأت في السابق عندما اتخذت موقفا متشددا من مسألة المرأة، ويقر بأن المهم للحركات الإسلامية أن تنقذ نفسها وتتخلص من عيوبها بنفسها، كما يؤكد "راشد الغنوشي" بقوله: "ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء نص المجتمع الإسلامي عن دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة، بل إن ذلك من الظلم للإسلام ولأتمته قبل أن يكون ظلما للمرأة ذاتها، لأنه على قدر ما تنمو مشاركتها في الحياة العامة على قدر ما يزيد وعيها بالعالم وقدرتها على التأثير فيه، نحن إذا مع حق المرأة الذي قد يرتفع أحيانا إلى مستوى الواجب في مشاركتها في الحياة السياسية على أساس المساواة في إطار احترام أخلاقيات الإسلام، فإنما التفاصيل بالكفاءة والخلق لا بالجنس واللون.

وإنها ليست ضد الحداثة لكن دون أن يؤدي ذلك إلى إمتهان المرأة، كما ترى الحركة وفي إدراك من الحركة على ضرورة إشراك هذه الفئة لما تحققه من نتائج تساعد الحركة في الحفاظ على تنظيمها في الوقت الذي كانت تعاني فيه قيادات الحركة من اعتقال ونفي، الأمر الذي عكس تطور الخطاب الفكري لحركة النهضة، ومن جانب آخر مدى الحاجة للعنصر النسوي في هياكل الحركة.

ترى حركة النهضة رغم تأكيد الإسلام على تحمل المرأة مسؤولية تربية الأبناء، إلا أنه لم يمنع من مشاركتها في النشاط الاقتصادي، فطالما أسهمت المرأة في الإنتاج الزراعي والرعي في المجتمعات الإسلامية، فلا مانع من عمل المرأة في ظل الظروف المعيشية الصعبة، وعدم قدرة الزوج على توفير احتياجات أسرته، في الوقت الذي يجب فيه التأكيد على الانعكاس السلبي على وظيفة المرأة الرئيسية وهي الأمومة ورعاية شؤون منزلها، وما يشكله ذلك من تعب وإرهاق عليها.

¹ - إبراهيم للمم، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

² - أميرة عبد الرزاق خليل، النظام السياسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي، ط1: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص132.

كما ترى حركة النهضة أن مشاركة المرأة المسلمة في المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية له أثر بالغ في نشر الدعوة الإسلامية التي تفوق أهميتها الحاجة الاقتصادية، وضرورتها تفوق المخاطر في صالح الدعوة إلى الإسلام، مع مراعاة الأخلاقيات العامة، وتعلن حركة النهضة عن حاجتها إلى الزعامات النسائية في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والنقابي، ذات رؤية ووعي عال بما تتطلبه مشكلات العصر، لا سيما أن النظام البورقوبي قد أبرز زعامات نسائية ذات شعارات تدعو إلى التحريض على الرجال مما أسهم في زرع السخط على الرجال، واسترجال النساء كوسيلة لتحقيق الذات.¹

من خلال دراسة التطور الفكري لحركة النهضة فقد كانت حركة النهضة من أوائل الأحزاب الإسلامية التي قبلت بفكرة الديمقراطية والمشاركة السياسية ورفض العنف وموقف من المرأة، ثم سعت الحركة للفصل بين الدعوي والسياسي خاصة بعد دخول الحركة للعمل السياسي وتشكيك المعارضين لها في حقيقة قبولها بالديمقراطية.

المبحث الثالث: علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي في تونس قبل 2011

تعود نشأت حركة النهضة، تحت مسمى الاتجاه الإسلامي في بداية سبعينيات القرن الماضي، وقد مرت علاقة الحركة بالنظام السياسي التونسي في عهد حكم الرئيس بورقيبة، والرئيس وزين العابدين بن علي بالعديد من التجاذبات والصراعات، تميز أحيانا بالإقصاء، وأحيانا بالاحتواء.

المطلب الأول: علاقة النهضة بنظامي الرئيس بورقيبة وبن علي

لقد تميزت حركة النهضة منذ نشأتها بعلاقة مضطربة خاصة مع نظام الرئيس الحبيب بورقيبة الذي رفض اعتمادها كحزب سياسي، وتم إقصاء الحركة من المشهد السياسي، وعرفت علاقته بنظام الرئيس بن علي بين الاحتواء والإقصاء، حتى قيام الثورة التونسية ديسمبر 2010 وستتطرق الدراسة لهذه العلاقة كالتالي:

أولاً: علاقة الحركة بالنظام في ظل حكم بورقيبة

تميز الوضع في السبعينات من القرن العشرين في تونس بتأزم المناخ الاجتماعي وتوتر العلاقة بين أجهزة الدولة والمنظمات المهيمنة وتصاعد الحركة الإسلامية وانتشارها وكذا اعتداد النظام على العنف والمقاربة الأمنية في التعامل مع الحركات الاحتجاجية، هذه العوامل بالإضافة إلى تدهور صحة الرئيس بورقيبة أدت إلى تفاقم أزمة النظام السياسي وعجزه عن الاستجابة للمطالب الشعبية منها

¹ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

"ثورة الخبز"، والسياسية من خلال فتح مجال المشاركة السياسية لقوى المعارضة وخاصة الإسلامية منها.¹

وقد استعمل النظام الأمني في عهد بورقيبة أسلوب الشدة عن طريق التهيب من طرف ميليشيات تابعة لرئاسة الجمهورية ضد أي خطر حاذق بالنخب الحاكمة، فلم يسلم حتى التيار القومي بقيادة "صالح بن يوسف" الذي كان رفيق درب بورقيبة أثناء النضال السياسي في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

وحتى لا يخسر بورقيبة الالتفاف الشعبي حوله، كانت تلفق التهم للمعارضين حتى يأخذ العنف ضدهم شرعية، وبعد 1962 حدثت محاولة انقلابية جمدت السلطة على إثرها كل الأحزاب السياسية بتلفيق التهم والأحداث العنيفة لها، لاسيما بعد أحداث الخميس الأسود التي جرت في 26 جانفي 1978 جراء الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل والذي شهدت على إثره تونس أحداث دامية نتيجة السخط الشعبي الناتج عن السياسة الاقتصادية الاشتراكية لسنوات الستينات، وأحداث قفصة من 26-28 جانفي 1980 في اتحاد اليوسفية مع ليبيا أين اتهم فيها الإسلاميين اتهاما صريحا.

رافقت أساليب العنف آليات متنوعة لا تتلخص في القوة المادية فحسب، بل تבעتها قوى معنوية تتلخص في الآليات القانونية قصد إنجاح مشروع "تجفيف منابع" العامل على منع الإسلاميين من التوسع والامتداد داخل الجامعات والمدارس بصفة خاصة، والمجتمع التونسي عامة، على رأس الآليات القانونية تلك التي تمنع المعارضة عن الإسلامية الوسيلة الإعلامية حتى لاتصل أصواتها للشعب والعالم.

واعتمدت آليات قانونية أخرى في المجال الانتخابي، فلم يكن دستور 1959 يمنع إنشاء الأحزاب السياسية إلا أن خيار سياسة الحزب الواحد أكدته الخطب لرئيس الجمهورية كخطاب تاريخ الثامن جوان 1970، جاء فيه "ينبغي أن لا نتحول من الوضع إلى نقيضه، ولا نهرع إلى تعدد الأحزاب فنتردى في الهاوية التي مكثنا فيها أربعة آلاف عام ونعود إلى خدمة الأغراض الشخصية والمصالح الخاصة على حساب الصالح العام".

¹ - بن حنة إلياس، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس قبل وبعد الربيع العربي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا، ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص146.

ضف إلى الآليات القانونية قانون الجمعيات الصادر بتاريخ السابع نوفمبر 1959، العامل على تضيق تأسيس الجمعيات، والذي لم يبلغ إلى غاية سبتمبر 2011 في إطار صدور مرسوم جديد حول الجمعيات.¹

ولقد لقي نشاط الجماعة في الأول ترحيباً ضمنياً من طرف الحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الواحد آنذاك) الذي رأى في الحركة الإسلامية سندا في مواجهة اليسار المهيمن وقتئذ على المعارضة وفي آب 1979 أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية تم فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي بني على أساسه هيكل التنظيم.² وفي عام 1974 سُمح لأعضاء هذه الجماعة بإصدار مجلة "المعرفة"، التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة.³

ثم قامت الجماعة بعد مؤتمرها الثاني في مدينة سوسة يومي 9 و10 نيسان 1981 في نفس الفترة الذي عقد فيها الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمره الاستثنائي الذي أعلن فيه الرئيس الحبيب بورقيبة أنه لا يرى مانعا في وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم، وقد أقر المؤتمر الثاني للحركة ضرورة اللجوء إلى العمل العلني، كما أقر تغيير الاسم ليصبح "حركة الاتجاه الإسلامي"، وتم الإعلان عن الحركة بصفة علنية في السادس من حزيران 1981 أثناء مؤتمر صحفي عقده الغنوشي وعبد الفتاح مورو "تقدمت الحركة في اليوم نفسه بطلب إلى السلطات للحصول على إعتاد رسمي دون أن تتلقى أي رد من السلطات، لم تكن الجماعة الإسلامية التي ظهرت في السبعينات تنظيما سياسيا بل تحولت إلى حزب سياسي تحت اسم الاتجاه الإسلامي وقد حاولت الحركة من خلال بيان تأسيسها أن تطمئن السلطة حول توجهاتها المستقبلية وتؤكد تبنيها للخطاب الديمقراطي السلمي.

لكن المحللين يرون أن تأكيدها على بعث الشخصية الإسلامية لتونس وإعادة إحياء المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية، والالتزام بالعمل السياسي بعيدا عن اللائكية أي العلمانية، هو في حد ذاته موقف إقصائي لكل من لا يعتمد التصور الشمولي للإسلام ولكل من يتبنى العلمانية، ويرى أحد الباحثين أن حركة الاتجاه الإسلامي تبنت خطابين سياسيين متناقضين أحدهما علماني عبر عنه ابتعادها عن إطارها المرجعي، بتأكيد القبول بالتعددية الحزبية والعمل السياسي مما أكسبها تأييد قطاعات غير تقليدية، أما الخطاب الثاني فهو إسلامي عبر عنه ما ادعته الحركة من احتكار الرموز

¹ - نبيلة بن يوسف، كريمة بلهوار، النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس منذ الاستقلال إلى ما بعد "ثورة الياسمين"، المجلة النقدية، ص 102-103.

² - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

³ - حمادي معمري، هل تورطت "حركة النهضة" في الاغتيالات السياسية في تونس؟ - <https://www.independentarabia.com> { تم النصف 2022/10/11 }.

الحقيقية للإسلام، وقد هاجمت السلطات هذه الطبيعة المزدوجة للحركة، كما انعكست الازدواجية في القيادة والخطاب في إطار الحركة أدت إلى حدوث انشقاقات تنظيمية بعد استحالة الوجود المشترك في تنظيم موحد.

فيما تمحور الخطاب الرسمي حول التركيز على نقاط بعينها، منها التأكيد على أن عناصر الحركة يسعون لبلوغ أهداف شخصية عن طريق التستر بالدين واستعماله وجعل المساجد، واستغلال المشاعر الدينية لبلوغ أهداف سياسية، وإتهام الحركة بممارسة العنف وإظهار الإسلاميين بمظهر المحتكرين للإسلام، وردا على اتهامات السلطة أعلنت الحركة في بيان لها عام 1983 عن رفضها استخدام العنف وإنهاء جزء من التيارات الإسلامية ولا تدعي أنها ممثلة لهذا التيار، كما أرسل الرجل الثاني في الحركة رسالة للرئيس بورقيبة أكد فيها رفض الحركة للعنف أو الولاء للخارج، وأثر ذلك سادت حالة من الهدنة بين السلطة وحركة الاتجاه اعتبارا من عام 1985 حين سمح لها بالعمل رغم عدم منحها الترخيص الرسمي.¹ وأنتخب راشد الغنوشي رئيسا للحركة والشيخ عبد الفتاح مورو أميننا عاما للحركة.²

لكن في خضم المواجهة مع السلطات فإن قيادات الحركة منذ تأسيسها لم تستطع الاتفاق على مبادئ موحدة اتجاه النظام أو اتجاه المجتمع والنظر لقضاياها، وأمام تطورات الواقع والمواجهة مع السلطة ومشروعها، انقسمت قيادة الحركة على نفسها وظهر ما يعرف بتيار الإسلاميين التقدميين بقيادة "أحميدة النفير" أحد المؤسسين إلى جانب "صلاح الدين الجورشي" والذي حمل اسم الإسلاميين التقدميين، وكلاهما كان يعارض تحول الحركة من دعوية ثقافية إلى حركة سياسية، فيما حسم بقية التنظيم موقفه لصالح راشد الغنوشي الداعي لتأسيس التيار الديني وجعله منظمة سياسية، وقد أضعف تيار الإسلاميين التقدميين الحركة في صراعها مع السلطة وزعزع الوضع الداخلي للحركة نظرا لما يمثله هذان القياديان من أهمية ووزن في الحركة.

ولم يخل تاريخ الحركة من انشقاقات متتالية نتيجة للخلافات النظرية والفقهية بين بعض القيادات وراشد الغنوشي فضلا عن قيادة الحركة تشكو من شروخ بين أعضائها، اختلطت فيه التناقضات النظرية مع الخلافات السياسية داخلها، وصولا إلى تبادل الاتهامات بين الأطراف كافة، في

¹ - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

² - الشاذلي خليل، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالي وإلى الغنوشي، { <https://kapitalis.com/anbaa-tounes/2017/04> }، {تم النصف 2022/10/9}

ظل نظام يتلاعب على التناقضات الإسلامية داخل الحركة وخارجها مستفيدا من هذه الخلافات لإضعاف الإسلاميين.

ولعل النظام وجد فرصته الذهبية في إضعاف الإسلاميين عندما فتح ما سمي بملف المجموعة الأمنية باعتبار أن تحولا خطيرا قد ظهر على حركة الاتجاه الإسلامي تمثل في إنشاء تنظيم سري وربطه بقضية السلطة الإسلامية البديلة باعتباره الأداة السياسية لذلك وربط الإسلام بالكفاح ضد الاستبداد وبسبب اكتشاف التنظيم بدأت السلطات حملة اعتقالات ضد بعض قياداته الحركيين والتنكيل بالحركة.

لكن كان من الواضح منذ البداية تخوف النظام من نشاط الإسلاميين لهذا أقدم في عام 1981 على إلقاء القبض على قيادات الحركة ليقدموا في شهر أيلول للمحاكمة بتهم منها الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها، النيل من كرامة رئيس الجمهورية، نشر أنباء كاذبة، توزيع منشورات معادية، لقد نشطت حركة الاتجاه التونسي في المجتمع التونسي بالضد في سياسات الرئيس بورقيبة.¹ وبدأت السعي لجذب المجتمع في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لهذا ارتأت السلطات أن قمع الحركة هو الأسلم لها.

وهذا ما حدث في الثمانينات حين شهدت تونس مجموعة من التطورات أنتجت ما يعرف بثورة الخبز، وكان الشارع التونسي يغلي فيها، كانت حركة الاتجاه التونسي تطالب بحقها في الوجود ضمن الخارطة السياسية التونسية و تطالب بتقويم الاعوجاج والتخلي عن سياسة التغريب وفيما كان العقد الاجتماعي يبدو مقبولا لدى الأغلبية العريضة من الشعوب العربية في العقدين الأولين من الاستقلال ذلك أنه تم نشر التعليم على نطاق واسع وشملت الإنجازات التي تم تحقيقها في قطاع التصنيع والصحة والخدمات الأخرى، وبهذه المكاسب كانت طبقة جديدة عاملة عصرية تنمو تدريجيا في ظل الدولة الوطنية، وبالرغم من كل ذلك نجمت عن تلك السياسات الشعبية نتائج سيئة وغير متوقعة بسبب النمو السكاني السريع والتمدن والبيروقراطية، ومع حلول العقد الثالث من الاستقلال أصبح النظام في أكثر من دولة عربية ومنها تونس، عجزا عن تدبير المجتمع والدولة بشكل فعال، فظهر للوجود تكتل "البروليتارية" الحضرية من المواطنين الوافدين من الأرياف بدون رأسمال أو مبادئ حضرية واحتشدوا في أحياء فقيرة وظهر فيها بعد أن هؤلاء كانوا أكثر العناصر انشغالا وعرضة للانقياد للنشطاء الإسلاميين، كما أن الطبقة الوسطى تهمشت سريعا وبرز من صفوفها الإسلاميون النشطون الذين سيؤثرون على تكتل البروليتارية.

¹ - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

لقد نما الإسلام السياسي وانتشر في العقدين الأخيرين كتعبير عن الاحتجاج ضد القمع والظلم الاجتماعي، إن راديكالية الإسلام السياسي تعادل مستوى الإحساس بهذه العلل أو بمستوى فهم الشباب المتعلم للظروف المحيطة بها.

لقد شكلت الحركة الإسلامية تحت اسم الاتجاه التونسي فيما كان الدستور التونسي يحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني وكانت الساحة التونسية حكرا على أحزاب السلطة والقريبة من أدواره¹، حيث نجح بورقيبة في إقامة نظام سياسي مغلق، بدأ بتصفية الجناح المعارض له داخل الحزب الدستوري الحاكم بقيادة صالح بن يوسف، الذي تم اغتياله بألمانيا بتعليمات منه، وجعل نظام الحكم رئاسيا وليس برلمانيا، حيث يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات واسعة جدا، واستثمر محاولة الاغتيال التي تعرض لها عام 1962 ليقوم بتجميد الحزب الشيوعي وإلغاء كل مظاهر التعددية الحزبية والإعلامية.²

لقد اعتمدت الجمهورية التونسية منذ تأسيسها سياسة إقصاء الإسلام السياسي وتهميش الفاعل الديني ومحاولات الفصل بين الدين والسياسة، بل إن الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي قامت بها تونس إبان استقلالها تشير صراحة إلى استبعاد النموذج الإسلامي، كإلغاء المحاكم الشرعية وإقرار مجلة الأحوال الشخصية وإلغاء الأحباس (الأوقاف) والتعليم في جامع الزيتونة، إن التعامل الذي اعتمدت السلطات تجاه التيار الإسلامي في ظل حكم بورقيبة لم يكن تعاملًا مع خصم سياسي بل تعاطت معه على أساس كونه تهديدا أمنيا، ومن هذا المنطلق لم يسمح له في ظل حكم بورقيبة بأداء دور سياسي حقيقي، بل تم التعامل معها كمصدر للتهديد بعدم الاستقرار السياسي.

ثانيا: علاقة الحركة بالنظام في ظل حكم زين العابدين بن علي

تميز الوضع في السبعينات من القرن العشرين في تونس بتأزم المناخ الاجتماعي وتوتر العلاقة بين أجهزة الدولة والمنظمات المهنية وتصاعد الحركة الإسلامية وانتشارها وكذا إعتاد النظام على العنف والمقاربة الأمنية في التعامل مع الحركات الاحتجاجية³، وفي ظل المواجهة المفتوحة بين النظام وحركة الاتجاه الإسلامي تمت الإطاحة بالرئيس بورقيبة، وفي تشرين الثاني 1987 عبر انقلاب رئيس وزرائه زين العابدين بن علي على سلطته، إذ أجبر الرئيس بورقيبة على التنحي وتولي بن علي منصب الرئاسة في أول تعاقب على السلطة في تونس بعد الاستقلال، وقد بدأ الرئيس زين العابدين بن علي

¹ - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

² - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ - بن حنة إلياس، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس قبل وبعد الربيع العربي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 146.

بتغيير سياسة بورقيبة، إذ أعلن اتباعه سياسة جديدة تجاه القوى السياسية تتسم بالانفتاح، مع تأكيده على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية، وبدورها حركة الاتجاه الإسلامي رحبت بالإطاحة ببورقيبة ثم اتجهتا لتغيير اسمها إلى حركة النهضة، وإلغاءها لصفة الإسلامية من اسمها الأول وعلى أساس أنها لا تقوم على الطابع الديني بل هي حزب كبقية الأحزاب، فيما قام نظام بن علي منذ الأشهر الأولى له بالإفراج عن أغلب أعضاء الحركة المسجونين في 7 تشرين الثاني 1988، وكانت الحركة من أولى الموقعين على وثيقة الميثاق الوطني التي دعا إليها الرئيس بن علي كقاعدة لتنظيم العمل السياسي في البلاد.

وقد وعد بن علي في بيانه الأول أن ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي ووعد بوضع برنامج متماسك سمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية دولة الحريات الأساسية والنقابية وحرية الرأي والتعبير والصحافة، وقد أيدته المعارضة ومنها المعارضة الإسلامية، وبالفعل بدأ بن علي حكمه بكثير من الانفتاح على المعارضة وأطلق سراح العديد من سجناء الرأس من مختلف التنظيمات والانتماءات الإيديولوجية، وحتى الإسلاميون الذين حملوا السلاح ضد نظام بورقيبة، تم إطلاق سراحهم وتم العفو عن معظم السجناء السياسيين.

وبعد ستة أشهر من إزاحة بورقيبة، خطت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي خطوات مهمة نحو نزع فتيل الأزمة من خلال الإفراج عن معظم قيادات الاتجاه، كما تم الدفع بما سمي بالتشريك السياسي للحركة من خلال مبادرات ثلاث، جاءت أولها عبر دخول حركة النهضة للمجلس الأعلى للميثاق، ممثلة في شخص المحامي نورالدين البحيري، وجاء الثانية عبر دخول الحركة المجلس الأعلى في 1989 ممثلة في الرمز الثاني للتنظيم "عبد الفتاح مورو"، وتمت عبر المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1989 تحت لوائح مستقلة حاصلة (حسب النتائج المعلنة) على حوالي 17٪ من الأصوات، إلا أن الحركة لم تستثمرها بشكل جيد بل عادت عليها بالسوء، وأنهت عمليا رسميا عقد الوفاق الذي كان بينها وبين السلطة من جهة وبين العديد من القوى السياسية من جهة أخرى، إذ عدت الحركة أن الانتخابات كانت فرصة ذهبية لإبراز قوتها والتعريف بمبادئها من خلال الحملات الانتخابية¹، وخلال هذه الفترة قامت الحركة بتغيير اسمها من الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة وذلك في 8 فيفري 1989 رغبة من الحركة الالتزام بقانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أحزاب على

¹ - هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

أساس ديني تأكيدها على "دعم النظام الجمهوري واحترام دستور البلاد". وكدليل على رغبتها في الانخراط في العمل السياسي القانوني على أسس مدنية.¹

حيث وضعت كل ثقلها في الانتخابات ماديًا ومعنويًا وأدبيًا وبشريًا، وسوقت لخطاب استفز الحكومة التي تخوفت من سطوة الإسلاميين فعادتهم ووجهت اتهامات ضد قياداتهم وعلى رأسهم الغنوشي الذي غادر البلاد إلى الجزائر ومنها إلى لندن، واستمر مقيمًا بالمنفى حتى سقوط النظام، وقد عادت السلطة وبقية المجتمع المدني أن خطاب النهضة خطير وأن التزامها بالوفاق لم يعد له أساس من الوجود كما أن المتربصين بالحركة من داخل السلطة وجدوا في الاستحقاق الانتخابي الفرصة الملائمة لدق ناقوس الخطر، وقد كان ترشيد الظاهرة الإسلامية في تونس مرتبطًا بجملته من العوامل الذاتية والموضوعية، منها صراع القيادة الإسلامية بمراجعات فكرية تحدث عنها بعض قيادي النهضة. ومنها أيضًا تعميق التجربة والممارسة الديمقراطية في المجتمع من خلال الحسم الجماعي في ثوابت تضمن حماية الدولة والمجتمع من أي اهتزازات، إلا أن التباطؤ في ذلك أدى إلى تصاعد المواجهة بين الحكومة والحركة، والتي وصلت إلى أشدها حيث اصطدمت الحركة بعنف مع السلطة خاصة أثناء أزمة حرب الخليج 1990-1991، بعد أن أعلنت الحكومة إبطال مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، والتي شنت قوات الأمن على إثرها حملة شديدة على أعضاء الحركة ومؤيديها وقد بلغ عدد الموقوفين 8000 شخص في 1992 وحكمت المحكمة العسكرية على 256 قياديًا وعضواً في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة وفي واقع الأمر إن الانفتاح الذي تم بين النظام لم يستمر طويلاً إذ تبين كذلك للإسلاميين أن العهد الجديد مناوئ وليس صاحب مبادئ ثابتة، وأن التغيير الذي حدث كان تغييراً شكلياً طال الأشخاص والوجوه، ولم يطل الوضع القائم إذ تمت التضحية بشخص واحد مع احتفاظ النظام بالأزمة السياسية.² لقد تمكن النظام خلال هذه المواجهة من إنهاء الحضور العلني لحركة النهضة في الساحتين السياسية والاجتماعية، وتوارى عناصرها وأنصارها عن الأنظار منسحبين من المشهد السياسي.³

وقد استمرت المواجهة بين النظام والإسلاميين خلال عقد التسعينات ومطلع الألفية الجديدة حيث حاربت السلطات كل مصادر التدين في المجتمع التي رأت فيها مظاهر دخيلة على المجتمع، وحدثت

¹ - عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والحركات الإسلامية في تونس مرحلة ما بعد الثورة، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 1795.

² - هيفاء محمد أحمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ - فريد بن بلقاسم، علاقة حركة النهضة بأنظمة الحكم في تونس منذ نشأتها إلى 2022، {<https://trendsresearch.org>}، تم النصف 09/ 2022/08.

مواجهات عدة بين الدولة والإسلامية، للحد من انتشار هذه الجماعات واتساع جماهيريتها حتى أن الحكومة حظرت دخول المحجبات إلى الأماكن العامة والجامعات والدوائر الحكومية.

وقد واصلت السلطة في السنوات التالية ملاحقتها للمنتسبين للحركة وسط انتقادات واسعة من جمعيات حقوق الإنسان، وقد دعت حركة النهضة النظام الحاكم للتوصل إلى مصالحة بين الطرفين والتي تعني السعي لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين طالت محنتهم عن طريق تفاقم مع السلطات بإعطائها تطمينات كافية مما جعلها تنظر لقضية هؤلاء نظرة إنسانية بعد ما فشلت طريقة المواجهة في تحقيق الأهداف، وقد أطلق رموز من التيار الإسلامي هذه المبادرة لكسر الجمود بين الحكومة والتيار الإسلامي، وإذ كانت دوافع هذا الأخير معروفة، ترتبط برغبته بإنهاء ملف المعتقلين الذين طالت معاناتهم في ظل انسداد الأفق، وما يقتضي ذلك من مراجعة لاستراتيجية المواجهة واستبدالها بخيار الحوار فإن الطرف الآخر لم يبدي استعدادا مماثلا خاصة أنه قد حقق سبق على التيار الإسلامي ونجح في تأمين الاستقرار نافيا وجود معتقلين سياسيين معتبرا أنه قد أغلق ملف حركة النهضة، وأنه لا سبيل للعودة إلى مسألة تأسيس حزب ديني في تونس.¹

وبذلك انتهى دور الحركة في المشاركة السياسية، فجراً من أفرادها في السجن والجزء الآخر في المهجر.

على الرغم من ذلك حافظت حركة النهضة على شعبيتها داخل المجتمع التونسي ولم تستطع سياسات بن علي التي جاءت امتداداً لتوجهات بورقيبة التحديثية عزلها عن المجتمع، وقد اتبع نظام بن علي منهج مبتكر في مقاومة وجود الحركة في المجال العام، إذ فرض جدار من الصمت على مناقشة موضوعها وفرض تعميم كامل على مناقشة قضيتها سواء مع أو ضد.²

ثالثاً: تجربة حركة النهضة في المهجر

لم تتوقف نشاطات حركة النهضة في الخارج (المهجر) لاسيما في لندن أين تم قبول اللجوء السياسي لزعيم الحركة "راشد الغنوشي"، وكانت السلطة التونسية تطالب كل مرة من النظام البريطاني القبض على الغنوشي دون استجابة³، ورغم ذلك حافظت الحركة على بنيتها التنظيمية في الداخل والخارج وذلك بفضل زعيمها التاريخي راشد الغنوشي.⁴

¹ - هيفاء محمد أحمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² - ابتسام حمود محمد، عواد إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ - نبيلة بن يوسف، كريمة بلهاري، مرجع سبق ذكره، ص 103.

⁴ - عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والحركات الإسلامية في تونس مرحلة ما بعد الثورة، الحركات الإسلامية في الوطن العربي العربية، مرجع سبق ذكره، ص 1796.

وفي بريطانيا عكف الغنوشي على إيصال صدى حركة النهضة التونسية إلى مختلف المعنيين بهذا الشأن الإسلامي وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي تعقد في بعض المناطق العربية والإسلامية.

في منتصف التسعينات عقدت الحركة مؤتمرها السادس في بلجيكا في جوان 1996 طرحت فيه نقدا ذاتيا لاستراتيجيتها في المواجهة وحملت السلطة المسؤولية الأولى ودعت لأول مرة إلى مراعاة مقتضيات التدرج الديمقراطي وصدرت لائحة عن ذلك المؤتمر، احتوت على التجربة المبررة التي لاتزال تعاني منها البلاد منذ عام 1990 وأدت إلى هذا المأزق الخانق وموت السياسة تتحمل مسؤولياتها السلطة ثم الحركة ثم المعارضة ولابد من مراجعة عميقة من طرف الجميع من أجل التوصل إلى نهوض حقيقي.

عقدت حركة النهضة مؤتمرها السابع في لندن في 3 نيسان/ سبتمبر وقد أعادت فيه التأكيد على رغبتها في انتهاج العمل السلمي ورفض كل أشكال العنف واعتماد الخيار الديمقراطي الحر أسلوبا في مباشرة كل القضايا كما طالبت في ذلك المؤتمر بتحقيق إصلاحات دستورية وقانونية شاملة ورفع القيود على التدين والكف عن وصايا الدولة على الدين ومؤسساته.

إن الاستراتيجية التي اتبعتها الحركة كانت تهدف إلى فك طوق الحصار عنها من خلال عقد تحالفات مع شرائح مختلفة ومتعددة من المجتمع المدني بما في ذلك التنظيمات العلمانية اليسارية كالحزب العمالي الشيوعي التونسي، ولعل انخراط حركة النهضة في تنسيق مبدئي مع قوى ديمقراطية ويسارية في هيئة موحدة عرفت بهيئة 18 أكتوبر 2005 دليل على أنها أصبحت تميل إلى العمل المشترك مع مختلف الأنظمة وهو ما مكنها من خوض تجربة المشاركة.

كانت المشاركة هذه المرة من خارج السلطة وقد حققت الحركة من وراء ذلك مكسبا تمثل في اعتراف العديد من التنظيمات بحقها والتواجد القانوني، فضلا عن الإجماع الذي وجدته داخل هيئة 18 أكتوبر حول مسألة إقرار استراتيجية جديدة للمشاركة تقوم على إقناع قوى المجتمع المدني بالعفو التشريعي العام والإفراج عن المساجين السياسيين، وقد شكلت عملية الإفراج التي تمت سنة 2005 عن حوالي مائة سجين من حركة النهضة بادرة رأت فيها عناصر من الحركة محاولة جدية للخروج من حالة اليأس والنكوص.¹

والجدير بالذكر أن هيئة 18 ساهمت في تحسين العلاقة بين العلمانيين والإسلاميين، وذلك في إطار ثلاثة أبعاد أساسية هي:

¹ - ابتسام حمود محمد، عواد إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، ص 80.

1- كسر الحواجز التي وضعتها السلطة منذ مطلع التسعينات أمام النشاط السياسي المستقل وفتحها الباب مجددا في وجه عودة الحركة الإسلامية التونسية إلى المشهد السياسي وإعادة الاعتبار إليها كطرف معني بالانتقال إلى الديمقراطية.

2- التأكيد على أن الديمقراطية ليست آلية للوصول إلى الحكم وحسب، بل هي أيضا تفقد جوهرها وتتحول إلى ضرب من ضروب الشمولية إن لم تستند إلى منظومة حقوق الإنسان التي ترعى حرية الفرد والمواطن في وجه الدولة واضطهاد الأغلبية.

3- التأكيد على أن قيام الديمقراطية في حاجة إلى وفاق اجتماعي يحدد الإطار الذي تجري فيه العملية السياسية، وتشارك في صياغته كل القوى الفاعلة، وتعبر عنه في شكل عقد أو ميثاق يحدد أركان النظام الاجتماعي المنشود.¹

ومنه يمكن القول أن بورقيبة كان أكثر صدامية، فيما كان بن علي يسعى للتركيز على البعد العربي الإسلامي وطرحه لمسألة الهوية العربية الإسلامية للبلاد، إلا أنه رفض السماح للإسلاميين بالعمل السياسي، وقد خدم الظرف الدولي السلطة التونسية في مقاربتها للملف الإسلامي، خاصة بعد الأزمة الجزائرية في تسعينات القرن المنصرم، ورغم فشل الحركة في التأثير على استقرار النظام التونسي واستمراره، إلا أن الثورة التونسية والتي انتهت بسقوط حكم بن علي في كانون الثاني 2011، كانت لصالح الحركات الإسلامية التي اندفعت لممارسة نشاطها في البلاد عقب سقوط النظام مباشرة.² تميزت علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي في تونس بمرحلتين، رفض النظام في عهد بورقيبة القبول بعمل حركة النهضة الإسلامية وتحولت العلاقة للمواجهة والسجن لرموز نظام النهضة بينما حاول بن علي احتواء حركة النهضة في بداية حكم بن علي، ثم تحول الأمر بعد ذلك للمواجهة بين النظام والحركة إلى غاية خروج الحركة للمهجر إلى غاية الثورة التونسية.

المطلب الثاني: المشاركات الانتخابية لحركة النهضة في تونس

لقد شاركت حركة النهضة في الانتخابات البرلمانية بعد اعتماد الحزب السياسي بطريقة رسمية من طرف النظام التونسي بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي، سنتعرض لمساهمتها على الصعيد السياسي عبر الانتخابات التي تعتبر كآلية للتفاعل منذ سنة 1989 كالتالي:

¹ - أميرة عبد الرزاق خليل، مرجع سبق ذكره، ص 170.

² - هيفاء محمد أحمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

أولاً: الانتخابات التشريعية أفريل 1989

مثلت مرحلة نهاية الحكم البورقيبي منذ بداية 7 تشرين 1987 متنسقا كبيرا بالنسبة لحركة النهضة، إذ خطت الحكومة الجديدة بقيادة زين العابدين بن علي خطوات هامة كانت تهدف إلى تخفيف الاستقطاب بينه وبين الحركة عبر مجموعة من الإجراءات وهي:

- 1- معاودة الارتباط بالمجال الدلالي التقليدي بطريقة ترضي الإسلام.
- 2- تعديلات دستورية تسير في اتجاه أعلاه سيادة القانون وإقرار تعدد الأحزاب ومشروعيتها التي لا تقبل المناقشة.
- 3- إطلاق سراح حوالي 600 سجين عضو في حركة الاتجاه الإسلامي.
- 4- إصدار ميثاق وطني بإشراك مختلف الفاعلين، ينص على دعم الديمقراطية وهوية تونس العربية والإسلامية، ويعد التعريب مطلباً حضارياً يلزم الدولة احترام القيم الإسلامية.
- 5- عدت حركة النهضة هذه الإجراءات نصراً سياسياً لها لاسيما بعد أن أفرج عن معظم قيادات الاتجاه الإسلامي، وذلك في 14 مارس ليلة عيد الفطر، إذ تم الإفراج عن رئيس الحركة راشد الغنوشي وهو ما أزعج السلطة القائمة لأن الحركة لم تحصل على الترخيص القانوني وبالتالي يفسر نشاطها كأنه تحد للسلطة وفرض أمراً واقع عليها.
- 6- تم التنبيه على الغنوشي بأن لا يمارس أي نشاط سياسي طالما لم يتم البت في الحركة والإشكال والصيغ القانونية التي يجب اتباعها في تحرك مستقبلي، وفي العام التالي وقعت الحركة على "الميثاق الوطني" التي دعا إليه الرئيس زين العابدين بن علي لتنظيم العمل السياسي في البلاد

وفي مارس 1989 غيرت الحركة إثمها إلى "حركة النهضة" وتقدمت بطلب لترخيصها بناء على قانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أحزاب على أساس ديني، لكن طلبها قوبل بالرفض.¹

حاول نظام الرئيس بن علي استغلال الميثاق الوطني كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان التونسي قبل إجراء هذه الانتخابات من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم من ناحية وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى بحيث تحصلت أحزاب المعارضة على 30 مقعداً من إجمالي 140 مقعداً، تم توزيعها على تلك الأحزاب طبقاً لنسبة الأصوات التي تحصلت عليها وكان الهدف الحقيقي من تخصيص 30 مقعداً فقط للمعارضة هو ضمان عدم إقدام المعارضة

¹ - ابتسام حمود محمد، عواد إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، ص74.

على الدخول في معركة انتخابات رئاسية بسبب اشتراط حصول المترشح في تلك الانتخابات على تركية ثلاثين عضواً على الأقل داخل البرلمان.

وبما يضمن من ناحية أخرى إضفاء واجهة ديمقراطية على النظام الجديد، إلا أن المعارضة انتهت إلى رفض العرض الحكومي وتفضيل المشاركة في الانتخابات بقوائمها الحزبية الخاصة. أما عن حركة النهضة فقد حاولت مقايضة الاعتراف بالمشاركة في تلك الانتخابات بقائمة خاصة، إلا أن الحكومة رفضت الاقتراح أيضاً، مما دفع الحركة إلى المشاركة في الانتخابات بقوائم مستقلة وليس ضمن القائمة الموحدة للحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، في حين أن التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم الدستوري الديمقراطي الحاكم بالاعتماد على نظام القائمة الانتخابية المطلقة استطاع السيطرة على جميع مقاعد البرلمان رغم حصوله على 80.5٪ من إجمالي الأصوات الانتخابية، مقابل حصول أحزاب المعارضة (الديمقراطيين الاشتراكيين، الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاجتماعي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي)، على 5.3٪ من إجمالي الأصوات وحصول المستقلين 14.5٪ وحصلت حركة النهضة بمفردها على 13٪.

يبين الشيخ راشد الغنوشي موقف حركة النهضة من هذه الانتخابات قائلا: "لم تكن الحركة مشغولة بعدد المقاعد التي تحصل عليها في هذه الانتخابات وذلك بسبب تقديرها أنها انتخابات غير جادة وأن البرلمان حتى مع فرض الوصول إليه مفرغ من السلطة لصالح الرئاسة فضلا عن هم الحركة كان منصبا على الظفر بالاعتراف بها وهو ما تلقت به وعدا من الرئيس بن علي مباشرة خلال اللقاء بالرئيس في 6 نوفمبر 1988، فلا عبرة بعدد المقاعد التي ستحصل عليها الحركة فيكفيها أنها تمثل في البرلمان ولو بأربعة أو خمسة مقاعد بما يعد نوعا من الاعتراف بها، ما يحصنها من خصومها واستدراجها مجددا إلى الصراع بل إن الحركة كانت ترى أن الوضع في البلاد وما حولها من قوى مؤثرة لا يسمح لها في كل الأحوال بحصولها على أكثر من بضعة مقاعد"، وقد أرسلت الحركة برسالة إلى الرئيس تطمئنه عن عدم نيتها في الإخلال بالأوضاع.¹

ثانيا: الانتخابات البرلمانية في عام 1994

جرت الانتخابات في إطار نوع من التحالف بين الدولة والقوى السياسية العلمانية ضد حركة النهضة، وعبر عن هذا التحالف حضور قادة المعارضة العلمانية أعمال المؤتمر العام للتجمع الدستوري الديمقراطي في عام 1993 وإقرارهم بنتائج المؤتمر والتي عنت ضمينا تفويض المعارضة التجمع الدستوري بتولي الحكم وقيادة المؤسسة التشريعية للدورة البرلمانية الجديدة ومن ناحية

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أخرى، فقد غاب عن تلك الانتخابات قوتان هامتان مثلتا الفاعلين الرئيسيين في الانتخابات التونسية، وهما المستقلون والاتحاد العام التونسي للشغل، فقد اقتصرَت مشاركة المستقلين على قائمة واحدة في إحدى دائرتي العاصمة، كما نجح الحزب الحاكم في احتواء الاتحاد العام التونسي للشغل وإقناعه بعدم المشاركة في الانتخابات، وهكذا اقتصرَت المشاركة في الانتخابات على الحزب الحاكم والأحزاب العلمانية المرخص لها.

ثالثاً: الانتخابات البرلمانية والرئاسية 1999:

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أخرى¹.

حيث ميزت هذه الانتخابات بتطورين هامين:

1- التطور الأول: هو تعداد المرشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية بالمقارنة بالانتخابات التي أجريت في 1989 و1994 أين اقتصرنا على مرشح واحد فقط هو الرئيس زين العابدين بن علي.

2- التطور الثاني: فقد تمثل في زيادة نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان، فقد أجريت تلك الانتخابات في إطار عدد من التعديلات الهامة التي أجريت على قانون الانتخابات سمحت بقدر أكبر من المنافسة السياسية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية بالمقارنة بالانتخابات السابقة.

فقد تم العدول عن شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقة 30 نائبا على الأقل داخل البرلمان، وهو الأمر الذي كان من الصعب تحقيقه بالنظر إلى ضعف تمثيل المعارضة السياسية داخل البرلمان، إذ لم يتعد تمثيل إجمالي المعارضة السياسية داخل البرلمان وقت إجراء تلك الانتخابات 19 عضوا فقط.

توزعت على أربعة أحزاب حصل أكثرها على 10 فقط، ووفق هذا التعديل أصبح من حق رئيس أي حزب أو أمينه العام الترشح لمنصب الرئاسة بشرط أن يكون قد أمضى خمسة أعوام على الأقل في رئاسة الحزب، وأن يكون حزبه ممثلاً في البرلمان بنائب واحد على الأقل، وعلى الرغم من أن هذا

¹ - صباح بالة، مفهوم الانتخابات، { <https://political-encyclopedia.org> }، { تم التصفح 2022/12/01 }.

التعديل قد مثل دورا هاما بالمقارنة بالمرحلة السابقة، إلا أنه ظل ينطوي على قيود بالمقارنة بالتجارب الدولية الأخرى.

لم تشهد نتائج الانتخابات البرلمانية على مستوى الدوائر الانتخابية تغيرا ملحوظا بالمقارنة بالانتخابات 1989 أو 1994، فقد حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على 91٪ من إجمالي الأصوات مما وفر له الفوز بإجمالي مقاعد البرلمان المخصصة لتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية وفق نظام القائمة المطلقة (148 مقعدا)، واقتصر نصيب المعارضة على المقاعد المخصصة للتوزيع النسبي (34 مقعدا) حيث حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين على 13 مقعدا.

وحصل حزب الوحدة الشعبية على 7 مقاعد، بينما حصل حزب التجديد على 5 مقاعد، وأخيرا حصل الحزب الاجتماعي التحرري على مقعدين فقط، بينما لم يحصل حزب التجمع الاشتراكي على أي مقعد وظل الفارق الوحيد بالنسبة للانتخابات السابقة هو ارتفاع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى خمسة مقارنة بأربعة فقط في الانتخابات السابقة. من خلال ما تم عرضه لمختلف المحطات الانتخابية التي عرفتها تونس ابتداء من 1989، فقد حاولت حركة النهضة أن تندمج ضمن المشهد الحزبي بالرغم من صفتها غير القانونية بحكم عدم تمتعها بتأشيرة العمل السياسي ولكن مدهنة منها للنظام حاولت التكيف والمشاركة في مختلف المحطات الانتخابية وإن كان في اعتقادها أن مشاركتها لن تغير من الوضع السياسي الذي كان سائدا في إطار نظام لا يعترف بالتعددية إلا شكليا، ولا يقبل قطبا منافسا له.

إلا أنها تبنت ذلك في سبيل الاعتراف بها كحزب سياسي كباقي الأحزاب ما يثبت تفاعلا إيجابيا مع معطيات العملية السياسية ومنطقا براغماتيا في التعطي مع المتغيرات والتحديات التي واجهتها.¹ شاركت حركة النهضة في العمل السياسي في تونس وأثبتت قبولها بقواعد اللعبة السياسية وكذلك وجود قاعدة شعبية لها في تونس رغم التضييق المفروض في تونس من خلال التحكم في المنظومة الانتخابية ووضع ضغوط على المشاركة السياسية.

¹ - بن حته إلياس، مرجع سبق ذكره، ص152-154

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراسة المراحل التي مرت بها حركة النهضة الإسلامية في تونس، تتميز بأنها حركة سياسية مرت بمجموعة من المراحل التي اختلفت باختلاف النظام السياسي في تونس، حيث تعرضت الحركة تحت مسمى الاتجاه الإسلامي للإقصاء من طرف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، الذي أدخل معظم قيادات الحركة للسجن وعلى رأسهم : راشد الغنوشي، والشيخ مورو"، وذلك نظرا لتوجه الحبيب بورقيبة لتأسيس دولة علمانية، ومنع تأسيس أحزاب غير الحزب الحاكم وبعد استيلاء الرئيس بن علي على الحكم بعد مرض الحبيب بورقيبة، تم قبول حركة النهضة كحزب سياسي وقد شاركت الحركة في الانتخابات منذ اعتمادها سنة 1989.

- كانت حركة النهضة من أوائل الأحزاب الإسلامية قبولاً بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق المرأة والمشاركة السياسية.

- فصلت حركة النهضة بين الدعوي والسياسي وقدمت نفسها كحزب سياسي في محاولة للابتعاد عن النقد من خصومها العلمانيين وإنها حركة دينية تمزج السياسي بالديني.

خلال هذا الفصل تم عرضه لمختلف المحطات الانتخابية التي شاركت فيها حركة النهضة ابتداء من 1989 والتي من خلالها حاولت حركة النهضة أن تندمج ضمن المشهد السياسي في تونس، خاصة بعد تمتعها بتأثير العمل السياسي، وشاركت في معظم المحطات الانتخابية في محاولة لتغيير الوضع السياسي السائد والذي كان يعتمد على تعددية حزبية شكلية، ولا يقبل أي فصيل سياسي غير الحزب الحاكم، وقد تفاعلت النهضة إيجابيا مع العملية السياسية من منطلق براغماتي، وحاولت مواجهة التحديات التي واجهتها.

- حاولت النهضة فرض نفسها في الساحة السياسية التونسية وتكوين قاعدة جماهيرية. تعرضت النهضة خلال عهد الرئيس بن علي كذلك للإقصاء والملاحقة الأمنية لرموزها مثل راشد الغنوشي. حيث أن الرئيس بن علي اعتمد سياسة الحزب الواحد الذي يسيطر على كل مفاصل الدولة

الفصل الثالث

مكانة حركة النهضة ومسار الانتقال

الديمقراطي بعد 2011

المبحث الأول: العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي 2011

صاحب هذه الفترة ظهور مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عجزت حكومة بن علي عن التصدي لها مما أدى بالشعب التونسي بالخروج عليه في ثورة شعبية عملت على تغيير المناخ السياسي والاجتماعي بالبلاد، وترجع أسباب هذه الثورة إلى خلل السياسات والممارسات التي انتهجها أطراف النظام وعائلة زين العابدين بن علي في تونس، والتي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الشباب التونسي وعدم احترام سيادة القانون واتساع الفجوة بين النظام السياسي والرأي العام في تونس وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار المحسوبية والرشوة وانتهاك النظام للحقوق الأساسية للشعب التونسي، لذا فبدأت الانتفاضة الشعبية المناهضة للنظام في 17 ديسمبر 2010 مع قيام الشاب التونسي محمد بوعزيزي بإشعال النار في نفسه تعبيراً عن احتجاجه على حالة البطالة التي كان يعاني منها، فأدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في 18 ديسمبر 2010 واستمرت حتى نجحت في إجبار بن علي وأسرته على الهروب إلى المملكة العربية السعودية.¹

المطلب الأول: العوامل السياسية

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس وكلها عوامل ساهمت في تفجر الثورة في تونس واتجاه البلاد نحو مرحلة جديدة من التحول نحو الديمقراطية وهي كالتالي:

أولاً: العوامل السياسية الداخلية

1-هرمية السلطة: مع انتهاء الحرب الباردة أعقبتها حالة من اللااستقرار المزدوج وذلك بفعل الالتحاق بالليبرالية الأمريكية من جهة وبسبب ارتجال الديمقراطية في دول تفتقر إلى الوسائل من جهة أخرى، في الوقت الذي لم تدرك القيادة التونسية جدية تغيير بيئة العالم باتجاه الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية، في حين كانت في تونس تدخل مرحلة الاكتمال الشمولي في الوقت الذي كانت فيه هذه الدورة تندثر تاريخياً وتفقد إشعاعها حتى في وعي النخب الشمولية السابقة.

2-نظام الحكم الاستبدادي: منذ مجيء الرئيس بن علي إلى سدة الحكم في تونس شكل عودة جديدة لنظام الاستبدادي آخر فلقد اقترفت الدولة الفظائع بسبب مواجهة ما تسميه تونس الإرهاب الأصولي وإغراء السلطة بالنسبة للرئيس بن علي نفسه وصلت لحد عبادة الفرد، حسب دراسة جهاز رسمي تونسي يخص 40% من نشرة أخبار التلفزيون لأعمال الرئيس بن علي وتحركاته، الشرطة موجودة في كل زمان ومكان، التعذيب المشروع قضاء خاضع للنظام، غياب الحريات العامة، فساد في

¹ - أميرة عبد الرزاق خليل، مرجع سبق ذكره، ص 202.

القمة وإثراء فاضح للطبقة الحاكمة ومصادرة المعارضين الذين استطاعوا إيجاد ملجأ في أوروبا، وهزال تجربة المسار الديمقراطي في تونس¹، مما أدى إلى تفشي الفساد السياسي والإداري والمالي وظهور طبقة سياسية مستفيدة من الوضع، وتسعى إلى تكريس امتيازاتها السياسية والاقتصادية على حساب باقي الفرقاء السياسيين والشعب، فلا كلمة تعلو على كلمة الرئيس بن علي والحزب الحاكم، وقوبلت كل الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي بالقمع الأمني²

3- الإصلاحات الديمقراطية: إن الإصلاحات الديمقراطية التي نفذت في تونس عبر مؤتمرات وطنية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي كان تأثيرها شكلياً، ذلك أن نظام الغالبية يمنح السلطة إلى "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، الذي يمنح بغالبية المقاعد في البرلمان مفضياً إلى حرمان الآخرين³، مما أسفر عن استمراره بالسلطة لمدة خمسة دورات انتخابية⁴، والحق أن الديمقراطية في تونس لم تكن راسخة فالمحافظة على التعددية كانت شكلية وفرضت الرقابة على أنشطة أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام والقضاء لم يكن مستقلاً وأحكام المحاكمات خصوصاً السياسية منها تهبط من الأعلى، وتذرع الرئيس بن علي بمخاطر الحركة الأصولية وتهديداتها لبعث مبدأ الإبقاء على الرئيس، ما أدى إلى أن الرئيس بن علي وجه الديمقراطية التونسية ليرسي نظاماً أوتوقراطياً فاسداً⁵، إن ما كان يصرح به في الخطب الرسمية لا يعكس الواقع المعيش، حيث يشهد الانتقال الديمقراطي صعوبات كبيرة، بل كان هناك تكريس لنظام حكم غير ديمقراطي، فكان هناك تركيز على الجانب الشكلي فقط للانتقال الديمقراطي مع إهمال المضمون الفعلي الديمقراطي⁶.

4- نظام الحزب الواحد: بعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم زوال حكم الديكتاتوريات العسكرية أو الأحزاب الشمولية الأحادية في العديد من الدول، ومع ذلك فإن الحزب الواحد الشمولي مازال يحكم تونس بمفرده، ونعني به حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وجاءت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 24 أكتوبر عام 1999 والتي حصل فيها الرئيس بن علي نسبة (99.4%) بينما حصل على نسبة (99.5%)، لتؤكد أن حصة الرئيس وحزب التجمع الدستوري لم تتغير

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10، جامعة الموصل، ص 62-64.

² - أحمد سوام، الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي، نموذج حركة النهضة، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، ص 194.

³ - كفاح رمضان عباس الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 64.

⁴ - تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشيوطة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁵ - كفاح عباس رمضان الحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

⁶ - منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 15، جانفي 2017، ص 217.

تقريباً، سواء أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية في ظل الحزب الواحد أو في ظل التعددية الحزبية التي انطلقت في عام 1981، وجاءت الانتخابات الأخيرة متشابهة أيضاً لتؤكد استمرار الحزب الواحد على مدار 45 عام من دون انقطاع وهو أمر يكاد أن يكون حالة منفردة في العالم.

5- قمع المعارضة: استخدمت الحكومة التونسية أسلوب القمع للتحكم في مواقف المعارضة للدولة والرعب الصادر عن هذه الأخيرة كان لهما تأثير لا محدود للضبط والتحكم في مواقف عامة الناس والأفكار والمشاعر الفردية، واعتقال آلاف المشبوهين وموت العشرات تحت التعذيب، سجون طافحة وملاحقة لعائلات المساجين، ومطاردة قاسية تستخدم كل الوسائل حتى الأسوأ منها، ونجحت الحكومة التونسية إلى تجاوز دائرة قمع الإسلاميين إلى اليساريين الخارجين عن الأطر ثم الديمقراطيين ونشطاء حقوق الإنسان وانتهت بها إلى إتهام أبنائها أنفسهم، بالإضافة إلى عدم تمثيل منتخب الشعب لهذا الشعب تمثيلاً حقيقياً وازدراء الحكومة التونسية للبرلمان واختيار الرئيس بن علي الإعلام وسيلة لمخاطبة الناس بدلاً عنه والوزن الكبير للعائلات المقربة منه، والتي تشكل جماعة ضغط وعجز السلطة القضائية وتفشي الفساد في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة في تونس.¹

أدرك النظام السياسي أهمية التحكم في النسيج الاجتماعي وذلك من أجل الحفاظ على بقائه ويكون بمنأى عن أي توتر داخل البناء الاجتماعي يمكن أن يهدده لاجل ذلك وضع مجموعة من القيود تتمثل في :

- عدم احترام حقوق الإنسان وتقييد الحريات الخاصة والعامة.
- التضييق على حرية التعبير عن الرأي.
- التضييق على الممارسة السياسية وذلك من خلال وضع قيود تحول دون إنشاء أحزاب أو تنظيمات سياسية لمنع فكر التمثيل السياسي والتحول الديمقراطي.
- تقني العنف من أجل الحفاظ على بقائه: الاعتقالات، العنف...²

6- عدم وجود رؤية جديدة للتغيير: باستثناء أحزاب المعارضة الغير معترف بها رسمياً والتي تعتبر بأن هناك حاجة إلى التغيير السياسي في النظام الحاكم، لم تبرز لا من داخل النظام ولا من أحزاب المعارضة الرسمية المعترف بها رؤية جديدة تنادي بالتغيير حتى إن برز بعض النقد الخجول فإنه يطالب بإجراءات تجميلية للدولة بهدف إعادة ترتيب البيت الداخلي وضمان منطق المحافظة على المكاسب والامتيازات يرفض رفضاً قاطعاً أي تغيير يقود إلى انتقال من سياسة تسلطية بوليسية إلى

¹ - كفاح عباس رمضان الحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

² - منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

سياسة تبني رؤية أشمل للديمقراطية تشترك فيها أحزاب متعددة لا تستبعد في جوانب كثيرة من المشاركة السياسية في البرلمان وفي مجلس الوزراء وفي الجيش...الخ.

7- احتكار الثروة والقوة والسلطة: توغل الرئيس بن علي في سياسة الاحتكار الفعال لمصادر الثروة والقوة والسلطة السياسية بعد أن تحالف أصحاب رؤوس الأموال مع أجهزة القمع من بوليس ودرك وجيش وأصبح سجين مناورات العائلات المافيا التي تمارس تأثيرا واضحا وملموسا على إدارة شؤون الدولة التونسية وأصبح معروفا في تونس أن هذه العائلات التي ينطق باسمها وزير الدولة ومستشار قصر قرطاج السيد "عبد الوهاب عبد الله" الذي يمتلك شبكات مساندة قوية في وزارة الداخلية، وهناك "عبد العزيز ضياء" وكان وزير الدفاع لخمس سنوات ثم أمينا عاملا للتجمع الدستوري الديمقراطي سنوات عديدة لكنه تراجع عن الساحة السياسية بسبب ظروفه الصحية، وحتى داخل عائلة الرئيس نفسها تشكل حاجزا قويا أمام أي عملية إصلاح ديمقراطي حقيقي في البلاد.¹

8- تجديد ولاية رئاسية رابعة: ظل الرئيس بن علي متشبثا بعملية التجديد لولاية رئاسية رابعة لأنه أدرك أن العالم قد دخل في عصر إلغاء الدفاع عن الحصانة المطلقة التي كان يتمتع بها الدكتاتوريين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة باسم الدولة، وبعد أن دمرت الدولة وحدة المجال السياسي والمجتمعي والروابط المجتمعية ونفيا المعارضة الذي قادها إلى نفي ذاتها وصفتها كدولة أيضا ونفيا المجتمع، بدأ الرئيس بن علي في تحضير للرئاسة مدى الحياة خلال السنة الثانية لولايته الثالثة، وهذا يتناقض بشكل كلي وصريح مع بيان 7 نوفمبر عام 1987 ومع الدستور التونسي الذي لا يجيز للرئيس تولي مهمة الرئاسة أكثر من ثلاث دورات وبالتالي ووفق هذا القانون الانتخابي لمنصب الرئاسة الذي عدل عام 1988، وتعتبر دورة عام 1999 هي آخر دورة للرئيس بن علي غير أن الإعلام التونسي أغفل متعمدا طوال الحملة الانتخابية بأن ترشح الرئيس بن علي هو الأخير طبقا للدستور.

لذلك عمد إلى إجراء تعديل على الدستور ليضمن الرئاسة لمدة الحياة، ففي 26 ماي عام 2002 تم الاستفتاء على الدستور الجديد الذي ينص في فصله 39 على: ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس أعوام... ويجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشيحه). كما أصبح من حق أي شخص عمره لا يقل عن 75 عاما التقدم للانتخابات الرئاسية كما نص على عدم مسائلة الرئيس لا جنائيا ولا مدنيا ولا سياسيا كما أحدثت غرفة ثانية بالبرلمان أطلق عليها مجلس المستشارين ليضطلع أيضا بدوره إلى جانب الغرفة الأولى.

¹ - كفاح عباس رمضان الحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

لقد أمضى الرئيس بن علي (23 عاما) في حكم تونس بيد من حديد فلقد أعيد انتخابه عام 1999 بـ (99.5%) وتمت إعادة انتخابه في عام 2004 بـ (94%) ومن ثم في 25 أكتوبر عام 2009 بـ (89%) والتي كان من المنتظر انتهاءها في عام 2014.

9- أزمة الخلافة: في العامين الأخيرين من حكم الرئيس بن علي كثرت التحاليل عن معركة الخلافة التي ظلت محصورة بدوائر الحكم، ولا سيما بين مختلف فرقاء العائلات التي تدور في مدار الرئيس وزوجته وبالرغم من إن حرب الوراثة التي تشغل السرايا ومحيط الرئاسة تبدو صامتة لكنها شرسة.

ومن الصعب التكهن بنتيجتها حيث لم يستبعد سيناريو التوريث السلالي إذ يظهر أن السلطة والسياسة قد طابتا للسيدة "ليلى بن علي" التي تصغر زوجها بعشرين عاما، حيث أعلن وزير الخارجية السابق "عبد الوهاب عبد الله" ووزير الدولة مستشار الرئيس الخاص "عبد العزيز بن ضياء" ولاءهما لها، إضافة إلى وزراء آخرين أما الاسم الآخر الذي يتكرر بشدة فهو اسم "محمد صخر المطري" صهر الرئيس الشاب وهو ينتمي إلى عائلة كبيرة من البرجوازية التونسية قد صعد بسرعة البرق وهو شاب طموح وتقي جدا أسس محطة (زيتونة أف، أم) الإذاعة الدينية الأولى والوحيدة في البلاد ونتيجة ما تقدم فإن الدولة التونسية انتهجت سياسة مغلقة على نفسها وهذا ما أدى إلى توليد العنف السياسي بسبب طبيعة النظام الحاكم في تونس، وتمارس هذا العنف على المجتمع بصيغ سادية بعد أن أصبح جزءا أساسيا لبقاء النخبة الحاكمة في تونس وانتهجت سياسة الحرب على المجتمع وانتهكت مجاله السياسي ونظرت إلى السياسة ذاتها على أنها حرب تحكمها قاعدة الولاء للرئيس بن علي أو العداوة له.¹ فدولة الحزب الواحد تسعى فقط لحماية الطبقة الحاكمة والموالين لها، وتكون المسيطرة على دوايب الحكم فهي تديره وتسعى إلى إعطاء صورة عن واقع سياسي ديمقراطي، ولكن الحقيقة هي أنه واقع مزيف صوري لا يعبر عن الديمقراطية في أي شيء.²

تحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بوجود توازن، بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، وبالنظر إلى النظام السياسي التونسي النظام السابق عندما عجزت مؤسسات النظام السياسية الرسمية والغير رسمية عن استقبال التطورات الاجتماعية، وتبني المطالب الاجتماعية واحتوائها، والبحث عن آليات قانونية وسياسية ملائمة لتأمين انتقال السلطة بطريقة تضمن تطور الدولة من دولة الحزب الواحد إلى دولة مؤسسات.

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 219 .

أصبح ذلك دافعا لنشوء حركات الرفض الاجتماعي والسياسي التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات، وخروجها من الأطر المؤسسية والحزبية. ويمكن تلخيص العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي في التالي:

- يمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات فالخطب والتصريحات والرسمية قدمت صورة مشرفة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط على الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات أدت إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام 2009.
- إن وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.
- انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، وهجرة أغلبية السكان في العاصمة والمناطق الساحلية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.¹
- الحضور المكثف للحزب الحاكم إداريا وعلى مختلف المستويات وطنيا وجهويا محليا، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة وهو من مخلفات عهد النظام السابق، ولم يبق أمام الشباب إلا التظاهر من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها على هذه الممارسات التي يمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.
- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد لرئيس زين العابدي لولاية سادسة عام 2014، ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذه المطالبة رسمياً، وفي المقابل شنت المعارضة حملة مضادة محذرة من هذه التعديلات الدستورية، بما يرسى عمليا رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تداول السلطة في تونس.

¹ - سالم الهلول كعبية، التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 10، يناير 2020، ص 11-14.

- ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضا داخلية كغياب الديمقراطية، والركض وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان.¹

هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب، شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة للتعبير عن مصالحه، وظللت الأحزاب مبتعدة عن الاحتجاجات الاجتماعية، فلم تسجل حضورها تعبيرا عن الاحتجاج، ليبرهن الشباب عبر الوسائط الإعلامية، الحديثة لإيصال رسالته، هذا بالإضافة إلى غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة لشراكة حقيقية من أجل إيجاد حلول للمشكلات، وهذا ليس ناجما عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضا عن تشتتها وعدم اهتمامها إلى الأرضية المشتركة التي تقويها وتقوي الحركة الاجتماعية والشعبية.

ثانيا: غياب النزاهة في الانتخابات

الانتخابات باعتبارها حقا ديمقراطيا بما يجب أن تكون عليه من مميزات يمكن حصرها في النقاط التالية: شاملة، مساوية، مباشرة، واسعة الخيار، كل هذه المميزات لم تكن متوفرة في الانتخابات المتعاقبة التي كان يفوز بها في كل مرة الرئيس زين العابدين، أين كان هناك تكريس واضح لسياسة لحزب الواحد.²

يمثل ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمرا مثيرا للدهشة، في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد سببت العمليات الانتخابية في تونس الارتباك لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد، أما نتائج الانتخابات التشريعية فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون انتخابات 1989، بالرغم مما عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة في دورة واحدة و بالأغلبية، وكذلك انتخابات 1994 على الرغم من إلحاح المعارضة، على نظام النسبة الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان، وقد تكررت هذه العملية في انتخابات 25 أكتوبر 2009 البرلمانية

¹ - سالم الهلول كعبية، التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 11-14.

² - منى هرموش، مرجع سبق ذكره، ص 218.

والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز بن علي ولاية خامسة، في الوقت الذي فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية.¹

وقد وصفت المعارضة الانتخابية الأخيرة بالمهزلة، وشككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها على أساس أن نتائجها محسوبة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة. إضافة إلى أن النظام السياسي في تونس طبعه انتهاك الحقوق والحريات العامة من خلال التضييق على المعارضة أيا كان نوعها أحزاب أو منظمات مدنية، بالإضافة إلى الممارسات القمعية ضد الأفراد والجماعات من خلال المؤسسة الأمنية.²

من خلال التطرق للوضع السياسي في تونس قبل الثورة وحدث الانتقال الديمقراطي نجد أن الهيمنة السياسية لحزب الرئيس بن علي على السياسية في تونس وتزوير وغياب نزاهة الانتخابات وعدم حدوث تداول على السلطة، كل هذا شكل دكتاتورية سياسية منعت البلاد من إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي، ودفع بالتونسيين للمطالبة بإصلاح سياسي لتحقيق ديمقراطية حقيقة في البلاد.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

لم تكن العوامل السياسية فقط هي العوامل المؤثرة على الانتقال الديمقراطي في تونس، حيث ساهمت تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه التونسيين نحو المطالبة بإحداث تحول وهذا مما سنتطرق إليه من خلال النقاط التالية:

أولاً: العوامل الاجتماعية

تبقى أسباب الاحتجاج فاعلة أياً كانت الجهة السياسية الحاكمة، لكن هذا لا يمنع وجود جهات سياسية وأيديولوجية متهينة دوماً لركوب موجة الاحتجاجات الأصلية وتوجيهها بما يخدم أجندتها الحزبية والفئوية³

يعتبر العامل الاجتماعي من أهم العوامل التي تفسر السلوك الاحتجاجي، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفت تونس خلال الستينات والسبعينات وانتفاضة الخبز في يناير 1984، كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، تفشي الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، ومن أهم العوامل الاجتماعية التي ساهمت في اندلاع الثورة التونسية هي:

¹ - سالم الهلول كعبية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - إيهاب الأخضر، الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جويلية 2021، ص 182.

³ - زهير إسماعيل، تونس.. الانقسام الاجتماعي حقيقة الحقائق، { <https://www.aljazeera.net> } تاريخ التصفح 11 / 08 / 2022.

1-البطالة: تعتبر البطالة من أكبر العوامل الاجتماعية التي تقود إلى اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات باعتبارها المتنفس الوحيد للتعبير عن ذلك، ويمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس، أنها ناتجة عن مطالب الفئات المهمشة، وخصوصا الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، والذين يطالبون بتوفير فرص يمل، لا سيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئات وصلت إلى حوالي 14% حسب الإحصاءات الرسمية، وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات لتخفيف من حدة البطالة، منها على سبيل المثال مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم التنمية في المناطق الداخلية ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمالي الغربي، كما قامت الحكومة بتوزيع الجامعات داخل كل الولايات تقريبا الأمر الذي أدى ضغوط التكوين بالجامعات، ولم يعد لاقصادي قادرا على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة، حتى وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي إلى 200 مؤسسة منتمية إلى 12 جامعة سجل فيها 350.828 طالبا، يقوم بتدريسهم 2000 عضو تدريس، ووصل عدد المتخرجين من الجامعات بمختلف الشهادات العلمية 80 ألف متخرج، عجز اقتصاد البلاد بقطاعيه العام والخاص عن استيعابهم.

فاقتصاديا، كان الوضع في تونس رئيسيا في اشتعال الثورة، فرغم أنها كانت تحظى بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين 4% و7% خلال الأعوام الأخيرة إلا إنها كانت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع عوائد النمو، حيث تجاوزت معدلات الفقر نسبة 24% كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40% في عام 2011، وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 5%، وهي نسبة تنعكس سلبيا على مستوى الأسعار التي يتحمل عبئها المواطن البسيط، هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 8%، وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ علاوة على تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الأجور زيادة التفاوت بين الطبقات.¹

2-العدالة الاجتماعية: تهدف العدالة الاجتماعية للتركيز على تحقيق علاقات عادلة بين الفئات والمجموعات المختلفة داخل المجتمع، وتقع مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في كل مجتمع.² تعتبر السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، حيث اقتصر الاستفادة على فئة محددة من المقربين، من دوائر السلطة، دون غيرهم الأمر الذي زاد من تفاقم أوضاع الفئات محدودة الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة.

¹ - سالم الهلول كعبية، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

² - عامر العبود، مفهوم العدالة الاجتماعية، { <https://www.hellooha.com> } {تم النصف 2022/09/12}

حيث انقسمت البلاد في مستوى التنمية إلى شريط ساحتي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة باتجاه الجزائر، بسبب تدهور ظروف المعيشة، وبفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة، وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.¹

3- الإضرابات: إن الإضرابات والوقفات والاعتصامات وتشكيل اللجان الشعبية والتظاهرات شبه اليومية كانت أبرزها انتفاضة الحوض المنجمي: تشتهر محافظة قفصة بأعمال استخراج الفوسفات من أراضيها وفق الطريقة النموذجية للأنماط الاستعمارية الفرنسية، وفي مطلع 2008 حدثت ما تعرف بانتفاضة الحوض لمنجمي التي شارك فيها عمال المناجم وعائلاتهم والعمال والعاطلون عن العمل وطلاب المدارس، وكانت العناوين الرئيسية لهذه الانتفاضة الشعبية تتمثل في الاحتجاج ضد مظاهر الفقر وارتفاع الأسعار وانتشار ظاهرة البطالة، وضد الفساد المستشري في نظام سياسي يقوم على التحالفات المصلحية القبلية والعائلية.²

4- تغيير نظام العمل: إن تغيير نظام العمل وتدهور العام في ظروف العمل بالنسبة للفئات المتوسطة والشعبية لقد ركزت السياسة التي اختارتها السلطات العمومية بغية تعزيز أداء الاقتصاد التونسي فيما يتصل بالتنمية على تجميد الأجور ومرونة في اليد العاملة، بلغت حد الهشاشة والتهميش وهو ما عكسته آخر المفاوضات الاجتماعية عام 2008 على نحو جلي إذ تم التوصل بالفعل إلى اتفاق يقضي بزيادة أجور القطاع العام بنسبة (4.7%) سنويا خلال السنوات الثلاث التالية.

والحال أن هذه الزيادة كانت أقل من معدل التضخم على مدى السنوات الجارية والذي تتجاوز نسبة (5%) مما أدى إلى تدهور في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات المداخل الزهيدة ولا يمكن أن يتحقق تجميد الأجور ضمنًا للقدرة التنافسية إلا من خلال إجازة منضبطة أخلاقيا وسياسيا.

لقد تفاقم الوضع الاجتماعي في تونس نظرا لانتشار الوظائف الهشة المتدنية الأجر في القطاع الخاص والرسمي وصعود القطاع غير الرسمي كرد على فشل الاقتصاد الرسمي في تقديم فرص عمل لائقة فالبوغيزي لم يكن عاطلا عن العمل ولكنه كان يعمل في القطاع غير الرسمي والذي كان يتعرض باستمرار إلى المضايقات من السلطات المحلية.

¹ - سالم الهلول كعبية، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وفي قطاع السياحة (35%) من العاملين فقط لديهم عقد دائم أما الباقون فهم أما موظفون مؤقتون (53%) أو متدربون (12%)، أما في قطاع المنسوجات والملابس والذي يعد قطاعا رئيسيا يوفر الوظائف ثمة نسبة (44%) من العاملين وضعهم غير دائم و (11%) في وضع التدريب (45%) فقط من جميع العاملين يتمتعون بعقد دائم بالإضافة إلى حساسية وضعهم الموظفون غير الدائمون في كلا القطاعين، يبدو أن القدرة التنافسية لتونس ناجمة إلى حد كبير من سوء ظروف العمل وتدني الأجور.

5- الشرح الإقليمي بين داخل البلاد والساحل: يعتمد المحللون الاقتصاديون على استخدام أرقام الشغل كمعيار وحيد لتقييم الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للمناطق، إذا كانت البطالة تمثل خاصية مشتركة لجميع مناطق البلاد، فهو بالرغم من ذلك غير متكافئ التوزيع بين مناطق الساحل والمناطق الداخلية للبلاد فهو يتراوح حسب البيانات الرسمية بين (6% إلى 10%) في المناطق الساحل وتشهد مناطق وسط البلاد والجنوب والغرب بين (16 إلى 21%) فيما يتعلق بقياس معدل الفقر حسب المناطق يجب الرجوع إلى التحقيق الخماسي الأخير حول الاستهلاك والمستوى المعيشي للأسر الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء عام 2005 الذي أكد أن المعدل الوطني من الفقريقدر بـ 13% في الوسط الغربي مقابل 1.7% عام 2000 و 5.5% في الجنوب الغربي.¹

ومن جانب آخر فإن نمط النمو في تونس يقوم على 90% من الاستثمارات في المدن الساحلية و 10% في مدن الداخل، وتعتبر وضعيات البلديات ومساكنها متفاوتة بين الجهات على الصعيد الهيكلي والجهوي وذلك على حساب مناطق الوسط التي كانت مهد الفقر وتتجلى اللامساواة أيضا في النسب المرتفعة من الأمية في المناطق الداخلية كما تتجلى في صعوبة الحصول على العمل في هذه المناطق مقارنة بسواها إذ أن نسبة البطالة التي تقدر على المستوى الوطني بـ 2.14% تبلغ 29% بالقصرين (الوسط الغربي) 8.25% في القفصة 21.9% بجندوبة و 19% بسليانة في حين أن الأشخاص الذين ليس لهم تخصص كبيرهم الأوفر عددا من بين العاطلين عن العمل، فبطالة الشباب الحاصلين على شهادات عليا تضاعفت نسبتها عشر مرات في العشريتين الأخيرتين وبلغت نسبة 23% عام 2010. لقد لعب التفاوت في المستويات الرفاهية بين مناطق البلاد دورا رئيسيا في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية وبالتالي قادت المدن الأكثر تضررا وهي "سيدي بوزيد والقصرين وتاملة" في الغرب الأوسط (الوسط الغربي) من تونس إلى الانتفاضة ضد الرئيس بن علي.² ومنه عندما يصبح الفساد هو أساس

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع نفسه، ص 79.

الحكومات والسياسات وتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد يؤدي هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم.¹

6-الفقر: خلال العقدين الماضيين أظهرت الإحصاءات الرسمية أن معدلات الفقر انخفضت وأن الوضع الاقتصادي العام تحسن، مع ذلك أهملت أجزاء كبيرة من البلاد ونتيجة لذلك تفاقم التفاوت المناطقي من حيث مستويات المعيشة بين عامي 2000-2004 حيث ازدادت الفجوة في مستويات الفقر في جميع المناطق مقارنة بالعاصمة والشمال الغربي والوسط الشرقي اللذان استفادا من الاستثمارات العامة وكذلك من مشاريع القطاع الخاص في مجال السياحة والصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير، أقرب إلى العاصمة من حيث معدلات الفقر.

كانت نسبة الفقر تقدر بـ 3.7% فلقد تمت مراجعتها إلى حد 10% كمعدل وطني ولو افترضنا أن الفوارق بين الجهات تبقى دون تغيير فيمكن القول أن نسبة الفقر في الوسط الغربي تقترب من 30% أن الفقر من وجبي النظر النسبية والمطلقة مسبته ارفع بكثير في القصيرين 30-49، وفي سيدي بوزيد 35-45، وقابس 27-31 منه في سائر مناطق البلاد.

وثمة مؤشرات أخرى تؤكد استمرار وجود فوارق كبيرة بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد في الاستفادة من البنية التحتية الأساسية والتعليم والخدمات الصحية، وفرص العمل إذ تفتقر المناطق الأكثر حرمانا من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة وتعاني من ارتفاع معدلات البطالة. المناطق الأوفر حظا في تونس الكبرى والوسط والشمال الشرقي وتضم 60% من السكان ونحو 90% من المؤسسات الاقتصادية بالمقابل تؤوي المناطق الثلاث الغربية المحرومة الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي 30% من السكان 8 من الشركات.

7- الديمقراطية وحقوق الإنسان: وبسبب الضعف في التجارة البينية مع جيرانها من بلدان اتحاد المغرب العربي، اتجهتا تونس إلى الاتحاد الأوروبي وكانت تونس قد وقعت على معاهدة الشراكة أورو-متوسطة واستفادت ضمن إطار هذه الشراكة دعم مالي واسع النطاق بهدف تكييف اقتصادها مع شروط التبادل الحر، وبدأت تونس في عهد الرئيس بن علي أشبه بالعضو الثامن والعشرين في الاتحاد الأوروبي ومن دون شك مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن ذلك كان مجرد عنوان لفصل من ضمن اثني عشر فصلا آخر ومنها محاربة الإرهاب، لقد اقتصرَت الإجراءات المتعلقة

¹ - آية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، {<https://democraticac.de>}, {تاريخ التصفح 2022/07/12}.

بالديمقراطية على إجراء إصلاحات في النظام الإداري والقضائي هذا بالإضافة إلى توشي ترافق تشريعاتها مع المعاهدات الدولية.¹

8- الفساد الإداري والمالي: يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحوّل إلى داء سرطاني في جسم الإدارة والمجتمع ككل، بخاصة بعد تركزه في البنية الفوقية للسلطة السياسية.

تدهور حالة الطبقة الوسطى: شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق تدهورا في الحالة المعيشية بالنسبة للطبقة الوسطى، التي تسيطر على تركيبة المجتمع التونسي بنسبة 81% من مجموع السكان، وذلك بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى وبخاصة لذوي الدخل المحدود.

ومن الناحية الاجتماعية تؤدي الفئة الوسطى دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، إذ تشير إحصاءات رسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات والأثاث ما يقارب ستة عشر في الخمسة أعوام فارتفع من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008 محققا رقما قياسيا، ويقول خبراء اقتصاديون إن أغلبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروف الشهري في بعض الأحيان وهو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة.²

ثانيا: العوامل الاقتصادية

أدى تفاقم المشكلات الاقتصادية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع من الدول العربية³ وهذا ما حدث في تونس:

1- خلل النهج التنموي التونسي وتداعياته على الجهات الداخلية والتشغيل: مثلت نهاية تجربة الاشتراكية الدستورية التي قادها الوزير أحمد بن صالح في الفترة الممتدة بين 1960 و1970، بداية نهج تنموي جديد أرسى دعائمه الوزير الأول "الهادي نويرة" وقد فتح هذا الباب أمام خطوات تحررية شملت تشريك المستثمرين في القرار الاقتصادي وتوفير الحوافز الجبائية لرؤوس الأجنبية (خطاب للهادي نويرة سنة 1973 بمناسبة مناقشة الميزانية العامة للدولة).

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - سالم المهلول كعبية، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

³ - ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 426.

وفي حين كان الاقتصاد التونسي في السبعينات مسيرا بفعل حضور قوي للقطاع العام في المجالات الصناعية والفلاحية وخضوع القطاع الخاص لرقابة الدولة في ما يتعلق بسياسة الأسعار ورخص التوريد والتصدير فإن الأزمة التي عصفت بالبلاد سنة 1984 أدت إلى إصلاح هيكلي سنة 1986 فاقم في تهميش القطاع العام وأطلق عملية خصخصة للمؤسسات العمومية الصناعية بدءا من سنة 1987.¹

أ- التوجهات الاقتصادية الكبرى لتونس منذ السبعينات وانعكاساتها: بالرغم من نجاح سياسة التعاضدية (الإشتراكية الدستورية) في الجمع بين دعم الصناعات المعوضة للإستاد وتطوير قطاعات خدماتية شبه ريعية كالسياحة، إلا أنها فشلت في تحقيق تطلعات المواطنين بسبب صبغتها البيروقراطية وعجزها عن التجاوب مع الخصوصيات الجهوية والمحلية، وجاء الرد على فشل أو إفشال هذه التجربة في الإعلان الحكومي ليوم 17 نوفمبر 1970 الذي أقر تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتخلي عن السوق الداخلية لصالح الاستثمارات الموجهة لتصدير وذلك بمنح امتيازات للمستثمر الأجنبي، كما ركز هذا الإعلان على ضرورة توجيه الاقتصاد التونسي للتفاعل مع السوق الأوروبية المشتركة، وقد مثل هذا المخطط بداية لنهج تنموي واقتصادي تواصل ووقع تدعيمه في فترة بن علي، بتوقيع اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي مما جعل من البلدان الأوروبية الشريك التجاري الأول على حساب الجوار المغربي العربي ورهن القطاعات الاقتصادية بالأسواق الأوروبية التي لا تسمح بتصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية بحكم صعوبة التنافس ناهيك باقتصار اتفاقيات التبادل على المواد الخام والمنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير.

وبهذا الخصوص لا تجوز الاستهانة بتأثير التوجه البورقيبي والرسمي السائد في ما يتعلق بالهوية والموقع الجيوسياسي لتونس على القرار الاقتصادي وسياسة الانفتاح على أوروبا تحديدا، ففي حين اتسمت فترة النضال ضد الاستعمار بالتركيز على الانتماء الإسلامي العربي لتونس ووحدة المصير مع شعوب المغرب العربي المجاورة سادت في الأوساط الرسمية والمناهج التربوية منذ منتصف السبعينات رؤية حاولت فصل تونس عن محيطها المغربي والعربي وإدماجها ثقافيا في المجال المتوسطي والأوروبي، وبهذا الصدد تكشف المناهج الرسمية في تدريس التاريخ أواخر الستينات والسبعينات التوجه الرسمي الذي همش العمق العربي لتونس لمصلحة تمايزها وانفتاحها على المتوسط ومكانتها

¹ - وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية - والاجتماعية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، ط1: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، فبراير 2012، ص92.

كجسر بين الغرب والشرق¹، إن فشل التجربة التعااضدية والتوجه الثقافي الرسمي السائد في العهد البورقيبي والقاضي بالتمايز التونسي وأولوية المتوسطي- الأوروبي على المغربي- العربي أدت كلها إلى سياسات اقتصادية.

كرست انفتاحا اقتصاديا تواصل في عهد بن علي ومهد للتطبيق الفعلي سنة 2008 لاتفاقية التبادل الحر مع أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن تونس كانت أول دولة من جنوب المتوسط توقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما جعل معدل الانفتاح الاقتصادي يمر من 49% سنة 1987 إلى 105.7% سنة 2008.

ب- وإن كان هذا الانفتاح قد ساهم في تحسن نسبي للمؤشرات الاقتصادية العامة كمعدل نمو الناتج الداخلي الخام (4.3% بين 1987 و 2007) إلا أنه ساهم في اختلال التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية وهشاش اختلال التنمية في الجهات الداخلية وهشاشة آفاق التشغيل: تنقسم تونس إلى 24 محافظة غير متكافئة من حيث عدد السكان والتنوع الجغرافي والمناخي ونظرا إلى عددها الكبير فقد قررت الحكومة التونسية بمناسبة المخطط السادس للتنمية (1982-1986) تقسيم البلاد التونسية إلى ست جهات رئيسية بغرض تسهيل تطبيق القرارات السياسية والتنموية: جهة الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي، الوسط الغربي (يشمل محافظتي سيدي بوزيد والقصرين)، لجنوب الشرقي، الجنوب الغربي، غير أن واقع التنمية الجهوية في تونس وبخلاف ما يدعيه الخطاب الرسمي السابق يؤشر إلى اختلال كبير بين الداخل الجنوب من جهة والعاصمة والمدن الساحلية من جهة الأخرى، ويمكن حصر مظاهر هذا الاختلال في النقاط التالية:

- منذ بداية الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينات لم تحظ المناطق الداخلية بما تستحقه من استثمارات عمومية، فخلال الفترة (1973-1981) لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي بنسبة 5.7% من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد. في حين تمثل المدن الساحلية 60 في المئة من مجموع السكان في تونس، فإنها تستقطب 88.2% من مجموع الشركات و 95% من الاستثمار الأجنبي.

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي سنة 2005 في محافظة تونس الكبرى 2390 ديناراً بينما لا يتجاوز في جهة الوسط الغربي 1138 ديناراً.

في حين انخفضت معدلات الفقر في العاصمة إلى الشرط الساحلي بين سنتي 1980-2000 تركّز الفقر في الجهات الداخلية ولاسيما في الوسط الغربي والجنوب الغربي.

¹ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- يمثل معدل ربط المدن بالشبكات الصحية مؤشرا إلى اختلال التوازن التنموي بين الساحل والداخل ففي حين يبلغ هذا المعدل 93.8% في تونس الكبرى فإنه لا يتجاوز 49.4% في الجنوب الشرقي.

بعض الأبحاث النظرية الكمية التي درست تداعيات الانفتاح الاقتصادي على توزيع الثروة بين الجهات في تونس بالاعتماد على مؤشرات متعددة كمعدل الانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الخارجية الوافدة، تبين أن التداعيات الإيجابية للانفتاح المتعلقة بنسب النمو ترتبط بالاستيراد واستهلاك السلع الأجنبية، وأن نسق التصدير (على عكس الخطاب الرسمي) لا يؤدي دورا إيجابيا مهما كما تبين هذه الأبحاث أن الانفتاح الاقتصادي القائم على تحفيز الفلاحة التصديرية والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة بهدف التصدير للأسواق الأوروبية فاقمت من اختلال التوازن بين الساحل والجهات الداخلية.¹

أدى هذا إلى غياب التوزيع العادل للثروة خاصة في السنوات الأخيرة حيث برزت الفوارق الاجتماعية بين المواطنين بشكل كبير، إذ استأثرت فئة قليلة من المواطنين بالثروة بينما الغالبية بقيت تعيش على الهامش، حيث ازدادت مستويات الفقر والفوارق الاجتماعية، وكذلك على المستوى الجغرافي حيث انقسمت البلاد إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية ومناطق داخلية معزولة ومهمشة²، منها ولاية سيدي بوزيد نموذجاً للاختلال بين الجهات حيث تقع ولاية سيدي بوزيد في الوسط الغربي للبلاد التونسية وهي تسمح ما يمثل 4.6% من مساحة الجمهورية التونسية وبلغ عدد سكانها سنة 2007 قرابة 400.000 نسمة وتتميز هذه الولاية كعديد الجهات الداخلية بارتفاع نسبة الشباب، حيث يمثل من هم أقل من 15 سنة 30% من مجموع سكانها كما يمثل من هم في سن تخول لهم العمل (بين سن 15 و 59 سنة) 60% من مجموع سكان سيدي بوزيد.³ بدأ الحراك الاحتجاجي ضد البطالة والفساد وسوء الظروف المعيشية من سيدي بوزيد وامتد نحو المدن والقرى المجاورة لها.⁴

لقد دفعت سيدي بوزيد التي شهدت اندلاع الثورة التونسية في شهر كانون الأول ديسمبر 2010 ثمن خيارات اقتصادية جعلت من الانفتاح عنوانا، ولم تؤدي إلى حركية المبادرة الخاصة التي عرفتها الجهات الساحلية وحيث أن سياسة الانفتاح اقترنت بتخلي الدولة عن دورها التقليدي في

¹ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² - محمد سليمان، مصطفى مرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس، فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 596.

³ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

⁴ - نسرين اليوسفي، أكثر من عقد على اندلاع الثورة: سيدي بوزيد بين استمرار التهميش وانتظار إنصافها، <https://ultratunisia.ultrasawt.com> {تم التصفح، 2022/12/21}.

التجهيز والبنية التحتية ودعائم التنمية الإنسانية كالصحة والتعليم، فإن السياسات منذ السبعينات لم تتح للجهات الداخلية عموما ولسيدي بوزيد خصوصا الالتحاق بركب المدن الساحلية في ما يتعلق بالعوامل الهيكلية المستقبلية للاستثمار الخاص.

فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يكتف المخطط الحادي عشر 2007-2011 بعدم الأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلال الواضح بين الجهات، بل أسس لنهج استثماري من شأنه أن يفاقم تهميش المناطق الداخلية، ففي الوقت الذي لا تستقطب الجهات الداخلية إلا جزءا ضئيلا من الاستثمار الخاص خمس ما تحصل عليه المدن الساحلية فإنها لا تستفيد كذلك إلا من نصف ما تتمتع به الجهات الشرقية من استثمارات عموما وفي حين تمثل ولاية سيدي بوزيد المخزون الغذائي للتونسيين حيث توفر 20% من الإنتاج الفلاحي بالبلاد وتمثل مخزونا مائيا هائلا فإنها تعاني من مشاكل تعيق التنمية البشرية وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات الخاصة التي تتلاءم مع المعطيات الهيكلية الجغرافية والطبيعية ويمكن تلخيص هذه المشاكل في ما يأتي:

- ضعف البنية التحتية في الخدمات الأساسية كال التعليم والصحة والثقافة والبنية التحتية وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل حيث يصل مستوى البطالة إلى 25% من الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية (مقابل 13.4% على المستوى الوطني).
- رغم أن ولاية سيدي بوزيد تزخر بالموارد الفلاحية إلا أن معظم الصناعات التحويلية الغذائية تتركز في المناطق الساحلية، مما يضطر الفلاحين وأصحاب المشاريع إلى تكبد مصاريف الشحن والنقل ويعتبر النسيج الصناعي في هذه الولاية الأضعف في الجمهورية التونسية حيث لا يتجاوز التصنيع إقامة أقل من مصنع واحد في السنة.

تعتبر ولاية سيدي بوزيد وفقا للمعطيات المذكورة أعلاه مرآة للخلل التنموي الذي أدت إليه سياسات تعاقبت على مدى عقود، والجدير بالذكر أن التعامل السائد مع هذا الخلل في الجهات المعنية كان أمينا محضا "أحداث الحوض المنجمي سنة 2008" طوال الفترة الماضية وقد فاقمت هذه السياسات الإحساس السائد في هذه الجهة بالإقصاء والضميم مما ولد احتقانا لم يزل بتحول إلى حالة من الغليان وصولا إلى حادثة "محمد البوعزيزي"¹.

3 - التوجهات التنموية وآثارها على التشغيل: يعرف الاستبيان الذي نظمه المعهد الوطني للإحصاء سنة 2004 النشاط الاقتصادي (المشتغل) كالآتي: "الشخص الذي اشتغل على الأقل ساعة

¹ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 96-97

خلال الأسبوع السابق للمسح أو التعداد وذلك بمقابل أو دون مقابل"، وهو بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار عقود التشغيل وطبيعتها أو تلاؤمها مع الكفاءة العلمية.

وحتى اليوم لا يزال من المستحيل الحصول على تقييم حقيقي للبطالة وفي أعقاب سقوط الرئيس بن علي كشفت الصحيفة الحكومية (لابرس) عن الإعداد الحقيقية للشباب العاطلين، فمعدل البطالة لدى الشباب تتراوح الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-29 سنة) كان قد أقترب من 30% عام 2009 حيث بلغ 45% بالنسبة لخريجي التعليم العالي في حين أن الأرقام التي أعلنت حينها كانت تشير إلى 22.5% بالنسبة لمجموع الخريجين العاطلين عن العمل، وفي عام 2005 تم نشر دراسة من طرف البنك العالمي والتي تشير إلى أن معدل بطالة كبار التقنيين وحاملي شهادات الماجستير يقارب (50%) وحسب بيانات منحتها مؤسسة "بريتون وودز" (bretteonwoods) فإن معدل البطالة يصل إلى (37%) بالنسبة لـ (15-17) سنة و(32%) بالنسبة لـ (20-24%) و(22%) بالنسبة لـ (20-29)، بينما تصل المعدلات إلى (40%) بالنسبة للخريجين، وقدر عدد الداخلين إلى السوق العمل كل عام بـ (140.000) مقابل خلق (60.000 إلى 65.000) منصب شغل فقط معظمها مركز في تونس الكبرى والساحل.

نلاحظ أن عدد طالبي الشغل قدر ارتفع إلى الضعف خلال (1998-2009)، وهذه الزيادة لا تستطيع سوق العمل استيعابها مما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة بشكل عام، على الرغم من أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات ظل منخفضا بشكل لا يكاد يذكر حتى منتصف التسعينات فإنه زاد بشكل كبير منذ ذلك الحين، وبحلول عام 2010 كان واحد تقريبا من بين كل أربعة من خريجي الجامعات لا يعمل وتنتشر البطالة بين الشباب خاصة بالنظر إلى أن (70%) من العاطلين عن العمل هم تحت سن 30 من العمر و(75%) منهم تحت سن 35.¹ تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند السائد، لكنهم لا يجدونه.²

إن ظاهرة البطالة تؤثر على (17%) من عدد سكانهم البالغ عددهم 10 ملايين نسمة ولكن البطالة التي تضرب أكثر من 30% من الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية باتت تشكل التحدي الأكبر للحكومة التونسية في سعيها نحو توفير مزيد من فرص العمل لهؤلاء الخريجين الجدد من الجامعة الذين ارتفع عددهم إلى نحو (8000 سنويا) بعد أن كان لا يتجاوز (4000) خلال السنوات

¹ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 96-97

² - عيسى رحيبي، قرقاد عادل، ظاهرة البطالة: مفهوما، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00، 2018، ص 144.

الخمس الماضية ويسود اليأس والإحباط في أوساط هذه الفئة المتعلمة من الشباب المر الذي دفع البعض منهم إلى الانتحار.

بعد إن وقعت حادثة بوعزيزي نزل الناس إلى الشوارع ليحولوا الافتراضي إلى واقعي فقد استفزهم مصير هذا الشاب المتخرج من الجامعة التي لم تترك له ولو فرصة بيع الخضار لسد رمقه فيما كان صهر الرئيس "صخر الماطري" الذي لم يتحصل على البكالوريا يتحكم في الثلاثين من عمره في إمبراطورية مالية ضخمة تقدر بمليارات عدة، ناهيك عن أفراد عائلة الطرابلسي الذين لا يتجاوز مستواهم الدراسي في الغالب السنة الثالثة ثانوي. وشارك شباب الطبقات المعوزة وشارك فيها أيضا شباب الأحياء الغنية الذين أظهروا بسالة غير متوقعة منهم للتصدي لرجال الشرطة، لقد التقى المطلبان حق الشغل وحرية استعمال الأنترنت، فشكلا الإيديولوجيا الملموسة لثورة لم تكن لا إسلامية ولا ماركسية ولا قومية.¹

ثانيا: اقتران الاستبداد السياسي بالفساد في عهد بن علي

إن من أهم المفارقات التي ميزت الدراسات حول الاقتصاد التونسي في فترة بن علي هي اقتران (المعجزة التونسية) بالاستبداد السياسي، ففي حين تحتل تونس المراتب الأخيرة في التقارير الدولية حول حرية التعبير وحقوق الإنسان إلا أنها تتبوأ مكانة متقدمة عربيا وإفريقيا في تقارير اقتصادية دولية كتقرير "دافوس" حول التنافسية.

كما أن تواتر الشائعات الصحفية حول الفساد المالي وهيمنة العائلة الحاكمة على موارد البلاد لم تلق صدى لدى كبار موظفي المؤسسات المالية والدولية والخبراء الذين ما فتئوا يشيدون بالاقتصاد التونسي وما حققه من نجاحات.

كما أن الاقتصاد في فترة بن علي وبالإضافة إلى مظاهر الفساد وعمليات الخصخصة المشبوهة فإنه مثل أيضا أداة من أدوات الاستبداد وذلك عبر استعمال سلاح الجباية وإخضاع الجهاز الإداري العمومي لنفوذ الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي" والذي يمثل بدوره رافعة لهيمنة رئيس الجمهورية والمقرين منه.

1- الملامح العامة للاقتصاد التونسي في عهد بن علي: كثيرا ما اقترن الخطاب الرسمي المروج

للمعجزة الاقتصادية التونسية بتقرير (دايفوس) الدولي حول التنافسية ويضع هذا التقرير تونس في مراتب متقدمة عربية وإفريقية في حين يتفاجأ التونسيون بالفرق الشاسع بين ما يعيشونه واقعا وما تقوله هذه التقارير، ولا بد لنا هنا من تسليط الضوء على تهافت بعض المعايير المعتمدة في تقرير

¹ - كفاف عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص70.

"دايفوس" تحديدا، حيث يأخذ هذا التقرير في تقييمه جودة الخدمات واستقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى بسبر الآراء 13000 من رجال السياسة والأعمال ينحدرون من 123 بلدا في حين لا تمثل آراؤهم تقييما موضوعيا أو رأيا علميا.

أما تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإنها وبالرغم من إشادتها بالنهج الاقتصادي التونسي فهي تعتمد بالأساس على الإحصاءات الرسمية، وبعيدا عن التشكيك المطلق في الإحصاءات التونسية تحديدا فإننا نشير إلى أن الإحصاء بطبيعته سياسي، وقد اهتمت عديد الدراسات بهذا فالإحصاء هو أساس تعبير كمي عن توجهات الدولة ومعرفة تطورت في أحضان أجهزتها وارتبطت خاصة بآليات رقابتها، وبهذا الصدد فإن أهمية الإحصاء يكمن في إمكانية تحليلية وتفكيكية بغرض فهم التوجهات الرسمية والمنطق الذي يؤسس لها.¹ إن النموذج الناجح اقتصاديا هو النموذج الذي يلامس الجميع إيجابا ولا يترك أحدا على الرصيف، وهنا تكمن إحدى أبرز إشكاليات التنمية في النموذج الاقتصادي التونسي منذ وقع تحرير الاقتصاد في السبعينات.² ولقد اعتمدت فكرة المعجزة الاقتصادية على ما يلي:

- أ- الاختيار الماكر للمقارنات: اختيار المقاربات بطريقة مآكرة بالقيام بمقارنات زمنية وجغرافية غير منطقية ورغم أن السلطات التونسية تعتبر بلدها اقتصادا بارزا إلا أن الإحصائيات اختارت مراجع ضعيفة لكي يتم إبراز الاقتصاد التونسي بمقارنته مع دول القارة الإفريقية الأخرى.
- ب- التحولات في المحاسبة والتصنيف: أي أنه يجب أن تسمح التغيرات الخفية في بناء المؤشروفي طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما بإظهار التحسينات باستمرار، ولإظهار أن المهاجرين يستثمرون في البلاد والاستثمارات التي تمت والمشاريع المصادق عليها يتم الخلط بينها للاقتناع بوجود انتعاش اقتصادي ومناخ ملائم للمقاولة والشركات التي تحصلت على ترخيص من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار (PAI) يتم احتسابها كمقاولات تأسست فعلا.
- ج- نسيان الإنجازات السابقة: النسيان المنهجي للإنجازات السابقة أثناء الإعداد للخطاب الاقتصادي ومن الملفت أن نلاحظ فقدان الذاكرة عند السلطة وخاصة بالنسبة إلى فترة من قبل عام 1989.

د- الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية: يشكل الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية لتأسيس المدح الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقوم مسؤولون حكوميون بالاستيلاء من جديد وبصفة مباشرة

¹ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² - خالد الطراولي، تونس على صفح ساخن، { <https://www.aljazeera.net> }، { تم النصف 2022/03/12 }.

على قوى خاصة بالمجتمع من خلال خطاب ينسب مسؤولية التطور الإيجابي إلى السياسات الاقتصادية للحكومة.

هـ- إخفاء المعلومات المتباينة: اختيار المعلومات بحيث يتم إخفاء المعلومات التي لا تسير منها بالاتجاه الصحيح وهكذا فإن السلطات التونسية ما تنفك تشدد على أولوية الجانب الاجتماعي على ما هو اقتصادي، ولكن في نفس الوقت يتم التقليل من شأن ترسانة بأكملها من السياسات الاقتصادية التي تسير بعكس الأهداف الاجتماعية التي تم الإعلان عنها لا بل إخفاؤها.

و- إخراج ماهر للأرقام: إبراز للأرقام أو إخفاءها حسب توافقها أو تعارضها مع الخطاب الرسمي.

2- الفساد وتداخل السياسي بالاقتصادي: وهو فساد محلي: وهو عكس الفساد الدولي ويقصد به الفساد داخل الدولة الواحدة، وضمن مؤسساتها، دون أن تكون لها عالقة مع مؤسسات أخرى عالمية¹

- الخصخصة ونفوذ العائلات الحاكمة: تعتبر عمليات الخصخصة التي تمت في تونس في العقود الماضية مسألة مثيرة للجدل ناهيك بغموض الأرقام الرسمية والمعايير التي وقع الالتزام بها في هذه العمليات ذلك أن الخصخصة لم تكن قبل سنة 1989-1998 خاضعة لإجراء قانوني يمكن المواطن العادي من الاطلاع على تفاصيلها أو المستفيدين منها أو أسماء من استفادوا من عمليات التفويت في الشركات العمومية لا يتم الإفصاح عنها في إبانها حتى بعد هذا التاريخ، حيث يشار إليهم رسميا بعض الأشخاص التونسية أو (مجموعة من المستثمرين)، وتطرح أرقام عديدة ذكرتها بعض المصادر غير الرسمية تساؤلات عن مدى شفافية عمليات الخصخصة في الفترة الممتدة بين 1987-1994.

حيث وقع في هذه الفترة التفويت في 179 شركة من القطاع العام مقابل 2359 مليون دينار تونسي وهو يعتبر مبلغا ضئيلا مقارنة بحجم هذه الشركات، ويشير الموقع الرسمي للحكومة التونسية إلى أن جل هذه العمليات كانت تتعلق بشركات حكومية (مفلسة) مما يسلط الضوء على قصور في محاسبة المسؤولين عن هذا الوضع قبل الخصخصة وغموض يكتنف هذه العمليات التي تمت خصصتها لم يكن للاستثمار الأجنبي حظ فيها في الفترة الممتدة بين سنة 1987-1998، وإنما كان المستفيد الأول منها أطراف تونسية بعينها برز نجمها في عالم المال في العشرية من القرن الحادي والعشرين وليس سرا أن جلها كان مقربا من دوائر النفوذ السياسي.

¹ - منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 214 .

لقد أدت عمليات الخصخصة المشبوهة إلى نشوء شريحة جديدة من رجال الأعمال المقربين عائلها من دوائر النفوذ السياسي (أصهار الرئيس بن علي)، وتكريس نفوذهم في جل القطاعات الاقتصادية وإقصاء غيرهم من دوائر المبادرة الاقتصادية الحرة أو على الأقل الحد من دورهم الاقتصادي، وقد انعكست هذه المحسوبية على نسق الاستثمار في تونس، ففي حين مثل مجموع الاستثمارات 30% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1983-1986، فإنه لم يتجاوز نسبة 25% بين سنتي 1996-2003 رغم انتهاج سياسات تحررية كان يفترض أن تشجع نسق الاستثمار.

وليس سرا أن شريحة الصناعيين والتجار وكبار المستثمرين التونسيين كانت تخشى من الانطلاق في المبادرة الاقتصادية بما يثير رغبة السلطة السياسية أي أنها كانت تفضل الحفاظ على حصص معقولة من السوق الداخلية، بحيث لا تثير مطامع دوائر النفوذ السياسي كما أن هذه الشريحة كانت تفضل ولوج السوق الداخلية بشراكة أجنبية بغرض الاحتماء بها ومن دون حاجة إلى تمويل أو مساهمة المؤسسات الأجنبية. وبالرغم من عدم وجود ما يقطع بحجم تورط العائلات المقربة من الرئيس المخلوع في الفساد إلا أن الغموض الذي اكتنف عمليات الخصخصة طوال العقدين الماضيين بالإضافة إلى بروز العائلات المتنفة سياسيا كفاعلين رئيسيين على الساحة الاقتصادية وهيمنتهم على الأنشطة الحيوية على حساب المصالح السياسية والمالية مما، كرس للمحسوبية والفساد اللذين مثلا القطرة التي أفاضت كأس الثورة التونسية.¹

مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف ألحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الفجوة بين الطبقات وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي، فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس الذي دفع إلى الانفجار يعتبر الأفضل مقارنة بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة، والقوة الشرائية، ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال، والاتصال، في ظل نقص الموارد في هذه البلدان الذي يعتمد على الزراعة والسياحة فإن المشكل يكمن في انعدام التوازن والنمو الاقتصادي، فالمحافظات التونسية الجنوبية والتي شهدت الاضطرابات الأخيرة تشتكي من قلة الأموال المرصودة لمشروعاتها التنموية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاملين، كما يشتكي أبناؤها من التمييز في الوظائف العليا، وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع

¹ - وليد حدوق، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الثروة، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الوزاري، أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيرا مباشرا، وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملابس، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي.

وبالرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس، فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهدين الإداري والسياسي بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو ما زاد من اللوائح واللجان فدارت عمليات الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي، يتوقف حلها على خلق كيانات تنظيمية جديدة، لعلاج القصور في الأداء أو تطوير اللوائح، إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح والتطوير بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية داخلها وخارجها، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون وجود رقابة فعلية.¹

ساهم غياب الديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع التونسي بالضرورة إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فنجد ارتفاع نسب الفقر وغياب العدالة الاجتماعية واتساع الفوارق الطبقيّة وانتفاء الطبقة الوسطى داخل المجتمع التونسي، بالإضافة إلى غياب العدالة بين الجهات خصوصا بين الشمال والجنوب فنجد في تونس أن جل المشاريع التنموية كانت موجهة إلى منطقة الساحل، وهذا ما أدى إلى الهجرة من الجنوب إلى الساحل، ففي سنة 2005 حسب المعهد الوطني للإحصاء فقدت شهدت تونس ارتفاع معدلات الفقر إلى 10% وتركز النسبة الكبيرة في المناطق الجنوبية ووسط غرب البلاد.

لعل ما يميز البطالة في تونس أنها مرتفعة بالخصوص لدى خريجي الجامعات في تونس، وحسب ما صرح به المدير العام للشباب "إبراهيم وصلاتي" أنه سنة 2009 بلغت نسبة البطالة 13% خصوصا لدى الشباب المتراوح معدل أعمارهم بين 18 و29 سنة وأغلبهم من خريجي التعليم العالي والدراسات العليا وذلك لعدم التوازن بين خريجي الجامعات وسوق العمل، فحسب مخطط (2007-2011) كان يتوقع خلق 83000 منصب شغل بمعدل نمو 6% هذا بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي

¹ - سالم الهلول كعبية، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

وانخفاض الاستثمار الذي لم يتجاوز 4% سنة 2011، وتراجع السياحة وتقلص الناتج المحلي الإجمالي 2% لترتفع نسبة البطالة إلى 41% سنة 2013، ولحل هذه الأزمة تم اللجوء لحلول سريعة وهي الدين الخارجي ليبلغ سنة 2010 حوالي 40 % من الناتج المحلي.¹

3-ارتفاع مؤشر الفساد في تونس: اعتبر هنتغتون أن الفساد من أحد المعايير التي تدل على غياب المؤسسة الفعالة، ولذا فالفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط المعهودة فحسب بل هو أيضا نتيجة لانحراف القيم والعادات والأعراف ذاتها عن أنماط السلوك القائمة.²

ووفقا لتقديرات الهيئات الدولية المختلفة يحتل معدل الفساد في تونس مستوى متوسط، وهو ما يعتبر مقبولا تماما بالنسبة لبلد نام، لا يمكن اختزال الفساد في أعضاء الطبقة الحاكمة منها بن علي وإخوانه وزوجته وليلي الطرابلسي وأبنائها وأبناء إخوانها وأصهارها الذين استغلوا ببساطة موقع السلطة التي يحظون بها لتكديس الأموال، إضافة إلى رجال الأعمال التونسيين، وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام والرأي العام تركز حصرا على الفساد في الدوائر العليا وبين أفراد عائلة الرئيس بن علي فإن مسألة الفساد والمحسوبية في تونس تجاوزت محيط النظام وتفشيت بين شرائح واسعة من المجتمع، وقد استخدم النظام في تونس سياسات عامة مثل الخصخصة وقانون الاستثمار وتشجيع الصادرات لإنشاء ورعاية شكل من أشكال الرأسمالية المبنية على المحسوبية التي كان رجال الأعمال فيها يعتمدون اعتمادا كليا على الدولة للوصول إلى السلطة والامتيازات والفرص الاستثمارية، وبذلك حقق النظام هدفين:

أولا: خلق تحالفا اجتماعيا جديدا باعتباره بديلا للأنصار التقليديين من الفئات المتوسطة والضعيفة الذين أضرت بهم الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي

ثانيا: أبقى النظام على سيطرته على الاقتصاد من خلال شبكات المصالح التي نسجها على المستوى المركزي وفي المناطق بين رجال الأعمال والبيروقراطية، ومن بين جميع الحكومات الاستبدادية في المنطقة أبقن نظام بن علي في تونس فإن استخدام المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الحكومة بشكل جيد وخلقت شبكة تضامن نفعية والتي دولتها من خلال منح الامتيازات والخدمات الاجتماعية في مقابل دعم النظام ثقافة المحسوبية والفساد منتشر في جميع قطاعات المجتمع.³

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² - منى هرموش، مرجع سبق ذكره، ص 213.

³ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

يعتبر ارتفاع وانتشار الفساد من الظواهر السلبية التي عادة ما تنتشر بنسب مرتفعة في الدول النامية فهي أكثر عرضة لهذه الظاهرة نتيجة عدة عوامل كغياب دولة القانون وغياب آليات لرقابة المؤسسات هذا بالإضافة إلى طبيعة النظم السياسية فيها والتي عادة ما تكون تسلطية وذات حزب واحد وهو الحزب الحاكم ويكون اقتصادها مبني على الريج بالدرجة الأولى، مثل ما هو الحال في تونس التي تعرف هذه الظاهرة من خلال عدة مظاهر أهمها أن التعيين في الوظائف يكون عن طريق العلاقات الشخصية المحابة هذا بالإضافة إلى تحالف المال والسلطة في النظام السياسي التونسي من خلال قمة النظام السياسي، حيث تشير تقارير دولية عن تورط كبار المسؤولين والنخبة الحاكمة التي تضم كبار العائلات التي كانت في السلطة.

لعل الطابع الذي يميز الاقتصاد التونسي هو سيطرة مجموعة من العائلات عليه على غرار عائلة الطرابلسي وعائلة (صهر بن علي) وذلك بشرائها لمجموعة من الشركات التابعة للقطاع العام عن طريق الخصخصة، إضافة إلى تمتعها بقروض دون ضمانات وسرعان ما ستسير على هذا نهج عائلة "الماطري" وعائلة "سليم رزوق"، وسمحت هذه السياسات للنخب السياسية والاقتصادية بشراء أصول مملوكة للدولة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، كما نجد مظاهر أخرى للفساد حيث تم إنشاء مؤسسات وطنية واستغلالها للكسب الغير مشروع كصندوق التضامن الوطني أو صندوق 26-26 وهو صندوق استغله الرئيس لبعض أموال الموظفين واستغلالها بدل من مساعدة المناطق الفقيرة والمهمشة في مختلف الجهات وخاصة منها مناطق الجنوب والوسط والشمال الغربي كما هو مخطط ومعلن عنه. إن ظاهرة الفساد في تونس تتلخص أساسا في فساد القمة حيث أنها تستغل السلطة السياسية لأغراض شخصية ومضاعفة ثروتها، والذي سيتزامن مع غياب السلطة التشريعية والقضائية، الذي سيؤدي لغياب مبادئ الحكم الرشيد، وبالرغم من النقاط السلبية التي ارتكز عليها نظام بن علي إلا أنه ضم عدة نقاط إيجابية لعل أهمها كان إطلاق سراح مئات الطلبة الذين أجبروا على القيام بالخدمة العسكرية في الصحراء جنوبي البلاد عقابا على مشاركتهم في احتجاجات شتاء وربيع 1987، إضافة لمنحه الاتحاد العام التونسي للطلبة والاتحاد العام لطلبة تونس رخصة للعمل القانوني وازدهرت الصحف الحرة، وسمح للإسلاميين بالنشاط السياسي دون أن يعطي لحركة "النهضة" تأشيرة عمل قانوني، كما عدل الرئيس بن علي الدستور لإلغاء المادة التي أتاحت للرئيس بوريقية البقاء رئيسا مدى الحياة، وحددت المادة 39 حق الرئيس بثلاث ولايات كحد أقصى مدة كل ولاية خمس سنوات.¹

¹ - إيهاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في دفع المجتمع التونسي للمطالبة بإحداث تحول نحو الديمقراطية وإسقاط النظام القائم من أجل تحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية للانتقال الديمقراطي في تونس

يعتبر العامل الخارجي من أهم العوامل التي تؤدي إلى التحول نحو الديمقراطية في بلدان العالم الثالث خاصة بعد انتشار "الموجة الثالثة للديمقراطية" ويعتبر العامل الخارجي من أهم عوامل التحول في تونس وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

أولاً: العوامل الخارجية للانتقال الديمقراطي في تونس

العامل الخارجي هو مجموعة من العوامل لكنها مرتبطة بمفهوم الدولة فالداخل والخارج لا يمكن الحديث عنهما إلا في مفهوم الأساس أي مفهوم الدولة وهذه العوامل الخارجية ذات تأثير بنيوي في الدولة والاقتصاد والمجتمع خاصة في الحالة العربية¹، وتلعب الدول والمنظمات المانحة على ضرورة وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات.²

ساهمت العوامل الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في بيئة كانت مرشحة لموجة من الاحتجاجات، وعليه يمكن القول بأن العوامل الخارجية عوامل مساعدة ومن هذه العوامل:

1- المتغيرات الإقليمية: يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي (بلدان الاتحاد المغاربي)، حيث تعد القيود الإدارية، والرسوم المالية، والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب الكبير سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة والتي تعتبر المصدر الرئيس لسكان المدن الحدودية، ومن العوامل الدافعة إلى الحراك الاجتماعي القيود وبعض الرسوم التي فرضتها ليبيا على دخول التونسيين إليها، حيث تسببت في أغسطس 2010 بتفجير الأوضاع في الجنوب الشرقي وانتفاض سكان مدينة بن قردان التابعة لولاية مدين احتجاجاً على تضيق التجارة مع ليبيا.

2- الإعلام والاتصالات: كل التحولات العالمية المتزايدة تتخذ من وسائل الإعلام والاتصال كتعبير عن الوعي الحضاري الذي وصلت إليه شعوب العالم من خلال ذلك التعدد والتنوع والتباين الثقافي الاعلامي، فبفضل ما يسمى بالطريق السيار للمعلومات بدأت الحدود

¹ - صبرينة حملة، العامل الخارجي في أدبيات التحول الديمقراطي في العالم العربي قراءة نقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021، ص 994.

² - ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، مرجع سبق ذكره، ص 427.

القومية تتلاشى وتختفي أمام المبادلات والاتصالات المعلوماتية¹

تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي التونسي، ويمكن القول أن جيل هذه الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية، حيث أقنعت وسائل الإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى حقيقة في ممارسة الديمقراطية، لذلك نجد أن مطلب التشغيل والتنمية العادلة يتداخل مع المطالب السياسية، وفي ظل الوضع الإعلامي الدولي لم يعد النظام في تونس قادرا على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم، ويمكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، فالشبكة المعلوماتية أدت دورا كبيرا في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي وأصبحت معظم محطات العالم تلجأ إلى هذه الوسائل من أجل الحصول على معلومات وصور، ومن اللافت للنظر أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع "ويكلييكس" العديد من الوثائق السرية والحساسة عن الفساد عن تجاوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس، فالتقرير الذي بعثه السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية، مفاده أن الأوضاع مزرية والفساد منتشر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تحكم عائلة الرئيس وأصهاره في الحكم، والاستثمارات الداخلية، حيث ألمح في تقريره أن الرئيس التونسي "بن علي"، لم يعد صديقا وحليفا قويا للولايات المتحدة، فدفعت إلى المطالبة بإزاحته في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاجات.²

وفي هذا الصدد ترى الباحثة نعيمة الرياحي قائلة: "إن الغرب لا يريد أن تنتشر الديمقراطية في الدول العربية، فالدول الغربية، ساندت باحتشام المتظاهرين في تونس وفي مصر".³

3- دور الولايات المتحدة الأمريكية: تدهورت العلاقة بين الولايات المتحدة وبن علي أكثر بين عامي 2008 و 2010 ولم يكن لانتقال الرئاسة الأمريكية بين بوش وأوباما أي تأثير على المواقف السلبية للولايات المتحدة تجاه بن علي، وبحسب العديد من المراقبين فإن زيارة وزيرة الخارجية

¹ - بن طرات جلول، ثورة الاتصالات وتأثيرها على قيم التنشئة الاجتماعية بين العالم الحقيقي والعالم الافتراضي، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد 01، مجلد 17، جويلية 2021، ص 1289.

² - سالم الهلول كعبية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ - الهواري بالحاج، ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها، مجلة الدارسات الحقوقية، العدد 02، المجلد 09، ص 488 .

كوندوليزا رايس إلى تونس في ديسمبر 2008 كانت تهدف إلى الضغط على بن علي للنظر في مخرج أي إما إجراء انتخابات تنافسية كاملة أو التنازل عن السلطة، ومع ذلك لم يستجب بن علي، وفي يوليو 2009 حذر السفير الأمريكي "جوديك" وزارة الخارجية الأمريكية من أنه لا أمل في إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في وقت لاحق من هذا العام، أعطت أوراق ويكيليكس دفعة أخيرة في تحطيم العلاقة الودية بين الولايات المتحدة وبن علي، تظهر أن الإدارة الأمريكية كانت تناقش بالفعل السيناريوهات المحتملة لزوال بن علي، الاتصالات بين السفير الأمريكي في ذلك الوقت في تونس "جوديك" ورئيس مكتب الولايات المتحدة للشرق الأدنى في وزارة الخارجية صوّرت نظرة الولايات المتحدة للوضع الداخلي التونسي "من خلال العديد من المقاييس يجب أن تكون تونس حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة لكنها ليست كذلك"، وصلت العلاقات الأمريكية مع تونس إلى أدنى مستوياتها في ذلك الوقت على الرغم من استمرار وجود "صداقة الواجهة" بين البلدين .

قال السفير "جوردون جراي" الذي تولى منصبه في تونس أواخر عام 2009، إنه عقب إعادة انتخاب بن علي الساحق عام 2009، أوصى بشدة وزارة الخارجية بالامتناع عن أي نوع من رسائل التهئة الروتينية من رئيس الولايات المتحدة، قد تبدو حلقة رسالة التهئة المفقودة ليست ذات صلة ظاهرياً ولكن لها تأثيران حاسمان:¹

أولاً: بعث برسالة قوية للحكومة التونسية مفادها أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن الطريقة التي أجريت بها الانتخابات، وردت تونس بسحب سفيرها من الولايات المتحدة. ثانياً: كانت رسالة واضحة للمجتمع المدني والمعارضين السياسيين كما كتب السفير "جوردون جراي" "الأهم لم يكن رد فعل الحكومة بل رد فعل المجتمع المدني التونسي، عرف المجتمع المدني التونسي أننا لم نرسل رسالة تهئة لقد استمدوا بعض الرضا وبعض الإحساس بالتشجيع والدعم".

ذكر زعماء المعارضة المدنية والسياسة أن هذه الإشارات جعلتهم يدركون أن الولايات المتحدة تدعم قضيتهم من جانبه شعر بن علي بالإحباط مع صعود الدعم الأمريكي للمعارضة السياسية وللنخب الاقتصادية الوطنية التي أصبحت الآن ضحايا إلى حد كبير لسلوك النظام الاقتصادي لذلك

¹ - Pietre Marzo, *Th International Dimension Of Tunisia's Transition To Democracy. From Consensus Over Democracy To Comptitivenss Within Democrcy. Thèse Doctorat en science politique. Philosophiae doctor, Québec, Canada.2020, p 91-92.*

انزعجت الشبكة الدبلوماسية الأمريكية في تونس، حيث تقلصت القدرة الاستثمارية للولايات المتحدة في تونس بشكل ملحوظ خلال عامي 2009 و2010.

على أي حال فإن تحليل رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة بين الدبلوماسيين الأمريكيين في تونس ومسؤولي الإدارة الأمريكية خلال الأيام الأخيرة من الثورة يظهر أن السفارة الأمريكية والدبلوماسيين قد قاموا بالفعل بتأمين اتصالات قوية مع المسؤولين التونسيين الموالين لأمريكا وكبار المسؤولين في الجيش كان خبراء السياسة الخارجية الأمريكية بشأن تونس على دراية بأن تحالفا من النخب الانتقالية المعتدلة الموالية لأمريكا والمتعلمة في الغرب يمكن أن يضمن انتقالا سلسا بعيدا عن الاستبداد الذي لا يعرض المصالح الأمريكية في المنطقة للخطر، كان بعض قادة المعارضة أصدقاء لسفراء أو مسؤولين أمريكيين، بينما اعتبرت المعارضة من اليسار إلى الإسلاميين المعتدلين، موثوقين ومتعاونين.¹

4- منظمات المجتمع المدني العالمية: تجلّى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات أو إصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهما شكلا جانبا مهما من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية، ومن بين هذه المنظمات (منظمة مراسلون بلا حدود، الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومان رايس وتش).²

بحلول نهاية عام 2010، بعد ما يقرب من عقد من الضغط الدولي المتزايد من أجل الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي، كانت النتائج هزيلة صنفت التقارير السنوية التي تصدرها منظمة "فريدوم هاوس" الأمريكية العالم العربي على أن "أقل مناطق العالم حرية" حتى أنها أظهرت انتكاسة طفيفة من حيث الحريات خلال العقد في عام 2010، لم تشهد أي دولة عربية انتقالا سلميا للسلطة لسنوات عديدة (باستثناء عمليات نقل السلطة بين أفراد الأسرة كما حدث في المغرب والأردن في عام 1999، أو في عام 2000 في سوريا)، توقيف المسار الانتخابي في الجزائر 1991-1992 و حالة اليمن في النصف الأول من التسعينات، ناهيك عن الانتخابات الفلسطينية التي فازت بها حماس لكن المجتمع الدولي تجاهلها، ظلت حرية الإعلام مقيدة في العديد من البلدان، على رغم من السماح للصحفيين في مصر وقطر ولبنان بمزيد من الحرية لكن ضمن حدود محددة بوضوح.³

¹ - Pietre Marzo, op.cit, p -92.

² - سالم الهلول كعبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ - Thierry Faure, *L'Islam, LA liberté ou peur?*: Édition PArnthèses, marseille, 2012, p73

ومنه لا يمكن حدوث انتقال ديمقراطي في أي دولة دون أن يكون للعامل الخارجي دور مهم في هذا التحول من خلال التطرق لدور العامل الخارجي في إحداث التحول الديمقراطي نرى أهمية الدعم الأجنبي لفواعل التغيير في الداخل خاصة المنظمات الدولية ووسائل الإعلام التي ساندت في الحالة التونسية الثورة ورافقتها، وكذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت من أهم عوامل دعم التحول الديمقراطي في تونس.

ثانيا: مكانة حركة النهضة في العملية السياسية بعد الثورة التونسية

لقد شكل صعود الحركات الإسلامية بعد ثورات الربيع العربي الحدث، واختلفت الحركات المتواجدة على ما عرفت به حركات الإسلام السياسي قبل ثلاثة عقود من الزمن على ما هو موجود بعد الثورات العربية، فالحركات الإسلامية ومنها حركة النهضة التونسية التي وصلت للحكم لأول مرة تاريخها لعبت دورا هاما في عملية الانتقال الديمقراطي، وقد ساعدت مجموعة من العوامل على وصول أول حركة إسلامية والتي سنتطرق إليها في الدراسة:

1- وصول حركة النهضة للحكم 2011: موقف حركة النهضة: موقف حركة النهضة من

الثورة في تونس ودورها فيها :

مثل انتصار الشعب في 14 جانفي على النظام التونسي نقطة تحول تاريخي في تونس، إذ امتلك المواطنين مصيرهم، وفتحوا الباب لطلب الحرية في العالم العربي وإعادة الاعتبار لحقوق الإنسان في الداخل التونسي ومختلف الحريات العامة، واستفادت حركة النهضة من الثورة فخرجت إلى طور العمل العلني وعاد جل كوادرها للبلاد، كما تحصلت الحركة على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2011¹، كان من الطبيعي ألا يكون هناك أي دور ملحوظ وفعال للإسلاميين في ثورة الياسمين نظرا إلى إقصائهم من الحياة العامة، حيث ظلوا سنوات عدة في السجون أو المنافي وكانوا مستبعدين من الانتخابات وممنوعين من الانخراط في العمل السياسي، وهذا ما أفقدهم القدرة على التحرك الميداني، وحين سئل راشد الغنوشي عن يقف وراء الثورة، وعن الأطراف التي أسهمت فيها أجاب "لقد انطلقت شرارة الثورة عفوية من سيدي بوزيد أطلقها الشباب وبخاصة أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل، وما لبثت أن تفاعلت معها بقية الجهات والقطاعات وفي مقدمتها قطاع المحامين والنقابيين.

¹ - أميرة برحاييل لودودة، الحركات الإسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي، حركة النهضة التونسية كحالة دراسة، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 38-39.

وكان للأحزاب السياسية دور فاعل في دعم تحركات الشارع، وإن نأت بنفسها عن تأطير التحركات لحسابات سياسية لعل أهمها تفويت الفرصة على النظام في سحق هذه الثورة الاجتماعية أساسا برفع فزاعة التوظيف السياسي أو خطر الإسلاميين.

وتعتبر حركة النهضة من آخر الملتحقين بالثورة، وذلك لأنها كانت تعيد بناء نفسها بعد تآكل هياكلها التنظيمية بسبب القمع الذي تعرض له بناؤها وكذا غياب التواصل بين القيادة التي يوجد أغلب رموزها في الخارج والقواعد الموجودة في الداخل، ولوعي الحركة بأن مشاركتها في الاحتجاجات قد تمنح النظام فرصة لتصعيد القمع وسحق الثورة بدعوى مواجهة تهديد الخطر الإسلامي، لكن هذا لم يمنع الحركة من تأكيد مساندتها ودعمها للحراك الشعبي عبر التنديد بالقمع والقتل خلال الاحتجاجات الشعبية¹، وهناك من الباحثين من يرجع هذا الارتباك الذي أصاب الحركات الإسلامية ومنها حركة النهضة في تونس إلى عوامل عدة منها :

- 1- تسارع أحداث ومسار الحراك السياسي والاجتماعي بصورة لم يتوقعها أحد، حيث فاجأت المستجدات الجميع، بما في ذلك التنظيمات الإسلامية، وبلغه أخرى فإن أحداث الحراك العربي تجاوزت الأحزاب التي كانت في حالة غيبوبة واستفاقت فقط لتلهث وراءه محاولة اللحاق به أو جني ثماره، ولقد عاش الإسلاميون لحظات حيرة حقيقية وتعثروا كثيرا وترددوا قبل أن يستوعبوا ما حصل وينخرطوا في الحراك.
- 2- ضعف الخيال السياسي للحركات الإسلامية وعدم استشعارها المبكر للزخم الثوري، فذاكرتها فيما يخص المواجهة مع الأنظمة القائمة جعلتها تسقط خيار التغيير الجذري من حساباتها وتعتمد المنهج التدريجي خيارا وحيدا للإصلاح.
- 3- تأسست معظم الحركات الإسلامية على السرية والانغلاق، ومن هنا فإن تجاربها في المواجهة مع الأنظمة القائمة جعلها حذرة، ولذا راحت تتجنب ما أمكن الصراع المباشر مع الأنظمة وتركز على تعزيز التماسك التنظيمي الداخلي، وهذا ما جعلها غير قادرة على الانطلاق والمبادرة في لحظة التغيير الجذرية، وخلق ترددا في تعاطيها مع الحدث الثوري.
- 4- تكونت طليعة الحراك من حركات اجتماعية وثقافية تتسم بالمرونة الشديدة على المستوى الفكري والحركي والتنظيمي، وهو ما لا يناسب تماما طبيعة وبنية الخطاب الإسلامي الذي يتسم بالمركزية الشديدة والالتزام الإيديولوجي والتنظيمي الصارم.

¹ - إسلام السيد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص 545.

لذلك" كان أمام الحركات الإسلامية أحد الخيارين، إما المشاركة في الثورات العربية، ولكن وفق شروط وقواعد اللعبة التي يحددها محركوها والداعون إليها، وإما عدم المشاركة، وما قد يؤدي إليه ذلك من خسارة سياسية ومجتمعية ليس فقط بين قواعدها وأعضائها، وإنما أيضا بين جموع الشعب".

5- ضعف بعض الحركات الإسلامية وتآكل قواعدها وبنياتها التنظيمية بفعل إتباع الأنظمة الحاكمة سياسية استئنافية ضدها، كما هو الشأن مع حركة النهضة في تونس، وقد أفرز ذلك انفصالا وشرخا بين القيادة التنظيمية الموجودة في معظمها في الخارج والقواعد الحركية في الداخل، الأمر الذي لم يسمح بالتنسيق واتخاذ قرار حاسم بالنزول إلى الميدان عند اندلاع الحراك.¹

وقد عبرت على مساندتها للحراك بإصدار بيان مشترك مع مجموعة من الأحزاب السياسية والهيئات المدنية إثر التصعيد الخطير للقمع في 8 يناير 2011 الذي أدى إلى سقوط أكثر من 20 شهيدا في تالة والقصرين والرقاب.

قرر راشد الغنوشي بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي والعديد من قيادات الحركة العودة إلى تونس ومنح الترخيص القانوني للحركة في بداية مارس 2011 ليتم إعادة هيكلة حزب النهضة وإعادة المشاركة في الحياة السياسية وبعثت الحركة رسائل طمأنة إلى الفعاليات السياسية التونسية كلها، من خلال تأكيدها أنها لم يكن لها دور في انطلاق ثورة يناير 2011، وأنها ستكون أقرب إلى النموذج التركي لحزب العدالة والتنمية من سواه، حيث تقبل بالدولة المدنية والتعددية السياسية والحقوق المدنية والسياسية وحرية المرأة.

وقامت حركة النهضة بدور طلائعي في تدبير المرحلة الانتقالية بتونس خصوصا بعد تصدرها المشهد السياسي إثر انتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011.²

إن حركة النهضة بقيادتها وقواعدها لم تكن مهيأة إطلاقاً لإدارة الحكم في تونس ، ولم يكن ذلك واردا في أجندتها ، ولا حتى مطروحا في خيال أعضائها وأنصارها ، لا يعني ذلك أنها لم تكن تسعى إلى السلطة وأنها كانت تنتظر اللحظة المواتية لتحقيق ذلك الهدف ، غير أن ميزان القوى في السابق

¹ - محمد السعدي، الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي، تحديات السلطة وتحولات الخطاب، حركات الإسلام السياسي والسلطة. في العالم العربي، الصعود والأفول، ط1: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص91-92.

² - إسلام السيد عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا، ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص545.

ليس في صالحها أو في صالح المعارضة ، ما دام نظام بن علي قوياً متماسكاً رغم توالي المؤشرات الدالة عن بدايات دخوله في أزمة هيكلية.¹

لقد ساعدت مجموعة من الأسباب والظروف على وصول حركة النهضة التونسية للحكم، أين طرحت نفسها كبديل جديد يحمل مشاريع سياسات عامة، تختلف عن سياسات النظم السياسية القائمة، وهذه الأسباب هي كالتالي:

أ- أسباب الصعود السياسي للحركات الإسلامية: شكل الربيع العربي منعطفا حاسما في مسيرة الحركات الإسلامية، فبعد عقود من القمع والتضييق عادت تلك الحركات بقوة إلى المشهد السياسي العربي، وأدى سقوط الأنظمة كما في تونس، والإصلاحات التي عرفها المغرب تحت ضغط الحراك الشعبي إلى بروز الحركات الإسلامية كقوى سياسية فاعلة شاركت ونجحت في اكتساح الانتخابات وتصدر الحياة السياسية داخل هذين البلدين.

وإذا كان الحراك السلمي في العالم العربي قد انطلق على يد قوى سياسية شبابية ومدنية بعيدا عن التنظيمات السياسية التقليدية، بما فيها الجماعات الإسلامية فإن هذه القوى لم تكن قادرة وحدها على التحكم في الحراك وتوجيه مساراته، وضبط تداعياته وذلك بسبب افتقارها إلى القدرات التنظيمية والقوة الاجتماعية اللازمة، الأمر الذي أفسح المجال أمام الحركات الإسلامية لاستغلال الفراغ السياسي.

ب- انسجام خطاب الإسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية: بما أن البيئات التي تولدت منها الحركات الإسلامية هي بيئات إسلامية في الأساس، وبما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الإسلامية، لذلك سعت حركات الإسلام السياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلعاتها كما تبنت خطابا متسقا مع البيئات التي أنشأت فيها وليس مغايرا أو صادما لها، ومن ثم أصبح خطابها ينسجم مع ما يستطيع إليه الإنسان المسلم في بيئته الاجتماعية. وكان لهذا الدور أثرا بالغا في اتساع نفوذ حركات الإسلام السياسي في مختلف الساحات الإسلامية، وهي على عكس العديد من الحركات غير الدينية التي تبنت خطابا صداميا مع قنوات المجتمع خصوصا الدينية منها، فأصبحت مرفوضة ومنبوذة ومقاطعة ومعزولة اجتماعيا ثم إن خطاب الحركات الإسلامية كان منسجما مع القيم والأخلاق الإسلامية في الوقت الذي كان خصومها غارقون في الفساد يأمررون بالمنكروينهم عن المعروف ولقد صبرت تلك الحركات على كل أشكال الظلم والقهر التي لم يتردد خصومها في الداخل والخارج من ممارستها ضدها.

¹ - صلاح الدين الجورشي، نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة، {<https://www.noonpost.com>}. {تاريخ التصفح 2022/09/12}.

ج- دمج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية: إن بعض الأنظمة الحاكمة بدأت منذ تسعينات القرن الماضي عملية دمج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية، وذلك بهدف ضمان الاستقرار وتقوية مشروعية الأنظمة وامتصاص التذمر الاجتماعي، وعلى خلفية ذلك فقد اقتنع جزء مهم من التيارات الإسلامية بأن أفضل خيار هو تبني الإصلاح التدريجي عبر المشاركة في العملية السياسية واستفادت هذه التيارات بشكل فعال من الانفتاح السياسي النسبي للأنظمة الذي شكل بالنسبة إليها فرصة لمراكمة خبرتها في العمل السياسي وتحسين أدائها التنظيمي كتجربة الانتخابات فقد استفادت الحركات الإسلامية وتعلمت بشكل جيد من عملية الاندماج السلمي، فاعتمدت استراتيجيات سياسية براغماتية تقلص المواجهة مع النظام الحاكم.

د- تميز الحركات الإسلامية بالانتظام والانضباط والعمل السياسي: تعد الحركات الإسلامية في كثير من الحالات الأكثر تنظيماً وانضباطاً ومراكمة للعمل السياسي مقارنة بباقي القوى السياسية فعلى الرغم من تعرضها للتضييق والقمع أحياناً فإنها تعلمت من التجربة السياسية وهي في المعارضة.

كما أن حركات إسلامية عدة تميزت بالكفاءة التنظيمية على مستوى البرامج والخطاب السياسي ومارست بشكل جيد الديمقراطية قياساً إلى كثير من الأحزاب الأخرى، وهذا ما ينطبق مثلاً على حزب العدالة والتنمية المغربي الذي كشف خلال فترة وجيزة عن حيوية تنظيمية وتأطيرية تجاوزت كل الأحزاب التقليدية في المغرب سواء كانت يمينية أم يسارية.

هـ- تقديم الحركات الإسلامية للخدمات المعيشية للمواطنين: حرص الإسلاميون على تجنب رفع شعارات دينية في بداية الثورة جعلهم الأكثر قرباً من الناس، كما نجحوا في استقطاب الفقراء عبر تقديم الخدمات المعيشية والمساعدات لهم.¹

واستفادوا من عملهم في مجالات موازية للنشاط السياسي، كالعمل الدعوي والاجتماعي والتربوي والخيري، ما مكّنهم من التواصل مع قطاعات واسعة مهمشة من المجتمع، وهنا قامت الحركات الإسلامية بتلبية الحاجات الأساسية وبخاصة الصحية والتعليمية والاجتماعية لقطاعات من هؤلاء المواطنين وهو ما سمح لها بإيجاد شبكات وعلاقات اجتماعية قوية، شكلت في نهاية الأمر رصيداً سياسياً لا يستهان به.

¹ - إسلام السيد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص 348 و374.

و- نجاح الحركات الإسلامية في استثمار تجذر الدين في المجتمع: نجحت الحركات الإسلامية في استثمار واستغلال تجذر الدين في وجدان المجتمع وحضوره القوي في العمق الاجتماعي والسلوكي للأفراد، حيث تأكد في خضم زخم الربيع العربي الدور المهم للعنصر الديني في التعبئة الاحتجاجية (خروج الاحتجاجات من المساجد ورمزية خطبة يوم الجمعة في انطلاق الاحتجاجات، وإقامة الصلاة في أماكن الاحتجاجات)، وقد أكدت تقارير ودراسات تناولت موقع الدين وواقع التدين داخل المجتمعات العربية وجود توجه نحو التدين والتشبث بالقيم الدينية داخل هذه المجتمعات عموماً في صفوف الشباب خصوصاً.¹

ز- تسويق فكرة الظلم والضحية: نجح الإسلاميون إلى حد بعيد في تسويق فكرة انفرادهم بتحمل الظلم والقهر وكونهم الضحايا الأكثر تضرراً من قمع الأنظمة السياسية لذلك فالإقبال عليهم والتعاطف الشعبي معهم ينطلق في جانب منه من اعتقاد شائع لدى قطاعات شعبية واسعة مفاده أنه أمام انسداد الآفاق السياسية فإن الإسلاميين يشكلون الخلاص والبديل الأفضل باعتبارهم النقيض الكلي للأنظمة القائمة، وأكدت التجارب أن التيار الإسلامي يستفيد أكثر جماهيرياً حين يكون في موقع الضحية والمظلومية لذلك كلما ازداد قمع الإسلاميين وإقصاؤهم من ممارسة السياسة قسراً، اتسع تأييدهم والتعاطف الوجداني معهم.

ح- وهناك من يرى أن صعود تيار الإسلام السياسي إلى الحكم في بلدان الربيع العربي كان نتيجة عاملين أساسيين: عامل داخلي وآخر خارجي، ويتمثل العامل الداخلي في تراكم المشاكل الاقتصادية وضعف الإصلاحات السياسية، ومزيد من تفكك الطبقة الوسطى والشعور بالتعاطف الشعبي مع التيار الإسلامي الذي تعرض للاضطهاد لمدة عقود، وأما العامل الخارجي فلا أحد ينكر دور قناة الجزيرة والدعم التركي لهذا التيار، وكذلك دور بعض الجمعيات الخليجية التي ضخّت أموالاً طائلة لإنجاح تيار الإسلام السياسي في معركته الانتخابية ضد القوى المنافسة له .

ط- بالإضافة إلى الدعم الكبير من الدول الأوروبية والأمريكية التي كانت تراهن على نجاح تيار الإسلام السياسي كمقدمة لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، وشمال إفريقيا.²

¹ - عليّة علاني، مستقبل الاستلام السياسي في تونس المسار والمآلات، تونس الانتقال الديمقراطي العسير: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تونس، 2007، ص 225.

² - عليّة علاني، مستقبل الاستلام السياسي في تونس المسار والمآلات، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مرجع سبق ذكره، ص 225.

وبرغم أهمية كل العوامل السالفة الذكر في تفسير صعود الإسلاميين السياسي، فإن هناك عاملاً آخرًا تم تجاهله أو على الأقل لم يأخذ حظه الكافي من البحث والتحليل ضمن العوامل الأخرى وهو المتمثل في حالة الضعف والهشاشة التي عانتها أغلبية القوى والأحزاب السياسية الموصوفة بـ"المدنية" من ليبرالية وقومية ويسارية، سواء أكانت قوى وأحزاباً قديمة، أم حديثة ظهرت إلى حيز الوجود في مرحلة الربيع العربي.

ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها: تشرذم الأحزاب المعنية، وضعف قدرتها على تشكيل ائتلافات أو تحالفات قوية، فضلا عن محدودية قواعدها الاجتماعية بسبب طابعها النخبوي وتقوقعها في دوائر ضيقة في العواصم وبعض المدن الكبرى، وضعف حضورها على المستوى الجماهيري في المدن والقرى والأرياف، وتعدد مفردات خطاباتها الفكرية والسياسية وبخاصة في ظل تشوه مفاهيم العلمانية والليبرالية والمدنية لدى قطاعات واسعة من الجماهير العربية ونظرا لذلك كله وغيره فإنها لم تستطع في معظم الحالات طرح نفسها كبديل حقيقي للإسلاميين، ولم تكن قادرة أن تكون منافسا قويا لهم في الانتخابات في دول مثل مصر وتونس والمغرب... ما يعني أن جانبا من قوة الإسلاميين مبعثه ضعف منافسيهم من الليبراليين والقوميين واليساريين.

كما لا يمكن في هذا المقام إغفال ظاهرة تشتت وتشرذم الشباب الذين أطلقوا شرارة الاحتجاجات وانخرطوا فيه بفاعلية، وقد برزت هذه الظاهرة بشكل جلي في مصر... وقد ترتب على ذلك وغيره غياب أو ضعف الدور السياسي للشباب خلال المرحلة الانتقالية، ما أفسح مجالا أوسع للحركات والأحزاب الإسلامية.¹

2- عوامل الصعود السياسي للإسلاميين في تونس: استغلال رصيد المظلومية التاريخية، فقد ظل حزب النهضة في مخيلة الشعب التونسي ووجدانه التنظيم الذي عانى أكثر من غيره من سياسات وممارسات الاستئصال والقمع والتضييق والتهجير والتغريب.

كان لإتباع النظام السابق خطة تجفيف منابع التدين بدعم من بعض النخب نتائج عكسية حيث أدت إلى اتساع المد الإسلامي وموجة التدين في البلاد.

برغم القمع الذي مورس على حركة النهضة فإنها قد نجحت في الحفاظ على خطها السياسي المعتدل وعدم الانزلاق في تبني العنف المسلح خيارا للتغيير السياسي، كما قامت بتجديد فكري متميز

¹ - حسنين إبراهيم توفيق، الحركات الإسلامية والسلطة في دول "الربيع العربي" قضايا وتساؤلات، حركات الاستلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول، ط1: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص21.

قصد التكيف مع العصر ومشكلات الواقع حيث أنها جعلت نفسها حركة مدنية تؤمن بالتوافق الديمقراطي والاندماج الطبيعي في الحياة السياسية.

استثمار الفراغ السياسي الذي ترتب على سقوط نظام بن علي وعدم وجود أحزاب مؤهلة لتصدر المشهد السياسي، فكان حزب النهضة هو البديل الوحيد المتاح أمام الناخبين وخاصة أن بعض الأحزاب الأخرى كانت ضعيفة.

استفاد حزب النهضة من قدراته التنظيمية وإمكاناته من التواصل مع المواطنين وقد تجسد ذلك من خلال مؤشرات عدة منها: إعادة بناء هياكلها بشكل سريع، وتحضيره للانتخابات بشكل جيد وتواصله الواسع مع المواطنين في الشارع وعبر الشبكات الاجتماعية وخصوصا الشباب والنساء ولذلك فقد كان لافتا للنظر أن تنجح 42 امرأة على قوائم الحزب من إجمالي 49 امرأة.

أسهم الخطاب السياسي لحزب النهضة في تعزيز فرص فوزه، حيث وجه رسائل طمأنة سياسية للداخل والخارج، ورفض منطق الاصطفاف العقائدي بين الإسلاميين والعلمانيين ودخل ي سلسلة من التوافقات والمساومات السياسية مع القوى الرئيسية الفاعلة في المشهد السياسي التونسي.¹

وبهذا يمكن القول بأن صعود الإسلاميين في تونس ربما كان يعكس الثورة الاجتماعية والثقافية في تونس أكثر مما يعكس الثورة السياسية.²

قبل الثورة لم يفكر الإسلاميون بمختلف تياراتهم ومشاريعهم في شؤون الحكم ودوائره وتحدياته لقد كانوا مطاردين لم يسمح لهم بالوجود تحت أي عنوان أو غطاء، وكانت حركة النهضة باعتبارها العمود الفقري للإسلام الحركي في البلاد، تمر بأضعف مراحلها نتيجة المحاكمات المتتالية، كما كانت كوادرها ملاحقة في الداخل والخارج.³

إن وصول النهضة إلى المشهد السياسي التونسي يتزامن مع العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور أحزاب إسلامية في مختلف أنحاء المنطقة، وهي الرغبة في تحدي سلطوية النخب الحاكمة، إعطاء صوت وقوة لجيل من المهنيين المتعلمين من الطبقة المتوسطة الذين لم يكن النظام قادرا على

¹ - إسلام السيد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص 350

² - محمد الحاج سالم وآخرون، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، أوراق ورشة عمل من تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية: الجامعة الأمريكية، بيروت، مارس 2016، ص 12

³ - براء بركات حمد الغرابية، الأحزاب الإسلامية ودورها في الحياة السياسية المعاصرة: حزب حركة النهضة في تونس نموذجا، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة الملايا، كوالالمبور، 2016)، ص 191

استيعابها أو غير راغب في ذلك. واستياء واسع النطاق إزاء استيراد القيم والسلوكيات التي كان ينظر إليها على أنها ضارة بالتماسك بين المجتمع وقيمه الأصلية.¹

ومن هنا دخلت البلاد التونسية مرحلة انتقالية جديدة تطلع فيها الشعب التونسي بتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية في حين تطلع القوى السياسية بالتمكن من احتلال مكانة كبيرة بالنظام التونسي، وطرحت على الساحة التونسية مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بمستقبل البلاد والتي يتطلب معالجتها لتحقيق آمال وطموحات الشعب التونسي بعد الثورة وشهدت هذه المرحلة الكثير من علاقات التفاعل بين القوى المختلفة واستقر الرأي على إعادة بناء الدولة الجديدة بانتخابك مجلس تأسيسي جديد يوكل له شعب تونس عبر الاقتراع التخطيط للمستقبل والتشريع له وتكوين حكومة جديدة.²

من خلال ما سبق أسست الثورة التونسية مشهد سياسي جديد كان لحزب حركة النهضة التونسية دورا كبيرا فيه، فالأول مرة تصل حركة إسلامية للحكم في العالم العربي وتتصدر المشهد السياسي، لتدخل الدولة التونسية في مرحلة انتقالية جديدة كان لحزب النهضة دورا هاما فيها. المبحث الثاني: استراتيجية النهضة في بناء التوافقات للمرحلة الانتقالية بعد 14 جانفي

2011

لقد شهدت العديد من الدول العربية بعد ما سمي "بالربيع العربي" محاولات للانتقال الديمقراطي من أجل إقامة أنظمة ديمقراطية في ظل نظام دولي حديث، من هذه المحاولات منها ما حقق نتائج جيدة منها النموذج التونسي، ويعود نجاح النموذج التونسي لحسن إدارة حركة النهضة التونسية للفترة الانتقالية بالتوافق وتجاوز الاعتبارات الفكرية والإيديولوجية، وإشراك كافة التشكيلات السياسية لتقاسم أعباء ومسؤوليات إدارة الحكم وقد اتبعت الحركة جملة من الاستراتيجيات لتحقيق الانتقال عبر التوافق عبر ثلاث مراحل وهي كالتالي:

المطلب الأول: النهضة واستراتيجية التوافق بعد ثورة 14 جانفي 2011

لقد ظهرت النظرية التوافقية في السياسة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت بعد فشل بعض جوانب الديمقراطية التنافسية، وكان مضمون التوافقية في حينه هو الخروج على الإجماع النمطي الذي يمثله النظام الأكثرية البريطاني والأمريكي والفرنسي، والذي لم يحقق نجاحا

¹ - Francesco Cavatorta. *The success of 'Renaissance' in Tunisia and the complexity of Tunisian Islamism*, IRELANDdle East Report, issue 262, Spring 2012, p11

² - أميرة عبد الرزاق الخليل، مرجع سبق ذكره، ص203.

كافيا في مجتمعات أخرى في القارة الأوروبية، لذا بحثت التوافقية على نمط آخر من النظام السياسي لتفريغ المجتمع من الصراعات والاختلافات.

هناك من يرى أن التوافقية السياسية في العملية السياسية ظاهرة قديمة ولكن الحديث عنها هو مبدأ الإجماع الديمقراطي بدلا من الديمقراطية الأغلبية، لأن الإجماع حتما سيؤدي إلى استقرار المجتمعات بدلا من التشرذم ومنه تكون التوافقية هي الحل الأمثل مقارنة بحال الصراع وإلا فلا. إلا أن السير على خطى التوافقية في الواقع السياسي لم يكن إلى الأبد، بل كان مؤقتة ومرحلة لانتقال المجتمع نحو الاستقرار الأفضل، ولم تؤد التوافقية في تطبيقها إلى تجزئة جغرافية وقومية للدولة، بل أصبحت هذه الترتيبات السياسية خطوة حكيمة في سبيل الاستقرار وتكوين المجتمع السياسي ودولة متكاملة من جديد.¹

هناك ثلاثة أنواع من التوافقات: التوافق الإثني- الاجتماعي "consociational pact" مثل بلجيكا وسويسرا ولبنان، ويشترط في مقايضة التجاذب بقبول التمثيل النسبي الذي يعدل من المفهوم للديمقراطية (الرابع يحدد مصير الخاسر) ثم هنالك الوفاق حول قيم متعالية وكونية أي عقد اجتماعي بين أفراد "disembodied" تخلصوا من روابطهم الاجتماعية والإرث الثقافي التاريخي بما فيه الدين الجماعي، وأحسن مثال هو فرنسا، وهناك أخيرا الوفاق السياسي المبني على التحالفات الطرفية والعقلانية الهدفية (هدف/وسيلة)، والحسابية (ربح/خسارة) كما نجده في نظريات العقلانية الشكلية.² عرفت التجربة الانتقالية في تونس محطات عديدة تم فيها توظيف منطق "التنازلات السياسية" أو التوافق السياسي، التي أثرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني حيث رافق منطق التنازل المسار الانتقالي بعد الثورة، الذي بدأ بتجربة توافقية بين عدد من المكونات السياسية أفرزت حكومة الترويكا في نسخها الأولى مروراً بالتخلي عن رؤساء للحكومة، وصولاً إلى حكومة التكنوقراط وعلى ذلك الأساس أنجز الدستور وانتخابات البرلمان والرئاسة.³

وقد تم تقسيم مراحل الانتقال إلى أربع مراحل شملت كل مرحلة جملة من الاستراتيجيات.

¹ - الحسين لرقط، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسخ الديمقراطية في تونس 2010-2019، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيم السياسي الإداري، جامعة الجزائر3، 2019-2020)، ص27.

² - حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية، العدد18، يناير 2016، ص10.

³ - كمال القصير، التوافق وبناء الدولة في التجارب المغاربية: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري2014، ص4.

أولاً: المرحلة الانتقالية الأولى (جانفي-أكتوبر 2011) أهم الاستراتيجيات

تتطلب المراحل الانتقالية التركيز على وضع أسس دستورية وقانونية وأخرى مؤسسية، تضع الدول على الطريق المؤدي إلى دولة المؤسسات وحكم القانون، أي إلى وضع لا يحتاج الناس فيه للخروج إلى الشارع لنيل حقوقهم كما تتطلب المرحلة الانتقالية أيضاً التوافق على إجراءات محددة لمسار النظام الديمقراطي ومعالم الدستور والنظام الجديد عن طرق إجراء أكبر قدر ممكن من التوافق بين السلطة القائمة و القوى الرئيسة في المجتمع على قواعد الديمقراطية بالإضافة إلى استقطاب القوى الثائرة كي تتوافق مع الأوضاع المستحدثة وهذا ما حدث في تونس.¹

أطلقت العديد من التسميات على التفاهات والتنازلات والتوافق والانسجام الذي حدث بين النخب التونسية التي سيرت المشهد التونسي الجديد بعد الثورة فهو التوافق النخبوي حسب "أنور برخرص" الانتقال الديمقراطي التشاركي"، وحسب أيمن البوغانمي "التنافس التساوي"، حسب أمل بوبكر "سياسة التوافق" أو "الإجماع" حسب روي مكارثي.²

يعرف القرار التوافقي بأنه هو القرار الذي يدعمه جميع أعضاء الفريق، قد يكون هذا القرار ليس بالضرورة هو الخيار المفضل لجميع الأعضاء، عندما يتم التوصل إلى إجماع حقيقي من خلال عملية يشارك فيها كل عضو من أعضاء الفريق، فعادة ما تكون النتيجة قراراً عالي الجودة، علاوة على ذلك أنه قرار يحظى بقبول ودعم واسعين للتنفيذ.³

1- تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

أ- كانون الثاني/ يناير 2011 تشرين الثاني/ أكتوبر 2011: انطلق المسار بعد الإطاحة بن علي ببعث ثلاث لجان يوم 17 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2011 وهي: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجباتها. واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، وقد أذن بتأسيسها في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2011 رئيس الحكومة حينذاك محمد الغنوشي، كانت مرحلة توافقية بحث من دون اللجوء إلى أي انتخابات، كان هناك وفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين

¹ - ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، مرجع سبق ذكره، ص 427.

² - زينب فريح، النخب التونسية في ظل تحولات المشهد التونسي بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02 جويلية 2021، ص 482.

³ - Sali Shehu, *Political Consensus: Acruial and key element of political oeganization*, Ph D Candidate, Faculty of Tirana, Tirana, Albania, p158.

من مختلف الأنواع وساعدت النخب المدنية المعتدلة في الحكم التحول بقبول التفاوض مع المعارضة، كان ذلك بعد قبول المعارضة التي تحصنت بـ "المجلس الوطني لحماية الثورة" ضم (29 حزبا وجمعية) ومجالس جهوية مماثلة الانضمام إلى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي وهكذا أصبحت الثورة لا فقط شرعية بل وأيضا قانونية.

وتمكنت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من وضع قانوني انتخابي، وانتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتحديد موعد الانتخابات في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 على ألا تتعدى فترة سنة لصوغ دستور جديد.¹

بعد التصحيح في القراءة الدستورية، تمكن الرئيس المؤقت "فؤاد المبرع"، رئيس البرلمان في النظام السابق والمخول دستوريا بتولي منصب الرئاسة في حالة الشغور النهائي للمنصب حسب المادة 57 من الدستور من ضمان تصويت المجلس النيابي على قانون يجيز له إقرار مراسيم وذلك بموجب المادة 28 من الدستور، كما تشكلت حكومة انتقالية ضمت وجوه من النظام السابق وأخرى من المعارضة أمثال "أحمد نجيب الشابي" عن الحزب التقدمي الديمقراطي الذي استبدل اسمه لاحقا بالحزب الجمهوري و "أحمد إبراهيم"، عن حركة التجديد التي أصبحت تحت تسمية "حزب المسار الديمقراطي" مصطفى بن جعفر"، عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وأن هذه الآلية حسب اعتقاد كل من توفيق المديني و"عزالدين عبد المولى"، أنها حققت نوع من الوفاق بين النخبة التونسية على اختلاف انتماءاتها السياسية والفكرية، فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، فقد استطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية، وهذا راجع إلى الإرث الدستوري والدولاتي لتونس، حيث لا ننسى أن هذه الأخيرة عرفت صدور أول دستور في البلاد العربية، الذي عرف بدستور 1861 ويشكل الإرث الرمزي ثقة كبيرة للجنة فما كان عليها سوى استدعاءه لأجل إنجاح المرحلة الراهنة.

لكن هذا الوفاق- الظرفي- لم يسمو لتطلعات الشعب التونسي بل هناك من اعتبر أن الخوف من الانفلات الأمني هو الذي دفع البعض من الذين صنعوا الثورة بالقبول بحلول لا يحكمها منطق الثورة مثل القبول بأعضاء الحكومة الانتقالية الأولى، نظرا لأن الوعي عند الذين قاموا فعلا بالثورة يمتاز أكثر وضوحا من الفاعلين التقليديين، فعندما قالوا "إسقاط النظام" هدفوا من وراء ذلك لإلغاء الدستور وحل كل المؤسسات التي انبثقت عنه.

¹ - حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

طالب الشعب التونسي بإسقاط الحكومة كونها تمثل استمرارية للنظام السابق حيث أجبر أعضاء الحكومة المؤقتة على الاستقالة في 2 مارس 2011، بداية بالوزير الأول وتبعه مجموعة أخرى من الوزراء بفعل الضغط الجماهيري وحلت محلها الحكومة المؤقتة الثانية "الباجي قايد السبسي" وهي تعتبر مرحلة انتقالية ثانية من بداية التحول الديمقراطي، حيث حققت الثورة التونسية انتصارا جديدا بتمكّنها من الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم 9 مارس 2011 بحل "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، كما تم إلغاء إدارة أمن الدولة، وبذلك نلاحظ تواصل التأثير الجماهيري في عملية التغيير، وفي تحقيق أهداف الثورة تدريجيا، لكن هذا لا يكفي لتسيير هذه المرحلة الحرجة التي مرت بها تونس خاصة الطرف الأمني، وإنما وجب تحصين الثورة بأطر مؤسسية ودستورية لحماية الثورة ومن ثم تأمين المسار الديمقراطي، ونظرا لغياب المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام فقد اتحدت فواعل سوسيو-سياسية جديدة وأخرى قديمة للاضطلاع بالمهمة وتم تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي¹، بعدما حققت الثورة أول نتائجها بمغادرة رئيس الجمهورية البلاد، تم تنظيم انتقال السلطة في تلك المرحلة عن طريق الآليات الدستورية بناء على وصف المشهد في تونس على أنه حالة شغور في منصب رئيس الجمهورية استنادا إلى الفصل 56 من دستور 1959، ثم بالاستناد إلى الفصل 57 من نفس الدستور².

ثانيا: دور الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في إدارة المرحلة الانتقالية

تشكلت هذه الهيئة على أنقاض "المجلس الوطني لحماية الثورة" الذي ضم تقريبا كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية، ونظرا لنشوء الخلافات داخل المجلس تدخلت الحكومة المؤقتة الثانية وشكلت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وهي هيئة غير منتخبة وإن كانت تضم أعضاء منتخبين في منظماتهم وأحزابهم وشخصية وطنية، تأسست 15 مارس 2011 بعد إدماج هيئة حماية الثورة وتضم 12 حزبا و19 منظمة أبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل وضمت 71 عضوا في أوائل مارس ثم وصلوا إلى 155 عضوا في شهر أفريل، وترأس الهيئة الأستاذ عياض بن عاشور لأجل التحضير للانتخابات، بالإضافة إلى مراجعة بعض

¹ - عائشة عباس، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 44، 2014، ص 56-58.

² - وليد تركي، الإشكالية الدستورية في الانتقال الديمقراطي في تونس، مجلة اليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، 2016، الجزائر، ص 16.

المسائل المهمة التي تتعلق بالمجال الدستوري وتسيير الحياة السياسية كحماية حريات المواطنين والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات... وغيرها.

لأجل تأسيس دولة القانون، وبالتالي فالهيئة حلت الإشكالية المثارة حول مسألة الشرعية الجديدة في تونس، هل الشرعية الثورية أم الدستورية؟ نظرا لتمثيلها للشرعيتين الدستورية والثورية بناء على رغبة الشعب التونسي الذي أراد شرعية جديدة منبثقة عن مؤسسات جديدة، وليس حسب ما ينص عليه الدستور القديم القاضي بإجراء انتخابات رئاسية في غضون شهرين، ومن ثم اضطلعت الهيئة بتلك المهمة، والتي رغم صبغتها الاستشارية الواردة في نص المرسوم الذي أنشأها فإن أغلب مقترحات الهيئة تحولت إلى قرارات نافذة ثم إلى واقع تشكل بالتدرج أسس الإجراءات وأسس لسلسلة الإجراءات القانونية والتنظيمية التي أطرت عملية الانتقال وأوصلت البلاد إلى انتخاب المجلس التأسيسي، فإن كانت الحكومة المؤقتة قد اشتغلت بتسيير شؤون الدولة فيما يخص عملها اليومي إلى جانب إدارتها لملفات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية، فإن مهمة الهيئة انصرفت إلى وضع الإطار التشريعي العام فخلال الأشهر الثمانية من عملها أصدرت عددا من المشاريع والمراسيم لتنظيم الحياة السياسية كان أبرزها المرسوم 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011، والذي أنشأت بمقتضاه "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات"¹، "وهي هيئة عمومية مستقلة ودائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي مقرها تونس العاصمة تتولى القيام بجميع العمليات المرتبطة بتنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإدارتها والإشراف عليها طبقا لهذا القانون وللتشريع الانتخابي"²، التي وضعت القانون الانتخابي الجديد القائم على وجود لجنة انتخابية مستقلة وثنائية متوازنة بين الرجال والنساء والاقتراع النسبي، وقد صادق مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بالإجماع على ذلك التعديل الذي أسس لنظام سياسي جديد تجلت معالمه في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس 23 أكتوبر 2011، إنفاق عنها المجلس الوطني التأسيسي أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية.³

وكان إنشاء الهيئة بمنزلة المخرج التوافقي في تلك المدة التي شهدت ارتباكاً في عملية نقل السلطة بعد شغور منصب رئاسة الجمهورية، وحلا للإشكال الذي طرحه تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحياتهما التشريعية لفائدة رئيس الجمهورية المؤقت وما سببه من غياب في توازن المشهد السياسي وأساساً على مستوى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

¹ - عائشة عباس، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² - محمد أديب حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 570.

³ - عائشة عباس، مرجع سبق ذكره، ص 58.

إضافة إلى عدم وضوح الرؤية السياسية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال الديمقراطي لتتحول بذلك الهيئة إلى إحدى أبرز المؤسسات السياسية المستحدثة في المرحلة الانتقالية التونسية.¹

تم إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بالمرسوم عدد 6 لسنة 2011، في هذا المرسوم تمثل الهيئة عضوا استشاريا (فقرة أولى)، أما في الممارسة فقد تحولت إلى "شبه برلمان" (فقرة ثانية).²

مثلت المشاركة السياسية لل نقابات العمالية وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات الوطنية الأخرى الطابع المميز للانتقال الديمقراطي التونسي، شاركت 19 منظمة ونقابة عمالية في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، والمؤسسة العليا لإعادة إحياء أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المكلف بإصلاح مؤسسات الدولة في أعقاب سقوط نظام بن علي والتحضير لأول انتخابات ديمقراطية 2011.³

في هذه المرحلة الانتقالية عاشت تونس نوعا من المزاوجة بين المسار الدستوري والمسار الثوري أو جدلية الشرعية الدستورية والشرعية الثورية في رسم ملامح الانتقال الديمقراطي وترتيب أولوياته وترجيح بعض الخيارات على حساب أخرى، فتم الاعتماد على ما يسمح به الدستور لتنظيم انتقال السلطة في حالة شغورها، وتواصل ذلك مع كل المراسيم التي ضمنت استمرارية سلطة الدولة في الوقت نفسه تم الانتقال من الشكل العفوي واللا رسمي الذي أراد تأطير المرحلة الانتقالية باسم الشرعية الثورية إلى أشكال أخرى حظيت بالشرعية القانونية والوافقية التي كانت من بينها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي تأسست في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام السابق، وتكمن أهمية هذا الإطار في عدة نواحي أهمها تمثيلها لل شرعيتين الدستورية والثورية، وصلاحياتها الواسعة، وطبيعتها التأسيسية حيث مثلت الهيئة رغم ما رافق تكوينها وصلاحياتها ومدى تمثيلها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية من جدال طوال فترة عملها الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، وذلك منذ تأسيسها في 18 فيفري 2011 وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر من العام نفسه.⁴

¹ - هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، ص 01.

² - حمزة برطال، نهاية الدستور التونسي لسنة 1959، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص 60.

³ - Andreal carboni, University of Sussex March, 2020, p57

⁴ - حمزة بوزيدي، التغيير السياسي في تونس بعد 2011: بين المسار الدستوري والفعل الثوري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، ص 1250.

إن تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وتأسيس اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات مهد لدخول تونس المرحلة الانتقالية الثانية بعد المسار الثوري، وهي مرحلة إثبات الوجود وبداية التأسيس للمؤسسات في الإطار الرسمي بدل الإطار غير الرسمي لها، واتخاذ أول خطوة لها بإنشاء المجلس التأسيسي.¹

المطلب الثاني: بناء التوافقات في المرحلة الانتقالية الثانية من أكتوبر 2011 إلى نوفمبر

2014

أهم استراتيجيات التوافق خلال هذه المرحلة.

أولاً: انتخابات المجلس التأسيسي

كان إقرار انتخاب هيئة تأسيسية مهمتها إصدار دستور للجمهورية الثانية مكسباً أساسياً لكل المناضلين الذين ناضلوا من أجل تأسيس نظام ديمقراطي، وقد كان من المفروض أن يكون تاريخ هذه الانتخابات يوم عيد الجمهورية في 25 جويلية 2011 بما يمثله هذا التاريخ من رمزية وطنية غير أن ظهور العديد من العراقيل التقنية بالإضافة إلى المشاحنات السياسية عطلت إجراء الانتخابات في هذا الموعد ووقع تأجيلها إلى تاريخ 23 أكتوبر 2011، مثلت هذه المحطة الانتخابية منعرجاً حقيقياً في التاريخ السياسي التونسي بوصفها حسب تأكيد العديد من الملاحظين الوطنيين والدوليين أول انتخابات نزيهة وشفافة في دولة الاستقلال، كما مثلت اختباراً حقيقياً لمدى التزام مختلف الأطراف السياسية لحكم صندوق الاقتراع ولمبادئ دولة القانون²، وصف كمال الجندوبي رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إقبال التونسيين على انتخابات المجلس التأسيسي الأحد 23 أكتوبر 2011 بالقول أنه "فاق كل التوقعات التي كنا نتصورها بلغت عدد المقترعين في هذه الانتخابات بلغ 4 ملايين من أصل 7 ملايين ناخبا محتملا وهو ما يمثل نسبة ب 45.1%³.

1- وظيفة المجلس: حددت الوظيفة الأولى للمجلس التأسيسي في وضع دستور للبلاد ويتمتع

هذا المجلس بصلاحيات سيادية، حيث يمكنه القيام بمهام غير تأسيسية كسن القوانين واختيار الهيئات التي تسير المرحلة الانتقالية ويعد المجلس التأسيسي أعلى سلطة قائمة من الناحية القانونية،

¹ - دراجي المكي، عبد الفتاح سويد، المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 03، ص 39.

² - مراد مهي، المسار الدستوري والسياق الثوري في تونس: قراءة سيوسولوجية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 481.

³ - نسرين الدميري، الجمهورية التونسية، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي 2013: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2013، ص 168.

غير أن بعض خبراء القانون الدستوري يأخذون على الأمر الرئاسي المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بانتخابك المجلس التأسيسي صياغته غير الدقيقة من الناحية القانونية البحتة، لأنه اكتفى بالإشارة إلى انتخاب مجلس تأسيسي تعهد إليه مهمة صياغة الدستور الجديد، ولم يتطرق الأمر الرئاسي إلى الآليات والشروط الدقيقة التي تجرى فيها عملية بنوية معقدة مثل صياغة دستور جديد للبلاد، ولم يتطرق الأمر الرئاسي إلى الآليات والشروط الدقيقة التي تجري فيها عملية بنوية معقدة مثل صياغة دستور جديد للبلاد، كما يذكر هؤلاء أن المرسوم قد تضمن أيضا بعض الثغرات منها: عدم تحديده مهمة المجلس التأسيسي بدقة: هل هي دستورية حصرا أم دستورية- تشريعية؟

لم يحدد الأمر الرئاسي مصير مشروع الدستور الذي سيحرره المجلس وما إذا كان سيكتفي بإقرار المجلس التأسيسي له بعد صياغته أم سيعرض للموافقة الشعبية عن طريق الاستفتاء، ليحظى نص الدستور الجديد بالشرعية الشعبية احتراماً لمبادئ الثورة بإشراك الشعب في تقرير مستقبله السياسي، بلغ العدد الإجمالي للقوائم المرشحة لانتخابات المجلس التأسيسي 1519.¹

- جدول رقم (01): توزيع القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي

القوائم الحزبية	830 قائمة
القوائم المستقلة	655 قائمة
القوائم الإنتلافية	34 قائمة

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار،

والنتائج: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2012، ص152.

2- إنتخابات المجلس التأسيسي وتصدر حركة النهضة المشهد السياسي: بعد قيام الثورة في 14 جانفي 2011 وسقوط نظام الرئيس السابق بن علي، وبرغم محدودية مشاركة الحركة الإسلامية في الثورة فقد سجلت عودة قوية بعد سنوات من الإقصاء والتهميش حيث عادت قيادات الحركة من المهجر وعودة زعيمها الشيخ راشد الغنوشي لاستئناف العمل السياسي من جديد تحت منظومة مفاهيمية سياسية جديدة واستراتيجية عمل جديدة في بيئة سياسية بدت في أولها متاحة للجميع.

فقد شكل سقوط النظام فرصة للحركة لإعادة إثبات ذاتها والخروج من طور المغالبة والمواجهة إلى طور المشاركة في صوغ المشهد السياسي، وبدت حركة النهضة حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي والإيديولوجي للمجتمع التونسي مؤكدة أنها لا تنصب نفسها في موقع الوصي على الإسلام

¹ - عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2012، ص2.

أو الناطق باسمه فأرسلت بذلك رسائل إيجابية إلى مكونات المجتمع المدني وانخرطت في مسار التنافس النزيه على السلطة.

بدأت الحركة على جانب كبير من الانتظام واستعادت قدرتها على التشكيل والاستقطاب في وقت قياسي ووضعت لها مراكز وفروعاً في مختلف المناطق والمحافظات ولمت شتات قواعدها في الداخل والخارج كما باشرت عملها الخيري وجهدها الجمعوي في المناطق المحرومة واقتربت من الطبقات الوسطى والمستضعفة، وصاغت استراتيجية ذكية عن طريق إدراج برنامج انتخابي واعد وقريب من هموم المواطن التونسي لطرحه الانتخابات المجلس التأسيسي مع رفض الحركة الانخراط في موجات الاستقطاب الثنائي، بل دخلت في وفاق مع التيار العلماني بعد تصدرها لانتخابات المجلس التأسيسي¹، ورغم أن الحركة تعد حزب سياسي له ثقله في تونس استناداً لقاعدتها العريضة ونتائج انتخابات سنة 1989 التي دخلتها بقوائم مستقلة، إلا أنها تعاملت مع الوضع الجديد بكثير من الموضوعية أساسها مساهمة جميع التونسيين في إسقاط النظام المستبد الذي تبني أسلوباً في الحكم قائم على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية، نتج عنه تحول تونس إلى بلد أسير عصابة عائلية وبالتالي ارتكزت رؤية الحركة لتونس الجديدة على التشاركية مع كل القوى وأن المرحلة تتطلب تضافر جهود الجميع مهما اختلفت أيديولوجياتهم، فجاء خطابها معتدل بعيداً عن الخطاب الإسلامي التقليدي عرضت رؤيتها لتونس بكل وضوح سواء من خلال برنامج سياسي اقتصادي، اجتماعي، ثقافي تربوي مفصل بدقة أعدده خبراء في شتى المجالات، ضم أرقاماً والتزم بتحقيق نتائج على امتداد سنوات حكمها، ولم تلتزم الحركة بها في السنة الأولى أو الثانية لاستحالة ذلك على اعتبار الوضع الموروث خصوصاً أن السنوات الأولى قد يغيب عنها الاستقرار السياسي، وقد كان برنامجها وسيطاً معتدلاً منفتحاً على كل مكونات المشهد التونسي².

¹ - الياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 159.

² - محمد أديب حمدي، إدارة أحزاب الاستلام السياسي للمراحل الانتقالية: حركة النهضة في تونس أنموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 567.

جدول رقم (02) المقترعون في انتخابات المجلس التأسيسي.

عدد الناخبين المحتملين		8.289.924
العدد الإجمالي للمقترعين الذين أدلوا بأصواتهم	إداري	4.308.888 منهم 214.231 في المهجر
	آلي	563.707
العدد الإجمالي للأصوات الصحيحة		4053148
العدد النهائي للأوراق الملغاة		155911 (3.6 %)
العدد الإجمالي للأوراق البيضاء		99829 (2.3 %)
نسبة الناخبين من مجموع من صوتوا		45%
النسبة العامة للمشاركة		52%

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره، ص 20

ومنه قد اعتبر انتخاب المجلس التأسيسي خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، وإذا كانت أول صلاحية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس الجمهورية الذي يتولى بدوره تسمية رئيس الحكومة، ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية ودخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر.¹

في هذه الحالة أصبح المجلس الوطني التأسيسي وفق ما جاء في ديباجة هذا القانون "هو السلطة الشرعية الأصلية المكلفة من الشعب التونسي بإعداد دستور تحقيق أهداف الثورة التونسية والإشراف على إدارة شؤون البلاد إلى حين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة".²

أ- البرنامج الانتخابي لحركة النهضة 2011: تحضيراً لدخولها في أول انتخابات ما بعد سقوط النظام في 23 أكتوبر 2011، فقد صاغت حركة النهضة برنامجاً انتخابياً مثل أنموذجاً فريداً في الفكر السياسي الإسلامي للحركات الإسلامية في الوطن العربي، فالبرنامج يعتز بالقيمة الحضارية للإسلام وينص على أنه دين الدولة التونسية وعلى أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ولكنه في الوقت ذاته يعترف برصيد الخبرات الوطنية لتونس كذا وبالخبرة الإنسانية للعالم، إذ أنه يرى الدين مصدراً

¹ - عبد اللطيف باري، نزيهة عمران، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² - منعم براهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية: مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014، ص 60.

للإلهام ويسعى إلى عدم فصل مجالات الحياة عن فلك القيم والأخلاق بل إنه يقوم على فكرة استخدام "تعاليم الإسلام" كأساس لهضة البلاد، من اللافت للنظر أن البرنامج يعترف صراحة بالدولة المدنية ويحدد وظائفها وذلك في المادة العاشرة من برنامجها: "تبنى حركة النهضة نموذج الدولة المدنية التي ترفع الشأن العام وتحمي السلم الاجتماعي، وتعمل من أجل الرقي الاقتصادي وتسعى إلى ترسيخ الحريات العامة والخاصة وتحترم قواعد الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات". كما تبنى برنامج الحركة الانتخابي النظام البرلماني الخالص كنظام حكم البلاد، حيث الحزب الحائز على أغلبية المقاعد هو الذي يشكل الحكومة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان، أما الرئيس فإنه يختار من خلال البرلمان وليس من خلال انتخابات شعبية، وذلك في تطبيق أمين للنظام البرلماني الكلاسيكي أما القضاء فإنه مستقل عن السلطة التنفيذية، وتحدد محكمة دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان، وهو من يعين رئيسها والبرلمان ذو غرفة تشريعية واحدة.

انطلاقاً من هذا يتبين أن برنامج الحركة منفتح على المجتمع المدني، ويدعم مؤسساته بقوة حيث ينص في المادة 12 "على قيام مجتمع مدني منظم ومستقل يسعى إلى تحرير طاقات الأفراد وإشراكهم في الشأن العام وتوحيد جهودهم درءاً للاستبداد وتوغل وطفغان رأس المال على المجتمع، هذا بالإضافة إلى العمل على إلغاء القوانين القمعية التي تحد من الحقوق والحريات".

كما يلاحظ من البرنامج بشكل عام أنه لا يدخل في تفاصيل بخصوص علاقة الإسلام بالدولة وأنه لا يتحدث كمن يريد أن يقيم توازناً حرجاً بين الإسلام والدولة المدنية، وهذا يدل على أن التيار الإسلامي في تونس لديه قدرة أكبر على التعايش مع فكرة الدولة بمعناها الحديث، بل إنه لا يجد أي حرج في قبول آلياتها ومؤسساتها وإجراءاتها.¹

وفي 23 أكتوبر 2011 تم إجراء الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية وعلى قاعدة التنافس بين الرجال والنساء، حيث تقدم أكثر من 10 آلاف مرشح على قوائم تفوق 1519 قائمة منها 830 قائمة حزبية و655 مستقلة و34 ائتلافية، حيث أدلى ما يفوق سبعة ملايين ناخب تونسي أي بنسبة 90% بأصواتهم لإختيار 217 عضو في المجلس الوطني التأسيسي، ولقد جاءت نتائج الانتخابات كما أعلنها السيد "كمال الجندوبي" رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 17 أكتوبر 2011، التي انتخبت فيها 49 امرأة لعضوية المجلس التأسيسي أي بنسبة 24% من مجموع الأعضاء بحيث يمكننا توزيع المقاعد لكل حزب من خلال الشكل التالي.

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 159-160.

الجدول رقم (03) يمثل توزيع المقاعد لكل حزب في انتخابات المجلس التأسيسي:

30	المؤتمر من أجل الجمهورية
90	حركة النهضة
19	العريضة الشعبية
17	الحزب الديمقراطي التقدمي

أفضت انتخابات المجلس التأسيسي عن تغيرات جوهرية في المشهد السياسي في تونس من خلال إعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، إذ مثل فوز حركة النهضة بداية جديدة في الحياة السياسية التونسية مما وضع التيار الإسلامي أمام اختيار السلطة خاصة أنه حرص على الترويج لخطاب سياسي وسطي ومعتدل وتعهد باحترام الصبغة المدنية للدولة وسيادة الشعب وقاعدة التداول على السلطة وكان من دلالات تلك الانتخابات أن أسس شرعية جديدة لممارسة الحكم تمثلت في شرعية المؤسسات حيث انتهت المرحلة الانتقالية الأولى القائمة على التوافق والاتجاه نحو بناء الجمهورية الثانية¹. وتتفق معظم الدراسات التي تهمل من مبادئ القانون الدستوري، تتفق حول كون أن الجمعية التأسيسية الأصلية المنتخبة هي أكثر الأساليب ديمقراطية في وضع الدساتير إلى جانب آلية الاستفتاء الدستوري².

أبرزت انتخابات المجلس التأسيسي عدة حقائق أو مفاجآت على حد تعبير "صلاح الدين الجورشي" بشكل أفضى عليها مزيداً من الأهمية وأهمها النسبة العالية التي تحصلت عليها حركة النهضة فالحجم المرتقب كان مقدراً في حدود 25% حتى 30%، غير أن النسبة التي كشفت عنها صناديق الاقتراع اقتربت من النصف وهو ما فاجأ واضعي قانون الانتخابات أنفسهم حين اعتقدوا بأنه كافياً للحيلولة دون أن يهيمن طرف حزبي على المجلس التأسيسي. يرجع هذا النجاح إلى كون التيار الذي ظهر بثقل كبير في المجتمع التونسي - على الرغم من محاولات الإقصاء القديمة- استطاع بلورة شعارات قريبة من مزاج أغلبية الشعب التونسي، الأمر الذي أدى إلى الاستحواذ عليه وتوظيفه سياسياً، في حين احتل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المرتبة الثانية بعد أن كان ينظر إليه كحزب صغير وهو ما مكنه من أن يكون له دور في المجلس التأسيسي بالإضافة إلى بروز العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية كثالث قوة في الانتخابات.

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص160.

² - عبد الرحمان بنكرارة، المجلس القومي التأسيسي التونسي: الدستور الذي أراده الحبيب بورقيبة 1955-1959 {تم التصفح 2022/23/12}، <https://democraticac.de>.

وفي المقابل تراجع الحزب الديمقراطي التقدمي الذي كانت عملية سبر الآراء قد وضعتة في المرتبة الثانية بعد حركة النهضة، كما تراجعت حركات اليسار والقوى الحداثية وشمل الانحصار، أيضا النقابيين الذين شاركوا في الانتخابات عبر قوائم مستقلة أو ضمن أحزاب.

كما بعثت نتائج المجلس الوطني التأسيسي بعدة رسائل لعل أبرزها إرادة التونسيين في المشاركة في الشأن العام وعدم الاكتفاء بدور المتفرج، وذلك من خلال المشاركة القوية في الاقتراع، أما الرسالة الثانية تمثلت في التصويت للإسلاميين وهو بمثابة تصويت عقابي لنظام بن علي الذي اضطهد الإسلاميين، كما أنه عبر عن غياب بديل واضح وذلك من خلال ما ذهبت إليه حركة النهضة حيث اعتبرته أن يتعدى مجرد فوز انتخابي بل هو انتصار لما يسمى بالمشروع الإسلامي.¹

وبالتالي فقد مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، وإذا كانت أول صلاحية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس الجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس الحكومة ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتى الغنوشي والسبسي، وبذلك دخلت تونس في مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لاتزال بقية دول الربيع تسعى لتجاوزها.²

وقد نجحت النهضة في هذه الانتخابات للأسباب التالية:

أولاً: احتفظت بالدعم الديني والريفي الذي طالما استمر وعلى نحو مماثل كان التونسيون مهمشين مقموعين من قِبَل نظام بن علي.

ثانياً: واصلت أنشطة سرية جارية كان أعضاؤها مسجونين من أجلها طوال العشرين عاماً في المنفى السياسي.

وأخيراً في دولة علمانية ذات أغلبية مسلمة سُنّية، الحزب والرسالة التي تصالح بين الإسلام والديمقراطية تحظى بجاذبية واسعة في تونس.³

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² - عائشة عباس، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

³ - Shelley Deane. *Transforming Tunisia The Role of Civil Society in Tunisia's Transition* International Alert 2013.p10

وتمكنت من تحقيق ذلك بفضل امتلاكها نواة تنظيمية صلبة ومتماسكة منتشرة على كامل البلاد إضافة إلى اتساع قاعدتها الاجتماعية نظرا لاستنادها إلى مرجعية دينية، كما استفادت من صورتها الرمزية لدى الناس فهي من أكثر الأطراف السياسية التي تعرض مناضلوها إلى لشتى أنواع التعذيب والتنكيل والسجن والأبعاد والنفي، إلى جانب ذلك توافرت لديها إمكانيات مالية مهمة ساعدتها على التحرك والعمل بسهولة نسبية، ويعتقد البعض أن النهضة ارتكبت أقل الأخطاء أثناء الفترة الانتخابية واستفادت من أخطاء خصومها الذين أثاروا قضايا حساسة، كمسألة الميراث وإشكالية العلمانية عبر وسائل الإعلام خاصة في القنوات التلفزيونية الفضائية وقدموا بذلك دعاية مجانية لصالحها أكثر مما قامت به النهضة لنفسها، أما استراتيجيا فقد ارتكزت أطروحاتها السياسية على أدبيات وفاقية كما تجنبت الرد على منتقديها على خلفية أيديولوجيتها.

وبالتوازي مع ذلك، روجت النهضة خطابا يؤسس لخطة اقتصادية واجتماعية متكاملة لتوظيف 590 ألف عاطل عن العمل خلال خمس السنوات، وتحقيق الحياة الكريمة للتونسيين وبناء مجتمع معاصر لكنه متجذر في هويته من خلال بناء عقد اجتماعي يقوم على التوافق والمشاركة وحفظ كيان الأسرة وتوازنها ومعالجة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بتأخر سن الزواج وارتفاع نسبة الطلاق وأخطار تهرم المجتمع، من دون أن تلمح ولو بالإشارة إلى مسألة تعدد الزوجات، ولكن وعلى الرغم من ذلك تظل الحيرة قائمة بشأن سلوك المقترعين للنهضة فهل كان التصويت لها على أساس ديني أي باعتبارها حركة مرجعية إسلامية، أم بسبب ما تعرضت له من قمع واضطهاد منذ تأسيسها، أم على أساس أخلاقي، أم جاء اختيار الناس لها انتقاما من النظام السابق الذي سمح بالفساد وساهم في انتشاره.¹

ب-التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي: كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية بصياغة الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في تشرين الأول/أكتوبر 2011 ما اتفق عليه 11 حزبا من بينهم حركة النهضة، والتكتل من أجل العمل والحريات والحزب الجمهوري وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم 15 سبتمبر 2011 التي تحدد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.

لكن ذلك الميثاق لم يطبق وذلك الوعد لم يتحقق، إذ جرى تمديد المرحلة الانتقالية، وهذا الأمر أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسية (الجهة الشعبية، والاتحاد من أجل تونس، وجمعية الإنقاذ، وحركة تمرد)، وقد رأت المعارضة في ذلك محاولة من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة

¹ - عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 32-33

على مفاصل الدولة، واعتبر حزب نداء تونس والحزب الجمهوري، وحزب العمال، الشرعية الانتخابية منهية بحلول 23 أكتوبر 2012 وطالبت هذه الأحزاب، بناء على ذلك بحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية، وقد مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسألة خلافية حادة بين الائتلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، فقد جرى التصديق على القانون المنظم للسلطات العمومية في 12 ديسمبر 2011، وقد نص على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه ومنحه صلاحيات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صوغ الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

ولقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر، ووجدتا فيه انزياحا عن الدور الأساسي الموكل للمجلس المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون سنة، واعتبرت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار وجمعه بين صلاحيات شتى تكريسا لمنطق الدكتاتورية المجلسية القائمة على فرض هيمنة الأغلبية على الأقلية والحال أن المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطق المغالبة.

وقد ساهم هذا التباين في تقويم أدوار المجلس التأسيسي وفي تشتت المشهد السياسي، وتأجيل التوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنها مهمشة.

وأن المجلس بات خادما لسياسة الترويك ذات النصيب الأكبر من المقاعد، وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرة فعاليات المجلس التأسيسي.¹

ثانيا: التقارب الإسلامي- العلماني وتشكيل الحكومة

1- التقارب الإسلامي-العلماني: تأثرت تجربة حركة النهضة في السلطة إلى حد كبير بعلاقاتها مع جهات معينة أخرى في تونس ولاسيما الأحزاب الأخرى وشخصيات النظام السابق والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وقد اتسمت مقارنة الحركة بأولويتين: تفادي المواجهة وإقامة شراكات مثمرة.

إلى حد ما بدأت حركة النهضة من الصفر من دون حلفاء في العام 2011، وكما أشار "فرانشيسكو كفارتونا" و"فابيو ميروني"، لم تتعرض حركة النهضة لقمع النظام فحسب بل واجهت

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، دراسات سياسات عربية، العدد 6: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014، ص 10.

منذ سبعينات القرن الماضي حتى تسعيناته نبذ الجهات المعنية الأنف ذكرها، وقد شاركت الحركة في التحالف الواسع الذي شكلته الأحزاب المعارضة التونسية في العام 2005، غير أن هذه العلاقات لم تستمر بعد انتهاء الثورة، لكن سرعان ما أنشأت الحركة في العام 2011 شبكة علاقات متطورة ومعقدة مع تعاملها حول اللعبة السياسية في الوقت الحقيقي.¹

وقد شكل التقارب العلماني- الإسلامي نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسية من خلال ترويض فكرهما نحو بناء حكومة ائتلاف وطني، إن إفراغ "منصف المرزوقي" مفهوم العلمانية من كل معنى يدل على الإقصاء والتصادم مع ما هو ديني في الدولة والمجتمع بقطع النظر عن الجهة المستبدة، وبذلك يكون قد روض مفهوم العلمانية في المعسكر العلماني ترويضاً سمح بإمكانية الالتقاء والتقاطع مع الإسلاميين حول جملة الثوابت الحقوقية والديمقراطية، وجعل إمكان تبادل الاعتراف بالوجود والتعاون الفكري والتنسيق السياسي والحقوق بين العلمانيين والإسلاميين أمراً ممكناً، ومن جهته خرج "الغنوشي" بقراءة خاصة لمفهوم الشورى، حيث أخرج هذا الأخير من معناه الضيق الذي أسرف فيه لقرون طويلة، وهو معنى استثناس ولي الأمر برأي نخبه من أهل الحل والعقد، إلى معنى آخر يتناغم إلى حد كبير مع معنى الديمقراطية الغربية المعاصرة، وبذلك تم ضبط تناسق الحركة الإسلامية مع التيار العلماني على المستوى الفكري كمرحلة أولى أو بتعبير "أولفيه روا" تم اتفاق العلمانيين والدينين على ما هو خير، فالعلمنة حسبه لا تستتبع بالضرورة نزاعاً ولا طلاقاً مع الدين، فيمكن لمجتمع "معلمن" أن يبقى على وفاق مع الثقافة والقيم الدينية، فالعلمنة تمس الإيمان وليس القيم حتماً. وإن التقارب الفكري بين زراع الخير في المعسكر الإسلامي وأنصار الحق في نظيره العلماني لم يبق على المستوى الفكري فحسب، بل تعداه إلى مستوى الواقع ليظهر حكومة وفاق وطني تمثلت في الترويكاً.²

وقد سعت حركة النهضة من خلال هذا التحالف إلى جملة من توصيل رسائل عديدة منها:

- إثبات وتأكيد عدم تطرفها واندماجها الكلي ضمن المنظومة التونسية، حيث أن الترويكاً هي تحالف بين أحزاب ثلاث من إيديولوجيات مختلفة.

¹ - عادل عبد الغفار، بيل هيس، الأحزاب الإسلامية في شمال إفريقيا: تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر: مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2018، ص 15.

² - عائشة عباس، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- التأكيد على مفهومها للديمقراطية الذي نجد فيه مكانا لمختلف الاتجاهات وأن "الديمقراطية ليست صناديق اقتراع فحسب، يحتكم إليها فتقضي بأحكامها بين المنافسين، وإنما هي اتفاق وتعاقد على مشروع مجتمعي وعلى نظام سياسي مدني".
 - الوفاء لتحالفات المعارضة والنضالات السابقة من أجل نظام حكم ديمقراطي في تونس وخصوصا ما تم في إطار هيئة 18 أكتوبر 2005.
 - إقامة نظام حكم جديد ديمقراطي لتفادي الوقوع في الاستبداد والديكتاتورية، سواء فرد أو مؤسسة أو حزب ولو كانت حركة النهضة نفسها.
 - التأكيد على أن الاتفاق على إسقاط النظام القديم لا يكفي للعبور نحو نظام آمن، بل يجب الاتفاق والتوافق على آليات البناء الجديد التي أساسها الشراكة¹، شكل التقارب العلماني الإسلامي نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسية².
- وقد عبرت هذه التجربة عن قدرة النخب التونسية أو جزء منها على تجاوز خلافاتها والجلوس إلى مائدة الحوار في اللحظات الحرجة التي يمكن أن تهدد البلاد وتدفع بها نحو المجهول، أي أنه على الرغم من حالة الانقسام الحاد أحيانا بين العلمانيين والإسلاميين إلا أن هذه النزاعات بقيت تحت السيطرة ولم تؤد إلى الدخول في حرب أهلية، أو جر البلاد إلى حالة متواصلة من عدم الاستقرار كما هو الشأن في دول أخرى، لأن مجرد قبول الإسلاميين بالحكم مع علمانيين أعطى التجربة السياسية التونسية الجديدة نكهة خاصة وجعل الرأي العام العربي والدولي يعتقد بأن المسار الانتقالي في تونس يتجه نحو صيغة أكثر نضجا، مقارنة بتجارب أخرى في المنطقة وأنها تبشر بوعي قد يجنبها الوقوع في أخطاء قاتلة، ولعل من الأسباب الرئيسية التي دفعت بعجلة الحوار إلى الأمام هو الاتفاق على أن هذا الانقسام لا يخدم سوى قوى الاستبداد المهيمن، فهذا الأخير يستفيد من هذا التطاحن ويوظفه بما يخدم مصالحه المتمثلة أساسا في الاستمرار في السلطة والسيطرة والتحكم في النخبة السياسية وإلهاؤها عن معركة الديمقراطية الحقيقية، مع اعتمادها على سياسة "فرق تسد"، كما يقول المؤرخ والمفكر المعطي منجب في كتابه "مواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب"، مما يبقى مسألة الديمقراطية مجرد حلم مؤجل بعيد الأمد، وجلي بالذكر بأن الصراع الذي قام بين التيارين قد تم في

¹ - محمد أديب حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 569.

² - عزيز نوري، مرجع سبق ذكره، ص 310.

بيئة يسودها الحكم المطلق وغياب الديمقراطية في الحياة السياسية العربية المغاربية، مما مكن السلطة القائمة من استغلال الصراع للقفز على الواجهة وتقديم نفسها كبديل وحيد لكل الأطراف.¹

2- الترويكّا: لم تكن صيغة الحكومة الائتلافية اختياراً مسبقاً من الأحزاب الفائزة، وإنما جاءت نتيجة عاملين اثنين:

أولهما القانون الانتخابي الذي حاول واضعوه تقليص احتمال تحقق فوز ساحق لحزب كبير ما يفتح المجال أمام الهيمنة المطلقة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيعود بذلك نظام الحزب الواحد المهيمن، وقد سيطر يومها خوف لدى الجميع من احتمال صعود قوي لحركة النهضة من شأنه أن يضع البلاد أمام مخاطر قد يكون من الصعب التحكم في تداعياتها، وثانيهما، وجدت الأحزاب وفي مقدمتها حركة النهضة نفسها مضطرة للبحث عن حلفاء لها يساعدونها على تشكيل حكومة.²

إثر فوز حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي ما خول لها دستوريا تشكيل الحكومة، عمدت لتشكيل حكومة ائتلاف وطني³، والترويكّا هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا تأسس في 22 نوفمبر 2011 يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية المتمثلة في المجلس الوطني التأسيسي لتكوين ائتلاف وطني، وقد جاءت بناء على طلب حركة النهضة ذات الأغلبية في المجلس التأسيسي من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي بالانضمام لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد "حمادي جبالي"، وقد رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من حزب الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حركة النهضة.

وبعد أن تم قبول الاتفاق وتوقيعه، انتخب "مصطفى بن جعفر" رئيساً لمجلس التأسيسي التونسي "والمنصف المرزوقي" رئيساً للجمهورية التونسية "وحمادي الجبالي"، رئيساً للحكومة من حركة النهضة ثم تبعه "علي العريض" من نفس الحزب، وفي بداية تشكل "الترويكّا"، كان ثقلها يساوي 63.59% من المقاعد ثم أصبح 53.91% نظراً لانسحاب عدد من النواب عن أحزابهم.

¹ - معاوي وفاء، ظريف شاكر، حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الإسلامية في دول الربيع العربي - دراسة في التجربة التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، جولية 2018، ص 279.

² - صلاح الدين الجورشي، ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، ط1: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 25.

³ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ويتفق كل من الرئيس التونسي المؤقت "منصف المرزوقي" ورئيس حركة النهضة على صعوبة المرحلة الانتقالية، فقد اعتبر "المرزوقي" أنه لا يملك عصا سحرية لمواجهة إرث الدكتاتورية، لكن هناك طموح لإيجاد توافق فيما يخص الدستور والحكومة، وإلى مهمة تصالحية من أجل توطيد الاستقرار والاستمرار في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وهو نفس الرأي الذي عبر عنه "راشد الغنوشي"، حيث اعتبر أن الديمقراطية في تونس مازال تواجهها عقبات كون النظام القديم لم يمت فلا يزال في الإدارة وفي الإعلام وفي المال والسياسة، لذلك لابد من حماية الثورة من عودة النظام القديم ولو متنكرا في أشكال جديدة، وقانون تحصين الثورة هو نوع من الحماية السياسية وليس حكما بتجريم شخص ضف إلى ذلك حسب "راشد الغنوشي" الشعب التونسي كبت أكثر من قرن وبزوال الحواجز حاليا حضرت كل المطالب دفعة واحدة، كما أن هناك حاجة إلى التدريب على ممارسة الحرية كي تكون حرية مسؤولة. في حين ترى المعارضة أن المجلس التأسيسي الذي أنتخبه الشعب التونسي لمدة عام لأجل صياغة دستور ديمقراطي جديد للجمهورية التونسية الثانية يبدأ من تاريخ انتخابه وتنتهي صلاحياته في 23 أكتوبر 2012، وبناء على ذلك تنتهي شرعية حكومة الترويكا المؤقتة برئاسة "حمادي الجبالي" المنبثقة عن المجلس التأسيسي.

بالتالي فقد ظلت أحزاب المعارضة تتمسك بموقفها القائل أن بالشرعية الانتخابية لإدارة المرحلة الانتقالية من قبل حكومة الترويكا لم تعد كافية، بل أن الأمور باتت تتطلب دعم وإسناد تلك الشرعية الانتخابية بشرعية توافقية بين الترويكا الحاكمة والمعارضة الديمقراطية، لاسيما في ظل صعوبات المرحلة وعجز الحكومة على إدارتها حسب تصور المعارضة، التي ترى أن النهضة التي تقود المعارضة منذ نهاية 2012 ليس لديها رؤية واضحة بشأن قيادة المرحلة الانتقالية الصعبة باعتبارها مرحلة يعيش خلالها المجتمع والدولة على وتيرتين متناقضتين: وتيرة التفكك وأزمة السلطة والقطيعة من ناحية، تقابلها وتيرة إعادة البناء وضرورة تنصيب السلطة، ووجوب التواصل الذي لابد منه حتى لا تعم الفوضى ويحتد التفكك من ناحية أخرى.

وأمام هذه الوضعية وحالة العجز التي منيت بها حكومة "حمادي الجبالي"، خاصة بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد، اضطر هذا الأخير للاستقالة من رئاسة الحكومة 19 فيفري 2013 وبعدها من الأمانة العامة لحركة النهضة في خطوة تكتيكية للترشح مستقبلا لرئاسة الجمهورية، وتم تعيين "علي عريض" في رئاسة الحكومة هذا الأخير استقال في 9 جانفي 2014.¹

¹ - عائشة عباس، مرجع سبق ذكره، ص 60.

تبين الباحثة "L-Guzzone" في تقييمها لتجربة حركة النهضة في الحكم نقاط فشل لحركة في كون أن حكومتها الأولى برئاسة حمادي الجبالي، الثانية برئاسة على العريض، كانت تفتقد للخبرة والكفاءة، كما أن الفشل كان محتوما بالنظر إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتخذة بالرغم من البرنامج الاقتصادي الذي قدمته النهضة في الحملة الانتخابية للمجلس التأسيسي الذي كان في مستوى تطلعات التونسيين، فحكومة كل من الجبالي والعريض حسب الكاتبة قد استمرت على خطى الحكومات السابقة من دون وضع مسار واضح لها، فحكومة النهضة كانت تفتقر إلى الكفاءة والخبرة وتجلى ذلك في تسييرها للاحتجاجات الشعبية وكيفية مواجهتها لها عن طريق المزيد من الضغط من طرف أجهزة الشرطة، بالإضافة إلى المداهمات المفاجئة لعناصر الشرطة، وكذا عدم الوفاء بالوعود الانتخابية للحركة اتجاه إصلاح المؤسسات والسياسات الموروثة عن النظام التونسي القديم وكذا التساهل مع التيار السلفي.¹

ورغم حالة الاستقرار السياسي التي تمر بها تونس نتيجة الاستقالات المتكررة إلا أن حركة النهضة ترى في ذلك طريقة للتداول السلمي على السلطة، وأن تلك الاستقالة عبرت عن الالتزام العميق لحركة النهضة بتقديم مصلحة البلاد عن أي مصلحة حزبية أو فئوية، وأن الاستقالة الطوعية تبين عدم تشبث النهضة بالحكم، كما عبرت عن دعمها لحكومة السيد "مهدي جمعة" الذي تم تعيينه على رأس الحكومة التونسية في 26 جانفي 2014، وفي تعليق لـ "راشد الغنوشي"، رئيس حركة النهضة أن النهضة فضلت الديمقراطية والدستور على البقاء في الحكم، وأنها تنازلت عن سلطة منتخبة وتتمتع بشبه أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي ومدعومة بأوسع شارع فهي خسرت الحكم ولكن في المقابل ربحت الديمقراطية.

ولكن رغم ترويج حركة النهضة لفكرة تخليها عن السلطة بمحض إرادتها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك حيث يعتقد أن كم الاحتجاجات والتظاهرات من قبل المجتمع التونسي ومنظمات المجتمع المدني بسبب عجزها عن الرد على مختلف مطالبها وحالة الانقلاب الأمني التي كانت تمر بها البلاد آنذاك والاعتقالات السياسية، كلها أسباب كافية تثبت قدرة النهضة على تسيير المرحلة بالرغم من الإقرار بصعوبتها، وهذا ما أجبرها على التخلي عن رئاسة الحكومة وليس عن السلطة، وبذلك تكون حركة النهضة خطت خطوة كبيرة نحو الاتجاه لتأصيل التحول الديمقراطي التونسي على أرض الواقع.²

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² - عائشة عباس، مرجع سبق ذكره، ص 61.

لقد اختار حزب النهضة نهجا غير تصادمي وتوافقي بشأن الإدارة المحلية بعد فترة طويلة من عام 2011.

وبالتالي فإن جميع القوى السياسية لديها حافز قوي لتعيين وزراء غير حزبيين، بينما لاتزال القوتان السياسيتان الرئيسيتان في المشهد السياسي بعد عام 2011 "النهضة ونداء تونس" ما زالا متنافستين فعليا ومترددتين علنا، فقد اختارتا الانضمام إلى حكومات ائتلافية سمحت لهما بالبقاء في السلطة دون تحمل المسؤولية الكاملة عن السياسات التي اعتمدتها الحكومة، يشك كلا الحزبين في أنه إذا استولى نظيرهما على السلطة، فيمكن استخدامها لاستبعادهما من المنافسة السياسية أو لتقويض الديمقراطية، ووفقا لمسؤولي حزب النهضة، فقد تبنى الحزب عمدا استراتيجية "الرؤية الضعيفة" بالتخلي عن المناصب الوزارية لصالح المستقلين لتبديد الشكوك حول أهدافه الاستبدادية المزعومة في الوقت نفسه أيدت الرئاسة أيضا تعيين وزراء غير حزبيين في الوزارات السيادية مثل الشؤون الداخلية والخارجية، إن تعيين مسؤولين في مجلس الوزراء خارج الأحزاب السياسية القائمة يمثل محاولة واضحة لإدراج مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية والسياسية في القرار، بدلا من مجرد شغل مناصب وزارية، اختار القادة السياسيون في بعض الأحيان تعيين وزراء من خارج الأحزاب القائمة مما أدى إلى دور مباشر أكثر لتلك المنظمات الاجتماعية التي شاركت واستمرت بشكل مباشر في العملية السياسية بعد 2011، وهذا ينطبق على النقابة الرئيسية في تونس، الاتحاد العام التونسي للشغل" من هذا المنظور أكتسب الوزراء غير الحزبيين دورا سياسيا أكثر أهمية منذ عام 2011.¹ جعلت الخصائص التاريخية والسياسيولوجية والسياسية من الاتحاد العام التونسي لشغل أهم منظمة اجتماعية تونسية يمكن أن نصنفها على أنها إحدى ركائز المجتمع المدني التونسي بالمفهوم الذي قدمته وهو مفهوم لا يقصي السياسة من عمل المؤسسات المدنية.²

كان للوزراء المستقلين في البيئة السياسية ما بعد الثورة دور حاسم في تهدئة التوترات الحزبية وتوطيد الاتفاق بين النهضة ونداء تونس، شهد زوال نظام بن علي مشاركة فاعلين كانوا مهمشين أو خارجين عن القانون في الحياة السياسية التونسية وتعديدا وزاريا محدودا للنخبة السياسية في البلاد، في حين تم إعادة دمج مجموعة واسعة من المنظمات الإسلامية واليسارية العلمانية في نهاية المطاف

¹- AndreA Carboni, *Essays On Political Elites And Violence in Changing Political Orders Of Middle East and Africa*, Athesis submitted For The degree of Doctor of Philosophy in Geography, University of Sussex, UK, March 2020, p64-65.

² - مولدي الاحمر، النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي: مثال الاتحاد العام التونسي للشغل، <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org> {تم التصفح 2022/06/11}

أثناء مشاركتها في الانتقال، تمكن أعضاء النخب المرتبطة ببن علي مع ذلك الحفاظ على مناصب بارزة في شبكات النخبة السياسية، كان الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي هو نفسه ممثلاً للنظام القديم، حيث خدم في عهد بورقيبة وبن علي، والتفاعل بين الإسلاميين وقواعد النظام القديم التآرجح بين الاستقطاب والتسوية أدى إلى منافسة حدت من وصول الفاعلين السياسيين خارج شبكات النخبة، تتحدى هذه الاعتبارات الأطر التي تحاول تفسير الانتقال فقط باعتباره انعكاساً للانقسام الإسلامي العلماني، وتبسيط الضوء على الاصطفاف التدريجي لهذه الأحزاب السياسية المتنافسة.¹

ورغم هذا فإن هناك أربعة إنجازات أساسية تحققت في عهد الحكومة الانتقالية: أولها منع الاقتصاد الوطني من الانهيار، ثانيهما الحفاظ على حد معقول من احتياطات النقد الأجنبي وثالثهما السيطرة على التضخم وأخيراً عكس المسار السلبي لنسبة النمو واستعادة الاقتصاد نموه الإيجابي بتحقيق ارتفاع هذا وما زال الجدل بشأن نسبته الحقيقية دائراً.²

ويمكن القول أن فترة حكم الترويكا ورغم قصر فترة توليها لسلطة من 2011 إلى 2014 وما تخلل هذه المرحلة من أزمات وتحديات، إلا أنها استطاعت تجاوزها من خلال تقبلها الآخر، والمشاركة والتوافق السياسي، وترسيخها لمبدأ التعددية من خلال ائتلافه مع أحزاب أخرى ذو إيديولوجية مختلفة في إدارة حكم تونس، وقد رافق المسار الانتقالي بعد الثورة العديد من التنازلات بدءاً من تخلي رئيس حكومة الترويكا، وصولاً لحكومة تكنوقراط لتنتهي في نهاية المطاف إلى إنجاز دستور تونس والانتخابات التشريعية والرئاسية.³

4- صياغة الدستور: كل دولة في عصرنا الحديث يحكمها دستور الذي يعد القانون الأعلى الذي تحتكم إليه المؤسسات والأفراد فهو يعني "القانون الدستور هو المادة التي من خلالها تستوحي الأنظمة والقوانين التي تسير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها، الدستور هو القانون الأعلى للبلاد، وهو يحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات سلطاتها الثلاث وتلتزم به القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي، فالقانون يجب أن يكون متوخياً للقواعد الدستورية وكذلك اللوائح يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة، وإذا ما كان القانون نفسه متوخياً للقواعد الدستورية".⁴

¹- AndreA Carboni, op.cit, p-65

² - عزالدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 4.

³ - إيهاب الأخضر، الثورة التونسية وآليات التوافق السياسي، مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، 2022، ص 205.

⁴ - عبد الحق فكرون، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي، الخلفيات والأبعاد، مجلة الفكر، العدد 9، ص 511.

أ- حظيت المسألة الدستورية بمكانة خاصة في سياق الأحداث التي عرفتها تونس حيث شكل فتح النقاش الدستوري أولوية القضايا التأسيسية خلال المرحلة الانتقالية بهدف المرور إلى إعادة بناء وتفعيل الأداء المؤسساتي في البلاد، لاسيما بعد إعلان الرئيس المؤقت في 3 مارس 2011 تعليق العمل بدستور 1959، والانطلاق في عملية إعداد دستور جديد للبلاد¹، أو ما يعرف بالإصلاح الدستوري وباعتبار أن دور الدساتير في الدول العربية غير مفعّل ولا يساهم في بناء العملية الديمقراطية، لهذا لا مناص من الإصلاح الدستوري، لأنه السبيل الوحيد لحماية النظام السياسي والمجتمع ككل، والحد الأدنى الذي يجب أن تنطلق منه أي عملية إصلاح سياسي لتحقيق مبدأ الدستورية، ويقصد بالإصلاح الدستوري: إما رصد دساتير جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية عليها، فهو عملية مرتبطة بإجراءات خاصة تأخذ بعين الاعتبار حماية القيم القانونية والخضوع لمبادئ الحوكمة كحل لأزمة سلطة الدولة وعدم قدرتها على مواجهة التحديات سواء على مستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك بإشراك كل القوى المؤثرة داخل الدولة كالبرلمان، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وفقا لعملية الحوار والنقاش الذي يسمح لكل الأطراف في المشاركة بطريقة شفافة لتفادي خدمة أي مصلحة أو سيطرة طرف على حساب طرف آخر.²

ب- ومن الجدير بالذكر، التذكير بأن أولى القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري في تونس هي مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لمأ الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا كانت تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين من الدستور، والحقيقة أن الأمر لم يكن متعلق بمجرد ملأ الفراغ الرئاسي كما هو وارد في الفصلين 56 و 57 من الدستور، بل بإعادة تأسيس شرعية جديدة بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية مغايرة.³

ج- حيث كلل ذلك بانتخابك مجلس تأسيسي في 23 أكتوبر 2011 يتولى مهمة الإعداد والصياغة لهذا المشروع، ولتجنب الفراغ القانوني والمؤسسي أصدر المجلس التأسيسي قانون عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 بمثابة دستور مؤقت يحدد بموجبه مهام المجلس

¹ - ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب الغربي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، 2015/2016)، ص 121.

² - عمراني كربوسة، سهام زروال، الإصلاح الدستوري في الخبرة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر، 2018، ص 517.

³ - امحمد المالك، الأسس الدستورية للجمهورية التونسية، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 24.

التأسيسي ودوره خلال الفترة السابقة لإقرار الدستور الجديد وكذا تنظيم وسير السلطات العمومية خلال نفس الفترة.¹ حيث عملت الترويكا مباشرة بعد تنصيب المجلس التأسيسي على الشروع في صياغة الدستور الجديد بقيادة حركة النهضة وإجراء انتخابات تشريعية في 20 مارس 2013، وقد افترض أن يكون الدستور الجديد ضامنا للحريات محمدا لنمط الحكم واضعا لأسس دولة الحق والقانون والمؤسسات مفصلا للعلاقة بين السلطة التشريعية والقضائية، مجذرا تونس في هويتها العربية والإسلامية ومكرسا انفتاحها على محيطها الخارجي والمتوسطي مستجيبا لتطلعات التونسيين في إرساء دولة وطنية مدنية مستقلة عادلة ومتقدمة.

تخلل هذه المرحلة المتقدمة من مسار الحراك السياسي في تونس عدة تجاذبات بين القوى اليسارية والقوى الدينية السلفية حول هوية البلاد والحريات الشخصية والعامة ومسألة إدراج الشريعة والتنصيب عليها في الدستور الجديد، والتي أدت إلى تقسيم المجتمع إلى اتجاهين عريضين أحدهما علماني يتشبث ببناء دولة مدنية حديثة وأغلبه من اليسار والحركات الحقوقية المدافعة عن مكتسبات المرأة والحريات العامة، وآخر إسلامي يدعو إلى دولة إسلامية يكون الإسلام المصدر الأساسي للتشريع في دستورها يتقدمه التيار السلفي إضافة إلى التيار المتشدد في قيادة حركة النهضة.

جاء موقف الحركة مطمئنا لمكونات المجتمع المدني مقدما المصلحة العامة على المصلحة الحزبية ومرجحا الشرعية التوافقية على شرعية الأغلبية حفاظا على السلم الاجتماعي مع إقرار الحركة الاحتفاظ بالفصل الأول من الدستور القديم الذي تنص المادة الأولى منه على أن: "تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها" من دون تغيير، معتبرة صياغتها واضحة وهي تحفظ الهوية العربية الإسلامية للدولة التونسية، وتؤكد مدنيها وديمقراطيتها حيث تنص أن الإسلام هو دين الدولة بما يقتضيه ذلك من دلالات، قد علق "راشد الغنوشي" على ذلك قائلا: "إن اعتماد الحركة الفصل الأول من دستور 1959 انتصار لدولة الديمقراطية المسلمة، واعتماده دون تغيير هو تنازل عن لفظ لا يتفق حوله الناس وقبول بلفظ يقبله المجتمع".

وفي نفس السياق قال وزير الخارجية "رفيق عبد السلام" في حكومة الترويكا في تصريح له لصحيفة السفير اللبنانية "لا عودة إلى موضوع الشريعة، ولا تناقض بين الإسلام والديمقراطية والانفتاح".

¹ -ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب الغربي، مرجع سبق ذكره، ص121.

إلا أنه في ما يقال عن موقف الحركة المبدئي من مسألة تطبيق الشريعة حيث أنها كانت قد نصت على تطبيق الشريعة في مسودتها الأولى، إلا أن رد فعل التيارات العلمانية واليسارية جعلتها تتراجع عن التنصيص عليها بصفة مباشرة في الدستور، وكان ذلك بمثابة جس النبض في إمكانية التنصيص من عدمه فكان منها أن عدلت من موقفها وتبنت الفصل الأول من الدستور القديم حفاظاً على موقعها في المجلس التأسيسي واستجابة لحساسية المرحلة.

أما ما تعلق بعملية الصياغة فقد شابتها الكثير من النقائص من جانبيها الشكلي والموضوعي فأما الشكلي ما تعلق بمنهجية بتبويب بنود الدستور والتي احتوت حسب الباحث "مندر بالضيافي" على الكثير من الالتزامات العامة الطوباوية التي لا تؤدي إلى قوانين دقيقة أو التزام حقيقي، أما ما يتعلق بالمضمون فيؤكد الأستاذ محمد الحداد (الباحث في قضايا الأديان والحداثة) في دراسة أعدها حول مسودة الدستور بأن الوثيقة تحتوي على العديد من المناطق الرمادية.

وهي عبارات تتميز بالغموض والإبهام قد توظف مستقبلاً توظيفاً سيئاً وتفتح الطريق لتأويلات متباينة، وقد حدد هذه المناطق الرمادية في "غياب مرجعيات حقوق الإنسان"، "حقوق المرأة"، "ومدنية الدولة" و"استمرارية الدولة" و"رعاية الدولة للدين" و"حرية المعتقد"، و"حرية المقدسات"، وحكم الأغلبية لا هيمنتها¹.

وكنتيجة لهذه النقائص التي شابت عملية صياغة الدستور الجديد كانت هناك مخاوف حول سعي حركة النهضة إلى إقامة دولة دينية ما يفتح الباب أمام ديكتاتورية جديدة ذات طابع ديني وهو ما ينافي "الثورة"، التي قامت من أجل الحرية والكرامة، إلا أن جملة التنازلات التي قدمتها حركة النهضة والتي اعتبرها الكثيرون وخاصة التيار السلفي أنها خيانة للمرجعية الدينية للحركة، فيما اعتبرتها الحركة استجابة لمرحلة حساسة يفرضها الواقع واعتماداً لمنطق براغماتي يجعلها تحافظ على البقاء في السلطة ضمن استراتيجية مرحلية والتدرج، ولعل نجاح تونس في التمكين للدستور الجديد يبرز في ثانياً مرجعية الثقافة الدستورية التي تستقي أصالتها بالتحديد من التراث الدستوري العريق لتونس، حيث أسهم هذا العامل في توجيه هذه المرحلة وتغليب الطابع الدستوري على ما سواه، باعتبار أن تونس قد عرفت صدور أول دستور في البلاد العربية عرف بدستور 1861، وبالتالي فإن هذا التراث الدستوري لم يكن غائباً عن وعي النخبة السياسية التونسية في هيكلة ترتيبات بناء نظام في طور التشكيل، وقد كان لاستمرار جهاز الدولة بمكوناته الأساسية ومؤسساته المركزية والجهوية وكثير من فروع المحلية في العمل دون توقف إسهام كبير في تأمين المرحلة الانتقالية الأولى من الاضطراب أو

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 162-164.

الانتكاس، وانعكست تلك الاستمرارية بالخصوص في مظهرين إثنين: دستورية انتقال السلطة، وانخراط بعض من بقى من رموز النظام في تأمين ذلك الانتقال، فرغم الطبيعة الأزموية للتغيير استطاعت الأجهزة الانتقالية أن تحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية التي كانت تحكم النظام السياسي.¹

مثلت هذه المواضيع محورا جدليا بامتياز حيث كان أول اختبار حقيقي لموازين القوى السياسية بعد الانتخابات إذ أن تحقيق "حزب النهضة" للأغلبية النسبية، لا يعني بالضرورة تمكنها من تحقيق تحالف سياسي يجعلها قادرة على تمرير الفصول التي تريد تمريرها، كان ذلك واضحا على مستويين على الأقل المستوى الأول يتعلق بتغيير مسودات الدستور نتيجة ضغوطات من داخل المجلس ومن خارجه، أما المستوى الثاني فيرتبط بتمكن الأحزاب العلمانية التي لم تحصل على الأغلبية في الانتخابات من فرض العديد من الفصول ذات التوجه العلماني.²، ضف إلى ذلك تبني خيار الديمقراطية التوافقية الذي يتجاوز التنافس الإيديولوجي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلى إيجاد مواصفات بناء التحالفات الكبيرة عن طريق ترسيخ ثقافة التوافق السياسي في هذه المرحلة، والتي من شأنها تذويب الصعاب والاختلافات الإيديولوجية والانتماءات السياسية في بوتقة واحدة تخدم بناء الدولة بالدرجة الأولى وتنأى عن مسارات البراغماتية السياسية الضيقة وبالتالي تفادي تشكل سيناريوهات البناء السلطوية خلال الفترة السابقة، فبقدر ما ينجح الفرقاء السياسيون والاجتماعيون والنخب وشرائح المجتمع في إنضاج توافق وطني وخلق أرضية مشتركة حول أساسياته بالقدر نفسه تتقدم عملية الدسترة، ويتم تجديدها على كافة المستويات وفي جميع الممارسات³، وقد ساهم المجتمع المدني في الدستور من خلال تقديم الاقتراحات على المواقع الإلكترونية للهيئات التأسيسية، كما عقدت العديد من الجمعيات عدة مؤتمرات وأصدرت العديد من البيانات من أجل التأثير في مسودة الدستور.⁴

انطلقت عملية التصويت على الدستور بتاريخ 2014/01/03، ودامت لمدة 20 يوما، لتتم المصادقة عليه بتاريخ 2014/01/26 بموافقة 200 نائب، واعتراض 12، وتحفظ 4 نواب، وجاء الدستور التونسي في 149 فصل موزعة على عشرة أبواب، إضافة إلى توطئة مختصرة تعزز بنضال

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص164-162.

² - مراد مهني، مرجع سبق ذكره، ص483.

³ - محمد أديب حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 575.

⁴ - سلمة بورياح، الحوكمة المفتوحة كآلية لترشيد الحكم في تونس، أشغال الملتقى الوطني، إشكاليات المؤسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا، المنعقد بتاريخ 8 ديسمبر 2020، ص102.

الشعب التونسي في سبيل القضاء على الاستبداد وأن هذا الدستور جاء تحقيقاً لأهداف ثورة الحرية والكرامة ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011، واستعرضت انتماءاته للإسلام وتمسكه بالقيم العالمية من حماية للحقوق والحريات مركزة على النظام الديمقراطي التشاركي المراد إقامته، مروراً بالوقوف مع الشعوب في نضالها من أجل تقرير مصيرها وصولاً إلى حقوق الأجيال الحالية والقادمة في بيئة سليمة وموارد مستدامة.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها التي يمكن تسجيلها أنه جاء متوازناً في أحكامه في مقابل أن الدولة راعية للدين وحامية للمقدسات، فإنها كافلة لحرية المعتقد والضمير، وممارسة الشعائر الدينية ضامنة لحياة المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي، أما فيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم فهو مختلط: برلماني، ورئاسي، متوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية، كما أن هذه الأخيرة برأسين رئيس حكومة ورئيس جمهورية، يتمتع كل منها بصلاحيات معتبرة ومن ذلك رئيس الجمهورية الذي ينتخب بطريقة الاقتراع المباشر والسري مما يكسبه قوة إضافية.

بالنسبة لموقف الترويكاف فقد احتفلت حركة النهضة بشكل باهر بمناسبة المصادقة على الدستور، ولم تبد مظاهر الاستياء بين صفوف المناضلين، بل ذهب راشد الغنوشي إلى حد تشبيه الدستور بدستور الرسول ﷺ في المدينة واعتبره من جهة أخرى أحد أهم دساتير الحداثة.

أما عن موقف المعارضة في صورة الجبهة الشعبية، فقد سجل غياب ناطقها الرسمي "حمة الهمامي" عن حفل ختم الدستور الجديد تعبيراً عن عدم رضاه عما حدث، بالنسبة لنداء تونس، فقد عبر الأمين العام بكوش عن ارتياحه للتوافق وأن يتواصل حل القضايا الأخرى بنفس الطريقة.

كان موقف الحركات السلفية وحزب التحرير تهجماً على الحركة على أساس أن حركة النهضة باغت الشعب للعلمانيين وأنها سرقت حق الشعب في دستور ينص صراحة على موقع الشريعة فيه.

أما على المستوى الخارجي فقد استحسن معظم الدول والهيئات الدولية التجربة، ومن ذلك هيئة الأمم المتحدة واعتبرت التجربة التونسية مثالا يقتدى به.¹

ولقد ظهرت بوادر الثورات العربية في تونس على الصعيد الدستوري وتم تبني الدستور التونسي عام 2014 بعد حوار شعبي ونقاشات طويلة.²

وبموجب الدستور تم تحميل الدولة مسؤولية إرساء ورعاية خطاب ديني وسطي، يقوم على نبذ المغالاة ويشجع على أعمال العقل في البحث عن مقاصد التشريع، ويستدعي اضطلاع السلطة

¹ - محمد أديب حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 575.

² - علي خشان، أثر الثورات والربيع العربي على الدساتير، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06، العدد 02، ص 9.

بدورها في صناعة هذا الخطاب بدءاً من المؤسسات التربوية وصولاً إلى دور العبادة، وكانت النقطة الحاسمة في الدستور التونسي هي إلزام الدولة دستورياً بإبعاد الخطاب الديني عن التوظيف، والدعاية الانتخابية، وبفضل التوافق السياسي التونسي تم استكمال بناء الهياكل والمؤسسات السياسية بعد الأزمات السياسية التي مرت على تونس بعد الثورة، حيث استطاع الفرقاء السياسيين أن يجتمعوا على طاولة واحدة¹، وكان من الطبيعي أن يسعى دستور الثورة أن يعطي الكلمة الفصل للشعب وأن يدعم تدخله في عملية سن القوانين سواء الدستورية أو التشريعية.²

لقد انتقلت البلاد بشكل رسمي من خلال عمليات شرعية ومقيدة إلى نظام دستوري جديد تكمله مؤسسات رقابية ومنافسة سياسية مفتوحة، وبالتالي يمكن اعتبار أن عملية وضع الدستور في المرحلة الانتقالية على الرغم من أنها تخلص من التحديات، نجحت في تحقيق القوة الدافعة للانتقال، بما في ذلك توفير الحماية لأجندة العدالة الانتقالية، وهو ما حدث، علاوة على ذلك فإن إشراك حركة النهضة وهي جماعة سبق قمعها في المجلس الوطني التأسيسي يوضح كيف يمكن أن يكون وضع الدستور وسيلة للمصالحة إذا تم تصميم عملياته بشكل جيد، لقد أدى انتصار حركة النهضة في الانتخابات ثم إشراكها في تصميم الدولة التونسية المستقبلية إلى إضفاء الشرعية على العملية برمتها.³ لقد اختلفت وتعددت الآراء بخصوص حزب حركة النهضة عقب انتخابات المجلس التأسيسي والتقارب الإسلامي العلماني وإنشاء الترويكا بين مؤيد ومعارض، لقد نجح حزب حركة النهضة عن طريق التأطير الدستوري لمرحلة التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، بتحسين هذا الانتقال للخروج من السلطوية وفق رهانات التوافق الوطني وساعدت النهضة للوصول لصيغة سياسية ديمقراطية ضمنت انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة في تونس.

¹ - حبيب حسن اللولب، الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 3، جانفي 2017، ص 70.

² - لمياء ناجي، الاستفتاء الدستوري في ظل الدستور التونسي لسنة 2014، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 14، أكتوبر 2016، ص 202.

³ - أماندا كاتس- باريل، تخطي عمليات الانتقال نحو التحول: التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2021، ص 65.

المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية الثالثة: استراتيجية النهضة في بناء التوافقات مرحلة

التدعيم الديمقراطي بعد أكتوبر 2014

أولاً: نتائج الانتخابات 2014 تراجع حركة النهضة

بعد إنتخابات 2014 يتبادر إلى الأذهان سؤال مفاده إذ ما كان تراجع حركة النهضة عن المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، وعدم تقديمها لمرشح باسمها هو بمثابة تراجع لها ولمكانتها في المشهد السياسي التونسي أم مجرد استراتيجية للبقاء في السلطة وعدم انعزالها مرة أخرى.¹ وقد أحدث تراجع «حزب حركة النهضة» في هذه الانتخابات صدمة لقيادة الحزب التي أدركت أن عليها مراجعة الأسباب الحقيقية لتراجعها، وتفوق حزب نداء تونس.²

1-الانتخابات التشريعية: كان من أهداف انتخاب المجلس التأسيسي صياغة دستور جديد لتونس والتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية وبعدها الانتخابات الرئاسية لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية، والعبور إلى مرحلة الاستقرار والترسيخ الديمقراطي، وقد شهدت الخريطة الحزبية التونسية أثناء الانتخابات التشريعية تنوعاً من حيث الأحزاب، إلا أن الحزبين اللذين كان لهما الحضور الكبير قد تجسد في حزب نداء تونس بقيادة "الباجي قايد السبسي"، وحزب حركة النهضة بقيادة "راشد الغنوشي"

حيث جرت الانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر 2014 وقد أسفرت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (04) يمثل عدد المقاعد في الانتخابات التشريعية

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
نداء تونس	85	39.17%
حركة النهضة	69	31.79%
الاتحاد الوطني الحر	16	7.37%
الجهة الشعبية	15	6.91%
آفاق تونس	8	3.68%
المؤتمر من أجل الجمهورية	4	1.84%
حزب المبادرة	3	1.38%
التيار الديمقراطي	3	1.38%
حركة الشعب	3	1.38%

¹ - الياس بن حته مرجع سبق ذكره، ص 164-167

² - مصطفى بكري ، لماذا تراجعت حركة النهضة في انتخابات 2014، {<https://www.elaosboa.com>} تم التصفح 2022/12/30 .

تيار المحبة	2	0.92 %
الحزب الجمهوري	01	0.46 %
مجدد البريد	01	0.46 %
حركة المواطنين الاشتراكيين	01	0.46 %
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحرية	01	0.46 %
رد الاعتبار	01	0.46 %
صوت الفلاحين	01	0.46 %
التحالف الديمقراطي	01	0.46 %
نداء المهاجرين بالخارج	01	0.46 %
	217	100 %

انتهت الانتخابات التشريعية في تونس بانتخابك برلمان جديد دائم مدته خمس سنوات، وأظهرت نتائج الفرز الأولية تقدم حزب نداء تونس الذي تأسس قبل أقل من عامين بزعامة السيد الباجي قايد السبسي رئيس الوزراء الأسبق إلى المرتبة الأولى، أما حزب حركة النهضة فقد تراجع مركزه مقارنة بالانتخابات السابقة فتحول من المرتبة الأولى 89 مقعدا بنسبة 41% إلى المرتبة الثانية بـ 69 مقعدا بنسبة 31.79%، فاقدا بذلك 20 مقعدا¹، تمكن حزب نداء تونس من الفوز في الانتخابات التشريعية 27 أكتوبر 2014 بالأغلبية النسبية 93.17% في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه².

ويظهر أن حركة النهضة قد دفعت ثمن توليها الحكم خلال الفترة الانتقالية، بارتكابها أخطاء عاقبها الناخب التونسي عليها، لكن ما يثير التساؤل كما عبر عن ذلك أحد قيادي حركة النهضة هو أن الشعب التونسي عاقب على عامين ليعيد من استبد به لسنوات، ومع ذلك يمكن القول أن حركة النهضة قد تمكنت من تخليص كلفة الحكم الذي تحملته في فترة صعبة، شهدت خلالها اغتيال إثنين من سياسيين، وقد حافظت على قرابة مليون ناخب وذلك بفضل نواتها الصلبة المحافظة وقوتها التنظيمية وقيامها بحملة انتخابية هي الأنجع من خلال الاجتماعات الجماهيرية الضخمة التي نظمتها في الساحات العمومية والملاعب والمسارح.

¹ - الياس بن حته مرجع سبق ذكره، ص 164-167

² - عدنان زروقي، عبد الدين بن عمر، تعثر الإصلاح السياسي وتحديات البناء الديمقراطي للدولة في تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) أنموذجا، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 02، العدد 7، جوان 2019، ص 208.

كما يعتقد بعض المحللين أن الجمهور الانتخابي لحركة النهضة لم يعاقبها بل الأصح أن الجزء المتذرأشار إلى الحركة بما يشبه التحذير (le vote d'avertissement)، في حين يرى نائب رئيس الحركة أن هذه النتيجة هي نتاج لما أفرزته الفترة السابقة، وما حصل هو عقاب للترويكاً ولحركة النهضة التي أخطأت العنوان في انتخابات المجلس التأسيسي، إذ رغبت في الحكم فسقطت في فخه ولو اكتفت حينها بالإعداد للدستور ولم تحكم لكانت لها الفرصة للفوز بهذه الانتخابات، فهي في تقديره قد فشلت في الحكم وفي تنفيذ وعودها لذلك لم تحقق الأغلبية.

شكل بالمقابل تراجع النهضة في الانتخابات التشريعية صدمة داخل مناضليها والذي أثار نقاش حول هوية الحركة وسلوكها السياسي، والتساؤل عن معنى أن تكون إسلامياً في ظل ما أفرزته مرحلة ما بعد "الربيع العربي" وكيف للحركة أن تتصالح مع التزاماتها التي تضمنتها في برنامجها السياسي المدني الذي يتصادم مع تطبيق الشريعة، والذي يعتبر مشروع الحركة التاريخي منذ الاتجاه الإسلامي، وكيف يمكننا التقليل من التنازلات أمام قاعدتها الشعبية.

بلغ النقاش ذروته في قرار النهضة الاستمرار في المزاوجة بين الدعوي والسياسي في عملها بدلا من الانقسام، إضافة فإن العديد من مناضليها أصيبوا بالإحباط عندما قررت الحركة عدم تقديم مرشح باسمها واكتفائها لعب دور داخل التحالف الجديد مع حزب نداء تونس بقيادة "الباجي قايد السبسي" في حين يرى اتجاه آخر من مناضلي النهضة أن من مصلحة النهضة أن تكون في صف المعارضة من أن تكون ضمن السلطة وتنضوي في التحالف مع حزب النداء الذي يعتبر امتدادا للنظام السابق حسب تصريح قيادي أحد المكاتب الجهوية للحركة، والذي استقال من منصبه بسبب عدم تأييده لانضمام الحركة إلى الحكومة الجديدة، وقد كانت تبريرات قيادات الحركة من هذا الانضمام أن ذلك تم خوفا من تحالف النداء مع القوى اليسارية والتحالف على إقصاء الحركة والقضاء عليها والعودة إلى سيناريو 1999 و2000 أين تم إعادة قيادات الحركة إلى السجن.¹

2- ومن أهم ما ميز الانتخابات التشريعية في تونس: تم تشجيع مراقبة الانتخابات من قبل الهيئات الرسمية والمنظمات التونسية والدولية، إذ تشكلت جمعيات وشبكات مراقبة مثل الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات، والتي نشرت 5000 مراقب وائتلاف لعدد من الجمعيات والمنظمات الأهلية كاتحاد المحامين واتحاد الشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان.

تقوم الانتخابات على مبدأ أن الولاية هي الدائرة الانتخابية وعدد الولايات 24 ولاية، وشكلت كتلة الناخبين 7 ملايين ناخب، سجل 5.3 مليون أنفسهم في سجل الانتخابات، وشكلت نسبة المشاركة

¹ - إلياس بن حته مرجع سبق ذكره، ص 167.

نحو 69% من الناخبين المرسمين حددت نسبة النساء بـ 50.5% مقابل 49.5% من الذكور، وتعد القوائم الحزبية، وهو ما ميز هذه الفترة مقارنة بالسنوات السابقة التي احتكر فيها الحزب الدستوري الحياة السياسية إلى غاية سنة 1981، وفي فترة الرئيس بن علي منذ 7 نوفمبر 1987 توسعت خارطة الأحزاب إلى أن وصل عددها قبل الثورة إلى 9 أحزاب تعمل بشكل قانوني، وقد عرفت الحياة السياسية بعد الثورة طفرة حزبية تجلت من خلال ما يزيد عن 194 حزب وهو ما يجسد رغبة التونسيين في الانخراط في الشأن العام بعد عقود من الكبت السياسي وسياسة القمع التي كانت متبعة من طرف الرئيس بورقيبة والرئيس المخلوع بن علي، وقد تم قبول 1218 قائمة لانتخابات المجلس التشريعي، تمثل ما يزيد على 120 حزب إلى جانب المستقلين وبمعدل 50 قائمة تقريبا في الدائرة وتوزع على 33 دائرة انتخابية.¹

ثانيا: الانتخابات الرئاسية

1- مشاركة النهضة في الانتخابات: بعد نتائج الانتخابات التشريعية التي أعادت تشكيل وترتيب خريطة المشهد السياسي التونسي والتي أفرزت فوز حزب نداء تونس بالمرتبة الأولى وتلتها حركة النهضة في المرتبة الثانية من دون أن تكون أغلبية لحزب على الآخر، مما استلزم التوافق بين الحزبين لتشكيل حكومة وفاق وطني من جديد.

وتحضيرا للانتخابات الرئاسية فقد تفاجأ جمهور الناخبين بعدم تقديم حركة النهضة مرشحا لها وفضلت تدعيم أحد المرشحين، والتي أكدت العديد من التحليلات أنها اختارت تدعيم "المنصف المرزوقي"، رغم نفي السيد راشد الغنوشي لذلك، وردا على ذلك بأن القيادة تركت الأمر لمنتسبيها للاختيار بين المرشحين وأنه ليس هناك توجيه للتصويت دون آخر.

إلا أن المنطق البراغماتي جعل النهضة تختار "المنصف المرزوقي" على "الباجي قايد السبسي"، باعتباره الأقرب إلى حركة النهضة وأنه قد عملت معه في إطار الترويكا كرئيس للدولة في المرحلة الانتقالية، جاءت النتائج الأولية للانتخابات في نوفمبر 2014 والتي أفرزت فوز "الباجي قايد السبسي" بـ 39% من الأصوات ويليه المنصف المرزوقي في المرتبة الثانية 33% من الأصوات، ما استدعى المرور إلى انتخابات الدور الثاني والتي أفرزت بدورها فوز الباجي قايد السبسي بنسبة 56% من الأصوات وقد قسمت هذه الانتخابات القوة الناعبة في تونس بين حركة النهضة وحزب نداء تونس أين حقق نداء

¹ - عبد اللطيف باري، نزهة عمران، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

تونس تفوقا مطلقا في المناطق الحضرية في حين سيطرت النهضة على الأصوات- والتي كانت لصالح المنصف المرزوقي- في المناطق الجنوبية.¹

فاز القائد السبسي مؤسس ورئيس حزب نداء تونس في كلتا الدورتين فيها ليصبح أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ تونس.²

بعد إعلان السيد الباجي قايد السبسي رئيسا للجمهورية التونسية عين "الحبيب الصيد" رئيسا للحكومة وكلف بدوره بتشكيل الحكومة الجديدة، وكانت التشكيلة الأولية قد أقصت حركة النهضة من الحكومة باعتبار أن حزب نداء تونس لم يكن أعضاؤه على رأي واحد من إشراك النهضة، حيث انقسم إلى تيارين أولهما: رأى أنه لا مانع من إشراك حركة النهضة ويتمسك بأن تكون الحكومة ذات أغلبية برلمانية مريحة ولا تقصي أيا من المكونات السياسية حتى تكون قادرة على حماية الوحدة الوطنية والقيام بإصلاحات كبيرة لا يمكن أن تمر في ظل وجود حركة النهضة في المعارضة و في المقابل يتمسك الرأي الثاني: بضرورة عدم إشراك النهضة في الحكومة الجديدة معتبرين ذلك بمثابة خيانة للناخبين الذين صوتوا لنداء تونس من أجل إقصاء حركة النهضة من الحكم، وكان رد فعل حركة النهضة حسب ما نقلته صحيفة "رويترز" أنه رفضت أن تمنح الثقة للحكومة التي شكلها "الحبيب الصيد" والتي لم تتضمن أي عضو من حركة النهضة.

الجدول رقم (05) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 2014.

المرشح	عدد الأصوات المصريح بها	الأصوات النسبة المئوية من عدد الأصوات المصريح بها
الباجي قايد السبسي	1.731.529	55.68٪
محمد منصف المرزوقي	1.378.513	44.32٪
المجموع	3.110.042	100.00

المصدر: غوان دوبرتوميو، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2014: مركز كارتر، ص 204.

تمت إعادة تشكيل الحكومة من جديد حيث ضمت تكتل من حزب نداء تونس وحركة النهضة، والتي أوكلت إليها وزارة التشغيل بالإضافة إلى ثلاث مناصب كاتب دولة (المالية والاستثمار والصحة) وكذا حزب آفاق تونس وأحزاب أخرى، في حين أوكلت الوزارات السيادية (الدفاع والعدل) إلى مستقلين محسوبين على حزب نداء تونس.

¹ - الياس بن حته مرجع سبق ذكره، ص 167

² -عدنان زروقي، عبد الدين بن عمرأوي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

ما يمكن فهمه هو أن الحركة قد أخذت بمنطق الحذر في الزج بنفسها في الانتخابات بعدما فشلت أوحكم عليها بالفشل في الحكومة الانتقالية، ورأت من نفسها عدم النضج والجاهزية لقيادة العملية السياسية وبالتالي الخوض في الانتخابات بمرشح باسمها يمكن أن يكون نهاية لها وإقصاء لها من المشهد السياسي.

فما كان منها إلا أن اكتفت بدعم أحد المرشحين للاحتفاظ بموقعها في السلطة بإشراكها في حكومة التوافق في تشكيل الحكومة الجديدة، وكذا ضرورة اختيار رئيس توافقي يذوب كل الحساسيات والإيديولوجيات.¹

ومنه يمكن القول أن المشهد السياسي التونسي استقر على درجة من التوافق بعد الثورة، عرف عقب انتخابات البرلمان والرئاسة لعام 2014 نوعاً من الاهتزاز أثناء عملية تشكيل حكومة الحبيب الصيد في نسخها الأولى التي لم تكن لتحوز ثقة البرلمان بالطريقة التي أنجزت بها، خصوصاً أن كثيراً من التوقعات السياسية السابقة قد رجحت اتجاه حزب نداء تونس بعد فوزه بانتخابات البرلمان والرئاسة معاً إلى إحداث نوع من التوازن السياسي في السلطة، حيث إن التحديات القائمة تتجاوز قدرة حزب منفرد على تقديم الأجوبة الشاملة لمتطلبات المرحلة، وحصاد حركة النهضة الأهم في هذه المرحلة هو تجنب الإقصاء السياسي وإن تطلب ذلك القبول بالحد الأدنى من الحضور في الحكومة، ويبدو أن تكلفة تركيبة التوافق الحالية ستطرح تحدياً مستقبلاً حول قدرة حزب نداء تونس والنهضة على الحفاظ على التماسك الحزبي من خيار الانشقاق وأي تراجع في المكسب التوافقي الذي تحقق في الفترة الانتقالية في تونس يجعل من إمكانيات العودة إلى أجواء التوتر الاجتماعي أمراً ممكناً مستقبلاً.²

مثلت الانتخابات التي جرت سنة 2014 نهاية ناجحة لفترة انتقالية طويلة وصعبة عاشتها تونس بدءاً بما يسمى بـ"ثورة الياسمين" وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، وخلال هذه الفترة عرفت تونس إعداد دستور جديد والمصادقة عليه، ونجحت في تجاوز عدة أزمات سياسية هددت بإنهاء التجربة الديمقراطية قبل أن تبدأ، ثم شهدت انتخاب برلمان ورئيس جديد في انتخابات ديمقراطية وشفافة هي الأولى في تاريخ البلاد، وكانت الانتخابات التشريعية والرئاسية هي الأولى من نوعها في إطار الدستور الجديد للبلاد، ومثلت خطوة هامة في تاريخ تونس ما بعد الثورة من حيث بناء مؤسسات تمثيلية في أعقاب نظام دكتاتوري، لقد استكملت الانتخابات التشريعية والرئاسية المرحلة

¹ - إلياس بن حته، مرجع سبق ذكره، ص 167

² - كمال القصير، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الانتقالية وذلك بالمرور من المجلس الوطني التأسيسي الذي عمل كهيئة تأسيسية وتشريعية إلى مجلس تشريعي ورئيس منتخبين ديمقراطيا.¹

إن المتأمل في أسلوب حركة النهضة التونسية يرى أنها اختارت التيار الاعتدالي الوسطي في إدارة المرحلة الانتقالية والذي يحقق التوفيق بين الواقع الاجتماعي مع التمسك بفكرة شمولية الدين الإسلامي والانفتاح على الحداثة، وهو ما اتضح من خلال البرنامج الانتخابي الذي كان متنوعا وشاملا للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فلقد اهتمت بقضايا أكثر حضورا في الواقع التونسي على غرار الديمقراطية، المرأة، المشاركة السياسية وغيرها من المواضيع الحساسة، فسنوات الاضطهاد والذهنية المنفتحة لقادة الحركة زادت من نجاحها وهذا ما ظهر في انتخابات المجلس التأسيسي بالرغم من أنها لم تكن اللاعب والمحرك الأساسي للحراك الاجتماعي الذي شهدته تونس 2011.²

2-الانتخابات الرئاسية 2014 وبقاء مشاركة النهضة في الحكم: تعد الانتخابات الرئاسية في

تونس 23 نوفمبر 2014 من أهم مظاهر الانتقال الديمقراطي، وهي أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي.³

أقرزت الانتخابات عن فوز قايد السبسي بـ 55% في جولة الإعادة ضد المرزوقي، وبالرغم من أن النهضة لم ترشح أيًا من قياداتها سعيا منها للحياد وللحفاظ على توازن السلطات، فقد ساند معظم أعضائها المرزوقي، وعملوا فوز السبسي يعني هيمنة القوى العلمانية على الحكم، حيث تغلب حزبه على حركة النهضة، ومثل انتصار تيار الإصلاحيين على الثوريين، بعد أن فضل الناخبين التونسيين على الاستمرارية.

تحصل حزب نداء تونس المؤسس في 2012 على أغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية 2014 مقابل حصول الإسلاميين على 69 مقعدا، وفاز الباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس بالرئاسة بنسبة 55.68% منافسا للمنصف المرزوقي.⁴

وكلف الباجي قايد السبسي الحبيب الصيد بتشكيل الحكومة في 5 جانفي 2015، حيث تكونت من 42 عضوا، منهم المستقلون وأيضا المتحزبون كحركة النهضة وحزب الأغلبية "نداء تونس"

¹ - غوان دوبرتوميو، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2014: مركز كارتر، ص 22

² - إيهاب الأخضر، الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 6، جويلية 2021، ص 189.

³ - دراجي المكي، عبد الفتاح سويد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁴ - سامي كعبوش، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم: دراسة في حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 412.

"والاتحاد الوطني الحر"، وحاز النداء على ثمانية حقائب (وزارية سيادية)، في حين أسندت إلى النهضة وزارة واحدة وهي (وزارة التكوين المهني والتشغيل)، بالرغم من كونها الكتلة البرلمانية الثانية بـ69 مقعدا فالحبيب الصيد كان واعيا بأهمية إشراك النهضة، لما لها من ثقل شعبي من ناحية ولما يمكن أن تقوم به في المعارضة وتعطيل تمرير بعض القوانين في مجلس النواب إذا هي بقيت خارج الحكم، وأبدت النهضة في نفس السياق مرونة وقبلت بتمثيل رمزي لها في الحكومة (وزير واحد) وأظهرت بذلك رغبة أكيدة في بناء حكومة توافقية تجمع أكبر طيف من الاجتماع السياسي في تونس.¹

بعد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في 26 أكتوبر 2014، اختتمت تونس المرحلة الثالثة من الانتقال الديمقراطي، بعد مخاض عسير لولادة المؤسسات الدستورية من رحم الثورة، كما تعد هذه الانتخابات تنويجا لهذا المسار الانتقالي وأول تجربة ديمقراطية تحققت في المنطقة العربية تحت إشراف هيئة مستقلة عليها، وهي الهيئة العليا للانتخابات ومشاركة أغلب الأطياف السياسية فيها وتميزها بالشفافية والنزاهة، بعد ضبط تشكيلة مجلس النواب ومختلف اللجان فيه توجهت الإنظار إلى المحطة التاريخية والمتمثلة في تنظيم الانتخابات الرئاسية، والتي مثلت أول انتخابات رئاسية عامة منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية وسقوط نظام "زين العابدين بن علي"، أجريت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر 2014 والدورة الثانية في 12 ديسمبر فاز فيها الباجي قايد السبسي بنسبة 55.68% كأول رئيس وهذا مؤشر آخر على الفعل الديمقراطي والتغيير والاتجاه الصحيح نحو مرحلة بناء الدولة المدنية الديمقراطية .

بقرب انتهاء العهدة الأولى للرئيس قايد السبسي كان من المفترض إجراء الانتخابات الرئاسية في 17 و24 نوفمبر، غير أن المواعيد الانتخابية قد تغيرت في ظل ما فرضته وفاة السبسي، قبل خمسة أشهر من نهاية ولايته فقدت أجلت الانتخابات إلى تاريخ سبتمبر 2019.²

إن تحقيق التوافق النخبوي في المشهد السياسي التونسي والذي سمح لتونس بالخروج من المرحلة الانتقالية والتأسيس للجمهورية الثانية، لم يكن سهل التحقيق لولا التنازلات والتسويات التي تمت بين السبسي والغنوشي اللذان أظهرتا نضجا وحنكة سياسية سمحت للمسار الديمقراطي التونسي بأن يكون حقيقة.³

¹ - أحمد خالدي، تجارب حكم الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الحراك العربي، دراسة تحليلية مقارنة لتجارب الحكم في تونس ومصر (2011-2017)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، السياسات المقارنة، جامعة زيان عشور جلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020)، ص 280.

² - حمزة بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 1254.

³ - زينب فريخ، مرجع سبق ذكره، ص 485.

إن حزب حركة النهضة ساهم في تأسيس الجمهورية الثانية في تونس وتحقيق انتقال ديمقراطي نتيجة للتفاوض بين النخب السياسية أي بين العلمانيين والإسلاميين ورموز النظام القديم والذي أنتج في النهاية انتقالا ديمقراطيا متفاوضا عليه.

المبحث الثالث: حدود مسار الترسيع الديمقراطي بعد أكتوبر 2014-2019

بعد مرور التجربة التونسية بمرحلة الانتقال الديمقراطي وصلت التجربة الديمقراطية في تونس إلى مرحلة من الترسيع الديمقراطي، عن طريق التداول السلمي عن السلطة.

المطلب الأول: قياس مستويات الترسيع وفق مؤشر العملية الانتخابية

مرحلة الترسيع الديمقراطي وإنهاء التوافق السياسي في تونس: خلال هذه المرحلة الانتقالية الرابعة بعد ما وصلت التجربة التونسية إلى مرحلة من الترسيع الديمقراطي تم إنهاء التوافق السياسي في تونس كالتالي:

أولاً: الانتخابات الرئاسية التونسية 15 سبتمبر إلى 13 أكتوبر 2019

إذ تمت الانتخابات الرئاسية على دورتين وهما:

1-الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في (15 سبتمبر 2019): بعد وفاة رئيس الجمهورية الراحل "محمد الباقي قايد السبسي" في يوم الخميس 25 يوليو 2019، تمكنت النخبة السياسية التونسية من تأمين انتقال سلس وسريع للسلطة السياسية، بموجب دستور عام 2014 وبتأويل معقول ومقبول من جانب الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين في غياب المحكمة الدستورية، إذ أدى رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) سابقا "محمد الناصر" القسم على أنه رئيس مؤقت للدولة، وغيّرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات موعد الانتخابات الرئاسية حسبما ينص عليه الدستور التونسي لعام 2014، من دون اعتراضات تذكر برغم ما يوجد من ضغوط وتداخل في مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019، وهو ما فرض على القوى السياسية والحزبية إعادة ترتيب أجندتها للمساهمة والمشاركة في السباق الرئاسي نظرا إلى انعكاساته المؤكدة على الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية بثلاثة أسابيع، سيمثل فرصة للمؤهلين إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في التأثير في تصويت الناخبين التونسيين في الانتخابات.¹

وفي ضوء ذلك، دخلت تونس انتخابات رئاسية عقدت في 15 سبتمبر عام 2019 بعد انتهاء عملية قبول ملفات الترشح التي دامت ثمانية أيام من 2-9 أوت عام 2019، تلقت الهيئة العليا

¹ - منى جلال عواد، فاطمة عيال طعان، علي نجم العبد الله، دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي، دراسة حالة الانتخابات التونسية عام 2019، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، 2021، ص 147-148

المستقلة للانتخابات سبعة وتسعين مطلباً للترشح لخوض الانتخابات الرئاسية، إذ ضمت خمسة وسبعين مرشحاً مستقلاً وأحد عشر مرشحة، وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 30 أوت 2019 عن قائمة المترشحين المقبولين نهائياً لخوض السباق الانتخابي نحو الرئاسة والمكونة من ستة وعشرين مرشحاً، بينهم مرشحتان، ورفض واحد وسبعين مطلباً لافتقاده شروط الترشح فبدأت الحملة الانتخابية من يوم 2-12 سبتمبر عام 2019، وبعد 17 سبتمبر 2019 آخر أجل للإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات، بعدها يتم إجراء دورة ثانية في ظرف أسبوعين في حال عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات المصرح بها.

أشارت نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية السابقة لأوانها التي جرت يوم 15 سبتمبر 2019، وهي التي جاءت في أعقاب وفاة رئيس الجمهورية الراحل "محمد الباجي قايد السبسي" في 25 جويلية 2019، احتل المرشح المستقل وأستاذ القانون الدستوري "قيس سعيد" صدارة الترتيب، وحصل على نسبة تفوق 18% من أصوات الناخبين، وحل رجل الأعمال "نبيل القروي" ثانياً، إذ حصل على نسبة 15% من الأصوات بحسب النتائج الرسمية المعلنة، ويمثل مجموع أصوات الفائزين معاً إلى 33%، فيما تشير النتائج الأولية حصول مرشح حزب حركة النهضة الإسلامي "عبد الفتاح مورو" على نسبة 13% من الأصوات، جاء في ذلك إعلان "يوسف الشاهد" رئيس الوزراء السابق خسارته الانتخابات، وكذلك أعرب رئيس الجمهورية "محمد المنصف المرزوقي" سابقاً عن شكره للجماهير معلناً خسارته.

2- الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 13 أكتوبر: أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية التونسية وهي التي أظهرت تقدماً كبيراً للمرشح "قيس سعيد" بنسبة 72.71% من الأصوات على منافسه نبيل القروي بنسبة 27.29%، وفي هذا السياق ذاته حافظ "قيس سعيد" بعد فوزه على تأكيد استقلاليتته والنأي بنفسه عن أي انتماء حزبي وتأكيد التذكير بدعوته المتمثلة في ضرورة تعديل نظام الحكم القائم على المركزية، والعمل على انطلاق المشاريع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية من الجهات الداخلية بألية تركز أساساً على المجالس المحلية، ويعد خطابه في هذا الجانب أحد الأسباب التي جلبت له نسبة معتبرة من أصوات الناخبين، ولا سيما في الجهات الداخلية المهمشة التي تشهد صعوبات اقتصادية وضعفاً في الخدمات والبنى التحتية وسخفاً على النهج التنموي الرسمي منذ مرحلة ما قبل الثورة التونسية ديسمبر 2010، إذ تراوحت نسبة المصوتين لصالحه في الجهات الجنوبية من البلاد ما بين 90-97% وبصدور نتائج الانتخابات الرئاسية دخل

المشهد السياسي التونسي طورا جديدا تبدلت فيه الكثير من المعادلات التي ظلت منذ الثورة الشعبية 17 ديسمبر 2010.¹

مثل نجاح الانتخابات خطوة أساسية في تدعيم الديمقراطية في تونس بالرغم من أن المشهد السياسي في تونس لا يزال يفتقر إلى الاستقرار بصورة نهائية.²

3- الانتخابات التشريعية التونسية عام 2019: 6 أكتوبر/نوفمبر عام 2019: جرت الانتخابات التشريعية التي نظمت في يوم 6 أكتوبر عام 2019، وهي التي أسفرت عن تشظي الخريطة الحزبية، وتصدر حزب حركة النهضة الإسلامي قائمة الفائزين بحصوله على 52 مقعدا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 217 مقعدا، يليها حزب قلب تونس 38 مقعدا، ثم حزب التيار الديمقراطي بـ 22 مقعدا، ثم ائتلاف الكرامة بـ 21 مقعدا، وحل الحزب الدستوري الحر خامسا بـ 17 مقعدا، وحركة الشعب سادسا بـ 16 مقعدا، وحركة تحيا تونس سابعا بـ 14 مقعدا، أما بقية القوائم الفائزة فحصلت على عدد مقاعد يتراوح بين مقعد واحد وأربعة مقاعد لكل منها، ما يعني عدم قدرتها على تكوين كتل خاصة بها في مجلس نواب الشعب (البرلمان) القادم واضطرار نوابها إلى الانضمام إلى كتل أخرى أو البقاء مستقلين، وبقدر ما ساعدت آلية "التمثيل النسبي" مع أفضل بقايا الأحزاب والائتلافات الصغيرة والقوائم المستقلة في ضمان قدر من الحضور في المشهد البرلماني السابق والجديد، وفي كل الأحوال يبقى تكوين الحكومة الجديدة بمشاركة حزب حركة النهضة الإسلامي، وحزب قلب تونس، وحركة الشعب، والتيار الديمقراطي وحزب تحيا تونس، والمستقلين قائما، تم انتخاب زعيم حزب حركة النهضة الإسلامي "راشد الغنوشي" رئيسا لمجلس نواب الشعب "البرلمان" التونسي المنتخب لمدة خمس سنوات، وأن فوزه برئاسة البرلمان سيسهل عملية تشكيل الحكومة، ولاسيما وأنه تلقى دعما من منافسه حزب "قلب تونس" برئاسة "نبيل قروي" وحصد 123 صوتا من مجموع 217، ليشغل أول منصب رسمي منذ عودته من المنفى في لندن بعد عام 2011، عقب الثورة ديسمبر 2011، وهي التي أنهت نظام الحكم في عهد الرئيس الراحل "زين العابدين بن علي"، وفي مفاجأة صوت رئيس حزب "قلب تونس" الذي يتزعمه قطب الإعلام نبيل قروي لرئيس حزب حركة النهضة الإسلامي "راشد الغنوشي".³

¹ - منى جلال عواد، فاطمة عيال طعان، علي نجم العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² - حمزة بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 1255.

³ - منى جلال عواد، فاطمة عيال طعان، علي نجم العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 150.

ثانيا: الأزمة السياسية في أكتوبر 2019

نتخب التونسيون برلمانا، وفي تصويت ساحق مفاجئ نتخب رئيس جديد قيس سعيد مدرس قانون جامعي مستقل ليس لديه خبرة سابقة في المنصب السياسي، كان برنامجه مبنيا على إعادة هيكليّة جذرية للنظام السياسي من أعلى إلى أسفل لإدخال الديمقراطية المباشرة من القاعدة إلى القمة.¹

اتسمت الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2019 بأصوات احتجاجية ومطالب بالتغيير، من الناحية الرسمية تمكنت العملية الانتخابية من الصمود في وجه التحديات في لحظة صعبة في المرحلة الانتقالية التونسية، بما في ذلك وفاة الرئيس السبسي في يوليو، وأجريت الانتخابات كما هو مخطط لها واعتبرت دوليا حرة ونزيهة، ومع ذلك تجسد السخط الشديد في الأداء الضعيف للقوى السياسية التقليدية (الإسلامية- والعلمانية) وفي ظهور شخصيات شعبية جديدة، حيث حقق قيس سعيد وهو غريب نسبيا فوزا ساحقا بنسبة 72.71% من الأصوات في الجولة الثانية من الاقتراع الرئاسي وركز قيس سعيد على وعود بزيادة مساءلة البرلمانيين ومعالجة الاستياء الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، نجح في إسقاط الصورة المعادية للنظام وأدى إلى تحفيز الناخبين مؤقتا على الأقل، ومع ذلك فإن انعدام الثقة الشعبية بالمؤسسة السياسية منتشر على نطاق واسع.²

بعد انتخابات 2019 وفوز الرئيس قيس سعيد، فإن أصل الأزمة الراهنة يعود إلى نتائج انتخابات 2019 التي أفرزت مشهدا برلمانيا متشظيا لا يمكن فيه لأي حزب أن يشكل حكومة بمفرده أو بتحالف ثنائي أو حتى ثلاثي، لم تفرز الانتخابات أغلبية واضحة لأي حزب أو ائتلاف سياسي يمكنه أن يقود حكومة مستقرة تنفذ برنامجها ثم تحاسب عليه، جدير بالذكر أن المشهد البرلماني الحالي لا يختلف كثيرا عن المشهد البرلماني السابق الذي أفرزته انتخابات 2014 بنفس القانون الداخلي، فالقانون الانتخابي الحالي الذي يعتمد الاقتراع النسبي مع احتساب أكبر البقايا صُمم في سياق مختلف وجاء بالأساس لهندسة انتخابات المجلس التأسيسي في 2011 حتى تنتج مؤسسة أوسع تمثيلا لمختلف المجموعات السياسية بغض النظر عن حجمها، لا سيما أن أولوية المجلس كانت سن دستور يمثل جميع التونسيين، جاء ذلك القانون في أجواء سياسية انتقالية هيمنت عليها الخشية من عودة الحزب الواحد، فأفسحت المجال للتعددية الحزبية في مداها الأقصى، أما في السياق الراهن فقد بات

¹ - Łaryssa Chomiak, *Tunisian Democracy 10 Years After Th Revolution: A Tale of Two Experiences*: German Development Institue, 2021, p3.

²- Luigi Narbone, *The EU-Tunisian relationship After 2011: Resilience, contestation And th return of the neglected socio- economic question*, ReseArch Project Report 4 December 2020: EuropeAn University Institue 2020, p9.

هذا القانون الذي يعزز دور الأقليات ويقيد الأغليات عائقاً أمام الاستقرار السياسي والتقدم على مسار ترسيخ ديمقراطية تمثيلية حقيقية.

ففي غضون سنة واحدة، وقبل إجراء التحويل الوزاري الأخير تعاقبت على السلطة ثلاث حكومات لم تعمر طويلاً. فقد سقطت الحكومة الأولى في البرلمان بسبب فشلها في نيل الثقة، وسقطت الثانية باستقالة رئيسها في ضوء تهمة بالفساد و تضارب المصالح، أما الثالثة فتعطلت بسبب غياب الانسجام وتنازع الصلاحيات بين رئيسي السلطة التنفيذية، وكان يمكن للتحويل الوزاري أن يتجاوز هذه الصعوبات ويضفي شيئاً من الانسجام على الفريق الحكومي، لكنه اصطدم برفض رئيس الدولة دعوة الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستوري متهمًا بعضهم بالفساد وبدلاً من أن يكون خطوة نحو الحل تحول بذاته إلى مشكل، فأضاف إلى فصول الأزمة فصلاً جديداً في ظل جدل دستوري وسياسي لا يبدو أنه سينتهي قريباً.

1- السياق الدستوري للأزمة: رغم أن الأزمة في فصلها الراهن تبدو أزمة دستورية محصورة بين ضلعي السلطة التنفيذية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة)، إلا أنها في الأصل أزمة سياسية ثلاثية الأبعاد، ففي خلفية هذا التوتر الثنائي تكمن أزمة صامتة بين باردو (البرلمان) وقرطاج (رئاسة الجمهورية) تتوسطهما القسبة (رئاسة الحكومة). ثمة غياب ثقة متبادل بين الأطراف الثلاثة عكسته تصريحات متبادلة صدرت عنها في الفترة الأخيرة، وثمة اختلاف في النظر إلى مرجعية الحكومة بين البرلمان والرئاسة تجلى في استقطاعات وانقسامات بما في ذلك داخل البرلمان، وثمة تنازع على الصلاحيات بين الرئاسة الثلاث في ما يتعلق بتأويل الدستور، وهو ما جعل الأزمة تكتسي طابعاً دستورياً وتُخاض بأدوات دستورية.¹

إن استخدام الأدوات الدستورية في الصراع السياسي على الحكومة تجلى بوضوح أكبر في الطريقة التي أُسقطت بها حكومة الفخفاخ التي سبقت حكومة المشيشي. ففي ذات اليوم الذي تقدمت مجموعة من الكتل البرلمانية بلائحة لسحب الثقة، أعلن رئيس الدولة أن الفخفاخ تقدم إليه باستقالته وأنه قبلها. فسبق رئيس الدولة خطوة سحب الثقة عن طريق البرلمان بإعلانه قبول الاستقالة أعاد إليه دستوراً مبادرة تكليف رئيس جديد لتشكيل الحكومة وسحبها من الحزب الأغلي أو الكتلة البرلمانية الأولى، وبدلاً من الاتفاق على حل سياسي لأزمة هي في جوهرها سياسية، لجأت مختلف الأطراف إلى استخدام الأدوات الدستورية في إطار تنازع للصلاحيات والتأويلات، في سياق هذا الجدل وهذا التنازع جاء تكليف هشام المشيشي، فورثت حكومته ذات المشكلات التي كانت تعاني منها

¹ - تونس: أزمة سياسية بغطاء دستوري، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات، 28 فيفري 2021، مرجع سبق ذكره، ص3.

الحكومة السابقة، بما في ذلك طريقة التكليف وحدود الصلاحيات ومرجعية النظر بين البرلمان ورئاسة الدولة.

فالتكليف حصل دون تشاور مع الأحزاب السياسية ومن خارج الأسماء التي اقترحتها، ما جعل الكثيرين يرون في المشيشي رجل الرئيس ويعتبرون حكومته حكومة الرئيس، خاصة لما احتوته في تركيبها من وزراء محسوبين عليه، لكن السياق الدستوري وتوزيع السلطة بين المؤسسات فرضت عليه السير في اتجاه مختلف، فالحكومة لا يمكنها أن تمر دون نيل ثقة البرلمان والأغلبية البرلمانية ليست في توافق مع الرئيس، ولا خيار أمام المشيشي في ظل هذه المعادلة إلا التنسيق مع الأغلبية لتمرير حكومته، لكن هذه "الاستدارة" اقتضت منه تنازلات لفائدة حلفائه في البرلمان، بعضها فوري وبعضها مؤجل، تتعلق أساساً بإعادة هيكلة الحكومة، هذه الاستدارة التي وفرت له حزاماً سياسياً مريحاً سرّعت بالمقابل في توتر علاقته مع الرئيس ومع الأحزاب التي تقف إلى جانبه، خاصة التيار الديمقراطي وحركة الشعب التي رأت في ذلك "غدرًا وخيانة للأمانة"¹.

بدأ الخلاف حول بعض الأسماء المشكّلة للحكومة ثم تطور بعد التحويل الوزاري إلى رفض الرئيس دعوة الفريق الحكومي الجديد لأداء اليمين، وسط جدل دستوري وتضارب في التأويلات حول أحقيته في ذلك، ففي حين يرى الرئيس أن الدستور يمنحه حق الامتناع عن قبول أداء اليمين من قبل وزراء يهتمهم بالفساد، وأن ذلك من صميم دوره ووظيفته في حماية الدستور، يرى البرلمان الذي منح الثقة لهؤلاء الوزراء ومعه فريق من أساتذة القانون الدستوري المشهورين أن الدستور لا يمنح الرئيس هذا الحق، وفي غياب المحكمة الدستورية التي يعود إليها حصراً تأويل نصوص الدستور عند الاختلاف بين السلطات المعنية، بقي هذا الجدل مستمراً ولم تفلح في حسمه جميع المحاولات، فالرئيس يمنح لنفسه حق النيابة عن المحكمة الدستورية معتبراً أن واجب حماية الدستور يعطيه حق تأويله، أما رئيس الحكومة فقد لجأ إلى استشارة بعض الهيئات وخبراء القانون؛ فطلب رأي المحكمة الإدارية ثم رأي الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين فأفادت بعدم الاختصاص، ثم جمع نخبة من أساتذة القانون الدستوري فخلصوا إلى أن الأزمة سياسية بالأساس وأكدوا على ضرورة الحل السياسي.

2- الخلفيات السياسية للأزمة: رغم أن الأزمة تدور تحت غطاء دستوري وتُخاض بأدوات دستورية، إلا أن عمقها السياسي هو المحدد إطاراً ومساراً وأفقاً، فعلى مستوى الإطار تدور هذه الأزمة في ظل جدل سياسي حول ما يسمى بـ "حكومة الرئيس" و "حكومة البرلمان"، وهو جدل يحركه في الأغلب،

¹ - تونس: أزمة سياسية بغطاء دستوري، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات، 28 فيفري 2021، مرجع سبق ذكره، ص3.

اختلاف في الموقف أو الموقع من نظام الحكم الذي أرساه دستور 2014، وتتجلى بعض وجوهه في الصراع على الصلاحيات المرتبطة بكل موقف أو موقع، وعلى مستوى المسار لا يمكن أن نغفل ما تركه سقوط حكومة الفخفاخ من أثر نفسي وسياسي في بناء الموقف من حكومة المشيشي لاحقاً، فالذين أسقطوا حكومة الفخفاخ بالأمس بتهم الفساد وتضارب المصالح هم الذين يساندون حكومة المشيشي اليوم، والذين نزهوا الفخفاخ وتمسكوا بحكومته إلى حين سقوطها هم الذين يعارضون حكومة المشيشي ويدعون لإسقاطها، هذان الموقفان المتعارضان يجدان تعبيرهما السياسي في حزامين متقابلين فيما يُعرف بحزام الحكومة (الأغلبية البرلمانية) وحزام الرئيس (المعارضة) أما الرئيس ذاته والذي يعتبره البعض جزءاً من المشكل وسبباً رئيسياً في حالة الانسداد التي تعيشها البلاد، فلا يبدو أنه يولي اهتماماً كبيراً لما يجري وكأنه في حالة إنكار لهذا الواقع بكل مكوناته.¹

الحقيقة أن الرئيس سعيد عبّر عن هذا المعنى في تصريحات متواترة فهم منها معارضته للمنظومة القائمة ورغبته في تقويضها جملة وتفصيلاً، من بين ما صرّح به في هذا السياق أنه يشعر بالغيرة عن واقعه و"كأنه آت من كوكب آخر"، ورغم تأكيد المتكرر على احترام الدستور والالتزام بمقتضياته إلا أنه يعتبر دستور 2014 "كالحذاء الذي صنع على المقاس". أما الأحزاب والبرلمان والديمقراطية التمثيلية فهي بالنسبة إليه أشكال قديمة من الانتظام السياسي "تجاوزها التاريخ وستختفي في السنوات القادمة"، وينبغي تعويضها بنظام جديد يُبنى من القاعدة ويتخذ صيغة مجالسية. ومن آخر تصريحاته بهذا الشأن اعتباره مسار الانتقال الديمقراطي الذي استغرق عقداً كاملاً مجرد "انتقال من الحزب الواحد إلى مجموعة فاسدة واحدة".²

أ- الخلاف حول تشكيل المحكمة الدستورية: فالمحكمة الدستورية هي هيئة قضائية تعتبر أهم المؤسسات التي جاء بها دستور 2014، فهي تضمن علوية الدستور وتلعب دوراً حاسماً في حماية الحقوق والحريات، فتتظر في دستورية مشاريع القوانين التي يصادق عليها مجلس النواب وتراقب دستورية المعاهدات الدولية قبل ختمها بطلب من الرئيس، كما تراقب تعديل الدستور وفي تنازع الاختصاص بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وتبت في عزل رئيس الجمهورية في حال ارتكب خرقاً جسيماً للدستور بموافقة ثلثي النواب، إلا أن المحكمة الدستورية لم يتم بعد إرساء معالمها عكس الهيئات الدستورية المستقلة والتي ينص الدستور على سنة واحدة أجل لتأسيسها.³

¹ -تونس: أزمة سياسية بغطاء دستوري، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

² -تونس: أزمة سياسية بغطاء دستوري، مرجع نفسه، ص 4-5.

³ - سامي كعش، مصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 416.

يعد الخلاف حول تشكيل المحكمة الدستورية العليا واحداً من أهم أسباب تفاقم الأزمة التونسية نظراً لأنه في ظل التداخل بين سلطات الرئيس والحكومة والبرلمان، فإن هناك حاجة لدور هذه المحكمة لتفسير الدستور، وفي ظل غياب المحكمة فإن قيس سعيد يفرض تفسيره للدستور مثلما حدث في الأزمة الأخيرة حيث لجأ إلى الفصل الثامن في تحركاته.

وكان رئيس الجمهورية قيس سعيد قد لجأ إلى تأويله للدستور في غياب المحكمة الدستورية لرفض التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي في شهريناير 2021، وحاولت كتل البرلمان تمرير تعديل لقانون انتخاب المحكمة الدستورية يتضمن خفض النسبة اللازمة لتشكيلها من الثلثين 145 صوتاً إلى ثلاثة أخماس الأعضاء 131 صوتاً، وفي أبريل نيسان 2021 رفض سعيد التوقيع على مشروع قانون المحكمة الدستورية، وأعادته للبرلمان للمصادقة على تعديلات جديدة تحتاج إلى أغلبية أكبر قدرتها 131 صوتاً. ورأى بعض المراقبين أن سعيد شعر بالتهديد من تحركات الغنوشي إذا نظرنا إلى توقيتها لأن المحكمة من هذا النوع قد تكون الطريقة الوحيدة لإلزام سعيد بحدوده الدستورية وإبطال مفعول تحركاته، ومن ثم سعيد قاوم هذه الخطوة ليحرم البرلمان حيازة المزيد من السلطة.

ب-الخلاف حول السياسة الخارجية: الصراع بين الرئيس سعيد ورئيس البرلمان الغنوشي الذي تمحور حول الملفات الخارجية التي تدخل في الاختصاص المنفرد لرئيس الجمهورية بحسب نصوص الدستور. ومن أبرز هذه الملفات الموقف من الأزمة الليبية والعلاقة مع تركيا، حيث زار الغنوشي تركيا في يناير 2020 والتقى الرئيس أردوغان، كما هنا رئيس حكومة الوفاق في طرابلس على الانتصارات العسكرية الأخيرة التي حققتها في مناطق الغرب الليبي.¹

تمر تونس بالفعل بمنعطف سياسي واقتصادي واجتماعي معقد، فمع جائحة كورونا يحذر الخبراء من انخفاض حاد في النمو الاقتصادي مع ظهور الآثار الاقتصادية للوباء، فقد قدرت تفاصيل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20.4% بين عامي 2019 و2020، وأثناء الإغلاق الذي انتهى في ماي 2020 اعتمد التونسيون على الدخل اليومي من العديد من القطاعات غير الرسمية ودعوا إلى إعادة فتح استراتيجية لتكون قادرة على البقاء، تزعم بعض التقديرات أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي انخفض بنسبة تصل إلى 60% بسبب إغلاق الحدود والأسواق، وصف صندوق النقد الدولي الانكماش الاقتصادي الحالي في تونس بأنه الأسوأ منذ الاستقلال عام 1956.

¹ - أهم محطات الخلاف بين النهضة والرئيس التونسي، ومن الذي أوصل البلاد إلى هذه الأزمة؟ (http:arabicpost.m) (تاريخ التصفح 12/10/2021).

في الأشهر الستة الماضية تراكمت على تونس أكثر من ملياري دولار من الديون الخارجية الإضافية بين عامي 2010 و2019، تضاف الدين الخارجي في تونس بالفعل من 49 إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي وهكذا فإن مدفوعات خدمة الدين تحل محل النفقات العامة.

في عام 2020 أشار رئيس الوزراء هشام المشيشي إلى معدل نمو سلبي قدره 6.5%، ودين عام بنسبة 86% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل بطالة رسمي ارتفع من 15 إلى ما يزيد 19%.

يؤدي توزيع الثروة والمؤسسات المالية التنظيمية والنمو الاقتصادي إلى تعزيز الديمقراطية، ولا تؤدي الاختلالات بين خدمة الدين المالي وتلبية متطلبات الإنفاق العام إلى انخفاضات نوعية وكمية في مستويات المعيشة فحسب، بل تؤثر أيضا على انخفاض قيمة العملة، التضخم، إن آثار التفاوتات الهيكلية طويلة الأمد والتي تفاقت بسبب عبء إدارة الديون هي التهديد الرئيسي للدعم العام للديمقراطية وترسيخها.

ثانيا: عوامل إنهاء التوافق السياسي 2019

1- تمر حركة النهضة في أزمة: اعتبر بعض قيادات الحزب أن على الغنوشي أن يتنحى عن القيادة ويترك قيادة الحزب للشباب، مادام يؤمن بالديمقراطية، أتت قرارات الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو وقضت بتجميد أعمال البرلمان الذي يرأسه راشد الغنوشي لمدة 30 يوما، وإقالة حليف النهضة "هشام المشيشي وتولي سعيد السلطة التنفيذية بنفسه نتيجة أسباب تتعلق بالأزمات المحيطة بتونس، فبدأ كأنه يستهدف " النهضة" اتهم الغنوشي في البداية الرئيس سعيد بالانقلاب على الدستور، ثم مالبت أن تراجع وقال إنه مستعد لأي تنازل إذا كان هناك عودة إلى الديمقراطية. وقد بدت "النهضة" ضعيفة فهي كانت ممسكة بالوضع السياسي عندما مرت تونس في أزمة عام 2013، وبسبب اغتيالات سياسية طالعت معارضين لها خرجت من الحكم ودخلت في حوار وطني بحيث جرى تشكيل حكومة تكنوقراط، شكلت ائتلافا مع حزب "نداء تونس" الليبرالي العلماني عام 2014 وتقربت من رئيسه الراحل الباجي قايد السبسي مارست براغماتية اشتريتها الغنوشي، وفي انتخابات 2019 تحالفت مع حزب "قلب تونس" الذي يلاحق رئيسه نبيل القروي في تهم فساد وتبييض أموال، واتهمت مؤخرا بتلقي أموال من الخارج في إشارة إلى دولة قطر، واعتبرت الاتفاقات التجارية التي عقدت بين تونس وتركيا مجحفة في حقها في إشارة إلى علاقة "النهضة" بتركيا والتفريط بمصالح تونس.¹

أ- حالة التوافق التي أعقبت الحوار الوطني في عام 2013 وحالة الاستقرار المؤقت التي خلفتها لم تنجح في تحويل المنجز السياسي إلى منجز اقتصادي واجتماعي، فالشعوب لا تنحاز

¹ - هدى رزق، لماذا تراجعت النهضة في تونس؟ ([https:// www.almayadeen.net](https://www.almayadeen.net)) (تاريخ التصفح 12/10/2022)

للمدقراطية على أسس قيمية فقط، بل الأهم أنها تنحاز إليها كوسيلة للحكم الرشيد وللتنمية وللتوزيع العادل للثروة، وحين تعجز الآليات الديمقراطية عن تحقيق هذه الأهداف وتتحول إلى تفاهات ضيقة أقرب للمحاصصة وتوزيع المكاسب بين الأحزاب المتنافسة وتفشل في الاستجابة لأولويات المواطنين واحتياجاتهم، حينها يتطلع المواطنون إلى أي نظام فعال ولو كان سلطويا، ولا يرون في النظام الديمقراطي إلا الاستقطاب وغياب الفاعلية.

ب- لم تنجح الأحزاب السياسية التونسية كذلك في استغلال فترة الهدوء النسبي ما بين 2014-2019 في ترتيب البيت الداخلي وتعزيز مؤسستها وشعبيتها الجماهيرية، وتصعيد صف جديد من القيادات عوضا عن الصف الأول الذين "استهلكهم الانتقال الديمقراطي" وهو ما ارتد بالسلب على استقرار هذه الأحزاب وعلى البنية الحزبية التونسية بالكامل، والتي أصبحت مصابة بالانقسام والتشظى وبالتآكل المتسارع في شعبيتها كما ظهر في نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة.

ج- لم تستطع الديمقراطية الهشة في تونس طوال السنوات الماضية أن تجد سنداً إقليمياً أو دولياً لها، فالدول في مراحل الانتقال الديمقراطي تكون في حاجة لبيئة دولية داعمة لكي تعبر هذه المرحلة بسلام، حيث فشلت تونس في أن تجد الدعم الكافي، بل وأصبحت عرضة لاختراقات تقوم بها قوى الثورة المضادة بإسناد من بقايا النظام القديم، مما يزيد من إرباك وتعقيد المشهد السياسي¹، تم تقييم حالة الديمقراطية في تونس من منظورين رسميين ووفقاً لكلهما، فإن تونس هي بالفعل نجاح ديمقراطي، الأول مقارنة ويركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تسقط تونس في حرب أهلية ولم تعد إلى الحكم الاستبدادي القوي، وبناء على ذلك تبرز تونس باعتبارها بارقة أمل ونموذجاً مثالياً يمكن من خلاله استخلاص الدروس وتعديلها لحالات أخرى.

المنظور الثاني محلي وإجرائي، هنا يتم استخداماً سجل المؤسسات الديمقراطية كمقياس لقياس الديمقراطية: الدورات المنتظمة للانتخابات الحرة والنزيهة بما في ذلك الانتخابات البلدية، دستور تقدمي الحوارات والاتفاقات الوطنية للتغلب على الجمود السياسي، انتشار المؤسسات التنظيمية مجتمع مدني قوي وصحافة حرة، ومع ذلك يصر علماء الديمقراطية المؤثرون على أن الظروف الهيكلية والاقتصادية المحلية ضرورية بنفس القدر للتنبؤ بالاندماج: أي الجولات المنتظمة

¹ - محمد عفان، ما بين صيف 2013 وصيف 2020 فيم أخطأ مسار الانتقال الديمقراطي في تونس؟! (https://arabicpost.net) (تاريخ النصف 2022/01/11).

من الانتخابات التنافسية ولكن أيضا الثروة النسبية والمستويات المنخفضة من عدم المساواة في الدخل والدور المتوازن للدولة في الاقتصاد.

لقد أوفت تونس بالحد الأدنى من المتطلبات الانتخابية وأنشأت بعض المؤسسات الديمقراطية المطلوبة، لكن المحكمة الدستورية الركيزة الثالثة لنظام الضوابط والتوازنات في تونس لم يتم تسميتها بعد وبهذا المعنى لاتزال التوقعات الاقتصادية لتونس غير مدروسة: فلا النمو الاقتصادي ولا إخفاض التفاوتات في الدخل قد استوفيا المعايير الموضوعية للبلاد للدخول في عملية الاندماج أدت خدمة الديون ذات المستويات العالية من الدين الخارجي والداخلي إلى خفض مستويات الإنفاق العام التي يمكن استخدامها لتعزيز القطاع الرسمي، بينما زاد النشاط الاقتصادي غير الرسمي بشكل كبير تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يبلغ 54% من التونسيين العاملين، أدى الإغلاق على مستوى الدولة في ربيع 2020 لإدارة أزمة COVID-19 إلى الأزمة الاقتصادية العميقة بالفعل.

في الآونة الأخيرة فقط أعلن المرصد التونسي التقدمي للاقتصاد عن اتجاه إيجابي نحو الحد من التفاوتات في الداخل، حيث انتقلت تونس إلى المركز الثاني في شمال إفريقيا بعد الجزائر وتجاوزت مصر وليبيا، علاوة على ذلك تحتل تونس المرتبة الخامسة في إفريقيا في نسبة الميزانية المخصصة للرعاية الاجتماعية 6.2%¹.

ومنه في حين أن معظم التحولات الديمقراطية قد فشلت أو توقفت في جميع أنحاء المنطقة، نجحت عملية الديمقراطية التونسية، حيث تمكنت البلاد من بناء مؤسسات ديمقراطية ليبرالية في فترة زمنية قصيرة، وهي تجري بشكل روتيني انتخابات تنافسية حرة ونزيهة، هناك درجة من الشكوك حول النظام السياسي الديمقراطي الجديد لتلبية مطالب الناس ولكن من وجهة نظر إجرائية ومؤسسية فإن الديمقراطية تتعزز، عقدت تونس ثلاث جولات من الانتخابات التشريعية التنافسية الحرة والنزيهة على التوالي في 2011 و2014 و2019، وقد جلبت الانتخابات التنافسية إلى السلطة أحزابا سياسية مختلفة وشكلت تحالفات حكومية بما في ذلك الأحزاب ذات الأيديولوجيات السياسية المتنوعة، كرس البلد دستورا وطنيا في عام 2014 تتنافس الأحزاب السياسية على السلطة ضمن الإطار الديمقراطي الذي أرساه دستور 2014، تونس البلد العربي الذي تقدمت الحقوق المدنية أكثر في العقد الماضي وتمتلك البلاد مستوى عال من الحريات الفردية والاجتماعية، يتم احترام الأقليات الدينية والهوية وإدراجها في الشؤون الاجتماعية والسياسية، على الرغم من التوترات العرضية بين السلطات والصحفيين، حرية التعبير في البلاد جيدة إلى حد ما للتونسيين الحق في الاحتجاج والمشاركة

¹ - Laryssa Chomiak, Op.Cit, p3.

في المظاهرات السلمية، رغم وقوع بعض حوادث وحشية الشرطة ضد المتظاهرين، تنعزز الديمقراطية التونسية على وجه التحديد لأنها تعرض عددا من العناصر الموضحة سابقا أولا: أدركت الأحزاب السياسية أن المؤسسات الديمقراطية هي الساحات الوحيدة للمناقشات السياسية والمنافسة السياسية ثانيا: على الرغم من وجود أفكار متضاربة لدى المواطنين العاديين حول ما تعنيه الديمقراطية حقا وبغض النظر عن قلة رضاهم عن الديمقراطية التي يتمتعون بها فإنهم مازالوا يعتقدون أن النظام الديمقراطي القائم هو أفضل بديل لحكومة البلاد، أي أنهم ما زالوا مع الديمقراطية.

رغم اعتبار التجربة التونسية تجربة فريدة ونموذجية وملهمة لشعوب المنطقة إلا أنها تصطدم بعراقيل وإشكاليات اقتصادية واجتماعية كبيرة تعطل استكمال الانتقال الديمقراطي إضافة إلى غياب نموذج تنموي واضح وتحقيق جزئي لمشروع العدالة الانتقالية وتأخر تأسيس المحكمة الدستورية وما يرافق مسارها من تجاذب سياسي.¹

المطلب الثاني: قياس مستويات الترسخ وفق مؤشر طبيعة العلاقة بين الفواعل السياسية

في تونس

من أهم عوامل نجاح حركة النهضة في إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس مع باقي الفواعل السياسية هو الارتكاز على مبدأ التوافق، حيث برغم الصعوبات التي واجهت تطبيق "خارطة الطريق" إلا أن القوى السياسية التونسية في السلطة والمعارضة أجمعت على أن الحوار هو الطريق الأمثل للخروج من الأزمة وتجنب البلاد مخاطر الانزلاق نحو العنف، خاصة في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية تلك التوافقات تعود بالدرجة الأولى إلى نضج النخبة السياسية وإدراكها لطبيعة المخاطر التي تهدد البلاد، وإلى تغليبها للمصلحة الوطنية على حساب المصلحة الشخصية والحزبية، وأيضا لطبيعة الثقافة السياسية الحديثة المتجذرة لدى النخبة التونسية.²

أولا: أهم فواعل التوافق السياسي في تونس بعد 2011

1- الجيش التونسي: أشار العلماء إلى عدد من العوامل لشرح كيف تجنب الدولة التراجع والعودة إلى الاستبداد، جادل بأن الدور غير السياسي للقوات المسلحة التونسية، تجنب ظهور قيادة عسكرية يمكن أن تقوم بانقلاب عسكري لحل النزاعات السياسية خلال الفترة الانتقالية، التفسير الثاني يتوقف على اعتدال حزب النهضة الإسلامي والتسوية السياسية التي قام بها الحزب مع القوى

¹ - محمد سليمان، مصطفى مرضي، مرجع سبق ذكره، ص 603.

² - محمد سليمان، مصطفى مرضي، مرجع نفسه، ص 603.

العلمانية وتمسكه بـ"اللعبة السياسية" للديمقراطية، وأشار بعض العلماء إلى أن الخوف من الاستبعاد من الساحة السياسية خاصة بعد الانقلاب العسكري المصري عام 2013، عجل العملية التي قرر حزب النهضة الإسلامي من خلالها الاعتدال وممارسة اللعبة الديمقراطية، كما أشار العلماء إلى الدور الذي لعبه المجتمع المدني والنقابات العمالية في الحوار الوطني والمفاوضات بين الأحزاب السياسية التي أدت إلى المصادقة على دستور 2014، يجادل باحثون بأن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التونسية لعبوا أيضا دورا رقابيا لجعل الأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية خاضعة للمساءلة.¹

ويشكل الجيش عقبة رئيسية أمام الانتقال إلى الديمقراطية وتوطيدها في إفريقيا، يتمحور جوهر السؤال العسكري حول مشكلة نزع السلاح من الساحة السياسية والمجتمع، وكيف يمكن فرض السيطرة والتفوق على الجيش تزداد المشكلة عندما يدرك أن الجيش غالبا ما يكره ويحبط في الغالب الإصلاح المؤسسي غير المنبثق عنه أو المنفذ بواسطته.²

بالعودة إلى للتاريخ كان الأمر مفاجئ أن ينتشر الجيش التونسي بتاريخ 10 جانفي 2011، مشكلا درعا بشريا بين قوات الأمن والجماعات المحتجة في الشارع، حيث رفض قائد أركانه الجنرال "رشيد عمار"، في تلك الفترة أوامر الرئيس "بن علي"، مصدرا أمرا مكتوبا بعدم إطلاق النار على المتظاهرين إلا بعد استشارة القيادة العسكرية، إن وقوف الجيش لصف الحركة الاحتجاجية وحماية المواطنين من عنف قوات الأمن والحرس الوطني، كان سببه قناعه قياداته بأن لا مصلحة في بقاء "بن علي"، الذي جعل الجيش "الصامت الأكبر"، طيلة فترة حكمه عبر منحها ميزانية ضئيلة وتهميشها لحساب الأمن والحرس الوطني، فعدم انشغال الجيش التونسي بالسياسة أبعد عنه شبهة الفساد وأشعر المواطنين بالاطمئنان بمجرد نزول قواته للشارع أين استقبلوها بالورود، لقد حمى الجيش التونسي "الثورة" على حد تعبير قائد أركانه الجنرال "رشيد عمار" إن عدم ارتباط مؤسسة الجيش في تونس بمصير الحاكم المستبد وتجاوزه بسهولة، مرده أيضا إلى عدم تطويره لمصالح تجارية عميقة ومصالح خاصة يعني استمرارها ضمان شخص الحاكم.³

وما يفسر سياسة الحياد التي اتبعتها المؤسسة العسكرية في تونس هو أن القرار الأمني كان مرتبط بمستوى رئاسة الجمهورية وإدارة العمليات تحت قيادة المستشار الأمني لـ "بن علي السرياني"، طيلة فترة الحكم والتي امتدت على طيلة 23 سنة عمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية لمصلحة

¹ - Pieter MArzo, *Op. Cit*, p24-24.

² - *SA id Adejumobi. Africa and Challenges of Democracy and Good Governance in th21st Century. Addis Ababa. 200. .p9*

³ - الأمين كرواز، نقاش العلاقات المدنية- العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر (2011-2014)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 387-389.

الأجهزة الأمنية، ونجد ذلك من خلال الأوامر الصادرة في الحراك الشعبي التونسي في 15 جانفي 2011 للمؤسسة العسكرية بالانتخاب بالإضافة إلى المواجهات بين قوات الجيش الشعبي التونسي والقوات الأمنية بعد مغادرة بن علي لتونس، وجاءت تصريحات رئيس أركان الجيوش الفريق الأول رشيد عمار في 22 جانفي بأن الجيش حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور.¹ ورد على نطاق واسع أنه رفض أوامر بفتح النار على المتظاهرين في 23 يناير/ كانون الثاني، خاطب عمار المتظاهرين علنا ووعد بحماية " الثورة " التونسية، بينما رحب التونسيين بتصريحات عمار، فقد أثار مخاوف بعض المراقبين بشأن ما إذا كانت القوات المسلحة يمكن أن تتدخل في السياسة الداخلية، لاسيما إذا ساء الوضع الأمني. بعد خروج بن علي.²

ومنه في الحالة التونسية لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما في الحفاظ على سلمية "ثورة الكرامة والحرية"، حيث قامت المؤسسة العسكرية طيلة فترة الاحتجاجات الممتدة من 2010/12/17 إلى 2011/01/14 يوم مغادرة الرئيس السابق "بن علي" البلاد إلى المملكة العربية السعودية بدور هام في التنسيق مع السلطات المدنية رافضة استخداما القوة في مواجهة المتظاهرين، وبعد إعلان حالة الطوارئ من الدرجة القصوى بعد هروب "بن علي" تولى الجيش مهام لها صلة بحفظ النظام وحماية المؤسسات العامة ومقرات البعثات الدبلوماسية وفرض احترام حظر التجول وحرص الجيش على أن لا يتدخل في عملية الانتقال من حكم بن علي إلى حكم جديد يكون نابعا من انتخابات حرة ونزيهة.³ وساعد تأزم علاقات السلطة الداخلية للنظام التونسي بنجاح الثورة، فالجيش التونسي كان في حالة خصام وتنافس مع "زين العابدين بن علي" قبل عقد من وقوع الثورة التونسية. وكان "بن علي" يعتمد على الحرس والأمن الرئاسي رافعا عدده إلى 95 ألف رجل بقيادة الجنرال "علي السرياطي" لتحجيم وتفجير الجيش وتقليص موازناته المالية وتخفيض عدد رجاله إلى 35 ألف رجل.⁴

بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في أكتوبر 2011 واقتسام السلطة بين الفاعلين السياسيين الجدد، استصعب إمكانية السيطرة الشخصية على الجيش كما كان عليه الحال في عهد "بن علي" بسبب طبيعة نظامه الرئاسي، ورغم الخلافات التي كان أطرافها "منصف المرزوقي" بصفته رئيس

¹ - إيهاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 185.

² - Alexis Arieff, *Political Transition in Tunisia*, Congressional Research Service, September 20, 2011, p10.

³ - العيد ذويب، مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية بالدول المغاربية لما بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، مجلة الدراسات القانونية، السياسية، المجلد 08، العدد 1، جانفي 2022، ص 383.

⁴ - حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الواسط الكبير، ط1: دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، 2013، ص 246-247.

الجمهورية من جهة و"حمادي الجبالي" كرئيس للوزراء والجنرال "رشيد عمار"، فإن الجيش الذي نقل السلطة إلى هيئات مدنية لإدارة شؤون المرحلة الانتقالية قد تحاشى التورط في أمور السياسة مباشرة لعقيدة الجمهورية القوية التي تقضي بالخضوع إلى السلطات المدنية الشرعية لكن هذا لا يعني أنه لن يكون له دور ولو بصورة استشارية في كل ما يتصل بالسياسات الحكومية ذات العلاقة بالأمن القومي كما أن وجود تيار إسلامي في صفوفه لن يبقيه بمعزل عن الصراعات السياسية والإيديولوجية في المجتمع التونسي، بالتالي في غياب أي دور سياسي صريح له من الممكن أن يؤدي دور الموازن بين التيارات المتنافسة الجمهوري- العلماني "الذي تقوى بعد فوز حزب "نداء تونس" بقيادة "الباجي قائد السبسي" بانتخابات رئاسة البلاد العام 2014، والإسلاميين بتيارهم القوي "حركة النهضة".¹

وما يمكن قوله بالرغم من العلاقات المدنية العسكرية بتونس تمثل استثناء، لكن هذا لا ينفي الدور الذي يلعبه الجيش في مرافقة الانتقال الديمقراطي طيلة عقد من الزمن، بل أثبت الجيش أنه رغم التهميش الذي تعرض له من قبل السياسيين أنه مؤسسة فاعلة داخل المجتمع التونسي لما يحظى به من احترام من طرف الشعب، لكن هذا لا ينفي المخاوف التي يثيرها البعض خاصة وأن الجيش هو الأقدر على حفظ النظام العام والأمن الداخلي لكن هناك من يستبعد الأمر، حيث يقول "بن حديد" هناك مساع منذ 14 جانفي 2011 لإخال الجيش في اللعبة السياسية، غير أن تلك المساعي تصطدم بعوائق على مستويين أولهما أن الجيش التونسي ليس بالقوة التي تمكنه من مسك البلاد سياسيا وأمنيا وعسكريا، وثانيهما لوجود قيادات عسكرية بالجيش ترفض بشكل صارم دخول الجيش للحرم السياسي.²

2-رباعي الحوار: مثلت المشاركة السياسية للنقابات العمالية وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات الوطنية الأخرى الطابع المميز للانتقال الديمقراطي التونسي، شاركت 19 منظمة ونقابة عمالية في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والمؤسسة العليا لإعادة إحياء أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المكلفة بإصلاح مؤسسات الدولة في أعقاب سقوط نظام بن علي والتحضير لأول انتخابات ديمقراطية 2011.³

¹ - الأمين كرواز، نقاش العلاقات المدنية- العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر (2011-2014)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 389-387.

² - العيد ذويب، مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية بالدول المغاربية لما بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، مرجع سبق ذكره، ص 385.

³ - سامي كعبوش، مرجع سبق ذكره، ص 412.

يمثل كل من الرباعي والذي يشمل كل من الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعتبر من أقدم المنظمات النقابية في العالم العربي وأقوى تنظيمات المجتمع المدني في تونس بعدد المنتسبين يصل إلى نصف مليون منخرط منهم 35% نساء 37% في الجملة هم أقل من 35 سنة، يعملون في شتى المجالات الاقتصادية، الخاصة والعمومية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وموظفين وتقنيين وأطباء وإطارات التعليم دون نسيان العدد الهائل من المتقاعدين في مختلف المؤسسات¹، والمنظمة التونسية للأعراف وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان راعي الحوار الوطني لما له من عمق في الثقافة السياسية وهو امتداد بحسب تعبير "حمادي الرديسي" للدولة المهنية المستحدثة أو الجديدة.

فتعد القوى المدنية المجتمعية أهم فصيل ناقش المسودات الأربع للدستور المرفوضة على التوالي "جويلية 2012، ديسمبر 2012، أفريل 2013، جوان 2013"، ليتم الاتفاق سياسيا وقيميا على دستور يحافظ على الثقافة السياسية الجمعية المدنية²، أمام الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد نتيجة لاغتيال المعارض محمد براهيمي وانسحاب نواب المعارضة من المجلس التأسيسي وإصرارهم على حله وذهاب حكومة "علي العريض"، في مقابل تمسك الترويكا بالشرعية وضرورة استكمال المرحلة الانتقالية من أجل إرساء معالم الدولة، كان لابد من خلق مساحة مشتركة بين الطرفين للوصول إلى خارطة طريق مشتركة، حيث بلور هذا الرباعي مبادرة للخروج من الأزمة بعد تفاوض دام أكثر من شهرين تخلله انقطاعات بسبب عدم الاتفاق على بعض القضايا، إلا أن الحوار بعد ذلك انطلق لأن الجميع كان أمام خيارين : إما التوافق أو فتح الباب أمام العامل الخارجي للتدخل في البلاد، وقد كان موقف النهضة التأييد والقبول منذ الوهلة الأولى مشترطة مشاركة الجميع بما فيها الأطراف السياسية التي لم تمضي على المبادرة والممثلة بالمجلس التأسيسي حتى لا تحدث عثرات في المستقبل³.

حيث استطاع قادة حزب النهضة بوساطة حاسمة من النقابات العمالية التونسية البارزة الاتحاد العام التونسي للشغل، وثلاثة من قادة حزب النهضة الأعضاء الآخرون في ما يسمى "الرباعية التفاوضية" وضعوا خطة لإكمال الدستور، واختيار مجلس انتخابي ونقل مقاليد الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال تكنوقراطية في 28 يناير 2014، بعد يومين فقط من توقيع الدستور التونسي الجديد

¹ - سمير كيم، وهيبه كواشي، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2020، ص 172.

² - سامي كعبوش، مرجع سبق ذكره، ص 412.

³ - محمد أديب حميدي، إدارة أحزاب الإسلام السياسي للمراحل الانتقالية: حركة النهضة في تونس أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 573.

سلم رئيس وزراء النهضة "علي العريض" السلطة رسمياً إلى رئيس الوزراء التكنوقراطي "مهدي جمعة"¹ ومنه لعبت اللجنة الرباعية للحوار الوطني المكونة من نقابة عمالية، ورابطة أرباب العمل ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً في التوسط لحل وسط بين الحكومة والمعارضة عندما كانت عملية صياغة الدستور على حافة الانهيار، واعتبرت تصرفات منظمات المجتمع المدني هذه حاسمة لنجاح الديمقراطية التونسية التي مكنتها من الحصول على جائزة نوبل للسلام في عام 2015، وتشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة والتوسط بين الأطراف المتصارعة مما يؤدي إلى دستور ديمقراطي ليبرالي قوي. قال "راشد الغنوشي" لأول مرة في تاريخ تونس يقود المجتمع المدني الطبقة السياسية.²

وهذا يدل على قدرة النهضة في قراءتها للمتغيرات المحلية والدولية، وفي هذا الصدد ألقى راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة كلمة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس حيث قال "كان لدينا خياران، إما أن نبقي في السلطة ونخسر الديمقراطية، أو أن نكسب الديمقراطية ونتخلى عن السلطة".³

3- دور النهضة في إنجاح التوافق السياسي-حركة النهضة: لعبت حركة النهضة دوراً محورياً في إنجاح التوافق في تونس وذلك لسببين الأول هو قبولها فكرة التنازل عن الحكم بعد فوزها في الانتخابات. الثاني: النقاط الخلافية في الدستور والتي هي دسترة التشريع بالأحكام الإسلامية، حقوق المرأة والعلاقة بينها وبين الرجل هل هي المساواة أم التكامل مسألة الميراث وقضية التجديف وسبب الأديان، حيث تشكل هذه القضايا ذعراً كبيراً لاسيما مناصري العلمانية المخلصين، وفي هذا الصدد علق "راشد الغنوشي" على تنازل النهضة في الكثير من نقاط الاختلاف في الدستور مع الأحزاب العلمانية بقوله إن اعتماد حركته للفصل الأول من دستور 1959 يعد انتصاراً لدولة الديمقراطية المسلمة، وأضاف أن التونسيين بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون على أن الإسلام ديناً للدولة، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب التطبيقات السيئة لها في العصر الحديث، إن اعتماد الفصل

¹- Monica Marks, *How Egypt's coup really affected Tunisia's Islamists, Tunisia's Volatile Transition to Democracy*, 6 November 2015, p49

² - أمير وحشي، عمر فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 443.

³ - إيهاب الأخضر، الثورة التونسية وآليات التوافق السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

دون تغيير هو تنازل عن لفظ لا يتفق حوله التونسيون وقبول لفظ يقبله الجميع، والدساتير تبني على المشترك وليس على المختلف فيه.¹

وحسب "روي مكارثي"، فقد قدم حزب النهضة سلسلة من التنازلات الإيديولوجية والاستراتيجية بعيدة المدى تتمثل في:

- 1- تخفيف أجندة الأسلمة (تراجع الطلب الأول على تطبيق الشريعة لتكون مصدرا للتشريع).
- 2- التسامح مع عودة رموز النظام السابق إلى الحياة السياسية.
- 3- تم سحب اقتراحا ينص صراحة في الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة.
- 4- انضمت إلى مطالب الأحزاب الأخرى المطالبة بنظام حكم شبه رئاسي بدلا من النموذج البرلماني الذي كانت تفضله في البداية.²

ثانيا: أسباب نجاح التوافق بقيادة النهضة تونس

1-المراجعات التي قامت بها حركة النهضة: لاشك أن تيار الإسلام السياسي في تونس، يشهد أزمة هيكلية لا ظرفية حتى وهو طرف مشارك في الحكم وسبب ذلك أن هذا التيار لم يكن مهيا للحكم وأقحم فيه بشكل متسرع وأنه وجد نفسه يعمل لصالح أجنداث خارجية تشتغل على رسم خارطة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودخول الإسلام السياسي بشكل ضمني في هذه الأجندة جعلت منه طرفا مشبوها لدى بعض النخب الديمقراطية وطرفا فاشلا لدى التيارات المتشددة دينيا، وطرفا إيجابيا لدى بعض الفئات التقليدية المحافظة.

ويمكن القول أن تيار الإسلام السياسي في تونس لن يندثر كما توقع البعض لكنه سيدخل في فترة مراجعات طويلة ربما تمتد إلى عقدين من الزمن أو أكثر ولعل حلم حركة النهضة حاليا أن يصبح حزبا مشابها لحزب أردوغان، فهو الذي يستهويها في الفترة الراهنة رغم اختلاف القانون الأساسي لكل الحزبين³، وقد قامت النهضة بمجموعة من المراجعات منها كالتالي:

أ- الطريق نحو نبذ العنف: جاءت هذه الخطوة بعدما تعرضت حركة النهضة لأول اختبار سياسي في مسارها الطويل وتمت محاكمة أعضائها، لجأت للعمل السري أخذا بالتقليد القديم للفلسفة التنظيمية لحركة الإخوان القائمة على الازدواجية بين العلني والسري إلى جانب تجنب الملاحقات الأمنية، وبالرغم من أن جزء من الثقافة الإيديولوجية التي كان يتلقاها الأعضاء تتضمن بدور

¹ - نور السدات قادري، سماعيل بن حفاف، انتقال تونس: من شرعية الانتخاب إلى شرعية التوافق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر، 2021، ص 1870.

² - زينب فريخ، مرجع سبق ذكره، ص 483.

³ - عليّة علاني، مرجع سبق ذكره، ص 218.

العنف مثلما يتضح في كتابات سيد قطب وغيرها، إلا أن الجماعة عملت على تجنب اتخاذ العنف كمنهج للتغيير في تونس، فعندما احتد الصراع بين حركة الاتجاه الإسلامي وبين النظام خلال النصف الثاني من الثمانينات نزل شبابها وطلابها إلى الشوارع، خاصة خلال الشهر والأسابيع الأخيرة من حكم الرئيس بورقيبة .

وذلك في محاولة منها للضغط السياسي على السلطة. من أجل إطلاق سراح أمير الحركة المعتقل يومها الشيخ راشد الغنوشي، لكنها حافظت بشكل عام على الطابع السلمي، وإن كانت قد اتهمت بحادثة لاتزال غامضة حيث لم تعترف الحركة بمسؤوليتها ولم تكشف جميع خيوطها، فحركة الاتجاه الإسلامي من جهة تجنبت الدخول في مغامرة العنف السياسي أو تبرير عند مواجهتها لنظام الرئيس بورقيبة في آخر عهده، لكن في المقابل وبشكل مواز قامت مجموعة صغيرة بصناعة لغم بدائي انفجر بأحد فنادق مدينة سوسة الساحلية، وأدى إلى بتر ساق سائحة بريطانية، القي القبض على مجموعة قيل بأن أعضاءها قريبون لحركة الاتجاه الإسلامي، ووجهت إليهم تهمة القيام بذلك وتم تنفيذ حكم الإعدام في أحدهم، وقد بقيت هذه الحادثة معزولة ولا تتوفر فيها كل المعطيات التي من شأنها أن تحدد المسؤوليات بشكل واضح وعادل ولم تمض سوى فترة وجيزة.

وتحديدا بعد إقدام الجنرال بن علي على إزاحة الرئيس بورقيبة عن السلطة، حتى تم الكشف عن الجناح الأمني التابع لحركة الاتجاه الإسلامي والذي كان يتهيأ للانقلاب أيضا على بورقيبة في 8 نوفمبر 1987. لكنه تراجع في آخر لحظة عندما أقدم بن علي على إنجاز تلك الخطوة بشكل مستقل وقبل أن يتحرك الجناح السري للحركة بـ 24 ساعة، وبررت قيادة الحركة ذلك بأنها كانت مضطرة نظرا للمخاطر التي كانت تهددها وتهدد البلاد .

لكن ذلك وضعها أمام تساؤلات عديدة طرحت عليها وقتها وفيما بعد حول مدى إيمانها العميق بالنضال السلمي والديمقراطي، وقد تطلب منها ذلك بعض المراجعات والقرارات لإنهاء العلاقة بين الجناح العسكري والأمني وبين التنظيم المدني والسياسي.¹

وعندما تجددت المواجهة بين الحركة والنظام في عهد الرئيس بن علي، لجأت الحركة من جديد لبعض الأشكال العنيفة مثل الهجوم على بعض مقرات الحزب الحاكم يومها "التجمع الدستوري الديمقراطي" وتم تخريب بعضها بإلقاء زجاجات حارقة، وفي هذا السياق وقع ما يعرف بـ

¹ - صلاح الدين الجورشي، قراءة في خصوصية الإسلام الحركي في تونس، حركة النهضة نموذجا، تونس الانتقال الديمقراطي العسير: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 234.

"حادثة باب السويقة" التي مات فيها حارس المقر الحزبي بعد إشعال النار دون التفطن لوجوده، حسبما جاء على لسان القائمين بالعملية وتم إعدام اثنين منهما.¹

ورغم استغلال نظام بن علي تلك الحادثة لإلصاق تهمة الإرهاب بالحركة، إلا أن كل المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان لم تؤيده، كما أن مختلف الحكومات الغربية التي لجأ إليها أعضاء الحركة هرباً من قمع بن علي رحبت بهم، ومكنتهم من حق اللجوء السياسي وهو دليل على اقتناعها بأن حركة النهضة هي سياسية مدنية وليست إرهابية، وقد تدعم ذلك عندما بادر رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بإدانة هجوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 بكل وضوح، وهو موقف وفر غطاء هاماً للحركة على الصعيد الدولي، ستستثمره قيادة "النهضة" فيما بعد خاصة على إثر قيام الثورة في تونس ودخول الحركة المعتزك السياسي وانتقالها من المعارضة إلى السلطة على إثر حصولها على أعلى نسبة مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي.

ب- الغرب من عدو إلى صديق: تمثلت الخطوة الثالثة التي قطعتها حركة النهضة بالتحديد لأنها لا تمثل جميع تنظيمات الإسلام السياسي التي ظهرت سواء قبل الثورة أو بعدها، تمثلت هذه الخطوة في انفتاحها على الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، فما فشل فيه الإخوان وغيرهم، نجحت في إنجازه حركة النهضة.

يختلف الأمريكيون عن الفرنسيين في كونهم يلتقون الظواهر السياسية في وقت مبكر، وبما أنهم لا يحملون تركة الصراعات الإيديولوجية مثل ما هو الشأن بالنسبة للأوروبيين، والفرنسيين تحديداً فقد تعاملوا في البداية مع الإسلاميين التونسيين دون مواقف براغماتية مسبقة.

وقد تجلّى ذلك في سعيهم إلى التعرف على الحركة الإسلامية التونسية منذ مطلع الثمانينات سواء عن طريق سفارتهم بتونس أو من خلال الوفود الأمريكية الرسمية وغير الرسمية التي توالى زيارتها بهدف تشكيل صورة دقيقة عن الأوضاع في تونس بعد بوقربة، وإذ فضلت الإدارة الأمريكية يومها تقديم الدعم للجنرال بن علي، ورأت فيه الشخصية الأقدر على ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية في تونس لكنها حرصت في الآن نفسه على إبقاء شعرة معاوية مع حركة النهضة حتى بعد الصراع الذي خاضته مع الرئيس السابق والذي تمكن فيه بن علي من السيطرة كلياً على الأوضاع الداخلية وعلى موازين القوى، عندما كانت تهيأ حركة النهضة للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي (23 أكتوبر 2011) كان من بين هواجس قياداتها استشراف ردود فعل الحكومات الغربية، وخاصة الإدارة الأمريكية من احتمال فوز الإسلاميين وتوليهم إدارة الحكم كان راشد الغنوشي والفريق

¹ - صلاح الدين الجورشي، قراءة في خصوصية الإسلام الحركي في تونس، حركة النهضة نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 234.

الذي أعد معه تلك الانتخابات على يقين من فوزهم خاصة وأن كل الظروف كانت في صالحهم، لكنهم في الآن نفسه أدركوا حساسية المسألة لدى الغربيين وصعوبة قبولهم بأن تخرج تونس من حكم أبناء الرئيس بورقيبة لتسقط في أيدي خصومه من الإسلاميين، ولهذا عمل الغنوشي على توجيه رسائل طمأنة إلى العواصم الأوروبية ولكنه ركز بالخصوص على الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان انزعاج باريس واضحا من خلال تسرع رد فعل وزير الخارجية على نتائج انتخابات المجلس التأسيسي.¹

حيث وجه تحذيرا لحركة النهضة لكن الغنوشي تعامل معه بكثير من الهدوء، حين أكد التزام حركته بالنهج الديمقراطي. أما البيت الأبيض فتفاعل إيجابيا مع النتائج مؤكدا بالخصوص على ثقته في المسار السياسي لتونس، وهو ما دل على أن رصيد الثقة الذي بنى تدريجيا بين الإدارة الأمريكية وحركة النهضة أصبح كافيا لهضم الانتقال من الحكم البورقيبي لحكم الإسلاميين، وهذا الأمر دفع بالفرنسيين فيما بعد لتصحيح موقفهم ولتأكيد أن فرنسا لا تتدخل في الشأن الداخلي للتونسيين، كما عملت بقية الحكومات الأوروبية والغربية على دعم الانتقال السياسي في تونس دون فرز واضح للأطراف المحلية على أساس سياسي أو إيديولوجي، دون أن يعني ذلك الحجب الكلي للدوافع والحسابات التي تعتمد عليها هذه الدولة أو تلك لضمان مصالحها وتقوية علاقاتها مع الأطراف الأقرب إليها ثقافيا وسياسيا.

عندما تعرضت السفارة الأمريكية للاعتداء في ظل حكومة الترويكا، وتصاعد ظاهرة ما سمي بالسلفية الجهادية وسقوط شهيدين من القادة السياسيين للجهة الشعبية وهما شكري بلعيد ومحمد الإبراهيمي، بدأت المواقف الغربية تتعدل قليلا من حركة النهضة دون أن تتغير بشكل جوهري، لقد ساد رأي داخل هذه الأوساط يميل أصحابه نحو الشك في قدرات الحركة على تأمين أوضاع مستقرة داخل تونس وأنها كحركة سياسية لاتزال غير ناضجة لتحمل مسؤولية إدارة الحكم، وذلك دون القول بضرورة استبعادها نهائيا من السلطة، وعلى هذا الأساس رحبت العواصم الغربية بنجاح حزب نداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكنها في الآن نفسه رحبت أيضا بمشاركة النهضة في الائتلاف الحكومي الذي دافع عنه كثيرا الرئيس الباجي قايد السبسي.

ج- السعي لتشكيل جهة إسلامية: يتشكل الفضاء الجامع لظاهرة الإسلام السياسي من عدة مكونات سياسية وفكرية، وتعتبر حركة النهضة الفيصل الرئيسي لهذا الفضاء الفسيفسائي ولكونها الأقدم والأكبر مجما والأثقل وزنا، والأعلى صوتا والتي تعرضت للتنكيل والتشريد أكثر من غيرها، فقد

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 336-337.

حرصت على تجميع كل الأطراف الأخرى من حركات وتنظيمات وشخصيات وراءها خلال حملتها الانتخابية الأولى خاصة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

وكانت تنوي أن تشكل صيغة قريبة من " الجبهة الإسلامية العريضة" بحجة أن الإسلام قد يكون في هذا المنعطف من تاريخ تونس عرضة للخطر من بعض التيارات العلمانية التي وصفت بـ "المتشددة".

هذه الرغبة التي ترجمت في سلسلة من الاتصالات والحوارات مع مكونات ساحة الإسلام السياسي سرعان ما واجهتها العديد من العوائق ومن أبرزها:¹

أولاً: يرى المحلل السياسي التونسي صلاح الدين الجورشي، أن حركة "النهضة" دخلت في معركة "كسر العظم" مع الفصيل الجهادي في التيار السلفي، وهو ما عمق الأزمة بين الطرفين، وكشف الطريق أمام باقي المنافسين السياسيين لحركة النهضة، لاتهامها بـ"ازدواجية الخطاب" و"التكتيك". ويرى الجورشي أن العلاقة بين "النهضة" والتيار السلفي فرضت نفسها بعدما انتقلت من "صيغة التعايش، وبعد فشل الطرفين في اخضاع أحدهما للآخر".²

ثانياً: اختلاف الأجندة بين حركة النهضة وتيار "السلفي الجهادي"، الرئيس الذي انطوى تحت راية جماعة أنصار الشريعة "بقيادة أبو عياض"، إذ رغم المرونة التي أبدتها حركة النهضة مع هذا التيار حتى قال رئيس الحركة الشيخ "راشد الغنوشي" بأن هؤلاء يذكرونه بشبابه عندما بدأ مساره الحركي سلفياً متأثراً بأفكار أحد شيوخ السلفية العلمانية الشيخ المحدث الألباني، إلى جانب تعلقه في تلك المرحلة بأفكار سيد قطب التي تعتبر اليوم من بين أهم مراجع ما يسمى بالسلفية الجهادية، كما بلغ الأمر بالغنوشي أن اعتبر أبناء التيار السلفي في تونس جزء من شباب الثورة وأحد مكوناتها الرئيسية في إحالة منه إلى المواجهة التي حصلت بين مجموعة "عقبة بن نافع"، ونظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي في أواخر 2005 وبداية 2006، كما أثار اللقاء الذي جمع رئيس حركة النهضة مع عدد من ممثلي التيارات السلفية، والذي راج عبر الفايسبوك، وأحدث ضجة كبرى بسبب تأكيد الغنوشي في حوار له على أن كلا من الجيش والأمن ووسائل الإعلام والماسكين بالاقتصاد جميعهم هي أطراف غير مضمونة من قبل الإسلاميين، ومع ذلك أصبح الغنوشي والجزء الأكبر من قيادة حركة النهضة. يعتقدون بأن القسم الأكبر من السلفيين لن يشكلوا حليفاً ثابتاً يمكن الاعتماد عليه سياسياً، فأنصار

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

² - فتحي بلعيد، طلاق الثلاثة بين " النهضة" والسلفيين في تونس، {<https://www.alaraby.com>} {تم التصفح 2022/09/11}.

الشريعة هم جزء من تنظيم القاعدة الذي يرفض بشكل قاطع مقولات أساسية مثل "الوسطية" و"التغيير السلمي" والديمقراطية " وتأجيل تطبيق الشريعة"، والتعايش السلمي مع المخالفين في المعتقد ومع الغربيين"، كما أن حزب التحرير رغم طابعه غير العنيف، إلا أن منهجه في العمل مختلف كثيرا عن منهج حركة النهضة، وهو ما جعل المسافة بين الحزبين شاسعة رغم التقائهما في عديد المسائل الدينية والسياسية، خاصة وأن حزب التحرير لا يزال رافضا للمشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية لاعتقاده بأن "مجلس نواب الشعب"، لا يحق لهم التشريع خارج دائرة المرجعية الفقهية الإسلامية لأنهم يقعون بذلك في دائرة الشرك والحكم بغير ما أنزل الله.

د- موقف الحركة من خلال حكومة الترويكا من السلفيين: تضررت حركة النهضة كثيرا من صعود الظاهرة السلفية في تونس بمختلف مكوناتها ويعود ذلك بالخصوص إلى سوء إدارتها للعلاقة مع الظاهرة ورموزها.

لقد أخطأت قيادة الحركة في فهم الظاهرة وتحديد الموقف منها، وذلك رغم معرفتها بتاريخها وجذورها وتنظيماتها الإقليمية والمحلية، حيث تعتقد بأن الحركة قادرة على توظيف الظاهرة السلفية في تونس بمختلف مكوناتها وذلك رغم معرفتها بتاريخها وجذورها وتنظيماتها الإقليمية والمحلية وذلك في سبيل خلق ميزان قوى يدعم ما طرحته هذه القيادة في مرحلة سابقة عندما سعت إلى تأسيس "جبهة إسلامية" في مواجهة ما اعتبرته يومها الخطر الذي يمثله العلمانيون على "الإسلام"، وهو تقسيم تراجعت عنه نسبيا قيادة الحركة عندما ميزت بين من اعتبرتهم "علمانيين معتدلين" وبين من وصفتهم في خانة "العلمانيين الاستئصاليين"، وعلى هذا الأساس قبلت الحركة أن تحكم مع جزء من اعتبرتهم علمانيين معتدلين في ظل تجربة حكم الترويكا.¹

وفي علاقتها مع السلفية حدث الانقسام الأول بالفعل في مارس 2012، عندما قبل حزب النهضة إسقاط أي إشارة مباشرة إلى الشريعة الإسلامية من الدستور في عام 2011، وفي أوائل عام 2012 كان الحزب لا يزال يعتبر السلفيين خزانا مرنا للمتظاهرين يمكن تحريكهم كما يحلو لهم، بدأ موقفهم يتغير عندما رفض السلفيون تحويل أنفسهم إلى حزب سياسي شرعي، وبدلا من ذلك كثفوا احتجاجاتهم المستقلة، عندما قبض على أربعة سلفيين لقتل بلعيد في أواخر فبراير 2013.

أصبحت التكلفة السياسية للانضمام إلى هذه الجماعات باهظة الثمن في أيار 2013، عندما بدأ حزب النهضة المفاوضات مع المعارضة، رفض وزير الداخلية "العريض" الإذن بعقد مؤتمر سلفي في

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

القيروان في متابعة لحدث سمح به قبل عام تسبب في أعمال شغب عنيفة في أحياء تونس المحرومة طوال عامي 2013 و2014 وكان الإضراب عن الطعام والاحتجاجات من قبل السلفيين ضد مضايقات الشرطة بتهمة الإرهاب يتم تفريقهم بشكل منتظم وعنيف في كثير من الأحيان.¹

وإذ حسمت الحركة أمرها في ملف ما عرف بـ "السلفية الجهادية"، وذلك بعد تردد وخلافات داخل الحركة حول تقدير المصلحة من الدخول في خصومة وقطيعة مع تنظيم أنصار الشريعة وهو ما رفضه الكثيرون واعتبروه محاولات لجر الحركة نحو إعادة إنتاج سياسة بن علي في مواجهة الخصوم عبر القمع، لهذا تأخر الحسم وطال مما ألحق بحركة النهضة والبلاد أضرارا واسعة وخطيرة لاتزال تدفع ثمنها غالبا حتى الآن، وقد بلغ الوضع أقصى درجات السوء عندما تم اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهيمي وتوالي عمليات استهداف الأمنيين العسكريين.

ويعتبر هذا الملف من بين أكبر الأخطاء التي ارتكبتها حركة النهضة سياسيا قبل مرحلة الترويك وخلالها ولهذا تم تحميلها المسؤولية السياسية لتفاقم ظاهرة العنف والإرهاب، وقد استندت المعارضة على ذلك لتكثيف من الضغط على الترويك وتدفع بها نحو الانسحاب من السلطة والقبول بحل حكومة وهو ما جعل حركة النهضة تدفع ثمنا غاليا، وتخسر موقعها الأول خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة.²

هـ-برغماتية حركة النهضة: إذا نظرنا في العصر الحالي فإننا نرى أن الاسلام السياسي بمعنى أن بعض التيارات التي تتخذ من الدين شعارا لها، قد ادخل البراغمتية مع الاسلام في الحكم السياسي الاسلامي عن طريق تحقيق ذاته وأغراضه³ ما يحسب لصالح قيادة حركة النهضة بزعامة السيد راشد الغنوشي نزوعه نحو البراغمتية السياسية، هذه البراغمتية مكنته من القدرة على الاستفادة من أخطاء التجربة وساعدته على تسويق صورة إيجابية سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العربي والدولي بل وجعلته أيضا مستعدا لتعديل مواقفه ومواقف الحركة من ورائه كلما شعر بأن ذلك من شأنه أن يكسبه ويكسبها موقع قدم جديد، أو يخفف من درجة الضغط عليه وعليها، ويكفي القيام بمقارنة بين تصريحات الغنوشي الأولى عند وصوله إلى تونس عائدا من هجرته القسرية وذلك على إثر مغادرة الرئيس السابق بن علي البلاد، وبين تصريحاته التي تتالت بعد ذلك، ما

¹- Amel Boubekeur, *The Politics Of Protest in Tunisia: German In statute For International and Security Affairs*, March 2015, p5

² - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 439.

³ - وفاء خيري، كيف ظهر مصطلح البراغمتية وهل هي شئ سئ كما يشاع، {<https://www.ts3a.com>}، تم التصفح 2022/09/12.

يلاحظ في هذا السياق التغير السريع الذي طرأ على الخطاب السياسي للرجل ومواقفه المرنة من عديد المسائل الحيوية المفصلية المتعلقة بموقع الحركة أو بمستقبل العملية السياسية في تونس.

عندما تأكد الغنوشي من أن الوضع قد استقر بعد الثورة قرر العودة إلى تونس، وفي هذا المنعرج نزعته تصريحاته نحو طمأنة أطراف عديدة بكونه لن يتحمل أي نوع من المسؤولية، وأنه ينوي التفرغ لمهمة الدعوة والفكر على صعيد العالم الإسلامي، لكنه سرعان ما عدل رغبته و تأكد حرصه على الاستمرار في قيادة الحركة خلال المرحلة الانتقالية، خاصة وأن أغلب مكونات حزب النهضة رأت فيه الأقدار على التوفيق بينها وإبقائها موحدة في مرحلة الصعود إلى الحكم، أو خلال ممارسة السلطة وكذلك عند الانسحاب من الحكومة، ومع كل تحول في موقع الحركة يتغير خطاب الغنوشي أو تدخل عليه تعديلات يهدف من خلالها إلى تأمين مصالح النهضة¹، ولعل العنوان الأبرز لسلوك حركة النهضة خلال المرحلة الانتقالية كان البراغماتية والواقعية السياسية، فلم تكن الإيديولوجيا أو الالتزام العقائدي هما المقرر لخيارات النهضة خلال المفاوضات مع بقية الفرقاء السياسيين وهو ما عكس النظرة الاستراتيجية للجماعة أو قدرتها على التخلص من نشوة الربيع العربي بسرعة من أجل الحفاظ على مكاسبها، وحماية التجربة الديمقراطية الوليدة من الانهيار كما حدث في بلدان أخرى وأقرها الجارة الليبية، وللحق فإن "الواقعية" أو البراغماتية السياسية تمثل جزءاً أصيلاً في استراتيجية النهضة منذ بدئها منتصف السبعينات بقيادة "راشد الغنوشي" وعبد الفتاح مورو حين كانت تسمى بـ "الجماعة الإسلامية" والتي تحولت فيما بعد إلى حركة النهضة أواخر الثمانينات.²

ومن الأمثلة الهامة التي يمكن أن نسوقها للتدليل على التعديلات التي قامت ما يلي:

1- الانخراط في مواجهة الجماعات السلفية العنيفة: إذ أن فشل محاولة الاستقطاب ثم الانتقال إلى موقف التوظيف السياسي لهذه الجماعات لإشعار خصوم الإسلاميين في الداخل والخارج بأن عليهم بأن عليهم الاختيار بين حركة النهضة أو صعود بـ "السلفية الجهادية"، وصولاً إلى القطيعة الكاملة مع هذه الجماعات من خلال الانخراط في استراتيجية الحرب على الإرهاب، وفي هذا السياق قام رئيس حركة النهضة بشن هجوم مضاد لكل التنظيمات التي تعمل على إسقاط الدولة عبر العنف.

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 439.

² - خليل العناني، "الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي"، أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم، سياسة عربية، العدد 18، يناير 2012، ص 2.

2- من الشريعة إلى حكم الدستور والقانون: عندما انطلق الاستعداد لصياغة دستور جديد انطلاقاً من الورقة البيضاء، طرحت نص من داخل حركة النهضة نشر على الأنترنت وكان عبارة عن مشروع مسودة للدستور، وبالرغم من أن قيادة الحركة سارعت إلى نفي أن تكون الوثيقة صادرة عنها، في هذا السياق احتد الجدل على الصعيد الوطني، وتعلت أصوات معظم الأطراف السياسية والمدنية التي أبدت احترازها من التنصيب على الشريعة في الدستور، وفي مقابل ذلك مارست معظم مكونات الساحة الدينية في تونس بما في ذلك جزء كبير من أنصار حركة النهضة ضغوطات كبيرة من أجل الدفاع عن الشريعة.

وقد كان الغنوشي يجنح في البداية نحو تأييد هذه الدعوة التي لم ينف مشروعيتها، وإنما كان يرى فيها ضرورة لتصحيح الخطأ الذي ارتكبه بورقيبة، لكن تدريجياً أدرك الغنوشي بأن البلاد مهددة بالانقسام الحاد، وأن ذلك يمكن أن تكون له تداعيات خطيرة على الحركة، فقرر في آخر لحظة أن يحسم الأمر في اتجاه إلزام حركته بعدم التمسك بإدراج الشريعة في الدستور، وبذل جهود ضخمة من أجل اقتناع أغلبية أعضاء الحركة بموقفه، وبرر موقفه بأن الشريعة جزء من الإسلام، وأنه عند التنصيب على أن الإسلام هو دين الدولة، فإن ذلك سيتضمن بالضرورة أحكام الشريعة، وهكذا عمل على نقل الجدل من الشريعة إلى طبيعة الدولة، ولكن حتى في هذه المسألة لم يتمكن الإسلاميون من تعديل النص الدستوري القديم الذي تضمنته سنة 1959، مما اضطرهم إلى إبداء مرونة إضافية حيث تم القبول بالإبقاء على النص القديم، مع إضافة كونه غير قابل للتعديل، وهو ما دفع بالأطراف العلمانية إلى تمرير نص آخر، وهو الفصل الثاني من الدستور الحالي الذي أكد بوضوح على أن الدولة التونسية دولة مدنية، وأن هذا الفصل مثل سابقه غير قابل للتعديل.¹ ما من شك أن كل من يخالف مفهوم الدولة المدنية بالتالي يناقض الدستور نصاً وروحاً²

3- حرية الضمير وتبني الدستور: اهتزت مكانة حركة النهضة داخل ما سمي بالأوساط الدينية الحركية وذلك بعد أن تخلت عن تنصيب على الشريعة في الدستور، وهو ما دفع بأيمن الظواهري أن يهاجم باسم تنظيم القاعدة "راشد الغنوشي" ويتهمه بالتنازل عن الإسلام من أجل إرضاء الغرب والعلمانيين كما تعرضت حركة النهضة لهجوم عنيف من قبل حزب التحرير الإسلامي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما فوجئت الحركة بتقديم مشروع نص

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 241-242.

² - فرحات عثمان، مفهوم الدولة المدنية في بتونس، {<https://kapitalis.com>}، (تم النصف 2022/07/12)

دستوري يؤكد على حرية الضمير إلى جانب حرية المعتقد، ويجرم التكفير ويلزم الدولة بمنع تخريب المساجد.

وذلك في مقابل التأكيد على دور الدولة في حماية الدين والتدين، ورغم الصراع العاصف الذي دار داخل المجلس التأسيسي وخارجه من أجل إلغاء حرية الضمير وتجريم التكفير، إلا أن ذلك لم يقع بعد أن قبلت به قيادة النهضة بتوجيه من الغنوشي، وتم تتويج هذا النسق التصالحي والبراغماتي بتبني النص النهائي للدستور الذي رأى فيه هذا الغنوشي دستورا توافيقا لا يتعارض مع الإسلام.

4- تغيير الموقف من بورقية والدستوريين: فبعد رفضه الترحم على الحبيب بورقية، انتقل الغنوشي إلى النقيض من ذلك عندما أقر الإصلاحات التي قام بها مؤسس الدولة الوطنية وبعد أن وصف الباجي قايد السبسي بكونه جزء من الأرشيف، أصبح في مقدمة أصدقائه يشهد له بالوطنية والحكمة، وبعد أن اعتبر حزب نداء تونس بكونه أخطر من السلفيين أصبح يعمل من أجل تحقيق المصالحة التاريخية بين الإسلاميين والدستوريين ويعتقد بأن ذلك شرط من شروط استقرار البلاد ونجاح الانتقال الديمقراطي.¹

5- انحياز الخطاب السياسي للحركة إلى المسألة الديمقراطية ليس إجراء تكتيكي وإنما إيماننا بها وبدورها بوصفها أداة رئيسية في إدارة الصراع السياسي والاحتكام لها ولمخرجاتها، يقول الشيخ الغنوشي إن "حزب النهضة الذي شاركت في تأسيسه والذي يترأسه، يعزز الرؤية الديمقراطية للمستقبل التي هي متجذرة في تاريخنا وثقافتنا وقيمنا كأمة، وحزب ديمقراطي إسلامي نحن نعتقد أن الديمقراطية هي الخيار الطبيعي لشعبنا الآن أكثر من أي وقت مضى، ويمكن ل"الديمقراطيين المسلمين" مثل أولئك الموجودين في حزبنا، سد الفجوة بين الأصالة والحدثة وتقديم رؤية للإصلاح الذي يحترم تاريخ وقيم المجتمع". بل يذهب الرجل أبعد من ذلك حين يقارن حزبه بالأحزاب الديمقراطية المسيحية التي تطورت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فيقول: "وكما هو الحال مع الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا، تتألف حركة النهضة من الأشخاص الذين تتشابك لديهم العقيدة الدينية والإيمان بالديمقراطية بإحكام، ونحن نسترشد في نفس الوقت بالقيم الدينية، مثل العدالة الاجتماعية والمساواة، واحترام المؤسسات وسيادة القانون" وكانت الواقعية السياسية بارزة في مرحلة ما بعد الثورة، وصبغت السلوك السياسي لحركة النهضة فبعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي وافقت الحركة على الدخول في شراكة سياسية للحكم

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، ص 241-242.

مع فصلين مختلفين إيديولوجيا وفكريا عنها هما "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حزب التكتل من أجل العمل والحريات"، وذلك من خلال الصيغة التي عرفت لاحقا باسم الترويكا.¹

6- الموقف من المرأة: بعد الثورة التونسية خاصة بعد حصول حركة النهضة على التأشيرة القانونية وتمكينه سياسيا فقد أظهر حزب النهضة إيمانه بقضايا المرأة وحرصه على عضويتها وتمثيلها داخل الحزب، حيث نجد ظهور الغنوشي بوسائل الإعلام عقب فوز حزبه بالانتخابات معززا لدور المرأة وظهور المرأة نفسها كأحد زعماء النهضة، فمثلا ظهرت إحدى المرشحات وهي "سعاد عبد الرحيم" تتحدث إعلاميا باسم الحزب، وقد يرجع هذا السلوك إلى تجنب النقد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية أو التأكيد للرأي العام التونسي أن الحزب سوف يحافظ على ما حققته المرأة التونسية من حريات سياسية واجتماعية أثناء النظامين السياسيين السابقين.²

7- الارتكاز على مبدأ التوافق: وهو من بين الصعوبات التي واجهت تطبيق "خارطة الطريق" ومنه يقودنا هذا إلى الاستنتاجات النظرية الآتية:

- أ- لا ينجح الانتقال الديمقراطي إذا عارضه الجيش أو إذا كان الجيش طامحا للحكم، وإذا راهنت قوى سياسية رئيسة على الجيش بوجود مثل هذا الطموح.
- ب- من الضروري أن تلتزم القوى السياسية الرئيسية الإجراءات الديمقراطية وإخضاع خلافاتها لمهمة إنجاح المرحلة الانتقالية.
- ج- لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقال بأغلبية ضئيلة بوجود معارضة قوية ومؤسسات دولة من النظام القديم تعارض الانتقال أو لا تتعاون مع الحكام المنتخبين الجدد.
- د- كلما زاد وزن الدولة الجيوستراتيجي زاد وزن العوامل الإقليمية والخارجية، وإذا كانت هذه العوامل معادية للديمقراطية، فهذا يعني ازدياد التأثير السلبي للعامل الخارجي³ غير أن المقارنة مع المسارات الانتقالية التي سلكها بقية بلدان الربيع العربي فإن تونس حققت سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي وقطعت الأشواط الأكثر تعقيدا، فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، وقد سلكت إلى ذلك طريقا يبدو إلى حد الآن سلميا في خطة

¹ - خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² - أميرة عبد الرزاق خليل، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الاستلام السياسي: المكتب العربي للمعارف، ط 1، 2015، ص 70.

³ - عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2020، ص 550.

العام فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية أفضى إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم ثاني انتخابات رئاسية وتشريعية طوت صفحة المرحلة الانتقالية ونقلت تونس إلى وضع جديد تتغير فيه قواعد اللعبة السياسية عما كانت منذ أن استقلت وأرخت زمامها إلى حزب واحد استبد بها وهيمن على مقدراتها.¹

من خلال دراسة يتضح أن حركة النهضة ما بعد الثورة نجحت في مرحلة فاصلة في تاريخ تونس ودعمت عملية الانتقال الديمقراطي، وظهرت حركة النهضة بسلوك سياسي مرن بدعواتها إلى التوافق الوطني، ودعمت مفهوم التعددية من خلال ائتلافها مع القوى المتباينة معها فكريا في الحكومات الائتلافية التي قامت على إدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية في تونس. وكذلك تنازلاتها في مراحل صياغة الدستور، وتنازلها عن الحكم وتكريس مفهوم التداول على السلطة، وإدارتها للامعة مع الرئيس قيس سعيد بعقلانية، وقد غلبت عليها طول هذه الفترة الشرعية التوافقية الوطنية على الشرعية الانتخابية، ولم تتعامل بالإقصاء ضد خصومها السياسيين، من أجل إنجاح التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثالث: قياس السلوك السياسي لحركة النهضة في المسار الانتقالي كمؤشر للترسيخ
لقد احتل الإسلاميون في تونس مكانة متقدمة في عملية التغيير التي شهدتها تونس منذ انطلاق ما عرف "بثورات الربيع العربي"، حيث مثل فوز حركة النهضة بانتخابات المجلس التأسيسي وإنشاء الترويكا، فرصة لحركة النهضة الإسلامية لممارسة تجربة الحكم، وتحقيق الانتقال الديمقراطي وما سيحدثه هذا الحكم من آثار حركة النهضة، وقدرتها على الاستجابة لمقتضيات وتحديات المرحلة التي تمر بها تونس اليوم.

أولا: أهم إنجازات حركة النهضة

إن المراحل الانتقالية لأي ثورة تساهم بشكل كبير في تحديد مستقبل تلك الثورة ومدى نجاحها وعلى الرغم من أن الفترات الانتقالية التي تعقب الثورة تسود خلالها الفوضى والاختراقات، إلا أن حركة حكم النهضة من خلال قيادته لهذه المرحلة عن طريق التوافقات، ساهمت في تحقيق جزءاً من الإنجازات التي جاءت من أجل الثورة، رغم أنه لا يمكن تحقيق كل المطالب في المراحل الأولى لأي انتقال نظرا لمحدودية فترة الانتقال، وصعوبة تركة النظام السابق ومن أهم إنجازات حركة النهضة في الحكم التالي:

¹ - حمزة بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 1255.

1- أهم التطورات خلال فترة حكم النهضة:¹

أ- السياسية: عندما غادر الرئيس بن علي تونس في 14 جانفي عام 2011 احتفظ السيد محمد الغنوشي بمنصبه كرئيس للوزراء، وفي 17 جانفي أعلن الغنوشي عن تشكيل حكومة جديدة تضم العديد من الموالين للرئيس بن علي في المناصب الرئيسية مثل الدفاع والخارجية والداخلية، وتحت ضغط الاحتجاجات في الشوارع تم تغيير تركيبة مجلس الوزراء ثلاث مرات للتخلص من أعضاء كانوا يتمتعون بعلاقات وثيقة مع النظام السابق، وبحلول نهاية فيفري اضطر الغنوشي إلى الإسقالة وجرى تعيين رئيس جديد للوزراء هو الباجي قايد السبسي، كان من المتوقع مبدئياً أن يستمر السبسي في منصبه حتى 14 جويلية موعد إجراء الانتخابات، ومع ذلك تم في وقت لاحق تأجيل الانتخابات وجرى تمديد فترة ولاية حكومته حتى نهاية أكتوبر.

فاز حزب النهضة في الانتخابات التي جرت في 23 أكتوبر عام 2011، وهو حزب إسلامي معتدل وشكلت حركة النهضة الإسلامية المدعومة بائتلاف من حزبين أساسيين في المجلس الوطني التأسيسي المنبثق عن هذه الانتخابات وهما المؤتمر من أجل العمل الجمهوري والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الحكومة الجديدة في تونس.

إن النسب والأرقام تفيد بأن من نتخب حزب النهضة لا يزيد عن (20%) من التونسيين والمتبقون أما أنهم لم ينتخبوا حال (49%)، وإما انتخبوا أحزاب أخرى ويمثلون (30%) أصوات كثيرة هدرت بنفس تنافس (1600 قائمة انتخابية) على (مقعدا في 33 دائرة) في بلد نشأ فيه (116 حزبا) في ليلة وضحاها وفي ظل غياب ثقافة سياسية تعاقبت على السلطة في تونس في هذه الفترة حكومتان اثنتان على إثر خلع الرئيس بن علي جانفي وبعد احتجاجات واسعة النطاق شهدتها تونس العاصمة تكونت حكومة انتقالية ثالثة في 7 مارس وتعهدت بتنظيم انتخابات حرة وشفافة لمجلس وطني تأسيسي تعهد إليه مهمة صياغة دستور جديد للبلاد وجرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر.²

تم دعم النموذج البرلماني لاستئصال الحكم الفردي ولضمان الحريات العامة والخاصة، وبما يتيح هذا النموذج من توزيع السلطات، والتداول على السلطة عبر الانتخابات التعددية، ومصدر قوة واستقلال المجتمع المدني، في حين رأى معارضوها بأن النهضة تسعى إلى اكتساب السلطة من خلال ما حققته في الانتخابات التشريعية وكونها تمتلك أعلى عدد من المقاعد في المجلس التأسيسي، إلا أن حركة النهضة تنازلت عن موقفها لتدعيم النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين، وقد قبلت بذلك

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع نفسه، ص 83.

تحت ضغط الاغتيالات السياسية مما أضعف موقفها أثناء التفاوض، رغم تمسكها بالنظام البرلماني هو سعي منها للحصول على الحماية السياسية، في ضوء ما تعرض إليه أنصارها من إقصاء من قبل الأنظمة السياسية السابقة، من خلال الفصل الأول من الدستور فنصت على أن يكون نظام الحكم جمهوري، تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، والجمهورية نظامها.¹ وبعد أحداث الثورة تم منح تراخيص قانونية لأكثر من (106 أحزاب) بما في ذلك حزب النهضة ذي الخلفية الإسلامية وحزب العمال الشيوعي التونسي، اللذان كان محظوران وعرضه للاستهداف تحت حكم بن علي، كما تمكنت عديد الجمعيات التي كانت محظورة في أيام الرئيس بن علي من الحصول على التراخيص القانونية ومنها الجمعية الدولية لمساندة السجناء السياسيين والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب.

يوجد حاليا في الساحة السياسية التونسية أكثر من (110) تشكيلة سياسية معتمدة جُلها رخصة لها بعد الإطاحة بالرئيس بن علي، ونلاحظ وجود أحزاب اكتسبت وزنا سياسيا في تونس بعد أكثر من 50 عاما من حكم الحزب الواحد، ومن أهم هذه الأحزاب حركة النهضة الإسلامية التي أسسها الشيخ راشد الغنوشي عام 1981 والتي حصلت على اعتمادها في مارس عام 2011، بعد أن قضى زعيم حركة 20 عاما في المنصب (بريطانيا) وهذا الحزب معروف بالتوجه الإسلامي.

كما قامت الحكومة الانتقالية بحل التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب الرئيس بن علي الحاكم وأعلنت حل ما يسمى بالبوليس السياسي الذي كان عناصره يتواجدون في كل مكان ويرتدون ملابس مدنية عادية لمراقبة نشاط المعارضة والتضييق عليهم، وفي 19 فيفري تبنت الحكومة الانتقالية قانون العفو التشريعي العام الذي تم بموجبه إطلاق سراح ما يفوق 500 سجين كانوا يقضون عقوبات بسبب الجرائم السياسية، وكان معظم هؤلاء مدانون أو يواجهون تهمة تتعلق بقانون مكافحة الإرهاب.²

كما انضمت الحكومة الانتقالية والتي تشكل من أجل القيام بمهمة محدودة³، لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وصادقت على البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي يفرض آليات

¹ - إيهاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² - فؤاد الصباغ، الأوضاع الاقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 07، ص 67 .

³ - فيصل البطانية، ماهية الحكومة الانتقالية، { <https://www.ammonnews.net> } { تم التصفح 2022/09/11 } .

مراقبة لمناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يفرض على الدول إلغاء عقوبة الإعدام.

2 -القرارات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية: اتخذت الحكومة عدة إجراءات

لمعالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في تونس منها:

- أ- أعلنت الحكومة عن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي قصير المدى والذي يهدف إلى خلق تأثير اقتصادي فوري من دون الإضرار بالآفاق المستقبلية للاقتصاد، ويشمل البرنامج على خمس أولويات (الأمن وخلق فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتسيير الحصول على التمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم المساعدات الاجتماعية المستهدفة).¹
- ب- عدلت الحكومة المؤقتة الميزانية العامة للدولة لعام 2011 بهدف إعادة تكييف موارد الدولة لتأخذ في الاعتبار الآثار المالية المترتبة على التدابير الاستثنائية التي اتخذت بعد الثورة، وقد زاد الإنفاق العام المتوقع بنسبة (11%) زاد فيها الإنفاق الجاري بنسبة (17%) بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة (13%).

على الرغم من صعوبة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي خلال فترة ما بعد الثورة التونسية حققت الحكومة الجديدة نوعا من الانتعاش الاقتصادي خاصة في أواخر سنة 2012، إذ اعتمدت حكومة الترويكا على مجموعة من خبراء الاقتصاد التونسي وذلك على رأس وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات الهيكلية والإدارية وتحقيق نمو اقتصادي جيد بنسبة 3.99% سنة 2012 لكن سرعان ما تحول هذا الإنجاز والتغيير الجذري نحو اللامركزية الاقتصادية والتنموية إلى ركود اقتصادي خاصة بعد الزيادة المفرطة في الأجور وإثقال المالية العمومية بالتعويضات للمتضررين من النظام السابق وإثقال الدين العام على الصناديق الاجتماعية، على الرغم من الإيجابيات التي حققتها وزارة المالية من خلال التجديد في نمط الجباية والإصلاح الهيكلي الإداري وتحفيز الاستثمار وتحرير التجارة من خلال رفع بعض الرسوم الجمركية لتسهيل المبادلات التجارية والتركيز على رفع نسبة النمو الاقتصادي، إلا أن السلبيات كانت هي المهيمنة على المشهد الاقتصادي خاصة منها بروز ظاهرة الإرهاب والاعتقالات وتزايد الاحتجاجات الشعبية مما أثر سلبا على الوضع الأمني العام، وبالتالي تسبب في عدم الاستقرار السياسي، حيث تم تغيير العديد من الحكومات في فترة وجيزة جدا مما أثر على الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.²

¹ - فؤاد الصباغ، الأوضاع الاقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - فؤاد الصباغ، مرجع نفسه، ص 67.

لم تستطع حركة النهضة إنجاز إقلاع اقتصادي في الفترة التي تولت فيها الحكم نظرا لقصر المدة الزمنية التي حكمت فيها النهضة، إضافة إلى الفكر الاقتصادي لحركة النهضة المعتمدة على التوجه الرأسمالي لا يلائم المجتمعات في المرحلة الانتقالية، وأثرت المشكلات المستعصية التي عانى منها الاقتصاد التونسي على مدى عقود سابقة وتفاوت التنمية بين المناطق الساحلية والداخلية، وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل نشاط القطاعات الاقتصادية خاصة السياحة والاستثمار الأجنبي ما سبق من العوامل أدى إلى إخفاق حركة النهضة في تحقيق إنجازات اقتصادية في الفترة الانتقالية.¹

3- المحاسبة على جرائم الماضي وإصلاح القضاء: اتخذت الحكومة الانتقالية بعض الخطوات الإيجابية لتحقيق في الجرائم التي ارتكبت أثناء الانتفاضة والتعويض للجرحى وعائلات القتلى، وأنشأت الحكومة الانتقالية الأولى لجنة وطنية للتحقيق في الانتهاكات التي تم ارتكابها أثناء الاحتجاجات، وقد نشرت هذه اللجنة نتائجها الأولية الخاصة بالانتهاكات التي حصلت بين 17 ديسمبر عام 2010 وفي شهر جانفي.

وخلصت اللجنة إلى 240 مدنيا قتلوا معظمهم على يد الشرطة أثناء الاحتجاجات في عدد من القرى والمدن في كامل أنحاء البلاد، كما خلصت إلى أن عدد الجرحى بلغ 1464 شخصا خلال شهر من الاحتجاجات إضافة إلى عشرات السجناء الذين لقوا حتفهم أثناء عمليات نمرد وإطلاق نار بين 13 و16 جانفي، وفي 24 أكتوبر تبنت الحكومة قانون معالجة ضحايا الثورة الذي يمكنهم من الحصول على منح شهرية والعلاج والتنقل المجاني لهم ولعائلاتهم.

وفي 14 سبتمبر أعلن مكتب النائب العام العسكري عن توجيه تهم إلى الرئيس بن علي ووزير الداخلية أثناء الاحتجاجات و40 ضابطا رفيع المستوى من جهاز الأمن لارتكابهم مجزرة دولية أثناء الانتفاضة.

ولم تتم محاسبة أي شخص على عمليات القتل التي ارتكبها عناصر قوات الأمن رغم أنه توجد عديد المحاكمات لعناصر من الشرطة في المحاكم المدنية والعسكرية، وفي أولى المحاكمات تمت إدانة الرئيس السابق وزوجته ليلي الطرابلسي وعدد من أفراد عائلتهما ومن المقربين منهما بتهم اختلاس وتم الحكم عليهما بالسجن لمدة 35 سنة.

وبينما حسنت السلطات القضائية من المنظومة القضائية العسكرية، وخاصة من خلال إضافة وإمكانية الاستئناف إلا أنها تعاملت ببطء مع إصلاحات جهاز القضاء التي طال انتظارها والتي لعبت دورا قمعيا أثناء حكم بن علي.

¹ - محمد كرزازي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

وبخصوص العدالة الانتقالية تبرز مجموعة من الاختلالات التي تؤثر على بعض العمليات الحاسمة في مسار العدالة الانتقالية من جهة، وبنفس الوقت على استدامة الديمقراطية من جهة أخرى، ويترجم هذا أولاً في المرسوم 35-2011 الذي قضى بعدم أهمية الترشح لمسؤولي النظام السابق، ورغم أن هذه المسألة شكلت نقاشاً حاداً انتهى بالإقصاء المؤقت لإطارات "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" غير أن ما يثير التساؤل حول هذه المرسوم هو أنه ظل غارقاً في الغموض حول المدة التي يجب إقرارها لهذه الإقصاء وهي إشارة سيئة لاستدامة العمل الديمقراطي.¹

4- حرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات: تضمنت الترسنة القمعية إبان حكم رئيس بن علي عدداً من القوانين التي تمت صياغتها ليقع تأويلها بشكل تعسفي لدى المحاكم قصد إخماد صوت المعارضة، وتبنت الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي تأسست من تجمع ضم ثلاث هيئات هي "مجلس حماية الثورة" الذي أسسه مجموعة من قادة أحزاب ومنظمات وحقوقيون واللجنة العليا للإصلاح السياسي التي أسستها حكومة محمد الغنوشي وهيئة الثالثة أسستها حكومة الباجي قائد السبسي لتكون على شكلها الحالي تحت اسم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" وأسندت رئاستها لعياض ابن عاشور² تبنت قوانين جديدة تمت المصادقة عليها من طرف رئيس الدولة المؤقت.

وألغى مرسوم القانون المتعلق بالجمعيات الذي تمت المصادقة عليه في 24 سبتمبر جريمة "الانتماء أو توفير خدمات لمنظمة غير معترف بها"، بعد أن كان النص القانوني يستعمل لسجن آلاف النشطاء من أحزاب المعارضة، كما ألغى مرسوم القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، فصلاً ينص على أنه لا يمكن للحزب أن يؤسس مبادئه وأنشطته وبرامجه على دين أو لغة أو وحل أو جنس أو جهة، وهو نفس النص القانوني الذي كان يعتمد في الماضي لتضييق الأسس التي يمكن للتونسيين أن يؤسسوا عليها أحزاب سياسية.

وفي نفس الإطار أصبحت مجلة الصحافة الجديدة أكثر انفتاحاً من خلال إلغاء تجريم التشهير بمؤسسات الدولة والاعتداء "على" رئيس الجمهورية"، ولكن نفس المجلة حافظت على اعتبار التشهير عملاً جنائياً رغم إلغاء عقوبة السجن والمحافظة على الغرامات المالية وحافظت أيضاً على اعتبار

¹ - رمضان بن شعبان، التغيير السياسي والعدالة الانتقالية في تونس في أعقاب 2011، توطيد الديمقراطية في مواجهة المصالحة الاقتصادية، مجلة المفكر، العدد الرابع عشر، 2017، ص 263.

² - حسن الطرابلسي، الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، { <https://myportail.com> }، (تم التصفح 09/11/2022).

التشهير بالأديان" المسموح بممارستها" على أنه عمل إجرامي، وكذلك "نشر معلومات خاطئة"، وهو في نفس المفهوم الذي اعتمد عليه بن علي لمقاضاة عديد المعارضين من نشطاء حقوق الإنسان.

وفي بعض الأحيان عمدت الحكومة الانتقالية إلى الاستفادة من هذه النصوص القمعية على سبيل المثال اعتقلت السلطات في 29 ماي 2011 الضابط سمير الفرياني بتهمة تنص عليها المجلة الجزائية وتتمثل في "تعريض أمن الدولة الخارجي للخطر ونشر معلومات من شأنها زعزعة الأمن العام" بعد أن بعث برسالة مكتوبة إلى وزير الداخلية اتهم فيها ضابطا رفيعي المستوى بالمسؤولية عن قتل المحتجين أثناء الثورة التونسية، كما اتهم سمير الفرياني ضابطا من وزارة الداخلية بإتلاف وثائق سرية تثبت تعاون إدارة زين العابدين بن علي وجهاز المخابرات الإسرائيلي، وأفرجت المحكمة العسكرية في تونس العاصمة عن سمير الفرياني بشكل مؤقت في 22 سبتمبر 2011 وبعد ذلك برأته من تهمة تهديد أمن الدولة الخارجي.

وفي بعض الأحيان فشلت الحكومة الانتقالية في التعامل بحزم مع الاعتداءات على حرية التعبير، على سبيل المثال تجمع في 9 أكتوبر مئات المحتجين تنديدا بقرار "قناة نسمة تي في" الخاصة بعرض فيلم "برسيبوليس" الذي يروي قصة طفلة في إيران بعد الثورة، واعتبر بعض الأشخاص أن إحدى اللقطات تسيئ إلى المبدأ الإسلامي الذي يحظر تجسيد الذات الإلهية، وبعد ذلك بيومين أعلن المدعي العام في تونس العاصمة عن فتح تحقيق في قضية رفعت ضد أصحاب قناة نسمة تي في عملا بالنصوص القانونية في مجلة الصحافة والمجلة الجزائية التي تجرم التشهير بالدين والاعتداء على الآداب العامة.

وفي 29 يونيو عام 2011 اقتحم عشرات المحتجين قاعة سينما كانت ستبث فيلما حول الإلحاد في تونس ورغم أن موقع قاعة السينما كان قريبا من مركز الشرطة وأن القائمين على عرض الشريط قاموا بإعلام الشرطة وطلب الحماية، إلا أن قوات الأمن تقاعست في مواجهة الهجوم، وبرغم كل ذلك تم إعطاء (83 ترخيص) لإنشاء صحف دورية وست إذاعات "أف أم" خاصة وخمس قنوات تلفزيون تحاول ممارسة دورها الرقابي.¹

تظل ميزة تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس مرتبطة بصمود مختلف مكونات المشهد الإعلامي التي أدركت أن السلطات السياسية مهما كان لونها ومهما تشدقت بالدفاع عن حرية التعبير، فإنها إذا تربعت على عرش السلطة فستعمل على التضييق على مبدأ حرية الرأي، فالثورة التونسية مع كل الآفاق التي فتحتها كانت حمالة أيضا لعدد التهديدات السياسية والعقائدية والإرهابية التي

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

قاومها الإعلام بالشراكة مع المجتمع المدني الذي كان مدركا لحجم هذه التهديدات ولضرورة التصدي لمن يناصب الإعلام العداء.¹

5- حقوق المرأة: حققت تونس التي طالما اعتبرت أكثر الدول العربية تقدما في مجال حقوق المرأة مزيدا من التقدم في هذا المجال، ونص القانون الانتخابي للمجلس الوطني التأسيسي على ضرورة اعتماد مبدأ المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، ولكن عددا قليلا من الأحزاب عين نساء على رأس بعض القوائم وهو ما أدى إلى انتخاب 49 امرأة فقط من أصل 217 نائبا في المجلس الوطني التأسيسي.

في 16 أوت، تبنى مجلس الوزراء مشروع مرسوم رفعت تونس بمقتضاه تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولكن الحكومة حافظت على "إعلان عام" ينص على إمكانية عدم تطبيق الإصلاحات التي تتعارض مع الإسلام، تمنع مجلة الأحوال الشخصية التونسية تعدد الزوجات وطلاق المرأة بمجرد نطق الرجل بقراره وتعطي هذه المجلة الرجل والمرأة حقوقا متساوية في الطلاق وتفرض على كلامها التوجه إلى المحاكم لتحصل عليه، كما تنص مجلة الأحوال الشخصية على أن السن الأدنى للزواج يقدر بـ (18 سنة) للجنسين ومنح قانون تم تبنيه عام 1993 المرأة حق تمرير لقبها وجنسيتهما لأبنائها، غير أن التمييز لا يزال قائما في مسائل الميراث والحضانة.²

في انتخابات 2011 للمجلس الوطني التأسيسي، انتخب التونسيون النساء في أكثر من 26% من الدوائر الانتخابية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تطبيق بند المساواة الذي ينص على أن تمثل النساء 50% من المرشحين في القوائم الانتخابية وأن أسماء المرشحين في القوائم الحزبية تتناوب حسب الجنس، بينما تنافست أكثر من 4000 امرأة على 217 مقعدا في المجلس ذهبت 49 مقعدا فقط للمرشحات حصل حزب النهضة على 42 مقعدا من أصل 49 مقعدا، في حين أن الكوطة لم تسفر عن تمثيل متساو للنساء والرجال في المجلس، إلا أنها حصلت على أكبر تمثيل للمرأة في أي برلمان في العالم العربي في ذلك الوقت وتأمين دور مهم للمرأة خلال عملية صياغة الدستور.

¹ - شيراز بن مراد، الإعلام التونسي قبل وبعد الثورة: بين المعاداة والحرية والتميش، كتاب الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية "إشكاليات ورؤى"، منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2016، ص 148.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

كانت للنساء مشاركات فعالة في الثورة ويوصلن الانخراط في المجتمع التونسي بطرق مختلفة نتيجة لظهور المرأة كثورية وناشطة، هناك دعم مجتمعي قوي لمشاركتها السياسية، توفر كل هذه المكاسب المبكرة فرصة فريدة لإشراك المرأة التونسية في القيادة السياسية لبلدها.¹

أما الموقف من مكانة المرأة حقوقها، فقد أكدت حركة النهضة على تفعيل دور المرأة وصون مكتسباتها وتطويرها، وضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وتحملها المسؤوليات السياسية، وضمان حقها في العمل، وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية ومناهضة كل أشكال العنف والاضطهاد ضدها، وهذا يبرز في الفصل 46 من الدستور.

وكذلك التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، في إشارة للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية الموروثة عن الحبيب بورقيبة، والتي يعارضها بعض التيارات، وأثيرت قضية المرأة من خلال مصطلحي المساواة والتكامل في سياق القضايا المجتمعية المعروفة في تونس.²

6- الإنتهاكات المرتكبة في حق المحتجين: بعد أن حرق محمد البوعزيزي نفسه، نزل آلاف التونسيين إلى الشوارع للتظاهر ضد الحكومة، كانت الاحتجاجات في أغلبها سلمية رغم أن بعض المحتجين ألقي الحجارة والزجاجات الحارقة، واجه التونسيون بشجاعة القوة القاتلة التي استعملتها قوات الأمن التي أطلقت النار على جموع المتظاهرين وتسببت في مقتل أكثر من مائتي شخص، كان أغلبهم من تونس العاصمة والمناطق الداخلية مثل القصيرين وتالة، والرقاب.

ووصلت الشرطة إلى استعمال العنف بعد خلع بن علي، وخاصة أيام 29 جانفي و27 و28 فيفري وأوائل شهر ماي، عندما قامت الشرطة بالاعتداء على المتظاهرين والمارة واعتقالهم بشكل تعسفي وتعريضهم للمعاملة القاسية التي قد ترقى إلى مستوى التعذيب وكان هذا التعامل بمثابة تذكير للتونسيين، الذين صاروا يتمتعون بقدر أكبر من حق التظاهر مقارنة بالماضي، بأن جهاز الأمن لا زال يعتمد على المقاربة العنيفة التي طالما اعتمدها في الماضي، وأنه صار الآن مطالباً باعتماد تقنيات جديدة لمواجهة التجمهر تقلص من اللجوء إلى العنف.

7- اللاجئون والمهاجرون: منذ أواخر فيفري عام 2011 مع بداية الثورة الليبية واجهت تونس أزمة إنسانية جراء تدفق اللاجئين والمهاجرين عبر حدودها مع ليبيا وإلى غاية 30 حزيران/ يونيو استقبلت تونس مواطنين أجانب، وفي العموم بذلت السلطات العسكرية بمساعدة المجتمع المدني في

¹ - Gender Assessment, *Tunisia's Nationa l Consitituent Assembly: National Democratic Instute.For International Affairs*. p7.

² - إيهاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 207.

تونس والمنظمات الدولية والمتطوعين جهودا كبيرة للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية، ولكن في ماي حدثت أحداث عنيفة في مخيمات اللاجئين قرب رأس أجدير، وهو ما تسبب في مقتل ما لا يقل عن ستة مهاجرين وإحراق أجزاء من المخيم، وفشل الجيش التونسي الذي كان يحرس المخيم في منع أعمال العنف وربما شارك في الهجمات على سكان المخيم.¹

ثانيا: عوامل نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس

ساهمت بعض العوامل والخصوصيات الموضوعية للبلاد التونسية، وبعض العوامل الذاتية الخاصة بحركة النهضة.

أولا: العوامل الموضوعية

وتتمثل بتراكم مكتسبات تاريخية وحضارية من ذلك:

- 1- عرقلة الدولة التونسية ذات الطابع المدني الدستوري "الدولة الحسينية شبه المدنية التي تأسست عام 1705م عهد الأمان 1857 الذي اعترف بحقوق الأقليات ودستور 1861 الوضعي.
- 2- تعددية حزبية ونقابية "فرنسية وتونسية"، وبروز منظمات المجتمع المدني خلال الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال.
- 3- سيادة روح التوافق بين مختلف التشكيلات الحزبية والنقابية والجمعياتية، التي برزت خلال الفترة الاستعمارية على المستوى الثقافي والسياسي "جمعية الخلدونية 1896 وقدماء الصادقية 1905 جماعة الشباب التونسي 1912-1907، الجبهة الوطنية 1954 ومؤتمر الاستقلال".
- 4- التجانس الاثني "فالتونسيون هم عرب مع نسبة قليلة جدا من البربر"، والديني 99 % من التونسيون مسلمون" والطائفي "التونسيون هم سنة على المذهب المالكي" بالإضافة للتجانس اللغوي العريض.
- 5- وضع جغرافي غير معقد: غلبة سمة الانبساط والانفتاح على البحر من جهتين.²
- 6- نبذ العنف: فقد كان تاريخ الحركة الوطنية ضد الاستعمار نضالا سلميا غير عنيف في أغلب الفترات، كما كان عنف السلطة تجاه معارضيه بعد الاستقلال أقل مما عرفته بلدان عربية أخرى.
- 7- حيادية المؤسسة العسكرية وعدم اهتمامها بالشأن السياسي، في كل المراحل تقريبا والتزامها بأن تكون ضامنة للثورة ومبادئها منذ اندلاع الثورة.

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- 8- مجتمع مدني متمرس: الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمات المرأة.
- 9- المكتسبات التقدمية التي تحققت عن طريق نخبة الاستقلال: مجلة الأحوال الشخصية "مدونة المرأة"، وإرساء تعليم حديث.
- 10- طبيعة البنية الفكرية والدينية المنتمية للمدرسة الفكرية المغاربية عامة، والتونسية خاصة "انسجام المالكية والأشعرية"، بالإضافة إلى تعاطي البيئة التونسية مع المكاسب المنهجية التي راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية ساعدها على التجديد والمراجعة.
- 11- ومما ساعد تونس على هذا الانتقال السلس، وجود نظام إداري راسخ تمكن من تحقيق التواصل في سير مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في أصعب الظروف، إذ من المعروف أن الثورات عندما تندلع في الكثير من البلدان ينهار النظام معه كل الأوضاع الإدارية والمؤسسات الخدمية فـ "الثورة تولد مجنونة"، إلا أن الجنون لم يحدث في تونس، ما جعل البلاد تعبر تلك المرحلة بأقل كلفة وبأقل الأضرار وهي تتجه الآن إلى استعادة وضعها وأخذ مكانها الطبيعي.¹

ثانيا: عوامل ذاتية في حركة النهضة

- 1- التطور الفكري المستمر للحركة واستيعابها لمفاهيم جديدة حول المرأة والديمقراطية والتداول على السلطة.
- 2- تجربة الهجرة: استفادة عدد كبير من النهضويين الذين هاجروا اضطروا وأقاموا في أوروبا لمدة طويلة، من التجربة السياسية والحزبية في تلك البلدان واحتكاكهم بالنزعة الفلسفية الديكارتية وتعاطيها مع المكاسب المنهجية التي راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية في الغرب، برنامج الحزب المعلن في العام 1996 الذي تضمن تصوراتها بشأن الأهداف التي ستعمل على تحقيقها بعد الإطاحة بنظام بن علي.
- 3- والذي تضمن التأكيد على طبيعة الحركة السياسية المدنية ورفضها لأي ازدواج في الاستراتيجية أو الخطاب واعتمادها المنهج العلني السلمي في التغيير، ورفضها استعمال العنف وسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية، وإيمانها بأن "الحوار الوطني هو الكفيل وحده بضبط قواعد العمل السياسي الديمقراطي".
- 4- انخراط الحركة في هيئة 18 أكتوبر 2005 وموافقتها على برنامجها دون تحفظ.

¹ - رفيق عبد السلام، تونس ما بعد الثورة، تحديثات الداخل والخارج: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2012، ص3.

- 5- تفاعل الحركة مع التحولات التي عرفتھا المنطقة بعد الثورات العربية، بخاصة الحدث المصري وما تولد عنه من فشل وخيبات.
 - 6- قناعة قطاع واسع من نخب الحزب بضرورة التكييف مع الواقع التونسي بكل أبعاده وفك الارتباط مع التجربة الأم.
 - 7- استجابة الحزب "للمعادلة الجديدة التي تقوم على مبدأ الحرية والديمقراطية، والتوازن بين الدولة والمجتمع وما أكد عليه الدستور من مبادئ والتزامات تؤسس للمواطنة الحقيقية وتثبت هوية البلاد العربية الإسلامية، وحماية المقدسات حتى تكون الحركة قادرة على النهوض بالمهام الجديدة التي تقتضيها مرحلة لمواجهة التحديات المطروحة بكل كفاءة واقتدار.
 - 8- تجربة حزب النهضة في الحكم التي أثبتت له أن ذلك يتطلب التزامات وطنية وإقليمية ودولية وخطاب أكثر اعتدالا وعقلانية وبرغماتية.
 - 9- الإسهامات الفكرية لرئيسها الشيخ راشد الغنوشي وكتاباته المتميزة خاصة ما يتعلق بالديمقراطية والدولة المدنية والحرية السياسية وحقوق المرأة ومفهوم المواطنة وحقوق غير المسلمين وذلك منذ السبعينات التي تدعمت وجودة في المنفى.¹
 - 10- تميز الخطاب السياسي للنهضة بالتجديد والمرونة البراغمية، حتى اعتبر نشازا في خطابات المحركات الإسلامية وممارساتها، حيث تناول الخطاب مواضيع لم تتطرق إليها التيارات الإسلامية الأخرى، فتحدث عن الديمقراطية والحرية العامة وحقوق المرأة والعمل السياسي والنقابي.
 - 11- الإرث الإيجابي لحركة النهضة في مجال الإقرار بالشراكة والوفاق مع القوى السياسية في مجال العمل السياسي، فقد كانت حركة النهضة منذ زمن بعيد ليس لديها أي تحفظ تجاه أي طرف سياسي سواء أكان الطرف إسلاميا أو غير إسلامي.
- لقد اقتنعت النخبة السياسية بأن المصالح السياسية المشتركة والثقة المتبادلة يمكن أن تجعلها تشكل تحالفات استراتيجية في السلطة والمعارضة، وأن تتجاوز حدود العقد الإيديولوجية والمقولات الانغلاقية التقليدية، وعلى الرغم من تصاعد قوة التيار السلفي وانتشاره في صفوف

¹ - عبد اللطيف الحناشي، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب: مؤسسة فريد ريش ايرت، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017، ص 62.

الأوساط الشعبية وممارسته سلوكيات خطيرة وعنيفة، فإن ذلك يؤثر سلبا في مكاسب الحداثة ولم يهدد المسار التوافقي التونسي.¹

ولقد كان واضحا أن إدارة تونس في المرحلة الانتقالية لا تكون بتحكيم منطق سيادة الأغلبية على الأقلية بل بتحكيم التوافق وارساء ديمقراطية تشاركية بناءة وقد نجحت المؤسسة العسكرية في تونس في الحفاظ على الحياد تجاه الفرقاء السياسيين وهو ما مثل ضمان أساسي لمشروع التحول السلمي وبناء الدولة الديمقراطية المنشودة والجمهورية التونسية الثانية المنشودة.²

إن حركة النهضة بوصفها مسؤولة التزم بالحفاظ على روح التوافق والتعايش بين جميع التونسيين دون استثناء أو تمييز داخل النظام وهذا ما من شأنه يضمن لكل مواطن حريته وكرامته ويحقق التنمية والاستقرار للبلاد لتحقيق الحداثة في تناغم مع الأصالة.³

12- تتمتع قياداتها بمرونة عالية. وهذا مكن النهضة من تغيير مواقفها بدرجات كبيرة تصل في بعض الأحيان من النقيض إلى النقيض التام، مما جعلها في كثير من المحطات التي مرت بها تفقد جزء من كوادرها الأساسية، لكنها في المقابل أصبحت تكسب أنصارا جدد يمكنهم أن يستفيدوا من تاريخها وقوتها العددية لتحقيق أغراض مختلفة، لهذا وعلى الرغم من الخسارة النسبية التي منيت بها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عندما تراجعت مكانتها من الحزب الأول إلى الحزب الثاني في تونس، فإنها لا تزال تملك قدرة تنظيمية مكنتها من امتصاص الصدمات والانتكاسات واستقطاب نوعية معينة من الجمهور، وهو ما رشحها لمزيد من فرص البقاء وضمان الاستمرارية السياسية، فالذين يتمنون اندثار الإسلاميين أو يتوقعون انهيار سريع لحركة النهضة لا يستندون على معطيات واقعية أو فرضيات مقنعة .

وهذا لا يعني أن حركة النهضة نجحت في كسب غالبية الشعب التونسي لصفوفها، فهناك فرق بين القبول بوجودها وبين الإيمان بها والرهان عليها، فالتونسيون تدربوا على هضم المشهد السياسي والثقافي العام، وهو ما يشكل في حد ذاته شرطا من شروط من أجل تحقيق الاستقرار واستكمال واطمام مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية.

¹ - إسلام إبراهيم عيادي، مرجع سبق ذكره، ص356.

² - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، دراسات سياسات عربية، العدد 6: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير، 2014، ص29.

³ - Anne Wolf, *POLITICAL ISLAM IN TUNISIA, the History of Ennahda*: Oxford University Press, 198 Madison Avenue, New York, NY 10016, Copyright © Anne Wolf 2017.p171.

لكن هذا لا يعني أن حركة النهضة على وجه الخصوص كسبت معركة انحياز عامة الشعب التونسي لجانبها فأغلبية التونسيين قد خابت ظنهم في هذه الحركة بعد أن أعطوها ثقتهم سابقا، ومكنوها من الوصول إلى الحكم لأول مرة في تاريخ الدولة من خلال صناديق الاقتراع، لقد اعتقد معظم التونسيين يومها أن الحركة لديها برنامج للحكم، وأن لها القدرة على قيادة البلاد لتحقيق الحد الأدنى من رزنامة الوعود التي عرضتها في برنامج طويل شمل 365 مشروعا يضم مختلف المجالات.

لقد حكمت الحركة لمدة سنتين، ولم تتمكن خلالها من إنجاز الجزء الضئيل من مشاريعها الموعودة وقد أثر ذلك كثيرا على شعبيتها مما جعلها تدفع في المقابل ضريبة قاسية على أنصارها عندما خسرت حوالي ثلث من قاعدتها الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولولا الجهود التي بذلتها الحركة بعد مغادراتها الحكومة من أجل الاحتفاظ بولاء جزء من الشرائح الاجتماعية التي لاتزال تعتبرها أفضل من بقية الأحزاب الأخرى لكانت خساراتها الانتخابية أكبر، وبناء عليه تواجه حركة النهضة مهمة صعبة حتى تتمكن من مراجعة خطابها وأدوات عملها ومضامين برامجها من أجل أن تصبح حزبا حديثا وقويا، يملك بدائل واقعية ومقنعة وينجح في الارتقاء بكفاءات عناصره القيادية حتى تكون في مستوى طموح التونسيين وإدارة مصالحهم وشؤونهم.

وتواجه حركة النهضة عدم قدرتها على الحسم بين الديني والسياسي، وذلك انطلاقا من اعتقاد مؤسسها بأن الإسلام يشكل منظومة شاملة ومتماسكة يشمل كل الإجابات عن كل القضايا باعتباره نظام حياة.¹ حيث البيئة العربية مازالت حبيسة الخلط بين الدين والسياسة²

لكن بعد التجربة التي عاشتها حركة النهضة تبين أن ما قدمته من بدائل، لم يختلف عما هو في رصيد بقية الأحزاب، بما في ذلك الحزب الحاكم سابقا، وهو ما جعلها تؤكد على كونها ليست ناطقة باسم الحق الإلهي، وأن ما تعرضه على التونسيين ليس سوى مجرد اجتهادات، كما اقتنع الكثير من كوادرها وحتى قادتها بأن الإسلام ليس خزنا يحتوي على الحلول الجاهزة لمختلف المسائل والقضايا.

كما أن حركة النهضة مدعوة إلى إقناع منافسيها بأنها لا تستغل الدين لتحقيق مكاسب سياسية فالإسلام ملك مشاع لا يجوز لأي كان أن يحتكره لنفسه، ويحوله إلى سيف يسلطه على رقاب الجميع كلما خالفوه في الرأي وتصادموا معه في مجالات الحكم وإدارة الشأن العام، لأن ذلك من شأنه أن يفسد التنافس السياسي ولا يجعل الجميع متساوين من حيث الحظوظ والشرعية، ولهذا السبب حصلت المعركة ولا تزال حول مسألة تحييد المساجد، فالمسجد فضاء عام مخصص للعبادة

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، 246.

² - عبد النور بن عنتر، النهضة وفصل السياسة عن الدين ، { <https://www.alaraby.com> } { تم التصفح 2022/04/11 } .

ولا يجوز لأي إمام واعظ أن يستثمره للدفاع عن حزب محدد أو لإقصاء آخرين من دائرة الإيمان، فذلك من شأنه أن يحول المساجد إلى مقرات حزبية يستعملها هذا الحزب أو ذاك لصالحه سواء عند الانتخابات أو في غيرها من المناسبات، ورغم أن الدستور قد حسم هذا الجزء الهام من الأشكال حين نص على حياد المساجد وعدم تخريبها، إلا أن الجدل لا يزال متواصلاً حول الوصل أو الفصل بين الدين والسياسة باعتبار ذلك من بين القضايا الخلافية المتواصلة بين الإسلاميين عموماً وما يطلق عليهم العلمانيين.¹

لقد استطاعت التجربة التونسية الجديدة تجاوز غالبية تحديات المرحلة الانتقالية بفضل خريطة الطريق التي أشرف عليها أطراف الحوار الوطني، وما كان ذلك ليتحقق لولا التنازلات الكبيرة التي قدمتها حركة النهضة في سبيل استقرار البلاد في صورة التنازل عن الحكومة وكثير من رؤاها بخصوص الدستور وطبيعة الحكم، وليس من السهل أن يتنازل حزب فائز في الانتخابات لولا قناعته المبدئية بأن الأغلبية لا تحب الاستبداد، وأن النضال السياسي والانتقال الديمقراطي يبنيه الجميع بما فيه الأقلية والتوافق خصوصاً في المراحل الانتقالية أساس الاستقرار المستقبلي.²

ومنه التوافق السياسي آلية للانتقال الديمقراطي، وهو بمثابة العملية التي يتم من خلالها التأسيس لدولة المؤسسات، وهو نوع من أنواع إدارة النزاع والوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والانتقال نحو نظام ديمقراطي التي يتطلع إليها أي مجتمع، وقد تبنت تونس ما يسمى بعملية التوافق السياسي كآلية مهمة للانتقال الديمقراطي، مع القيام بالتعديلات الدستورية خاصة دستور 2014، وعملية التوافق السياسي تتضمن جملة من المراحل حتى الوصول إلى الديمقراطية التوافقية.

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره، 246-247.

² - محمد أديب حميدي، ص. 576.

خلاصة الفصل الثالث:

- 1- من خلال دراسة هذه الفترة الانتقالية نلاحظ أن الإسلاميين أصبحوا طرفا أساسيا في اللعبة السياسية في تونس، فقد سیرت المرحلة الانتقالية التي حددت بثلاث سنوات من قبل وجوه سياسية إسلامية لطالما نبذها النظام السابق واضطهادها، وإن دل الفعل السياسي على شيء إنما يدل على قدرة الإسلاميين على تعبئة المجتمع التونسي وضمنان التفاته حول القطب السياسي الذي فرض نفسه على المسرح السياسي وتموقع فيه، وهو ما يعبر عن توجهات فئات مختلفة داخل المجتمع التونسي كتبها منذ نصف قرن.
- 2- تعتبر المرحلة الانتقالية أصعب مرحلة في التحول الديمقراطي لارتباطها بتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، والتي يجب تجاوزها من خلال القيام بإجراءات من أهمها صياغة دستور توافقي، وتحديد موعد للانتخابات وإجرائها تحت إشراف هيئات مستقلة.
- 3- ومن أهم محطات التوافق السياسي إجراء الانتخابات في 23 أكتوبر 2011، حيث فازت حركة النهضة فيها بمجموع 90 مقعدا، من 270 إجمالي أعضاء المجلس منهم 42 امرأة، وقد شهد المراقبون المحليون والدوليون بشفافية الانتخابات، لم تنفرد حركة النهضة بالحكم بل أقامت تحالف مع حزبين علمانيين وقد كان بإمكانها التحالف مع أحزاب قريبة إيديولوجيا منها.
- 4- جسدت حركة النهضة نموذج لتسيير التشاركي بقبول حكما جديدا "ترويكاً" أسندت رئاسة الجمهورية فيه إلى شخصية سياسية مناضلة علمانية يسارية متمثلة في شخص "منصف المرزوقي" أما المجلس التأسيسي فأسندت رئاسته إلى مصطفى بن جعفر وهو رئيس التكتل الديمقراطي للعمل والحريات وهو كذلك حزب علماني، في حين حركة النهضة اكتفت برئاسة الحكومة من خلال شخص أمينها العام "حمادي الجبالي" وليس رئيسها راشد الغنوشي.
- 5- وقد قامت الحركة الترويكاً لإيمانها بالعمل الجماعي مع مختلف التيارات السياسية بغض النظر عن إيديولوجيتها.
- 6- ونظرا للأزمات التي عرفت تونس خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي شكلت الحركة حكومة ثانية برئاسة "علي العريض" مع إسناد وزارات السيادة لأشخاص مستقلين، وهذا بعد استقالة "حمادي العريض"، الذي ترأس أول حكومة بعد الحراك مكونة في غالبيتها من أعضاء في الحركة.
- 7- نتيجة لتواصل مسلسل الاغتيالات السياسية والاحتجاجات بالشارع واستجابة لنداء رباعي الحوار الوطني وافقت الحركة على الخريطة المقترحة لتسيير ما تبقى من المرحلة الانتقالية

- حيث التزمت باستقالة حكومتها وتكليف شخصية محايدة بتشكيل حكومة جديدة غير سياسية، إضافة إلى الاتفاق على تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2014، وبهذا تنجح مرحلة الانتقال الديمقراطي ولا تتعثر العملية السياسية.
- 8- وقد تنازلت حركة النهضة عن الكثير من آرائها الخاصة المتعلقة بالدستور، في سبيل المحافظة على الوفاق الوطني، وضمان تحقيق الانتقال إلى مرحلة الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات، ومن أهم التنازلات طبيعة النظام التي كانت تراه برلمانيا، وما تعلق بالتنصيب على الشريعة.
- 9- وأكدت حركة النهضة أن تونس بعد الثورة لا يمكن أن تحكم بسلطة الحزب الواحد، ولا بمنطق الأغلبية والأقلية، بل توافق سياسي يؤمن الانتقال الديمقراطي.
- 10- ولقد أثبتت من خلال تفاعلها مع الاستحقاق الحكومي، أنها حركة مرنة تتفاعل مع الواقع وتستجيب لمقتضياته، وعملت على تدعيم تجربتها في الحكم متنقلة من المعارضة إلى قيادة الترويكا الأولى والثانية خلال المرحلة الانتقالية.
- 11- في ظل المرحلة الانتقالية الصعبة سعت النهضة للحفاظ على ذاتها واستمرار وجودها كلاعب سياسي أساسي في المشهد التونسي، فلم تشكل مسألة الشريعة عائقا أمام الانتقال في تونس كما كان متوقعا، وأسهمت النهضة بذلك على تذليل الصعاب أمام الانتقال السلمي، وتفويت الفرصة على معارضيه، في حين يرى آخرون خروج عن الثوابت.
- 12- نجحت النهضة في إدارة المرحلة الانتقالية من خلال الأخذ بمبدأ الحوار عوضا عن الإقصاء والتمهيش، وتطبيق خيار الانتقال الديمقراطي بإرادة وطنية استوعبت الأطر الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.
- 13- أكدت النهضة على صوابية سياسة التوافق التي لم تنحصر في التوافق مع حركة نداء تونس فقط بل كانت المبدأ الذي حكم الحياة السياسية منذ الفترة التأسيسية وصياغة الدستور.
- 14- يعتبر التوافق هو الذي خلق الاستثناء التونسي في الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية.
- 15- أثبتت حركة النهضة أنها أكثر الحركات الإسلامية تقدمية وانفتاحا عبر قبولها بالعمل الديمقراطي ورفض العنف وانتهاج سياسة الحوار والوصول للسلطة بطريقة سلمية.
- 16- وما يمكن قوله في الأخير أن نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس يعود إلى مرونة حركة النهضة بقيادة الغنوشي الذي تحالف مع العلمانيين وتنازل لهم عن الرئاسة والبرلمان، وحقق الانتقال عن طريق توافق سياسي لأول مرة في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي.

الفصل الرابع

تحديات بناء التوافقات السياسية

في تونس

المبحث الأول: التحديات الداخلية

واجهت التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي مجموعة كبيرة من التحديات الداخلية والخارجية كانت بمثابة معرقل لعملية الانتقال عن طريق التوافق التي قامت بها حركة النهضة، رغم حداثة التجربة السياسية فقد حاولت النخب التونسية مواجهة هذه التحديات التي هي كالتالي:

المطلب الأول: التحديات السياسية

لقد انتقل الإسلاميون في تونس بصورة مفاجئة من المعارضة إلى الحكم بعد ثورة شعبية أسقطت نظام الحكم في تونس، لذلك واجهت النهضة الحزب الحاكم مجموعة من تحديات فرضت عليها خلال هذه المرحلة منها ما يلي:

أولاً: التحديات السياسية

يواجه الانتقال الديمقراطي في تونس تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى التحديات الخارجية ومنها:

ولدراسة التحديات التي واجهت النهضة في الحكم اعتمد بعض الباحثين في دراسة حول الديمقراطيات الماهرة، على 32 حالة و11 متغيراً وظائفاً يمكن أن يكون أهمها التأكيد بغض النظر عن الأولوية، النسيج الاجتماعي، وذلك وعلى الرغم من انقسامها تظل الديمقراطية والتجربة التونسية موضع تجاذب بين الغرب الذي يريد جعلها "نموذج" وبدون التزام جدي، وعرب ينظرون لهذه التجربة بمزيج من الحذر والانبهار وضعف السند الدستوري، وقد تخطت تونس العقبة بنجاح.¹

1- شكل الدولة: لم تنتج الثورة التونسية في سيرورتها ذلك الجدل الفكري حول شكل وطبيعة الدولة الجديدة التي يجب أن تحل محل النظام القديم الذي سقط، فهل هذا يعني أن الثورة التونسية لم يكن لها شكل محدد لهوية فكرية وسياسية بعينها، وتنظر الأوساط التونسية بشيء من التفاؤل الحذر الذي يصل إلى درجة الخوف من انتكاسة الثورة خلال المرحلة الانتقالية التي دخلتها تونس في ظل حكم حركة النهضة الإسلامية المدعومة من ائتلاف اثنين من حزبين أساسيين في المجلس الوطني التأسيسي المنبثق من أجل العمل الجمهوري (29 عضواً في المجلس التأسيسي)²، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (20 عضواً في المجلس التأسيسي)، وشهدت تفجير أزمة داخلية قد تمهد لانشقاقات اعتراضاً على اللحاق بحركة النهضة فالفرق الإيديولوجية كبيرة بين الأحزاب

¹ - أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، اتجاهات وتجارب: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، سبتمبر 2013، ص494.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص91.

الثلاثة وقد تطفو للسطح عند أول تحدي داخلي أو خارجي، ومن جهة أخرى إصرار حركة النهضة على الاستئثار بالحصّة الأكبر في الحكومة وتركيزها على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة الوزير الأول (رئيس الوزراء) أغضب العديد في الحزبين المتحالفين معها في المجلس التأسيسي وفي الحكومة، وتكاد مختلف مكونات الأحزاب السياسية التونسية تجمع كلها على ضبابية هذه المرحلة التي لم تحدد مدتها مشيرة إلى أنها قابلة لإفراز معطيات وبيانات لن تكون بالضرورة متسقة مع أهداف الثورة التونسية التي اندلعت في 17 ديسمبر من عام 2010.

وترى المعارضة في تونس أن حركة النهضة الإسلامية التونسية (ضاق صدرها بالعملية بالديمقراطية) خلال الأيام الأولى من ممارساتها للحكم، فيما ذهب البعض من أعمدتها إلى حد اتهام الحركة بالعمل من أجل (إعادة إنتاج واستنساخ دكتاتورية من النوع الجديد).

ودفعت هذه التهم التي بدأ صداها يتردد في المقاهي على ألسنة المواطنين التونسيين العاديين، مثل السيدة نوال الهيمسي العضو بالمكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي إلى القول، بأن ثورة 14 جانفي التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي لم تكتمل معالمها بعد.¹

2-المحافظة على التوافق: لقد كانت حركة النهضة التونسية على دراية تامة بطبيعة المشهد السياسي التونسي المتنوع وعلى علم بشوق الشعب التونسي الأكيد لبناء دولة ديمقراطية، والتي يحكمها حزب واحد بل تشارك في إدارتها الاطراف السياسية المختلفة، لذلك بادرت حركة النهضة في تشكيل تحالف حكومي فريد وخاص في تاريخ تونس الحديثة، حيث عقدت تحالف وزاري مع أحزاب علمانية تختلف عنها إيديولوجيا وبرامجيا، وذلك بتقديم مطلب الوفاق الوطني على هاجس السلطة بشرعية الأغلبية الانتخابية، ولاقت هذه التجربة الارتياح في الداخل والخارج التونسي، وذهب بعض الباحثين إلى اعتبارها نموذجا يقتدى به في التعاون بين العلمانيين والإسلاميين لكن هذا الوفاق السياسي واجه العديد من المشكلات لعل من أهمها خلال هذه المرحلة الانتقالية:

- هيمنة المحاصصة الحزبية على الخيارات السياسية المتعلقة بالحكومة (التعيينات)
- إن انتماء الترويكات إلى خلفيات إيديولوجية مختلفة ومتباينة قد يؤدي إلى تباينات وخلافات كبيرة وخطيرة بين الفريقين على مستوى التعامل مع العديد من الملفات الاقتصادية والحقوقية (مثال: الموقف من حقوق المرأة).
- التنازع والصراع على حدود الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث.
- عدم التنسيق على مستوى التعامل مع بعض المشاكل.

¹ - فازية ويكن، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- غلبة الاهتمام الانتخابي على استراتيجية العمل السياسي لكل حزب ضمن الترويكات (التوظيف الإعلامي/ السباق للظهور في المحافل الشعبية).
 - الانشقاقات المشهودة ضمن حزبي التكتل والمؤتمر، مما أثر على أداء كل منهما داخل المجلس التأسيسي.
 - توالي حالة الاستقالات في الحكومة الناشئة.
 - حالة العصيان المدني في بعض الوزارات وعدم قدرة الوزراء الجدد على تسيير المؤسسات التابعة لهم بسبب من معارضتهم وعرقلتهم من قبل المعارضين لحكومة الثورة.
 - بطء عملية وتيرة الإصلاح، وعدم استجابتها لتطلعات المواطن التونسي في إقامة دولة حرة وعادلة وديمقراطية مما ساهم في اتساع نطاق حركات الاحتجاجات الشعبية على أداء الحكومة.
 - إرث الفساد الضخم الذي ورثته الحكومة الوليدة بقيادة النهضة عن النظام السابق.
 - هشاشة المعارضة السياسية وعدم قناعتها بالشرعية الانتخابية القائمة، وعدم المبادرة بتقديم مقترحات التغيير الشاملة، الجادة والمسؤولة.
 - ترفض المعارضة الإقصائية تحويل النجاح الانتخابي لحركة النهضة وفريقها الحاكم إلى نجاح تنموي فتعتمد إلى استغلال حضورها في اتحاد الشغل وفي الإعلام لتأليب الناس ضد الائتلاف الحاكم وتحويل المعركة من كونها عملية بناء إلى معركة صراع إيديولوجي واستقطاب مزدوج بين الإسلاميين والعلمانيين.
 - انتشار الشك وعدم اليقين الذي تشرف على بثه بعض وسائل الإعلام التونسية.
- 3- الثورة المضادة: مصطلح سياسي يقصد به ظهور أفراد وجماعات وهيئات تعارض نموذج التغيير والواقع لما بعد الثورة، وتسعى إلى عرقلت مسيرة الإصلاح المختلفة ونهج المساءلة والمحاسبة، حيث تحاول إحياء عصر ما قبل الثورة بطريقة أو بأخرى، وذلك بسبب ما يمثله الوضع الجديد من تهديد لمصالحها وتحديد لنفوذها، فهي واحدة من أهم قوى الضغط المضادة للانتقال الديمقراطي التونسية.¹

¹ - أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص 494-497.

4- بقايا النظام السابق: وهو مصطلح يستخدم كدليل على قيام هذه البقايا بقيادة ثورة المضادة في مواجهة الثورة الأصلية،¹ وهم من أتباع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، ولاسيما من تولوا المناصب القيادية فيه، واستفادوا من هيمنة الحزب على المشهد السياسي على الدولة لعقود من الزمن ويواجهون في هذه المرحلة حالة من البطالة السياسية وانخفاض تأثيرهم بعد أن تم جرى تحجيم دورهم الديماغوجي داخل المجتمع التونسي ومنعهم من الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي، فعمدوا بطرق مختلفة وبوسائل متعددة في مقدمتها استخدام الاموال الفاسدة للإجهاز على الدولة المدنية الجديدة.²

5- الحركات والقوى المضادة للثورة: إن الانظمة الاستبدادية بطبيعتها العنكبوتية تتداخل مع مصالح الحكم والسلطة مع رأس المال وتستخدم الآلة الإعلامية لتجميل صورة قبج السياسة وتستقطب النخب الثقافية لتحويلها إلى أجهزة لتبرير سياسة النظام ، لذلك فإنها تستقيل من أداء دورها الإبداعي أو النقدي وتتحول في لحظة السقوط إلى المقاومة وتبرز وتخدم تبعاً لما تتخذه قوى الثورة من سياسة في هذا الشأن تجاهها و تستخدم كل ما هو مشروعاً و غير مشروعاً لإسماع قوتها والتحرك في الوقت المناسب لاستعادة مواقعها، والحراك المناهض للثورة في تونس ممثلاً في وسائل الإعلام وفي عددا من التشكيلات الحزبية السياسية وفي ساحات المحاكم وفي ظل الفوضى الانفلات الأمني المنتظم والتي يصعب تصور حدوثها بشكل عفوي دون تخطيط وتنسيق.

ورغم هذا فإن الكثير من العلمانيين أبدوا توجس إزاء تطور النهضة الإيديولوجي : فكثير منهم ينتقد حزب النهضة بسخرية بوصفه حرباء وفي رأيهم إن طموح الإسلاميين الأهم هو أسلمة السياسة والمجتمع في تونس، وهو إغراء سلطة حيث يقول المنتقدون إنها متجذرة في جينات الإسلاميين بغض النظر عن خطاباتهم وممارساتهم في لوقت الحالي وبالتالي يمكن فهم الدعوات التي تحذر من المظاهر المعاصرة للإسلام السياسي ، صحيح أن منتقدي حركة النهضة يعترفون ببراغماتيتها ومرونتها، إلا أنهم يؤكدون أن هاتين السمتين بحكم الضرورة يمكن أن تتراجع عنهما بسهولة وحجة هؤلاء المنتقدون أن الدافع البراغماتي للحزب سوف يتلاشى إذا انتقلت الحكم إلى الإسلاميين، فتحل في مكانه محاولات الحزب للهيمنة على النظام القائم، وتهميش خصوم حركة النهضة، وفرض قيود على حقوق وحرريات الافراد في المقابل ،ولكن هناك الكثير من الأشياء التي تدفع إلى التفاؤل بالمسار الإصلاحي الذي اتخذته

¹ - خالد السرجاني، فلول النظام السابق، { <https://www.albayan.ae> } { تم التصفح 2022/01/11 }

² - أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مرجع سبق ذكره ص 494-497

حركة النهضة، إن مرونة الحركة وواقعيتها تؤدي إلى حد ما إلى إظهار التحلي بالثقة في ما يتعلق بالمستقبل وعملها أثناء تواجدها في السلطة مما يدل على الالتزام بالسياسة الديمقراطية والتعددية الدستورية، فمنذ الثورة التونسية وفي حزب حركة النهضة بوعوده بأنه لن يحكم تونس منفردا أو يفرض الشريعة الإسلامية أو يسعى إلى كرسي الرئاسة في انتخابات عام 2014، فإذا نظرنا عن كثب إلى الواقع رأينا أن البراغمية وإن اعتمدت عادة على الضرورة والقيود فلا تبرز في ظل فراغ إيديولوجي فالواقعية التي اتسمت بها النهضة هي نتاج عقود من الزمن من الجدل الإيديولوجي الداخلي حول أفضل السبل للتوفيق بين المبادئ الإسلامية وبين مسار عمل العالم المعاصر، جاءت هذه النقاشات بدفع من القيود السياسية الداخلية والضغوطات الإقليمية والدولية.¹

6- البيروقراطية الإدارية التقليدية التي أنتجها النظام السابق: وهم الذين يبذلون جهودهم لتعطيل مسارات الإصلاح الإداري، والذين يساهمون في استمرار دولة الفساد وتأجيل مشروع بناء الدولة المدنية الجديدة المبنية على الشفافية والنزاهة والمساءلة، واجهت الحركة كذلك مشكلة ضخمة مع الجهاز الإداري للدولة الذي لا يمكن تغييره ما بين يوم وليلة فحتى إذا أطيح بأعلى جهاز في المؤسسة تبقى مفاصلها الداخلية التي تعاقب على إدارتها على مر عقود عدة موالون مخلصون للنظام القديم، وهؤلاء متوزعون في جميع أرجاء الجهاز الإداري للدولة في الجيش والشرطة والإعلام والوزارات الخدمية وغيرها، وبالفعل كان أبرز ما واجهته النهضة بعد وصولها إلى السلطة مباشرة هو تمتع الجهاز الإداري للدولة وقياداته في عملية الإصلاح التي قادتها بعد الثورة مباشرة.²

7- عدد من الأحزاب السياسية التي فشلت في الانتخابات: لم يكن لها أي تمثيل عالي تحت قبة المجلس التأسيسي حيث ترفض القبول والتصريح بالشرعية الانتخابية التي أنتجتها صناديق 23 أكتوبر 2011 وهي تصر على استمرار حالة الثورة ولا تدفع نحو بناء دولة وطنية في إطار توافقي وهي حالة الأحزاب اليسارية الراديكالية (الوطنيون الديمقراطيون وحزب العمال التونسي)، وهي تسعى إلى استرجاع نموذج الدولة العلمانية الاستبدادية وإحياء ما يسمى بالبورقبيبة وتخويف التونسيين من حكم الإسلاميين وتشكيكهم في نواياهم وبرامجهم في إقامة دولة مدنية ديمقراطية.

- رجال الأعمال المتواطئون مع النظام المنحل.

¹ - معاوي وفاء، ظريف شاكر، حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الإسلامية في دول الربيع العربي - دراسة في التجربة التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، جويلية 2018، ص 279.

² - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- عدد من الأطراف التي تهدف إلى تخريب الاتحاد التونسي الشغل: وتحول دوره من منظمة عملية عريقة تدافع عن العمال إلى نقابة تخدم أجندات سياسية معينة.
- الارتفاع في العصبية القبلية والجهوية: التي تسهم في إشعال الوفيات المضادة لثورة مجتمعة والتي تهدف إلى تحويل معركة ما بعد الثورة من معركة من أجل التنمية وبناء أساس الدولة المدنية إلى معركة للتناحر الداخلي.¹

ومنه يعتبر الموقف من القوى المعادية للثورة والتي كانت مرتبطة بالنظام السابق من أكبر التحديات التي توجه الحكم الناشئ، على أساس أنه من العدالة عزل ومحاسبة الذين تسببوا في أزمات الشعب، لكن هذا العزل والإقصاء الكلي وعدم الليونة قد يترتب عنه وضع جديد قد يسقط النظام الجديد نفسه، كما أن " الثورات الجديدة لا تدار بثنائية الجريمة والعقاب" كما كان في الثورات السابقة بمحاكمها الصورية والتي تنتهي قبل بدايتها، ويمكن يدخل الانتقام الثورات في أنفاق لا تستطيع أن تخرج منها زيادة على أن العقاب قد يطال فئة من الناس ويترك آخرين أو يظلم أناس أبرياء ويبرئ مذنبين.

فقد أيدت حركة النهضة بادئ الأمر موضوع العزل السياسي، لكنها تراجعت بعد ذلك عن هذا الموقف على أساس أنه يمكن أن نتجاوز عن الذي لم يثبت بالدليل تسببه في مأساة الشعب، خصوصا أن فصيل سياسي كبير هو المعني بالأمر متمثلا في حزب نداء تونس، وقد عبرت حركة النهضة عن ذلك من خلال تصويتها ضد الفصل 167 من مشروع قانون الانتخابات الذي ينص على أنه لا يمكن أن يترشح لانتخابات المجلس الشعبي أولئك الذين تحملوا مسؤولية حكومية في عهد الرئيس بن علي باستثناء من لم ينتهي إلى عضوية التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، كما لا يمكن أن يترشح كل من تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل وفق مقتضى الأمر عدد 1089 المؤرخ بتاريخ 3 أغسطس 2011، وتظل هذه الأحكام سارية العمل حتى تطبيق منظومة العدالة الانتقالية وفقا للفقرة 9 من الفصل 148 من الدستور من خلال حضور "راشد الغنوشي" للمجلس من أجل محاولة الإقناع بذلك مصرحا: "نحن لا نريد أن نزع بالمسار الانتقالي في خطر خاصة وهو في مرحلته الأخيرة وموقف قيادة حركة النهضة يتبنى خيار عدم التصويت على الفصل وجئنا من أجل إقناع النواب بموقفنا هذا".²

¹ - أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، اتجاهات وتجارب، مرجع سبق ذكره، ص 496 .

² - محمد أديب حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 572.

- أحد أبرز التحديات التي واجهت التي كانت ومازالت تواجه حركة النهضة هو الاصطفاف الداخلي ضدها من قبل بعض الأحزاب اليسارية والليبرالية، التي ترى في فوز النهضة ومشاركتها في السلطة خطرا وجوديا يهدد الحياة السياسية التونسية.

- ضعف الخبرة في العمل الحكومي: من ضمن نقاط ضعف الحركة أيضا أنها وبعد سنتين ونصف في لسلطة أدركت أن مسألة السلطة وإدارة دولة أكبر كثيرا من إمكاناتها كحركة، وأن الأمر مرتبط بعناصر عدة أبرزها أن الحركة لم تخض تجربة المشاركة في السلطة، وهو الأمر نفسه الذي يسري على كل أحزاب المعارضة ويزيد الأمر صعوبة بالنسبة إلى النهضة وجود أغلب قياداتها الرئيسيين في الخارج مدة طويلة تجاوزت العشرين عاما بعيدا عن تونس ومشاكلها، بل وجود أعضاء النهضة ذاتهم خارج الجهاز الإداري للدولة¹، فحزب النهضة لم يكن مستعدا للحكم نظرا للمسار التاريخي ذو الطابع القهري الذي تعرض له الحزب على يد النظام السابق وسعيه المستمر للحفاظ على بقائه في ظل بيئة كبخته من التجسيد الفعلي لأهدافه على أرض الواقع، فقد كانت أقصى مطالبه إطلاق سراح مساجينه وإعادة بعض من الأعضاء الذين تم نفيهم هذا لا يعني أن الحزب لم يطمح لتولي زمام الحكم، لكنه كان يعمل وسط ظروف لم تسمح له بوضع الأسس اللازمة لتولي الحكم إذا ما أتاحت له الفرصة للقيام بذلك²، هذا الأمر ولد عدة عقبات أمامها. خصوصا مع الحكومتين اللتين شكلتهما النهضة بعد الانتخابات التي جرت بعد الثورة مباشرة.

لكنها حاولت استيعاب الدرس بعد الانتخابات البرلمانية الثانية، فعملت على الدخول في شراكة ائتلافية تسمح لها بالدخول والمشاركة الجزئية في السلطة والحكم³، حيث يعتبر ائتلاف الترويكا من أهم النقاط التي انتقد فيها حزب حركة النهضة حيث تحالف حزب حركة النهضة مع حزبين علمانيين مما قلص من هامش حريته في إدارة الحكم وصنع القرار وفقا لإيديولوجياته ومبادئه وتوجهاته، ومع مرور مدة زمنية من التحالف وجد الحزب نفسه أمام أزمة فعلية كانت نتاج عدم القدرة على الانسجام مع حزبي الإئتلاف، مما أوجد العديد من الثغرات التي أضعفت سياسة الحزب في التعامل مع الوضع القائم⁴.

1 - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص34.

2 - كنزة فني، مرجع سبق ذكره، ص298.

3 - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص36.

4 - كنزة فني، مرجع سبق ذكره، ص299.

ومن أهم ملامح التحدي السياسي في تونس ما أفرزته مرحلة الثورة من تزايد في عدد منظمات المجتمع المدني وافتقارها في مقابل ذلك إلى التنظيم وانطوائها تحت أجنحة الأحزاب السياسية، وخاصة اليسارية منها والتي عملت مع الاتحاد العام التونسي للشغل على إرباك عمل الحكومة من خلال كثرة المطالب التي تطرحها تحت غطاءه مما ولد سلسلة من الإضرابات والتحركات الاحتجاجية، على الرغم من الدور الإيجابي الذي لعبته في إسقاط نظام بن علي.

كما تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة إلى مسرح لتقاذف الاتهامات بين مختلف القوى السياسية فضلا عن افتقارها للخبرة ونقص التجربة نظرا لما عانتها من تضيق في عهد بن علي. كما شكل ضعف أداء الأحزاب السياسية تحديا آخر وخاصة المنشئة حديثا، أي بعد إسقاط نظام بن علي ناهيك عن ابتعاد برامجها الانتخابية عن الواقع التونسي.

وقد تميزت الساحة السياسية التونسية بعد إسقاط بن علي انتشار مكثف لمنظمات موازية لعمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عفوي في بداية الأمر لحماية المكاسب التي حققتها الثورة، إلا أن تغير مواقفها تجاه قرارات بعض أحزاب المعارضة جعلها محل تنازع في الأوساط السياسية بين مؤيد لاستمرارها ومنحها الغطاء القانوني الذي عبرت عنه النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب وفاء وبين معارض لحملها مثل الجبهة الشعبية وحركة نداء تونس على اعتبار أن دورها انتهى لأن هناك مؤسسات قضائية وأمنية تعمل على الحفاظ على مكتسبات الثورة.¹

الاستقطاب الإيديولوجي وتعدد جهات الصراع: على الرغم من التحالف الذي أقامه حزب النهضة مع التيار العلماني من أجل السلطة والرغبة في السيطرة من طرف الحزبين العلمانيين في حكومة الترويكا سرعان ما أصبح المناخ الجديد الذي ساد العلاقة بين الطرفين وهيمنت على المرحلة الانتقالية بقيادة حركة النهضة أزمة ثقة، وبدأ الحديث عن قوى الثورة المضادة من وسائل الإعلام وقوى أقصى اليسار والنقابات والجمعيات ومختلف الفواعل غير الرسمية، مما أدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتآزم الوضع الأمني أكثر، خاصة في ظل ارتفاع مستوى القلق والاحتقان والضغط لدى عموم الشعب التونسي، مع غياب خارطة طريق واضحة حول المستقبل السياسي والأمني للدولة التونسية.

لقد اعتبرت هذه الانتقادات من أهم العوامل التي أدت إلى فشل الحزب في التعامل مع العديد من القضايا العالقة والارتقاء بالمستوى الأمني نحو الأفضل، فنقص خبرة الحزب أدت إلى عجزه عن التكيف مع البيئة الحرجة لصنع القرار المناسب في الوقت المناسب، كما أن منطلقاته في اتخاذ

¹ - سمير باهي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

القرارات والسياسات اللازمة غلب عليها الطابع التنظيمي وليس الطابع التفاعلي مع الوضع الأزموبي التونسي، كما غاب عن سياسات واستراتيجيات الحزب خارطة طريق واضحة للتعامل مع مختلف القطاعات الاجتماعية والسياسية والأمنية، فغياب الرؤية الواضحة وهذا راجع إلى نقص الخبرة جعل من الحزب كتيار إسلامي يرتقب منه النجاح وخلق مستوى معتبر من الأمن في وضع حساس للغاية كما أن الحزب وفي ظل الانهيار الاقتصادي الذي عاشته تونس أثناء الثورة وبعد الثورة لم يتمكن من وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة تحول دون وقوعه في فخ التداين الخارجي، والخضوع للتبعية الاقتصادية الغربية مما يحيله إلى التقيد بالعديد من شروط المديونية.¹

سيطرة حركة النهضة على الوزارات السيادية وتفرداها في القرار: بعد فوز حركة النهضة في إنتخابات 2011 احتفظت لنفسها برئاسة الحكومة مدعمة بصلاحيات جديدة كان يتمتع رئيس الجمهورية السابق لتصبح المؤسسة الفاعلة في القرار السياسي والأمني في تونس إضافة إلى أنها احتفظت لنفسها بجميع الوزارات السيادية ماعدا وزارة الدفاع التي تنازلوا عنها لمستقل وهو احتكار واضح للسلطة ومحاولة للتحكم الكامل في أجهزة الدولة، وبدأت التناقضات والصراعات تدب في ائتلاف حكومة الترويكا نتيجة تفرد حركة النهضة بالعديد من القضايا والقرارات المصيرية وقد فقدت النخب السياسية التونسية الثقة في حكم الإسلاميين الذين لم ينتهجوا سياسات ديمقراطية.

استعمال المال السياسي: وهو استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية، كشرء الذمم والأصوات الانتخابية والمواقف كالتأييد أو لجلب المنافع أو التأثير في سياسات أطراف داخلية وخارجية، وقد طغى المال السياسي في الانتخابات التونسية، ولعب دورا فاعلا ومؤثرا في تمويل الحملات الإعلامية لصالح القوى المضادة للثورة والتشوية المستمرة لفترة حكم حركة النهضة، إضافة إلى ارتباط بعض الأحزاب بعلاقات وأجندة خارجية تستمد تمويلها منها، وخاصة حركة النهضة التونسية التي استفادت من المليارات من طرف قطر وليبيا وكذلك نداء تونس الذي عرف باستفادته من معونات خارجية وكذلك بعض الأحزاب التي تقوم بدعاية وحملات إعلامية عبر قنوات اتصال متنوعة تتطلب مبالغ ومصاريف باهظة، تدفع إلى التساؤل عن مصدر هذه الأموال في وقت يعاني فيه الشعب التونسي من البطالة وهو دليل كاف على وجود أطراف خارجية تدعم هذه الأحزاب.²

- طوباوية الشعارات والبرامج.

- غياب التدرج في بعض المطالب الإصلاحية بما لا يتلاءم مع الواقع السياسي.

¹ - كنزة فني، مرجع سبق ذكره، ص 300.

² - مسعود حبشي، أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- تبني آراء ومواقف وبيانات خارجة عن النسق الإسلامي الحركي الذي طالما نادى به الحركات الإسلامية وتشربه الأعضاء.¹

انشغل حزب النهضة أثناء مساره التاريخي إلى غاية تسلمه زمام السلطة بتونس بالقضايا العقائدية والتربوية وهو ما أظهره الحزب في مختلف سياساته واستراتيجياته المنتهجة خلال فترة الحكم، فقد كان الفكر الاقتصادي شبه مغيب في أجندة الحزب على الرغم من تجاوزه للمنظومة الإخوانية الكلاسيكية أثناء فترة الحكم، ولكن ركزت جل الجهود من أجل الحفاظ على البقاء من خلال الاهتمام بالجانب السياسي والتنظيمي، ولم يسعى الحزب لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية بالشكل اللازم بالرغم من وجود كوادر عليا متخصصة في المجال الاقتصادي داخل تركيبة الحزب والحكومة، إلا أنها لم تتح لها الفرصة لتطبيق قدراتها على أرض الواقع، مما أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى التدابير الخارجي من أجل تغطية العجز في الميزانية، واتخاذ العديد من الإجراءات التي أدت إلى زيادة الأسعار وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع مستوى الاحتقان الاجتماعي، خاصة في المناطق الفقيرة التي انطلقت منها التظاهرات المناهضة لنظام بن علي والتي كانت تعيش تحت مستوى خط الفقر.²

8- الإدارة: حيث أنه من الواضح أن تجربة الإدارة والسياسة لا تملكها الحكومة الجديدة في تونس فالكثير من الحقائق والوقائع تشير إلى أننا نواجه ثوارا أو خصوما ولسنا نواجه رجال دولة، الحضور المكثف لحركة النهضة داخل الحكومة وحرصها على الاستحواذ على المناصب التنفيذية مؤشرا على استعجالها الانتقال إلى حركة سلطة رغم عدم استعدادها لمهمة الحكم، وكذلك شركاؤها في الحكم حزبا المؤتمر والتكتل.

ولايزال رئيس الجمهورية "المنصف المرزوقي" يشعر وكأنه في المعارضة، وكما يقول أحد الصحافيين التونسيين: (لا يعرف غير هذه المهمة)، ومن خلال منصبه كرئيس للجمهورية يرعى نشاط زملائه في المعارضة العربية غير مهتم بما يحدثه ذلك من توتر في العلاقات بين تونس وبين الحكومات العربية الأخرى.

من البديهي أن تفاجئ الأحداث الحالية الأحزاب السياسية إلى حدود قمعها ومنعها من إنجاز أنشطتها وإضعاف تموضعها وتحديد توجهاتها المادية من خلال الخيارات الحكومية وتبقى التوجهات الحالية شيئا ما مثيرة للاستغراب خاصة عندما نلاحظ تركيزها حول النقاش حول أسئلة تبقى مهمة

¹ - جاب الله بوجمعة، عبد العزيز طوال، جدلية سطوع وأفول حركة الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة حقوق معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، جانفي 2020، ص 221.

² - كتره فني، مرجع سبق ذكره، ص 299.

مثل قانون الانتخابات والتشكيلات السياسية الجديدة، والعلمانية ومكانة المرأة في الحياة السياسية والدستورية والاجتماعية والتي لم تشكل أي منها أساس الحراك الاجتماعي، وتكون أحيانا في تأخر تام عن الطموحات الجوهرية للأشخاص الذين كانوا وراء تحريك الاحتجاج الاجتماعي.

9- الحريات العامة: استطاعت الحكومة التونسية في فترة الرئيس بن علي أن تسيطر على

الحياة العامة في تونس، ومن ضمنها الحريات العامة وذلك بصور أشكال مختلفة منها ما يلي:

- أ- حزب التجمع الدستوري الديمقراطي: إن تركيبة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي تكشف في حد ذاتها عن طابعه الفاشي الاستبدادي، فقد تأسس في سنة 1920 حين لمع نجم الأحزاب الشيوعية وصعود الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، ولم يكن لمؤسسي الحزب الدستوري التونسي وقتها أي دراية بتأسيس الأحزاب وكيفية هيكلتها، لذلك التفتوا إلى تلك الأحزاب الاستبدادية واستلهموها أو استنسخوها، وهذه صورة موجزة عن هياكل الحزب وكيفية استلانه على الحياة، وهي هياكل تبدأ من المدارس الإعدادية لتشمل مؤسسات المجتمع كافة.
- ب- منظمة الشبيبة المدرسية: تنشط في المدارس الإعدادية والثانوية، وتوكل إليها مهمة تأطير صغار السن واستدراجهم وإعدادهم للالتحاق بكوادر الحزب لاحقا.

- ج- لجان الأحياء: وهي عبارة عن ميليشيات مراقبة لا يخلو منها حي من أحياء المدن والقرى.
- د- الميليشيات: وهي ميليشيات قمعية تنشط عند الأزمات، وتكونت في السبعينات عندما نصب الرئيس بورقيبة نفسه رئيسا مدى الحياة، وبدأت الاحتجاجات الطلابية والعمالية ضد نظام حكمه.

- هـ- الشعب الدستورية: وهي شعب مزروعة في جميع الأحياء وكل حي شعبت
- و- الشعب المهنية: وهي شعب مزروعة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة في الجامعات والبنوك والمستشفيات والوزارات والأسواق والمصانع والإدارات...الخ.
- ز- لجان التنسيق الجهوي: وهي لجان موزعة في جميع المحافظات بمعدل لجنة تنسيق في كل محافظة و5 لجان في تونس العاصمة، وتتولى التنسيق بين لجان الأحياء والشعب الدستورية.
- ح- لجان التنسيق في المهاجر: وهي لجان تتولى تأطير التونسيين في الخارج ومراقبة من لا ينتمون إلى الحزب.

- ط- الجامعات الدستورية: وترأس كل جامعة 8100 شعبة دستورية.¹

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 94-97.

ي- اللجنة المركزية للحزب: وهي لجنة تنبثق من مؤتمرات الحزب، وتجري تركيبة أعضائها من داخل الحزب ذاته وتتكون من 350 فردا.

ك- الديوان السياسي: وهو الهيئة العليا التي تشرف على الحزب ويعينها رئيس الحزب وهو رئيس الدولة نفسه.¹

10- الإعلام : وبعد زيادة مساحة الحرية المتاحة لوسائل الإعلام في تونس كمكسب مهم من مكتسبات الثورة فإنه يمكن لبعض النخب المحلية التي ترتبط بحركة النهضة أن تهيمن على وسائل الإعلام وعلى القائمين بالسياسة، كما يمكن أن نجد نخبا من خارج الدولة تستطيع وبسهولة أن تغرق مالا سياسيا وتحكم السيطرة على وسائل الإعلام أضحي بحكم الواقع العربي عابرا للبلدان، وبالتالي إمكانية التلاعب بالرأي العام التونسي²، ومن أبرز التحديات التي واجهت النهضة هو الاصطفاف الإعلامي ضدها من قبل إعلام النظام القديم أو إعلام محسوب على قوى ليبرالية يسارية، حتى وهي موجودة على رأس السلطة، حيث كان الإعلام التونسي لا يركز إلا على السلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يحملها كلها لحركة النهضة³، وقد القى أنصار النهضة اللوم على وسائل الإعلام المعادية للحركة معتبرين أنها وجهت لها انتقادات بلا هوادة خلال الأعوام الثلاثة الماضية منذ ثورة 2011، وحملت المسؤولية للدولة العميقة التي قالوا عنها أنها لا تزال موالية للنظام السابق وأنها عطلت جهود حركة النهضة خلال وجودها في الحكم⁴، ومن حيث تطور مستوى حرية صنف تونس ضمن نوع الصحافة التي تتمتع بحرية جزئية، حيث انتقلت من المرتبة 186 سنة 2011 التي تعتبر كسنة الأساس التي كانت فيها الصحافة مقيدة تماما إلى المرتبة 96 سنة 2015، وتحصلت فيها تونس على العلامة (100/48) بعد أن شهدت تراجع سنة 2014 إلى المرتبة 53 عما كانت عليه سنة 2012 أي المرتبة 51، ما يعني تحقيق المزيد من المطالب التي تساعد على الوصول إلى المعلومة من جهة، وممارسة العمل بأكثر راحة واستقرار مهني من جهة أخرى، الأمر الذي يرجع إلى مكاسب الحراك الذي شهدته تونس سنة 2010، لكن البيئة الأمنية التونسية بعد سنة 2015 تميزت بالمزيد من التعقيد ما ترك أثرا بارزا على الحرية الصحفية حيث تراجعت تونس إلى المرتبة 115 سنة 2017 بدل المرتبة 96 سنة 2015، ويرجع ذلك لسبب زيادة الملاحقات القضائية للصحفيين والمدونين،

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 94 - 97.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع نفسه، ص 94 - 97.

³ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁴ - خضر موسى محمد الزعنون، تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم " دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2013، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة)، ص 145.

والاعتداءات المتكررة من قبل قوات الأمن على الإعلاميين في أعقاب الهجمات الإرهابية، وزيادة الضغط الحكومي على الإذاعة الوطنية والهيئة المستقلة لتنظيم وسائل الإعلام، كما استقبلت النقابة الوطنية للصحفيين العديد من الشكاوى من الصحفيين التونسيين حول عودة الرقابة الأمنية لمحلات إقامتهم وأماكن عملهم وخلال تنقلهم، ودعت إلى ضمان أمن جميع الصحفيين في البلاد وتمكينهم من القيام بعملهم في ظروف خالية من التهريب والمضايقة والتهديد بالاعتقال، هذا وكان وزير داخلية تونس لطفي براهم قد وافق أمام لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان على التنصت على الصحفيين أثناء الاحتجاجات التي عرفت البلاد مطلع عام 2018 ولم يتردد الوزير في توجيه التهديدات إلى للمدونين الذين انتقدوا عمل الوزارة¹.

11-المحسوبية: قام رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة السيد "حمادي الجبالي" بتعيين القيادات في الوسائل الإعلامية الرسمية، وهذا يعد بمثابة استمرارا للسياسة الاستبدادية والإقصائية التي كانت تسود في عهد النظام السابق، ونفس الأمر ينطبق على رئيس الحركة راشد الغنوشي والذي لم يتردد في اختيار صهره "رفيق عبد السلام" الذي يحمل الجنسية البريطانية على رأس وزارة الخارجية بغض النظر عن تجربة وكفاءة عبد السلام، رغم ما يمثله هذا الاختيار من استفزاز لمشاعر التونسيين ومن محاكاة لنفس نهج المحاباة والمحسوبية التي كانت سائدة في عهد الرئيس السابق بن علي، كما أصر بعكس رغبة المرزوقي على توزيع أعضاء المكتب التنفيذي للحركة بمن فيهم علي العريض كوزير للداخلية.

واجه حزب حركة النهضة مجموعة من التحديات السياسية خاصة من بقايا النظام القديم الذي استمر في الحكم لفترة طويلة وكذلك اختيار طبيعة نظام الحكم، ونظرا لحدثة تجربة حركة النهضة في الحكم فقد تعرضت لمجموعة من العراقيل والتحديات في بداية حكمها التي حاولت النهضة إيجاد حلول لها.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

أولا: التحدي الاقتصادي

تثار في المرحلة الانتقالية الاحتياجات والمطالب الفئوية والعامة لانهاية لها وفي نفس الوقت تواجه الدولة حالة من نقص الموارد، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبيةها².

¹ - العيد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس. الجزائر. المغرب). المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، ص 403-404.

² - محمد سليمان، مصطفى مرضي، مرجع سبق ذكره، ص 604.

إن المشهد الاقتصادي العربي بعد الحراك الاجتماعي القوي الذي أطاح بنظم سياسية وأفرز أخرى جديدة من حيث المضمون والرؤى يعاني الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية التي كانت دافعا للكثير من النظم الداخلية أفراد وجماعات إلى ممارسة العنف مثلما يحدث في المجتمع التونسي الذي أصبح يعاني من هذه الظاهرة بشكل ملفت للنظر، وقد يعود ذلك إلى إخفاقات في سياسة التنمية والتفاوت في مستويات المعيشة وارتفاع نسب البطالة والفقر الذي أصاب عديد الشرائح الاجتماعية منها، وبالعودة إلى مؤشرات الفقر والتفاوت الاجتماعي حسب المسح الوطني لسنة 2005 نلاحظ أن 3.8% من السكان أي قرابة 400 ألف ساكن يعيشون تحت خط الفقر الأدنى، وتمثل هذه الشريحة النواة الصلبة للفقر في المجتمع التونسي، بالإضافة إلى أن 11.5% من السكان أي قرابة مليون ومائتي ألف تونسي يعيشون تحت خط الفقر الأعلى.

وتساهم هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية في ظهور التشققات الاجتماعية وبدورها توفر التصدعات الاجتماعية كافة متطلبات ظهور ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي، فتراكم المشكلات وعدم وجود حلول عميقة يؤدي إلى حالة التأزم والتراكم الأزمتي إلى الشعور بالإحباط الذي يؤدي إلى شحنات من الغضب، وردود أفعال فورية ومشوشة التي تعبر ليس فقط عن عنف أفراد معزولين بل أيضا العنف البنيوي لنظم والمؤسسات الممتدة اجتماعيا في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام والاتصال وحتى التعليم.¹

أدركت حركة النهضة مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس في مرحلة ما بعد الثورة، وأبرزت هذه التحديات في البرنامج الذي تقدمت به للتونسيين لانتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، واعتبرت أن الثورة التونسية كشفت عن المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد التونسي، وتبعاتها على الواقع الاجتماعي كتنامي ظاهرة البطالة، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل وخاصة الجامعيين، وانتشار الفساد، وارتفاع حالات الفقر مع صعوبة التمويل الخارجي نتيجة تفاقم أزمة الديون وأمريكا وبعض الدول الأوروبية، وارتفاع الضغوطات على ميزانية الدولة مع ارتفاع نفقاتها وأكدت على سعيها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية، وتطوير البنى الأساسية في المناطق المهمشة لتشجيع الاستثمار فيها والعمل على تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع الزراعة وتنويع القطاعات

¹ - فاتن مبارك، التجربة التنموية في تونس الإشكالات والآفاق، جامعة صفاقس، تونس، ص 12.

الإنتاجية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتوسيع الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية والأوروبية والإفريقية وأمريكا وكندا واليابان.¹

وخصصت الحكومات المتعاقبة منذ يناير 2011 جملة من البرامج والآليات الاجتماعية محددة (حوافز وإعانات مالية للقطاع الخاص لتوظيف شباب البرامج المهنية وتشجيع انشاء المشاريع، إرسال المساعدات المالية للأسر الفقيرة). بالإضافة إلى القيام بعملية التوظيف بكثافة في القطاع العام، وذلك من أجل إرسال مؤشرات إيجابية على المدى القصير محاولة صياغة وإنجاز إصلاحات هيكلية ترتبط بـ:

- 1- تحسين مناخ الأعمال.
 - 2- تقليص حجم القطاع العام.
 - 3- تقليل نفقات الدعم من خلال توجيهها إلى المحتاجين.
 - 4- إعادة هيكلة المؤسسات العامة.
 - 5- التخطيط لأجل خروج الدولة من القطاعات الاقتصادية غير الاستراتيجية.
 - 6- إعادة هيكلة نظام التقاعد والتدقيق وإعادة رسملة بنوك القطاع العام التي تعاني من العجز وقد تم إدراج العديد من هذه الإصلاحات في خطة التنمية للفترة 2016-2020.²
- ورغم التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة حكم النهضة لتونس إلا أنها كانت دون المأمول حيث ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من (0.8%) في نهاية عام 2011 إلى (7.2%) في نهاية عام 2013، وانخفضت نسبة البطالة من (18.9%) في نهاية عام 2011 إلى (15.5%) في نهاية عام 2013 بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1379 مليون دينار تونسي في نهاية عام 2011 إلى 1960 مليون دينار تونسي في نهاية عام 2013، إلا أن مستويات النمو لم تتسم بالاستدامة الكفيلة لخلق الوظائف وفرص العمل إلى جانب عجز المالية العامة وركود القطاع الخاص.
- لقد تعرضت حركة النهضة للعديد من التحديات في الشأن الاقتصادي من حيث مطالب التشغيل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل، واحتجاجات المحافظات تفتقر للبنى التحتية والخدمات الأساسية في ظل قلة الموارد المحلية وضعف المساعدات الخارجية وخاصة من أوروبا التي تعرضت لأزمات هيكلية تزامنت مع الثورة التونسية، وفي ضوء ذلك لجأت الحكومة إلى التداين

¹ - محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016)، ص 156.

² - محمود سامي نابي، لتشع تونس من جديد، 14 جانفي 2021: جامعة قرطاج، تونس، ص 80-84.

لتغطية العجز في ميزانية الدولة، والذي بلغت نسبته (6.8%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 ولم تسعف زيادة الضرائب التي واجهت العديد من الأعمال الاحتجاجية.

وفي حين يشكل القطاع السياحي في تونس أهم القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية حيث يساهم بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر 400 ألف وظيفة بشكل مباشر، وكانت أعداد السياح قبل الثورة التونسية تصل إلى ما يقارب 7 مليون سائح إلا أنها في عام 2011 لم تتجاوز 3 مليون سائح، ومع استلام حركة النهضة الحكم سارعت الحكومة التونسية في محاولات لإنعاش القطاع السياحي بإطلاقها عام 2012 حملة دعائية "كل الأحلام ممكنة" مما أدى إلى تزايد أعداد السياح تدريجيا إلا أنها كانت دون المأمول، في ظل تردي الأوضاع الأمنية في تونس، واعتماد السياحة التونسية على السياح الأوروبيين الذين يشكلون 80% من السياحة الوافدة لتونس، مما تطلب من الحكومة التونسية فتح أسواق جديدة لتنويع مصادر الإيرادات المتأتية من السياحة، وتقليل الاعتماد على السياح الأوروبيين اللذين ذهبوا للبحث عن مناطق أخرى.

في ضوء تردي الوضع الاقتصادي واجهت حركة النهضة جملة من الانتقادات حول تراجع القطاع الاقتصادي وعدم تحقيق التحسن الاقتصادي المأمول للتقليل من البطالة، وتحسين الوضع المعيشي حيث أتهمت بترميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها النظام السابق دون فتح آفاق لسياسات تشاركية مع الأطراف الاقتصادية والسياسة التونسية لتقديم حلول ومقاربات تخرج تونس من الأزمة الاقتصادية والتفاوت الطبقي والاحتقان الاجتماعي، مما أدى إلى خروج مجموعة من المسيرات والاعتصامات وتنظيم الإضرابات احتجاجا على ضعف أداء الحكومة الاقتصادي.

لقد حققت حركة النهضة نتائج متواضعة على المستوى الاقتصادي، ولم تسعف هذه النتائج الوضع الاقتصادي المترهل في تونس، فلم تستطع حركة النهضة أن تجلب خلال سنتي حكمها لتونس الاستثمارات الكفيلة بتخفيض المعدلات العالية في نسب البطالة، في الوقت الذي تحتاج فيه تونس لوضع الخطط من قبل خبراء اقتصاديين في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحتاج مزيدا من الوقت والجهد، فالثورة التونسية انطلقت بدايتها احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي مازالت تعاني منها تونس لغاية الآن.¹

لقد كان التحدي الهام للنهضة هو إيجاد حل للانحيار الاقتصادي الذي حدث بعد ثورة تونس 2011، ومحاولة إيجاد نظام اقتصادي بديل للنظام الاقتصادي الذي كان قائم في عهد بن علي.

¹ - محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

1-النظام الاقتصادي: ما هو النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل حركة النهضة على تأسيسه، هل هو النظام الاقتصادي الذي يلي تطلعات وأهداف ثورة تونس في التحرر من التبعية إلى الغرب وبناء تنمية مستدامة ومستقلة، أم أن خطاب حركة النهضة الملتزم بالنهج الاقتصادي الليبرالي والذي يمجّد النخبة التكنوقراطية على أساس أنها ستأتي بحلول مماثلة للمعجزات من خلال حرية الأسواق والاستثمارات والانفتاح، لا يعدو أن يكون إعادة إنتاج للاقتصاد الريعي الذي أرسى في تونس منذ عقود.

ويتساءل خبراء تونسيون وعرب في مجال الاقتصاد من أين سوف يأتي المال اللازم للسياسات الاجتماعية والاقتصادية ومشاريع البنية التحتية العاجلة لاحتواء البطالة المنتشرة بين الشباب ولإطلاق بداية اقتصادية جديدة، تعتمد على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية؟، فالولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت الديمقراطية في دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال، والدول العربية على وجه الخصوص كثيفة السكان بحاجة لمثل هذا المشروع لترسيخ الديمقراطية، إلا أنه اليوم أوروبا والولايات المتحدة مفلستين وهما ليستا قادرتين على ذلك، وربما الدول الخليجية لها القارة المالية، ولكن ما نوعية الديمقراطية التي يمكن أن تمويلها هذه الدول؟

لقد تحولت تونس من الإسلام ذا التوجه الأوربي إلى الإسلام ذا التوجه الأمريكي، بهذه العبارة يلخص مثقفا تونسيا النقلة التي من المتوقع أن تكون حركة النهضة بصدد إجرائها، أو تهدف إليها والمقصود هنا أن الإسلام التونسي الذي لم يصطدم بما تمثله القيم الأوروبية من أنماط عيش وسلوكيات، مهدد في هذه المرحلة بخيارات أخرى، فالشيخ راشد الغنوشي إقامته بين تونس وبين الدوحة، وهو اختار الولايات المتحدة الأمريكية قبل غيرها ليقوم بزياتها ويطمئنها في أعقاب وصول الحركة إلى السلطة، وهو إذ فعل ذلك فقد فعله في سياق من الإشارات الكثيرة التي أطلقه حزب النهضة حول وجهه، بداية من الرهان على دور الدوحة في استيعاب جزء من العمالة التونسية، مروراً بالدعوة إلى (تعريب المناهج التعليم) مما يعني حصر فرنسيتها، ووصولاً إلى عدم الاهتمام للحساسيات الأوربية تجاه الهوية الجديدة لدولة تونس.¹

في مقابل هذه التوجه، يرى معارضو النهضة أن ذلك سيمثل كارثة على تونس، فالعلاقة مع دولة قطر لن يغني تونس عن أوروبا، كما أن تعريب المناهج التعليمية فشل في أغلب الدول التي أجرتة،

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 95-97.

أما عدم الاكتراث بالتوقعات الأوروبية من الدولة التونسية الجديدة فيعني حرمانها من شراكة لا يمكن أن تستمر من بدونها ، وهذا بحسب ما تؤكد الأرقام والحقائق.

2- نقاش حول المعجزة الاقتصادية: كان بالإمكان أن يسمح الرئيس بن علي بكسر الصمت بخصوص نقاش حول المعجزة الاقتصادية في الوقت الحاضر لم يتحقق ذلك فعلا في تونس نفسها¹، حيث إن غياب إعادة النظر في الخطاب المقرون بتفضيل الاستقرار والاستمرار على النخب السياسية والاقتصادية للبلاد، يساعد في استقرار أنماط تمثلها ديمومة الشخصيات السياسية المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوضع الراهن للقوى السياسية لا ترتقي الحكومة إلى مستوى هذه الرهانات، ولا يعود ذلك فقط إلى الصفة الانتقالية للحكومة وفقدانها المفترض للشرعية حسبما هو مصرح به في العادة، بل لأن القادة الرئيسيون يشتركون في نفس القالب حيث ينحدر أهم القادة الاقتصاديون للحكومة الانتقالية مما أصبح يسمى من الآن فصاعدا (النظام القديم).

ف "عبد الحميد التريكي" الذي كان في السابق كاتب الدولة لدى وزير التنمية والتعاون الدولي، الأمر نفسه ينطبق على وزير الصناعة والتكنولوجيا الحالي "عبد العزيز الرصاص" الذي كان يشغل منصب كاتب دولة مكلف بالطاقة المتجددة والصناعات الغذائية، وحتى المعارضين القدامى الذين هم حاليا أعضاء في الحكومة الانتقالية وغير المنتمين إلى أي حزب يتبنون جزئيا هذا الحديث المتكلف عن النجاح الاقتصادي، في حين التكنوقراطيين (المستقلين) هم في العادة مستشارون قدامى للنظام مثلما هو الحال بالنسبة "لمحمد نوري جويني" الذي كان في وقت ما وزير التنمية والتعاون الدولي، فمن حكومات الغنوشي ومحمد الناصر الذي شغل منصب وزير الشؤون الخارجية.

ويبدو أن الحكومة الانتقالية بقت في نفس المسار المتبع والذي يتميز من جهة باحترام توازنات الاقتصاد الكلي والمعايير التي وضعها كبار الشركاء الماليين الدوليين أو من جهة أخرى بعدم إخلاله بعلاقات القوى الداخلية للاقتصاد السياسي التونسي.

حيث تقوم الأحزاب السياسية والحكومة بالإعلان عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة يشوبها الغموض، وباستعمال بيانات عامة دون القيام بتحليل للسبب الرئيسي الذي أدى لهذه الوضعية أو انتقادات للاختيارات التي تم اتخاذها أو أي اقتراحات ملموسة للاستجابة بشكل أمثل للمطالب الاجتماعية والاقتصادية.

3- الاستمرار في الخيار الاقتصادي القديم: إن استراتيجية الحكومة تندرج فعليا ضمن الاستمرارية المتعلقة بالاختيارات الاقتصادية الكبرى، إن التفكير في الانتقال الديمقراطي والمخرج من

¹ - كفاف عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 95-97.

الاقتصاد السياسي لمرحلة بن علي يتطلب طرح بعض الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة دقيقة لتحل محل الشعارات الفضفاضة والرسمية حول ضرورة تحقيق أهداف الثورة.¹

4- الاستثمارات الخاصة الخجولة : انخفاض الطلب على الاستثمار بين عامي 1990 و 2007

رغم ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفضت نسبة استثمار القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بـ (2.1 نقطة مئوية)، وكانت تونس واحدة من الدول الثلاثة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الجزائر ومصر التي شهدت انخفاضا في معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، فعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ولدت تحولات الربيع العربي صدمة كبيرة للاستقرار السياسي وانعكس ذلك على التصنيف العالمي للمخاطر السياسية، فقد سجلت دول الربيع العربي تدهورا كبيرا في هذا المؤشر وازداد عدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان، حيث كان لعدم الاستقرار الحكومي والصراعات السياسية انعكاس سلبي على بيئة الأعمال وضعف الأداء الاقتصادي الكلي، وهذا ما أكدته دراسة كل من "Busse" و "Hefeker" على أن العوامل المؤسسية السياسية كاستقرار الحكومة وغياب الصراع الداخلي والتوترات العرقية، والحقوق الديمقراطية الأساسية وضمان القانون والنظام هي محددات هامة للغاية لتدفقات الاستثمار الأجنبي للبلدان.

وتوصل "Brro" الذي قام بقياس عدم الاستقرار السياسي من خلال الاغتيالات السياسية والثورات والانقلابات إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بشكل إيجابي بالاستقرار السياسي.

كما أكد كل من "Youns. Lin. Selvarathinam" بأن البيئة السياسية المستقرة للبلد تزيد من رأس المال المادي، وبالتالي تحفز عملية النمو، بحيث أن للاستقرار السياسي دور هام في عملية النمو ويلعب النظام السياسي للبلد عاملا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار السياسي، فهناك علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي²، حيث نلمس هذا في الاقتصاد التونسي، حيث شهدت تونس انخفاض في الإنتاج الصناعي بواقع 13% في يناير 2011، في حين تراجع السياحة التي تساهم بنسبة 7% من الانتاج المحلي الإجمالي أي 40% خلال الشهرين الأولين من سنة 2012 مما جعل الدولة تخسر 7 الف فرصة عمل كل شهر وفق مصادر حكومية إضافة إلى تراجع عمل قطاع المناجم والفوسفات بنسبة 53%، أما فيما يخص معدلات الفقر فقد تجاوزت نسبة 24%، كما وصلت نسبة

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² - فيصل مختاري، هاشمي سي جيلالي، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 805

المديونة العامة إلى الناتج المحلي الكلي نحو 40% في عام 2011، كما بلغ عجز الميزانية العامة نحو 6% وهي نسبة تنعكس سلباً على الأسعار التي يتحملها المواطن العادي بالإضافة إلى انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 8%، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي بين 0 و 1% في سنة 2011، مقارنة بنسبة نمو اقتصادي يصل إلى 5.4% عام 2010.

جدول رقم (06) يمثل أداء الاقتصاد التونسي خلال حكم الترويكما الأولى.

البيان	2009	2010	2011
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3	3.7	-2.5
التضخم	3.5	4.4	6.4
الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-2.7	-2.6	-6
الحسابات الجارية % من الناتج المحلي	-2.8	-4.7	-8.9

تشير بيانات الجدول إلى انتكاسة كبيرة حلت بالاقتصاد التونسي، والتي بلغت نسبة العجز بالميزانية إلى 6% عام 2011، أي زيادة في نسبة العجز بمقدار 3.4%، علاوة على ذلك فقد تراجع حجم الصادرات وازداد حجم الواردات ما زاد العجز في الميزان التجاري بمقدار 4.2% خلال الفترة 2010-2011، زد على ذلك ارتفاع في معدلات التضخم التي قدرت بـ 6.4% سنة 2011.¹

1- البطالة: لمواجهة مشكلة البطالة اتخذت الحكومة عدداً من التدابير بدءاً بتشغيل (20 ألف) شخص في الوظيفة العمومية وإدماج (20 ألف) شاب داخل أنشطة قدمت على أنها ميكانزمات لسياسة خلق الشغل أي أنها لم تأت بشيء جديد، إن سياسة تفعيل التشغيل تبدو قريبة من السياسات السابقة التي لم تتكلف بخلق فعلي لفرص الشغل بل أعادت النظر في المناصب ذات الامتيازات التي يمتلكها البعض، حيث تعزز مثل هذه السياسات من وتيرة انتقاص حقوق العمال في إطار الأولويات التي تمنح لتحسين التنافسية من خلال زيادة مرونة العمل وخفض تكلفة الشغل.

وحين نتفحص ذلك بشكل قريب يظهر أمامنا بأن الأمر لا يتعلق بشيء جديد تم اتخاذه، فمن ناحية يبدو لنا مثيراً قيام الحكومة بعد سماحها بالإعلان في الصحف عن الأرقام الحقيقية للبطالة بإعادة الاعتماد على الأرقام الرسمية المعلن عنها قبل الثورة.

وبطريقة نفسها يحاول الخطاب العمومي التخفيف من درجة حدة الصعوبات التي تمر بها الحكومة التونسية ما بعد الثورة بما في ذلك الآثار المباشرة المتجلية في فقدان الشغل وتراجع السياحة والحرب الأهلية في ليبيا، ويتعلق الأمر هنا في إطار الاستمرارية مع الماضي برغبة في عدم إعطاء صورة

¹ - أحلام بوعزارة، أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 29، ص 47.

قائمة عن الاقتصاد التونسي من جهة وبصعوبة الواقع في تجلياته الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، إن العجز الواضح في خلق فرص العمل النوعية نتيجة ارتفاع عدد القوى العاملة من أقل من (3 ملايين) عام 1994 إلى ما يقارب (4 ملايين) عام 2010، في حين تم خلق 77 ألف فرصة عمل جديدة بين عامين 2004 و 2007 كانت في أغلبها من نصيب ذوي المهارات المهنية المتدنية، وأدى انخفاض عدم تطابق الأعمال الجديدة مع مهارات القوى العاملة إلى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات من 14% سنة 2005 إلى ما يقارب نسبته 22% في حين انخفض هذا المعدل في بين غير المتعلمين خلال نفس الفترة.¹

وقد جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي بتاريخ 2014 أي بعد مرور أكثر من سنتين على حكم الترويك أن تونس هي الأولى عربيا في ارتفاع نسبة البطالة التي سجلت انخفاضا قدر بـ 0.7% حسب نفس التقرير، وكما هو معروف يشكل تدهور الأوضاع الاقتصادية الهم الأكبر للمواطنين بيد أن الأحزاب الدينية لم تبد قط قدرا كبيرا من الاهتمام بالمسألة الاقتصادية، وهذا يتجلى بوضوح في شح ما يكتبه هؤلاء في الشأن الاقتصادي، ولم تشهد معظم اقتصاديات المنطقة تحسنا منذ اندلاع الانتفاضات²، ورغم تراجع البطالة من 17.2% سنة 2013 إلى 15.2% مع نهايات 2014، إلا أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات لا يزال مرتفعا ويقدر بـ 31.4%، كما وصل عجز الميزان التجاري إلى مستوى قياسي عام 2014 قدر بنحو 13.6 مليار سنة 2014، واستقر معدل التضخم على 6.6%، أما على صعيد المديونية 51.6% خلال سنة 2014.³

2- الفساد: إن تحليل الفساد في النقاش العمومي يقتصر على مشاركة التكتلات في المشاريع والاستثمارات الوطنية والخارجية وعلى نتائج هذه الهيمنة والأموال المحولة للخارج والمستعملة في استثمارات مالية أو عقارية، وينتج عن هذا التركيز هيمنة العصابات إثر غير مرغوب فيه.

إن تحليل الفساد اقتصر على مشاركة التكتلات في المشاريع والاستثمارات الوطنية والخارجية وعلى نتائج هذه الهيمنة والأموال المحولة للخارج والمستعملة في استثمارات مالية أو عقارية (في فرنسا وسويسرا وفي دول الخليج ومناطق أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا)، وهذا ما يفسر بأن الإجراءات

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² - نعيمة كراولي، الإسلام السياسي بين الخطاب العقائدي، ورهان السلطة مع التركيز على تونس، ط 1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ماي 2020، ص 52.

³ - أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس، قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2015، ص 17.

الأساسية المتخذة في نطاق محاربة الفساد تخص حيز الأملك المنقولة والعقارية وتجميد ممتلكات هذه العصابات في تونس وخارجها.¹

تضمن الدستور التونسي المصادق عليه بتاريخ 27 جانفي 2014 أحكاما متفرقة تتعلق بمفاهيم الحوكمة الرشيدة والشفافية والنفاز للمعلومة والحوكمة المفتوحة والنزاهة ومكافحة الفساد (تونس المفاهيم المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والشفافية والحكم التشاركي والشفافية والنفاز للمعلومة في دستور 27 جانفي 2014)، فتناولتها فصول الدستور كالآتي:

الفصل 10: الفقرة 03: " تحرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الاقتصاد الوطني وتعمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية".

وورد في الفصل 12: "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الانتقالية، كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية"، أما الفصل 15 فقد أقر أن: "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام تنظيم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة"، وفي الفصل 65: الفقرة الأولى منه تتخذ شكل قوانين عادية النصوص المتعلقة بالتصريح بالمكاسب، وفي الفقرة الثانية تتخذ شكل قوانين أساسية النصوص المتعلقة بالمسائل التالية: الحريات وحقوق الإنسان، أما فيما يخص الفصل 117 وتحديدا في الفقرة الثانية منه يذكر: وتختص محكمة المحاسبات بمراقبة حسن التصرف في المال العام وفق مبادئ الشرعية والكفاءة والشفافية وتقييم طرق التصرف وتزجر الأخطاء المتعلقة به"، كذلك الفصل 130: تساهم هيئة الحكم الراشد ومكافحة الفساد في سياسات الحكم الرشيد ومنع الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذ ونشر ثقافته، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ورصد قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص والتحقيق فيها، والتحقق منها وإحالتها إلى الجهات المعنية، وتتكون الهيئة من أعضاء مستقلين ومحايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، ويباشرون مهامهم لمدة ست سنوات، ويتجدد ثلث أعضائها كل عامين.

تمثل مكافحة الفساد عملية لإصلاح أداء الدولة، وعليه أورد المشرع التونسي الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بطابع هيكلي مؤسسي يعطيها الأولوية بمجابهة صور الفساد المتنامي في أنظمة الدولة وقطاعاتها، فهي هيئة دستورية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية

¹ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 101.

والاستقلالية المالية والإدارية وتمارس مجموعة من الصلاحيات المنصوص عليها قانونا تجاه جميع الأشخاص الطبيعيين في القطاعين العام والخاص.

تساهم الهيئة بوضع سياسات وأنظمة منع الفساد ومكافحته وكشف مواطنه، ومتابعة عملية تنفيذها ونشر ثقافتها، ومراقبة حالات الفساد في القطاعين العام والخاص والتحقيق فيها والتحقق منها وإحالتها إلى السلطات المعنية وفقا للتشريع المعمول به، كما تعمل على نشر ثقافة الحكم الرشيد وقيمه وأخلاقياته ونشر الوعي داخل المجتمع بمخاطر الفساد وضرورة مواجهته، حيث تتعاون الهيئة مع جميع الجهات الفاعلة ومكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف دفعها نحو المشاركة النشطة في مكافحة معضلة الفساد، وكمهمة أساسية لإنشاء مبادئ سيادة القانون والمساءلة والنزاهة والإنصاف والمشاركة والفعالية (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 1-5 سبتمبر 2017 عدد 70-71، قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد).¹

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد تعاني من قلة الموارد المادية والبشرية مثل: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي حققت في 900 قضية من أصل تسعة آلاف قضية مدرجة في جدول أعمال لأسباب مادية، هذا ما دفع رئيسها سنة 2016 إلى طلب مساعدة قدرها 2.6 مليون دولار لافتتاح أربعة مكاتب أخرى، وأمن مساعدة دولية سنة 2017 من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مجلس أوروبا، بريطانيا وكوريا الجنوبية.

بالتالي فمحدودية الإمكانيات المادية من أهم معوقات مكافحة الفساد، هذا الأخير سيبقى عقبة أمام تعزيز أسس النظام الديمقراطي بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص ما لم يتم تكثيف الجهود الرامية نحو مكافحته، وإشراك منظمات المجتمع في عملية صياغة وتنفيذ آليات مكافحة الفساد.²

1- الأجر المنخفض: ارتفع صافي الأجر بين الأعوام 2004 و2007 بمعدل نمو سنوي ما يقارب 2%، أي أقل من معدل نمو الإنتاج السنوي البالغ 3% في نفس الفترة.³

¹ - نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروي، حكومة الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص 277.

² - سهيلة هادي، تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس 2010-2018، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص، سياسات عامة مقارنة وحوكمة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 151.

³ - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 101.

2-نقص في الإنتاجية وزيادة في الأجور: خلال السنوات الثلاثة الأولى التي تلت ثورة 2011

بتونس شهدت المالية العمومية استنزافا كبيرا لمواردها المالية، إذ كان ملف التعويضات لضحايا النظام السابق والانتدابات العشوائية فوق الطاقة في الوظيفية العمومية القسط الأكبر الذي خصص لهذه القضايا، كما أنه بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الموارد الغذائية سنة 2010 ودخول البلاد في أزمة اجتماعية واقتصادية تمت الزيادة في الأجور بطريقة غير مدروسة وذلك بنسبة كبيرة مقارنة مع الوضعية الاقتصادية، فدراسة "joffé 2011" خلصت إلى أن مسألة التصعيد المفاجئ في أسعار المواد الغذائية في أواخر عام 2010 تسبب في إشمئزاز شعبي نتيجة القمع وتدهور المقدرة الشرائية وبالتالي أثرت سلسلة الاحتجاجات منذ 2011 إلى غاية 2014 في تضرر الاقتصاد الوطني، حيث بلغ العجز في الميزانية أقصاه سنة 2014 إلى 9.12% من الناتج المحلي الخام، إذ شكل عدم الاستقرار السياسي وتعطيل الإنتاج عبر الاحتجاجات المتتالية التأثير المباشر على التجارة والمالية والاستثمار فدخلت البلاد في مرحلة تقاعس عن العمل ونقص في الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك عدم إحراز تقدم في تجديد نمط وأساليب التنمية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية خاصة منها الجبائية، بالتالي عدم مواكبة الإصلاح الاقتصادي الليبرالي الجديد، وعدم تفكيك نظام التحكم المركزي السابق مع التركيز على نماذج التنمية السابقة تسبب في خلق تباطؤ في نسق التنمية وفي التأهيل الشامل في شتى القطاعات الاقتصادية، إذ حسب ما جاء في مقال "Adel and Awadallah" حول اقتصاديات دول الربيع العربي 2013، أن الدولة في هذه القطاعات هي المحقق لكافة القطاعات الإنتاجية عندما يتعلق الأمر بضروريات الحياة مثل الغذاء والطاقة، وفرص العمل والمأوى والخدمات العامة الأخرى وفي كثير من الأحيان هي الجهة الأولى والأخيرة لتوفير الحاجيات الأساسية، عموما كانت الزيادات في النفقات العامة وصرف الأجور مع انخفاض معدل مواكبة التحولات التكنولوجية وسد فجوة الرقمية وتراجع القطاعات الحيوية المنتجة كالزراعة والصناعة وخاصة العوائد المالية بالعملة الأجنبية لقطاع السياحة، وبيع المنتجات التقليدية مثلت في مجملها عوامل مؤثرة سلبا على الأوضاع الاقتصادية التونسية¹، بالنتيجة انخفض الإنتاج وانخفضت القدرة التنافسية فتأثرت المبادلات التجارية وتراجعت الإنتاجية وتراكمت المديونية، إذ من أبرز ما تعاني منه تونس حاليا هو الدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري والعجز المالي نتيجة هشاشة المنظومة المالية والجبائية وتهرب بعض رجال الأعمال من استخلاص الضرائب واسترجاع أقساط القروض البنكية، كما أنه لم تقع عملية تحرير القطاع المصرفي بالكامل وأيضا عدم مباشرة عملية الخصخصة في قطاع التعليم العالي الذي تخصص له نسبة كبرى من الميزانية نتيجة لضعف

¹ - فؤاد الصياغ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الأداء الحكومي وتداخل السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية، وخاصة منها النقص في تنمية القطاع الخاص ومكافحة الفساد المالي والتهرب الجبائي ومكافحة تبييض الأموال وغسيل الأموال مع الزيادة المفرطة في الأجور لبعض القطاعات الغير منتجة مثل التعليم والأمن والنقص العام في الإنتاجية، انخفضت نسبة النمو الاقتصادي وإنهار الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار ودخل الاقتصاد الوطني التونسي في مرحلة ركود ونظرة استشرافية سلبية تأثر على الاستثمار والمديونية.¹

ويمكن فهم تفسير صعوبة الظرف الاقتصادي الذي تمر به الدولة من خلال معطيات عدة، من بينها ضبابية التوجه السياسي في المرحلة الانتقالية، وخطورة التهديدات الإرهابية التي أربكت الاقتصاد التونسي، وأثرها لاسيما على القطاع السياحي، هذا بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد من حركات احتجاجية وأدت إلى عرقلة المشاريع الاقتصادية، ويزيد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية على المستويين المحلي والإقليمي، وخاصة في ليبيا التي تعد شريك تونس التجاري العربي الأول.²

ويفسر الافتقار إلى الإصلاحات الأساسية بغياب خط سياسي واضح وصعوبة فرض خيارات صعبة بالنظر إلى هشاشة الدولة، الدولة لاهول ولا قوة لها في مواجهة الاحتجاجات العنيفة ولم تعد قادرة على لعب دورها التنظيمي لأنها تبدو غير قادرة على معالجة المشاكل التي تزيد من تقويض الاقتصاد المنهك بالفعل، من أكثر المشاكل إلحاحا المستوى الذي وصل إليه الاقتصاد غير الرسمي، والذي يتم تمويله في الغالب عن طريق التهريب ويقدر قيمته المالية بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي يقدر الخبراء أن الإنهاء التدريجي للاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يدر عائدات إضافية للدولة تصل إلى 28 مليار دينار، ميزانية الدولة لعام 2016 كانت 29.250 مليار، الدولة أخفقت في السيطرة على التهرب الضريبي الذي بلغ 50% من الإيرادات الضريبية عام 2014، في حين أن العديد من الشركات التونسية لا تدفع ضرائب إطلاقا 40% من الشركات، منها 60% شركات مصدرة معفاة رسميا، تعمل الشركات الموجهة للتصدير بشكل أساسي في قطاع التصنيع، والذي يلعب دورا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن هذه تعتمد إلى حد كبير على رأس المال الأجنبي (2/3 مملوكة لشركات أجنبية، وخاصة الفرنسية والإيطالية)، "وتعمل بموجب نظام الأوفشور لعام 1972" الذي يقدم حوافز ضريبية والعديد من المزايا للمستثمرين الأجانب"، يقود بعض الاقتصاديين إلى استنتاج أن الاقتصاد التونسي لا يزال هشاً للغاية وأن الأحزاب السياسية

¹ - فؤاد الصياغ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الحاكمة فشلت في دفع تفكير اقتصادي جديد حول تلبية احتياجات البلاد يشير هذا إلى سيناريو الاقتصاد الكلي الذي لم يتغير على نطاق واسع منذ عام 2011، حيث "تستورد الدولة الآلات معظمها من الاتحاد الأوروبي، وتصدر سلعا ذات قيمة مضافة منخفضة (مثل المنسوجات والمكونات الإلكترونية والميكانيكية) بمستوى عال من المحتوى المستورد، هناك احتمالات قليلة جدا لنقل المعرفة والتكنولوجيا، بينما تميل إعادة الاستثمار إلى الانخفاض نوعا ما".¹

انتشر الفساد في سياق ما عرفه البنك الدولي "برأسمالية المحسوبية"، هذا هو نظام الامتيازات الذي أنشأته عشيرة بن علي، والذي وفقا لتقرير البنك الدولي مستمر حتى يومنا هذا، وجاء في البيان: أولئك الذين ليس لديهم علاقات يتم استبعادهم من الاقتصاد".

يستمر تصنيف الشفافية لتونس في الانخفاض، وفي عام 2015 تراجعت مكانتها في نظام التصنيف الدولي للشفافية من 41/100 إلى 38/100، واستجابة لذلك قررت حكومة حبيب الصيد في ماي 2016 منح زيادة كبيرة في ميزانية المنتدى الوطني لمكافحة الفساد (INLUCC) في السنة المالية 2016 في الواقع.²

وشهدت تونس 10 حكومات منذ عام 2011، عرفت معها تراجعا اقتصاديا غير مسبوق، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها الصندوق بـ 8.2 % في عام 2020، وهو أكبر تراجع اقتصادي تشهده تونس منذ الاستقلال، كما لامست نسبة البطالة 16.2% خلال شهر سبتمبر 2020، وتقلصت إمكانية تشغيل العمال ذوي المهارات المتدنية خاصة النساء والشباب، وهو ما أحدث سلسلة اضطرابات اجتماعية تصف حالة الهشاشة الديمقراطية التونسية التي تتطلع للخروج من حالة الاضطراب الشامل عبر اجراء حلول مرحلية تعتمد على الوفاق السياسي من أجل ارساء التجربة الديمقراطية.

حيث يرى بعض المحللين أن تونس لازالت تواجه تحديين أساسيين، يتعلق الأول بكيفية التعامل مع الماضي من خلال تفكيك إرث النظام السابق، وهي مسألة صعبة نظرا لصلابة ما يسمى بالدولة العميقة نتيجة تغلغلها بكل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتعلق الثاني بغياب خارطة طريق مستقبلية لدى القيادة الجديدة تبني إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تجسد طموحات الشعب التونسي ضمانا لانتقال ديمقراطي شكلا ومضمونا، في ظل ما

¹- Tarek Ben Chaabane, *Social Rights in Post-Revolutionary Tunisia: Isa Consensus- driven Policy on The table?*, PoLICY BRIEF, TUNISIA (EUSPRING), 7 June. 2016. p12-13

²-ibid p-13

تمتاز به المرحلة الحالية (2019-2020) من صراع واستقطابا بين الطبقة السياسية بجميع مكوناتها، جعلت تونس في أزمة سياسية ودستورية بين أطراف السلطة خاصة بعد القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس "قيس سعيد" وحل البرلمان كليا.¹

وقد مرت تونس خلال العقد الأخير بتحولات غير مسبوقه سياسيا واجتماعيا في تاريخها حيث تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي الذي تمثل في تعاقب الحكومات ومواجهة التحديات الأمنية من خلال التصدي لخطر العمليات الإرهابية وتأثيراتها على الأمن القومي التونسي والاقتصاد وخاصة على القطاع السياحي، وبالرغم من كل الصعوبات التي رافقت الفترة الانتقالية فقد تمسك التونسيون والتونسيات باستكمال مشروعهم لبناء ديمقراطية جديدة تكرر دولة القانون والمؤسسات وتقوم على القيم الكونية للحرية والعدالة والكرامة.

وقد جاءت القرارات الرئاسية ليوم 25 جويلية 2021 لتصحيح مسار الانتقال الديمقراطي في تونس والمضي قدما نحو تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة على مختلف المستويات ومقاومة مختلف مظاهر الفساد المتفشية وتكريس احترام القانون.

لقد شهدت تونس خلال العشر سنوات الأخيرة تحديات وصعوبات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة تراجع نسبة النمو وانخفاض الاستثمار واحتداد التفاوت الجهوي وارتفاع نسب الفقر واشتداد الضغوطات على التوازنات المالية بالإضافة إلى أزمة الصحة العالمية نتيجة جائحة كوفيد-19.

كل ذلك انعكس سلبا على والضعية المالية العمومية واختلال التوازنات الكبرى نتيجة لتأثير تراجع موارد الدولة وتزايد حاجيات الإنفاق مما أدى إلى اتساع عجز الميزانية الذي من المتوقع أن يبلغ 8.3% في 2021، وارتفاع هام في حاجيات التمويل التي تجاوزت 21 مليار دينار وبالتالي تدهور نسب حجم الدين العمومي ليناهز ماي 2021 حوالي 86% من الناتج مقابل 39 في 2010. واعتبارا لكل ما سبق فإن الوضع يستدعي ترتيب الأولويات للخروج من هذه المرحلة الصعبة، وتمثل الأولوية القصوى في التحكم في توازنات المالية العمومية للحد من عجز الميزانية والتحكم في مستوى المديونية.²

¹ - العيد ذويب، مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية بالدول العربية لما بعد 2011 (تونس. الجزائر. المغرب)، مرجع سبق ذكره، ص397.

² - تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022، مشروع قانون المالية 2022، الجمهورية التونسية، ملحق 01، ص03.

3-العراقيل المعيقة للإصلاحات الاقتصادية: أعلن أحد مستشاري الحكومة خلال ندوة علمية سنة 2017، أن هناك شرطين ضروريين للاقتصاد التونسي لتحقيق مسارا مستدام وتجاوز أزمته:

- أ- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدره 3.7% خلال سنوات 2017-2020.
- ب- تنفيذ الإصلاحات الكبرى دون تأخير، إن العمل البطيء في مكافحة الفساد و تحسين الخدمات العامة (الصحة، والتعليم، والنقل والقضاء) مع تراجع ثقة المواطنين في النخبة السياسية، وتراجع القدرة الشرائية مما أدى إلى تغذيت التوتر الاجتماعي واليأس بين التونسيين وهذا المناخ يزيد من تعقد القدرة على إجراء التحول المطلوب في البلاد، فقد فشلت الحكومة عدة مرات في تطبيق التدابير الإدارية والإجراءات الضريبية الخاصة بمهن محددة (الأطباء والمحامون والوسطاء بين الفلاحين والمستهلكين...الخ)، ومن الأسباب التي تفسر العداء للتغيير هو عدم الثقة في قدرة مؤسسات الدولة على القيام بإصلاحات متكاملة وفعالة، ويبدو أن ضعف ثقة التونسيين في قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ الإصلاحات المهمة، هي نتيجة للعوامل التالية:

1- عدم وجود استراتيجية للتنمية المتكاملة : لتحقيق تحول في الاقتصاد التونسي يجب على الحكومة أن وضع استراتيجية تنموية تحدد المجالات ذات الميزة النسبية للاقتصاد التونسي (وهو ما يؤدي إلى تحديد المجالات التكنولوجية والصناعات الحديثة التي يشجع الاستثمار فيها)، وأن تحدد الحوافز والمعوقات التي تعرقل النمو الاقتصادي، ورغم أن تونس منذ إقرار مخطط التنمية 2016-2020 من قبل نواب مجلس الشعب في أبريل 2017، إلا أن تونس تفتقد استراتيجية تنموية شاملة ومتكاملة تحدد دور الحكومة في التحول الاقتصادي حيث لا يزال الاقتصاد التونسي عرضة لمقاربات الإصلاح الجزئي التي تظهر سنويا مع عدم وجود ضمانات بأنها سوف تؤدي إلى نتائج إيجابية ومشتركة لجميع شرائح المجتمع .

2- غياب الإجماع وضعف القدرة الإدارية : يرجع التقدم الضعيف للإصلاحات إلى غياب الإجماع السياسي والمجتمعي وإلى غياب القيادة السياسية القوية التي تتحمل المسؤولية في إطار عهدها الانتخابية، وعلى رغم أن هناك وعيا كبير لدى الشركاء الاجتماعيين وعند النخبة بضرورة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ويعود سبب الاختلافات في جزء كبير منه إلى غياب منهجية واضحة وعادلة للتنفيذ خلال مرحلة عدم الاستقرار الاجتماعي بعد الثورة، والخطر الذي تتعرض إليه تونس يتمثل في عدم قدرتها على تخليص اقتصادها من "فخ الدخل المتوسط"، وعدم قدرتها

على توفير فرص عمل كافية للشباب وتقليص الفوارق الجهوية فضلا عن الحد من انتشار الفساد والاقتصاد الموازي.

3- المؤسسات السياسية الاستخراجية: يتكون جهاز الحوكمة من مؤسسات وآليات وعمليات التي تحدد الكيفية التي تمارس بها السلطة وكيفية النظر في القضايا العامة، والكيفية التي يعبر بها المواطنون عن مصالحهم، والكيفية التي يمارسون بها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم ومن الواضح أن إطارات الحوكمة ضعفاء في أغلب دول العالم الثالث، من الضروري تحصين الاقتصاد التونسي من تضارب المصالح بين مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، فقد تراجعت ثقة الناس في الأحزاب الحاكمة خلال السنوات الأخيرة بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الطويلة.

4- صعوبة الإصلاحات خلال الفترة الانتقالية¹.

5- قضية التوافق بين الأداء الاقتصادي البحث والبعد الاجتماعي.

6- مشكلة التوفيق بين الاعتبارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بالدورات الاقتصادية الظرفية.

7- إشكالية العمل، والتي هي في قلب اهتمامات كافة النظريات الاقتصادية الحديثة واهتمام كل نظام اقتصادي.

8- بناء قدرات المؤسسات والكفاءات الإدارية بتوجه الجمهورية الثانية.

9- استحداث تموقع استراتيجي جديد في خريطة الاقتصاد العالمي².

وعموما يمكن القول أن حزب حركة النهضة ورث وضعاً اقتصادياً هشاً عن النظام السابق وضعف تنمية وارتفاع البطالة، التي كانت السبب في سقوط النظام القديم، ويتطلب الإصلاح الاقتصادي مدة زمنية لتكون هناك نتائج، ولم تستطع حركة النهضة تحقيق نمو أو إقلاع اقتصادي في فترة قصيرة.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والأمنية

لقد كانت الظروف الاجتماعية هي سبب اشتعال الثورة في تونس لذلك كانت تشكل أهم وأخطر تحدي لحكم حركة النهضة لتونس، لأن الشعب التونسي قام بالثورة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والقضاء على البطالة التي كبحت عجلة التنمية.

¹ - محود سامي نابي، مرجع سبق ذكره، ص 85-87

² - علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011-2017، مركز الجزيرة للدراسات، 15 ماي 2017، ص 3.

أولاً: التحديات الاجتماعية

إلى جانب الركود والارتباك وأحياناً التوقف في الأداء الطبيعي لبعض من القطاعات الاقتصادية خلال الثورة وبعدها ونظراً لما يرافق الثورات عادة من فوضى وانفلات أمني وانهيار في الانضباط العام فالثورة التونسية ورثت إرثاً اقتصادي ثقيلاً كشف عن مدى التناقض بين الخطاب السياسي لنظام زين العابدين بن علي بأرقامه الغير حقيقية والوهمية، وحقيقة الوضع يمكن وصفه بالوضع الكارثي، إذ كان معدل النمو سلبياً إذ وصل إلى 1.8 تحت الصفر، وكشفت الأرقام أن أعداد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف بطلان بنسبة أكثر من 18% من القوة العاملة، وكانت آخر المؤشرات التي تدل على الأداء السلبى للاقتصاد التونسي تراجع التصنيف الائتماني السيادي لدولة التونسية إلى لدرجة عالية الخطورة بسبب الضعف في مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والمديونية الخارجية.

وقد خلف نظام بن علي وراءه نسبة فقر عالية طالت ربع سكان تونس بحيث وصلت إلى حوالي 25% وذلك وفقاً للمعايير الدولية التي تحدد عتبة الفقر بدولارين لشخص الواحد في اليوم، ونظراً للاختلال في التنمية الجهوية سواء في عهد النظام السابق أو في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة فإن الفقر يسود في معظم المناطق باستثناء الشريط الساحلي، بحيث تتركز المشاريع التنموية الرئيسية، حيث تضخ رؤوس الأموال والاستثمارات من الداخل والخارج وبخاصة في القطاع السياحي الذي يشغل به نحو 12% من العمالة التونسية، ويرتفع معدل الفقر في المناطق الداخلية وبخاصة في الجنوب والغرب والجنوب الغربي حيث تتركز الاحتجاجات بصفة متواصلة منذ بدء شرارة الثورة وحتى يومنا هذا مطالبة بتحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الأساسية المتدهورة في معظم تلك المناطق والمفقودة في بعضها من الأساس.¹

إن أبرز التحديات الداخلية التي تواجهها تونس ارتفاع سقف المطالب ومحدودية الإمكانيات:

1- ارتفاع سقف التوقعات الشعبية، فقد كشفت الثورة عن مطالب شعبية لدى مختلف شرائح المجتمع لأن بعض من يرفع هذه المطالب يرى أن الحكومة تمتلك مفاتيح الحل السحري لكل المشاكل وفي أقرب وقت.

2- ازدياد الهجرة: ارتفاع أعداد العمالة التونسية ذات الكفاءة التي تضاعفت في أوروبا خلال السبعينات واستمر على هذا الوضع حتى بداية القرن الحالي وقلصت نسبة الهجرة المرتفعة عبر التاريخ الضغوطات على البلاد، لكن الأزمة العالمية جعلت إمكانية الوصول إلى أسواق العمل الأجنبية أكثر صعوبة مما أدى إلى زيادة الضغوط الاجتماعية على الداخل التونسي.

¹ - عز الدين عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص2.

كان من المدهش أن نشهد تصاعدا متجددا في تدفقات الهجرة غير الشرعية للشباب التونسي منذ الأسابيع الأولى للثورة، خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (ANC) التي جرت في أكتوبر 2011 كان هناك شعور ملموس بخيبة الأمل، وشعور بالإلحاح وانعدام الثقة تجاه الطبقة السياسية والنخبة، وقدرت نسبة إقبال الناخبين بما يزيد قليلا عن 50%، أصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحا في الانتخابات البرلمانية لعام 2014 حيث لم يسجل أكثر من 48% من الناخبين في القوائم، وأثر عدم مبالاة الناخبين بشكل أساسي خاصة أولئك الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما.¹

3- استمرارا عدم المساواة بين الجنسين: فرغم تحسن مستوى التعليم إلا أن نسبة مشاركة المرأة في العمل العام 2010 لم تتجاوز (24.8%) مقابل (69.5%) للرجال في حين بلغت نسبة البطالة بين النساء (19%) مقابل (11%) بالنسبة للرجال.

4- فجوات في الحماية الاجتماعية: حيث لم تتجاوز نسبة العاطلين عن العمل الذين لديهم إعانات البطالة 3% عام 2008 أي حوالي ألف شخص.²

اعتبر الحزبان الرئيسيان نداء تونس وحركة النهضة التغيير المؤسسي أولوية، معتبرين إياه المخرج من الأزمة، في حين أن البلاد كانت في حالة تخلف وركود، حيث تشهد الظروف الاجتماعية والاقتصادية ركودا، كما يتضح من "تمرد العاطلين عن العمل" في يناير 2016، واندلعت الحركة الاحتجاجية التي انطلقت من القصرين "أفقر مناطق تونس" وانتشرت في عدة مناطق من الجمهورية بسبب صعق 27 شخصا بالكهرباء، كانت الشعارات التي ردها المتظاهرون تذكرنا بتلك التي ردها المتظاهرون خلال الثورة التي اندلعت بين ديسمبر 2010 ويناير 2011.

في مطلع أبريل 2016 تفجرت الأزمة منذ بداية العام في جزيرة "قرقنة"، تراجعت شركة نفط مملوكة للدولة بنسبة 51% عن وعدها السابق بتوظيف ما يقرب من 300 شاب عاطل عن العمل، مما أثار احتجاجات تحولت إلى أعمال عنف.

في مواجهة الصعوبات الاقتصادية (ارتفعت البطالة من 10% في عام 2010 إلى 15.4% في عام 2015) وانعدام الإصلاح، لم يتناقص عدد الاحتجاجات والإضرابات وتتخذ نفس أشكال ما قبل الثورة إشعار النار والإضرابات والسلمية والعنف الاحتجاجات، وفقا للمرصد الاجتماعي التونسي (OST) تم تسجيل 534 احتجاجا طوال شهر ديسمبر 2015، وهو ارتفاع كبير مقارنة بـ 390 احتجاجا تم توثيقه في نوفمبر 2015، وتمثل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية ما يقرب من 40% من جميع

¹ - Tarek Ben Chaabane, *op. cit.* p9.

² - كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 101.

أسباب الاحتجاجات، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتجاجات تتجه نحو العنف بشكل متزايد بينما يتزايد عددها أيضا، وقفز عدد التظاهرات العنيفة من 84 في أكتوبر 2015 إلى 143 في ديسمبر من نفس العام أدت الاحتجاجات العنيفة إلى اشتباكات مع قوات الأمن، وتدهور الممتلكات، ونهب المكاتب، كما أشار إلى زيادة تقدر بـ 170.4% في عدد حالات الانتحار ومحاولات الانتحار خلال عام 2014.

واجهت الحكومة القائمة منذ فبراير 2015 مخاطر التحول، كان عليها صياغة استجابات سريعة للاحتياجات الاجتماعية، حيث قال "لطفى زيتون" قيادي في حركة النهضة قام بتقييم فترة حكومة الترويكا (ديسمبر 2011-2014) قال: "لم نكن على دراية كاملة بضعف موارد البلاد والاحتياجات الاقتصادية الرئيسية، ربما بالغوا في بعض الوعود، مما زاد من التوقعات وخيبة الأمل عندما لم نتمكن من الوفاء بتلك الوعود".¹

اندلعت الثورة بسبب عدم المساواة الاقتصادية والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والفساد وانعدام الفرص، لكن هذه القضايا لاتزال دون معالجة بشكل خطير في عام 2018 كان 35% من جميع الشباب ونصف خريجي الجامعات دون سن 35 عاطلين عن العمل، ووفقا للإحصاءات التونسية يعتبر مليون شاب لا يعمل لاتزال هجرة العقول ظاهرة رئيسية بين الخريجين الشباب وينظر الكثيرون إلى الهجرة على أنها الخيار الوحيد القابل للتطبيق لضمان مستقبل كريم "بشكل عام التونسيون مرهقون من حقيقة أن الكثيرين لا يرون أي تحسن حقيقي في حياتهم اليومية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تم الإعلان عنها بعد الإطاحة بالرئيس السابق بن علي لم تحدث أبدا"، أظهر استطلاع الباروميتر العربي لعام 2019 أن التوقعات بمستقبل اقتصادي أفضل قد تراجعت، حيث يعتقد ثلث التونسيين فقط أن الوضع سيتحسن في السنوات المقبلة مقارنة بـ 78% في عام 2011 وكان لدى الشباب توقعات أسوأ.²

5- تحدي العدالة الانتقالية: رغم حداثة فكرة العدالة الانتقالية نسبيا إلا أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد تجارب عديدة في هذا المجال وفي مختلف أنحاء العالم بدرجات متفاوتة تباينت فيها صيغ طرح الموضوع فجاءت في شكل مبادرات رسمية لبعض صناعات القرار السياسي، في سياقات تثبيت السلم وإنهاء النزاع المسلح، أو في صيغة دعوات ذات صلة بحاجيات ترسيخ الانتقال الديمقراطي عن طريق تقرير برامج المصالحة الوطنية، كما تباينت صيغ طرح موضوع العدالة الانتقالية، بالنسبة إلى الضحايا والجمعيات المدنية المرتبطة أو

¹ - Tarek Ben Chaabane ,op.Cit., p3-4

² - Luigi Narbone ,op.cit, p8.

المتفاعلة معه، من خلال أشكال متعددة هيمنت عليها الدعوات الرامية للكشف عن الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب.

في هذا الإطار وضمن المشهد التونسي صوت المجلس التأسيسي في ديسمبر 2013 (بموافقة شبه جماعية) على قانون ما يسمى العدالة الانتقالية، وهو تطور تاريخي تشهده المنطقة كما هو الحال بالنسبة لتحول تونس نحو النظام الديمقراطي (عقب التحول نحو الديمقراطية الذي أسقط نظام بن علي)، فالهدف من هذا المشروع الانتقالي هو استعادة الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة، والتي تتضمن وقف الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان والتحقيق في الجرائم التي حدثت في الماضي، ومنه الحفاظ على السلم الدائم، وتعزيز المصالحة الفردية، هذا ما يعمل عليه قانون العدالة الانتقالية الجديد في تونس، والذي جاء فيه تشكيل صندوق التعويضات هو "صندوق الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد" وقد تم صرف التعويضات للمستفيدين من العفو العام للسجناء السياسيين في عهد نظام بن علي، ولأسر الشهداء والأشخاص الذين أصيبوا بجروح خلال الثورة وإلى جانب هذه التعويضات المالية، تم اتخاذ إجراءات أخرى مثل الخدمات الطبية وخدمات النقل المجانية والمعاشات التقاعدية الشهرية للمصابين وأسرى شهداء الثورة.¹

ويعرف مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية بتونس بأنه: مسار متكامل من آليات ووسائل معتمدة لأجل فهم ومعالجة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان من خلال كشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا وإعادة تأهيلهم، بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحافظ على الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات لعدم التكرار، والانتقال من حالة التسلط إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس حقوق الإنسان (قانون أساسي رقم 53 لعام 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 والذي يتعلق بإحداث وتنظيم العدالة الانتقالية وتنظيمها)، وتعتبر تونس من الدول العربية الأكثر تقدماً بشكل عام في إجراءات العدالة الانتقالية وأسندت ملف حقوق الإنسان إلى وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وقد تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة التونسية بعد الثورة موضوع العدالة الانتقالية كأحد الأولويات الأربعة في عملها، كما وضعت آليات خاصة لتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم هي صندوق شهداء وجرحى الثورة وضحايا التسلط، وبموجب المرسوم رقم 97 لعام 2011 تم تشكيل لجنة شهداء الثورة ومصابيها، تتكون من ممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن ورئاسة الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي، وتم تشكيل لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني التونسي حول العدالة الانتقالية، وكل ذلك تزامناً مع المحاكمات الجنائية لرموز النظام السابق.

¹ - نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروي، مرجع سبق ذكره، ص 276.

لقد عمد القانون إلى إقامة منظومة العدالة الانتقالية على أهم مبادئها المتفق عليها، فكشف الحقيقة حق يضمنه القانون وأيضاً حفظ الذاكرة حق لجميع الأجيال المتعاقبة، وجبر الضرر للضحايا وإلى جانب إقرار هذه الحقوق يقرر قانون العدالة الانتقالية مبدأ عدم الإفلات من العقوبة ولتفعليه أقر القانون إلا تسقط بمرور الزمن الدعاوي القضائية الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الفصل الثامن ومبدأ المسؤولية العامة للدولة في حفظ الذاكرة وفي جبر الضرر والرعاية الفورية لفئات من الضحايا وتحملها المصاريف المالية للتقاضي، وهذه المسؤولية العامة للدولة ستطمئن جميع الأطراف وخاصة الضحايا الذين سيكون لهم الحق في الإنصاف وفي التعويض وجبر الضرر الذي لحق بهم بشكل دقيق، حيث يؤسس القانون جميع أحكامه على مبدأ أساسي يتعلق بالمحافظة على كرامة الأشخاص وخاصة الضحايا وعدم المساس بالبيانات الشخصية المتعلقة بهم وهو ما يؤسس مبدأ حماية النفس البشرية.

وتعتبر هيئة الحقيقة والكرامة هي الهيئة التي تشرف على تحقيق مسار العدالة الانتقالية، وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية والذمة المالية والإدارية، مقرها في تونس العاصمة ويمكن لها أن تجتمع في أي مكان من تراب الجمهورية، ويمكن تحديد مكونات العدالة الانتقالية في شكلها الذي أقره مجلس الوزراء نهاية شهر ديسمبر 2012، والذي أحيل على المجلس الوطني التأسيسي عام 2013.¹

ثانياً: التحدي الأمني

من أهم التحديات التي أثبتت تجارب الإصلاح الأمني في الدول الانتقالية العربية أنها تشكل عقبة للسلطة الجديدة فيها، بسبب سيطرة الأجهزة الأمنية وتجذرها في دواليب السلطة منذ نشأة الدولة والتي تتطلب إصلاحاً جذرياً بمشاركة القوى السياسية وقوى المجتمع المدني.

1- إعادة تشكيل العقيدة الأمنية في الدول الانتقالية: تعتمد الحكومات الديمقراطية والمنظمات الدولية مقارنة التدريب الفني وتزويد القطاعات الأمنية بالمهارات الإدارية، قواعد السلوك والنظم الإجرائية والرقابة المدنية من خلال الشفافية المالية والمساءلة القانونية والسياسية لضمان الحوكمة الديمقراطية، إلا أن هذه المقاربة صعبة التطبيق في الدول الانتقالية التي بنت أنظمتها السابقة عقائدها الأمنية وفقاً لمقاربة "أمننة الإرهاب" منذ 11 سبتمبر 2001، والتي أدت إلى تفاقم أنماط السلوك القمعي لأجهزة الأمن، وعززت من مقاومة هذا القطاع للإصلاح والإفلات من المساءلة القانونية إلى درجة قبول المواطن للممارسات القمعية بدعوى تشديد الحكومات على محاربة الإرهاب،

¹ - نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروي، مرجع سبق ذكره، ص 276.

وتبنت مبدأ الإصلاح بعيداً عن المدخل الديمقراطي وحماية حقوق المواطن وحرياته أنتج واقعا زاد من تحصين النخب الحاكمة وقمع المواطنين والمجتمعات ولأن أمننة الإرهاب كمسوغ للسلوك الأمني الاستثنائي للحكومات يشهد تراجعاً في طروحات منظري مدرسة "كوبنهاجن بوزان وويفر" نحو إتباع مقاربات مجتمعية لمواجهة ظاهرة العنف ركزت بعض الدراسات على أهمية دور المجتمع المدني وضرورة الرقابة المجتمعية على عمل المؤسسات الأمنية لضمان الأمن واستقرار النظام، لذا يواجه الإصلاح الأمني في الدول الانتقالية تحدي إعادة تشكيل العقيدة الأمنية بما يوافق بيئة التحول الديمقراطي، وتبني مقاربة للعمل القانوني الذي يخضع للأجهزة الأمنية للسلطة المدنية الشرعية لإعادة بناء الثقة بين الأنظمة الجديدة والمجتمعات، والالتزام بتفعيل آلية العدالة الانتقالية، أي عقيدة لإعادة بناء كل من النظام الأمني والعقد الاجتماعي وتعزيز ثقافة الديمقراطية لتحقيق الإصلاح الشامل للمنظومة الأمنية على المدى البعيد، العقيدة الأمنية التي بنيت على كم الفرد وتأسست عليها الكثير من الأجهزة الأمنية العربية والتي طالبت الشعوب في دول الحراك بإعادة تشكيلها بتغيير الثقافة الأمنية وإصلاح قطاع الأمن على أسس العدالة، الديمقراطية، حقوق الإنسان والتي اعتبرها التقرير الأمني للتنمية الإنسانية العربية للعام 2009 عقيدة مبنية على مفهوم ضيق للأمن وفكر تقليدي محصور في الأمن الداخلي، واستخدام القطاع الأمني كأداة لتوطيد استقرار النظام يجب إعادة توجيهها نحو الاهتمام بالتحديات الفعلية للاستقرار لضمان أمن كافة المواطنين داخل الدولة بإخضاع قطاع الأمن للرقابة الديمقراطية وتطبيق شروط العدالة الانتقالية، كما أوصى بعض الخبراء المهتمين بشؤون الإصلاح الأمني في المنطقة العربية أن يكون قوام العقيدة الأمنية خدمة المواطن مع التأكيد على الطابع المدني وليس الصفة العسكرية لقطاع الأمن، إلا أن الواقع كشف عن تعسر إعادة تشكيل العقائد الأمنية للنخب الحاكمة في الدول التي عاشت الحراك الشعبي بسبب تجذر السلطوية، الأداء المؤسسي الضعيف وتأثير جماعات المصالح التي تسعى إلى عرقلة أي إصلاح حفاظاً على امتيازاتها، حيث بقيت العقيدة الأمنية في تونس تتأرجح ما بين تصورات التيارات الإسلامية، العلمانية، الليبرالية، القومية المتنافسة على السلطة وأداء الحكومات المتعاقبة التي ركزت على استقرار وتماسك الأجهزة الأمنية أكثر من التغيرات الهيكلية الضرورية لهذه المؤسسات.¹

¹ - زهيرة حواس، تأثير مدركات المخاطر الأمنية على الإصلاح الأمني في المراحل الانتقالية مضامين الطرح النظري وتحديات الواقع الممارساتي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021، ص 435.

وهناك ركيزتان أساسيتان لعمليات إصلاح قطاع الأمن تم التركيز عليهما خلال فترة التحول التي شهدتها تونس وليبيا ومصر بين عامي 2011 و2013 وهما إنشاء أنظمة فعالة للإدارة والرقابة والمساءلة للأجهزة الأمنية، وكذا تحسين الخدمات الأمنية والعدلية.¹

2- عقبات الإصلاح الأمني في الدول الانتقالية: تعتبر عملية إعادة بناء الدولة وتأهيل مؤسساتها من أهم شروط ترسيخ الانتقال الديمقراطي على المدى البعيد، وتعد إدارة المراحل الانتقالية خطوة حاسمة في مسار هذا الانتقال الذي تعترضه الصعوبات السياقية، البنيوية والوظيفية التي تشكل عقبات للإصلاح الأمني في الواقع الممارساتي الأكثر صعوبة وتعقيدا وبالرغم من ارتباط معيقات الإصلاح بسياق خصوصية كل تجربة في أي دولة تعبر مراحل الانتقال السياسي إلا أنها تتقاطع في أبعاد أهمها أزمة إعادة هيكلة النظام، الواقع الأمني والوضع الاجتماعي والكلفة الاقتصادية للإصلاح، حيث تشكل قلة خبرة السلطة الجديدة واعتمادها على نفس المؤسسات والأشخاص الذين مارسوا أو تورطوا في فساد النظام السابق أهم عقبات إدارة التغيير وخاصة في القطاع الأمني، أن الحكومات المتعاقبة لجأت إلى مهادنة القطاع الأمني بسبب الاستقطاب السياسي الحاد ما زاد من مقاومته للإصلاح أو خضوعه لشروط الشفافية، المساءلة والرقابة بذريعة مواجهة التهديد الأمني المتنامي للعنف السياسي "الإرهاب" ويشكل هذا الإخفاق في إصلاح المؤسسة الأمنية بسبب صعوبة إعادة ضبط التوازن بين القوى المدنية- العسكرية وإلزام الأجهزة الأمنية باحترام القانون ومراعاة حقوق الإنسان تحدي لإنشاء نظام ديمقراطي للرقابة ويؤدي إلى تحدي أشمل لعملية إخضاع المؤسسة الأمنية للسيطرة المدنية على المدى البعيد ولعملية التغيير وإصلاح النظام الأمني ككل، فغياب التصورات الواضحة حول قيادة عملية الإصلاح وصعوبة تبلور الإرادة السياسية للقضية مع ممارسات الماضي وسيطرة ثقافة الحكم السلطوي قد تعيق كثيرا التعامل مع مشكلة الإصلاح وذلك لاعتبار السلطة قطاع الأمن إما عدو يهدد النظام يجب استرضاءه، أو أداة يجب السيطرة عليها واستغلالها لتثبيت سلطة النظام وإضعاف أي منافسة أو معارضة، كما أن ضبط الأمن المجتمعي في ظل تفكك العقد الاجتماعي وعدم تمكين مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح يمثل أهم العقبات التي تواجه السلطة السياسية في المراحل الانتقالية في تأمين حد أدنى من المشروعية وإعادة كسب ثقة الشعوب خاصة مع فشل تطبيق العدالة الانتقالية في إدانة ممارسات الماضي، فتونس لاتزال تواجه تحدي تحقيق التوازن بين العدالة والحاجة إلى السلام والاستقرار بسبب

¹ - علي مدوني، إصلاح القطاع الأمني في بلدان الربيع العربي: التجربة التونسية أنموذجا، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد13، عدد5، أكتوبر2021، ص494

تعتبر مسار العدالة الانتقالية الذي بقي معتمدا على المؤسسات القضائية التي كانت جزءا من النظام السابق¹، كما واجهت تونس منذ تصاعد الإرهاب ووتيرة العنف خلال العام 2013 تحديا كبيرا على مستوى تجديد قياداتها على مجابهة المخاطر، وهذا الأمر وإن كان منتظرا بحكم مقتضيات الانتقال الديمقراطي وما يفرضه من إصلاحات هيكلية عاجلة على المؤسسة الأمنية، وتعزيز السلوك الديمقراطي في المؤسسة القدرات الميدانية والمهنية².

لا يمكن الحديث عن انتقال سياسي في بلد ما ونجاح عملية سياسية مالم يكن هناك استقرار أمني، فلا يمكن للحوار الوطني أن يكون مثمرا في ظل لغة العنف والتطرف والرصاص والانتقام والجريمة المنظمة والاختطافات والاعتقالات المتكررة للرموز السياسية والنقابية، مثلما حدث مع الكثير من الوجوه الوطنية كان أبرزها السياسي شكري بلعيد.

لقد كانت هذه القضايا الأمنية المعقدة هي الألغام الكبرى التي كانت تهدد بنسف العملية السياسية في البلاد، وبالرغم من ذلك فإن قوة الفاعلين الاجتماعيين وتفتحهم والتزامهم بقاعدة التوافق الوطني مكنتهم من تجاوز هذا التحدي الأمني في البلاد، وإفشال جميع المخططات التي كانت تستهدف زعزعة الوضع العام وتحطيم كل ما أنجز في المراحل المتقدمة من العملية الانتقالية، وهذا ما أعطى السلطات الانتقالية والمؤسسات الأمنية في البلاد دفع كبير لمحاربة تلك التهديدات وما تلاها من انتشار لفلول الجماعات المتطرفة والعناصر الإرهابية³.

3- الأمن والاستقرار: إن من أهم تحديات النهضة تحقيق العدالة بالنسبة لضحايا الثورة، لأن التخاذل في معاقبة المذنبين من شأنه أن يثير احتجاجات لدى أسرهم الذين يطالبون بمعاقبة كبار المسؤولين في النظام السابق خصوصا في الجهاز الأمني ونيل التعويضات المادية، ففي ظل غياب رؤية مشتركة لعدالة انتقالية قادرة على الاهتمام بقضايا الثورة لوجود مؤسسات منفصلة تفتقر للتنسيق فيما بينها في هذا المجال (وزارة العدل، مؤسسات المجتمع المدني، اللجان المستقلة لمكافحة الفساد) وهذا ما قد يترك إحساسا لدى الضحايا بالتمهيش وإفلات المذنبين من العقاب، وهذا ما قد يعيق الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار.

فالأمن والاستقرار هما أهم شعارين للحكومة، كما هو الشأن بالنسبة لجل الفاعلين السياسيين، يبدو أن الحقبة الجديدة التي يجسدها الوزير الأول تحاول إعادة صياغة هذه الرؤية من

¹ - زهيرة حواس، مرجع سبق ذكره، ص 436.

² - علي مدوني، مرجع سبق ذكره، ص 497.

³ - إبراهيم قلاواز، مقومات بناء الدولة المدنية في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 11.

خلال تبني الشعار الرمزي المتمحور حول البحث عن هبة الدولة التي فقدتها بشكل حصري بسبب التصرفات السلبية وغير الأخلاقية لبن علي وحاشيته، لذلك لا يمكن تحقيق إعادة التأهيل فقط من خلال الاستقرار الاقتصادي ومن خلال تشغيل التونسيين ومن خلال الولوج للاستثمارات الخارجية التي تشكل عنصرا مهما في تسيير الصراعات الاجتماعية وإعادة التحكم في الوضعية السياسية، وهكذا تم تقديم البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إطلاقه في 8 أبريل عام 2011 من زاوية الضرورة الأمنية، بينما تنتهي هذه الوثيقة: (بنداء علي للشعب التونسي من أجل العمل وبذل الجهد ورفض قاطع للإضرابات) وبتمديد السلطات التونسية وتعزيزها لهذا التقليد الذي يجمد الصراعات ويخلد الإجماع على رأي واحد تنتج أساليب حكومية في تناغم حزبي كبير مع تصور صارم ونمطي للسلطة.¹ خلفت حكومة بن علي العديد من المشاكل والتحديات الصعبة والمعقدة التي اكتسبت طابعا أمنيا أثر بشكل مباشر على الوضع الأمني في تونس، نظرا للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمجتمعي المتوتر والهش، والذي من الصعوبة بمكان أن يمتلك الحزب القدرة على التعامل معه، والارتقاء به إلى مستوى الاستقرار من خلال تحقيق مستوى معتبر من الأمن في مدة وجيزة.²

وقد تعرضت تونس بعد إسقاط بن علي إلى العديد من المخاطر الأمنية التي تزامنت مع انهيار نظام العقيد القذافي في ليبيا في 17 فيفري 2011، وهو ما صاحب ذلك من انتشار للسلاح الليبي، حيث وجدت السياسية الأمنية التونسية نفسها أمام مجموعة من التحديات الداخلية والإقليمية والتي يمكن دراستها على النحو التالي:

- 1- اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية نظرا لعدم استقرارها، حيث أشارت التقارير إلى أنه مع انتهاء 2013 شهدت وزارة الداخلية مرور ثلاث وزراء على رأسها، من دون احتساب التغييرات التي مست أهم القيادات في الإدارات الأمنية كالمدير العام للأمن العمومي وأمن الحرس الوطني.
- 2- الانفلات الأمني وما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن وعون الأمن، والذي يشكل خطرا على تثبيت المسار الاقتصادي في تونس التي شهدت موجة من الاغتيالات السياسية، كاغتيال المعارضين "محمد براهيمي"، و"شكري بلعيد" فضلا عن وقوع عمليات إرهابية متعددة ونوعية كالهجوم على المصطافين في شاطئ سوسة الذي راح ضحيته 59 شخصا أغلبهم سائحون أجانب، والهجوم على "متحف باردو" واستهداف قوات الأمن الداخلي والجيش الوطني في الكثير من المناسبات.

¹ - فائزة ويكن، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² - كتره فني، مرجع سبق ذكره، ص 299.

3- تزايد التهديدات الأمنية في تونس دفع بالسلطات التونسية إلى زيادة الإنفاق على الدفاع والأمن إلى قرابة 15% من الموازنة مقارنة بنحو 2% قبل الثورة، ما يعني حرمان قطاعات أخرى من موازنتها وتراجع الاستثمار في مشروعات جديدة كان يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل.

4- اهتزاز ثقة المواطنين في قوات الأمن بسبب الصورة النمطية السائدة لدى المواطن التونسي وهي ناتجة عن الانتهاكات السابقة التي شهدتها حكم بن علي، الذي استخدمها لضمان بقائه وتدعيم مصالحه من خلال ممارسة القمع على الأفراد، فاستمرت هذه وخاصة في ظل عدم محاسبة المتورطين منهم بعد إسقاط نظامه.

5- على ضوء النقطة السابقة يؤكد المتابعون للشأن الأمني في تونس بضرورة إعادة بناء لدور المؤسسة الأمنية للتعامل مع المواطنين بطريقة "حضارية" تلغي الصورة القاتمة على أفراد الأمن من ناحية وإعادة بناء ثقافة المواطنة الجماعية في التعامل مع رجال الأمن بوصفه أحد الفواعل الأساسية في تحقيق التنمية من خلال ضمان الاستقرار الأمني من ناحية أخرى.¹

6- المشكلات المعقدة والخبرة المحدودة: خلفت حكومة بن علي العديد من المشاكل والتحديات الصعبة والمعقدة التي اكتسبت طابعا أمنيا أثربشكل مباشر على الوضع الأمني في تونس، نظرا للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمجتمعي المتوتر والهش، والذي من الصعوبة أن يمتلك الحزب القدرة على التعامل معه، والارتقاء به إلى مستوى الاستقرار من خلال تحقيق مستوى معتبر من الأمن في مدة وجيزة.

4- تحدي التيار السلفي الجهادي: برزت التيارات السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة التونسية مباشرة، وتعاضم وجودها غير أنها لم تقدم على رخصة لممارسة العمل السياسي معتبرة أن الحكومة غير إسلامية، وقد هوجمت هذه التيارات بشدة في الإعلام التونسي، لكن الأخطر حينها هو ربطها بحركة النهضة، من جانبها كانت النهضة في البداية ترى أن الانفتاح السياسي الذي أعقب الثورة يمكن أن يسع الجميع، وعلى الشعب الاختيار، وهو الذي سيدحض لاحقا أي أفكار شاذة غير متوافقة مع أفكار الشعب التونسي.

لكن تعاضم-لاحقا- خطر الوجود السلفي الجهادي حينما برزت التعديات الأمنية السلفية في تونس بالهجوم على السفارة الأمريكية في سبتمبر/ أيلول 2012، وتنفيذ عناصر سلفية جهادية عدة اعتداءات أخرى.

¹ - سمير باهي، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.

ومن ثم شكل هذا التيار أبرز الأخطار الأمنية التي واجهت تونس ما بعد الثورة، واهتمت حركة النهضة حينها أنها اتخذت موقفا متسامحا مع (المتطرفين السلفيين) في حين اعتبرت حركة النهضة أن أقلية من السلفيين ينتهجون العنف، وستعمل هي على دمجهم في النظام الديمقراطي، وأثر الهجوم بصورة كبيرة على الحكومة التونسية التي أكدت أنها ستتعامل مع (المتطرفين) حسب القانون.

وبعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي وهما رمزان من التيار اليساري والقومي بتونس، ثم لاحقا مقتل الجنود التونسيين في يوليو/ تموز 2013 صنفت الحكومة التونسية جماعة أنصار الشريعة تنظيما إرهابيا بعد اتهامها بحادثي الاغتيال، وأنها على اتصال مع تنظيم القاعدة ومسؤولة عن التفجيرات وتخزين الأسلحة، وإرهاب التونسيين.

ووضح أن التيار السلفي الجهادي يمثل تحديا كبيرا أمام الحكومة التونسية التي تقودها النهضة من جهة والدولة التونسية من جهة أخرى، وخشيت النهضة استغلال العنف والخطاب الذي يصدره التيار السلفي الجهادي في التفاف قوى داخلية وإقليمية على مكتسبات الثورة التونسية.

لذا ورد على تنامي التيار السلفي وضعت الحكومة التونسية التي تقودها النهضة خطة لتنظيم شأن المساجد للسيطرة على تنامي التيار السلفي ودعائه فيها، ووضع إجراءات أكثر صرامة فيما يتعلق بتعيين أئمة المساجد ومراقبة الخطب الدينية، وتقليم أظافر التيارات السلفية التي تدعو لأفكار متطرفة، من خلال القبض على العناصر المتطرفة، وعدم الاعتراف بأي حزب له علاقة برموز وعناصر جهادية¹، ومن المهم في هذا المجال تطوير المؤسسة الأمنية، وتحديث أدواتها الفنية والاستخباراتية، حتى تتمكن من استشعار الخطر الإرهابي قبل حدوثه، وتقدر على التحرك اللازم لحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتحتاج تونس إلى موارد مالية مهمة، وإلى دعم دولي كبير لحماية حدود البلاد مع الدول المجاورة².

إن إدارة المراحل الانتقالية من أصعب التحديات التي تواجه أي حكومة وقد حاولت النهضة معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأمن ومحاربة الإرهاب من أجل تجنب البلاد الانفلات الأمني، رغم تحقيقها لبعض الإنجازات إلا أنها اعتبرت في نظر البعض خاصة المعارضين أنها لم تنجح في تحقيق آمال الشعب التونسي خاصة من ناحية الاجتماعية والاقتصادية.

¹ - أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص33.

² - أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص16.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية

نتناول تأثير العامل الإقليمي والدولي كعامل نجاح أو تهديد لدور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: تأثير القوى الإقليمية على دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي
يشكل العامل الإقليمي دور مهم ومؤثر على عملية التحول الديمقراطي في أي بلد من خلال الدعم أو المعارضة، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولاً: التحديات الإقليمية

وقد عرف النظام الإقليمي تشارلز ماكلياند " Charles Maclellen " على أنه: عبارة عن بنية مترابطة ومتفاعلة فيما بينها ولها حدودا تفصلها عن بيئتها ومحيطها.
وقد عرفه " هاني إلياس الحديثي " على أنه: مجموعة من البلدان والتي تنتهي إلى منطقة إقليمية واحدة تجمعها عوامل المصلحة والولاء، أساس تعاملها الإقليمي يقوم على الشعور بالتميز والتكامل، في مجالات الأمن والاقتصاد فهو طريقة للممارسة والتعامل بين البلدان المختلفة التي تنتهي منطقة واحدة.

ويعتمد النظام الإقليمي في أي منطقة على مجموعة من البلدان التي تواجه مخاطر أو تحديات مشتركة، وتجمعها رؤية واحدة تنطلق منها هذه البلدان في وضع استراتيجياتها وبرامج عملها لتحقيق مصالحها في مواجهة الفاعلين الآخرين من الاصدقاء والاعداء، أثرت تونس في محيطها الإقليمي بعد تصدر حركة النهضة للمشهد السياسي بها ، وعلى رغم من صعوبة تحديد نظام إقليمي عربي بسبب شدة التداخل بين النظامين الدولي والشرق أوسطي فيه وصعود أنظمة جديدة دون إقليمية فيه مثل النظام الخليجي إلا أن ملامح هذا النظام مازال موجودة، وتبرز ملامح هذا النظام بوجود الجامعة العربية وكثرة التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين أعضائها مقارنة بتفاعل أعضائها مع البلدان الأخرى ورغم العوائق البنيوية والمؤسسية وما يوجهه النظام الإقليمي العربي إلا أنه يبقى حاضرا في أذهان صناع القرار العرب ويظهر ذلك في مفاهيم من قبيل "الأمن القومي العربي" و"العمل العربي المشترك" وغيرها، ولاشك أن هذا النظام الإقليمي العربي قد تعرض لهزات عديدة وتداخلات كثيرة من القوى الإقليمية والدولية والخارجية، خاصة في الفترة الأخيرة.¹

¹ - بومدين سيدي بوبكر، جارية الصادق، أثر التحولات السياسية في المنطقة العربية على تفاعلات النظام الإقليمي العربي، مجلة آفاق علمية، العدد 03، المجلد 13، 2021، ص 517 و 519.

لقد تطور المتغير الإقليمي وأصبح له دور مهم في تحديد مواقف الدول من الحركات الإسلامية وفي المقابل اصطفت هذه الحركات إقليمية، فمنذ عام 2013 ونحن أمام ثلاثة معسكرات إقليمية في المنطقة العربية مع عمليات التبدل والتحويلات الجزئية التي تحدث في مواقف البلدان أو تلك الحركات المحور الأول هو المحور العربي المحافظ الذي يشمل دولة السعودية والإمارات ومصر بدرجة رئيسية ويرتكز موقفه من الإسلام السياسي على العداء التام وحظر هذه الحركات، سواء كانت تنتهي إلى حركة الإخوان المسلمين أو تشارك في العمل السياسي، أما المحور الثاني فهو المحور التركي الذي دعم الإسلاميين باعتبارهم قوى التغيير المرتبطة بالحراك العربي، والمحور الثالث هو الإيراني الذي قام بدعم القوى والحركات ذات المرجعية الشعبية.¹

فبالنسبة للموقف الإماراتي والسعودي فكانا ضد الثورة وضد صعود حركة النهضة في إثر تحرك الشارع البحريني بشعارات الثورة التونسية نفسها، الاستثناء كان الموقف التركي حيث تبنت تركيا مسار هادئ في البداية إزاء الثورة التونسية، لكن فيما بعد أبدت عبر تصريح وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلو" استعدادها لدعم المطالب الديمقراطية للشعب التونسي، وأعرب عن أمله في الانتقال السلمي للسلطة في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية، وأكد أن حركة النهضة مثلت نموذجا يحتذى به في كل البلدان التي تسعى للإصلاح إذا ابتعدت عن مزالق المسار نحو الديمقراطية، وأضاف إذا تم التحول الديمقراطي في تونس بنجاح فهذا بفضل التنازلات التي قامت بها حركة النهضة.²

لذلك تبدو التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، برغم كل الإكراهات، تجربة فريدة باعتبار أنها الأولى من نوعها التي عرفها العالم العربي، كما تكمن فرادتها في خصوصية بعض القضايا والإشكاليات التي واجهتها وعالجتها³

كما رحب الإصلاحيون الإيرانيون بالثورة وبصعود حركة النهضة معتبرين صعودها استرداد للكرامة والحرية ومقارعة للاستبداد، حيث يرى سفير إيران السابق لدى فرنسا "صادق خرازي" إن تحقيق المدنية أصبح من مطالب الجماهير الثائرة، وأن سجل الدول العربية في مجال الحرية والديمقراطية واحترام القانون مؤسف للغاية، وأن الصحوّة العربية لن تتوقف عند بلد محدد ولن يستثنى منها أحد، بالإضافة إلى ذلك فإن موقف القوى الإقليمية من صعود حركة النهضة تباينت

¹ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 124-25.

² - محمد زيتوني، موقف المنظمات الدولية الحكومية من قضايا التحول الديمقراطي، في الأنظمة السياسية العربية بعد الربيع العربي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 2149.

³ - توفيق المديني، الانتقال الديمقراطي المتعثر في تونس.. قراءة في كتاب، {<https://arabi21.com/story>}، {تاريخ التصفح 11/2022/03}

بحسب مقتضيات الجغرافيا والمصالح، فالجزائر توجست من امتداد النموذج التونسي نحوها لأن الصلة بين حركات الإسلام السياسي في الدولتين ليست صلة تعاون وتضامن، كما يحدث بين تنظيم وآخر في البلدان الأخرى، بل هي علاقة ارتباط وتشابه على مستوى الفكر وتمائل وتشابك على مستوى المصالح، لهذا تخوفت في البداية من وصول الإسلاميين إلى السلطة، ولكن نتيجة التحديات الإقليمية التي تواجه البلدين وخاصة في ظل الفراغ الأمني في دولة ليبيا، قامت الجزائر بتنسيق مشترك مع حكومة الترويكا التونسية والتي تضم حزب النهضة، واستمر الأمر حتى وصل حزب نداء تونس إلى الحكم وتراجع الإسلاميين، رغم وجود بعض التوترات بين البلدين عقب اغتيال "شكري بلعيد" ومحمد البراهيمي" نتيجة اتهامات من بعض القوى السياسية التونسية للجزائر بالتورط في تدهور الوضع الأمني في تونس.

1- موقف الدول العربية: تأثير القوى الدولية على دور حركة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس: لقد اختلفت ردود الفعل الوطنية والدولية من الثورة التونسية، فمنذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة تباينت المواقف منها، لكن بعد سقوط النظام التونسي دعمت الدول الكبرى خيار الشعب التونسي، ودعمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني خيار الثورة، وقد اختلفت المواقف كالتالي: منذ توليها للحكم في تونس واجهت حركة النهضة الكثير من التحديات خاصة أنها كانت في المعارضة، ولأول مرة في تاريخها تصل للحكم وبالتالي ضعف الخبرة في الممارسة السياسية، خاصة التحديات من القوى الغربية والتي كانت متخوفة من وصول حركة إسلامية لأول مرة للحكم ما يشكل من خطر على مصالحها، كما فرضت عليها تحديات إقليمية وعربية التي سنتطرق إليها في التالي:

أولاً: جامعة الدول العربية

بدا ضعف النظام العربي جلياً في أداء مؤسسته الرئيسية، فقد تفاعلت جامعة الدول العربية مع موجة ما عرف إعلامياً بالثورات العربية منذ عام 2011 بآليات التفاعل السابقة نفسها، وبدأت الجامعة كمتصرف يملك خاتم إجازة عرض المشكلات العربية على النظام الدولي، وإضفاء المشروعية على القرار الدولي بشأنها أكثر مما هو قادر على التدخل وتسوية أي منها بنفسه.

ففي الحالة التونسية لم تتعامل مع وضعية الثورة التي باغتها وفاجأتها، حيث أكد الأمين العام للجامعة العربية قلقه من الأوضاع وأنها تراقبها عن كثب، ودعا كافة الأطراف لتوصل إلى إجماع وطني يخرج الدولة أزمتها، ولذلك كان موقف الجامعة العربية من الثورة التونسية أقرب إلى الحياد السلبي حيث أعلنت أن ما يحدث هو شأن داخلي تونسي، رغم أنها أعربت عن أملها في تجاوز تونس هذه الأحداث بسلام.¹

¹ - محمد زيتوني، موقف المنظمات الدولية الحكومية من قضايا التحول الديمقراطي، في الأنظمة السياسية العربية بعد الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 2149.

ثانيا: الموقف الجزائري

اتسم الموقف الجزائري بالحياد التام إزاء الثورة التونسية حيث اكتفت الجزائر في بداية الأمر بالتحفظ، إلا أن تسارع الحداث في تونس بهروب بن علي دفعها للخروج من تحفظها وإعلان موقفها، حيث عبرت عن احترامها لإرادة الشعب التونسي، واعتبر وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بمجلس الأمة أن "بلادها تميزت بمواقفها المسؤولة حيال التحولات الجارية في بعض الدول العربية"¹.

بعد نجاح الثورة في تونس أبدت السلطات الجزائرية دعمها للشعب التونسي حيث جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة حينها بخصوص تونس: "إن الشعب التونسي أهل للإعجاب بما أبلاه من عزيمة وإقدام على استرجاع زمام مصيره معولا على إجماع وطني لا يتزعزع".

وكان لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية من ثورة في تونس وثورات الربيع العربي ثلاث

مسارات:

1- دعم آلية الحوار بدل التدخل في الشؤون الداخلية: وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد

حل سلمي لهذه الأزمات وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدنيين القريب والبعيد مرجحة آلية الحوار في ظل ما يلي من شروط:

- المحافظة على الوحدة الوطنية للبلد المعني.
- الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.
- عدم إقصاء أي طرف باستثناء من صدرت في حقهم قرارات من الأمم المتحدة صنفهم في خانة الإرهاب.
- أهمية التفاهم والتوافق بين كل الفرقاء سواء في الحكم أو المعارضة وإصلاح ذات البين وترك الشعب يقرر ما يراه مناسبا لأن أي تغيير في هذا البلد أو ذاك هو من صلاحيات الشعب المعني وفقا لمصالحه وأوضاعه وظروفه.
- أهمية تكفل دول الإقليم المعنية بمعالجة أزماتها لأنها أدري بها وبتعقيداتها من غيرها.
- تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون مع القوى الدولية على أساس المصالح المشتركة، وبالقدر ذاته ترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت أي ذريعة.

¹ - عبد اللطيف باري، سمير باهي، تأثير التحولات السياسية في تونس وليبيا بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، مارس 2017، ص 136.

2-التنسيق الأمني: كان للأحداث المتسارعة التي عرفتها دول الجوار تداعيات خطيرة على الأمن القومي للجزائر وأمام هذه التهديدات المتصاعدة، حاولت الجزائر التعامل مع الوضع الأمني بحذر إذ عملت على تكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتية مع كل من تونس وليبيا.

ساهمت عوامل عديدة في تسارع التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر وتونس أولهما: أن هشاشة الوضع الأمني وانتشار الفوضى وظهور حركات جهادية على الحدود الجزائرية ترتب عليه عدد من الهجمات الكبرى في تونس أهمها الاعتداء الإرهابي في منطقة "بنقردان"، وهجمات متحف باردو وهجمات حافلة الحرس الرئاسي والمنتجع السياحي في سوسة، إضافة إلى مقتل ثمانية جنود تونسيين في كمين على يد جماعة مسلحة في جبل الشعانبي على الحدود مع الجزائر.

وثانيها: عدم وجود خبرة لدى قوات الأمن التونسي لمواجهة خطر الإرهاب، وثالثها: تفاقم الأحداث في ليبيا حيث أن الجزائر وتونس من أبرز المستهدفين من انهيار الوضع الأمني في ليبيا، وعليه استدعت هذه العوامل الثلاث تصعيد مسألة التنسيق الأمني والعسكري بين تونس والجزائر إلى صدارة اهتمامات البلدين.¹

وعلى الرغم من تحفظ الحكومة الجزائرية على ما يسمى سياسيا وإعلاميا الربيع العربي، لربيع العربي هو عبارة عن حركة احتجاجية سلمية، تميزت بالضخامة في عدد من الدول العربية خلال نهاية سنة 2010.²

إلا أن التطورات الأمنية التي عرفتها المنطقة جعلت الجزائر تأخذ موقفا إيجابيا من التحولات في تونس، كما أن موقفها من الصراع بين مختلف القوى التونسية كان إيجابيا، وشجعت الجميع على الحوار ولعبت أحيانا دور الوسيط، والدليل أن مختلف رموز الحكم في تونس تزور الجزائر وتلتقي مسؤوليها بين الفترة والأخرى، وقد ساهم هذا الود في تعميق العلاقات بين البلدين وتحقيق مزيد من التعاون في هذا الظرف الخطير في المنطقة، كما أن سعي تنظيم الدولة الإسلامية إلى التمدد في تونس دفع إلى تعزيز وتوثيق هذا التعاون الأمني والاستخباراتي، إذ تعتبر الجزائر أن تدهور الوضع الأمني في تونس يشكل خطرا عليها وبالتالي على أمنها القومي مما يستوجب التنسيق بينهما، إن ضمان أمن الجزائر واستقرار المنطقة برمتها وتجنب المخاطر والتهديدات يعتمد على محورين أساسيين أولهما: محور أمني يقوم بنشر الوحدات العسكرية والقوات الامنية مدعمة بكافة الوسائل والتجهيزات اللازمة

¹ - فيروز سعدة، انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 1، المجلد 31، ص 225-226.

² - الهواري بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 478 .

لتأمين حدودها مع دول الجوار ومنع تسلل العناصر الارهابية ونقل الاسلحة عبر الحدود، وثانيتها: دبلوماسية بالاعتماد على الوساطة حيث سعت الجزائر من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتحقيق المصالحة في دول الجوار والتنسيق والتعاون في مجال محاربة الإرهاب من خلال الاهتمام والتركيز على تبادل المعلومات.¹

ومع تسلم حركة النهضة وشركائها بائتلاف الترويكا الحكم في تونس لم تكن الجزائر قبلتهم الأولى، حيث توجه الرئيس التونسي السابق "منصف المرزوقي" إلى ليبيا في أولى محطاته الخارجية، ولم يزر رئيس الحكومة التونسية "حمادي الجبالي" الجزائر إلا قبل ثلاثة أشهر من استقالته في ديسمبر 2012، في حين قلصت الجزائر مستوى التعاون مع تونس رافق ذلك ازدياد الجماعات الإرهابية في جبل الشعاني على الحدود الجزائرية، وشن الإعلام الجزائري حملته ضد سياسات تونس، وكثرت المطالبات بعدم التوجه للسياحة في تونس، وعدم استيراد المعدات الصناعية والزراعية منها، ومع تنامي الأزمة الاقتصادية التونسية وجد التونسيين أنفسهم أمام خيار إرضاء الجزائر، وبدأت الزيارات المتتالية للقيادات التونسية الرسمية وغير الرسمية ومنهم رئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي"، ومع بداية عام 2013 غيرت الجزائر سياساتها تجاه تونس مع تنامي الإرهاب في المنطقة المغاربية وسقوط الدولة الليبية مما دفعها للتعاون إقليمياً مع تونس، وساهمت في إنجاح الحوار الوطني التونسي.

كانت مساهمة الجزائر في الضغط على حركة النهضة والمعارضة من أجل إنجاح الحوار الوطني وإنهاء الأزمة السياسية التي عاشتها تونس نابعا من الأهمية الإقليمية فيما بينهما ولتشابك مصالح الدولتين مع بعضهما، وتعد الجزائر من أكثر الدول تأثراً لما يحدث في تونس لارتباطها بها بحدود طويلة تبلغ حوالي 900 كيلومتر، ورغم تأكيد الجزائر على حرصها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أنه لا يمكن نفي تدخلها من خلال ما اعتبرته القيادة الجزائرية بتقديمها النصائح لتونس بناء على طلب من القيادات السياسية التونسية، كما دلت الزيارات المتكررة لراشد الغنوشي والباقي قايد السبسي للجزائر أثناء الأزمة السياسية على حرص الجزائر على إنهاءها لتحقيق الاستقرار الأمني مما يخدم الوضع الجزائري عموماً.²

وعموماً يمكن القول أن الموقف الجزائري من الثورة والانتقال الديمقراطي في تونس كان ذو بعد أمني من خلال حرص الجزائر على الاستقرار الأمني في تونس بما يخدم مصلحة البلدين، كما

¹ - فيروز سعدة، انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 226.

² - محمود سليم الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

احترمت الجزائر اختيار الشعب التونسي في تغييره للنظام والتوجه نحو بناء تحول ديمقراطي بقيادة حزب حركة النهضة.

المطلب الثاني: موقف دول الجوار الإقليمي العربي

أولاً: مصر

أثر حدث الإطاحة بالإسلاميين في مصر بمجرى الأحداث في تونس، وأيدت المعارضة العلمانية ذلك واعتبرت في ذلك حفاظاً على الدولة والمجتمع الحديث من مخاطر الحكم الذي تطرحه حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية في تونس، وقد أدانت حركة النهضة بدورها الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي واعتبرته انقلاباً عسكرياً ينسف المسار الديمقراطي، إلا أن جميع الأطياف السياسية التونسية أدركت وأقرت بمخاطر التدخل العسكري في الحياة السياسية في قراءة تبعات ذلك التدخل في مصر.

تميزت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية في سياساتها عن إخوان مصر من خلال إعتاد أسلوب الحوار مع المكونات السياسية التونسية، وتحالفها في الائتلاف الحاكم الترويكاً مع قوى سياسية لا تنتمي إلى الإسلام السياسي ولم تتحالف مع السلفيين كما ذهب إخوان مصر وتجنبت حركة النهضة أيضاً الترشح للانتخابات الرئاسية ما بعد الثورة عامي 2011 و2014 كما اتسمت حركة النهضة بمرونة عالية اتضحت في تخليها عن مرجعية الشريعة بالدستور والاكتفاء بالصفة الإسلامية للدولة، وأكدت بذلك على تمسكها بمدينة الدولة والحوار مع القوى الأخرى في سبيل الانتقال الديمقراطي.

ولم تنجح مساعي بعض أطراف المعارضة التونسية في تكرار المشهد المصري في تونس نتيجة تضافر مجموعة من العوامل، كاختلاف تجربة حركة النهضة عن الإخوان المسلمين في مصر الذين استأثروا بالرئاسة والحكم، بينما شكلت حركة النهضة حكم ائتلاف مع الأحزاب العلمانية رغم اختلاف أيديولوجياتهم، مما أسقط ادعاء المعارضة بأن حركة النهضة مستأثرة بالحكم، ولم تستطع عزل ائتلاف الترويكاً عن المجتمع المدني، حيث حافظ ائتلاف الحاكم على تواصله مع المؤسسات المدنية وتم الحوار من خلالها، إضافة إلى التزام المؤسسة العسكرية بالحياد وعدم التدخل في الحياة السياسية إلى جانب قلق وتخوف التونسيون من إفرزات المشهد المصري وتكراره في تونس.¹

¹ - محمود سليم الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ثانيا: دول الخليج العربي

تقف التجربة الديمقراطية في تونس اليوم على مفترق طرق سواء فيما يخص الخلافات الداخلية، أو مواجهة التدخلات الخارجية التي بات واضحا، ويتوجب على صناع القرار الالتفات لأثر تعاضد العاملين الداخلي والخارجي على التجربة التونسية ككل.¹

يمكن تقسيم دور دول الخليج إلى قسمين قسم دعم تونس وحركة النهضة في الانتقال الديمقراطي، وقسم شكل إعاقة في مسار الانتقال الديمقراطي وهما قطر وباقي دول الخليج، لقد كان الموقف الخليجي انطلاقا من الموقف من قوى الإسلام السياسي:

1- الموقف من دور الإسلام السياسي: أدت القضايا السياسية الحساسة على غرار دور الإسلام السياسي فضلا عن العلاقات التوافقية بين قطر وإيران إلى ظهور انشقاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك أن مواقف الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية والإمارات من قوى تتحدد على خلفية ما تركته الثورة الإيرانية في 1979 من انطباعات لدى هذه النظم، والتي ينتابها الخشية من تكرار هذا النموذج في الدول التي شهدت حراك ثوري نجم عنه وصول الإسلاميون إلى سدة الحكم، مع اعتقاد هذه النظم من قيام قوى الإسلام السياسي بعد وصولها إلى الحكم بتصدير ثورتها للدول الخليجية، وعلى الخوف من أفول النموذج الخليجي - السلفي من الإسلام الذي أسست هذه الدول سلطتها عليه جراء الصعود الكبير لمشروع الإسلام السياسي، وأيضا تزايدت هذه الخشية من تحسب هذه الدول من انتقال هذه الحركات في حال نجاحها في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة إلى دول الخليج، الأمر الذي انعكس على تبني سياسات عدوانية قادتها بالأساس السعودية والإمارات ضد تجارب الحكم الإسلامية في دول الثورات، على العكس من ذلك عرفت قطر بدعمها للإسلاميين وتوفير البيئة المناسبة لهم وتعظيمها لحضورهم في المنطقة، والعمل على إنجاح تجاربهم الوليدة في الحكم في دول الثورات، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم حتى مع تراجع تجاربهم في الحكم استمر هذا الدعم وتعاضد هذا التأييد، ووجدت القوى الإسلامية في قطر ملاذا آمنا مع اشتداد هجمات قوى الدولة العميقة على التشكيلات الإسلامية الثورية في دول "الربيع العربي"، وقد جذرت هذه المواقف الفجوة بين الدول الخليجية- السعودية والإمارات- وقطر.²

¹ - سيف الإسلام عيد، الإمارات والحرب على الربيع العربي.. هل تنجو تونس من حلف الثورات المضادة؟، <https://www.aa.com.tr> { تم التصفح 2022/09/04 }

² - مروان عوني كامل، أحمد مشعان النجم، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أحداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية، دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة، مجلة قضايا سياسية، العدد 62، السنة الثانية عشر، 2020، ص 224.

علاوة على ذلك شكلت هذه التأثيرات الممارسة من طرف بعض القوى الإقليمية الممثلة في في دول الخليج العربي عاملا مهما في إضعاف قوة التأثير على عمليات البناء الديمقراطي في تونس منذ 2011، فنجد أن الدول الخليجية الممثلة أساسا في الإمارات العربية اتجهت منذ 2011 إلى محاولات تقويض مسار التجربة الديمقراطية في تونس عبر دعم وتمكين فواعل داخلية محددة وفق استراتيجيات مختلفة وتصادمية ساهمت في التقليل من تأثيرات برامج المشروطية المطروحة من طرف الاتحاد الأوروبي، وأدت إلى تغذية الصراع بين الفواعل الداخلية ودعمت إمكانيات انتهاج طرق غير ديمقراطية في تونس.¹

2- دور قطر في دعم الانتقال الديمقراطي في تونس: من خلال تتبع الدور القطري السياسي تجاه تونس يتضح لنا أن قطر دعمت الثورة التونسية عبر تخليها عن أحد سمات سياستها الخارجية وهي أدوار الوساطة كي تلعب أدوارا جديدة حيث وقفت في صف الشعوب في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية، ويمكن القول بأن قطر ساندت الثورة التونسية ومازالت تدعم الحكومة التونسية سياسيا ويوجد تقارب في المواقف السياسية للبلدين، ويرجع ذلك لقوة العلاقات بين القيادة القطرية وحركة النهضة، وبينما يعبر القادة التونسيون بمن فهم قادة حركة النهضة عن امتنانهم لدعم قطر لثورة تونس فإنهم يؤكدون على استقلالية القرار التونسي وعدم ارتبانه لأي جهة كانت.²

ومنه نخلص إلى أن مواقف دول الجوار العربي اختلفت بين رافض لحكم النهضة والانتقال الديمقراطي بقياداتها مثل مصر، وبين موقف دول الخليج العربي التي تميزت بمعاداة حركات الإسلام السياسي، وبينما تميز الموقف القطري بدعم الانتقال في تونس انطلاقا من دعمها لحزب حركة النهضة.

المطلب الثالث: موقف دول الشرق الأوسط

1- الموقف التركي: واجه النظام السياسي التركي في موقفه من الثورات العربية مسائل حدت من فعالية سياسته والتي تتعلق بالمصالح الاقتصادية وتشابه توطينه العرقي مع المجتمعات العربية، وتعد آلية عمل النظام التركي البيروقراطية أحد أهم محددات سياسة تركيا تجاه ثورات الربيع العربي فقد تبنت مسار هادئ اقتصر على قوى المعارضة لاحتوائها، أما موقف الحكومة التركية إزاء الثورة التونسية فيمكن ملاحظته من خلال قيام وزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو"³ في زيارته

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 436- 437

² - محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية، تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر، 2014، ص71.

³ - صباح محمد صالح الجبوري، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية: كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 11، ص280.

لجورجيا في 11 فيفري 2011 صرح في مؤتمر صحفي مع نظيره الجورجي "جريكول واشازادة" بشأن تطورات الوضع في تونس قائلا: (إن الثورة في تونس قد تمثل نموذجا تحتذى به دول أخرى تسعى للإصلاح إذا تجنبت الانحراف على مسار الديمقراطية)، وأضاف أوغلو: (إذا تم التحول في تونس بنجاح يمكن أن تكون أنموذجا لدول أخرى).¹

2-الموقف الإيراني: رغم اليقين التاريخي بأن الثورة التونسية شاركت فيها مختلف الأطياف الشعبية في سابقة عربية يصعب تكرارها، وأنها كانت ثورة على الأوضاع الداخلية من بطالة وظلم وقهر اجتماعي وسياسي فهي حركة شعبية بكل المقاييس بعيدا عن أي قيادة سياسية دينية وفكرية من الممكن أن تناسب لها، مع محاولة بعض التيارات أن تستفيد من منجزات الثورة بإضفاء سمة غير شعبية عليها إلا أن لإيران خاصة على مستوى الخطاب السياسي المعلن رأي آخر قد يأتي متسقا مع الخلفية الإسلامية للنظام الإيراني، فالسائد في الخطاب السياسي الإيراني حال تعامله مع الثورة التونسية رغبة ملحة في صبغها بصبغة إسلامية بعيدة كل البعد عن الواقع التونسي، بشكل عام يحاول النظام السياسي الإيراني بشتى أطيافه السياسية أن يقفز على الأحداث التونسية خاصة في ظل حالة المخاوف الغربية من سيطرة التيار الإسلامي على الحياة السياسية في تونس كرد فعل على العلمانية الدكتاتورية التي انتهجها بن علي خلال فترة حكمه خاصة بعد الإفراج العام عن المعتقلين باختلاف توجهاتهم، وكذلك ظهور نجم حزب النهضة بخلفيته الإسلامية الإخوانية بعد فترة قمع طويلة.

فإيران تحاول أن تتقدم الأجندة الغربية في محاولة لتحقيق أي مكاسب ممكنة في ساحة كانت ممنوعة من الولوج فيها بتقديم دعم حتى على المستوى الإعلامي للتوجهات الدينية في تونس، فعلى المستوى التاريخي كانت العلاقات التونسية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية متوترة للغاية خاصة بعد الدعم الذي كانت تقدمه تونس للعراق في حرب الخليج الأولى (1980-1988)، وكذلك الادعاءات التونسية المتكررة بوجود دعم إيراني للجماعات الإسلامية في تونس.

كما أن النظام السياسي الإيراني يحاول أن يحقق مكاسب داخلية بأسلمة الثورة التونسية فالمخاوف من تكرار السيناريو التونسي إذ تمكنت بعض عناصر المعارضة الإيرانية من استغلال بعض الانقسامات الداخلية بين المؤسسات الحاكمة للنظام خاصة مؤسسة الولي الفقيه والبرلمان (مجلس الشورى)، من جانب ومؤسسة الرئاسة والحرس الثوري من جانب آخر، من خلال تضخيم صورة

¹ - لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا والثورات العربية، تونس، مصر، ليبيا، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 33: جامعة الموصل، ص17.

الثورة التونسية بوصفها ثورة شعبية صرفة أمام جموع الشعب الإيراني الذي أصبح يلقي معاناة في ظل الأزمات الاقتصادية الحالية، مما قد يؤدي إلى احتجاجات قد تخرج بإضفاء قداسة دينية على الثورة التونسية وربطها مباشرة بالإسلامية الإيرانية.

وكان النظام يريد أن يقول أن ما حققته إيران منذ ثلاثين عاما جاء ملهما لكل شعوب المنطقة والدليل على ذلك ما حدث في تونس، وبالتالي نحن لا نحتاج لأي تغيير قد تدعو إليه المعارضة.¹

وقد أثر تراجع وضعف حلفاء النهضة الإقليميين، فبعد الربيع العربي مباشرة ساندت كل من تركيا وقطر الثورات العربية ورأت كلتاهما أن الثورات العربية قد تأتي بمكونات سياسية تعبر بشكل أكبر عن شعوبها من جهة، ومن جهة أخرى قد تدعم هذه التحولات الجديدة فرصة بلورة محور عربي-إسلامي جديد يتبنى سياسات جديدة مغايرة للسياسات التي كانت تتبناها النظم السياسية القديمة في مرحلة ما قبل الربيع العربي، لذا ساندت هاتان الدولتان الثورات العربية وتحديدا الثورة التونسية والمصرية خصوصا أن الثورتين جاءتا بحركتين إسلاميتين معتدلتين إلى سدة السلطة هما حركة النهضة وحركة الإخوان المسلمين.

لكن لاحقا وبعد انحسار الربيع العربي بإسقاط الرئيس محمد مرسي وحكومته في مصر في 2013، وانهيار الوضع في اليمن، ثم تشطي الوضع بشكل مأساوي في سوريا وضح تماما أن الربيع العربي قلب خريف وتضاءلت تماما آمال كل من تركيا وقطر اللتين دخلتا في أزمات سياسية مختلفة، كان من بينها الحصار الأخير لقطر من بعض دول الخليج ومصر، ومثل هذا الأمر تحديا جديدا أمام حركة النهضة التي أدركت أنها صارت -شبه- وحيدة في الميدان بعد أن تراجع أو ضعف حلفائها، ومن ثم كان عليها أن تعيد حساباتها فيما يخص وضعها الجديد في تونس حتى لا يتكرر معها سيناريو جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

لقد اختلفت ردود الفعل الوطنية والدولية من الثورة التونسية، فمنذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة تباينت المواقف منها، لكن بعد سقوط النظام التونسي دعمت الدول الكبرى خيار الشعب التونسي ودعمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني خيار الثورة.²

¹ - فهد مزيان خزار الخزار، أبعاد الموقف الجيوستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: (ثورتى تونس، ومصر أنموذجا)، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد 38، العدد 1، السنة 2013، ص 265-266.

² - معاوي وفاء، ظريف شاكر، حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الإسلامية في دول الربيع العربي - دراسة في التجربة التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، جويلية، 2018، ص 279.

المبحث الثالث: التحديات الدولية

بعد سقوط النظام التونسي عن طريق قيام الثورة ودخول البلاد في مرحلة جديدة من التحول نحو الديمقراطية وقيام نظام جديد واجه هذا الانتقال الديمقراطي تحديات دولية، وهذا ما سنتطرق إليه الدراسة فيما يلي:

المطلب الأول: تحديات القوى الكبرى

ركزت الأدبيات المتخصصة بدراسة الانتقال الديمقراطي على إعطاء الأولوية لتأثير للعوامل الداخلية على حساب العوامل الخارجية، لكن بفعل الوضع الجديد الذي فرضته العولمة على المجتمع الدولي اتجهت الدراسات الأكاديمية للبحث في تأثير العوامل الخارجية، وقدرتها على إحداث تغيير سياسي داخل الدول، وقد ظهرت هذه العوامل جليا في حالة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011.¹

أولا: موقف الدول الغربية

1- موقف الدول الكبرى: تأثير القوى الدولية على دور حزب النهضة في مسار عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: إن سياسات الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تشكل متغيرا مهما في ترسيم الدور السياسي للإسلاميين، فخلال السنوات الأخيرة ونتيجة الانتفاضات التي عمت أرجاء العالم العربي اعتمدت الولايات المتحدة والدول الأوروبية مفهومين للديمقراطية، أولهما الديمقراطية كقيمة مطلقة يؤدونها، وثانيهما الديمقراطية كتطبيق نسبي ينحازون فيه إلى دول دون أخرى وإلى جماعات دون أخرى.²

بالنسبة لحركات الاحتجاج العربية هناك اتفاق مبدئي لدى أغلب الكتاب والمحللين السياسيين على عفوية هذه الحركات في المنطقة العربية، حيث لم يثبت شيء عكس ذلك وخاصة في بداياتها مع محاولات الإدارة الأمريكية احتواءها لصالحها، ومما لاشك فيه أن الإدارة الأمريكية لا تتبع سياسة واحدة تجاه هذه الحركات ومواقف التدخل فيها، بالنسبة لأحداث تونس فقد أثرت أخطاء سياسة "بن علي" وخاصة تجاه المتظاهرين في "سيدي بوزيد" و"القصرين" وتالة " ثم باقي مناطق البلاد لعدم استجابة الحكومة لدعوة الإدارة الأمريكية من خطورة استعمال القوة المفرطة تجاه المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين الذين سقطوا بسبب استخدام الرصاص الحي، حيث

¹ - محمد زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 2149.

² - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 124-25.

استدعت الإدارة الأمريكية السفير التونسي لديها "محمد صلاح" وتم لفت نظره إلى ذلك، ولعل من أهم الضغوطات التي مارسها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب كان من خلال تهديد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في 14/01/2011 بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن خاص بتونس لإصدار قرار يدين "بن علي" ونظامه وتوجيه اتهامات دولية ضده، فضلاً عن تصاعد وتيرة الأحداث الداخلية للثورة مع عدم تدخل الجيش التونسي بجانبه مما عجل ذلك بهروبه من البلاد وتسهيل إسقاط نظامه وكذلك التصريح الخطير لوزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلنتون" عندما أعلنت بأن إدارتها تقف بمسافة واحدة بين السلطة والشعب، وحالما أيقنت زوال نظام "بن علي" حولت بوصلتها السياسية نحو المحتجين والمعارضة.¹

حيث في أعقاب رحيل بن علي في 15 يناير 2011 أجرى جيفري فيلتمان محادثة هاتفية طويلة مع أحد الأفراد الذي اقترح أن "يجب أن نشجع المسؤولين التونسيين مثل وزير الخارجية" مرجان "على التواصل مع شخصيات المعارضة في تونس وإحضرهم"، يعتقد فيلتمان إلى جانب دبلوماسيين أمريكيين آخرين أن الوقت قد حان للإدارة الأمريكية للتعبير عن دعمها علانية، ورددت "جاكوب سوليفان" نائب رئيس وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلنتون كلمات فيلتمان "لدينا مصلحة في فتح المجال السياسي، نحن نعمل مع السفارة في تونس بشأن هذه الأفكار، حيث هذه فرصة حقيقة"، بعد أيام قليلة من سقوط النظام أصدرت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون بياناً خاطبت فيه الحكومة الانتقالية وأوضحت أن الولايات المتحدة تأمل "تنهز الحكومة المؤقتة هذه الفرصة لرسم مسار لبلدهم ينص على إشراك جميع القوى السلمية والديمقراطية في العملية السياسية، من خلال انتخابات مفتوحة ونزيهة، والتحقيق في انتهاكاته الماضي".

كان سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة في تونس ما بعد الثورة متسقاً مع النهج الليبرالي الذي اتبعته خلال السنوات الأخيرة من نظام بن علي، في أعقاب الثورة مباشرة نظم الدبلوماسيون الأمريكيون والمنظمات غير الحكومية الأمريكية مجموعة عمل مع جميع القوى السياسية التي تجري انتخابات 2011، بما في ذلك الإسلاميون، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستدعم السياسات التنافسية والتحول الديمقراطي التونسي تقنياً ومالياً.²

وفي هذا السياق أبدت الإدارة الأمريكية قدراً كبيراً من الإيجابية في تعاملها مع مستجدات الحراك الاحتجاجي الشعبي ضد حكم "بن علي" بين ديسمبر 2011 وجانفي 2014، أما موقفها من

¹ - محمد كاظم المعيني، ثورة تونس الواقع والمستقبل، دراسات دولية، العدد 59، ص 266.

² - Pitro Marza, op. cit, p93.

وصول الإسلاميين للسلطة، فقد تعاملت الإدارة منذ البداية مع الإسلاميين التونسيين دون مواقف براغماتية مسبقة، ولم تبدي أي اعتراض على وصولهم للسلطة، بل عمدت على مد جسور الحوار مع الإسلاميين وبالتنسيق مع السفارة الأمريكية في تونس جرى تنظيم زيارات قيادات من حركة النهضة إلى واشنطن حيث اجروا محادثات مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية في مقدمتهم السيناتور "جون ماكين" الذي صرح بأن الأحزاب الإسلامية هي جزء من المشهد السياسي في تونس ولا يمكن الحكم عليها إلا من خلال ممارستها.¹

وحسب الدوائر الأمريكية كان سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة في تونس ما بعد الثورة متسقا مع النهج الليبرالي الذي اتبعته خلال السنوات الأخيرة من نظام بن علي، في أعقاب الثورة مباشرة، نظم الدبلوماسيون الأمريكيون والمنظمات غير الحكومية الأمريكية مجموعة عمل مع جميع القوى السياسية التي تجري انتخابات 2011، بما في ذلك الإسلاميون، مؤكدين أن الولايات المتحدة ستدعم السياسات التنافسية والتحول الديمقراطي التونسي تقنيا وماليا.²

حسب دوائر الأمريكية تعتبر الحركة نموذجا للإسلاميين العرب، بطبيعتها السلمية وتفاعلها مع المحيط المحلي والإقليمي ومن حيث الواقعية السياسية والتقدير باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية وقبولها للآخر كطرف فاعل وشريك في تسيير وإدارة شؤون الدولة، وتعتقد الدوائر الغربية المسؤولة أن الحركة حليف مهم للغرب في مواجهة الإرهاب وأن حركات الإسلام السياسي المعتدلة والغير عنيفة قادرة على دعم مشروع الديمقراطية العربي وقد بدأ الاعتقاد يترسخ لدى العديد من النخب التونسية التي تتابع تطور خطاب الحركة ومواقفها، وترى أن الصراع مع الجماعات الإرهابية يجب أن يكون من داخل حركات الإسلام السياسي وذلك لسحب بساط تفرد هذه الجماعات بالخطاب الديني وتفسيراتها له.³

كما أبدت قيادات حركة النهضة هواجس من ردود فعل الحكومات الغربية، وخاصة الإدارة الأمريكية من احتمال فوزهم وتوليمهم إدارة الحكم، حيث كان راشد الغنوشي يدرك حساسية المسألة لدى الغربيين، وصعوبة قبولهم بأن تخرج تونس من حكم أبناء الرئيس بورقيبة لتسقط في أيدي خصومه الإسلاميين، ولهذا عمل الغنوشي على توجيه رسائل طمأنة إلى العواصم الأوروبية ولكنه ركز بالخصوص على الولايات المتحدة الأمريكية، كم قدم حمادي الجبالي لدوائر صنع القرار في الولايات

¹ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - Pitro Marza, op. cit, p93.

³ - مسعود الرمضاني، معركة الإرهاب في تونس، الجذور، الواقع والتحديات، كتاب النظم التسلطية العربية، حاضنة الإرهاب: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تونس، 2017، ص 115-116.

المتحدة الأمريكية تطمينات أن حركة النهضة حزب مدني وليست حزبا دينيا، وأنها لن تفرض معتقداتها الدينية على العلمانيين التونسيين، إذ لم يتضمن البرنامج الانتخابي للحركة أي إشارة إلى إقامة دولة إسلامية، ولا وعد بتطبيق الشريعة أو تحريم تطبيع العلاقات مع إسرائيل بل أنه أعلى من قيمة الديمقراطية وأيضا الدولة الدينية، وأكد ضرورة احترام حقوق الإنسان ومكتسبات المرأة والمساهمة في بناء مجتمع تعددي ديمقراطي لا مكان فيه للإقصاء وفي رسالة وجهتها الحركة إلى النخب العلمانية في تونس وإلى الرأي العام الغربي بصفة عامة والأمريكي خصوصا مفادها أن الحركة تجاوزت عصر الإيديولوجيا المنغلقة وانخرطت بامتياز في موجة ما يسمى الإسلام السياسي المعتدل.

لكن عندما تعرضت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم في ظل حكم حكومة الترويكا وتصاعد ظاهرة لسلفية الجهادية، بدأت المواقف الغربية تتعدل قليلا من حركة النهضة، حيث ساد رأي يميل أصحابه إلى التشكيك في قدرة الحركة على تأمين الاوضاع المستقرة داخل تونس وأنها كحركة سياسية غير قادرة على تحمل مسؤولية إدارة الحكم، وعلى هذا الأساس رحبت الدول الغربية بنجاح حزب نداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكن في الوقت نفسه رحبت أيضا بمشاركة النهضة في الائتلاف الحكومي، وهو ما دافع عنه كثيرا الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي.¹

2- الموقف الفرنسي: تعتبر فرنسا من أكثر القوى نفوذا وتأثيرا على الساحة التونسية بحكم الميراث الاستعماري الثقيل الذي خضعت له دول المغرب العربي وتونس بصورة خاصة، وبحكم الجوار الجغرافي المتوسطي المؤثر فحكومة "ساركوزي" دعمت نظام "بن علي" حتى اللحظة الأخيرة، وقد فاجأها انهيار وسقوط نظامه بهذه السرعة.²

لقد كانت فرنسا تعد زين العابدين بن علي حصنا منيعا ضد الأصولية باعتباره صديق العلمانية وحليفا جيدا للحرب على الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة، فضلا عن وجود كم هائل من المعاملات التجارية والاستثمارات بين الدولتين، لذلك اتسم الموقف الفرنسي في بداية اندلاع أحداث التغيير في تونس بالتحفظ وعدم توجيه الانتقادات إلى النظام التونسي برئاسة "زين العابدين بن علي"، ما جعل الكثير من التونسيون يتساءلون عن سر هذه الصمت الفرنسي اتجاه مطالبهم بالحرية والديمقراطية مع أن فرنسا من الدول السبّاقة في مناصرة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلا أنه في حالة تونس كاد الصمت الفرنسي أن يتحول إلى مساعدة فرنسية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية اقترحتها وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك (ميشيل اليوماري) على البرلمان الفرنسي عن طريق

¹ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - محمد كاظم المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 268.

تقديم الخبرة الأمنية الفرنسية لقمع التظاهرات في تونس بحجة ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة إلا أن اقتراحها واجه معارضة كبيرة من قوى اليسار الفرنسي باعتباره يسيئ إلى فرنسا كونها الدولة المناصرة لحقوق الإنسان، فعندما أصبح تغيير النظام السياسي في تونس أمراً واقعاً رأت فرنسا أن عليها القيام بخطوات فعلية تجعل فيها مجرى الأحداث في تونس يكون لصالحها فزى أنها سرعان ما تخلت عن دعم حليفها زين العابدين بن علي، وأصبحت سياستها تجاه أحداث التغيير في تونس أكثر إيجابية عن طريق دعم وتأييد تطلعات الشعب التونسي للانفتاح والديمقراطية، وإعتبرت فرنسا أن استعمال العنف ضد المدنيين أمراً غير معقول ومن هذا المنطلق كانت أولى الخطوات الفعلية المعبرة عن التحول في السياسة الفرنسية تجاه أحداث التغيير في تونس هي :

أ- إعلان الرئيس نيكولا ساركوزي في 27 شباط 2011 عن تعديل وزاري في الحكومة الفرنسية عين بموجبه "ألان جوبيه" وزيراً للخارجية خلفاً للوزيرة "ميشيل اليوماري" التي عرفت بموقفها المتشدد من الاحتجاجات الشعبية التونسية، إذ تسببت سياستها المتشددة في إلحاق الضرر بالدبلوماسية الفرنسية ومواجهة فرنسا العديد من الانتقادات في المنطقة العربية، لذلك فإن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أراد من ذلك التعديل الوزاري إعادة المصادقية للدبلوماسية الفرنسية، وانتهاج فرنسا سياسة جديدة في شمال إفريقيا تقوم على مساندة حركات التغيير المطالبة بتحقيق الحرية والديمقراطية، وتعوض ما فاتها في المرحلة المقبلة بعد التغيير بسبب ابتعادها في البداية عن مجريات التغيير في تونس.¹

ب- رفضت فرنسا طلب اللجوء للرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وعائلته بعد أن كان ذلك الأمر احتمالاً وارداً بحكم الصداقة القوية بين الدولتين وعلى هذا الأساس فإن فرنسا عند ما رأت أن تغيير نظام بن علي أصبح أمراً واقعاً، وأن الاستمرار في دعمه يضر بالمصالح الفرنسية في تونس، كان لابد من تعديل صورة فرنسا أمام الشعب التونسي وذلك في دعمها ووقوفها إلى جانب عملية التغيير الذي أصبح ضرورة رئيسية بحكم مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس.²

وأن تعود لتظهر بمظهر المدافع عن الحرية وحقوق الإنسان وأن الخطوات التي اتخذتها فرنسا اتجاه عملية التغيير في تونس هي من أجل استعادة ثقة الشعب التونسي بفرنسا من جديد، ما يفسح لها المجال في أن يكون لها دور مؤثر في المرحلة الانتقالية التونسية، ومن أجل صياغة نظام سياسي

¹ - تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشيوط، مرجع سبق ذكره، ص 101-111.

² - تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشيوط، مرجع نفسه، ص 101-111.

ودستور جديد لا تتعارض مبادئه مع مصالح فرنسا في تونس، لأن الهاجس الفرنسي من التغيير في تونس يكمن في احتمال أن يؤدي تغيير النظام السياسي التونسي إلى إقامة نظام سياسي يكون ملاذاً آمناً للجماعات الإسلامية المتطرفة المعادية للغرب، ما يؤثر بشكل سلبي على المصالح الفرنسية في تونس واحتمال تصاعد العمليات الإرهابية في المنطقة وانتقالها إلى أوروبا بحكم القرب الجغرافي لتونس من أوروبا، فضلاً عن انتشار الهجرة غير الشرعية التي تثير المخاوف الفرنسية جراء عدم الاستقرار في المنطقة العربية.

أما موقف فرنسا فقد كان انزعاج باريس واضحاً من صعود حركة النهضة من خلال سرعة رد فعل وزير خارجيتها على نتائج انتخابات المجلس التأسيسي ووجه وجه تحذيراً واضح لحزب النهضة، لكن الغنوشي تعامل مع الأمر بهدوء شديد عندما أكد التزام حركته بالتوجه الديمقراطي وهذا الأمر دفع الفرنسيين فيما بعد إلى تصحيح موقفهم، والتأكيد على أن فرنسا لا تتدخل في الشؤون الداخلية للتونسيين كما عملت باقي حكومات أوروبا والعالم الغربي على دعم عملية الانتقال السياسي في تونس دون فصل واضح بين الأطراف المحلية على أساس سياسي أو إيديولوجي دون أن يعني ذلك حجب الدوافع والحسابات التي تعتمد عليها هذه الدولة أو تلك لضمان مصالحها وتعزيز علاقاتها مع الأطراف الأكثر قرباً إليها من الناحية الثقافية والسياسية.

وأمام تطور الأوضاع، سادت سياسة الأمر الواقع وأصبحت توجه مواقف الجيران كلهم سواء عرب أو الأوروبيين أو الأمريكيين، وبذلك تقدمت النهضة خطوة أخرى في تعزيز موقعها السياسي، وأصبحت واثقة من تعامل المحيط الإقليمي والدولي معها تعاملًا براغماتياً.¹

3- الموقف الصيني: يعتمد الموقف الصيني من ثورة تونس وتجربة الانتقال الديمقراطي انطلاقاً من المنظور الاستراتيجي الصيني لشرق الأوسط ويتمتع الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي بميزتين مهمتين من حيث أولاً الأسواق وقربها من الأسواق الصينية مقارنة بالأسواق الأمريكية أو الأوروبية وكذلك الإفريقية، والثانية توفر القدرة الشرائية وخاصة في الدول النفطية وفرص الاستثمار وقرب أسواق الشرق الأوسط، وقد عززت الصين جهودها مع بعض الدول لإعادة احياء طريق الحرير القديمة، حيث تمت عملية ربط بعض مناطق الصين بكازخستان في المرحلة الاولى، كما تم ربط بعض مقاطعات الصين الغربية بقطار يصل إلى ألمانيا ويختصر المسافة من الصين إلى أوروبا من 36 يوماً إلى 13 يوماً من خلال قطار نقل للبضائع .

¹ - ربيعة العمري، محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 125.

وشهدت المنطقة تضاعفا ملحوظا للاستثمارات الصينية من مليار دولار عام 2005 لغاية 11 مليار عام 2009 ولاسيما في مجال البناء والبنى التحتية المتعلقة بموارد الطاقة، كما ارتفع حجم التجارة بين الصين ودول المنطقة من 25.5 مليار دولار عام 2004 إلى 100 مليار دولار عام 2009 وصولا إلى 222 مليار دولار عام 2012 و238.9 مليار دولار عام 2013.

ومنه اقتضى السلوك البرغماتي للسياسة الخارجية الصينية الصمت حيال أحداث العالم العربي بداية، وأعرضت عن الاعتراف بأن هذه الأحداث ثورات، وهي تقف مع النظم أيا كانت مادامت في السلطة، ثم تنسحب عنها إلى تأييد المعارضة والتوافق معها حين تنتقل هذه المعارضة إلى السلطة ولم يكن هذا جديدا عليها، ومن الناحية التحليلية تناول المختصون الصينيون ثورات الربيع العربي من النواحي المادية بشكل رئيسي حيث أدى الفارق في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم العربي، إضافة إلى أن التراجع الاقتصادي العالمي أدى إلى زعزعة التوازن الداخلي التونسي الهش فيما تراجعت القوة العالمية للولايات المتحدة وقامت ثورة الاتصالات والمعلومات بدورها، وكان المحللون الصينيون ينظرون إلى الأحداث التي تجري في العالم العربي بصفة عامة على أنها نتيجة عوامل تستطيع الحكومة الصينية التعامل معها في السياق المحلي.¹

وقد فسر الموقف الصيني حيال أحداث الربيع العربي في بدايته بأنه خشية انتقال عدوى هذه الأحداث إلى الصين، وهي مهياة لها بحكم استمرار تسلط الحزب الشيوعي الصيني على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخنق الحريات والفساد واسع النطاق، وسوء توزيع الثروة والدخل، وهو التفسير الذي تعزز في الإجراءات التي نفذتها الحكومة الصينية على مستوى حظر مواد الأنترنت مثل عبارة زهرة الياسمين رمز الثورة التونسية، سعت الصين لتحسين صورتها فمنحت تونس هبة مالية 40 مليون يوان.²

دعمت الدول الغربية الانتقال الديمقراطي في تونس انطلاقا من دعم خيار الدول نحو التحول الديمقراطي، وكذلك السلوك البرغماتي للدول في البحث عن مصلحته الوطنية.

المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية

شكل دعم الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية للانتقال الديمقراطي أهمية كبيرة في تونس وفي قدرة حزب حركة النهضة في قيادة هذا التحول كالتالي:

¹ - فريدة العلمي، البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات 1207 العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 09، مارس 2018، ص 2017

² - فريدة العلمي، البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات 1207 العربية، مرجع سبق ذكره، ص 2017

أولاً: موقف الاتحاد الأوروبي: مضامين سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه تونس بعد 2011 إن اندلاع ثورات الربيع العربي وما نتج عنها أدى إلى إعادة مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه دول جنوب المتوسط، حيث مثلت اختباراً لدول الاتحاد الأوروبي وتحدياً لها، من حيث قدرتها على التعامل مع الأزمات العالمية والتحديات الخارجية.¹

1-دوافع اعتماد استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار في تونس: لطالما كانت العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي تحظى بمستوى متميز من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مقارنة بغيرها من دول جنوب المتوسط، وقد تعززت هذه العلاقات بشكل كبير في الفترة التي كان فيها النظام السياسي برئاسة زين العابدين بن علي قائماً في تونس، الأمر الذي ولد نوع من الحصانة الأوروبية للنظام السياسي في تونس بفعل ضمان هذا النظام السياسي للتدفق السلس للطاقة نحو أوروبا وضمانه أعلى مستوى التعاون في الحرب على الإرهاب وتنسيقه المستمر في سياسات الهجرة ومراقبة الحدود. ولم تتأثر العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي بالطبيعة التسلطية للنظام التونسي بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعد واحد من الجهات الفاعلة التي تدعم طرق الحكم الديمقراطي، بل وعلى النقيض من الأهداف المعيارية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، ظل هذا الأخير وفي ومساند للنظام التونسي بقيادة بن علي إلى غاية آخر اللحظات التي سبقت انهياره.

وبعد أسبوعين فقط من رحيل الرئيس بن علي عن السلطة سارع الاتحاد الأوروبي نفسه في اجتماع له ببروكسل إلى تثمين التغيير الذي عرفته تونس وعبر عن مساندته المطلقة للشعب التونسي وتطلعاته في إقامة نظام ديمقراطي حر ودولة الحق والقانون وتكريس التعددية السياسية في إطار عام يضمن حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطن التونسي، وعلى إثر ذلك أقر الاتحاد الأوروبي الصيغة المعدلة من سياسة الجوار بداية من 2011 والتي جاءت بمسمى "الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط"، وتعهد الجانب الأوروبي بموجب هذه السياسة المعدلة، بواجب دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى خلق الأنظمة السياسية التشاركية التي لها قدرة كبيرة على تكريس القيم الديمقراطية.

وتم التأكيد على هذا التعهد في مضمون خطابات المسؤولين الكبار داخل الاتحاد الأوروبي على غرار ما جاء على لسان "ستيفان فول" "Stefan Fule" مفوض شؤون التوسع وسياسة الجوار الأوروبية،

¹ - أمين لبوس، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات، كانون الثاني، 2020. (http://www.lebarmy.gov.lb) تم النصف 2022/08/11 { .

إذ أورد هذا الأخير في حديثه عن الصيغة الجديدة للتعاون والشراكة مع دول الجنوب أن الاتحاد الأوروبي يلتزم بعدم تكرار أخطاء الماضي وخاصة التعاون الواقعي غير المشروط مع الأنظمة التسلطية، وبدلاً من ذلك يتجه الاتحاد إلى دعم الأوضاع الجديدة التي أحدثها الربيع العربي.¹

وقد أدى الربيع العربي إلى مراجعة سريعة لسياسة الاتحاد الأوروبي واللعبين الغربيين الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من أجل مواجهة التحديات الجديدة ومن أهم التحديات التي حاول الاتحاد الأوروبي مواجهتها وتجنب وقوعها لعقود من الزمان وقد حدثت بالفعل هي: سيطرة الإسلاميين على الحكم في العديد من البلدان العربية، وعليه فإن التحول الديمقراطي والاندماج في بلدان الربيع العربي هما خطوة هامة من أجل ضمان الاستقرار والأمن على حدود جنوب أوروبا، وإلا فإن هذا الوضع قد ينتهي بإنشاء ديمقراطيات أخرى فاشلة أو هجينة من شأنها أن تخلق تهديدات أمنية للاتحاد الأوروبي والمنطقة كلها، لذا فقد أشارت حوادث الربيع العربي إلى ضرورة الذهاب إلى ما أبعد من دعم نماذج الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل في العالم العربي كما أشارت إلى أن المرجعيات السياسية الغربية في البلدان العربي لم يعد بالإمكان أن تكون حكومات عربية، بل يجب عليها أن تكون أكثر اجتماعية بشكل تام، ويجب أن تشمل سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة فاعلين اجتماعيين وسياسيين من جميع الأطراف السياسية وليس المرشحين المعتادين فقط.²

وبخصوص المرتكزات الرئيسية التي قامت عليها سياسة الجوار المعدلة، فقد شملت التركيز على تقديم المزيد من المساعدة للشركاء للانخراط في تعميق الديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة والحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية، وخلق فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للسكان وإقامة شراكة أوثق مع شعوب المنطقة والمجتمع المدني في بلدان المنطقة.

أما بخصوص الصيغ والآليات التي وضعت من أجل تنفيذ هذه المرتكزات، فكانت عبر طابع ثلاثي الأبعاد (Money. Mobilit. Markets) يمزج بين الدعم النقدي والتحرير الاقتصادي والسياسي وعمل نفوذ منتجات المنطقة إلى الأسواق بسلاسة وحركة التنقل، وكل ذلك يتم في إطار سياسة الجوار المستحدثة والمفعلة بعد 2011.

¹ حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، ص 431.

² - الاتحاد الأوروبي وجيرانه في أعقاب الربيع العربي: معضلة الديمقراطية والأمن، ترجمة سليمة بن حسين، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02، أبريل 2018، ص 325.

وبناء على ذلك حازت تونس بعد 2011 على اهتمام بالغ من جانب الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير كان قد خصص لتونس دعم مالي خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2013) يقدر بنصف الميزانية المالية الموجهة لدول منطقة جنوب المتوسط في ذات الفترة، هذا الدعم المالي الكبير الموجه لتونس يقودنا للبحث عن الأسباب التي أصبحت تحرك سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تونس، ويمكن القول الخصوص بوجود ترجيحين.

الترجيح الأول: هو نشر الديمقراطية، فالخبرات والتجارب السابقة للاتحاد الأوروبي في مجال الديمقراطية (جنوب أوروبا وشرقها) تحيلنا إلى التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي تاريخيا أظهر دعمه الكبير وفعالية تأثيره على الحالات التي تكون فيها الظروف مواتية وملائمة لتعزيز الديمقراطية والبناء الاقتصادي والاجتماعي، وهو الظرف الذي بات متوفر في الحالة التونسية بعد 2011 ويمكن افتراض تكرار نفس عملية الديمقراطية مع تونس.

الترجيح الثاني: هو ضمان الاستقرار الأمني والمصالح الاقتصادية، فقد أصبح الاستقرار الأمني والمصالح الاقتصادية الأوروبية مهددة في تونس بعد أحداث 2011، إذ لطالما وضع الاتحاد الأوروبي الاستقرار كأولوية عند تعامله مع منطقة جنوب المتوسط بغض النظر عن توافر المعطى الديمقراطي فيها إيماناً منه بأن عدم استقرار هذه المنطقة يعني مزيداً من الأعباء الأمنية (الإرهاب، الهجرة) وتهديداً محتمل للمصالح الاقتصادية والتجارية (تدفق الطاقة إلى أوروبا).¹

2-الإتحاد الأوروبي ودعم مجال الحكم الراشد وسيادة القانون ضمن إطار استراتيجية الشراكة الجديدة في تونس بعد 2011: استند الاتحاد الأوروبي في دعم المجال الديمقراطي وسيادة القانون في تونس بعد 2011 إلى جملة من الأهداف العامة منها:

- 1- ضمان مرونة النظام السياسي التونسي في ما يتعلق بالدستور.
 - 2- تعزيز قدرات الدولة لتلبية توقعات المواطنين.
 - 3- ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية من خلال دعم التحول الديمقراطي.
- وتم العمل على تجسيد هذه الأهداف العامة عبر دعم عدة فروع منها تلك المتعلقة بدعم الانتقال الديمقراطي والانتخابات، وقد أظهر الاتحاد الأوروبي دعمه لمراحل الانتقال الديمقراطي في تونس عبر مجموعة من البرامج التي ركزت على دعم ومساندة المتغيرات المهمة في المسار الديمقراطي التونسي وما تواجهه من تحديات، ومن جملة هذه البرامج نجد برنامج دعم العملية الدستورية والبرلمانية في تونس لفترة (2012-2016)، حيث خصص الاتحاد الأوروبي لهذا البرنامج قرابة 1.8 مليون

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 431.

يورو، ثم توجيهه لمساعدة المجلس التأسيسي على إصدار الدستور وتمكين أعضاء مجلس نواب الشعب الجدد على التدريب في مهامهم كممثلين للشعب.

كذلك نجد من جملة هذه البرنامج الداعمة لهذا المجال برنامج توأمة مجلس نواب الشعب في الفترة (2015-2018)، فقد تم رصد لهذا الأخير غلاف مالي مقدّر بـ 1.6 مليون يورو، يعمل على تعزيز قدرات مجلس نواب الشعب وتدعيم دوره في الحياة السياسية وتمكينه من ممارسة الوظيفة التشريعية بكل فعالية، بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز دعم هذا المجال ببرنامج آخر يختص بالمواطنة النشطة والانتخابات والتحول الديمقراطي في فترة الممتدة ما بين 2014-2016، ورصد لهذا البرنامج الهام قرابة 394.000 ألف يورو تم توجيهها لخدمة وتطوير المواطنة النشطة وتكريس الثقافة السياسية المدنية، ومساندة العمليات الانتخابية المحلية وتحفيز المواطنين على المشاركة فيها.

حظي المجتمع المدني في تونس بدوره برعاية البرامج الأوروبية منذ بدأ تفعيل اتفاقية برشلونة وازداد زخم هذه البرامج في المرحلة التي أعقبت انهيار النظام الاستبدادي في إطار تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي المستجدة، التي سعت إلى دعم وإعادة ضبط المجتمع المدني في منطقة جنوب المتوسط.

ومن البرامج التي دعمت هذه الغاية الأوروبية في تونس نجد برنامج دعم المجتمع المدني (PACS) للفترة 2016-2011 الذي خصص له ميزانية 7 مليون يورو، لتحقيق أهداف مثل تعزيز فعالية منظمات المجتمع المدني في الحوار السياسي والاقتصادي وإرساء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرات التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني التونسية لتمكينها من مجاراة وتيرة التحول الديمقراطي وعملية التنمية وترقية البيئة القانونية والمؤسسية لهذه المنظمات.¹

وشهد إصلاح قطاع الأمن في تونس هو الآخر الاهتمام من طرف الاتحاد الأوروبي الذي أدرجه ضمن البرنامج السنوي لعام 2015 بمسمى "برنامج دعم إصلاح وتحديث قطاع الأمن في الجمهورية التونسية" الفترة 2015-2019، ورصد لتطبيق هذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 23 مليون ويهدف هذا البرنامج تحقيق أهداف مثل إصلاح وتحديث قوى الأمن الداخلي وفق المعايير الدولية ومراقبة الحدود وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن تزوير الوثائق، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.²

وقد تعزز مطلب إصلاح المنظومة الأمنية في تونس ببرامج أخرى منها، برنامجي دعم الحكومة التونسية في مجال إدارة أمن الحدود وبرنامج منع التطرف العنيف 2015-2017، بغلاف مالي إجمالي قدر بنحو 4 مليون يورو، وبرنامجي الخبرة لدعم السلطات التونسية لمحاربة الإرهاب (LCCT)، في الفترة

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 430-431.

² - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 430-431.

2016-2019 والنسخة الثانية من برنامج (LCCTII) في الفترة ما بين 2019-2022، وتم رصد لكل برنامج مبلغ مالي قدر بـ 2 مليون يورو، وبخصوص إصلاح قطاع الفضاء في تونس فإنه أخذ حيز واسع من الاهتمام والدعم في مضامين سياسة الجوار الجديدة، وبناء على ذلك تم إنشاء برنامج إصلاح العدالة (PARI)، الذي ركز في أهدافه الجوهرية على تعزيز سيادة القانون، والانتقال إلى الديمقراطية، مع دعم قطاع العدالة بما يتلاءم مع المعايير الأوروبية والدولية ويكون ذلك من خلال استقلالية وكفاءة القضاة، وتحسين الوصول إلى القانون والعدالة وتحديث نظام السجون.

وبدوره التزم الاتحاد الأوروبي بدعم عملية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التونسية في إطار النسخة غير المستحدثة من سياسة الجوار، فقد خصص الاتحاد الأوروبي من أجل تطبيق هذه الرؤية عدة برامج منها برنامج تعزيز المساواة في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2018 وتم رصد لهذا الأخير دعم مالي قدر بـ 7 مليون دولار، واستهدف به وضع خطة عملية لتوحيد التشريعات التي تقضي بالمساواة بين الجنسين وتحمي المرأة من التمييز وتزيد من مشاركتها وتدمجها في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية.¹

3-الإتحاد الأوروبي ودعم المجال الاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار استراتيجية الشراكة الجديدة في تونس بعد 2011: إن التنمية الاقتصادية ودعم الديمقراطية في دول الربيع العربي هي أدوات لضمان الاستقرار والأمن وليست هدفا بحد ذاتها وتتطلب معالجة الأسباب الرئيسية للثورات المجالات الاقتصادية في البداية والاستبدادية في المقام الثاني مثل تونس، إلى مزيد من الدعم المالي والفني المتزايد من الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدة هذه الدول على العودة إلى الاستقرار وتأمين حدود الاتحاد الأوروبي من المهاجرين، ومن تدهور الأوضاع الاقتصادية، كل هذا قد يزيد من الضغوطات على استقرار وأمن حدود الاتحاد الأوروبي.²

لم يقتصر الاتحاد الأوروبي في دعمه للمسار الديمقراطي في تونس على الجانب السياسي فقط بل تعداه إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أن الأسباب التي أدت للحراك الاجتماعي كانت بالأساس تصنف ضمن السياق السوسيو اقتصادي، من هذا المنطلق أخذت سياسة الجوار المستجدة بعد 2011 المطلب السوسيو اقتصادي بجدية وخصته باهتمام، وحاولت أن تشملته بإصلاح أكثر من القطاع السياسي الذي كان قد رصد له في الفترة ما بين 2011-2015 قرابة 96 مليون يورو وهو ما يشكل فقط نسبة 11.98% من إجمالي دعم الاتحاد الأوروبي الموجه لتونس ومقدر بـ 800.8 مليون

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 430-431.

² - الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في أعقاب الربيع العربي: معضلة الديمقراطية والأمن، مرجع سبق ذكره، ص 326.

يورو.¹ وترتبط السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بمجموعة مميزة من المبادئ التي تشمل سيادة القانون ، والديمقراطية والهياكل المؤسسية التعاونية والدبلوماسية والوساطة وتعزيز حقوق الانسان والتعاون الاقليمي.²

بينما شكل الدعم المخصص للقطاع الاقتصادي في الفترة ذاتها قرابة 517.8 مليون يورو أي حوالي 64.56٪ من إجمالي الدعم المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، هذا التركيز الكبير على دعم الجانب الاقتصادي كان أحد نتائج المراجعة التي أجراها الاتحاد الأوروبي بداية من فبراير 2011، وعلى إثر النتائج المتوصل إليها تم رصد جملة من المساعدات المالية في شكل برامج مالية تحفيزية للإنعاش الاقتصادي، كان من أهمها برنامج دعم التعافي (PAR) وهو برنامج وجهه الاتحاد الأوروبي بنسخه الأربع لدعم ومعالجة وإنعاش الاقتصاد التونسي وتهيئته لظروف النمو الشامل، وقد بلغ إجمالي الغطاء المالي الذي وفره الاتحاد الأوروبي لتنفيذ أهداف هذا البرنامج في الفترة مابين 2011-2015 قرابة 337 مليون يورو، كخطوة أولية لتوقيع اتفاقيات (ACAA) للاعتراف المتبادل في مجال التقييم المطابق للمنتجات الصناعية وتم تغطية هذا البرنامج بقيمة مالية بلغت 23 مليون يورو مخصصة للمنتجات الصناعية وتم تغطية هذا البرنامج بقيمة مالية بلغت 23 مليون يورو مخصصة للفترة من 2011-2016 وقد حقق هذا البرنامج عدة أهداف عملية منها:

1- تقديم 658 مساعدة فنية لصالح 721 شركة في مجالات التوجه الفني وغير الفني وتنفيذ أنظمة إدارة الجودة داخل الشركات الصناعية التونسية.

2- تزويد تسعة مؤسسات تونسية بمعدات تكنولوجية بقيمة 6.5 مليون يورو.

3- إجراء دراسات شاملة لجميع مؤسسات البنية التحتية ومستوى استعدادها لتوقيع اتفاقية (ACAA).

أما بخصوص القطاع الاجتماعي فقد حظي هو الآخر باهتمام الاتحاد الأوروبي، الذي هدف لإصلاح هذا القطاع وتقوية أبنيته عبر معالجة جوانب القصور التي يشهدها، ومن ذلك العمل على خفض معدلات البطالة، وتنمية المناطق المهمشة وترقية المجال الصحي، ودعم منظومة التعليم، وقصد تحقيق هذه الأهداف تم إيجاد جملة من البرامج منها تلك البرامج التي دعمت خفض مستويات البطالة وتنشيط سوق العمل بخلق مناصب شغل في المناطق المهمشة اجتماعيا.³

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 432.

² - عربي بومدين، الاستمرار والتغير في العلاقات الاور-مغربية بعد الحراك العربي، { <https://caus.org> }، { تم التصفح 2022/12/09 }.

³ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 432.

بحيث برزت جهود الاتحاد الأوروبي في دعم القطاع الاجتماعي في تونس من خلال المبادرة الإقليمية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة (IRADA) المختصة بدعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من فرص العمل، والعمل على تحسين القدرة التنافسية للشركات وقابليتها للتوظيف في ثماني ولايات تونسية هي قابس، مدين، قفصة، القصيرين، صفاقس، سيدي بوزيد، بنزرت والجنوبة، وقد خصص لتجسيد أهداف هذه المبادرة غلاف مالي يقدر بحوالي 32 مليون يورو خلال الفترة 2016-2019.

وقد تدخلت مجموعة من الأسباب أدت إلى ضعف فعالية برامج إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار 2011-2020، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب:

أولاً: أن موضوع دعم الاتحاد الأوروبي الذي يرمج في إطار استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار للمجال السياسي في تونس، وبالرغم من تنوع البرامج المطروحة التي تهدف إلى تحقيق عملية الترسخ الديمقراطي السلس، أو عبر البرامج التي تستهدف إصلاح قطاعات معينة مثل المجتمع المدني وقطاع العدالة والأمن، وتمكين المرأة ودعم المساواة الجنسية.

إلا أن الجانب السياسي في تونس بقي دائماً خاضعاً لتأثيرات الفواعل الداخلية أكثر من استجابته لتأثيرات البرامج المطروحة من طرف الاتحاد الأوروبي، زيادة على هذا فإن الاتحاد الأوروبي أبان مع تونس خلال هذه الفترة، أن دعم الغايات الديمقراطية هي في الدرجة الثانية بالنسبة للأهداف والمصالح الاقتصادية وملفات التعاون الأمني التي تحضي بالأولوية المطلقة.

ثانياً: يلاحظ أن معظم المساعدات المالية التي قدمتها الجهات الدولية بما فيها تلك المقدمة من الاتحاد الأوروبي، في شكل قروض ومنح تم تخصيصها لدعم الميزانية من خلال دفع رواتب الموظفين وتعزيز الاستهلاك بدل تعزيز الاستثمار وبناء الاقتصاد، وبالتالي غابت النتائج التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

ثالثاً: أن عملية الدعم المالي والهيكلية التي يخضع لها الاقتصاد التونسي من طرف الاتحاد الأوروبي تصب في إطار صيغة شراكة لا تراعي فيها حجم الفوارق الاقتصادية الكبيرة وموازن القوى السياسية غير المتكافئة، فالأمر هنا لا يتعلق بضرورة توفير حجم مالي ضخم من طرف الاتحاد الأوروبي لتغطية عملية الانتقال في تونس فقط، بقدر ما يتعلق بضرورة التخفيف من عدم التوازن الهيكلي وإعادة تشكيل علاقات الشراكة على أسس أكثر عدل، بين قوة

اقتصادية قوامها 28 دولة، وتعداد سكانها يفوق النصف مليار نسمة، ودولة جانبية في جنوب المتوسط تعاني اقتصاديا وعدد سكانها عشرة مليون نسمة.

رابعا: أن صرامة عمليات الدعم المالي الأوروبية المشروطة باتت تترهن أكثر بمستويات التعاون في المجالات الاقتصادية، التي تركز العلاقات الاقتصادية غير العادلة بالنسبة لتونس وتفرض التعاون في الملفات الأمنية المعقدة مثل الهجرة والإرهاب، الأمر الذي أثر بشكل كبير على عملية الدعم الخارجي لعملية البناء الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في تونس.¹

ولفترة طويلة ركز الاتحاد الأوروبي على دول الجوار الجنوبية كتهديد أمني محتمل لأمنه، لم يكن مصدر هذا التهديد اعتداء عسكريا، ولكنه كان نتيجة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول (الإرهاب الجريمة، مشاكل الهجرة المتصاعدة من جراء الأداء الاقتصادي لهذه الدول، التطرف الديني، الاضطهاد، انتهاكاته حقوق الإنسان الخ).²

فمع تصاعد الملفات الأمنية المتمثلة في تزايد موجات المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، في الفترة التي أعقبت انهيار النظام التونسي، وزيادة وتيرة الهجمات الإرهابية في أوروبا، وعدم الاستقرار الأمني في جنوب المتوسط مما ينذر بزعة المصالح الأوروبية القائمة في هذه الدول بات من الجلي ملاحظة انحراف سياسة الاتحاد الأوروبي إلى تغليب التعاون في القضايا الأمنية مع تونس ووضعها في قائمة سلم الأولويات على حساب الدعم الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح مرهون إلى حد ما بمدى تجاوب تونس وتعاونها وتعاملها مع هذه الملفات الأمنية.

هذا الأمر بدوره أدى إلى تأجيل حزمة من الوعود المالية التي كان قد اقترحها الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وتأخير تطبيق بعض البرامج الإصلاحية التي نجد أهدافها ولا نجد تطبيقاتها الواقعية المعقدة لهذه الملفات الأمنية التي غالبا ما يصعب فيها الوصول إلى اتفاقيات مرضية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

ومع ذلك فإن محاولة إلقاء المسؤولية الكاملة على الاتحاد الأوروبي بسبب ضعف تأثير استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في تونس يعد تجاوزا للموضوعية، فبالإضافة إلى الأسباب السابقة فقد أدت التفاعلات الداخلية بين مختلف القوى السياسية التونسية خصوصا في المرحلة الانتقالية والتي تزامنت مع بداية فترة تطبيق هذه الاستراتيجية إلى التقليل من فاعلية تأثير أهدافها على الواقع التونسي.

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 436.

² - الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في أعقاب الربيع العربي: معضلة الديمقراطية والأمن، مرجع سبق ذكره، ص 318.

بحيث أثرت حالة التنافس الإيديولوجي الحاد بين النخب الإسلامية والعلمانية إلى تضارب الرؤى وتعطيل عدد من البرامج الإصلاحية، وحتى بعد المرحلة الانتقالية أدى تعاقب الأزمات السياسية والدستورية والحالة الأمنية المتدهورة في تونس إلى تكوين مناخ يقلل من تأثير برامج الاتحاد الأوروبي الداعمة لعمليات الترسخ السياسي، وعمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.¹

لقد افتقرت الحكومات المتعاقبة إلى الرؤية والقوة السياسية والإرادة لمتابعة إصلاحات اجتماعية واقتصادية حقيقية، كانت الحكومات التونسية مترددة في الالتزام بالإصلاحات الهيكلية وتنفيذها لأنها غير مستساغة سياسيا ومكلفة اقتصاديا، أدى التفاعل السلبي لمجموعة متنوعة من العوامل الهيكلية إلى إعاقة السياسات التي يدعمها الاتحاد الأوروبي كونها محفزات للتغيير، ومن بين العوامل أكد المحللون على ما يلي:

- 1- ديناميات الاقتصاد السياسي في اقتصاد تهيمن عليه المجموعات الريعانية التي تسعى إلى الحفاظ على وضعها ومقاومة التغييرات المنهجية.
 - 2- الصعوبات ذات الصلة التي تمت مواجهتها في الانتقال من اقتصاد تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد قائم على القطاع الخاص ومنفتح وقادر على المنافسة.
 - 3- دور الدعم الذي يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل، والنقابات العمالية القوية في الدفاع عن أعضائها وموقفهم شبه السياسي.
 - 4- ارتفاع مستوى بطالة الشباب والتي تغذيها أيضا عدم التوافق بين الطلب في سوق العمل والعرض من قبل نظام التعليم.
 - 5- التوترات الهيكلية والتميش المستمر للمناطق المحيطة.
 - 6- غلبة الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل 40-50% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، ويتميز بحدود غير واضحة بين الأنشطة غير الرسمية وغير القانونية.
- إن الافتقار إلى استراتيجية في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي واللاعبين الدوليين الآخرين وافتقار النخبة التونسية إلى رؤية مشتركة لمستقبل البلاد يعني عدم قدرتها على تحقيق أقصى استفادة من الدعم الخارجي، كانت النتيجة غير المقصودة للتدفق الكبير للمساعدات هي الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي والاعتماد على المساعدات، مع العلم أنه بإمكانها دائما الاعتماد على الأموال الخارجية استغلت الحكومات وضعها الديمقراطي الخاص لتجنب اتخاذ قرارات سياسية صعبة، كان الافتقار إلى الإصلاحات مصدر إحباط مستمر للاتحاد الأوروبي، وغذى النقد والمناقشات التي لا تنتهي حول المخاطر

¹ - حمزة مجاهد، وعبد الحليم غازلي، مرجع سبق ذكره، ص 436.

الأخلاقية للمساعدات بين المانحين الغربيين، علاوة على ذلك أدى ضعف قدرة الاستيعابية وعدم كفاءة الإدارة العامة قدرة إلى الحد من فعالية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس.¹

ثانيا: دور المؤسسات الدولية

1- المؤسسات المالية: تؤدي المؤسسات المالية دورا مهما في دفع عمليات التحول الديمقراطي عن طريق منح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال القروض التي تقدمها للدول النامية والتي تقيدتها بشروط سياسية، مما يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية في تلك الدول، إن الجديد في الأمر يتمثل التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أشكال معينة من السياسات والتوجهات وإدماج المجتمعات المستقبلية في شبكة تعرف بالتبعية.²

كانت انتخابات 2011 مملوكة وطنيا وتديرها مؤسسات الدولة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى التي قدمت الدعم الفني والخدمات الاستشارية لخبراء السلطة المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والتحضير للانتخابات، كان هناك طلب خاص من التونسيين للحصول على تجارب مقارنة من دول ومناطق أخرى، دعم عدد من المنظمات الدولية الأخرى للعملية الديمقراطية، بما في ذلك IFES، والاتحاد الأوروبي EU، والمعهد الديمقراطي الوطني NDI، ومركز كارتر، وDRI (Internation Democracy Reporting) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI).

تم تقديم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل أساسي من خلال مشروع دعم العملية الانتخابية في تونس SEPT، والذي بدأ في أبريل 2011 ويهدف المشروع إلى ضمان مشاركة عامة وقوية وزيادة الثقة في عملية الانتقال الانتخابي وبناء أساس مهنية مستقلة والانتخاب الذاتي، كما تم استهداف المشاركين الآخرين في العملية الانتخابية بما في ذلك المجتمع المدني وخاصة تلك التي لعبت دورا في توعية الجمهور.

كما أطلقت IFES أيضا برنامجا للتقييم والدعم الانتخابي والسياسي في تونس في يناير 2011، من خلال العمل الوثيق مع ISIE والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت IFES المشورة بشأن مختلف جوانب العملية الانتخابية، تم الاتفاق على تقسيم العمل والتنسيق بين المنظمات سعى البرنامج المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، بما في ذلك دعم هيئة إدارة الانتخابات لإجراء انتخابات موثوقة وتنافسية ودعم الحكومة التونسية والسلطات

¹ - Luigi Narbone, *op.cit*, p10.

² - آسيا لعمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 6، ص69.

الانتخابية في إنشاء سجل ناخبين موثوق وشامل دقيق، أجرى البرنامج عددا من التقييمات الفنية في وقت حساس، وقدم التدريب للهيئة الدولية المستقلة للانتخابات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وساعد الهيئة على إنشاء وطباعة مواد توعية للناخبين للانتخابات المجلس التأسيسي، بما في ذلك 10000 ملصق ومليون كلمة¹.

ساعد IFES أيضا الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في إنشاء مركز إعلامي لنشر المعلومات المتعلقة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، نفذ المعهد الديمقراطي الوطني أيضا مبادرة على الصعيد الوطني لدعم جهود منظمات المجتمع المدني لمراقبة انتخابات أكتوبر 2011 بمساعدة المعهد أرسل تحالف من منظمات المجتمع المدني أكثر من 2000 مراقب لمراقبة التصويت في جميع أنحاء البلاد.

تعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع النشطاء التونسيين لتبادل الخبرات في التحولات الديمقراطية ومساعدة الأحزاب السياسية، كما سعت إلى تحسين شفافية الانتخابات وتشجيع المشاركة النشطة للمجتمع المدني، بالإضافة إلى نشر 47 عضوا دوليا من بعثة المراقبة EOM لمراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وسع المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته لتنمية القدرات للأحزاب السياسية التونسية، وعملت على مساعدة الأحزاب في جهودها لضمان نظام سياسي ديمقراطي ودعا المعهد الديمقراطي الوطني كبار القادة السياسيين من البلدان التي مرت بتحويلات ديمقراطية حديثة مثل بلغاريا والبرتغال وإسبانيا، لتبادل الأفكار مع الأحزاب التونسية مع استعداد الأحزاب للانتخابات المجلس التأسيسي قاد خبراء المعهد الديمقراطي الوطني مشاورات وورش عمل في تونس وفي جميع أنحاء البلاد حول التنظيم الداخلي، والتواصل الاستراتيجي، واستراتيجية الحملة، وتدريب المرشحين والمشاركة السياسية للمرأة، ومراقبة الاقتراع الحزبي لمساعدة الأطراف في تطوير وسائل هادفة تتناسب مع أولويات المواطنين، كما أجرى المعهد الديمقراطي الوطني دراسات نوعية للرأي العام التونسي، بما في ذلك دراسة تركز على الشباب، وتبادل النتائج مع أعضاء الأحزاب والمجتمع المدني تكميلا لبعثة مراقبة الانتخابات الدولية نفذ المعهد الديمقراطي الوطني أيضا مبادرة على الصعيد الوطني لدعم جهود منظمات المجتمع المدني لمراقبة انتخابات أكتوبر 2011 بمساعدة المعهد، أرسل تحالف من منظمات المجتمع المدني أكثر من 2000 مراقب لمراقبة التصويت في جميع أنحاء البلاد.

¹ - *Promoting Gender Equality In Electoral Assistance: Lessons Learned Comparative Perspective, Country Report For Tunisia: Democratic Governance, United Nations Development Programme. 2014, p13*

عملت IRI أيضا مع الأحزاب السياسية لتزويدهم بالأدوات للوصول إلى الشباب والنساء، لتعزيز قدرة المجتمع المدني على زيادة الشفافية ومشاركة المواطنين في المجلس التأسيسي وتقديم أبحاث عن الرأي العام حول المواقف السياسية المتغيرة.

دعمت DRI منظمات المجتمع المدني في تونس خلال الفترة الانتقالية بدعم من وزارة الخارجية الألمانية والاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية السويسرية، كان الهدف من برنامج DRI هو مساعدة مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني المحلية لتصبح مؤسسات قوية ومستقلة لتعمل كحراس لعملية التحول الديمقراطي في تونس، كما سعى البرنامج إلى تعزيز الفهم العام والتشجيع على زيادة المطالبة بديمقراطية حقيقية يتألف دعم DRI لمنظمات المجتمع المدني من التدريبات وورش العمل ومشورة الخبراء والإنجازات حول الحكم الديمقراطي، مثل القضايا الانتخابية والدستورية.

لقد كانت التدخلات والدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عديدة متنوعة، يبدو أن معظم الدعم الإرشادي الانتخابي الفني من المنظمات الدولية (مثل الإصلاح القانوني والتخطيط اللوجستي).¹

2- صندوق النقد الدولي: أيد حزب النهضة الإصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي وكانت على طرفين متعارضين مع المصالح الاقتصادية لكل من قاعدة الحركة وناخبي الطبقة الوسطى الذين كان الحزب يسعى لاستقطابهم، وتمثلت الإجراءات التي تم اعتمادها في تجميد عملية التوظيف في القطاع العام، وخفض دعم الحكومة للوقود، ورفع سعر الكهرباء والبنزين.²

تم دعم برنامج إصلاح الاقتصاد الكلي الشامل المستمر من خلال صندوق النقد الدولي (بمبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 375% من حصة دولة تونس على مدار 48 شهرا)، ووفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي تشمل الإصلاحات المتفق عليها العناصر التالية:

1. تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي – من خلال وضع سياسة مناسبة -واعتماد سياسة نقدية حذرة هدفها إلى احتواء التضخم – واعتماد مرونة أكبر في سعر الصرف.
2. إصلاح المؤسسات العمومية، وتعزيز الرقابة على أداء العمومية.
3. إقامة هيئة لمكافحة الفساد.
4. تسهيل الوساطات المالية وتعزيز القطاع المصرفي وإصدار القوانين الرقابية (بما فيها إعادة هيكلة البنوك العامة، وإقامة إطار مناسب للتدقيق، وإنشاء نظام رقابي قائم على المخاطر).

¹ - Promoting Gender Equality In Electoral Assistance: Lessons Learned Comparative Perspectiiv, op.cit, p 14.

² - حمزة المؤدب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

5. تحسين الاندماج المالي (إقامة مكاتب ائتمانية جديدة، ومراجعة الحدود القصوى للفوائد على القروض وتطوير آليات وعمل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة). وفي سبتمبر 2016 وافق البرلمان على قانون الاستثمار الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2017 وكان المنتظر من القانون الجديد الذي يشمل 36 مادة أن يشجع الاستثمارات وبعث المشاريع ويهدف إلى الوصول بنسبة الاستثمار من الانتاج المحلي الإجمالي إلى 24% عام 2020، وفي نفس الوقت تم إزالة العديد من العوائق الإدارية التي كانت تواجه المستثمرين الأجانب، ففي شهر مارس 2017 تم الإعلان عن إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار ليلعب دور المنسق بين مختلف الاطراف المتدخلين (بنك تونس المركزي، الوزارات المعنية المتعددة، والقطاع الخاص). ولتكفل بضمان تطوير استراتيجية الاستثمارات الحكومية ومراقبة الإصلاحات التي هدفها تحسين مناخ الأعمال، وأشار صندوق النقد الدولي في بيان صحفي له صادر في 12 جويلية 2017 إلى أن السلطات لها استعداد لتعزيز ودعم إطار الحوكمة، والتحسين من مناخ الأعمال ويشير في نفس الوقت إلى أنه من شأن إقامة الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وكذا الشباك الموحد للمستثمرين، فضلا عن مشاركة تونس في مبادرة "مجموعة العشرين مع أفريقيا" أن تدعم إنجاز الأهداف.¹

لقد شكل دعم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد عامل مهم في نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس حيث رافق الاتحاد الأوروبي تونس في مسارتحولها وكان عامل مشجع وهام في إنجاز الانتقال نحو الديمقراطية في تونس.

¹ - محمود سامي نابي، لتشع تونس من جديد، 14 جانفي 2021: جامعة قرطاج، تونس، ص 80-84.

خلاصة الفصل الرابع:

في هذا الفصل ناقشنا تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الانتقال الديمقراطي في تونس، بدأنا بالتحديات السياسية التي واجهت الانتقال الديمقراطي، شكل النظام السياسي، والثورة المضادة، وفلول النظام السابق، والتحديات الاجتماعية التي شكلت عقبة أمام الانتقال في تونس، والتحديات الاقتصادية، وناقشنا في العنصر الثاني تأثير العوامل الخارجية على الانتقال الديمقراطي من التحديات الإقليمية والخارجية، حيث ناقشنا دور دول الجوار وتأثير العوامل الدولية منها تأثير الدول الكبرى، وخلصت الدراسة إلى دراسة تأثير دول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية التي كان لها دور مهم مباشر على الانتقال في تونس وخلصت الدراسة إلى معرفة أسباب نجاح الانتقال ومستقبل النهضة في العمل السياسي في تونس.

1- نجحت النهضة في تفعيل الآليات المؤسسية والقانونية والسياسية المتاحة وتنظيمها لخلق أرضية قانونية مرنة لمواجهة المشكلات الهيكلية والبنوية لعملية الانتقال الديمقراطي، وتسمح باتخاذ سياسات أكثر فاعلية في رسم مستقبل الحل السياسي.

2- الأخذ بمبدأ الحوار عوض الإقصاء والتمهيش لما له من أثار إيجابية على أداء التوافق السياسي الذي قامت به حركة النهضة إلى بناء السلطة وإعادة تصحيح مسار النظام السياسي في تونس، لكن شهدت هذه الفترة مجموعة من العراقيل والتحديات الاجتماعية والسياسية أثرت على أداء الحركة خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، كان الامتحان الحقيقي أمام حركة النهضة هو قدرتها على التعامل مع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الثورة من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرتها على امتصاص حالة الهشاشة التي تمر بها أي دولة تعاني اهتزاز كبير مثل الثورات والانتفاضات، وكذا قدرتها على توحيد القوى السياسية في ائتلافات موحدة لمواجهة المشاكل والعقبات التي تواجه أي عملية تحول ديمقراطي بعد ثورة ما.

3- أثبتت تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس أهمية أن ينطلق خيار الانتقال بإرادة وطنية تضمن مشاركة كل الأطراف المختلفة ومنظمات المجتمع المدني في تحديد شكل النظام وتحقيق أهداف التحول الديمقراطي.

4- أثبتت الدراسة أن المقاربة الانتقالية تصلح لتفسير حالة الانتقال في تونس التي تركز على دور النخب في المراحل الانتقالية، وما تتوصل إليه هذه النخب الفاعلة من توافقات سياسية وتعاقدات وآليات انتقالية وهذا ما حدث من خلال التقارب بين النهضة والعلمانيين.

5- أثرت العوامل الداخلية والخارجية على الانتقال الديمقراطي في تونس وشكلت تحدي واجه حركة النهضة منذ توليها الحكم في تونس، فضلا عن أن الدول التي تمر بتجارب تحول ديمقراطي بعد الثورات والانتفاضات غالبا ما تواجه أزمات اقتصادية واجتماعية فتصبح إدارة الدولة حينها في غاية الصعوبة، وكثيرا ما تدخل الحكومات التي تعتلي سدة الحكم في الفترات الانتقالية في أزمات شديدة، وهو بالفعل ما واجهته النهضة والحزبان اللذان تحالفا معها والأمر الآخر أن النهضة كانت تريد توزيع المسؤولية على كل الفصائل السياسية، وأنها أيضا كانت تريد تسلم الحكم تدريجيا لأن أعضائها كانوا غير مؤهلين لإدارة دولة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن فهم مسار الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي جد صعبة نظرا للمتغيرات التي تفرضها البيئة الخارجية مقابل صعوبة البيئة العربية بما يتماشى وخصوصية البيئة التي برزت فيها، وفي محاولة المفكرين نقل التجربة الانتقالية في العالم العربي لأن الدول العربية سلوكها محدد بتنوع العديد من المتغيرات منها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المبادئ والقواعد والمنهاج لتفسير الواقع العربي، وهذا ما أكده الباحثون خاصة بعد تجربة تونس في الانتقال الديمقراطي بعد 2011 ووصول حركة إسلامية للحكم لأول مرة في تاريخها، والدور الذي لعبته الحركات الإسلامية في أحداث الربيع العربي، وبالتالي لا يمكن تصور أن تكون خارج المشهد السياسي لأي عملية تغيير للأنظمة السياسية العربية، هذه الحقيقة التي أكدها الباحثون لما تمثله هذه الحركات من قوة تعبوية وتنظيمية، منها حركة النهضة التونسية التي قادت الانتقال الديمقراطي في تونس، ويعود نجاح حركة النهضة التونسية لحسن إدارتها للفترة الانتقالية بالتوافق وتجاوز الاعتبارات الفكرية والإيديولوجية بالنسبة للحركات الإسلامية، إضافة إلى براغماتية القيادة السياسية التي أسست لفكرة إشراك كافة التشكيلات السياسية لتقاسم أعباء ومسؤوليات إدارة الحكم بخاصيتي التدرج وضبط النفس وبتابعهم منهج المشاركة لا المغالبة. وتحقق الانتقال الديمقراطي نظرا لحيادة الجيش وضعف تأثير العامل الخارجي، وما يمكن قوله هو أن حركة النهضة أثبتت كفاءة غير عادية في تحقيق أهدافها السياسية الملحة من خلال بسط صلاحياتها على لجنة الإصلاح السياسي وهي الجهة الأكثر أهمية بين أطراف متعددة تشكلت من أجل إدارة ومعالجة عملية التحول الديمقراطي، ولم تستفرد حركة النهضة بالحكم بل أفسحت المجال لأحزاب أخرى لمشاركتها في الحكم، ورغم عدم تجانس أحزاب الترويك الإيديولوجيا إلا أنها صمدت في الحكم لمدة سنتين، وقراءة للتنازلات التي قدمتها حركة النهضة نرى أنه كان عليها أن تبدي فيها بعض مظاهر القوة والثبات على المبادئ التي لطالما كانت تدعو إليها.

لقد أثبتت حركة النهضة احترامها للعملية السياسية في النصر والهزيمة معا، وبدلا من التثبيت بالسلطة أو العمل لإبطال نتيجة الانتخابات بالقوة اعترفت بالهزيمة حتى قبل إعلان النتائج النهائية وأثبتت إيماننا حقيقيا بأن مصلحة الوطن تعلو على مصلحة الحزب وبهذا سجلت حركة النهضة سابقة في العالم العربي لحزب إسلامي يأتي للسلطة ويخرج منها وفقا لصناديق الاقتراع وإرادة الشعب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- قائمة الكتب:

1. إبراهيم توفيق حسنين، الحركات الإسلامية والسلطة في دول "الربيع العربي" قضايا وتساؤلات، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول، ط1: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
2. أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
3. الأفندي عبد الوهاب (وآخرون)، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.
4. البوشي شريف، الانتقال الديمقراطي العوامل والمراحل والأشكال، دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، 8 نوفمبر 2019، 19-2019.
5. أحمد زكي، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
6. أحمد زكي، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، الحركة الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي.
7. الجورشي صلاح الدين، ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، ط1: مؤسسة الفكر العربي، 2014.
8. الجورشي صلاح الدين، قراءة في خصوصية الاستلام الحركي في تونس، حركة النهضة نموذجاً، تونس الانتقال الديمقراطي العسير: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
9. - الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، دراسات سياسات عربية، العدد 6: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير، 2014.
10. سالم محمد الحاج، الاستلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلبات الحركات الاجتماعية، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، مارس، 2016.

11. سالم محمد الحاج وآخرون، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، أوراق ورشة عمل من تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية: الجامعة الأمريكية، بيروت، مارس 2016.
12. الزبيدي فرج حمد سالم، ندوة المصطلحات المعاصرة وأثرها في تكوين الرأي العام-رؤية تأصيلية: جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم، السودان، 3 نوفمبر 2016.
13. المالكي امحمد، الأسس الدستورية للجمهورية التونسية، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
14. المديني توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها: اتحاد الكتاب العرب، سوريا.
15. المدني عزيزة، قراءة في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، للمؤلف علي خليفة الكواري (وآخرون): مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
16. السيف توفيق، تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعودية، كتاب مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ندوة مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يونيو 2014.
17. السعدي محمد، الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي، تحديات السلطة وتحولات الخطاب، حركات الإسلام السياسي والسلطة. في العالم العربي، الصعود والأفول، ط1: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
18. السيد رضوان، الإسلام السياسي ومسألة (الشرعية) في المجتمع والدولة، الظهور والمآلات والمستقبل، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، 2014.
19. العلام عبد الرحيم، الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1: المركز الثقافي العربي، المغرب، 2014.
20. العنبيكي طه حميد حسن، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية: دار الأمان، ط1، 2015.
21. القديمي نواف بن عبد الرحمن، الإسلاميون وربيع الثورات العربية: الممارسة المنتجة للأفكار: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل

22. القصير كمال، التوافق وبناء الدولة في التجارب المغاربية: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري، 2014
23. القرقوري معتر، النظام السياسي التونسي: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2020.
24. الرنتيسي محمود سمير، السياسة الخارجية القطرية، تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر، 2014.
25. الشباني رضوان أحمد الشمصان، الحركات الأصولية في العالم العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
26. الشريف عبد الله محمد، مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
27. الشريف محمود، محمد عثمان بشير، مستقبل علاقات الغرب بالإسلام السياسي في الشرق الأوسط في مضمار التنافس الحضاري والاختراق الاجتماعي، التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2000.
28. التليدي بلال، مراجعات الإسلاميين، دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، ط1: مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.
29. أنحاس عبد القدوس، جدل الإسلاميين الخلاف العلماني-الإسلامي (حالة المغرب نموذجا)، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
30. بورقا فرنسوا، الإسلام السياسي صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري، ط2، القاهرة: دار العالم الثالث، 2001.
31. بورقا فرنسو، الإسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة، سحر سعيد، ط1، سوريا: شركة قدمس للنشر والتوزيع، 2006.
32. بحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
33. بن مراد شيراز، الإعلام التونسي قبل وبعد الثورة: بين المعاداة والحرية والتهميش، كتاب الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية "إشكاليات ورؤى": منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2016.

34. بريك الهادي، من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، الإسلامية في تونس (مسيرة ألم وأمل)، أحميدة النفير وآخرون: سلسلة كتاب الإصلاح، الكتاب الثالث، جوان، 2015.
35. بشارة عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2020.
36. دحمان عبد الحق، استراتيجية عمل الأحزاب الإسلامية، قراءة نقدية في المنظور السياقي: مركز المجدد للبحوث والدراسات، تركيا، 3 أوت 2021.
37. دشلي كمال، منهجية البحث العلمي: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.
38. حدوق وليد، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – والاجتماعية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، ط1: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، فبراير 2012.
39. طارق حسن، دستورية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، ط1: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2016، بيروت.
40. طرشونة لطفي، منظومة التسلط في النظام السياسي قبل 14 كانون الثاني/ يناير، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، قطر، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012.
41. ليهارت آرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر، زينة حسني، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006.
42. ماضي عبد الفتاح، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع دراسات الديمقراطية: في بلدان العربية، بيروت، لبنان، ماي 2009.
43. مهنا نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
44. محمود مصطفى، الإسلام السياسي والمعرفة القادمة، القاهرة: مطبوعات أخبار اليوم (د،س،ن).
45. الزين حسن محمد، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1: دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، 2013.

46. نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، ط1، عمان: الجنان لنشر والتوزيع، 2013.
47. سالم أحمد، عمرو بيروني، التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي ما بعد السلفية، قراءة نقدية في الخطاب السلفي المعاصر، ط1، لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات.
48. - سالي العيفة، الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية، دراسات إسلامية.
49. عبد الرزاق خليل أميرة، النظام السياسي بين، ط1: المكتب العربي للمعارف، 2015.
50. علي محمد علوان، ياسر علي إبراهيم، الأنظمة السياسية العربية والإسلام السياسي، دراسة في آثار الحراك الجماهيري.
51. علي نبيل، محددات موقف النظام الدولي من التحول في العالم الإسلامي: أركان للدراسات والأبحاث والنشر، (د.ب.ن) (د.س.ن).
52. عماد عبد الغني، الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، سبتمبر 2013.
53. عمارة محمد، الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2003.
54. فولر، غراهامي، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد محمود التوبة: بلغريف ما كميلان.
55. فليدمان نوح، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
56. قنديل رائدة، غسان أبو حسن، حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين، حزب الله نموذجاً، ط1، (د، ب، ن) : مركز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية الديمقراطية، 2008.
57. روا أولفيه، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة، نصيرة مروة، ط2، لبنان: دار الساقى للطباعة العربية، 1976.
58. رمضان حسن، الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي أية علاقة، الدين والسياسة والديمقراطية، ط1: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، 2007.
59. إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجاً، ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018.

ب-المجلات :

1. أزروال يوسف، ليلى لعجال، اللامركزية والانتقال إلى الحكم المحلي بتونس – المرتكزات القانونية والسياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، 2021.
2. أزوال يوسف، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 06.
3. احمادي يوسف أحمد، محسن رمضان جابر، أثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارستها السياسية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد التاسع: المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر، 2019.
4. أحمد محمد، هيفاء، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والخمسون، جامعة بغداد.
5. الأخضر إيهاب، الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جويلية، 2021.
6. الأخضر إيهاب، الثورة التونسية وآليات التوافق السياسي، مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، 2022.
7. البكري ياسين سعد محمد، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، 2009.
8. الجبوري صباح محمد صالح، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية: كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 11.
9. لجلاد أحمد، حركة النهضة إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية، أوراق سياسية: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
10. ألو جاموس نيهان سالم مرزق، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 24، 2020.
11. الزبيدي طارق عبد الحافظ، تغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي، دراسة في المقومات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية.
12. الحمداني كفاح عباس رمضان، حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10، جامعة الموصل.

13. اللولب حبيب حسن، الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد3، جانفي 2017.
14. اللولب حبيب حسن، الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد3، جانفي 2017.
15. المكي دراجي، عبد الفتاح سويد، المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد03 .
16. المعيني محمد كاظم، ثورة تونس الواقع والمستقبل، دراسات دولية، العدد59 .
17. النعيمي لقمان عمر محمود، تركيا والثورات العربية، تونس، مصر، ليبيا، مركز الدراسات الإقليمية، العدد33: جامعة الموصل.
18. لعاب محمد رفيق، تداعيات ثورات الربيع العربي على عملية التغيير عند الحركات الإسلامية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 5، جانفي 2018.
19. العبدوي جليلة، السجل الإسلامي العلماني في الخطاب السياسي العربي، حركة النهضة التونسية أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد01، 2020 .
20. العلمي فريدة، البراغمية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات 1207 العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 09، مارس 2018.
21. العمري ربيعة، محمد عبد الكريم عدلي، محددات دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد1.
22. العناني خليل " الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي"، أسئلة المشروع والأيدولوجيا والتنظيم، سياسة عربية، العدد18، كانون الثاني / يناير، 2012.
23. الصباغ فؤاد، الأوضاع الاقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد07.
24. الرباع جواد، العدالة الانتقالية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الثامن، 2018 .
25. الرديسي حمادي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية، العدد18، يناير 2016.
26. - الهواري بالحاج ، ثورات الربيع العربي :أسبابها ونتائجها ، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد 02 ، المجلد09 .

27. الخزايلة يوسف، الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010-2013م، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد03، 2015.
28. الخنيسي زينب خليل، الفصل بين السياسي والدعوي لدى حزب حركة النهضة التونسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، الجزء1.
29. بالنور علاء الدين، التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12، العدد01، أبريل2021 ..
30. باري عبد اللطيف، نزيهة عمران، التجربة البرلمانية التونسية واقع وآفاق، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد02، أبريل 2018 .
31. باري عبد اللطيف، سمير باهي، تأثير التحولات السياسية في تونس وليبيا بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد46، مارس 2017.
32. بهار حسين، التجربة والتحول الديمقراطي، دفا تر السياسة والقانون، أبريل 2011 .
33. بوجمعة جاب الله، طوال عبد العزيز، جدلية سطوع وأفول حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد7، 2020.
34. ببودي نبيلة، الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد8، جوان.
35. بوزازي خليفة، الحركات الإسلامية وإشكالية الممارسة السياسية في العالم العربي: التحديات والرهانات، مجلة مشكلات الحضارة، جوان 2016 .
36. بوزيدي حمزة، التغيير السياسي في تونس بعد 2011 : بين المسار الدستوري والفعل الثوري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد01 .
37. بوزيدة ضاوية، رياض بوريش، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد02، جويلية 2020.
38. بوعامر خديجة، التعاضدية مدخل تحليلي لدراسة استمرار النمط النيوباتريمونيالي للحكم في افريقيا، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد03، 2020.
39. بوعزارة أحلام، أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد29.

40. بوروني زكرياء، دروس علم الانتقال الديمقراطي من تجليات الربيع العربي: هل تصمد فرضية الاستثناء، مجلة العلوم القانونية السياسية، المجلد 10، العدد 3.
41. بطيب نريمان، عبد اللطيف بوروي، حوكمة الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.
42. بن داود ابراهيم، صعود وأفول قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية: (دراسة تجارب المشاركة السياسية لحركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 1.
43. بن يوسف نبيلة، كريمة بلهوار، النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس منذ الاستقلال إلى ما بعد "ثورة الياسمين"، المجلة النقدية.
44. بن مرزوق عنتر، مستقبل حركات الإسلام السياسي بعد فشل ثورات الربيع العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 49، 2019.
45. بن شعبان رمضان، التغيير السياسي والعدالة الانتقالية في تونس في أعقاب 2011، توطيد الديمقراطية في مواجهة المصالحة الاقتصادية، مجلة المفكر، العدد الرابع عشر، 2017.
46. بروك حليلة، آلية حل البرلمان في الأنظمة المغاربية على ضوء الإصلاحات الدستورية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 14، أكتوبر 2016.
47. برحاييل لودودة أميرة، الحركات الإسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي، حركة النهضة التونسية كحالة دراسة، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 2، الجزائر، 2017.
48. برطال حمزة، نهاية الدستور التونسي لسنة 1959، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.
49. بشارة عزمي، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد 30، يناير 2018.
50. جبر حافظ عبد العظيم، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003، الواقع، الإشكالية، الحلول، المجلة السياسية والدولية.
51. جزار مصطفى، تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016.

52. جلطي منصور، حول الديمقراطية والانتقال الديمقراطي - دراسة في المفاهيم-، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 02، 2021.
53. هندي أمل، ونزار جودة، التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، قراءة في أفكار محمد حسين فضل الله، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 6، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
54. هرموش منى، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 15، جانفي 2017.
55. وحشي أمير، عمر فرحاتي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
56. ويكن فازية، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة مابعد الثورة، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 8، ديسمبر 2013.
57. وناسي لزهر، الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى، مقارنة في الاستعصاء الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 1، 2021.
58. زيتوني محمد، موقف المنظمات الدولية الحكومية من قضايا التحول الديمقراطي، في الأنظمة السياسية العربية بعد الربيع العربي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.
59. زنبط فريحة، محمد الناصر بوغزالة، السلطة المحلية في الدستور التونسي لسنة 2014، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
60. زغوني رابع، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، 2019.
61. زروقي عدنان، عبد الدين بن عمراوي، تعثر الإصلاح السياسي وتحديات البناء الديمقراطي للدولة في تجارب مابعد الحراك: الدول المغاربية (تونس. الجزائر. المغرب) أنموذجا، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 02، العدد 7، جوان 2019.
62. حبشي مسعود، أحمد طعيبة، العوامل المؤثرة في الأداء السياسي لحزب النهضة التونسية بعد التغييرات السياسية في الفترة 2010-2014، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 13، 2019.

63. حواس زهيرة، تأثير مدركات المخاطر الأمنية على الإصلاح الأمني في المراحل الانتقالية مضامين الطرح النظري وتحديات الواقع الممارساتي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021.
64. حمداني الوناس، الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر 1989-1992، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 6 العدد 1، جوان 2019.
65. حمدي محمد أديب، إدارة أحزاب الإسلام السياسي للمراحل الانتقالية: حركة النهضة في تونس أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.
66. حمد زياد جهاد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر.
67. حمود محمد ابتسام، عواد إبراهيم خضر، حركة النهضة الإسلامية وعلاقتها مع النظام التونسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 10، العدد 36.
68. حملة صبرينة، العامل الخارجي في أدبيات التحول الديمقراطي في العالم العربي قراءة نقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
69. حسين يوسف بشار، وجيه عغد علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية، جماعة الإخوان المسلمين نموذجا"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد الأول، 2011.
70. كوفمان ويتس تمار، الأحزاب الإسلامية، ثلاث أصناف. ترجمة الزيتونة، مجلة الديمقراطية، journal of Democracy: الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية، جامعة هوبكنز الأمريكية، المجلد 19، العدد 3، 2008.
71. كيم سمير، وهيبة كواشي، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي لشغل نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2020.
72. كعش سامي، مصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
73. كعبية سالم البهلول، التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 10، يناير 2020.

74. كربوسة عمراني، سهام زروال، الإصلاح الدستوري في الخبرة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر، 2018.
75. كرواز الأمين، نقاش العلاقات المدنية-العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر (2011-2014)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
76. كرزازي محمد، إدارة حركة النهضة التونسية للمرحلة الانتقالية 2011-2014، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، ماي 2018.
77. الأطرش إسماعيل، قوي بوحنية، مبدأ عدم مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا أمام البرلمان وأسس في النظام الدستوري الجزائري والنظام الدستوري التونسي، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020.
78. ملم إبراهيم، مفهوم المواطنة والوطن في فكر الحركات الإسلامية من خلال ممارستها السياسية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، ديسمبر 2017.
79. لعمراني آسيا، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 6.
80. محمد مجاهدي، العملية الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبل الحركات الإسلامية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 2، 2014.
81. مجاهد حمزة، وعبد الحليم غازلي، دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 1.
82. مجدوب رفيقة، الدولة في فكر الحركات الإسلامية الجزائرية، منيرفا، مجلد 03، عدد 06، جوان 2017.
83. مدوني علي، إصلاح القطاع الأمني في بلدان الربيع العربي: التجربة التونسية أنموذجا، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 5، أكتوبر 2021.
84. مهني مراد، المسار الدستوري والسياق الثوري في تونس: قراءة سيوسولوجية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2021.

85. مهني مراد، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015.
86. مزيان خزار الخزار فهد، أبعاد الموقف الجيوسراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: (ثورتي تونس، ومصر أنموذجا)، مجلة أبحاث البصرة العلوم الإنسانية، المجلد 38، العدد 1، السنة 2013.
87. ملاح السعيد، ساعد بلواضح، الانتقال الديمقراطي في إسبانيا: إستراتيجية التدرج في بناء التوافقات الانتقالية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020.
88. ملاح السعيد، عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 05، جوان 2013.
89. مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج، دفاتر السياسة والقانون، أفريل 2011.
90. مسعودي يونس، التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، مارس 2014.
91. مسعودي يونس، الانتقال الديمقراطي بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1.
92. معاوي وفاء، ظريف شاكر، حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الإسلامية في دول الربيع العربي- دراسة في التجربة التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، جويلية 2018.
93. مصباح علي، محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 1، العدد 2، أكتوبر 2015.
94. مرزوقي عمر، فايزة صحراوي، الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: رؤية نظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جانفي 2016.
95. مختاري فيصل، هاشمي سي جيلالي، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020.
96. ناجي لمياء، الاستفتاء الدستوري في ظل الدستور التونسي لسنة 2014، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 14، أكتوبر 2016.

97. سالمي عائشة دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية، دول ما بعد الحراك العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 01، 2021.
98. ساعد رشيد، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1.
99. سوالم أحمد، الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي، نموذج حركة النهضة، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل.
100. سيدي بوبكر بومدين، جرایة الصادق، أثر التحولات السياسية في المنطقة العربية على تفاعلات النظام الإقليمي العربي، مجلة آفاق علمية، العدد 03، المجلد 13، 2021.
101. سليمان محمد، مصطفى مرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس، فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2021.
102. سعداوي ثامر، الولاء والغنيمة: الزبونية السياسية في المؤسسة التشريعية التونسية مجلس المستشارين نموذجا (2005-2011)، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03.
103. سعدة فيروز، انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 1، المجلد 31.
104. عباس عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد، 2014.
105. عبد اللاوي سامية، أثر الانتقال الديمقراطي على عملية تعديل الدستور لسنة 2016، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، خنشة، المجلد 02، العدد 08، جوان 2017.
106. مؤيد عبد اللطيف سامر، أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي، مجلة رسالة الحقوق، العدد 02، 2013.
107. عبد المولى عز الدين، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
108. عواد منى جلال، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي، أنموذج حزب الله، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 1، 2014.

109. عواد منى جلال، فاطمة عيال طعان، علي نجم العبد الله، دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي، دراسة حالة الانتخابات التونسية عام 2019، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، 2021.
110. عوني كامل مروان، أحمد مشعان النجم، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أحداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية، دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة، مجلة قضايا سياسية، العدد 62، السنة الثانية عشر، 2020.
111. عزوق نعيمة، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجا 2011-2017، مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 01، جوان 2018.
112. علي موسى رابح، الإصلاح السياسي وإشكالية تجديد البنى، الاجتماعية السياسية، قراءة في سيرورة الانتقال الديمقراطي الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017.
113. فوكة سفيان، إشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي: بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، جوان 2020.
114. فكرون عبد الحق، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي، الخلفيات والأبعاد، مجلة الفكر، العدد 9.
115. فريخ زينب، النخب التونسية في ظل تحولات المشهد التونسي بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
116. صالح أسماء، جدلية التنظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1.
117. قادري نور السادات، سماعيل بن حفاف، انتقال تونس: من شرعية الانتخاب إلى شرعية التوافق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر، 2021.
118. قط سمير، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.
119. قصاص هنية، عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي لعام 2014، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02.

120. قريوع عبد الرزاق، إشكالية الدولة في مشروع الإسلام السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد 01، 2019.
121. رحالي محمد، إصلاحات الدولة التونسية ومهددات المشروع السياسي الاقتصادي الجديد، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02.
122. رحيمي عيسى، قرقاد عادل، ظاهرة البطالة: مفهوما، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00، 2018.
123. شهيد عبد السلام، عجمي العيسى، جدل الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020.
124. شليغم غنية، الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، دراسة سيسيو-سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان، 2012.
125. القاضي عادل تركي، الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن: (2011 – 2014)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 03، 2015.
126. تركي وليد، الإشكالية الدستورية في الانتقال الديمقراطي في تونس، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، 2016، الجزائر.
127. خشان علي، أثر الثورات والربيع العربي على الدساتير، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06، العدد 02.
128. ذويب العيد، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس. الجزائر. المغرب)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021.
129. ذويب العيد، مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية بالدول المغاربية لما بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، مجلة الدراسات القانونية، السياسية، المجلد 08، العدد 1، جانفي 2022.
130. غالم نجوى، أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 1، أكتوبر 2017.

ج-التقارير:

1. الديميري نسرين، الجمهورية التونسية، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي 2013 : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 2013.

2. بن عثمان روضة، تستطيع أن تحكم ولكنك لا تستطيع أن تحكم، رؤى الشباب التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة بعد الثورة، تقرير مؤتمر، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا.

3. غوان دوبرتوميو، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2014: مركز كارتر.

4. تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022، مشروع قانون المالية 2022، الجمهورية التونسية، ملحق 01.

5. تقرير: مركز الجزيرة للدراسات: أزمة سياسية بغطاء دستوري، 28 فيفري 2021، تونس.

د- الأطروحات:

1. أبو حشيش شفيق أحمد عبد الرحمن، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا) (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)

2. البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011).

3. الزعنون خضر موسى محمد، تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم " دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2013، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة).

4. الغرابية براء بركات حمد، الأحزاب الإسلامية ودورها في الحياة السياسية المعاصرة: حزب حركة النهضة في تونس نموذجا، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة الملايا، كوالالمبور، 2016).

5. بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة 3، 2009-2010).

6. دحماني مولود، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011-2015، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات متوسيطية ومغربية، كلية

- الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2016).
7. هادي سهيلة، تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس 2010-2018، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص، سياسات عامة مقارنة وحوكمة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2019-2020).
8. حاجي عمر حاجي سليمان، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد 2003، الفرص والتحديات، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، جامعة الشرق الأدنى، 2020، نيقوسيا).
9. يوسف علاء الدين، الثقافة الديمقراطية والحكامة المحلية: دراسة مقارنة في الدول المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، (2021).
10. كبير سيد أحمد، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء 1989-2013 (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3).
11. كربوسة عمراني، الحركة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2005).
12. لرقط الحسين، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسخ الديمقراطية في تونس 2010-2019، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيم السياسي الإداري، جامعة الجزائر3، 2019-2020).
13. ملم إبراهيم، مفهوم التغيير لدى الحركة الإسلامية بين الدعوة والإصلاح السياسي في زمن الحراك الراهن لبعض الشعوب، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص دعوة إسلامية، جامعة باتنة 1، 2018).

14. مسعودي يونس، علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير دراسة حالي الجزائر والمغرب 1990-2014، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020).
15. نوري عزيز، الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1).
16. سعيد ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب الغربي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، 2015-2016).
17. صحراوي شهرزاد، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب 1996-2017، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019).
18. شوبكي محمود سليم هاشم، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016).
19. خالدي أحمد، تجارب حكم الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الحراك العربي، دراسة تحليلية مقارنة لتجارب الحكم في تونس ومصر (2011-2017)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، السياسات المقارنة، جامعة زيان عشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020).

ه-الملتقيات:

1. بوعامر خديجة، دور الريع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي، الملتقى الدولي: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل للدراسات المستقبلية Collection 2018، home page.
2. بورياح سلمة، الحوكمة المفتوحة كآلية لترشيد الحكم في تونس، أشغال الملتقى الوطني، إشكاليات المؤسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا، المنعقد بتاريخ 8 ديسمبر 2020.

و-مواقع الإنترنت:

1. إبراهيم حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري (www.aljazeera.net). (تم التصفح 2019/05/05).
2. طوالة حسن محمد، خطر الإسلام السياسي بين الحقيقة والافتعال ، { catasp.d.1397 }
18/10/2017، تم التصفح { http://www.abewar.org/debat/shau }.
3. لبوس أمين، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات، كانون الثاني، 2020.
(http://www.lebarmy.gov.lb/)
4. عفان محمد، ما بين صيف 2013 وصيف 2020 فيم أخطأ مسار الانتقال الديمقراطي في تونس؟ (https://arabicpost.net) ! تاريخ التصفح 2022/01/11.
5. رزق هدى، لماذا تراجعت النهضة في تونس؟ (http://www.almayadeen.net) تاريخ التصفح 2022 / 02/12.
6. شريف طه، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال: المعهد المصري للدراسات،
{https://eipss—eg-org.cdn.amp}، (تاريخ التصفح 2020/6/2).
7. غالي خليل، تأثير مبدأ الفصل بين السلطات في الممارسة السياسية والمؤسسية-دراسة حالة المغرب - الجزائر - تونس. (www.maroclaw.com)
8. أهم محطات الخلاف بين النهضة والرئيس التونسي، ومن الذي أوصل البلاد إلى هذه الأزمة
(https://www.arabicpost.m?) (تاريخ التصفح 12/10/2021).
9. محمد اليوسفي، الغنوشي ونوستالجيا "معركة المساجد": خارج اللحظة التاريخية، {https://www.almayadeen.net/articles} {تاريخ التصفح 2022/11/15}.
10. سهام الدريسي، الاتحاد العام التونسي للشغل، المكون المدني المشارك في إدارة الحكم، تم التصفح في {2022/07/18} {https://fikercenter.com}
11. سلام الجمل، حركة النهضة التونسية بين الخطاب والممارسة السياسية، {https://democraticac.de} {تم التصفح 2022/09/15}
12. رجاء البصلي، مستقبل حركة النهضة في تونس، {https://carnegieendowment.org/sada}، {تم التصفح 2022/09/11/2022}.
13. سارة فوير، من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية الإسلامية: «حركة النهضة» التونسية تغيير مسارها {https://www.washingtoninstitute.org}، {تم التصفح 02/11 -

14. بلال التليدي، "النهضة" التونسية.. قراءة في الفصل بين الدعوي والسياسي، {<https://arabi21.com/story>، {تم التصفح 202/07/11}.
15. عبد العزيز الخميس، تونس: حركة النهضة وحيدة في مواجهة أزمتهما، {<https://www.skynewsarabia.com> تم التصفح 2022/17/03}.
16. حمزة المؤدّب، خروج النهضة المُرتبِك من الإسلام السياسي، {<https://carnegieemec.org/2019/10/29>} تم التصفح {2022/08/02}.
17. عادل الثابتي - حمدي يلدز، "الغنوشي": توجّه "النهضة" نحو تمايز "السياسي" عن "الدعوي" نضج ينسجم مع الدستور {<https://www.aa.com.tr>، {تم التصفح 2022/06/11}.
18. أنور الجمعاوي، الإسلام السياسي في تونس بعد "الربيع العربي": قراءة في تجربة "حركة النهضة"، {<https://www.mominoun.com/articles>، {تم التصفح 2022 /6/2022 01}.
19. حمادي معمري، هل تورطت "حركة النهضة" في الاغتيالات السياسية في تونس؟، {<https://www.independent>}
20. الشاذلي خليل، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالي وإلى الغنوشي، {<https://kapitalis.com/anbaa-tounes/2017/04>، {تم التصفح 2022/10/9}.
21. فريد بن بلقاسم، علاقة حركة النهضة بأنظمة الحكم في تونس منذ نشأتها إلى 2022، {<https://trendsresearch.org>، {تم التصفح 2022/08/09}.
22. صباح بالة، مفهوم الانتخابات، {<https://political-encyclopedia.org>، {تم التصفح 2022/12/01}.
23. زهير إسماعيل، تونس.. الانقسام الاجتماعي حقيقة الحقائق، {<https://www.aljazeera.net>} تاريخ التصفح 2022/08/11.
24. عامر العبود، مفهوم العدالة الاجتماعية، {<https://www.hellooha.com>، {تم التصفح 2022/09/12}.
25. آية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، {<https://democraticac.de>، {تاريخ التصفح 2022/07/12}.
26. نسرين اليوسفي، أكثر من عقد على اندلاع الثورة: سيدي بوزيد بين استمرار التهميش وانتظار إنصافها، {<https://ultratunisia.ultrasawt.com>، {تم التصفح 2022/12/21}.

27. خالد الطراولي، تونس على صفح ساخن ، { <https://www.aljazeera.net> }، { تم التصفح 2022/03/12 }.
28. صلاح الدين الجورشي ، نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة، { <https://www.noonpost.com> }، { تاريخ التصفح 2022/09/12 }.
29. عبد الرحمان بنكرارة، المجلس القومي التأسيسي التونسي: الدستور الذي أراده الحبيب بورقيبة 1955-1959، { <https://democraticac.de> }، { تم التصفح 2022/23/12 }.
30. مولدي الاحمر ، النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي : مثال الاتحاد العام التونسي للشغل ، { <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org> }، { تم التصفح 2022/06/11 }.
31. مصطفى بكري ، لماذا تراجعت حركة النهضة في انتخابات 2014، { <https://www.elaosboa.com> }، { تم التصفح 2022/12/30 }.
32. فتحي بلعيد ، طلاق بالثلاثة بين " النهضة " والسلفيين في تونس ، { <https://www.alaraby.com> }، { تم التصفح 2022/09/11 }.
33. وفاء خيرى ، كيف ظهر مصطلح البراغماتية وهل هي شئ سئ كما يشاع ، { <https://www.ts3a.com> }، { تم التصفح 2022/09/12 }.
34. فرحات عثمان ، مفهوم الدولة المدنية في بتونس، { <https://kapitalis.com> }، { تم التصفح 2022/07/12 }.
35. فيصل البطانية ، ماهية الحكومة الانتقالية ، { <https://www.ammonnews.net> }، { تم التصفح 2022/09/11 }.
36. حسن الطرابلسي ، الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، { <https://myportail.com> }، { تم التصفح 2022 /09/11 }.
37. خالد السرجاني ، فلول النظام السابق ، { <https://www.albayan.ae> }، { تم التصفح 4/12/ 2022/0 }.
38. توفيق المديني، الانتقال الديمقراطي المتعثر في تونس.. قراءة في كتاب، { <https://arabi21.com/story> }، { تاريخ التصفح 2022/03 /11 }.
39. سبف الاسلام عيد ، الإمارات والحرب على الربيع العربي.. هل تنجو تونس من حلف الثورات المضادة؟، { <https://www.aa.com.tr> }، { تم التصفح 2022/09/04 }.

40. عبد النور بن عنتر، النهضة وفصل السياسة عن الدين ، { <https://www.alaraby.com.hk> } تم

التصفح {2022/04/11}

و-باللغة الأجنبية:

A.books:

1. Rory McCarthy , *Will Tunisia's fragile transition survive the Sousse attack? Tunisia's Volatile Transition to Democracy* , Middle East Political Science , November 6. 2015.
2. G-Shabbir Cheem, *Democratic Transition and Consolidation: Regional Practices and Challenges in Pakistan: Pacific Governance and Democracy Initiative*, East- West Center.
3. Scoot Mainwaring, *Transitions To Democracy And Democratic Consolidation: Theoretical And Comparative Issues* , Working Paper 130- November. 1989
4. Thierry Fabre, *L'Islam, La liberté ou peur?*: Edition Parentheses, marseille, 2012.
5. Monica Marks, *How Egypt's coup really affected Tunisia's Islamists* , *Tunisia's Volatile Transition to Democracy*, 6 November 2015 .
6. Anne Wolf, *POLITICAL ISLAM IN TUNISIA the History of Ennahda*: Oxford University Press , 198 Madison Avenue, New York, NY 10016, Copyright © Anne Wolf. 2017..

b- Articles:

1. Sangmook Lee, *Democratic Transition and the Consolidation of Democracy South Korea, Taiwan Journal of Democracy*, Volum 3, N°1, July 2007.
2. Laryssa Chomiak, *Tunisian Democracy 10 Years after Th Revolution : A Tale of Two Experiences*: German Development Institute, 2021.
3. said Adejumobi, *Africa and Challenges of Democracy and Good Governance in th 21st Century*. Addis Ababa. 200.
4. Tarek Ben Chaabane, *Social Rights in Post -Revolutionary Tunisia: Is a Consensus- driven Policy on The table?*: POLICY BRIEF, TUNISIA (EUSPRING) , 7 June. 2016.
5. Amel Boubekur , *The Politics Of Protest in Tunisia: German In statute For International and Security Affairs*, March 2015.
6. Gender Assessment, *Tunisia's National Constituent Assembly: National Democratic Institute For International Affairs*..

7. Sali Shehu, **Political Consensus: A crucial and key element of political organization**, Ph D Candidate, Faculty of Tirana, Tirana, Albania ..
8. Shelley Deane. **Transforming Tunisia the Role of Civil Society in Tunisia's Transition**: International Alert 2013.

C- Reports:

1. Francesco Cavatorta. **The success of 'Renaissance' in Tunisia and the complexity of Tunisian Islamism**. IRELAND Middle East Report, issue 262, spring 2012.
2. Luigi Narbone, **The EU-Tunisian relationship after 2011: Resilience, contestation and the return of the**
3. **Neglected socio- economic question, Research Project Report 4 December 2020: European University Institute 2020.**
4. **Promoting Gender Equality In Electoral Assistance: Lessons Learned Comparative Perspective** , Country Report For Tunisia: Democratic Governance, United Nations Development Programme. 2014.
5. Alexis Arief, **Political Transition in Tunisia**, Congressional Research Service, , September 20, 2011

D- thesis :

1. Pietre Marzo, **the International Dimension of Tunisia's Transition to Democracy. From Consensus over Democracy To Competitiveness Within Democracy**. These Doctorat en science politique. Philosophie doctor, Québec, Canada. 2020.
2. Andrea Carboni, **Essays on Political Elites and Violence in Changing Political Orders Of Middle East and Africa**, A thesis submitted For The degree of Doctor of Philosophy in Geography, University of Sussex, UK, March .2020.

E-dictionary:

1. Dictionair OXFORD. NEWYOK: university press, 1999.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكروعرفان	
إهداء	
مقدمة	01

الفصل الأول

الإطار التحليلي والتاريخي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الحركات الإسلامية	11
المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية	11
المطلب الثاني: نشأة وتطور الحركات الإسلامية	23
المطلب الثالث: طبيعة علاقة الحركات الإسلامية بالديمقراطية	32
المبحث الثاني: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية	41
المطلب الأول: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية قبل الربيع العربي	41
المطلب الثاني: التاريخ السياسي للحركات الإسلامية بعد الربيع العربي	47
المبحث الثالث: الحدود المفاهيمية والنظرية للانتقال الديمقراطي	54
المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي	55
المطلب الثاني: أنماط واستراتيجيات الانتقال الديمقراطي	70
المطلب الثالث: عوامل ومحركات الانتقال الديمقراطي	86

الفصل الثاني

تاريخ حركة النهضة في العملية السياسية بتونس

المبحث الأول: طبيعة الفواعل السياسية للنظام السياسي التونسي قبل 2011	109
المطلب الأول: النظام السياسي التونسي النشأة والتطور	109
المطلب الثاني: مرتكزات النظام السياسي التونسي	116
المبحث الثاني: نشأة وتطور حركة النهضة	139
المطلب الأول: حركة النهضة عوامل النشأة والتطور	139

المطلب الثاني: مراحل تطور حركة النهضة.....	151
المطلب الثالث: الرؤى الفكرية والهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية.....	158
المبحث الثالث: علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي في تونس قبل 2011.....	178
المطلب الأول: علاقة حركة النهضة بنظامي الرئيس بورقيبة وبن علي.....	178
المطلب الثاني: المشاركات الانتخابية لحركة النهضة في تونس.....	188

الفصل الثالث

مكانة حركة النهضة ومسار الانتقال الديمقراطي بعد 2011

المبحث الأول: العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي 2011.....	195
المطلب الأول: العوامل السياسية.....	195
المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.....	202
المطلب الثالث: العوامل الخارجية للانتقال الديمقراطي في تونس.....	220
المبحث الثاني: استراتيجية النهضة في بناء التوافقات للمرحلة الانتقالية بعد 14 جانفي 2011	
.....	232
المطلب الأول: النهضة واستراتيجية التوافق بعد ثورة 14 جانفي 2011.....	232
المطلب الثاني: بناء التوافقات في المرحلة الانتقالية الثانية من أكتوبر 2011 إلى نوفمبر 2014	
.....	239
المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية الثالثة. استراتيجية النهضة في بناء التوافقات مرحلة التدعيم الديمقراطي بعد أكتوبر 2014.....	261
المبحث الثالث: حدود مسار الترسخ الديمقراطي بعد أكتوبر 2014-2019.....	269
المطلب الأول: قياس مستويات الترسخ وفق مؤشر العملية الانتخابية.....	269
المطلب الثاني: قياس مستويات الترسخ وفق مؤشر طبيعة العلاقة بين الفواعل السياسية في تونس.....	280
المطلب الثالث: قياس السلوك السياسي لحركة النهضة في المسار الانتقالي كمؤشر للترسخ الديمقراطي.....	297

الفصل الرابع

تحديات بناء التوافقات السياسية في تونس

المبحث الأول: التحديات الداخلية.....	315
المطلب الأول: التحديات السياسية.....	315
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.....	327
المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والأمنية.....	343
المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية.....	355
المطلب الأول: تأثير القوى الإقليمية على دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي.....	355
المطلب الثاني: موقف دول الجوار الإقليمي العربي.....	361
المطلب الثالث: موقف دول الشرق الأوسط.....	363
المبحث الثالث: التحديات الدولية.....	366
المطلب الأول: تحديات القوى الكبرى.....	366
المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.....	372
الخاتمة.....	389
قائمة المصادر والمراجع.....	391
فهرس المحتويات.....	416

الملخص

الملخص:

انطلاقاً من أن التوافق السياسي هو نوع من أنواع استراتيجيات إدارة حالات النزاع وعدم الوفاق والوصول إلى حالة الاستقرار السياسي، تعالج هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول الكيفية التي اتبعتها حركة النهضة التونسية في بناء التوافقات رغم خصوصية المرحلة الانتقالية، والبحث في أهم آليات والاستراتيجيات التي تبنتها النهضة خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس من الجانب النظري والعملي (الدستور، الترويكا، التقارب العلماني-الإسلامي)، وأهم الفواعل المؤثرة في عملية التوافق، وتسليط الضوء على أهم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، لنصل أن التوافق السياسي الذي انتهجه حزب حركة النهضة ساهم بشكل كبير في تحقيق الانتقال الديمقراطي واعتبار تونس التجربة العربية الاستثنائية في الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: التوافق السياسي، الانتقال الديمقراطي، تونس، حركة النهضة.

Abstract:

Based on that political consensus is a kind of conflict management strategies, non-reconciliation and access to political stability, this study is concerned about how the Tunisian Party (Tunisian Movement) has been addressed in consideration, despite the privacy of the transition, and the search in the most important mechanisms Elnnahda strategies during the Democratic transition in Tunisia from the consideration and practical side) (Constitution, Troika, Secular Convergence), and the most important functions of the compatibility process and highlight the most important internal and external challenges faced by Democratic Democratic Situations in Tunisia The political consensus against the Zura Party has significantly contributed to the Democratic Transition and Tunisia Consider Tunisia Extraordinary Arab Experience in Democracy.

Key words: Political Consensus, Democratic Transition, Tunisia, Elnnahda

Résumé:

D'après ce consensus politique, il s'agit d'une sorte de stratégies de gestion des conflits, de non-réconciliation et d'accès à la stabilité politique, cette étude est préoccupée par la manière dont le Parti de Elnnahda tunisienne (Mouvement tunisien) a été abordé en considération, malgré la vie privée de la transition. et la recherche dans les mécanismes les plus importants Stratégies de la Renaissance lors de la transition démocratique en Tunisie à partir de la contrepartie et du côté pratique) (Constitution, troïka, convergence laïc) et les fonctions les plus importantes du processus de compatibilité et mettent en évidence les plus importants internes et externes Défis des situations démocratiques démocratiques en Tunisie La compatibilité politique de Elnnahda Party a considérablement contribué à la réalisation de la transition démocratique et de la Tunisie Tunisie a une expérience arabe exceptionnelle de la démocratie.

Mots-clés: consensus politique, transition démocratique, Tunisie, Elnnahda.